حاشية السجاعي

للإمام أحمد بن أحمد السجاعي المصري
المتوفى ١١٩٧ هـ

ويليه

شرح قطر الندى وبل الصدى

للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري
المتوفى ٧٦١ هـ

ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد

دار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان

السجاعي

حاشية السجاعي

دار إحياء
التراث العربي

حَاشِيَةُ السَّجَاعِي

حاشية السجاعي

للإمام أحمد بن أحمد السجاعي المصري

المتوفى ١١٩٧ هـ

وبليه

شرح قطر الندى وبل الصدى

للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري

المتوفى ٧٦١ هـ

ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد

دار إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان

الطَّبعَةُ الأولى

DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI
Publishing & Distributing

دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان الجديد

روت – طريق المطار – خلف غولدن بلازا – هاتف ٠١/٥٤٠٠٠٠ – ٠١/٤٥٥٥٥٩ – فاكس ٨٥٠٧١٧ – ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Air port street - Golden plazza - Tel: 01/540000 - 01/455559 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، وصفيه وخليله، أرسله بالهدى ودين الحق.

وبعد:

فإن من فضل الله علينا وكرمه أن شرفنا بخدمة هذا الكتاب العظيم القدر والفائدة، وإخراجه بحلة جديدة ولا بد من التنويه إلى أننا أبقينا بعض التعليقات التي استنفدناها من بعض النسخ المطبوعة، أمثال نسخة دار الكتب الثقافية، جزاهم الله خيرًا. ونسأله تعالى أن يجعل عملنا هذا وكافة أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يحفظنا من الخطأ والزلل، إنه سميع قريب مجيب، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه: الشيخ أحمد عزوعناية و علي محمد مصطفى

دمشق ٢٥/ربيع الآخر/ ١٤٣٠هـ الموافق: ٢٠/٤/٢٠٠٩م

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب «قَطْر الندى، وبَلّ الصدى» وشرحه:

هو الإمام الذي فاق أقْرَانَهُ، وشَأى من تَقَدَّمه، وأعيا مَنْ يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غُبَاره في سَعَة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الوَرِع، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري.

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زُهَيْر بن أبي سُلْمَى المُزَني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شَرْحَ الإشارة له إلاَّ الورقة الأخيرة، وحدَّث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقَّه على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي قبيل وفاته.

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتَصَدَّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرد، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْهباً ومُوجزاً، وكان ـ مع ذلك كله ـ متواضعاً، برّاً، دَمِثَ الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية، يقال له ابن هشام أنْحَى من سيبويه».

وقال عنه مرة أخرى: «إنَّ ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفُوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوة ملكته واطلاعه» اهـ.

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تَلُوح منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت.

ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتباً على حروف المعجم، وندلُّك على مكان وجوده إنَّ علمنا أنَّه موجود، أو نذكر لك الذي حدَّث به إنَّ لم نعلم وجوده، وهاكها:

(١) الإعراب، عن قواعد الإعراب. طبع في الآستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالد الأزهري.

(٢) الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صنَّفه لخزانة السلطان الملك الكامل. طبع في مصر.

(٣) أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك. طبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاث شروح: أولها شرح وجيز مطبوع، وثان متوسط مطبوع أيضاً، وثالث مبسوط لم يطبع.

(٤) التذكرة: ذكره السيوطي أنَّه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطلَّع على شيء منه.

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل: ذكره السيوطي أنَّه عدة مجلدات.

(٦) الجامع الصغير: ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

(٧) الجامع الكبير: ذكره السيوطي.

(٨) رسالة في انتصاب «لغة» و«فضلً» وإعراب «خلافاً» و«أيضاً» و«هلم جراً»، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي برلين وليدن، وهي برمتها في كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي المطبوع في الهند.

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن: موجود في مكتبة برلين.

(١٠) رفع الخَصَاصَة، عن قراءة الخلاصة: ذكره السيوطي، وذكر أنَّه يقع في أربعة مجلدات.

(١١) الروضة الأدبية، في شواهد علوم العربية: يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللُّمَع لابن جني.

(١٢) شذور الذهب، في معرفة كلام العرب: طبع مراراً، ولنا عليه شرح مطبوع.

(١٣) شرح البردة: ذكره السيوطي، وربما كان هو شرح قصيدة «بانت سعاد» الآتي ذكره؛ لأنَّ من العلماء من يسميها «البردة»؛ بسبب أنَّ رسول الله ﷺ أجاز كعب بن زهير قائلَهَا بِبُرْدته.

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم، طبع مراراً، ولنا عليه شرح طبع مراراً.

(١٥) شرح الشواهد الصغرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري حقيقة حاله.

(١٧) شرح قصيدة «بانت سعاد»: طبع مراراً.

(١٨) شرح القصيدة اللغزية، في المسائل النحوية: يوجد في مكتبة ليدن.

(١٩) شرح «قطر الندى، وبل الصدى» الآتي ذكره: طبع مراراً، وهو هذا الذي نقدمه اليوم.

(٢٠) شرح اللمحة لأبي حيان: ذكره السيوطي.

(٢١) عمدة الطالب، في تحقيق صَرْفِ ابن الحاجب: ذكره السيوطي، وذكر أنَّه في مجلدين.

(٢٢) فَوْحُ الشذا، في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب «الشذا، في مسألة كذا» تصنيف أبي حيان: يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي.

(٢٣) قطر الندى، وبل الصدى، طبع مراراً، وهو متن هذا الشرح، ولنا عليه شرح مطبوع.

(٢٤) القواعد الصغرى: ذكره السيوطي.

(٢٥) القواعد الكبرى: ذكره السيوطي.

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنير «الانتصاف من الكشاف»، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.

(٢٧) المسائل السفرية، في النحو: ذكره السيوطي.

(٢٨) مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب: طبع في طهران والقاهرة مراراً، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وَافٍ، ولنا عليه شرح مبسوط، لم يطبع إلى اليوم.

(٢٩) موقد الأذهان، وموقظ الوسنان، تَعَرَّض فيه لكثير من مشكلات النحو، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس.

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة. وقيل: ليلة الخميس. الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد).

وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنَّه توفي في سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو ما لم أجده لأحد سواه.

رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

- مصادر الترجمة:

١ - شذرات الذهب ٦/ ١٩١.

٢ - الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨.

٣ - بغية الوعاة ٢/ ٦٨.

٤ - النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦.

٥ - الأعلام للزركلي ٤/ ١٤٧.

ترجمة الشُّجاعي صاحب الحاشية

هو أحمد بن أحمد بن محمد السباعي البدراوي الأزهري المتوفَّى سنة (١١٩٧هـ - ١٧٨٣م)، فقيه شافعي مصري، نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر.

له تصانيف كثيرة، كلها شروح، وحواش، ورسائل، ومتون منظومة في علوم الدين، والأدب، والتصوف، والمنطق، والفلك.

منها: الإحراز في أنواع المجاز من علم البلاغة، بدء الوسائل في ألفاظ الدلائل، بلوغ الأرب لشرح قصيدة من كلام العرب للسموال، تحفة الأنام بتوريث ذوي الأرحام، تحفة ذوي الألباب فيما يتعلق بالآل والأصحاب، تقييد لطيف وأنموذج شريف حاشية على شرح الخطيب الشربيني في الفقه، الجواهر المنظمات في عقود المقولات، الجوهرة السنية منظومة، الدر والترياق في علوم الأوفاق، الروض النضير فيما يتعلق بآل بيت البشير النذير، أسهم القوي في نحر كل غبي وعوي، شرح مختصر ابن أبي جمرة للبخاري، فتح الجليل على شرح ابن عقيل لألفيته في مجلد، فتح ذي الصفات العلية بشرح الجوهرة السنية، فتح ذي الصفات العلية بشرح متن الياسمينية، فتح رب البريات بتفسير وخواص الآيات، فتح الرحيم الغفار بشرح أسماء حبيبة المختار، فتح الغفار بمختصر الأذكار للنووي، فتح القادر المعيد بما يتعلق بقسمة التركة على العبيد، فتح القدير بشرح حزب قطب النووي الشهير، فتح اللطيف القيوم بما يتعلق بصلاة الإمام والمأموم، فتح المالك يقول الناس وهو كذلك، فتح الملك الرزاق لشرح نظم أصول الأوفاق، فتح المنان ببيان الرسل التي في القرآن، فتح المنان بشرح ما يذكر ويؤنث من أعضاء الإنسان، الفوائد اللطيفة بشرح ألفاظ الوظيفة، الفوائد اللطيفة في تخريج قولهم أبو قروان على الطريقة المنفية، الفوائد المزهرة بشرح الدرة المتنضرة، قلائد النحور في نظم البحور، القول الأزهر فيما يتعلق بالمحشر، القول الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، القول النفيس فيما يتعلق بالخلع على مذهب الشافعي ابن إدريس، لقط الجواهر في الخطوط والدوائر، مختصر التحفة السنية بأجوبة الأسئلة المرضية، وهو شرح المقالة الشنيعة بشرح نظم أشراط الساعة، مناسك الحج،

المنهج الحنيف في خواص اسمه تعالى اللطيف، هدية أولي الأبصار إلى معرفة أجزاء الليل والنهار، وغير ذلك.

ولأحد تلاميذه رسالة سماها: فهرس مؤلفات السجاعي.

مصادر الترجمة:

١ ـ إيضاح المكنون ٣/ ٣٢ ـ ١٦٧ ـ ١٩٤ ـ ٢٤٢ ـ ٢٤٨ ـ ٥٩١، و٤/ ١٦٠ ـ ١٧٤ ـ ٢٠٩ ـ ٢٤٦ ـ ٧١٩.

٢ ـ هدية العارفين ٥/ ١٨٠.

٣ ـ الأعلام للزركلي ١/ ٩٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة محمد محيي الدين عبد الحميد]

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بمِنَنِهِ وآلائه، وأصلي وأسلم على صَفْوَة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

وبعد، فهذا كتاب «شرح قطر الندى، وبَلّ الصدى» أحدُ تصانيف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري، المتوفى في ذي القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة، وهو أحد كتب العربية التي أُوْلِعْتُ بها منذ الصغر، وأحدُ الكتب التي كان لها في نشأتي العلمية أجمل الأثر؛ فالله يعلم أنَّي انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جِدٌّ واضح في ميولي ونزعاتي العلمية، وَأَنَّنِي ما زلت أجد في نفسي آثار هذا الانتفاع القديم عهدُه إلى اليوم، وإنَّ من علائم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنَّك قلَّما رأيت امرأً من ذوي الرأي والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة إلاَّ وجدته كثير الإطراء له، والثناء عليه، والإشادة بذكره، ووجدته ـ مع الأسف الشديد ـ يحمل على تَحْلِئَة الشادِّينَ عنه وصَدِّهم عن الانتفاع به، بما شَوَّهَ الناشرون من محاسنه حتى ظهر للناس في مَرأى يَلفِتُ العيون عنه، ويُجافي النفوس عن الطمأنينة إليه، وهذا ـ مع الألم الشديد ـ أمر لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة، بل إنَّك لا تقع عينك ـ إلاَّ في القليل النادر ـ على كتاب من كتبهم قد عُنِيَ ناشِرُهُ بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

حمداً لِمَنْ رَفع في الدَّارين قدرَ أحبابه، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد الَّذي خفَّضَ الكُفْرَ مع أصحابه، وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه، آمين.

(أمَّا بعد) فهذا تعليق لطيف على «شرح القطر» لمؤلفه العلاَّمة ابن هشام، نفعني به والمسلمين الملكُ العلاَّم.

لذلك لم أجد بُدّاً من القيام على هذا الكتاب: بِضَبْطِ أمثلته وشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، ثم بشرح أبياته شرحاً وَسَطاً بين الوجيز المخلّ والبسيط المُمِلّ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً، وأدَّيْتُ ذلك كله بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول؛ إذ كان قصدي أنْ يَتَفَهَّمَهُ المبتدئون في علم العربية ومَنْ في حكمهم، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبةُ في أنْ أضَعَ لَبِنَة في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحُهُ من الكتب التي تُدْرس فيه، فقد والله، ساءني كما ساء كلَّ محب للأزهر أنْ يُضْرَب المثل في رداءة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية، فيقال «هذه طبعة أزهرية» ولا يكون للكتاب عَيْبٌ يزدريه بعضُ القراء من أجله إلاَّ أنَّ حروفه صغيرة، أو أنَّ ورقه أصفر، أو نحو ذلك.

ورأيت ـ مع ذلك ـ كثيراً من أبنائنا من طلبة الأزهر يَجْأرون بالشكوى من كتب الدراسة، من غير أنْ يكون لذلك سبب في نظري غيرُ رداءة الطبع وسوء الإخراج.

وقد جئت من ذلك كلِّه ـ والحمد لله وحده ـ بما تَقَرُّ بين أعيُنُ المطلعين عليه، وترتاح له قلوب المنصفين من أهل العلم، وسميت هذه التحقيقات «سَبِيل الهدى، تحقيق قطر الندى».

فَإِنْ كنتُ قد بلغتُ ما أردتُ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع الكتاب؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها، وَإِنْ تكن الأخرى فالله الأمر من قبلُ ومن بعدُ، والله حده المسؤول أَنْ يحسن جزاءنا، إِنَّه السميع المجيب.

وأبتهل هذه الفرصة فأَضْرَعُ إلى الله تعالى أَنْ يَتَغَمَّد برحمته ورضوانه وَالدي الذي فعني إلى الحرص على تَلَقِّي العلم وتحصيله، ولم يَدَّخر وُسعاً في تحريضي على أَنْ جْعَلَ ذلك أَبْلَغَ وُكْدي، وأَجْمَلَ ما أَقْضِي الوقتَ فيه، وعلى أستاذي وشيخي الذي َقَّيتُ عليه هذا الكتاب فانتفعت بعلمه وخلقه وتَدَيُّنِهِ، رضي الله عنهما، وأجزل ثوابها.

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المؤلف]

قال الشيخُ، الإِمامُ، العالمُ، العلامة، جمالُ المتَصَدِّرين، وتاجُ القُرَّاء، ....

(قوله: **قال الشيخ**) أصله: قَوَلَ، بفتح الواو، فَقُلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، لا بكسرها، وإلاَّ لأُتِي مضارعه على يَقَال، كَخَافَ يَخَافُ، ولا بضمها، وإِلاَّ لكان لازماً مع أَنَّه مُتَعَدٍّ.

والشَّيخ فِي اللغة: مَن طعن في السِّنِّ، ثم أُطْلِقَ اصطلاحاً على من كان فاضلاً ولو صبياً، فهو مجاز باعتبار أَنَّ مَنْ طعنَ في السِّنِّ يُعَظَّمُ رحمةً وشفقةً به، فشُبِّه به مَنْ بلغ مرتبة أَهل الفضل بجامع استحقاق التَّعظيم في كُلٍّ على جهة الاستعارة التصريحية، ثُمَّ إِنَّه صار حقيقةً عرفية في ذلك، فافهم.

قال السخاوي: وأَوَّلُ من أُطْلِقَ عليه (شيخ) في الإِسلام: الصِّدِّيق رضي الله عنه، وللشَّيخ جموع ذكرها في «المختار»، وقد نظمتها فقلت:

مَشَايِخُ مَشْيُوْخَاءُ مَشْيَخَةٌ كَذَا ... شُيُوْخٌ وَأَشْيَاخٌ وَشِيْخَانُ فَاعْلَمَا
وَمَعْ شِيْخَةٍ جَمْعٌ لِشَيْخٍ وَصُغِّرَا ... بِضَمٍّ وَكَسْرٍ فِي شُيَيْخٍ لِتَفْهَمَا

(قوله: **العلاَّمة**) أي: الكثير العلم، والتَّاء فيه لتأكيد المبالغة.

(قوله: **جمال المتصدِّرين**) جمع متصدِّر، بمعنى: المتقدِّمين في العلوم، مأْخوذ من صَدَّرَ كتابه، جعل له صدراً، أَو: صَدَّرَهُ في المجلس فتصدَّر. والجمال لغةً: رِقَّةُ الحُسْنِ، ويُطْلَقُ علىٰ تناسب الأعضاء، ففي التَّركيب تشبيه بليغ؛ أَي: كالحُسن للمتصدِّرين، فَيهِ كمالهم وبهجتهم.

(قوله: **وتاج القراء**) التَّاج: شيء مُكَلَّلٌ بالجواهر، للعجم بمنزلة عمائم العرب، والقُرَّاء: جمع قارىء؛ أَي: مثل التَّاج للقرَّاء، ويحتمل أَنَّ المراد به الرئيس، وأُطلق عليه التاج، استعارة مصرَّحة.

تَذْكِرَةَ أَبي عمرو، ....

(قوله: تذكرة) مصدر ذَكَّرَهُ، كزكَّاهُ تَزكية، وجعله نفس التذكُّر؛ مبالغةً، على حدِّ: (زيد يد عدل)، أَو بمعنى: مذكِّرٍ، أو ذي تذكرة، والمراد: أَنَّه يُرْجَعُ إليه في تَذَكُّرِ المسائل. (قوله: أَبي عَمْرٍو) أي: ابن العلاء؛ لأَنَّه هو المراد عند إِطلاق النُّحاة، واختُلِفَ في اسمه على أَحدٍ وعشرين قولاً، أَصحُّها: زبَّان بزاي معجمة، وقيل: اسمه كنيته، وسبب الاختلاف فيه: أَنَّه كان لجلاله لا يُسْأَل عن اسمه، مات سنة أَربع، وقيل: سنة تسع وخمسين ومائة، بطريق الشام، ذكره السَّيوطي في «المُزهِر».

(فائدة)

تزاد الواو في (عمرو) غير المنصوب؛ فرقاً بينه وبين عُمَرَ، وإِنَّما خُصَّ عمروٌ بالزِّيادة؛ لأَنَّه أخفُّ؛ لِانصرافه، وزيدت الواو دون الألف؛ لئلاً يلتبس بالمنصوب، ودون الياء؛ لئلا يلتبس بالمضاف لياء المتكلم.

ولكتابته بالواو شروط:

أَنْ يكون عَلماً، فلا تزاد في غيره، كعَمْرِ أَحد عُمور الأسنان، وهو مابينها من اللَّحم، والعمر في قولهم: لَعَمْرك، أَي: حياتك.

وأَنْ لا يكون محلًّى بأَل، فلا تُزاد في نحو:

بَـــاعَـــدَ أُمَّ الـــعَـــمْـــرِ مِـــنْ أَسِـــيْـــرِهَـــا(١)

لِقلّة الاستعمال.

وأَلاّ يضاف؛ كذا قيل. وفيه: أَنَّ الشرط الأَوَّل يغني عنه.

وأَلاّ يكون مُصَغَّراً، فلا تُزاد في عُمَيْرٍ تصغير عَمْرو.

وأَلاّ يُؤْمَنَ اللَّبس بوقوعه في قافية، فلا تُزاد الواو فيه حينئذٍ؛ لأَنَّ الموضع الَّذي يقع فيه عُمَرْو في القافية لا يقع فيه عمر، فلا يفضي إلى اللَّبس كما قاله الجار بردي.

---

(١) صدر بيت من الرجز، وعجزه:

حُـــرَّاس أبـــوابٍ عَـــلَـــى قُـــصُـــورِهَـــا

وهو لأبي النجم العجلي في شرح المفصل ١/ ٤٤، والمخصص ١٣/ ٢١٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٠، ولسان العرب، مادة (وبر).

وسيبويه، والفَرَّاء: أَبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري، فَسَحَ اللهُ في قبرِه.

وخرج بغير المنصوب ما كان منصوباً، فلا تزاد فيه واو؛ لعدم الالتباس بعمر؛ لأَنَّ عَمْراً يُبدَّل تنوينه ألفاً في حالة النصب؛ لانصرافه، وعُمَر غير منصرفٍ، فلا يكتب بالألف؛ إذ لا تنوين فيه. اهـ. ملخصاً من «شرح الشنواني الكبير على الآجروميَّة»، وقد نظمت ذلك فقلت:

فِيْمَا عَدَا نَصْبَ عَمْرٍو الحَقَنَّ بِهِ ... وَاواً إِذَا عَلَماً يَأْتِيَ وَلَمْ يُضَفِ

مَأْمُونُ لَبْسٍ بِأَنْ لَمْ يَأْتِ قَافِيَةً ... وَلَمْ يُصَغَّرْ خَلاَ مِنْ أَلْ بِذَا اعْتَرِفِ

(قوله: وسيبويه) لَقَب إمام النَّحويِّين، وكنيته: أَبو بشر، واسمه: عَمْرو، ومعناه: رائحة التُّفَّاح، قيل: إنَّ أُمَّه كانت تُرقِصُه بذلك في صغره، وقيل: لُقِّبَ بذلك للطافته؛ لأنَّ التُّفَّاح من لطيف الفواكه، وقيل: غير ذلك، ومات بشيراز، وقيل: بالبيضاء سنة ثمانين ومائة، وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نيَّفَ على الأربعين، وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وقيل: غير ذلك، انظر «المُزْهِر».

(قوله: والفَرَّاءِ) هو أبو زكريَّا يحيى بن زياد، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين، وله سبع وستون سنة، ذكره في «المُزْهِر»، وفي «تاريخ ابن خِلْكَان» أنَّ عمره ثلاث وستون سنة، قال: والفَرَّاء بفتح الفاء وتشديد الرَّاء، وبعدها ألف ممدودة، وإنما قيل له الفَرَّاء مع أَنَّه لم يكن يعمل الفِرَاء، ولا يبيعها؛ لأنَّه كان يفري الكلام، ذكره ابن السَّمعانيِّ في كتاب «الذَّيل». اهـ. وقال أيضاً: كان الفرَّاء يميل إلى الاعتزال.

وبَيْنَ قوله: (القرَّاء) و(الفرَّاء) الجِناس المصحَّف والمحرَّف نحو قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [الكهف: ١٤] والأول يرجع للنَّقط، والثاني للشَّكل.

(قوله: ابن هشام الأنصاري) احترز به عن عبد الملك بن هشامٍ صاحب السِّيرة، وعن محمّد بن يحيى بن هشام الخضراوي، وعن محمّد بن أحمد بن هشام اللخميِّ، وهو. أعني ابن هشام الأنصاري. متأخّر عنهم، وصاحب التَّصانيف المشهورة، قال الدلجموني: وكان شافعيّاً، ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين، وكان مولده يوم السَّبت خامس القعدة سنة ثمان وسبعمائة، ووفاته بذي القعدة سنة إحدى وستِّين وسبعمائة. اهـ. فعمره ثلاث وخمسون سنة.

الحَمْدُ للهِ رَافِعِ الدَّرَجَاتِ لِمَنْ انْخَفَضَ لِجَلاَلِهِ، وَفَاتِحِ البَرَكَاتِ لِمَنْ انْتَصَبَ لِشُكْرِ إِفْضَالِهِ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ مَدَّتْ عَلَيهِ الفَصَاحَةُ رِوَاقَها[1]، ....

(**قوله: الحمد**) هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياريِّ من الإنعام أو غيره، وما وقع على غير الاختياريِّ كحمد الله على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياريِّ، إمَّا لاستقلال الذَّات فيها، وإمَّا باعتبار كونها مبادئ أفعال اختياريَّة، فهو ليس بحمد حقيقة، واستعمال الحمد فيه مجاز، أو لأن المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقةً، بل جُعِلَ محموداً عليه تجوُّزاً، والمحمود عليه حقيقة أمر آخر، ذكره العَصَّام.

(**قوله: رافِع**) أي: معلي الدرجات: جمع درجة كقصبةٍ وقصباتٍ فهو بفتح الدَّال لا بضمّها، بمعنى المُنْزِل لمنِ انخفض أي: تواضع، وذلَّ لجلاله؛ أي: عظمته.

(**قوله: وفاتح**) أي: مرسل البركات، من إطلاق السَّبب وإرادة المسبَّب. والبركات: جمع بركة، وهي النموّ وزيادة الخير، ومعناها في العرف: زيادة الخير الإلهيّ في الأشياء التي ثبت فيها الخير.

(**قوله: انتصب**) الانتصاب: الاستمرار بحسب الطَّاقة. والإفضال: الإحسان، وعبَّر به إشارة لمذهب أهل السُّنَّة من أنَّه لا يجب عليه تعالى شيء، قال: في «المصباح»: تفضَّل عليه وأفضل إفضالاً بمعنى. اهـ.

فقول بعضهم: (لم يسمع «أفضَلَ» بمعنى «أَحْسَنَ») مردود.

ولا يخفى ما في ذكر الرَّفع، وما بعده من براعة الاستهلال التي هي لغة: حسن المطلع، وعرفاً: أن يأتيَ المتكلِّم في أوَّل كلامه بما يُلَوِّحُ بمقصوده، بإشارة تعذب حلاوتها على الذَّوق السَّليم.

(**قوله: على من مدَّت**) أي: الَّذي مدَّت، وهو نبيُّنا صلى الله عليه وسلم، ولم يُصَرِّح باسمه؛ إشارةً إلى أنه اشتهر بهذه الأوصاف العظام، بحيث إذا أطلقت لا تنصرف إلا إليه في هذا المقام، و(مدَّت) بمعنى: بسطت وفرشت.

(**عليه الفصاحة رِواقها**) بكسر الرَّاء بوزن كتاب، وبضمِّها كغراب، يطلق على البيت من الشَّعر، ويجمع على رُوَقٍ بالضَّمِّ، وعلى أَرْوِقة، ففي الكلام استعارة بالكناية حيث شبَّه المصنِّف الفصاحة التي هي مَلَكة يقتدر بها على التَّعبير عن المقصود بلفظ فصيح، بامرأة لها رِوَاقٌ قد مدَّته عليه، صلى الله عليه وسلم، وطوى ذكر المشبَّه به، وأثبت شيئاً من لوازمه، وهو

---

(1) الرواق - بكسر الراء بزنة الكتاب - أصله بيت كالفسطاط، وقيل: هو سقف في مقدم البيت.

وَشَدَّتْ بِهِ البَلاَغَةُ نِطَاقَها[1]، المَبْعُوثِ بالآيَاتِ البَاهِرَةِ وَالحُجَجِ، ....

الرِّوَاق، فيكون تخييلاً، و(مدَّت) ترشيح، ثُمَّ إنَّ هذا كناية عن تمكُّنه عليه الصَّلاة والسَّلام من الفصاحة، بحيث يقدر على كلِّ معنى حاول التَّعبير عنه من غير تكلُّف، فأطلق الملزوم وهو المدُّ وأراد لازمه الَّذي هو التمكُّن؛ إذ يلزم مَنْ وَضَعَ شيئاً على شخص تمكنه منه، فهذا مما بُنِيَت فيه الكناية على المجاز، وقد صرَّح المحقِّقون بجوازه ووقوعه، واختلفوا هل تبنى الكناية على الكناية مع اتفاقهم على ندور ذلك، كما إذا قلت: فلان كثير الرَّماد، وكنيت بذلك عن الكرم، ثُمَّ جعلت ذلك كناية عن كثرة المال. أفاده بعض المحقِّقين من شيوخنا.

(**قوله: وشدَّت به البلاغة نِطاقها**) النِّطاق: بكسر النُّون، وجمعه: نُطُق، ككتاب وكتب، شيء يشبه الإزار فيه تكة، تلبسه المرأة كما في «المصباح»، ففي كلامه استعارة بالكناية، حيث شبَّه البلاغة التي هي ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ بليغ بامرأة لها نطاق، وطوى ذكر المشبَّه به، وأثبت له شيئاً من لوازمه وهو النطاق تخييلاً، وهذا كناية عن تقوِّي البلاغة به، من باب إطلاق الملزوم وهو الشدُّ بالنطاق، وإرادة اللازم الذي هو القوَّة، إذ يلزم من شدِّ الوسط بالنطاق القوَّة والشدَّة، ثم إن في كلامه من المحسِّنات البديعيَّة اللَّفظيَّة مراعاة النَّظير؛ فإنَّ البلاغة تناسب الفصاحة، وفيه غير ذلك كما يعلم من فَنِّهِ.

(**قوله: المبعوث**) أي: المرسل نعت لـ:(من) من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة، والآيات: جمع آية، وهي العلامة أي: العلامات الدالَّة على صدقه ونبوَّته في جميع ما جاء به، و(**الحجج**) جمع حُجَّة كغُرْفَة وغُرَفُ الدَّليل عقلياً كان أو نقلياً، من (حجَّه) إذا غلبه، سُمِّي بذلك؛ لأن الخصم يُحَجُّ ويُغْلَبُ به، والمراد بالآيات: القرآنية، وبالحجج: ما عداه، أو أعم، فالعطف على الأوّل مغاير، وعلى الثَّاني من عطف العامِّ على الخاصِّ، ويحتمل أن يراد بالآيات المعجزات جميعها، وكذلك الحجج فيكون العطف تفسيرياً، وقول بعضهم: يحتمل أن يراد بالآيات الأنبياء قبله، فيه نظر ظاهر؛ إذ لا معنى لكونه مرسلاً بالأنبياء، فإنْ جعلتَ الباء بمعنى (مع)، كان المعنى وصفه بكونه مرسلاً مع الأنبياء، وليس فيه بعد التَّأويل كبير مدح كما لا يخفى. تأمَّل.

(**قوله: الباهرة**) أي: الغالبة، ولا يخفى أنَّ (الآيات) وإن كان في الأصل جمع قله،

---

(1) النطاق - بكسر النون - ما يشد به الوسط كالحزام، وقيل: شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس لها حجزة ولا نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه نُطُق، بزنة كتب.

المُنَزَّلِ عَلَيْهِ قُرآنٌ عَربيٌّ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ، وَعَلَى آله الهَادِينَ، ....

فالمراد به هنا جمع الكثرة؛ لأنَّ (أل) سواء كانت جنسيَّة أو استغراقيَّة إذا دخلت على جمع القلَّة أبطلت منه ذلك، كما أجابوا به عن بيت حسَّان المشهور:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحَى[١]

فيكون هذا جارياً على الكثير الأفصح من وصف جمع الكثرة بالمفرد، وصحَّ ذلك؛ لتأوُّل الجمع بالجماعة، والمطابقة عند النحويِّين واجبة ولو معنى، فسقط ما أطال به بعضهم هنا.

(قوله: **قرآناً عربياً**) اعتُرِضَ بأنَّ فيه غير العربيِّ، كإبراهيم وكالقسطاس والسِّجل، وأجيب: بأنَّ المراد عربيٌّ باعتبار التَّركيب أو الأسلوب.

(فائدة)

ترتيب الآيات توقيفيٌّ إجماعاً، وأمَّا ترتيب السُّور: فالجمهور على أنه غير توقيفيٍّ، وغيرهم على أنَّه توقيفيٌّ، كما في «الإتقان» للحافظ السيوطي.

(قوله **غير ذي عِوَج**) بكسر العين، في المعاني يقال: في الدِّين عوج، وفي الأمر عِوَج، ويقال: في الأجساد كالعصا: عَوَج بفتحها، وقد تكسر كما في «المصباح». والمراد به: التَّناقضُ والاختلاف، شبَّه الاختلافَ بالعوج؛ بجامع الخلل على سبيل الاستعارة المصرَّحة.

(قوله: **الهادين**) جمع هادٍ من الهداية، والمراد بها: الدَّلالة بلطف، وتطلق على الدَّلالة سواء كانت موصلة أم لا، والأوَّل لا يسند إلا إليه تعالى، كما في: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وهو المنفيُّ عنه ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ [القصص: ٥٦] بخلاف الثَّاني؛ فإنَّه قد أُسْنِدَ إليه ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، وإلى القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل، وعجزه:

وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٣١، وخزانة الأدب ٨/١٠٦، وأسرار العربية ص٣٥٦، ولسان العرب، مادة (جدا).

وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَادُوا الدِّيْنَ، وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ.

وَبَعْدُ، ....

(قوله: **وأصحابه**) جمع صِحْبٍ بالكسر كَشِهْدٍ وأشهاد، لا جمع لصَحْب بالسكون؛ لأنَّ فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلا إذا كان مُعتل العين كثوب وأثواب، وجمعُ صحيح العين على ذلك شاذٌّ، ولا جمع لصاحب أيضاً؛ لأنَّ فَاعِلاً لم يثبت جمعه على أَفْعَالٍ كما قاله الجوهري.

(قوله: **الذين شادُوا الدِّين**) بتخفيف الدَّال من باب باع، مصدره: الشَّيْد كالبيع، وهو في الأصل رفع البناء، والمراد به هنا: الإظهار، فشبَّه إظهارهم له بشَيْد البناء ورفعه، بجامع الظُّهور، واشتق من الشَّيْد شاد بمعنى أظهر على طريق الاستعارة التَّصريحيَّة التَّبعيَّة.

(قوله: **وسلَّم وشرَّف وكرَّم**) ألفاظ متقاربة المعنى، وهي بصيغة الماضي، ويصح قراءتها بصيغة الأمر، ومعمول كلٍّ محذوف؛ أي: مَنْ مَرَّ، وهو النبي ﷺ وآله، وعلى كل فليست معطوفاتٍ على الصَّلاة؛ لأنَّ شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم مشبهاً لِلفعل، بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول كما صرّح به في «الخلاصة» و«شرّاحها» تأمل.

(فائدة)

قال السُّيوطي في «الإتقان»: كثر في الفواصل التَّضمين والإيطاء؛ لأنَّهما ليسا بعيبين في النَّثر، وإن كانا عيبين في النَّظم.

فالتَّضمين: أن يكون ما بعد الفاصلة متعلِّقاً بها كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾ [الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨].

والإيطاء: تكرُّر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في الإسراء: ﴿هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء: ٩٣] وختم بذلك الآيتين بعدها. اهـ.

(قوله: **وبعد**) أصلها: أمَّا بعد، بدليل لزوم الفاء في حيِّزها؛ لتضمُّنِ (أمَّا) معنى الشرط، وإنَّما لزمت الفاء بعدها ولم تلزم في بقيَّة أدوات الشَّرط؛ لأنَّها لما ضعفت بالنِّيابة تقوَّت بذلك، والأصل: مهما يكن من شيء بعد. فمهما: مبتدأ، والاسمية لازمة له، ويكن: شرط، والفاء لازمة له، وهي تامَّة، وفاعلها شيء بجعل (مِنْ) زائدة في الإثبات على قول، أو ضمير مستتر عائد على مهما، والمجرور: بيان للجنس، واعتُرِض الأوَّل بخلوِّ الخبر عن الرَّابط،

فَهَذِهِ نُكَتٌ ....

وأجيب: بأنَّه مقدَّر؛ أي: شيء معه، واعتُرِضَ الثَّاني بأنَّ البيان يجب أن يكون أخصَّ من المبيَّن، وهو هنا مساوٍ له، وأجيب: بأنَّ محلَّ وجوب الخصوص في البيان إذا لم يُرَد به التَّعميم، وإلاَّ جاز فيه المساواة، كما هنا، فلتضمُّن (أمَّا) معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء اللاَّزمة لفعل الشرط، والاسمية اللازمة للمبتدأ؛ إقامةً للازم. وهو الفاء. والاسمية مقام الملزوم.، وهو مهما ويكن. ولمَّا تعذَّر وجوب الاسمية في (أما)، أقاموا لصوقها مقام الوجود بالفعل، وهذا معنى قولهم: في الجملة والعامل في (بعد) فعل الشرط أو جوابه، وهو أولى؛ لأنَّه على الأوَّل تكون الأوصاف معلَّقة على وجود شيء بقيد أن يكون بعد البسملة والحمدلة، وعلى الثاني: تكون معلَّقة على وجود شيء مطلق، والتَّعليق على المطلق أقرب لتحقُّقه في الخارج من التعليق على المقيد، وإن كان الأمران بالنَّظر إلى ما في الخارج مثبتين؛ لتحقق ما عُلِّق عليه فيهما، ثُمَّ إنَّ الواو يحتمل أن تكون نائبة عن (أما)، وبها أَلْغَزَ بعضهم في قوله:

وَمَـا وَاوٌ لَـهَـا شَـرْطٌ يَـلِـيْـهِ   جَـوَابٌ قَـرْنُـهُ بِـالـفَـاءِ حَـتْـمَـا

وأجاب بعضهم بقول:

هِـيَ الـوَاوُ الَّـتـي قُـرِنَـتْ بِـبَـعْـدٍ   وَ(أَمَّـا) أَصْـلُـهَـا وَالأَصْـلُ مَـهْـمَـا

ويَحْتَمل أن تكون عاطفة لقصَّةٍ على قصَّةٍ، والعامل في الظَّرف محذوف؛ أي: وأقول، والفاء زائدة على هذا.

(قوله: فهذه نكتٌ) الجملة جواب الشَّرط الذي نابت عنه (أما)، وهنا إشكال، هو أنَّ جواب الشَّرط يجب أن يكون مستقبلاً، ووصف الشَّرط بما ذكر متقدِّم على زمن الإخبار، وأجيب: بأنَّ الجواب محذوف، وهو مستقبل، والأصل: فأقول هذه... إلخ، واعترض بأنَّه إذا أُضمِر القولُ وجب حذف الفاء، كما صرَّح به النُّحاة، قلت: أجاب شيخنا السيد البليدي: بأنَّه ليس على تقدير القول، وإن كان القول مراداً من قولهم، فهذا شرح، وهذه نكت ونحو ذلك؛ إذ لا يلزم من إرادة شيء بشيء استعمال ذلك الشيء فيه، ولا تقديره مع ذلك الشيء. اهـ. فتأمل.

والمشار إليه بـ:(هذه) ما في الذِّهن؛ لتنزيله منزلة المحسوس، فاستعمل فيه كلمة (هذه) الموضوعة لكلِّ مشار إليه محسوس على سبيل الاستعارة المصرَّحة، تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت على التحقيق، وأتى باسم الإشارة الموضوع للأمور المبصَرَة؛ إشارةً إلى

حَرَّرْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَتي المُسَمَّاة بـ:«قَطْرِ النَّدَى، ....

إتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنَّها مبصرَة عنده، ويقدِر على الإشارة إليها، أو إشارة إلى كمال فطنة الطَّالب إلى أن بلغ مبلغاً صارت المعاني معه كالمبصرَات عنده، واستحق أن يُشار له إلى المعقول بالإشارةِ الحسِّيَّة، وفي ذلك مبالغة في حثِّ الطَّالب على تحصيل المعاني.

ثم اعلم أنَّ الذِّهن يقوم به المفصَّل كما يقوم به المجمل، فلا حاجة إلى تقدير مضاف هو مفصَّل، وأنَّ أسماء الكتب من حيِّز علم الجنس لا الشخص، فيشمل جميعَ نسخِ الكتاب، فلا حاجة إلى تقدير نوع.

والنكت: جمع نكتة، قال في «المصباح»: النُّكتة في الشيء كالنُّقطة، والجمع نُكَت ونِكَات مثل بُرمة وبُرَم وبِرَام ونُكات بالضَّم عامي. اهـ.

وهي اصطلاحاً: اللطيفة المستخرجة بقوَّة الفكر، مِنْ: نَكَتَ في الأرض؛ إذا أثَّر فيها بقضيب ونحوه، إمَّا لأنَّ مستخرج ذلك المعنى ينكت الأرض حالة إجالة الفكر فيه؛ لدقته، أو لأنَّه يؤثِّر في نفس السامع إذا فهمه.

(قوله: حرَّرتها) أي: نقَّحتها وهذبتها.

(على مقدمتي) أي: لأجل شرح مقدمتي، فـ:**(على)** للتَّعليل متعلقة بـ:**(حررتها)** ولا تهافت في هذا أصلاً، ولا حاجة إلى تعلُّقه بمحذوف، خلافاً لما أطال به المحشِّي.

والمقدِّمة: بكسر الدَّال من (قدم) لازماً بمعنى تقدَّم، أي: أمور متقدِّمة، أو متعديًّا بمعنى جعل الغير متقدِّماً، وهذا أولى من فتحها من (قدَّم) المتعدِّي؛ لما فيه من إيهام أنَّ تقديم هذه المسائل إنَّما هو بالجعل دون الاستحقاق الذاتي وهو خلاف المقصود، ثُمَّ هي إمَّا مقدِّمة علم أو مقدِّمة كتاب، فالأُولى: اسم لما يتوقَّف عليه الشروع في مسائله، من بيان حدِّه وموضوعه وغيرهما، والثَّانية: اسم لطائفة من كلامه قُدِّمت أمام المقصود؛ لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه، وليس واحد منهما مراداً، هنا بل المراد بها الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة.

(قوله: بقطر الندى) القطر بفتح القاف يطلق على المطر، وعلى التقاطر بمعنى السيلان، والنَّدى: بفتح النُّون مقصوراً، يطلق على المطر، وعلى البلل، وعلى ما ينزل من السَّماء،

وَبَلِّ الصَّدَى» رَافِعَةٌ لِحِجَابِهَا، كَاشِفَةٌ لِنِقَابِهَا، مُكْمِلَةٌ لِشَوَاهِدِهَا، مُتَمِّمَةٌ لِفَوَائِدِهَا، كَافِيَة لِمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا، وَافِيَة بِبُغْيَةِ ....

وخصَّه بعضهم بما ينزل آخر الليل، كذا في كتب اللغة، والمناسب: جعل القطرِ بمعنى التّقاطر، ويصحُّ إرادة كلٍّ واحد من معاني النَّدى.

(وقوله: **وبلِّ الصّدى**) البلُّ بالباء الموحدة، واللام المشددة: مصدر بللته بالماء بَلّاً من باب (قَتَلَ)، فأصله بلل، والصَّدى بفتح الصَّاد والدَّال المهملتين: العطش، والمراد: مزيل العطش، وقد شبَّه الجهلَ بالعطش؛ بجامع التحيُّر والاحتياج إلى زواله.

(قوله: **رافعةٌ**) بالرَّفع صفة نكت، وبالنَّصب حال من ضمير حررتها.

والحجاب: بكسر الحاء المهملة المانع، وجمعه حُجُب، ككتاب وكتب، والمراد به هنا: الصُّعوبة، فشبَّه الصُّعوبة بالحجاب؛ بجامع المنع من الإدراك، وأطلقه عليه على سبيل الاستعارة الأصليَّة، ويجوز أن تشبَّه المقدِّمة بامرأة حسناء لها حجاب؛ بجامع أنَّ كلاًّ مستحسنٌ، وطوى ذكر المشبَّه به وأثبت شيئاً من لوازمه، وهو الحجاب، على طريق الاستعارة بالكناية، ويقال مثل هذا في (**كاشفةٍ لنقابها**) بكسر النون، وجمعه نُقُب، ككتاب وكتب، وهو شيء تستتر به المرأة وجهها.

(قوله: **مكمِّلة لشواهدها**) جمع شاهد، وهو جزئيٌّ، يذكر لإثبات القاعدة، فلا بُدَّ أن يكون من كلام الله، أو كلام رسوله، أو كلام من يُحتَجُّ بكلامه من العرب، والمراد بالتكميل هنا: أن يأتي ببقية الشواهد المذكورة في المقدِّمة غالباً، والمثال جزئيٌّ يذكر لإيضاح القاعدة، ولا يشترط صحَّته.

(قوله: **متمِّمة لفوائدها**) الفوائد: جمع فائدة مشتقَّة من المفيد، مصدر (فاد) من باب (باع)، أي: أعطى له عطيَّة، وقول بعضهم: إنها مشتقَّة من الفؤاد، مراده الأخذ، لا الاشتقاق المصطلح عليه؛ إذ الفؤاد غير صالح للاشتقاق المذكور، وهي لغة: ما استفيد من علم أو مال أو جاهٍ، وعرفاً: المصلحة المترتِّبة على الفعل من حيث إنَّها ثمرته ونتيجته، والمراد بها هنا: ما يستفاد من المتن من المعاني، والمراد بالتتميم: ذكرُ علل الأحكام والدَّلائل، وبيان ما أهمله من الشروط في بعض المسائل، وفي تعبير المصنف بالفوائد، وبالوافية، والكافية مزيد تحسين وهو من فن البديع، إذ هي أسماء كتب الأُوَّل في المعاني وما بعده في النَّحو.

(قوله: **وافية ببغية**) أي: موفية، والبغية: بكسر الباء وضمِّها أي: مطلوب، و(**جنح**)

مِنْ جَنَحَ[1] من طُلاَّب عِلْمِ العَرَبِيةِ إِلَيْهَا.

وَاللهُ المَسْؤُولُ أَنْ ينفعَ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا، وَأَنْ يُذَلِّلَ لنا طُرُقَ الخَيْرَاتِ وَسُبُلَهَا، إِنَّهُ جَوَادٌ كريمٌ، رَؤُوفٌ رَحِيمٌ، ....

بمعنى: مَالَ، و(**طُلاَّب**) بضمِّ الطاء، وفتح اللاَّم مشدَّدة مثل كاتب وكُتَّاب، وإضافة عِلْم إلى العربية بيانية، أو من قبيل إضافة العام للخاصِّ، و(**العربيَّة**) منسوبة للعرب، وهي: علم يُحترز به عن الخلل في كلام العرب، وهو بهذا المعنى يشمل اثنى عشر علماً، جمعها بعض أصحابنا في قوله:

صَرْفٌ بَيَانٌ مَعَانِي النَّحْوِ قَافِيَةٌ ... شِعْرٌ عَرُوضُ اشْتِقَاقُ الخَطِّ إِنْشَاءُ

مُحَاضَرَاتٌ وَثَانِي عَشْرِهَا لُغَةٌ ... تِلْكَ العُلُومُ لَهَا الآدَابُ أَسْمَاءُ

ثم صارت عَلَماً بالغلبة على علم النَّحو.

(قوله: **وأن يُذَلِّل**) أي: يسهِّل لنا... إلخ، و(**الطريق**) و(**السبيل**) متفقان في المعنى وفي الوزن وفي الجمع على (**فُعُلٍ**) بضمتين، وفي جواز تخفيف عين الجمع بالإسكان، و(**الصِّراط**) مثلهما إلا في الوزن، ويجوز في الثلاثة التَّذكير والتَّأنيث.

ذكره ابن هشام في «شرح بانت سعاد».

(قوله: **إنَّه جواد**) بالكسر استئناف بياني؛ لأنَّه جواب سؤال مقدَّر، وبالفتح على تقدير اللام علَّة لما مَرَّ، أو لمحذوف؛ أي: إنَّما سألته لأنَّه... إلخ، و(**الجواد**) بتخفيف الواو: كثيرُ الجَوْد، وهذا الاسم قد ورد عن النبي ﷺ[1]، وصحَّ عند أئمة الحديث، فلا يُعترض بأنَّه غير توقيفي.

(قوله: **رؤوف**) الرأفة: شدَّة الرَّحمة، ويجوز قصر (**رؤوف**) ومدُّه، كما قرئ بهما في السَّبع، و(**الكريم**) فسَّره النوويُّ بأنَّه الذي عمَّ عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم.

---

(1) البغية: الحاجة والطلبة، وجنح: مال.

---

(١) أخرج الترمذي في كتاب الأدب، باب ما جاء في النظافة (٢٧٩٩): عن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ».

وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ[1].

❀ ❀ ❀

(قوله: **وما توفيقي إلا بالله... إلخ**) التوفيق: خلق قدرة الطَّاعة في العبد، والمراد: القدرة المقارنة للفعل، فلا حاجة إلى زيادة، وتسهيل سبيل الخير إليه، لإخراج الكافر، والباء: بمعنى (مِنْ). والتوكل: تفويض الأمر إليه تعالى؛ أي: عليه لا على غيره توكَّلت، و(**إليه أنيب**) أي: أرجع.

❀ ❀ ❀

1) أنيب: أرجع.

الكلمة

ص ـ الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

ش ـ تُطْلَقُ الكلمة في اللُّغةِ على الجُمَلِ المفيدةِ[1]، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[2] [المؤمنين: ١٠٠] ....

الكلمة

(قوله: **تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة**) أي: مجازاً علامته الجزئية، ولا مفهوم لقوله: (**في اللغة**)؛ لأنَّ الكلمة تطلق لغةً واصطلاحاً مجازاً على الكلام، وحقيقةً على المفرد، فكلٌّ مِنَ النحويين واللغويين لا يطلق الكلمة حقيقة إلا على اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، ولا تطلق عنده على الجمل المفيدة إلا مجازاً، فلا فرق في الكلمة حقيقة ومجازاً بين النحويين واللغويين. ذكره النَّشواني، وحينئذٍ ففي كلام المصنف احتباك: وهو الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني، وبالعكس، فقوله: (**تطلق الكلمة في اللغة**) أي: وفي الاصطلاح مجازاً.

(وقوله: **وفي الاصطلاح على القول**) أي: وفي اللغة حقيقة. و(قوله: **وتطلق الكلمة أي: باعتبار لفظها على الجمل... إلخ**).

(وقوله: **وفي الاصطلاح**) أي: وتطلق الكلمة باعتبار معناها، وهو المفرد في الاصطلاح، والمراد بالجمل: الجنس الصَّادق بالجملة، وبالأكثر.

والمراد بالمفيدة: الدَّالة على معنى يحسن السكوت عليه، قال العَصَّام في «حواشي ابن الحاجب»: ولا يظهر داع إلى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة. اهـ. فالكلمة: لغة معناها اللفظة.

(قوله: ﴿كَلَّآ﴾) أي: لا رجوع ﴿إِنَّهَا﴾ أي: ربِّ ارجعون كلمة هو قائلها؛ أي: مَنْ

(1) في نسخة: «على الجملة المفيدة».

(2) ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ [هود: 119]، وقوله سبحانه: ﴿وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا﴾ [التوبة: 40]، وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية.

إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنين: ٩٩ ـ ١٠٠]، وفي الاصطلاح على القول المفرد.

والمرادُ بالقول: اللَّفظُ الدَّالُّ على معنى: كرَجُلٍ، وفَرَسٍ.

والمرادُ باللَّفظ: الصَّوتُ المشتملُ ....

حضره الموت من الكفَّار، ورأى مقعده من النَّار، ومقعده من الجنَّة لو آمن.

(قوله: إشارة) أي: هذا إشارة.

(قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾) الجمع: للتَّعظيم، فهو من خطاب الواحد بلفظ الجمع؛ أي: ارجعني، وقيل: (ربِّ) خطاب له تعالى، و(ارجعون) للملائكة، وقال السهيلي: هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب فاختلط، فلا يدري ما يقول من الشطط، وقد اعتاد ما يقوله في الحياة من ردِّ الأمر إلى المخلوقين، ذكره في «الإتقان».

(قوله ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾) أي: بأن أشهد أن لا إله إلا الله يكون فيما تركت؛ أي: في مقابلة ما ضيَّعته من عمري. أفاده في «الجلالين».

(قوله: اللفظ الدَّال) أي: ذو الدِّلالة، وهي: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأوَّل الدَّال والثَّاني المدلول، ثُمَّ الدَّال إن كان لفظاً فالدِّلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، كدَلالة الخطوط والعقد.

(قوله: على معنى... إلخ) لفظ المعنى إمَّا مفعل بمعنى المقصد، فهو: اسم لمكان القصد استعمل بمعنى المقصود، أو مصدر ميميٌّ بمعناه كما قيل، أو صيغة مفعول، أصله: معنيّ كمرميّ، فخُفِّفَ، وأصله: معنَوْيٌّ، قلبت الواو ياء؛ لاجتماعهما وسكون الأولى، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت النون للمناسبة، وخُفِّفَ بحذف إحدى الياءين، ثُمَّ فتح النون، ثُمَّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفها عند التنوين ففيه تخفيفات، وهو اصطلاحاً: يطلق على ما يُقصَد بالفعل من اللفظ وعلى ما يمكن أن يُقصَد من اللفظ ذكرهما السيد، وذكر الجامي معنى ثالثاً يحتاج فيه إلى نقل، وهو المقصود.

(قوله: الصَّوت المشتمل... إلخ) الصَّوت: عند أهل السنة كيفيةٌ تحدثُ بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموُّج الهواء، والقرع والقلع، خلافاً للحكماء في زعمهم، والمراد هنا اللفظ: ما يمكن أن يُتَلَفَّظ به، فيدخل كلمات الله؛ إذ شأنها أن يُتَلَفَّظ بها قطعاً، وتدخل الضَّمائر المستترة، كما في نحو كُلْ واشرب.

على بعضِ الحروفِ[1]: سواء دلَّ على مَعْنىً: كزيد، أَمْ لَمْ يدل كَدَيْزٍ. مقلوبَ زَيْدٍ. وقد تبين أَنَّ كلَّ قولٍ لَفْظٌ، ولا ينعكس[2].

والمرادُ بالمفرد: ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ معناه، وذلك نحو «زيد»: فإنَّ أجزاءهُ. وهي: الزاي، والياء، والدَّال. إذا أُفْرِدَتْ لا تَدُلُّ على شيءٍ ممَّا يدلُّ هو عليه، بخلاف

(قوله: سواء دَلَّ) أي: بالوضع على معنى... إلخ.

(قوله: مقلوبَ) بالنَّصب حالاً، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف.

(قوله: أَنَّ كلَّ قول لفظ) أي: أَنَّ كلَّ مايصدق عليه (قول) يصدق عليه (لفظ)؛ لأنَّ كلَّ ما هو قول فهو لفظ.

(قوله: ولا ينعكس) أي: عكساً لغوياً، وهو أنَّ عكس الموجبة الكلية مثلها، لا اصطلاحيّاً لصحته هنا؛ لأنَّ الموجبة الكلِّيَّة تنعكس موجبة جزئيَّة، وإنما صرَّح بهذا وإن كان قد تبيَّن مما سبق. كما قال. دفعاً للتَّوهُّم والغفلة.

(قوله: ما لا يدل) تَبِعَ فيه اصطلاحَ المناطقة، وأمَّا النحاة: فالمفرد عندهم هو الملفوظ بلفظ واحد عرفاً، والمركَّب ضدُّه.

(قوله: ما لا يدلُّ جزؤه... إلخ) هذا شامل لما لا جزء له، كـ: (باء الجرِّ وهمزة الاستفهام)، ولما له جزء لا يدلُّ كـ:(زيد وأبكم وعبد الله)، والحيوان الناطق أعلاماً، وأمَّا ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة، فإنما ذلك قبل جعلها أعلاماً، أما بعد جعلها أعلاماً فقد صارت دلالتها نسيّاً منسيّاً، وصار كلُّ جزءٍ منها كالزَّاي من (زيد). نصَّ عليه بعض المحققين، والمركَّب: ما يدلُّ جزؤه على جزء المعنى، كمثال الشارح، هذا ما حققه أستاذنا الملوي في «شرح السُّلم»، ولبعض المناطقة كلام غير هذا، وعليه جرى الفيشي، فتأمَّله.

(قوله: وهي الزَّاي... إلخ) أي: مسمَّى الزَّاي وهو زه... إلخ.

---

(1) يقال للحروف التي تتألف الكلمة منها (حروف المباني) وهي بخلاف المعني فإنها تطلق على ما يقابل الأسماء والأفعال كحروف الجر وحروف العطف وحروف الاستثناء ونحو ذلك، أي: الحروف التي لكل واحد منها معنى ولهذا تجدهم يقولون في تقسيم الكلمة (وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) أي دل على معنى.

(2) يعني: أنه ليس كل لفظ قولاً؛ لأن ما لا يدل على معنى كديز يسمى لفظاً، ولا يسمى قولاً.

قولك «غُلَامُ زَيْدٍ» فإن كُلاً من جُزْءيه ـ وهما: الغلام، وزيد ـ دالٌّ على جُزْء معناه؛ فهذا يسمَّى مركَّباً، لا مُفْرَداً.

فَإِنْ قلت: فَلِمَ لا اشترطْتَ في الكلمة الوَضْعَ، كما اشْتَرَطَ مَنْ قال: الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ؟

قلت: إنَّما احتاجوا إلى ذلك لأَخْذِهِمُ اللَّفظَ جِنساً للكلمة، واللَّفظُ ينقسم إلى موضوعٍ، ومُهْمَلٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولمَّا أَخَذْتُ القولَ جِنساً للكلمة ـ وهو خاصٌّ بالموضوع[1] ـ أغناني ذلك عن اشتراط الوَضْع.

فَإِنْ قلت: فَلِمَ عَدَلْتَ عن اللفظ إلى القول؟

قلت: لأنَّ اللَّفظَ جنسٌ بعيدٌ؛ لانطلاقه على المُهْمَلِ والمستَعْمَلِ، كما ذكرناه، والقولُ جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمُسْتَعْمَل، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحدود

(قوله: قلت: إنما احتاجوا... إلخ) قال العلامة الفيشي: يَرِدُ عليه أنَّه اكتفى في التَّعريف بدِلالة الالتزام، وهي مهجورة في التَّعاريف، فالأولى التعبير بـ:(لفظ وضع لمعنى مفرد). اهـ. وفيه نظر؛ إذ القول معناه اللفظ الموضوع، فلا دلالة التزامية أصلاً، على أنَّا لو سلمنا وجود الالتزام، فالتعريف صحيح لا فاسد، ومعنى قولهم: إنَّ دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف: أنَّ التعاريف بها تكون غير تامة، بل ناقصة بمنزلة الرَّسم، كما ذكره شيخنا في «شرح السُّلم».

(قوله: بعيد) المراد به ما كان كثير الأفراد، والقريب عكسه. اهـ. فيشي.

(قوله: لانطلاقه) قال الفيشي: الأولى لإطلاقه؛ لأنَّ باب **(الانفعال)** لا يكون إلا مما فيه علاج. اهـ. قلت: والجواب عن ذلك من وجهين:

الأوَّل: أنَّا لا نسلِّم أنَّ مثل ذلك في باب **(الانفعال)** حقيقة، بل وهو مجاز، نحو: فلان منقطع إلى الله تعالى.

والثاني: سلَّمنا أنَّه حقيقة، لكن لا نسلم كونه مطاوعاً، كما تقول: انطلق عمرو، وانكمش عمرو، كما أفاده الدَّمامينيُّ على «التسهيل».

---

(1) قد يقال: (إن القول على الرأي وقد يطلق على الاعتقاد أيضاً) فالجواب أن إطلاق القول على اللفظ الموضوع إطلاق حقيقي، وأما إطلاقه على الرأي أو على الاعتقاد فهو إطلاق مجازي والألفاظ التي تطلق في التعريفات إنما تحمل على معانيها الحقيقية.

مَعِيبٌ عند أهل النظر.

[أنواع الكلمة]

ص ـ وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

ش ـ لمَّا ذكرتُ حدَّ الكلمة، بَيَّنْتُ أنَّها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسْمُ، والفعلُ، والحرفُ. والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء[1]؛ فَإِنَّ علماء هذا الفنِّ تَتَبَّعُوا كلامَ العربِ، فَلَمْ يجدوا إلاَّ ثلاثة أنواع، ....

(قوله: مَعِيْبٌ) هذا مدفوع، فإنَّ المعيب إنَّما هو الاقتصار على الجنس البعيد، وأما ذكر الجنس البعيد والفصل فهو حدٌّ تامٌّ، ولم يقل أحد إنه معيب.

(قوله: عند أهل النظر) المراد بهم: علماء المنطق.

(قوله: وهي اسم... الخ) الضَّمير راجع للكلمة؛ أي: الكلمة من حيث معناها: اسم... إلخ، وتقسيم الكلمة إلى ما ذكر من تقسيم الكلِّيِّ إلى جزئيَّاته، بخلاف تقسيم الكلام إليها، وقد نظمت ضابط ذلك فقلت:

إِنْ صَحَّ إِخْبَارٌ بِمُقَسَّمٍ فَذَا ... تَقْسِيمُ كُلِّيٍّ لِجُزْئِيٍّ خُذَا
أَوْ لَمْ يَصِحَّ فَهْوَ كُلٌّ قَدْ قُسِمْ ... بِغَيْرِ يَاءٍ أَيْ لأَجْزَا قَدْ عُلِمْ

(قوله: فإنَّ علماء هذا الفنِّ) أي: كأبي عمرو والخليل وسيبويه، والفن: النوع، وفَنُّ كذا من إضافة المسمَّى للاسم، كشهر رمضان، ويوم الخميس. اهـ. ش.

(قوله كلام العرب) قيل: إنَّ العرب اسم جنس للصِّنْف المعروف من ولد إسماعيل وقحطان، وقال الشيخ ابن كثير: المشهور أنَّ العرب كانوا قبل إسماعيل، ويقال لهم: العرب

---

(1) وأيضاً فالكلمة: إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها، وإما أن تدل على معنى في نفسها، والأول الحرف، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها، وإما لا، الأول الفعل، والثاني الاسم، والدليل الذي ذكره المؤلف على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة استقرائي فيسمى الحصر بالنسبة إليه «الحصر الاستقرائي»، والدليل الذي ذكرناه لذلك عقلي وعليه يسمى الحصر «الحصر العقلي».

ولو كان[1] ثَمَّ نَوْعٌ رَابع لعَثَرُوا على شيءٍ منه.

❀ ❀ ❀

العاربة، وهم قبائل، منهم: عَادٌ وثَمودٌ وقَحْطَانُ وجُرْهُمٌ وغيرهم، وأمَّا العرب المستعربة.. فهم من ولد إسماعيل، وهو أخذ العربية من جُرْهم. اهـ ش. وفي «المصباح» يقال: سُمُّوا عرباً؛ لأنَّ البلاد التي نزلوها تُسمَّى العَرَبَات، ويقال: العرب العاربة الذين تكلَّموا بلسان يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم، والعرب المستعربة: الذين تكلَّموا بلسان إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وهي لغات الحجاز وما والاها، والعُرْب: بوزن قُفْل لغة في العَرَب بفتحتين، ويجمع العَرَبُ على أَعْرُبٍ مثل: زَمَنٍ وأزْمُن، وعلى عُرُب بضمَّتين مثل: أَسْد وأُسُد. اهـ.

(قوله: فلو كان ثَمَّ) أي: في كلام العرب (لعثروا به)، من العثور وهو: الاطِّلاع، لا من العثار، وهو الزَّلة، قال في «المصباح»: عثر عليه عثراً، من باب (قتل)، وعثوراً: اطَّلع عليه، وأعثره غيره أعلمه به. اهـ.

(1) في نسخة: «فلو كان» بالفاء مكان الواو.

[أولاً ـ الاسم]

ص ـ **فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ: بِأَلْ كَالرَّجُلِ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ.**

ش. لَمَّا بَيَّنْتُ ما انحصرَتْ فيه أنواعُ الكلمةِ الثلاثة، شَرَعْتُ في بيان ما يتميز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمَيْهِ؛ لتتم فائدة ما ذكرته، فذكرت للاسم ثَلَاثَ علاماتٍ[1]:

علامةً من أوَّله، وهي الألف واللاَّم[2]، كالفرس، والغلام.

الاسم

(قوله: **فأمَّا الاسم**) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط محذوف أي: إذا أردت معرفة كلٍّ من الأقسام فنقول: أمَّا الاسم... إلخ، أي: ماصدقاته وأفراده... إلخ

(قوله: **فيُعرف**) أي: يميَّز عن قَسيميه الفعل والحرف... إلخ، وإنَّما اقتصر المصنِّف على هذه؛ لأنَّها أشهر، وأكثر استعمالاً من غيرها.

(قوله: **بأل**) أي: بجميع أقسامها، فدخلت الموصولة والزَّائدة، ولا يَرِد أل الموصولة تدخل على المضارع شذوذاً؛ لأن المراد دخولٌ لا شذوذَ فيه.

(قوله: **وبالحديث عنه**) أي: وبصحَّة الإسناد إلى اللفظ.

(قوله: **لتتم فائدة... إلخ**) أفهم كلامُه أنَّ القسمة فيها فائدة، وهي الحصر في الأقسام.

(قوله: **علامة من أوَّله... إلخ**) أي: على أوَّله، وعلى آخره، أو عند أوَّله وعند آخره. اهـ. ش

(1) فإن قلت: كان الأولى في تمييز كل واحد عن أخويه أن يذكر تعريفه ويحده بالحد الذي اصطلح النحاة عليه؛ لأن الحد أتم فائدة وأشد تحقيقاً لكونه مطرداً منعكساً، فالجواب عن ذلك أنه قصد التسهيل على المبتدئين فذكر لهم ما لا يكاد يخفى على أحد منهم وهو العلامات.

(2) كان الأولى أن يعبر بدل قوله: (أل) أو (الألف واللام) بأن يقول: «بأداة التعريف» فإن كلمة أداة التعريف أكثر شمولاً؛ لأن لنحاة يختلفون في أداة التعريف فمنهم من يقول: الألف واللام جميعاً هما أداة التعريف ومنهم من يقول أداة التعريف هي اللام وحدها، وأيضاً فإن أداة التعريف عند حمير (أم) وسيأتي في كلامه بيان أن (أم) الحميرية مثل (أل).

وعلامةً من آخره، وهي التنوين، وهو «نونٌ زائدة ساكنة، تَلْحَقُ الآخِرَ لفظاً، لا خطّاً، لغير توكيد»، نحو زَيدٍ، وَرَجُلٍ، وَصَهٍ، وَحِينَئِذٍ، وَمُسْلِمَاتٍ؛ فهذه وما أشبهها أسماء: بدليل وُجُودِ التنوين في آخرها. وعلامةٌ معنوية؛ وهي الحديثُ عنه كـ: «قَامَ زَيْدٌ»، فزيدٌ: اسم؛ لأنَّك حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام، وهذه العلامة أَنْفَعُ العلامات المذكورة للاسم، وبها اسْتُدِلَّ على اسمية التاء في «ضَرَبْتُ»، ألا ترى أنها لا تقبل «أل» ولا يلحَقُهَا التنوينُ، ولا غَيْرُها من العلامات التي تُذْكَرُ للاسم، سوى الحديث عنها فقط.

[إعراب الاسم وبناؤه]

ص - وَهُوَ ضَرْبَانِ: مُعْرَبٌ، وَهُوَ: ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، كَـ: (زَيْدٍ)، وَمَبْنِيٌّ، ....

(**قوله: نون زائدة**) أخرج الأصلية كنون منكسر، وبساكنة النون الأولى من نحو ضَيْفَنْ، وبـ: (**تلحق**) الآخر نون نحو انكسر، وبـ: (**لا خطّاً**) النون اللاحقة للقوافي، والظاهر: أنَّه أراد بالخطِّ أن تُكتَب بصورتها لا بعوضها من الألف، وإلا لم يحتج لقيد (**لغير توكيد**) لإخراج ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] لأنه مكتوب بالألف.

ثُمَّ اعلم أنَّ ما خرج بقيدي السكون، ولحوق الآخر يخرج بقوله: (**لا خطّاً**) فالقيدان لتحقق الماهية، لا للاحتراز، لكن لما سبقا، وأمكن الاحتراز بهما، أسند إليهما الاحتراز.

(**قوله: ألا ترى**) من رأى البصرية؛ تنزيلاً للمعقول منزلة المحسوس؛ إشعاراً بأنَّ ذلك المعقول صار أمراً محققاً لا شبهة فيه، أو العلميَّة.

(**قوله: وهو ما يتغيَّرُ**) أي: اسمٌ يتغيَّر آخره (**بسبب العوامل**): جمع عامل، وجمع فاعل على فواعل، مقيسٌ إذا كان لغير مذكَّر عاقل، كصاهل وصواهلٍ، بخلاف: نحو فارس وفوارس فهو شاذ.

(**قوله: كزيد**) يعني من نحو قولك: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، لا مطلقاً، وإلا فالأصح عند ابن مالك بناء الأسماء قبل التركيب، وقيل: معربة، وقيل: لا معربة ولا مبنيَّة، قلت: قال بعض مشايخنا: وهذا الخُلفُ لفظيٌّ؛ لأنَّ مَنْ قال: إنها معربة، مراده أنَّها قابلة للإعراب، كما أنَّ مَنْ قال: إنَّها مبنيَّة، مراده أنَّها قابلة لذلك، لا أنَّها معربة أو مبنية حقيقة؛ لعدم مقتضى ذلك. فتأمل.

وَهُوَ بِخِلَافِهِ، كَـ: (هَؤُلَاءِ) فِي لُزُومِ الْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ (حَذَامِ)، (وَأَمْسِ)، فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، (وَكَأَحَدَ عَشَرَ) وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ، وَ(كَقَبْلُ وَبَعْدُ) وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَ مَعْنَاهُ، ....

ولم يُرِدِ المصنِّف بيانَ المعرب والمبنيِّ من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء حتى يقال: إنهما مشتقَّان من الإعراب والبناء، والمشتق منه سابق على المشتقِّ، فكان ينبغي الكلام عليهما أوَّلاً، بل أراد بيانهما من حيث قبولهما الإعراب والبناء، وبيان ضابط القبول، وذلك لا يتوقَّف على بيان معنى المشتقِّ منه.

(**قوله: وهو بخلافه**) أي: ملتبس بخلافه، ولو عبَّر بالضِّد لكان أولى؛ لأنَّ الخلافين قد يجتمعان، كالضَّحك والقيام، بخلاف الضِّدَّين لا يجتمعان، وأمَّا النَّقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان، ولذا قيل: إن التعبير بالنَّقيض أولى من التعبير بالضِّد؛ لأنَّ الضدين قد يرتفعان إلا أن يقال: التعبير بذلك أولى؛ لصحَّة ذلك على قول من يقول: إنَّ الأسماء ثلاثة أقسام، قلت: يمكن الجواب عن التَّعبير بالخلاف بأنَّ مراده الخلاف اللغويُّ، وذلك يشمل الضِّد والنَّقيض، فتدبَّر.

(**قوله: في لزوم الكسر**) متعلِّق بمعنى الكاف؛ لبيان وجه الشبه، والهاء في هؤلاء للتنبيه، وأولاء: اسم إشارة بُني؛ لتضمُّنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف.

(**قوله: وكذلك حَذَامِ**) فَصَلَه عمَّا قبله؛ ليختص به الخلاف، والمانع له من الصَّرف العلميَّة والعدل؛ لأنه معدول عن حاذمة، وأصله: من الحَذْم، وهو القطع، واعتبر العدل في هذا الباب؛ حملاً على ذوات الرَّاء في الأعلام المؤنثة مثل حضارِ.

(**قوله: وأخواته**) أي: نظائره، وإطلاق الأخوات عليها استعارة مصرَّحة؛ لما بينهما من التَّقارب والتَّماثل.

(**قوله: ونُوِيَ معناه**) المراد بنيَّة المعنى: التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف إليه، وهو أمر غير منطوق به أصلاً، خلافاً لمَن فهم أنَّ المراد بالمعنى معنى اللَّفظ، فأورد عليه أنَّه يلزم من نية المعنى نية اللفظ، وبنى على ذلك أموراً فاسدة لا قائل بها من النحاة، وإنما بنيت؛ لشبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، وقول بعضهم: بنيت؛ لأنهَّا أشبهت الحروف من حيث الافتقار؛ لافتقارها إلى معنى المحذوف، رُدَّ بأن المقتضي للبناء هو الافتقار إلى الجمل، لا إلى المفردات.

وَ(كَمَنْ وَكَمْ) فِي لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ.

ش - لَمَّا فرغْتُ من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماتِهِ، عَقَّبْتُ ذلك ببيان انقسامه إلى مُعْرَبٍ، ومَبْنِيٍّ، وقَدَّمْتُ المُعْرَبَ؛ لأنَّه الأصلُ، وأَخَّرْتُ المبنيَّ، لأنَّه الفَرْعُ.

[أ - المُعْرَب]

وذكَرْتُ أنَّ المُعْرَبَ[1] هو: «مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بسبب ما يدخل عليه من العوامل» كزيد، تقول: «جاءني زَيْدٌ»، و«رأَيْتُ زيداً»، و«مَرَرْتُ بزيدٍ»، أَلاَ ترى أنَّ آخر «زيد» تغير بالضمة، والفتحة، والكسرة، بسبب ما دخل عليه من «جاءني»، و«رأيتُ»، و«الباء»، فلو كان التغيرُ في غير الآخر لم يكن إعراباً، كقولك في «فَلْسٍ» إذا صَغَّرْتَهُ

(**قوله: وكم**) بنيت؛ لتضمُّنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، أو بالحمل على رُبَّ.

(**قوله: أصل البناء**) المراد بالأصالة: أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالاً، أو أغلب، أو أرجح في نظر الواضع، ويقابله الفرع بهذه المعاني.

(**قوله: جاءني زيد**) نسب عمل الرَّفع إلى (جاءني) مع أنَّ العامل (جاء) فقط؛ إشارة إلى أنَّه لا يطلب إلا المرفوع لتضمُّنه للمفعول، ويقال مثل ذلك في (رأيت).

(**قوله: ألا ترى أنَّ آخر زيد**) من (رأى) بمعنى: أبصر؛ تنزيلاً للمعقول منزلة المحسوس؛ إشعاراً بأنَّ ذلك المعقول أمرٌ محقق لا شبهة فيه، أو بمعنى (تعلم).

(**قوله: لم يكن إعراباً**) لم يقل: لم يكن معرباً مع أنَّ الكلام فيه؛ لأنَّه نفيٌ للمعرب بنفي لازمه، وهو أبلغ. اهـ. ش

---

(1) كان ينبغي أن يقدم بيان الإعراب والبناء على بيان المعرب والمبني؛ لأن المعرب مأخوذ ومشتق من الإعراب، والمبني مأخوذ ومشتق من البناء ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة ما منه الاشتقاق، والإعراب يطلق في اللغة على واحد من ثلاثة معانٍ: البيان والتغيير والتحسين ومن الأول تقول: «أعرب فلان عما في نفسه» أي: أبان، ومن الثاني قولهم «عربت معدة البعير» أي فسدت، وأعرابها أنا أي: أفسدتها، ومن الثالث قولهم: «جارية عروب» أو «عروبة» أي حسناء والإعراب في اصطلاح النحاة «أثر ظاهر ومقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزله آخرها» وسنذكر تعريف فيما يلي قريباً عند ذكر المبني.

«فُلَيْس»، وَإِذَا كَسَّرْتَهُ[1] «أَفْلُس، وَفُلُوس»، وكذا لو كان التغيرُ في الآخر، ولكنَّه ليس بسببِ العواملِ، كقولك: «جَلَستُ حَيْثُ جلسَ زيدٌ»؛ فَإِنَّهُ يجوز أَنْ تقول: «حيثُ» بالضم، و«حيثَ» بالفتح، و«حَيثِ» بالكسر، إلاَّ أَنَّ هذه الأَوْجُهَ الثلاثةَ ليست بسببِ العواملِ، أَلاَ ترى أَنَّ العاملِ واحد، وهو «جَلَسْتُ» وقد وُجِدَ معه التغيرُ المذكور؟

[ب - المبني]

وَلَمَّا فَرَغْتُ من ذِكرِ المُعربِ ذَكرتُ المبنيَّ[2]، وَأَنَّه: «الذي يلزم طريقةً ولحدةً، ولا يتغير آخِرُهُ بسبب ما يَدْخل عليه»، ثُمَّ قسَّمته إلى أربعة أقسام: مبنيٌّ على الكسر، ومبنيٌّ على الفتح، ومبنيٌّ على الضم، ومبنيٌّ على السكون.

[١ - المبني على الكسر]

ثُمَّ قسَّمتُ المبنيَّ على الكسر إلى قسمين:

- قسمٍ متفق عليه، وهو «هؤُلاَءِ»؛ فَإِنَّ جميع العرب يكسرون آخِرَهُ في جميع الأحوال.

- وقسمٍ مختلف فيه، وهو «حَذَامِ، وَقَطَامِ»، ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن «فَعَالِ»، و«أَمْسِ» إذا أردتَ بِهِ اليومَ الذي قبل يَوْمِكَ.

(**قوله: ولا يتغيَّر آخره بسبب ما يدخل عليه**) أي: من العوامل، تفسير لقوله: (**طريقة واحدة**) فلا يُراد أن بعض المبيَّنات قد يلزم طريقة واحدة، كما هو واضح. اهـ. ش.

(**قوله: من الأعلام المؤنثة**) بيان لنحوهما، لكن على حذف مضاف؛ أي: بقية الأعلام المؤنثة، فلا يلزم على جعل (مِنْ) للبيان أَنْ يكون البيان أعمّ من المبيَّن، ويجوز جعلها تبعيضية؛ لأنَّ ما قبلها بعضٌ لما بعدها، وخرج غير الأعلام مما هو على وزن (فَعَالِ) نحو: كتاب وكلام وسلام، وفي سبب بناء ما ذكر أقوال:

---

(1) كسرته: يعني جمعته جمع تكسير.

(2) وأما البناء فمعناه لغة وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت ومعناه في اصطلاح النحاة «ماجئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من ساكنين».

فأمَّا باب «حَذَامِ» ونحوِه: فأهلُ الحجازِ يَبْنُونهُ على الكسر مطلقاً[1]؛ فيقولون: «جَاءَتْنِي حَذَامِ، وَرَأَيْتُ حَذَامِ، ومَرَرْتُ بحذَامِ»، وعلى ذلك قَوْلُ الشاعر:

١ ـ فَلَوْلاَ الْمُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي ... لَمَا تَرَكَ الْقَطَا طِيْبَ الْمَنَامِ

أحدها: شبهه بنزال وزناً وتعريفاً، وعدلاً وتأنيثاً.

والثاني: تضمُّنه معنى هاء التأنيث.

والثالث: توالي العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

والأوَّل وهو المشهور، ذكره المرادي، ووجه عَلَمِيَّة (نزال) المؤنث أنهُ علم على صيغة إنْزِلْ، وبناء ما ذُكِر لشبهه بما ذكر لا ينافي تعريفهم المبنيَّ بما أشبه الحرف؛ لأن المشبه للحرف صادقٌ بالواسطة، كما هنا وبدونها.

(**قوله: فلولا المزعجات من اللَّيالي... إلخ**) أي المقلقات، و(من الليالي) بيان لها،

---

(1) يريد من الاطلاق هنا أن يقول: سواء أكان آخر الاسم الذي على هذه الزنة راء كالأمثلة التي ذكرها المؤلف ومثل (وبار) اسم لقبيله و(ظفار) اسم لبلدة و(نوار) اسم لأمرأة الفرزدق الشاعر، أم لم يكن آخره راء مثل (حزام وقطام ورقاش) أسماء نساء، ومثل (سجاح) اسم للكذابة التي أدعت النبوة و(سكاب) اسم لفرس، وفيها يقول الشاعر:

أبيتَ اللعن أن سَكَابِ عِلقٌ ... نفيس لا يُعار ولا يُباع

١ ـ البيتان قيل: إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية. والصواب كما في اللسان مادة (رقش) أنهما للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام امرأته وفيها يقولهما، والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨١) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٣٨) وأنشده قبلهم ابن جني في الخصائص (٥٦٩/١).

اللغة: «المزعجات» جمع مزعجة، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج، وهو الإقلاق «القطا» طائر يشبه الحمام «المنام» النوم «قالت» فعل ماضٍ من القول «حذام» اسم امرأة الشاعر كما عرفت «صدقوها» انسبوها للصدق، ولا ترموها بالكذب.

المعنى: هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه القول المعتد به الذي لا يصح خلافه، فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب. «قالت» فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب. «حذام» فاعل بقال، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، وها: مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة فعل =

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فذكرها في البيت مرَّتين مكسورة، مع أنَّهَا فاعلٌ.

وافترقَتْ بَنُو تميم فرقتين؛ فبعضهم يُعْرِبُ ذلك كُلَّهُ: بالضمِّ رفعاً[1]، وبالفتح نَصْباً وجَرّاً؛ فيقولُ «جَاءَتْنِي حَذَامُ» بالضمِّ، و«رَأَيْتُ حَذَامَ»، و«مَرَرْتُ بِحَذَامَ» بالفتح، وأكثرهم يَفْصِلُ بين ما كان آخرُهُ راءً ـ كَوَبَارِ: اسمٌ لقبيلة، وحَضَارِ: اسمٌ لكوكب، وسَفَارِ: اسمٌ لماء ـ ....

وخبر المبتدأ محذوف؛ أي: موجودة، والقطا: جمع قطاة، كحصاة وحصا، طائر معروف، والمنام: بمعنى النَّوم، وحذام امرأة الشَّاعر، وقوله: فصدِّقوها يُروىٰ فأنصتوها أيضاً، أي: أنصتوا إليها، والبيت الثاني من الأبيات الجارية مجرى الأمثال.

(**قوله: نصباً وجراً**) أي: حال كونه منصوباً ومجروراً. اهـ. ش.

(**قوله: اسم لماء**) في «الصحاح» أنَّه اسم لبئر، ولا تنافي؛ لاحتمال أنَّ المصنف أطلقه على الماء مجازاً من إطلاق الحال وإرادة المحلّ.

= الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية، وكانت الجملة لا محل لها؛ لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً، «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة. «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع. «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث. «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقال، وتقدير الكلام: فإن القول هو الذي قالته حذام.

الشاهد فيه: قوله: «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل في الموضعين جميعاً، نحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعاً، فلما لم يكن هاهنا مرفوعاً في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبنياً، وهذه لغة الحجازيين؛ وخالفهم بنو تميم وتفصيل مقالتهم في الشرح.

(1) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

ندمت ندامة الكسعي لما ... غدت مني مطلقة نوار

ولو أني ملكت يدي ونفسي ... لكان إلى للقدر الخيار

الشاهد في قوله: «نوار» فإنه جاء به مرفوعاً بالضمة الظاهرة لكونه فاعل «غدت» بدليل القافية في البيت الثاني.

فيبنيه على الكسر، كالحجازيين[1] وما ليس آخرهُ راء ـ كَحَذَامِ، وَقَطَامِ . فَيُعْرِبُه إعراب ما ينصرف[2] .

وَأَمَّا «أَمْسِ» إذا أردتُ به اليومَ الذي قَبْلَ يَومكَ، فأَهْلُ الحجاز يَبْنُونُه على الكسر؛ فيقولون: «مَضَى أَمْسِ، واعْتَكَفْتُ أَمْسِ، وما رأيتُهُ مُذْ أَمْسِ» بالكسر في الأحوال الثلاثة، قال الشاعر:

٢ ـ مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لاَ تُمْسِي

(قوله: فأهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة، قال في «المنهاج»: وهو مكة والمدينة وقراها واليمامة. اهـ سُمِّي بذلك؛ لأنَّه حَجَزٌ بين نجد والغَوْرِ، أو غير ذلك كما في كتب اللغة.

(قوله: يبنونه على الكسر) أي: بشروط خمسة، وقد نظمتها، فقلت:

بِخَمْسِ شُرُوطٍ فَابْنِ أَمْسِ بِكَسْرَةٍ إِذَا مَا خَلاَ مِنْ أَلْ وَلَمْ يَكُ صُغِّرَا
وثَالِثُهِمَا التَّعَيُّنُ فَاعْلَمْهُ يَا فَتَىٰ وَلَيْسَ مُضَافاً ثُمَّ جَمْعاً مُكَسَّرَا

وعلى بنائه تضمّنُه معنى لام التَّعريف، ولذا لم يبن (عند) مع كونه معرفة؛ لأنه لم يتضمنها.

(قوله: واعتكفت أمس) اعترِض بأن المصنف نصَّ على أنَّ المستعمل ظرفاً مبنيٌّ إجماعاً، و(أمسِ) في هذا المثال مستعمل ظرفاً، لكن في دعوى الإجماع نظر، فقد نقل الزَّجاجي عن بعضهم أنَّه كسَحَر.

(قوله: منع البقاء تقلّب) البقاءَ: بالنصب مفعول مقدَّم، وتقلُّب فاعل مؤخَّر، والمراد:

(1) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب للمؤلف (ش 39)، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان:
متى ما ترد يوماً سفار تجد بها أديهم يرمي المستجير المعورا
وإذا تأملت في هذا الشاهد وفي الشاهد الذي ذكرناه ونسبناه إلى الفرزدق أيضاً تبين لك أمران:
الأول: أن بني تميم يجيؤن بما آخره راء مبنياً على الكسر أحياناً كهذا الشاهد، ومعرباً إعراب ما لا ينصرف أحياناً آخرى.
والثاني: أن الفرزدق استعمل في شعره هاتين اللغتين وكل منهما لغة لفريق من قبيلته.

(2) والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن فاعله عند سيبويه والعلمية والتأنيث عند المبرد.

٢ ـ هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، أو لأسقف نجران، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالشطر الأخير من هذه الأبيات في ما لا ينصرف رقم (٤٨٤) وذكر الأبيات كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيتين ابن منظور في لسان العرب (أم س) =

....

أنَّ تغيُّر الزَّمان مانع من البقاء في الدُّنيا، وهذا على عادتهم من نسبة الأشياء إلى الزَّمان، وإلا فالمُحيي والمميت هو الله عزَّ وجلَّ.

= اللغة: «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل، أي: القاطع، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.
المعنى: أن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس ـ وهي كوكب عظيم جداً ـ ليست بباقية على حالة واحدة، بل يعتريها التغير والأُفول، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في الصفرة، ثم يقول: أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر؛ لأنني مشاهد له، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أرده؛ لأنه قد ذهب وانقطع، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود؟.
الإعراب: «منع» فعل ماضٍ «البقاء» مفعول به مقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقلب مضاف و«الشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف، طلوع: معطوف على تقلب، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وطلوع مضاف وها: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «من» حرف جر «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تمسي» فعل مضارع تام مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الشمس، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع: معطوف أيضاً على تقلب وطلوع مضاف وها: مضاف إليه «حمراء» حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة لحمراء، أو حال ثانٍ «وغروبها» الواو عاطفة غروب: معطوف على تقلب، غروب مضاف وها: مضاف إليه «صفراء» حال من «ها» المجرور محلاً بإضافة غروب إليها «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان؛ أو صفة لصفراء «اليوم» بالرفع، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» اسم موصول: مفعول به لأعلم، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع وهو أجود.
الشاهد فيه: قول «أمس» في آخر الأبيات، فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة الآخر، بدليل قوافي الأبيات كلها، وهي فاعل لمضى، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على الكسر في محل رفع؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً: إما لفظاً، أو تقديراً، وإما محلاً.
وبناء (أمس) على الكسر هو لغة أهل الحجاز وقد قرر النحاة بعد استقراء كلام أهل الحجاز وتتبع استعمالاتهم أنهم لا يبنون أمس على الكسر إلا إذا أريد به معين ولم يُضف ولم يعرف بأل ولم يكسر ولم يصغر وإن فقد شرطاً من هذه الشروط الخمسة أعربوه، وسر بنائه عندهم أنه تضمن معنى حرف وهو (ال) المعرفة.

وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً   وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرْسِ
الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ   وَمَضَىٰ بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

فأَمْسِ في البيت فاعلٌ لِمَضَى، وهو مكسور كما ترى.

وافترقَتْ بنو تميم فرقتين؛ فمنهم من أعربَهُ: بالضمة رَفْعاً، وبالفتحة مطلقاً[1]، فقال: مَضَى أَمْسُ، بالضمِّ، واعتكَفْتُ أَمْسَ، وما رأيتُهُ مُذْ أَمْسَ، بالفتح، قال الشاعر:

٣ ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا   عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

(وقوله: **وطلوع**) بالرَّفع عطفاً على تقلُّب. . . إلخ.

(وقوله: **حمراء**) بالنَّصب على الحال من الضَّمير في طلوعها، والورس: نبت أصفر يزرع باليمن، ويُصبَغ به، قيل: هو صنف من الكُرْكُمِّ، وقيل: يشبهه.

(**قوله: مُذْ أمسا**) هو محلُّ الشَّاهد حيث أُعرِبَ إعراب ما لا ينصرف، والألف للإطلاق، و(مذ) حرف جرٍّ بمعنى في. و(**السَّعالي**): بفتح السِّين المهملة، جمع سِعلاة بكسرها، وهي: إناث الشياطين، وتسمِّيها العرب غيلاناً؛ لأنَّها تغتالهم؛ أي: تهلكهم كما زعموا، أو لأنَّها تتلوَّن كلَّ وقت. قال ابن هشام في «شرح بانت سعاد»: وللعرب أمور تزعمها لا حقيقة لها: منها أنَّ الغول تتراءى لهم في الفلوات، وتتلوّن لهم، وتُضلُّهم عن الطريق. اهـ.

و(**العجائز**): جمع عجوز، وهي المرأة المسنة، قال ابن السِّكِّيت: ولا يؤنث بالهاء، وقال ابن الأنباري: ويقال أيضاً: عجوزة بالهاء؛ لتحقيق التأنيث، ورُوي عن يونس أنَّه قال: سمعت العرب تقول: عجوزة بالهاء. اهـ. «مصباح»، و(**خمساً**) صفة لعجائز، أو بدل، أو

(1) هو حينئذٍ معرب إعراب ما لا ينصرف والمانع من الصرف العملية والعدل عن الأمس المعرف بأل.

٣ ـ هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (٢/ ٤٤)، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لاينصرف، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره، وذكر الأعلم في شرح شواهد كتاب سيبويه الثاني، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور (ش٤٢).
اللغة: «عجائزاً» جمع عجوز، وهي المرأة الطاعنة في السن «السعالي» بفتح السين جمع سعلاة، بكسر السين وسكون العين ـ وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن «همسا» الهمس: الخفاء وعدم الظهور «لا =

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا   لاَ تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا
وَلاَ لَقِينَ الدَّهْرَ إِلاَّ تَعْسَا

ومنهم من أعربه بالضمةِ رفعاً، وبَنَاهُ على الكسر نصباً وجرّاً.

وزعم الزَّجَّاجيُّ أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يبني «أمس» على الفتح، وأنشد عليه قوله: «مُذْ

عطف بيان، و(**الرحل**) بحاء مهملة: وعاء المتاع، ويجمع على أرحل كأفلُس، ورحال كسِهام، و(**الهمس**): الصَّوت الخفي، و(**الضرس**): السن المعروفة.

= ترك الله لهن ضرسا» يدعو عليهن بذهاب أضراسهن وقوله: «ولا لقين الدهر... إلخ» دعاء عليهن أيضاً.
المعنى: يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان، ويأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلاً خفياً، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن.
الإعراب: «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لقد رأيت...إلخ، قد: حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به لرأى، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير: لقد رأيت شيئاً عجباً، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس، والجار والمجرور متعلق بـ: رأى «عجائز» صرفه للضرورة وهو بدل من قوله: عجبا، وبدل المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز، وهو مضاف و«السعالي» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمسا» بدل من عجائز أو صفة له منصوب بالفتحة الظاهرة «يأكلن» فعل مضارع، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز «ما» اسم موول مفعول به ليأكل مبني على السكون «في» حرف جر «رحلهن» رحل: اسم مجرور بفي، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو ما «همسا» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة وأصله صفة لمصدر محذوف، والتقدير: يأكلن أكلاً هما ـ أي خفيا ـ ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «لا» حرف نفي دال على الدعاء «ترك» فعل ماضٍ «الله» فاعل بترك «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرسا» مفعول به لترك.
الشاهد فيه: قوله: «مذ أمسا» فإنه أتى بكلمة «أمس» مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب. والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاؤوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر:
اعتصم بالرجاء إن عَنَّ بأس   وتناسَ الذي تضمن أمس
فإن قوله: «أمس» مرفوع بالضمة بدليل القافية في آخر المصراع الأول، وهو فاعل قوله: «تضمن» ولو كان مبيناً للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب.

أَمْسَا» وهوَ وَهَمٌ، والصوابُ ما قدَّمناه من أنَّه مُعْرَبٌ غير منصرف، وزعم بعضهم أَنَّ «أَمْسَا»[1] في البيت فِعلٌ ماض، وفاعله مستتر، والتقدير: «مُذ أَمْسَى المَسَاءُ».

[٢ ـ المبني على الفتح]

ولَمَّا فَرَغْتُ من ذكر المبني على الكسر، ذكرتُ المبنيَّ على الفتح، ومَثَّلْتُهُ بأَحَدَ عَشَر وأخواتِهِ[2]، تقول: «جاءَني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً»، بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول في أخواته، إلاَّ «اثْنَيْ عَشَرَ» فَإِنَّ الكلمة الأولى منه تعرب: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، تقول: «جاءَني اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً».

(قوله: وَهَمٌ) بفتح الهاء مصدر وَهِم، كغَلِط وزناً ومعنى، وأمَّا الوَهْم بإسكان الهاء فمصدر وهَمت في الشيء بالفتح، من باب (وَعَد) إذا سبق إلى قلبك وأنت تريد غيره، أفاده في «المصباح».

(قوله: ذكرت. . . إلخ) قال الشَّنواني: الظَّاهر أنَّ عطف مثَّلته بأحد عشر وإخواته تفسيريٌّ، وكذا يقال في نظيره الآتي.

(قوله: بفتح الكلمتين) أمَّا بناء الأولى. . فلتنزيلها منزلة صدر الاسم، أو لوقوع العجز موقع تاء التأنيث، وكأنَّ البناء يطلقونه على ما يقع في غير الآخر، وإلا فقد يقال: صدر الكلمة وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء، وإمَّا بناء الثانية: فلتضمُّنها معنى واو العطف؛ لأنَّ أصل ثلاثة عشر مثلاً ثلاثة وعشرة، ثُمَّ حذفت الواو؛ قصداً لمزج الاسمين؛ وجعلهما اسماً واحداً.

(قوله: فإنَّ الكلمة الأولى منه تعرب)؛ لوقوعِ الكلمة الثَّانية منه موقع النُّون في المثنى.

---

(1) كان صوابه حينئذٍ أن يكتب «أمسي» بالياء؛ لأن الألف الزائدة على الثلاث تكتب ياء.

(2) أخوات (أحد عشر) هي (اثنا عشر) و(ثلاث عشرة) إلى (تسع عشرة) وكل هذه الأعداد المركبة مبنية الصدر والعجز إلا (اثني عشر) فإن هذا المركب وهو (عشر) مبني على الفتح وأما صدره ـ وهو اثنا في المذكر واثنتا في المؤنث ـ فهو كإعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً.
تقول: (عندي اثنا عشر كتاباً) وتقول (اشتريت اثني عشر كتاباً) أما بناء ما بني منها فلتضمنه معنى حرف من حروف المعاني وهو واو العطف؛ لأن قولك: (أحد عشر) في معنى قولك: (أحد وعشر) فحذفت الواو لقصد مزج الاسمين معاً وجعلهما اسماً واحداً وكان البناء على حركة ليعلم أن لهذا المركب أصلاً في الإعراب وذلك قبل مزجه وكانت الفتحة للخفة وهكذا يسأل في كل اسم مبني على حركة لماذا نبني على حركة مع أن الأصل في البناء يكون على السكون؟ ولماذا كانت الحركة على خصوص الفتحة أو الضمة أو الكسرة؟.

وَإِنَّمَا لَمْ أَستثن هذا من إطلاق قولي «وأخواته» لأَنَّنِي سأذكر فيما بَعْدُ أَنَّ «اثنين، واثنتين» يُعْرَبَانِ إعرابَ المثنى مطلقاً، وإِنْ رُكبًا.

[٣ ـ المبني على الضم]

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر المبْنِيِّ على الفتح ذكرتُ المبنيَّ على الضمِّ، ومَثَّلته «بِقَبْلُ»، وَ«بَعْدُ»، وأشرتُ إلى أَنْ لهما أَرْبَعَ حالاتٍ

إحداها: أَنْ يكونا مُضَافَيْنِ؛ فيعربان نَصباً على الظَّرفيةِ، أَو خَفضاً بِمِنْ[1]، تقول: «جئتكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ» فتنصبهما على الظَّرفية، و«مِنْ قَبْلِهِ، ومِنْ بَعْدِهِ»، فتخفضهما «بمن»، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠] ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣].

الحالة الثانية: أَنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوَى ثبوتُ لَفْظِهِ؛ فيعربان الإعراب المذكورَ، ولا يُنَوَّنان لنية الإضافة، وذلك كقوله:

(قوله: إحداها) أي: أُولاَها، وعدل عنه؛ دفعاً من أوَّل الأمر؛ لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح.

(قوله: أو خفضاً بمن) اختصت بذلك؛ لكونها أمَّ الباب، ولكلِّ بابٍ أمٌّ تختصُّ بخاصَّة دون أخواتها، قال الرضي: و(مِنْ) الدَّاخلة على الظروف غير المتصرِّفة، أكثرها بمعنى (في) نحو: جئت مِن قبلك ومِنْ بعدك، ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] وأمَّا جئت من عندك، و﴿هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ﴾ [آل عمران: ٨]، فلابتداء الغاية، وقال ابن مالك: إنَّ (مِنْ) الداخلة على (قبل) و(بعد) وأخواتهما زائدة. اهـ. ش.

---

(1) إنما أعربا في الحالة الأولى ـ وهي إضافتهما لفظاً ـ لأن الإضافة من خصائص الأسماء فهي تعارض سبب البناء والأصل في الاسم الإعراب كما أنبأتك، وأعربا في الحالة الثانية؛ لأن اللفظ المحذوف منوي، فهو كالموجود وسيأتي بقية لهذا الكلام.

٤ ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(قوله: كل مولى قرابة) المراد بالمولى هنا: ابن العم، قال: والمعنى نادى كلُّ ابن عمٍّ قرابة قرابته؛ ليعينوه فيما هو فيه من حزن ونازلة، فما أجابوه لدعائه، وظاهر هذا أنَّ (مولى) مضاف لقرابة، ومفعول نادى محذوف، و(مولى) الثاني بدل من ضمير عليه، وقدّم للضرورة، وفي بعض شروح «التَّسهيل» أنَّ (قرابة) مفعول نادى، والعواطف فاعل عطف، ومولى: مفعوله، وهو واقع على قرابة، والضمير المجرور بعلى عائد على كل. اهـ. واعتُرِض بأنَّ صوابه أن يقول: ذا قرابة كماقال الشاعر:

وَذُوْ قَــرَابَــتِــه فِــي الْــحَــيِّ مَــسْــرُوْرُ

٤ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين، مع كثرة استشهاد العلماء به، وهو من شواهد ابن عقيل (ش٢٣٢) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة رقم (٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه «أوضح المسالك» (٣٤٤).

اللغة: «نادى» فعل ماضٍ من النداء، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك «مولى» للمولى عدة معان تقرب من العشرين، فيطلّق على السيد، ويطلق على العبد، ويطلق على ابن العم، ويطلق على الحليف الناصر، ويطلق على غير ذلك «قرابة» مصدر بمعنى القرب.

المعنى: وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوي نصرته.

الإعراب: «ومن» الواو حرف عطف، من: حرف جر «قبل» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله: نادى الآتي، فهو متقدم على عامله «نادى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «كل» فاعل نادى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و«مولى» مضاف إليه، ويروى منوناً وغير منون، فإن كان منوناً فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله: «قرابة» مفعولاً به لنادى منصوباً بالفتحة الظاهرة، وإن كان «مولى» غير منون فمولى مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها التعذر، وهو على هذا مضاف و«قرابة» مضاف إليه، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفاً لعدم الغرض بذكره، أي: نادى كل مولى قرابة من ينجده مثلاً «فما» الفاء حرف عطف، وما: نافية «عطفت» عطف: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «مولى» أعربه بعضهم بدلاً من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله: «عليه» الآتي، ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه وذلك نادر كل الندرة؛ فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين، وليس بمتعين هنا، وأعربه بعضهم حالاً من ضمير الغائب، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وهذا ـ مع كونه أخف من سابقه، وله شواهد مسموعة ـ محل اختلاف بين العلماء، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم؛ فإنه يجوز أن يكون قوله: «مولى» مفعولاً به لعطفت تقدم على الفاعل، وقوله: «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله: عطفت، و«العواطف» فاعل عطفت، وهذا الإعراب خير من سابقيه.

الشاهد فيه: قوله: «من قبل» فإن الرواية بجر «قبل» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه، ونوى لفظه، وأصل الكلام: ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت.

الرواية بخفض «قَبْلِ» بغير تنوين، أي: ومن قبل ذلك، فحذف «ذلك» من اللفظ، وقَدَّرَه ثابتاً، وقرأ الجَحْدَرِيُّ، والعقيليُّ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤]، وبالخفض بغير تنوين، أي: من قَبْلِ الغَلَبِ ومن بَعْدِهِ، فحذَفَ المضافَ إليه، وقَدَّرَ وُجُودَهُ ثابتاً.

الحالة الثالثة: أنْ يُقْطَعا عن الإضافة لفظاً، ولا يُنْوَى المضاف إليه؛ فيعربان أيضاً الإعرابَ المذكورَ، ولكنهما يُنَوَّنَانِ؛ لأنَّهُمَا حينئذٍ أسمان تامَّان، كسائر الأسماء النكرات؛ فتقول: «جئتكَ قَبْلاً وبَعْداً، ومن قَبْلٍ ومن بَعْدٍ» قال الشاعر:

٥ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

قلت: هذا الاعتراض مدفوع بأمرين:

الأوَّل: أنَّ هذا لا يأتي على جرِّ قرابة.

الثاني: أنه على تسليم المنع، فالبيتُ يُحتجُّ به على أنه يقال: قرابة بلا ذا؛ إذ هو من كلام العرب، وحينئذٍ فاقتصار بعضهم على أنَّه لا يقال إلا ذو، وقرابته مبنيٌّ على المشهور. تأمل. ثُمَّ رأيت في «كتاب المغرب» ما يؤيّد ذلك، فإنَّ قال ما نصُّه: قولهم في الوقف: لو قال: على قرابتي تناول الواحدَ، والجمع صحيح؛ لأنها في الأصل مصدر، يقال: هو قرابتي، وهم قرابتي، على أنَّ الفصيح ذو قرابتي للواحد، وذوا قرابتَي للاثنين، وذوو قرابتي للجمع. اهـ.

(قوله: فساغ لي الشَّراب وكُنْتُ قبلاً) أي: سَهُلَ لي الشَّراب، والواو في قوله: (وكنت

٥ ـ نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وأن صحة روايته هكذا:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح، وفي شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته، وقد أنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح، وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه «شذور الذهب» رقم (٤٦).

اللغة: «ساغ لي الشراب» سهل مروره في حلقي، وحلا مذاقه، وطاب لي شربه «أغص» بفتح همزة المضارعة والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة، وهو من الغصص ـ بفتح الغين والصاد ـ والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق «الماء الحميم» كما هي الرواية الصحيحة ـ هو الماء البارد، والفرات ـ كما في الرواية الأخرى ـ هو الشديد العذوبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج﴾ [فاطر: ١٢].

المعنى: يقول: إنه ـ بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يشتهي ـ طاب له الشراب، وقد كان =

وقرأ بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ الروم: ٤] بالخفض والتنوين.

الحالة الرابعة: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوَى معناه دون لفظه؛ فَيُبْنَيَانِ حينئذٍ على الضمِّ[1]، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.

قبلاً) للحال، و(أغصُّ): بفتح الهمزة مضارع غصَّ من باب علم؛ أي: أشْرقُ، والفرات العذب السائغ، ويروى بالماء الحميم؛ أي: البارد، ويطلق على الحارِّ، فهو من الأضداد، وليس هذا الثاني مراداً، فالأنسب الفرات، وهذا كناية عن تهنئةٍ وراحة نفسه بما حصل له من أخذه الثأر؛ فإنَّ الشاعر كان له ثأر، فلمَّا أخذه أنشد البيت، وهو من الوافر، والشاهد فيه نصب (قبلاً) فقد حذف المضاف إليه ولم ينوه.

(قوله: فيبنيان حينئذٍ على الضَّم) قال الحوفي: وإنَّما يبنيان على الضَّم إذا كان المضاف إليه معرفة، أمَّا إذا كان نكرة.. فإنهما يعربان سواء نويت معناه أم لا، قال بعضهم: ولعلَّ

= قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

الإعراب: «فساغ» الفاء حرف عطف، ساغ: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «لي» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو واو الحال، وكان: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «قبلا» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه النصب كان «أكاد» فعل مضارع ناقص،واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغض «الحميم» صفة الماء، وصفة المجرور مجرورة.

الشاهد فيه: قوله: «قبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه، وذلك لأن المنوي كالثابت، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه.

ومثل هذا البيت قول الشاعر، وينسب لبعض بني عقيل من غير تغيين:

ونــحــن قــتــلــنــا الأسْــدَ أسْــدَ شــنــوءة فــمــا شــربــوا بــعــداً عــلــى لــذة خــمــرا

(1) إنما بينت هذه الألفاظ من حذف المضاف إليه ونية معناه؛ لأنها اشبهت الحرف في الاحتياج إلى ذلك المحذوف كما بنيت الأسماء الموصولة لاحتياجها احتياجاً متأصلاً إلى الصلة، فإن قلت: فلماذا لم تبن مع ذكر هذا المضاف إليه مع أن الموصولات تبنى مع ذكر الصلة فإن جواب هذا السؤال أن الإضافة من خصائص الأسماء كما قدمنا لك فإذا ذكر المضاف إليه أو حذف لكنه كان منوناً بلفظه فقد أبعد ذلك شبهه بالحرف إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه صار اسماً تاماً وزال الاحتياج الذي هو سبب البناء.

وقولي «وأخواتهما» أردتُ به أسماء الجهات السِّتِّ[1]، وأوَّل، ودُونُ، ونحوَهُنَّ[2]، قال الشاعر:

الفرق أنَّه إذا كان المضاف إليه معرفة كان متعيِّناً، وهو جزئيٌّ، فكانا شبيهين بالحروف في الاحتياج، بخلاف ما إذا كان نكرة، فلم يوجد التعيين، فبقيا على الأصل في الأسماء من الإعراب.

(قوله: السِّتِّ) بالجرِّ نعت للجهات، أو بدل، أو عطف بيان، وليس نعتاً لأسماء؛ لأنَّ أسماء الجهات أكثر. اهـ. ش.

(قوله: وأوَّل) لأوَّل استعمالان:

أحدهما: أن يكون صفة؛ أي: أفعل تفضيل بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصَّرف، وعدم تأنيثه بالتاء، ودخول (من) عليه نحو (هذا أولُ من هذين)، و(لقيته عاماً أوَّل).

والثاني: أن يكون اسماً، فيكون مصروفاً، نحو: (لقيته عاماً أولاً)، ومنه (ما له أول ولا آخر)، قال أبو حيان: وفي محفوظي أنَّ هذا يؤنث بالتاء، ويصرف فيقال له: أولة وآخرة بالتنوين، وبقي له استعمال ثالث: وهو أن يكون ظرفاً، كرأيت الهلال أوَّلَ الناس؛ أي: قبلهم، قال ابن هشام: وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بُنيَ على الضَّم كما أفاده الشيخ يس، وقد نظمت ذلك فقلت:

وَأَوَّلُ امْـنَـعْ صَـرْفَـهُ مَـثْـلُ اسْـبَـقِ لِوَصْفٍ وَوَزْنِ الفِعْلِ يَا صَاحِ فَاعْلَمَا
وَصِفْهُ بِصَرْفٍ إنْ أتى اسْمَاً وَأَنِّثَنْ وَيَجْرِي كَقَبْلُ إنْ يَكُنْ ظَرْفَاً افْهَمَا

(قوله: ودون) هو ظرف مكان، اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه، كقولك: جلست دون زيد، ثُمَّ استعمل في الرُّتب المتفاوتة: كزيد دون عَمْرٍو، وثُمَّ في مطلق التَّجاوز عن الحكم إلى آخر، نحو: فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة، أو عن محكوم عليه إلى آخرَ، نحو، أكرمت زيداً دون عمروٍ. اهـ. ش.

(قوله: ونحوهنَّ) منه عَلُ وحَسْب بسكون السِّين.

---

(1) هي فوق، وتحت، ووراء، وأمام، ويمين، وشمال، وما بمعنى أحدها كخلف، وقُدَّام.

(2) مما بني على الضم وألحق بهذه الظروف لفظ (غير).

٦ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ ... عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

(قوله: لعمرك ما أدري... إلخ) قائله معن بن أوس، وكان متزوجاً بأخت صديق له، فطلَّقها، فأقسم ألا يكلمه، فقال قصيدة من الطَّويل يستعطفه، وأوَّلها هذا البيت ومنها:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ ... عَلَى طَرَفِ الهِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضِيمَهُ ... إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

والمزحل بالزاي والحاء المهملة: مصدر بمعنى الزحول؛ أي: البعد، أي: لعمرك قسمي، فهو مبتدأ خبره محذوف، و(أوجل) مضارع، و(جلت) بمعنى خفت كذا يؤخذ من العيني، واعترض بأنَّ (أوجل) اسم تفضيل لأفعل، وموضع **(على أينا)** نصب؛ لأنَّه مفعول أدري، وجملة وأني لأ وجل اعتراض، وقيل: على متعلِّق بتغدو، و(تغدو): بالغين المعجمة،

---

٦ - البيت لمعين بن أوس، من كلمة مذكورة في أمالي القالي (٢/ ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (٢/ ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩) والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٣٤٨) وفي كتاب شذور الذهب (رقم ٤٥).
اللغة: «عمرك» أي: حياتك «ما أدري» ما أعلم «أوجل» أخاف «تعدو» تحترئ فتثب عليه وتسطو، ويروى تغدو - بالغين المعجمة - أي: تجيئه في وقت الغداة «المنية» الموت.
المعنى: يقول لصاحبه: أقسم لك بحياتك إني لا أعلم - مع أنني خائف - من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه، يريد أن هذه الحياة قصيرة، والمرء في كل لحظة عرضة للموت، فلا يحسن أن نقضي حياتنا في الهجران والقطيعة.
الإعراب: «لعمرك» اللام حرف ابتداء، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعمر: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرك قسمي «ما» نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أدري» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب «لأوجل» اللام لام الابتداء، وهي اللام المزحلقة، وأوجل: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلاً، أي: خوفاً، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «أينا» أي: اسم استفهام مجرور بعلى وأي مضاف و(نا) ضمير مضاف إليه مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتي «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان، مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه قوله: تعدو.
الشاهد فيه: قوله: «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤]، وفي قول أبي النجم يصف فرساً:
=

وقال آخر:

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

كما ضبطه العيني والبهوتي والشنواني.

و(المنيَّة): فاعل، والشاهد في (أوَّلُ) حيث بُني على الضَّم؛ لقطعه عن الإضافة مع نيَّة معنى المضاف إليه دون لفظه؛ أي: أوَّل كلِّ شيء، أو أوَّل الوقت، أو أوَّل الساعة، وحاصل المعنى: وبقائك أو وحياتك ما أعلم أيُّنا يكون أقدم من الآخر في غدوٍّ، والموت عليه، وإني خائف مترقب.

(قوله: من وراءُ ورَاءُ) بضم الهمزة فيهما، والثاني: توكيد للأوَّل.

= أَقَبُّ مِن تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُ
وكما يروى في قول العرب «ابدأ بذا من أول» بضم اللام؛ فإن كل هذه الشواهد بخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه.
فإن قلت: ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه؟ وما معنى نية لفظه؟..
فالجواب: أنك حين تحذف المضاف إليه وأنت تنويه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أي لفظ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه.
فإن قلت: فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضي إعراب المضاف، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه؟.
فالجواب عن ذلك: أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم، على ما ذكرناه فيما مضى، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة - بحسب الظاهر - يقتضى بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف في الاحتياج راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه؛ لضعف الإضافة حينئذٍ عن أن تعارض سبب البناء، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد.
٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.
اللغة: «أومن» أصله أؤمن - بهمزة مضمومة هي همزة للمضارعة ضمت للبناء للمجهول، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقبلت الهمزة الثانية واواً؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتهما ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو: آمن وآثر وآدم، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو: إيمان وإيثار وإيلاف، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو: أوثر وأومن «وراء» كلمة بمعنى خلف، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عيناك.
=

[٤ ـ المبني على السكون]

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر المَبْنِيِّ على الضمِّ، ذَكَرْتُ المبنيّ على السكون، ومَثَّلْتُ له «بمَنْ»، و«كَمْ»، تقول: «جاءَني مَنْ قَامَ، وَرَأَيتُ مَنْ قَامَ، وَمَرَرْتُ بمَنْ قَامَ»؛ فتجد «مَنْ» ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: «كَمْ مَالُكَ، وكَمْ عَبْداً مَلَكْتُ، وبِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريتَ» فـ: «كم» في المثال الأَوَّل في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضع خَفْضٍ بالباء، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى[1].

(قوله: في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال في «المغني»: ووجهه أنَّ الأصل عدم التَّقديم والتَّأخير، وأنَّهما شبيهان بمعرفتين تأخَّر الأخصُّ منهما، ويتَّجه عندي جواز الوجهين؛ إعمالاً للدَّليلين.

= المعنى: لا خير في المودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمني على سرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش.

الإعراب: «إذا» ظرف زمان لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، على الراجح عند جمهور البصريين وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهذا معنى قولنا. «خافض لشرطه» وقوله: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله: أومن «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف جزم ونفي قلب «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم «لقاؤك» لقاء: اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، فإذا جعلت قوله: «لقاء» فاعلاً لكن على تقدير كونها تامة كان والجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل «وراء» تأكيد للأول.

الشاهد فيه: قوله: «من وراء وراء» حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر، فدل ذلك على أنها مبنية على الضم، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه، وقد قدمنا لك السر في البناء في هذه الحالة.

(1) لا فرق في (من) بين أن تكون موصولة أو استفهامية أو شرطية أو نكرة موصوفة، فهي مبنية على السكون في جميع هذه الأحوال كما لا فرق في «كم» بين أن تكون استفهامية أو خبرية ـ ستعرف في باب التمييز فرق ما بين كم الخبرية والاستفهامية ـ وإنما بني (من، وكم) لشبههما بالحرف في المعنى، فإن الاستفهامية منها أشبهت في المعنى همزة الاستفهام، ومن الشرطية أشبهت إن الشرطية في المعنى، ومن الموصولة =

وَلَمَّا ذكرتُ المبنيَّ على السكون متأخراً، خَشِيتُ مِنْ وَهْمِ مَنْ يتوهَّم أنَّه خلافُ الأَصْلِ؛ فدفعت هذا الوهم بقولي: «وهو أصل البناء».

❀ ❀ ❀

(قوله: وهو أصل البناء) أي: لخفَّته، ولكونه عدماً، والعدم هو الأصل في الحادث، وإنَّما قُدِّم المبنيُّ على حركة لشرفها؛ لكونها وجوديَّة، وقُدِّم المبني على الكسر؛ لأنَّه أبعد الحركات عن الإعراب، وأقربها إلى أصل البناء؛ لأنَّه لا يوهم إعراباً؛ إذ لا إعراب إلا مع التنوين أو ما عاقبه، ثُمَّ المبني على الفتحِ؛ لأنَّه أكثر من المبني على الضَّم، لأنَّه أخفُّ منه.

= أشبهت الحرف في الافتقار إلى جملة كسائر الموصولات، وأما «كم» الخبرية فقد أشبهت في المعنى (رب) فإنها تدل على التكثير، ومن العلماء من ذكر أنها أشبهت حرفاً كان يجب أن يوضع لكن العرب لم تضعه، كما قالوا في بناء اسم الإشارة.

[ثانياً ـ الفعل]

ص ـ وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

١ ـ مَاضٍ، وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، كَ: «ضَرَبَ»، إِلاَّ مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ، فَيُضَمُّ كَ: «ضَرَبُوا»، أَوِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ، فَيُسَكَّنُ كَ: «ضَرَبْتُ»، وَمِنْهُ: «نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَعَسَى، وَلَيْسَ» فِي الأَصَحِّ.

الفعل

(قوله: وأما الفعل فثلاثة أقسام) المراد بالفعل: جنسه الصادق بكلٍّ واحد من الثلاثة، فلا حاجة لتقدير مضاف.

(قوله: ماض) قدّمه؛ لأنّه يدلُّ على زمان واحد، وهو المضي، ثُمَّ عَقَّبَه بالأمر؛ لأنَّه يدلُّ على زمن واحد مقابل له، بخلاف المضارع، فإنَّه محتمل للحال والاستقبال، وإن كان التحقيق أنَّه حقيقة في الحال، مجازٌ في غيره.

(قوله: ويعرف) أي: يميَّز عن أخويه... إلخ.

(قوله: السَّاكنة) أي: وضعاً، فلا يضرُّ تحرُّكها بعارض نحو: (قالتُ أمّة، وقالت رسلهم) وإنَّما أتت في الثَّاني؛ لأن الرُّسل بمعنى الجماعة تأمل.

(قوله: فيضم) يحتمل ضَمَّ البناء، وبه صرَّح في «الشذور»، ويحتمل خلافه، وإنَّ البناء على فتح مقدَّر، وهذا هو الأصح، وهو ظاهر كلامه في «التوضيح»، قيل: ولهذا قال: فيضمُّ، ولم يقلْ: فيبنى، وكذا يقال: في قوله يسكّن... إلخ.

(قوله: المتحرِّك) أراد به ما يشمل المتحرِّك بنفسه أو ببعضه المتَّصل بالفعل كـ: (نا) في (ضربنا زيد)؛ لأنَّ الحرف المتصل بالفعل منه متحرك.

(قاعدة)

إذا اتَّصل بالفعل المعتلِّ اللاَّم واو ضمير؛ فإن انفتح ما قبلها أو ضُمَّ، أُبقِي على حاله، وإن كُسِرَ ضُمَّ.

مثال الأوَّل: وغَزَوا بفتح الزاي، وأصله غزووا، تحركت الواو الأولى، وانفتح ماقبلها،

٢ ـ وَأَمْرٌ، وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ على الطَّلَبِ، مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَاضْرِبْ، إِلاَّ الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ: كَ: «اغْزُ» وَ«اخْشَ» وَ«ارْمِ»، وَنَحْوَ (قُومَا)، وَ(قُومُوا)، وَقُومِي، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَمِنْهُ: «هَلُمَّ» في لُغَةِ تميم، وَ«هَاتِ»، وَ«تَعَالَ» في الأَصَحِّ.

٣ ـ وَمُضَارِعٌ، وَيُعْرَفُ بِلَمْ، وَافْتِتَاحِهِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ «نَأَيْتُ»، نَحْوُ «نَقُومُ»،

قُلِبتْ ألفاً، فالتقى ساكنان، حُذِفت الألف، أو استثقلت الضَّمة على الواو، فَحُذِفتْ، فالتقى ساكنان، حُذِفتْ أُولاَهُمَا.

ومثال الثاني: سَرُوا بضمِّ الرَّاء بمعنى: صاروا سادة.

ومثال الثالث: رضوا. ذكر ذلك الصرفيون، وقد نظمت هذه القاعدة فقلت:

وَاوُ الضَّمِيرِ إِنْ بِفِعْلٍ تَتَّصِلْ   مُعْتَلِّ لامٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ قُبِلْ
فَإِنْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا قَدْ فُتِحَا   أَوْ ضُمَّ فَابْقِهِ كَمَا قَدْ وَضَحَا
وَاضْمُمْهُ حَتْماً إِنْ يَكُنْ ذَا كَسْرِ   كَقَوْلِنَا رَضُوا بِكُلِّ يُسْرِ

(قوله: ويعرف بدلالته على الطَّلب) أي: بدلالته وضعاً على الطَّلب بصيغته، وقبول ياء المخاطبة نحو: اضرب وكُفَّ، فخرج نحو: تقومين؛ لعدم دلالته على الطلب، ونحو ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾ [الصف: ١١] فإنَّهما دالاً على الطلب، لكن لا بصيغتهما، ودخل ما استعمل في غير الطَّلب، كالإباحة نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الحاقة: ٢٤] لدلالتهما على الطَّلب بالصيغة، وخرج نحو (لتضربْ) مما دلَّ على الطلب بغير الصيغة بل بواسطة كاللام، وكذا نحو (ضرباً زيداً) بمعنى اضربْ، وخرج نحو: (نَزَالِ وَدرَاكِ) لعدم قبولهما ياء المخاطبة.

(قوله: إلاَّ المعتلَّ فعلى حذف آخره) ما لم تتَّصل به نون النِّسوة، وإلاَّ بُنِيَ على السُّكون، وما لم تباشره نون التَّوكيد، وإلا بُنِي على الفتح.

(قوله: ونحو: قوما) بالنَّصب عطفاً على المعتلِّ.

(قوله في لغة تميم) أي: في استعمال لغتهم.

(قوله: وافتتاحه... إلخ) مبتدأ وخبر بدليل، ما يأتي في شرحه.

(قوله: من نأيت) أي: من أحرف (نأيت) ويجمعها (أنيت) و(نأتي)، ولو عبَّر بأنيت بمعنى: أدركت، لكان أولى.

وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ»، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيّاً، كَـ: «يُدَحْرِجُ، وَيُكْرِمُ»، وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَـ: «يَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ»، وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ، نَحْوُ «يَتَرَبَّصْنَ، وَإِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ»، وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفظاً وَتَقْدِيراً، نَحْوُ ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾، وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩] ......

(قوله: رباعياً) الرُّباعي عند النُّحاة: ما كانت حروفه أربعة سواء كانت كلُّها أصولاً كدحرج، أو لا كأكرم، وأمَّا عند أهل الصَّرف: فهو ما كانت حروفه الأصول أربعة، وإنَّما اختصَّ الضمُّ بهذا، والفتح بغيره؛ لأنَّ الضمَّ ثقيل، فاختصَّ بنوع أقلَّ، والفتح أخفُّ، فاختصَّ بالأكثر؛ تعادلاً بينهما.

(قوله: ويفتح في غيره) أي: قياساً، فلا ينافي كسرة الهمزة شذوذاً في نحو: (إخال) ومن الخماسي ماضي (يهدِّي) من قوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥]، وماضي يخصِّمون من قوله تعالى: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، فماضي الأوَّل: اهتدى، والثاني: اختصم، لكن حصل الإدغام، فتنبه للمقام.

(قوله: مع نون النِّسوة) أي: الموضوعة للمؤنث وإن استعملت في المذكر، كقوله:

وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرِ الحَقَائِبِ(١)

قال في «المصباح»: وكسر نون النِّسوة أفصح من ضمها. اهـ.

(قوله: المباشرة لفظاً) أي: بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به.

و(قوله: وتقديراً) أي: بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل مقدَّر، وإنَّما احتاج لهذا التَّعميم؛ لإخراج ما سيأتي، ولم يقيّد نون النّسوة بالمباشرة؛ لأنَّها لا تكون إلا مباشرة، بخلاف المؤكِّدة.

(قوله: ولا تتَّبعانِّ) أصله قبل النَّهي والتَّأكيد تتبعَانِ، فحذف نون الرَّفع بالجازم، ثُمَّ أكَّد

(١) عجز بيت من البحر الطويل، وصدره:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم

وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/٢٦٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/٤٦، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص٢١٥، وملحق ديوان جرير ص١٠٢١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢١٨، والخصائص ١/١٢٠، ولسان العرب، مادة (خشف، ندل).

﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلاَ يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧].

ش ـ لَمَّا فَرَغْتُ من ذكر علامات الاسم، وبيان انقسامِهِ إلى معرب ومبني، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور، ومفتوح ومضموم، وموقوف؛ شَرَعْتُ في ذكر الفعل، فذكَرْتُ أنَّه يَنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ(1): ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، وذكرتُ لكلٍّ واحدٍ منها

بالنون الثقيلة، فالتقى ساكنان الألف والنون المدغمة، فإن قيل: إن هذا على حدِّ التقاء الساكنين، وهو جائز، أجيب عنه: بأن هذا ليس منه؛ إذ شرطه أن يكون الأوَّل حرفَ لِين، والثَّاني مدغماً، ويكون في كلمة، وهو هنا في كلمتين، الفعل ونون التوكيد، وكسرت النون المدغم فيها؛ تشبيهاً لها بنون التثنية.

(قوله: ﴿لتبلونَّ﴾) بالبناء للمجهول مضارع بَلاَ يَبْلُو، كنصر ينصر مِنَ البلاء، وهو: الاختبار، وأصله لتبلوون بواوين أولاهما: لامُ الكلمة، وثانيهما: واو الضمير النائبة عن الفاعل، قُلِبت الواو ألفاً، أو حذفت ضمتها، ثمَّ حذف الساكن الأول، فصار (﴿لَتُبْلَوْنَ﴾)، ثُمَّ دخلت النون الثقيلة، فحذفت نون الرفع؛ لتوالي الأمثال الزَّوائد، فلا يَرِد نحو: النساء جَنَنَّ أو يجننَّ، فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة، فحُرِّكت الواو بالضَّمة.

(قوله: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾) أصله: قبل التوكيد والجازم: (تَرْأَيِينَ) بوزن تفعلين، نُقِلت حركة الهمزة إلى الرَّاء، ثُمَّ حذفت الهمزة، والتزموا ذلك؛ لكثرة الاستعمال، فلا يقال: يرأى بالهمز أصلاً إلا في الضَّرورة، ولم يُلتَزم الحذف في ينأى؛ لأنَّه لم يكثر كثرة (يرى) فصار تَرَيِيْنَ، ثُمَّ قلبت الياء الأولى ألفاً، أو حذفت كسرتها، فالتقى ساكنان فحذفت الأولى، فصار تَرَيْنَ ثُمَّ لمَّا دخل الجازم وهو إن المدغمة في ما الزائدة حُذِفَتْ النون، ثُمَّ دخلت النون الثقيلة، فالتقى ساكنان هما الياء والنون المدغمة، فحرِّكت الياء بالكسرة، فصار إمَّا تَرَيِنَّ فالياء فيه للمؤنثة المخاطبة.

(قوله: ﴿ولا يصدَّنَّك﴾) سيأتي الكلام عليها عند كلام الشارح.

(قوله: علامات الاسم) أي: جنسها؛ لأنه لم يذكرها كلَّها.

(قوله: وموقوف) أي: ساكن.

(1) كان الواجب على المؤلف أن يذكر تعريف الفعل قبل أن يذكر أقسامه فإن مرتبة التعريف متقدمة على مرتبة القسيم؛ لأن التعريف يقصد به بيان حقيقة المعرف، والفعل معناه في اللغة الحدث، وفي اصطلاح النحاه هو «كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة» فقولنا: «كلمة» جنس في التعريف =

علامتُهُ الدالَّةَ عليه، وحكمه الثابت له: من بناء، وإعراب.

[١ - الفعل الماضي]

وبدَأت من ذلك بالماضي، فذكرت أَنَّ علامته: أَنْ يقبل تاء التأنيث الساكنة، كقامَ وقَعَدَ، تقولُ: «قَامَتْ، وَقَعَدَتْ»، وَأَنَّ حكمه في الأصل البناءُ على الفتح كما مَثَّلْنَا، وقد يخرج عنه إلى الضمِّ، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قَامُوا، وَقَعَدُوا»[(1)]، أو إلى السُّكون وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوعُ المتحركُ، كقولك: «قُمْتُ، وَقَعَدْتُ، وَقُمْنَا، وَقَعَدْنَا، وَالنِّسْوَةُ قُمْنَ، وَقَعَدْنَ».

وتَلَخَّصَ من ذلك أَنَّ له ثلاث حالات: الضم، والفتح، والسكون، وقد بَيَّنْتُ ذلك.

وَلَمَّا كان من الأفعال الماضية ما اخْتُلِفَ في فعليَّته نَصَصْتُ عليه، ونَبَّهْتُ على أَنَّ الأصحَّ فِعليَّتُه، وهو أربع كلمات: نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَعَسَى، وَلَيْسَ.

(قوله: وحكمه الثابت له) أي: وذكر حكمه؛ فإنَّه ذكر أَنَّ الماضي مبنيٌّ، وأنَّ الأمر كذلك... إلخ، وهذا ظاهر، فلا وجه للاعتراض.

(قوله: من الأفعال الماضية) العنوان يكفي فيه الاتِّصاف به ولو على قول. اهـ. ش. ومعناه: أَنَّ كونها أفعالاً إنَّما هو على بعض الأقوال، وهذا كافٍ، فلا يقال: إنها أسماء، أو بعضها على قولٍ.

= يشمل الأنواع الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وقولنا: «دلت على معنى في نفسها» معناه أن هذا المعنى يفهم من نفس الكلمة من غير حاجة إلى انضمام شيء آخر معها، وبه يخرج الحرف فإن للحروف معنى كما أنباتك، ولكن هذا المعنى لا يظهر إلا إذا انضم له فعل واسم مثلاً، وخذ لذلك مثلاً «من» الجارة فإنها تدل على الابتداء لكن لا يظهر إلا إذا قلت. «ذهبت من البيت» وقولنا. «واقترنت بأحد الأزمنة» يخرج الاسم؛ لأنه لا دلالة على الزمان وضعاً.

(1) ومن العلماء من ذهب إلى أن الماضي المسند إلى واو الجماعة مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والمسند لضمير الرفع المتحرك مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكن الذي ذكره المؤلف أيسر على المبتدئين.

فَأَمَّا «نِعْمَ، وبِئْسَ»: فذهب الفَرَّاء وجماعة من الكوفيين إلى أَنَّهُمَا اسمان، واستدلُّوا على ذلك بدخول حَرْفِ الجرِّ عليهما في قول بعضهم - وقد بُشِّرَ بِبِنْتٍ - «والله ما هي بنعم الولد»[(1)]، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير - «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ».

وَأَمَّا «لَيْسَ» فذهب الفارسيُّ في الحَلَبِيَّاتِ إلى أَنَّها حرفُ نَفْيٍ بمنزلة «ما» النافية، وتبعهُ على ذلك أبو بكر بن شُقَير.

وَأَمَّا «عَسَى» فذهب الكوفيون إلى أَنها حرف تَرَجٍّ بمنزلة «لَعَلَّ»، وتبعهم على ذلك ابنُ السَّرَّاج.

والصَّحيحُ أَنَّ الأربعة أفعالٌ؛ بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ، كقوله عليه

(قوله: العَير) بفتح العين المهملة، يطلق على الحمار الوحشي والأهلي، والجمع: أَعْيَار مثل: بيت وأَبْيَات، ويقال للمؤنثة (عيرة). كما في «المصباح». وتجمع على عُيُورَة.

(قوله: بمنزلة ما النَّافية) وبمنزلة (لعلَّ) أي: بدليل أَنَّهما لا يدلاَّن على الحدث والزمان، فهما حرفان، وأجيب بمنع عدم الدلالة، ولو سلم، فعدم الدلالة عارض، والمعتبر الدَّلالة بحسب الوضع.

(قوله: أن الأربعة أفعال) والمرفوعُ بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) على القول بأنهما فعلان فاعلٌ،

(1) إذا قلت: «نعم الرجل محمد» فإعرابه على مذهب البصريين هكذا: «نعم» فعل ماضٍ يدل على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الرجل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر، وفيه أعاريب أخرى على مذهبهم وإعرابه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا: «نعم» مبتدأ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع «الرجل» بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع بالضمة الظاهرة «زيد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون «الولد» في قوله: «ما هي بنعم الولد» وكذا «العير» في قول الآخر: «على بئس العير» مخفوضتن على أن يكون «الولد» بدلاً أو عطف بيان من «نعم» المخفوض محلاً بالباء، و«العير» بدلاً أو عطف بيان من بئس المخفوض محلاً بعلى، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع، وتخريج ذلك على أن «ما» نافية مهملة «هي» مبتدأ «بنعم» الباء حرف جر زائد «نعم» اسم بمعنى الممدوح، وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح، وله محلان: أحدهما: جر بالنظر إلى الباء، وثانيهما: رفع بالنظر إلى الخبرية «الولد» بدل أو عطف بيان على «نعم» بالنظر إلى محله الثاني، أو الباء أصلية =

الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يوم الجُمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَل فَالغُسْلُ أَفْضَلُ»(1).

والمعنى: مَنْ توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصةُ الوضوء، وتقول: «بئست المرأة حَمَّالَةُ الحطبِ، وليست هندُ مُفْلِحَةً، وَعَسَتْ هندٌ [أَنْ] تزورنا».

وَأَمَّا ما استدلَّ به الكوفيون فمؤوَّلٌ على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مُقَامَهَا، والتقدير: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعْمَ الولدُ، ونعم السيرُ على عَيْرٍ مَقُوْلٍ فيه بئس العيرُ؛ فحرفُ الجر في الحقيقة إِنَّمَا دخل على اسم محذوف كما بينا، وكما قال الآخر:

وأَمَّا على القول بأَنَّهما اسمان، فقال في «البسيط»: ينبغي أن يكون المرفوعُ بعدهما تابعاً لنِعمَ؛ إما بدلاً أو عطف بيان، ونِعْمَ: اسم يُرَاد به الممدوح، فكأنَّك قلت: لَمَمْدُوحُ الرجلُ زيدٌ. اهـ. فنِعْمَ: اسم بمعنى الممدوح مبتدأ، والرجل: بدلٌ منه، أو عطف بيان، وزيد: خبر، والقياس جرُّ ما بعدهما إن كانا مجرورين، وأَمَّا قوله: ما هي بِنِعْمَ الولد، فالولد: مرفوع إما على القطع أو الإتباع بجعل الباء زائدة، ونِعْمَ مبنية؛ لأنَّها تضمَّنت معنى الإنشاء، وكذا يقالُ في العَيْرِ من قوله: بئس العَيْرُ، وأَمَّا نحو: بنعم طيرٍ بجرِّ طيرٍ، فهو بدلٌ من نِعْمَ، لا تابع له، وإلا لزم إتباع نعم بنكرة. أفاده الشنواني.

(قوله: تاء التأنيث) أي: الدَّالة على تأنيث الفاعل، أو تأنيث فرده المقصود بالحكم، فدخل ما إذا كان المرفوع جنساً. تأمل.

(قوله: ونِعْمَتِ الرُّخصة) أشار بها إلى أنَّ الفاعل هنا هو الضَّمير المستتر، وهو الرُّخصة، لا التاء الساكنة، خلافاً للأخفش فيما حُكِيَ عنه. أفاده الفارضي في «شرح الألفية»، والرُّخصة: بضمِّ الرَّاء، وسكون الخاء، وقد تُضَمُّ أيضاً، أي: التسهيل في الأمر، والتيسير، وجمعها رُخَصٌ، كغرفة وغرف، ورخَصات بفتح الخاء وضمِّها وإسكانها، كما في «المصباح».

= و«نعم» في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: «هي» و«الولد» نعت مقطوع، فهو خبر مبتدأ محذوف، وقس إعراب المثال الثاني على هذا.

1) أخرجه أبو داود (354)، والترمذي (497). اهـ مصححه.

٨ ـ وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُه ... [وَلاَ مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ]

(قوله: بليل نام صاحبه) أي: بليل مقول فيه: نام صاحبه، ومانقل عن بعضهم من أنَّ (نام صاحبه) اسم رجل كتأبَّط شرّاً فبعيد، كما يدلُّ عليه قوله بعد:

---

٨ ـ لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وقد استشهد به كثير من العلماء، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤).

اللغة: «اللليان» ـ بفتح اللام ـ مصدر لان، مثل اللين، تقول: لان يلين ليناً وليانا هذا هو المعروف المذكور في معاجم اللغة، لكن قال العلامة السجاعي: «واللليان بكسر أوله بمعنى اللين» ولم أجد لذلك وجهاً، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لاينه، وهو بعيد كل البعد، واللليان واللين: السهولة ونعمة العيش والرخاء، وقد روي صدر البيت كما في الأشموني:

عمرك ما زيد بنام صاحبه

المعنى: يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، أي: أقسم والله، وقوله: «ما ليلي» ما: نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين، وهي مهملة عند بني تميم «ليلي» اسم «ما» على لغة الحجازيين، ومبتدأ على لغة بني تميم، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «بنام» الباء حرف جر زائد، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام، والتقدير: ما ليلي بليلٍ نام صاحبه، وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «صاحبه» صاحب: فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة، وصاحب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه في محل جر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف، وقيل: هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتاً لليل المحذوف، وأصل الكلام على هذا: والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «مخالط» معطوف على محل قوله: «بليل نام صاحبه»: إن جعلت محلها نصباً نصبته وإن جعلت محلها رفعاً رفعته؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للفظه، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة المعطوفة على جملة «نام صاحبه» ومخالط اسم فاعل من خالط، وهو مضاف و«اللليان» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ وقوله: جانب من «جانبه» فاعل بمخالط، وجانب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بنام» فإن الباء حرف جر، ونام فعل ماضٍ، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين فلا يختلف أحد في أن الباء حرف جر كما لا يختلف أحد في أن (نام) ماضٍ، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على فعل، واذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على اسم كما قررنا في الإعراب، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن «نعم» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وطريق الإبطال أن يقال: لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت، وذلك =

أي: بليلٍ مَقُولٍ فيه نامَ صاحِبُهُ.

[٢ ـ فعل الأمر]

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر علامات الماضي، وحكمه، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه، ثَنَّيْتُ بالكلام على فعل الأمر؛ فذكرتُ أن علامَتَهُ التي يعرفُ بها مركَّبةٌ من مجموع شيئين، وهما: دَلاَلَتُهُ على الطَّلب، وقبولهُ ياء المخاطبة، وذلك نحو «قُمْ» فَإِنَّهُ دالٌ على طَلَبِ القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أَمَرْتَ المرأة «قُومِي» وكذلك: «اقْعُدْ، وَاقْعُدِي، وَاذْهَبْ، وَاذْهَبِي» قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

فلو دلَّت الكلمةُ على الطَّلب ولم تقبل ياء المخاطبة، نحو «صَهْ» بمعنى اسكت، و«مَهْ» بمعنى اكْفُفْ، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطَّلب نحو «أنت يا هند تقُومِين وتأكُلين» لم يكن فِعْلَ أمرٍ.

وَلاَ مُخَالِطَ اللِّيَانِ جَانِبُهْ

وهذا البيت من الرَّجز، فالهاء ساكنة في (جَانِبِه) واللِّيان بكسر أوله بمعنى اللِّين، ومراده: أنَّه لم يحصل له راحة في نومه تلك الليلة.

(**قوله: تقول إذ أمرت... إلخ**) أي: تقول ذلك جارياً على قانون اللغة.

(**قوله: وقَرِّي عيناً**) أي: لتقرَّ عينُك بعيسى عليه الصلاة والسلام؛ أي: تسكن فلا تنظر إلى غيره، وعيناً: تمييز محول عن الفاعل، كما في «الجلالين». قال في «المصباح»: قرَّت العين قُرَّةً بالضمِّ، وقُرُوراً: بردت سروراً.

(**قوله: ومه بمعنى اكفف**) أشار بهذا إلى أنَّه يجوز تفسير القاصر بالمتعدي وعكسه. فإن

= أن كلمة «نام» فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية؛ فيكون دخول الباء على «نعم» في قول القائل: «ما هي بنعم الولد» ودخول «على» على «بئس» في قول الآخر: «على بئس العير» غير دال على اسمية نعم وبئس، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث في نحو: «فبها ونعمت» وفي نحو: «بئست المرأة حمالة الحطب».

فإن قلت: فلماذا أولت دليل الكوفيين وزعمت أن مدخول حرف الجر محذوف ولم لم تؤول دليل البصريين؟ فالجواب عن ذلك أنني وجدت دخول تاء التأنيث على هذه الأفعال مطرداً في الكلام فلم أجرؤ على تاويله ووجدت دخول حرف الجر غير مطرد في الكلام، كما وجدت حرف الجر يدخل في اللفظ على ما ليس باسم باتفاق الفريقين ووجدت الفريقين يؤولون هكذا كما في هذا الشاهد فلذلك جرؤت على تأويل دليل الكوفيين.

ثُمَّ بَيَّنْتُ أَنَّ حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون، كـ: «اضْرِبْ»، و«اْذْهَبْ»؛ وقد يُبْنَى على حذف آخره، وذلك إِنْ كان معتلاً، نحو «اْغْزُ»، و«اْخْشَ»، و«اْرْمِ»؛ وقد يُبْنَى على حذف النون، وذلك إذا كان مُسْنداً لألف اْثنين، نحو «قوماً»، أو واو جمع، نحو «قُومُوا»، أو ياء مخاطبة، نحو «قُومِي»؛ فهذه ثلاثةُ أحوالٍ للأمر أيضاً، كما أَنَّ للماضي ثلاثةَ أحوال.

ولَمَّا كان بعضُ كلمات الأمر مختلفاً فيه: هل هو فعل أو اْسم؟ نُبِّهتُ عليه، كما فَعَلْتُ مثلَ ذلك في الفعل الماضي، وهو ثلاثة: هَلُمَّ، وهَاتِ، وتَعَالَ.

فَأَمَّا «هَلُمَّ» فاختلف فيها العربُ على لغتين:

إحداهما: أَنْ تلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسْنَدَةً إليه؛ فتقولُ: هَلُمَّ يَا زَيْدُ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدَانِ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدُونَ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدُ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدَانِ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدَاتُ، وهي لغة أَهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[1] [الأحزاب: ١٨] أي: ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[2] [الأنعام: ١٥٠] أي: أَحْضِرُوا شهداءكم، وهي عندهم اْسمُ فعلٍ، لا فعلُ أُمرٍ؛ لأَنَّها وَإِنْ كانت دالَّة على الطَّلب، لكنَّها لا تقبل ياء المخاطبة.

والثانية: أَنْ تلحقها الضمائر البارزة، بحسب مَنْ هي مُسْنَدَةٌ إليه؛ فتقول: هَلُمَّ، وَهَلُمَّا، وَهَلُمُّوا[3]، ....

مَهْ لا يتعدَّى، واكفف متعدٍّ، كما في (آمين) و(استجب)، فإنّ الأوَّل قاصر، والثَّاني متعد، خلافاً لمن منع ذلك.

(**قوله: وهي عندهم اسم فعل**) أي: وهي على لغتهم اسم فعل؛ لأنَّهم استعملوها على وجه يُعلَم منه أنَّها اسم فعل. اهـ. ش.

(**قوله: بالفكِّ**) أي: فكِّ الإدغام؛ لأنَّ ثاني المثلين قد سُكِّن، وفي هذا رَدٌّ على من زعم

---

(1) وهلم في هذه الآية الكريمة غير متعد إلى المفعول بنفسه، ومعناه أقبل.

(2) وهلم في هذه الآية الكريمة متعد إلى المفعول بنفسه ومعناه أحضر.

(3) وفي صحيح البخاري (4432): أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي مات فيه: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».

وهَلْمُمْنَ، بالفكِّ وسكونِ اللامِ، وهَلُمِّي، [وهي لغة بني تميم]، وهي عند هؤلاء فعلُ أمرٍ؛ لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبيَّن بما استشهدتُ به من الآيتين أنَّ «هَلُمَّ» تُستعملُ قاصرة ومُتَعَدِّية.

وأمَّا «هَاتِ» و«تَعَالَ» فَعَدَّهُمَا جماعةٌ من النحويين في أسماءِ الأفعالِ، والصَّوابُ أَنَّهُمَا فِعْلا أمرٍ؛ بدليل أَنَّهُمَا دَالَّانِ على الطَّلَب، وتلحقهما ياء المخاطبة، تقول: «هَاتِي» و«تَعَالَيْ».

واعلم أنَّ آخر «هَاتِ» مكسورٌ أبداً، إلاَّ إذا كان لجماعة المذكَّرينَ فَإنَّه يُضمّ؛ فتقول: هاتِ يا زَيْدُ، وهَاتِي يَا هِنْدُ، وهَاتِيَا يَا زَيْدَانِ، أو يَا هِنْدَانِ، وَهَاتِينَ يَا هِنْدَاتُ، كلُّ ذلك بكسر التاء[1]، وتقول: هاتُوا يا قَوْمِ، بضمِّها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، وَأَنَّ آخر «تَعَالَ» مفتوح في جميع أُحواله من غير استثناءٍ، تقول: تَعَالَ يَا زَيْدُ، وَتَعَالَيْ يَا هِنْدُ، وَتَعَالَيَا يَا زَيْدَانُ[2]، وَتَعَالَوا يَا زَيْدُون، وَتَعَالَيْنَ يَا

أنَّ الصَّواب (هَلْمُمْنَّ) بفتح الميم مع زيادة نون ساكنة مدغمة في نون الضَّمير، وعلى من شدد الميم مكسورة، وزاد ياء ساكنة قبل نون الإناث، فيقول: (هَلُمِّيْنَ)، وعلى من ضمَّ الميم. تأمل.

فإن قيل: كيف يصح القول باسميتها مع لحوق الضَّمائر البارزة بها؟ أجيب بأنَّه مبنيٌّ على القول بأنَّ لحوق الضَّمائر البارزة لا يختصُّ بالأفعال، كما ذهب إليه الفارسي.

(قوله: **فتقول هاتِ يا زيد... إلخ**) أول الأمثلة مبنيٌّ على حذف الياء، ك: (ارم) معناه: أعطِ، وثانيها وثالثها على حذف النون، وباقيها على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، وأصل (هاتوا) هاتيوا، استثقلت الضَّمة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء؛ لالتقائهما، وضُمَّت التاء؛ لمناسبة الواو.

(قوله: **تعالَ يا زيد**) أمرٌ من تعالى يتعالى، أصله: الأمر لمن كان في سفل أن يأتي محَلاًّ مرتفعاً، ثُمَّ استعملت لمطلق المجيء، كما في كتب اللغة، فاستعماله في مطلق المجيء مجاز

(1) وبناء «هات ـ أو تعال ـ يازيد» على حذف حرف العلة وهو الياء في هات والألف في تعال، وبناء «هاتيا ـ أو تعاليا ـ يازيدان» على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، ونظيره ـ في البناء على حذف النون ـ «هاتي ـ أو تعالي ـ يا هند» و«هاتوا ـ أو تعالوا ـ يازيدون» فنظن لذلك، والله يوفقك.

(2) وتقول: «تعاليا يا هندان» أيضاً.

هِنْدَاتُ، كلُّ ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ومن ثَمَّ لَحَّنُوا مَنْ قال:

٩ ـ تَعالَي أُقَاسِمْكِ الْهُمُومَ تَعَالِي أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفُ الدَّهْرُ بَيْنَنَا

بحسب الأصل، وإلاَّ فقد صار حقيقةً عرفيَّة فيه، وأوَّل الأمثلة مبنيٌّ على حذف آخره، وهو: الألف، وثانيها وثالثها ورابعها على حذف النون، وخامسها على سكون الياء.

(قوله: **بالفتح**) أي: فتح اللام، ولهذا صحَّت التورية في قول الشاعر:

أَيُّهَا الْمُعْرِضُ عَنِّي حَسْبُكَ اللهُ تَعَالَى[1]

(قوله ومن **ثَمَّ لحَّنوا... إلخ**) لم يرتضه الزمخشري، وقال: إنه قرىء به في الشواذ، وإنه لغة، وعليه قول الشاعر وهو أسيرٌ سَمِعَ تغريد حمامة شوَّقته إلى أوطانه:

أَقُولُ وقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ أَيَا جَارَتَا هَلْ تَسْمَعِينَ بِحَالِي[2]

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِيْ أُقَاسِمْكِ الْهُمُوْمَ تَعَالِي

٩ ـ هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني ممدوح المتنبي من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله:

أقول وقد ناحت بقربي حمامة أيا جارتا، لو تشعرين بحالي

معاذ الهوى، ما ذقت طارقة النوى ولا خطرت منك الهموم ببال

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا تعالي أقاسمك الهموم تعالي

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس، وهو انتقال نظر، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس؛ وقد ذكر جار الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف. وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة، وتوفي في سنة (٣٥٧هـ)، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمسألة، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ؛ فلا اعتراض عليهما، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا، اللغة العربية (ناحت) بكت، وبكاء الحمام: تغريده «لو تشعرين بحالي» يريدلو تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحد صوتك «معاذ الهوى» أي: أعوذ بالهوى معاذاً: =

(١) البيت من البحر مجزوء الرمل، وهو لابن العفيف في خزانة الأدب للحموي ٢/ ٩٧.

(٢) البيتان من البحر الطويل، وهما لأبي فراس الحمداني في ديوانه ص٢٤٦، ويتيمة الدهر للثعالبي ١/ ٩٣.

بكسر اللام.

[٣ ـ الفعل المضارع]

ولمَّا فَرَغْتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه، وبيان ما اختُلِفَ فيه منه ـ ثَلَّثْتُ بالمضارع؛ فذكَرْتُ أَنَّ علامته أَنْ يَصِحَّ دخول «لم» عليه، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ

وليس مراد الزمخشري الاستدلال على الكسر بهذا الشعر؛ لأنَّه شعر لمولَّد، لا من كلام العرب، بل الاستئناس، فاندفع ما اعترضَ به عليه، أفاده الشهاب في «شفاء الغليل».

(قوله: لم يلد) أصله لم يَوِلِد، حذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة؛

= أي ألجأ إليه لجوءاً و«طارقة النوى» النوى: البعد والفراق، طارقته: ما يطرق منه ويحدث.

المعنى: يصف حاله في بعده عن أهله وخلانه، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً، ويبث ما يلاقي من آلام الشوق، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه، فشكا إليها ما به، وقال: إنك تغردين لأنك لا تشعرين بمثل شعوري، فأنت طليقة وأنا أسير، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحبي وذوي قرباي، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام.

الإعراب: «تعالي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع (أقسامك) أقاسم: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقاسم، مبني على الكسر في محل نصب «الهموم» مفعول ثانٍ لأقاسم، منصوب بالفتحة الظاهرة «تعالي» مثل تعالي السابق في الإعراب، وهو تأكيد له.

التمثيل به: محل التمثيل بهذا البيت قوله: «تعالي» حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام؛ بدليل قوافي بقية الأبيات، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها، سواء أسندت إلى الضمير المستتر، أم إلى الضمير البارز لواحدة، أو لاثنين، أو لجمع؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحناً، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت.

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غير مسلم به، وذلك؛ لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهين:

الوجه الأول: التزام فتح لامها في كل الأحوال؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف، مثل تغاضى وتزكى، كما ذكره المؤلف.

والوجه الثاني: أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكر أو الاثنين، أو جمع النسوة، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الوحدة، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور، حكوا أن أهل الحجاز يقولون «تعالي» بكسر اللام، وقرأ الحسن الآية: ﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا﴾ [النساء: ٦١]، بضم اللام، وهي من القراءات الشاذة، وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون =

﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[1] [الإخلاص: ٣ ـ ٤]؛ وذكرت أنَّه لا بدَّ أَنْ يكون في أَوَّلِهِ حرف من حروف «نأيتُ» ـ وهي: النونُ، والألفُ، والياء، والتاء ـ نحو: «نَقُومُ، وأَقُومُ، ويَقُومُ، وتَقُومُ» وتسمَّى هذه الأربعة «أَحْرُفَ المُضَارَعة»[2].

وَإِنَّما ذكرتُ هذه الأَحْرُفَ بِساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأُعَرِّفَ بها الفعل المضارعَ؛ لأنّا وجدناها تدخل في أَوَّل الفعل الماضي، نحو «أَكْرَمْتُ زيداً»

أي: والمراد منه نفي الأولاد عنه، وفي ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الأحزاب: ٣] نفي الوالدين عنه، و**(قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا﴾)** أي: مماثلاً ومكافئاً له. قال الجلال: متعلق بـ: ﴿كُفُوًا﴾، وقُدّم عليه؛ لأنَّه محطُّ القصد بالنفي، وأُخِّر (أحد) وهو اسم يكن عن خبرها؛ رعاية للفاصلة. اهـ.

(قوله: بِساطاً) بكسر الباء، أي: تمهيداً للحكم... إلخ؛ أي: في قوله: (ويُضمُّ أوَّله... إلخ).

(قوله: لا لأُعرِّف بها الفعل المضارع... إلخ) حاصله أنَّه لم يذكر هذه الأحرف تعريفاً للمضارع؛ لكونها تدخل على الماضي أيضاً؛ أي: تدخل عليه في الصورة، فيلتبس بذلك

= المتكلم به لاحناً، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحناً، ولكنه جار على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال.

(1) ومثل «لم» في الدلالة على أن ما دخلت عليه فعل مضارع جميع الجوازم والنواصب إلا أن المؤلف رحمهُ الله قلد ابن مالك في قوله في الألفية:

فـعـل مـضـارع يـلـي كـيـشـم

(2) يشترط في هذه الحروف الأربعة الألف والنون والياء والتاء ـ لكي تكون دالة على أنّ ما بدىء بها فعل مضارع ـ شرطان الأول: أن تكون زائدة فلو كانت أصلية لم تدل على أن مدخولها فعل مضارع، لأنها تكون في أول الفعل الماضي نحو: أكل وأخذ وأمر، ونحو: نفع ونقم ونعس، ونحو ينع وينع ويئس، ونحو: تبع وتجر وتخذ، والشرط الثاني: أن تكون الألف دالة على المتكلم نحو: أكتب، والنون دالة على المتكلم ومعه غيره نحو: نكتب أو على المتكلم المعظم نفسه لكونه عظيماً في حقيقة الأمر أو لكونه يدعي العظمة نحو: نكتب، والياء دالة على الغائب المذكر مفرداً كان أو غيره ظاهراً أو غيره ـ نحو: يكتب زيد وزيد يكتب، وكذلك المثنى والجمع، أو على جمع الغائبات نحو: يكتب الهندات، والتاء دالة على المخاطب ـ مفرداً أو مثنى أو جمعاً ـ نحو: تكتب يازيد يا زيدان وتكتبون يا زيدون أو على الغائبة نحو: تكتب هند أو الغائبتين نحو: الهندان تكتبان.

و«تَعَلَّمتُ المَسْأَلَةَ»، و«نَرْجَسْتُ الدَّوَاءُ» إذا جعلت فيه نَرْجِساً، و«يَرْنَأتُ الشَّيْبَ» إذا خَضَبْتَهُ باليُرَنَّاء، ....

الماضي بالمضارع على المبتدىء، وذلك كافٍ في الالتباس، فاندفع ما قيل: إنها بالمعاني المخصوصة التي قررها علماء النحو لا تدخل على الماضي. تأمل.

(**قوله: نرجست الدَّواء**) بالمدِّ ما يداوىٰ به، والنِّرجس: بكسر النون على الأشهر، «المختار»، ويجوز فتحها مع كسر الجيم فيهما، كما في «المصباح». وممَّا جاء في النَّرجس ما ورد عن عليٍّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه: شُمُّوا النَّرجس ولو في اليوم مرَّة، ولو في الشَّهر مرَّة، ولو في الدَّهر مرَّة؛ فإنَّ في القلب حبَّةً من الجنون والجذام والبرص لا يقلعها إلاَّ شَمُّ النَّرجس.

وقال بقراط: كلُّ شيء يغذو الجسم، والنَّرجس يغذو العقل.

وقال الحسن بن سهل: من أدمن شم النَّرجس في الشتاء أمن من البرسام في الصَّيف.

وقال أحد ظرفاء الأدباء: النَّرجس نزهة الطَّرف، وظرف الظُّرْف، وغذاء الرُّوح، ومادَّة الرَّوح.

وقال كسرى: إني لأستحي أن أُبَاضِعَ ـ أي: أجامع ـ في مجلس فيه النَّرجس؛ لأنَّه أشبه شيء بالعيون النَّاظرة. وفيه يقول الشاعر:

وَإِذَا قَضَيْتَ لَنَا بِعَيْنِ مُرَاقِبٍ ... فِي الحُبِّ فَلْتَكُ مِنْ عُيُوْنِ النَّرْجِسِ (١)

وقال الشاعر:

قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ في تَشْبِيْهِهِمْ أَبَداً ... لِلْنَّرْجِسِ الغَضِّ بالأَجْفَانِ وَالحِدَقِ
وَمَا أُشَبِّهُهُ بِالعَيْنِ إِذْ نَظَرَتْ ... لَكِنْ أُشَبِّهُهُ بِالعَيْنِ وَالوَرَقِ

اهـ. ملخصاً من كتابَ «الزراعة» و«سكردان السلطان» وزاد صاحب «سكردان السلطان»، وهو الشهاب بن حجلة أنَّه نافعٌ من البلغم، ومن الصُّداع البارد، ومن سائر الأمراض الباردة.

(**قوله: بِاليُرَنَّاءِ**) قال الغزي في «حواشي الجار بردي»: بضمِّ الياء وفتحها مقصوراً مشدَّد النون، وبالضَّم والمدِّ.

---

(١) الأبيات من البحر الكامل، الأول منها في خزانة الأدب للحموي ١/٤٣٢، والمثل السائر ٢/٣٠١، ولم أجد البيتين الآخرين.

وهو الحِنَّاءُ، وَإِنَّما العُمْدَةُ في تعريف المضارع دخول «لم» عليه.

[أحكام الفعل المضارع]

وَلَمَّا فرغتُ من ذكر علامات المضارع شرعتُ في ذكر حكمه؛ فذكرتُ [أنَّ] له حكمين: حكماً بأعتبار أوَّله، وحكماً بأعتبار آخره.

١ ـ فَأَمَّا حكمه بأعتبار أَوَّله فَإِنَّه يُضَمُّ تارةً، ويُفتحُ أُخرى، فيضمُّ إنْ كان الماضي أربعة أحرف، سواء كانت كُلهن أُصولاً، نحو «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ» أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، نحو «أَكْرَمَ يُكْرِمُ» فَإِنَّ الهمزة فيه زائدة؛ لأَنَّ أصله كَرُم، ويفتح إنْ كان الماضي أقلَّ من الأربعة، أو أكثرَ منها.

فالأَوَّل نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«ذَهَبَ يَذْهَبُ»، و«دَخَلَ يَدْخُلُ».

والثاني نحو: «انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ»، و«اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

٢ ـ وَأَمَّا حكمه باعتبار آخره، فَإِنَّهُ تارةً يُبْنَى على السكون، وتارةً يُبْنَى على الفتح، وتارةً يُعْرَبُ؛ فهذه ثلاثُ حالاتٍ لآخرِه، كما أَنَّ لآخر الماضي ثلاث حالات، ولآخر الأمر ثلاثَ حالات:

[١ ـ بناء المضارع على السكون]

فَأَمَّا بناؤُه على السكون فمشروطٌ بأَنْ يتصل به نونُ الإناث، نحو «النِّسْوَةُ يَقُمْنَ»، و﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومنه: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأَنَّ الواو أَصلية، وهي واو «عَفَا يَعْفُو»، والفعل

(**قوله: الحِنَّاءُ**) بكسر الحاء المهملة، وتشديد النُّون وبالمدِّ. اهـ. ش، وينوَّن إذا خلا من الإضافة، ومن (أل)؛ لأنَّه مصروف.

(**قوله: تارة**) أي: مرَّة مطلقة من غير قصد إلى واحد بعينه، وتارة كمرَّة ينصبان على الظرف، أو على المفعول المطلق، كما نقله ش.

(**قوله: ووزنه يفعون**) أي: فالمحذوف اللام؛ لأنَّ الميزان يُحْذَفُ منه ما حُذِفَ من الموزون.

مبنيٌّ على السكون لاتصاله بالنون، والنونُ فاعل مضمر، عائدٌ على المطلقات، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كَيَعْفُون في قولك: «الرِّجَالُ يَعْفُونَ»، لأنَّ تلك الواوَ ضميرٌ لجماعة المذكَّرِينَ كالواو في قولك: «يقومون»، وواو الفعل حُذِفَتْ، والنون علامة الرفع، ووزنه: يَفْعُون، وهذا يقال فيه: «إلاَّ أَنْ يَعْفُوا» بحذف نونه، كما تقول: «إلاَّ أَنْ يَقُومُوا» وسيأتي شَرْحُ ذلك كله[1].

[٢ - بناء المضارع على الفتح]

وَأَمَّا بناؤه على الفتح فمشروطٌ بِأَنْ تُبَاشِرَهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ فَإِنَّ الألف في الأَوَّل، والواو في الثاني، والياء في الثالث؛ فاصِلَةٌ بين الفعل والنون فهو مُعْرَبٌ، لا مبني[2].

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّراً كان الفعلُ أيضاً مُعرباً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، و﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مثله؛ غير أَنَّ نون الرَّفع حُذِفَتْ تخفيفاً لتوالي الأمثال؛ ثُمَّ التقى ساكنان[3] أَصْلُهُ قبل دخول الجازم «يَصُدُّونَنَّكَ»؛ فلَمَّا دخل الجازم - وهو «لا» الناهية - حُذِفَتْ النون؛ فالتقى

(قوله: أصله قبل دخول الجازم يصدُّوننك) فيه نظر؛ لأنَّه قبل دخول الجازم ليس فعل

---

(1) إنما بني الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث رجوعاً إلى الأصل في الأفعال وهو والبناء؛ لأن شبهه بالاسم الذي كان سبب إعرابه قد عارضه ما هو من خصائص الأفعال وهو لحاق هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل، وإنما كان بناؤه مع هذه النون على السكون؛ لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون.
ثم إذا دخل عليه والحالة هذه عامل نصب نحو: «المقصرات في واجباتهن لن يفلحن» فهو مبني على السكون في محل نصب، وإن اتصل به عامل جزم نحو: «إن لم تقمن بواجبكن فلا خير فيكن» فهو مبني على السكون في محل جزم.

(2) ذكر قوم أن علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لفظاً وتقديراً هي أن الفعل ركب مع النون مثل تركيب خمسة عشر فأَخَذَ حكم هذا المركب، والصواب أن علة البناء في هذه الحالة قصدهم إلى دفع الإلباس؛ لأنه لو أعرب بالضمة قبل النون لا لتبس المسند إلى الواحد المذكر بالمسند إلى الجمع، ولو جعل الإعراب على نفس النون لكان فيه جعل الإعراب على ما يشبه التنوين وهو مما لا يجوز.

(3) أي: فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين، أو إنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون =

ساكنان: الواو، والنون، فَحُذِفَتْ الواو؛ لاعتلالها، ووجودِ دليلٍ يدلُّ عليها وهو الضَّمةُ، وقُدِّرَ الفعلُ مُعْرَباً - وَإِنْ كانت النون مباشِرَةً لآخرِهِ لفظاً - لكونها منفصلةٌ عنه تقديراً، وقد أُشرتُ إلى ذلك كله ممثَّلاً[1].

طلب، ولا شبهه، وغيرهما لا يؤكَّد بالنون إلا شذوذاً فالصَّواب أنَّ أصله قبل دخول الجازم والتَّوكيد. (يصدُّونك) بنون واحدة للرَّفع، فلما دخل الجازم، وهو لا النَّاهية حذفت النون، ثم أُكِّد، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة من نوني التوكيد، فحذفت الواو؛ لاعتلالها، ووجود دليل عليها، وهو الضَّمة.

(قوله: وقُدِّر الفعل معرباً) فيه نظر؛ لأنَّ الإعراب فيه لفظيٌّ، ويجاب: بأنَّ المراد وقُدِّر إعرابه.

= لما ذكره المؤلف، وهو شيئان؛ أحدهما: أن الواو حرف معتل، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح، وثانيهما: أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف، وهو الضمة التي من قبلها، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها. وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه.

(1) هاهنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما، الأول: أن المؤلف لم يذكر في نون النسوة مثل ما ذكره في نون التوكيد بأنها قد تكون مباشرة لفظاً وتقديراً فيبنى الفعل وقد تفصل من الفعل لفظاً وتقديراً فيعرب، وذلك لأنه لا يفصل بين الفعل ونون النسوة أصلاً، والأمر الثاني: أن القول ببناء المضارع إذا باشرته نون التوكيد لفظاً وتقديراً وبإعرابه إذا فصل بينهما لفظاً أو تقديراً هو قول الجمهور، وهو الذي ارتضاه المحققون من النحاة، وذهب الأخفش والزجاج وأبو علي الفارسي إلى أنه مبني في الحالين متى اقترنت به نون التوكيد، نعني سواء أباشرته هذه النون أم فصل بينهما فاصل ملفوظ به: كألف الاثنين، أو مقدر: كواو الجماعة وياء المخاطبة، وزعم هؤلاء أن نون التوكيد من خصائص الفعل، فإذا اقترنت به فقد أكدت أنه فعل، والأصل في الفعل البناء، ورد ذلك ابن مالك بما حاصله أن كثيراً من الأشياء من خصائص الأفعال. مثل الجوازم والسين في نحو: سيقوم، وسوف في نحو: سوف يقوم، وهذه الأشياء تتصل بالفعل المضارع ولا تزيل عنه الإعراب، فلو كان اقتران ما هو من خصائص الفعل به يعيده إلى حكمه الأصلي، وهو البناء لأعادته هذه الأشياء إليه وذهب جماعة إلى أن المضارع المقترن بنون التوكيد معرب كحاله قبل اقترانه بها، وذهب قوم إلى أنه لا معرب ولا مبني مثل ما قاله جماعة في المضاف إلى ياء المتكلم ولا تنس أن الصواب في هذه المسألة هو رأي الجمهور الذي يفصل بين النون المباشرة له لفظاً وتقديراً والمنفصلة منه لفظاً أو تقديراً؛ فيكون مبنياً مع المباشرة لفظاً وتقديراً نحو: لا تهملن في واجبك، ومعرباً مع المنفصلة لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ [يونس: 89]، ومع المنفصلة تقديراً نحو قوله سبحانه: ﴿فإما ترين من البشر أحدا﴾ [مريم: 26]، والمباشرة لفظاً وتقديراً في المسند للواحد، والمنفصلة لفظاً في المسند الاثنين، والمنفصلة تقديراً في السند للواحدة أو للجمع.

[٣ ـ إعراب المضارع]

وَأَمَّا إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ» و«لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» و«لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

❀ ❀ ❀

[ثالثاً ـ الحرف]

ص ـ وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ: بِأَنْ لا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلامَاتِ الاِسْمِ، وَالْفِعْلِ، نَحْوُ: «هَلْ»، «وَبَلْ»، وَ«لَيْسَ» مِنْهُ «مَهْما»، وَ«إِذْمَا»، بَلْ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ، وَ«لَمَّا» الرَّابِطَةُ فِي الأَصَحِّ.

ش ـ لَمَّا فرغتُ من القول في الاسم والفعل، شَرَعْتُ في ذكرت الحرف، فذكرت أنّه يُعْرَفُ بِأَنْ لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا علامات الفعل، نحو «هَلْ»، و«بَلْ» فَإِنَّهُمَا لا يَقْبَلَانِ شيئاً من علامات الأسماء، ولا شيئاً من علامات الأفعال؛ فانتفى أَنْ يكونا اسمين، وأَنْ يكونا فعلين، وتعيَّن أَنْ يكونا حرفين؛ إِذْ ليس لنا إلاَّ ثلاثة أقسام، وقد انتفى اثنان؛ فتعين الثالث.

الحرف

(قوله: **بأن لا يقبل شيئاً**) أي: لا يقبل بحسب اللغة شيئاً. . . إلخ، فإنْ قيل: إن أراد بعلامات الاسم والفعل ما ذكره في الكتاب فقط، وَرَدَّ عليه أنَّ لنا كلمات لا تقبلها، وليست حروفاً، كـ: (نزال) وأخواته، و(كقط) وإن أراد ماذكره، وما لم يذكره، فهو إحالة على مجهول، وأجيب: باختيار الأوَّل، ويكون من قبيل التعريف بالأعم، وذلك جائز عند المتقدِّمين؛ لأنَّه يُستفاد به التمييز في الجملة، أو باختيار الثَّاني، ويقال: إنَّ المقصود بوضع هذه المقدِّمة المبتدي، وهو لا يستقل بالاستفادة، بل الموقف؛ أي: المعلِّم يبين له ما لم يذكره المصنِّف، فليس فيه حوالة على مجهول، بل المحال عليه ظاهر معلوم. تأمل.

(قوله: **هل**) حرف استفهام لطلب التَّصديق، وتدخل على الجملتين، ولا ينافي ذلك عدَّهم لها من باب الاشتغال ممَّا يختصُّ بالفعل؛ لأنَّ ذاك إذا وقع الفعل في حيِّزها، لا مطلقاً.

(قوله: **وبل**) سيأتي في حروف العطف عدُّها من حروفه، وأن معناها الإضراب الإبطالي أو الانتقالي.

(قوله: **ما المصدريَّة**) احترز بهذا القيد عن غيرها؛ فإنَّ منه ما هو اسم باتِّفاق، كالنَّكرة الموصوفة نحو: مررت بما معجب لك، ومنه ما فيه خلاف.

(قوله: **فانتفى أن يكونا اسمين. . . إلخ**) أي: مع كونهما من الكلمات المفردة، فاندفع الاعتراض بالجملة، فإنَّه انتفى عنها الأمران، وليست بحرف.

[اختلاف النحويين في أربعة حروف]

ولَمَّا كان من الحُرُوفِ ما اخْتُلِفَ فيه: هل هو حرف أَوِ اسم؟ نَصَصْتُ عليه كما فعلتُ في الفعل الماضي وفعلِ الأمر، وهو أربعةٌ: إذْمَا، ومَهْمَا، وما المصدرية، ولمَّا الرَّابطة.

[١ - اختلافهم في «إذ ما»]

فَأَمَّا «إِذْ مَا» فاختلف فيه سيبويه وغَيْرُه: فقال سيبويه: إِنَّهَا حرفٌ بمنزلة «إِنِ» الشَّرْطِيَّةِ، فإذا قلتَ: «إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ» فمعناهُ: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، وقال المبرِّد، وابن السرَّاج، والفارسي: إِنَّهَا ظرف زمان، وَإِنَّ المعنى في المثال: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، واحتجوا بِأَنَّهَا قبل دخول «ما» كانت اسماً، والأَصْلُ عدمُ التغيير، وَأُجِيبَ بِأَنَّ التغيير قد تحقَّق قطعاً، بدليل أَنَّها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدلَّ على أَنَّهَا نُزِعَ منها ذلك المعنى البتة، وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر[1].

(قوله ما اختلف فيه هل هو حرف) أي: اختُلف في جواب هذا السؤال.

(قوله: فصارت للمستقبل) أي: لا بمعنى أنَّ المستقبل مدلولها؛ لأنَّها بمنزلة (إنَّ) والاستقبال ليس مدلول (أن) بل حاصل بها. اهـ. ش.

(قوله: ألبتة) أي: زال من أصله لا وصفه، وهو الاستقبال، والبتُّ: القطع، يقال: (لا أفعله البتة) لكلِّ أمر لا رجعة فيه، ونصب على المصدر؛ أي: بتَّه بتَّةً وأبتَّه.

(قوله: وفي هذا الجواب نظر) قيل: وجهه أنَّه لا يلزم من تغير الكلمة عن أحد الزَّمانين إلى الآخر خروجها عن معناها بالكلّيَّة؛ بدليل أن الفعل الماضي موضوع للزَّمان الماضي، وإذا دخل عليه (إِنْ) صار للمستقبل، نحو: إِنْ قام، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلاً ماضياً، وأنَّ

(1) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه، وذلك؛ لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل، والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال؛ ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً مثلاً.

[٢ - اختلافهم في «مهما»]

وَأَمَّا «مَهْمَا» فزعم الجمهور أَنَّها اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فالهاء من «به» عائدةٌ عليها، والضمير لا يعود إلاَّ على الأسماء، وزعم السُّهَيْلي وابن يَسْعُون أَنَّها حرف[1]، واستدلا على ذلك بقول زُهَيْر:

١٠ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

المضارع موضوع للحال والاستقبال، وإذا دخل عليه (لم) صار للزمان الماضي، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلاً مضارعاً.

(قوله: فالهاء من به عائدة عليها... إلخ) قال الزمخشري: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملاً على اللَّفظ، وعلى المعنى. اهـ. قال المصنف في «المغني»: والأولى أن يعود ضمير بها لآية. اهـ.

(قوله: وابن يسعون) بفتح أوله وبمهملتين.

(1) ظاهر كلام المؤلف أن القائل بأنها حرف يقول: إنها حرف في كل كلام وردت هي فيه، ولهذا استدل على بطلان ذلك بمجيئها اسماً في بعض الاستعمالات كالآية الكريمة، واستدل لكونها اسماً في الآية يعود الضمير عليها، لكن من العلماء من زعم أن الذين يقولون أنها حرف لا يرون أنها في كل كلام تجيء فيه تكون حرفاً، بل هم يرون أنها قد تكون حرفاً في كلام ما، مثل ما ذكروه في بيت زهير، وهذا لا ينافي أنها تكون اسما في كلام آخر مثل الآية الكريمة.

١٠ - هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة التي أولها:

أمِـــن أم أوفـــى دمـــنـــة لـــم تـــكـــلـــم ... بـــحـــومـــانـــة الـــدراج فـــالـــمـــتـــثـــلـــم

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب في مباحث «مهما» (رقم ٥٣٩) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩).

اللغة والرواية: «أم أوفى» كنية امرأة «دمنة» بكسر الدال وسكون الميم - هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم - «لم تلكم» أصله لم تتكلم، فحذف إحدى التاءين، والمراد أنها لم تخبر عمن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم، و«حومانة الدراج والمتثلم» اسما مكانين، و«خليقة» أي: خصلة، وسجية، وطبيعة، و«خالها» أي: ظنها وحسبها.

معنى بيت الشاهد: يقول إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله، وقديماً قالوا: مافيك يظهر على فيك ومن كتم الناس سره فضح الله ستره.

الإعراب: في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به هاهنا، ونحن نعربه على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون، ثم نعربه لك على ما ذهب إليه =

....

= جمهور البصريين، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح، فنقول:

قال السهيلي: «مهما» حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط، مجزوم بمهما، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه، وعند مضاف و«امرئ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر زائد «خليقة» اسم تكن مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «خالها» خال: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرئ، وها: مفعول أول لخال مبني على السكون في محل نصب «تخفى» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى خليقة، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ لخال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفى، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما، وستعرفه.

والتقدير: إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره مع المعطوف إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم، وقوله: «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

وتقدير إعراب البيت: إن تكن خليقة عند امرئٍ تُعْلَم، إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى.

وقال الجمهور: «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما؛ لأن لفظها مذكر والمراد منها هنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار.

وقوله: «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن، وعند مضاف و«امرئ» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأي سيبويه أو من ضميرها المستكن في تكن عند الجمهور، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا: أيما صفة تكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفى...إلخ، وأجاز الجمهور أيضاً أن تعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن، مبني على السكون في محل نصب، و«تكن» فعل الشرط و«من» زائدة، و«خليقة» اسم تكن، و«عند» متعلق بتكن، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا: أي شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لا تخفى على الناس...إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «مهما» حيث ذهب السهيلي وتبعه ابن يسعون، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب، وزعما أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً، والسر عندهما في أنها لا تكون اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» الشرطية في قولك «من يقم أقم معه» وإما مفعولاً مقدماً مثل =

وتَقْرِيرُ الدليلِ أَنَّهُما أَعْرَبَا «خَليقة» اسماً لتكن، و«مِن» زائدة؛ فتعين خُلُوُّ الفعلِ من الضمير، وكونُ «مهما» لا مَوْضِعَ لها من الإِعراب: إِذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إِلاَّ أَنْ تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم رابطٍ يَرْبُطُ الجملةَ الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أَنْ لا موضع لها من الإعراب؛ تعين كونها حرفاً[1].

والتحقيقُ أَنَّ اسم «تكن» مستتر، و«مِنْ خليقة» تفسير لـ:«مهما»، كما أَنَّ «مِنْ آيةٍ»

(قوله: إنَّها حرف... إلخ) عبارته في «المغني» تأتي حرفاً، وهو يدلُّ على أنَّهما لم يدَّعيا ذلك في جميع استعمالاتها.

(قوله: وإذا ثبت أنْ لا موضع لها... إلخ) اعتُرِض بأنَّه لا يلزم من كون الشيء لا محلَّ له أن يكون حرفاً؛ بدليل الجمل التي لا محلَّ لها، وأسماء الأفعال على الصحيح، وأجيب: باحتمال أَنَّ مرادهم أنَّ انتفاء المحليَّة يستلزم الحرفيَّة، ما لم يدلَّ الدَّليل على نفيها. فتأمل.

(قوله: اسم تكن مستتر) قال: في «المغنى»: واسم (تكن) ضمير يرجع إليها، والظَّرف خبر، و(أَنَّثَ) ضميرها؛ لأنها الخليقة في المعنى؛ أي: فرواية المصنف تكن بالمثناة الفوقية،

= «ما» الشرطية في قولك «ما تدخر ينفعك» وزعما أن «مهما» في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ ولا يجوز أن تكون مفعولاً؛ فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في«يقم» العائد إلى «من» في المثال المذكور، وزعما أن «تكن» ليس فيها ضمير يعود إلى مهما؛ لأن اسم تكن هو خليفة المجرور لفظاً بمن الزائدة، وأما عدم جواز أن تكون مفعولاً فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم ينصب مفعوله مثل «تدخر» في المثال السابق؛فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به، تقول «يدخر على المال» وهو لم ينصب مفعولاً في المثال فلهذا جاز اعتبار «ما» في محل نصب مفعولاً به لتدخر، وفي البيت ترى أن فعل الشرط ـ وهو تكن ـ لا يتعدى إلى مفعول به، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسماً، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف.

وقد عرفت أن كلامهما باطل؛ لأننا جعلناها مبتدأ، وجعلنا في تكن ضميراً يعود إليها، فقولهما «إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تكن ضمير» فاسد، وأيضاً فإنا أعربناها في المرة الثانية خبراً لتكن؛ فمثلها حينئذٍ مثل «كيفما» في قولك «كيفما تكن أكن» فقولهما «وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين» غير مسلم؛ فتدبر ذلك كله والله ينفعك به؛ فإني أوضحته لك غاية الإيضاح.

(1) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب، فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً، و«مهما» لفظ مفرد مبني، وقد ثبت عند هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً، والرد على ذلك الكلام معروف مما قررناه في بيان الاستشهاد بالبيت؛ فإنا بينا أن لها محلاً من الإعراب، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ، والنصب إن جعلت خبر تكن.

تفسير لـ: «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، و«مَهْمَا» مبتدأ، والجملة خبر.

[٣ ـ اختلافهم في «ما» المصدرية]

وَأَمَّا «ما» المصدرية: فهي التي تُسْبَكُ مع ما بعدها بمَصْدَر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي وَدُّوا عَنَتَكُم، وقول الشاعر:

١١ ـ يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَـانَ ذَهَـابُـهُـنَّ لَـهُ ذَهَـابَـا

وقد رواه غيره بالتَّحتية، وجواب الشَّرط قوله: تُعْلَم، فهو مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الرَّوي؛ لأنَّ القصيدة رويُّها مجرور، وجواب الشرط الثاني محذوف، والخليقة: الطبيعة وزنا ومعنىً، وخالها: بمعنى ظنَّها، وحاصل المعنى من أسرَّ سريرة ظهرت عليه.

(قوله: تُسْبَكُ مع ما بعدها) الأوْلَى حذفه؛ لأنَّ المسبوك هو ما بعدها فقط.

(قوله: عَنَتَكُم) أي: مشقَّتكم.

(قوله: يسرَّ المرءَ... إلخ) المرء: مفعول، وما ذهب: فاعل، والذهاب: بفتح الذَّال المعجمة.

---

١١ ـ لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين.
اللغة: «ذهاب» بفتح الذال المعجمة ـ مصدر ذهب، تقول: ذهب يذهب ـ مثل منع يمنع ـ ذهاباً، مثل جمال، وذهوباً مثل قعود، ومذهباً، مثل مقعد، فهو ذاهب وذهوب ـ بفتح الذال ـ إذا سار أو مر.
المعنى: إن المرء يفرح بمرور الأيام، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله؛ فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته.
الإعراب: «يسر» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «المرء» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» حرف مصدري لا يعمل شيئاً غير السبك، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الليالي» فاعل ذهب، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، و«ما» المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر، والتقدير: يسر ذهاب الليالي المرء «وكان» الواو عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «ذهابهن» ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائد إلى الليالي مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير يعود إلى المرء، مبني على الضم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي «ذهابا» خبر كان، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
=

أي: يسرُّ المرءَ ذَهَابُ الليالي.

وقد اخْتُلِفَ فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنَّها حرف بمنزلة «أَنِ» المصدرية، وذهب الأخفش وابن السرَّاج إلى أنَّها اسم بمنزلة «الذي» وَاقِعٌ على ما لا يعقل، وهو الحدَثُ، والمعنى: ودُّوا الذي عَنِتُمُوه، أي: العَنَتَ الذي عَنِتُّموه، ويسر المرءَ الذي ذَهَبَهُ الليالي، أي: الذهابُ الذي ذَهَبَهُ الليالي، [على] هذا القول أَنَّهُ لم يُسْمَعْ: «أعجبني ما قُمْتَه وما قَعَدْتَه» ولو صحَّ ما ذكر لجاز ذلك؛ لأنَّ الأصل أنَّ العائد يكون مذكوراً، لا محذوفاً.

(قوله: لم يسمع... إلخ) حاصله أنَّه إن التزم امتناع ذكر العائد هنا، فهو بعيد؛ لأنَّه خلاف الأصل، فغاية أمره الجواز، لا الامتناع، وإن ادَّعى جوازه فظاهر اللغة خلافه؛ لأنَّه لو كان جائزاً لنطقوا به ولو مرَّة؛ إذ يبعد كلَّ البعد اجتماع العرب على ترك ما هو الأصل. اهـ. فيشي؛ يعني ترك الأصل لغير موجب، فلا يرد نحو (ترى)، فإنهم أجمعوا على ترك أصله، وهو تَرأى. كذا قاله الشنواني، وفيه نظر؛ إذ لم يتركوه أصالة، بل نطقوا به في الشعر؛ للضرورة إلا أنْ يقال: المراد تركوه اختياراً. تأمَّل.

= الشاهد فيه: قوله: «ما» فإنها عند الجمهور حرف تسبك ما بعدها بمصدر، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة، قيل لهما: فأين العائد على الموصول؛ لأن كل موصول اسمي لا بد له من صلة وعائد؟ فقالا: العائد ضمير محذوف، قلنا لهما: دعوى الحذف باطلة من وجهين:
الوجه الأول: أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً، ولو كانا محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب، ولكن وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على «ما» هذه، ولا سبيل لكم إلى هذا الدليل، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه.
الوجه الثاني: أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً متعدياً نحو: «أعجبني ما اشتريت» فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذي اشتريته، أما إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو: «لا أصحبك ما زيد صديقك» فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعين؛ لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف؛ فإن زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره: يسر المرء الذي ذهب به الليالي، فهو تقدير لا يقرك عليه أحد؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً، ولم تجعله مفعولاً به، وحذف العائد المجرور له شروط لم تحقق في هذا المثال، فإن زعمت أن العائد ضمير محذوف منصوب بذهب كما ذكر وهو غير سديد ولا مرضي، فافهم ذلك كله، واحرص عليه.

[٤ - اختلافهم في «لما»]

وَأَمَّا «لَمَّا» فإنَّها في العربية على ثلاثة أقسام:

(١) نافية: بمنزلة «لَمْ» نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣] أي: لَمْ يَقْضِ ما أمره.

(٢) وإيجابية: بمنزلة «إلاَّ» نحو قولهم: عَزَمْتُ عَلَيْك لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا، أي: إلاَّ فَعَلْتَ كَذَا، أي ما أطلب منكَ إلاَّ فِعْلَ كَذَا.

وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

(٣) والثالث: أنْ تكون رابطةً لوجود شيء بوجود غيره، نحو: «لَمَا جَاءَني أكْرَمْتُهُ» فإنها رَبَطَتْ وجودَ الإكرام بوجود المجيء، واخْتُلِفَ في هذه، فقال سيبويه:

(قوله: فإنها في العربية) أي: في اللغة العربية على ثلاثة؛ أي: مشتملة على ثلاثة، من: اشتمال الكلِّ على أجزائه.

(قوله: بمنزلة لم) أي: في النَّفي والحرفية والجزم والاختصاص بالمضارع.

(قوله: بمنزلة إلا) فهي حرف استثناء، والمستثنى منه محذوف، تقديره ماأطلب منك شيئاً إلا فعلك كذا، قاله الرَّضيّ.

(قوله: رابطة لوجود شيء بوجود غيره) أي: دالَّة على ارتباط تحقُّق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية، فتكون شبيهة بحرف الشرط، وقد نظمت أقسام (لمّا) على ما ذكره في المغني، فقلت:

لَمَّا عَلَى ثَلاَثَةٍ أَقْسَامِ ... نَفْيُ مُضَارِعٍ مَعَ انْجِزَامِ
وَقَدْ أَتَتْ حَرْفاً لِلاسْتِثْنَاءِ ... بِجُمْلَةٍ تَخْتَصُّ بِاعْتِنَاءِ
فِي ذَيْنِ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ أَمَّا ... لِلرَّبْطِ فَالخِلاَفُ فِيْهَا جَزْمَا
فَقِيْلَ ظَرْفٌ وَالصَّحِيْحُ أَنَّهَا ... حَرْفٌ أَتَتْ لِجُمْلَتَيْنِ رَبْطُهَا
جَوَابُهَا يَكُوْنُ فِعْلاً قَدْ مَضَى ... أَوْ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً يَا مُرْتَضَى
بِهَا إِذَا مَقْرُوْنَةً أَتَتْ وَقَدْ ... تَأْتِي بِفَا لَكِنَّ هَذَا مُنْتَقَدْ
وَقَدْ يَكُوْنُ ذَا الجَوَابُ فِعْلاً ... مُضَارِعاً كَفَاكَ مُغْنٍ نَقْلاً

إنَّها حرفُ وجودٍ لوجودٍ؛ وقال الفارسيُّ وجماعة: إنَّها ظرف بمعنى حين، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤] الآية، وذلك أنَّها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلِّها النصبَ؛ وذلك العامل إمَّا «قَضَيْنَا» أو «دَلَّهُم» إذ ليس معنا سِوَاهما، وكونُ العامل «قَضَيْنَا» مردودٌ بِأنَّ القائلين بِأنَّها اسم يزعمون أنَّها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعلم في المضاف، وكونُ العامل «دَلَّهُمْ» مردود بِأنَّ ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1]، وإذا بَطَلَ أنْ يكون لها عامل تعين أنْ لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية.

ص - وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش - لَمَّا فَرَغْتُ من ذكر علامات الحرف، وبيان ما اخْتُلِفَ فيه منه، ذكرت

(قوله: يزعمون أنَّها مضافة إلى ما يليها) هذا صريح في أنَّ مَنْ يقول بظرفيتها يجعلها مضافة لما بعدها، فلا يتأتى فيها ما قيل في (إذا)، كما أفاده الشنواني، وبه يندفع ما لبعضهم من الاعتراض على المصنِّف فإن المصنِّف ثقةٌ مطَّلع، ولا يتكلَّم معه إلا بثبت.

(قوله: والمضاف إليه لا يعمل في المضاف) مراده: بالمضاف إليه ما كان غير المضاف، وذلك صادق بالمضاف إليه نفسه، وبما كان من تعلُّقاته من فعل ونحوه، فاندفع اعتراض الفيشي وغيره بأنَّ العلَّة قاصرة، وأنَّها لا تمنع كون الفعل الَّذي في المضاف إليه عاملاً. تدبَّر.

(قوله: وذلك يقتضي الحرفيَّة) أي: في المفردات التي لم يدلَّ الدَّليل على نفي حرفيَّتها، فلا انتقاد بالجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(قوله: وجميع الحروف مبنيَّة) أي: كلُّ واحد منها مبنيٌّ؛ لاستغنائه عن الإعراب؛ لعدم قبوله معاني مختلفة؛ أي: معاني طارئة بالتركيب، لا المعاني الإفرادية، فلا يَرد أنَّ نحو: مِنْ ترِد للابتداء والتبعيض ونحو؛ ذلك لأنَّ هذه معان إفرادية.

---

(1) مثل «ما» النافية إذا الفجائية فقد أجيبت «لما» بجملة مصدرة بإذا الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾ [العنكبوت: 65]، ولا يعمل ما بعد إذا الفجائية فما قبلها.

حكمه، وأَنَّهُ مبني لا حَظَّ لشيءٍ من كلماته في الإِعراب[1].

(قوله: **لا حظَّ**) أي: لا نصيب لشيء من كلماته في الإعراب، وأما نحو قول الشاعر:

أُلامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمَاً ... بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ[1]

فالمراد لفظُ (لو) فصار اسماً.

(1) الحروف على ستة أنواع، وذلك لأنها إما أن تكون مشتركة بين الأسماء والأفعال بمعنى أنها تدخل على كل واحد من النوعين، وإما أن تكون مختصة بالأسماء بمعنى أنها تدخل عليها ولا تدخل على الأفعال، وإما أن تكون مختصة بالأفعال وعلى كل حال من هذه الأحوال الثلاثة إما أن تكون عاملة وأما أن تكون غير عاملة.

النوع الأول: الحرف المشترك بين النوعين، وهو مهمل غير عامل، وذلك نحو: هل.

النوع الثاني: الحرف المشترك بين النوعين وهو - مع ذلك - يعمل وذلك مثل لا وما النافيتين فإنهما يدخلان على الاسم وعلى الفعل، وهما يعملان في الأسماء، عمل ليس، فيرفعان الاسم وينصبان الخبر وذلك نحو قولك: «لا أحد أغير من الله» ونحو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله سبحانه: ﴿ما هن أمهاتهم﴾ [المجادلة: ٢].

الثالث: الحرف المختص بالاسم وهو عامل،و ذلك مثل حروف الجر ومثل إن وأخواتها.

الرابع: الحرف المختص بالاسم، وهو مهمل غير عامل، وذلك مثل أل المعرفة ولم تعمل لأنها نزلت من الاسم منزلة جزئه.

الخامس: الحرف المختص بالفعل وهو عامل، كالنواصب والجوازم

السادس حرف مختص بالفعل وهو غير عامل، وذلك مثل قد والسين ووف والأصل أن الحرف المشترك لا يعمل، وأن الحرف المختص بالاسم يعمل الجر وأن الحرف المختص بالفعل يعمل جزم، وكل ما خرج عن هذه الأصول فإنما خرج لعلة.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٢٠، والدرر ١/ ٧٢، وشرح المفصل ٦/ ٣١، وهمع الهوامع ١/ ٥.

[الكلام]

ص - وَالْكَلاَمُ لَفْظٌ مُفِيْدٌ.

ش - لَمَّاَ أَنْهَيْتُ الْقَوْلَ في الكلمة وأَقسامها الثلاثة؛ شَرَعْتُ في تفسير الكلام؛ فذكرتُ أَنَّه عبارة عن «اللَّفظ المفيد». ونعني باللَّفظ: الصَّوْتَ المشتمل على بعض الحروف، ....

الكلام

(قوله: **في تفسير الكلام**) مأخوذ من الفسر، وهو: الكشف والإظهار.

(قوله: **فذكرت أنَّه عبارة**) أي: ذكرت مايفيد ذلك.

(قوله: **ونعني**) أي: نريد معاشر النُّحاة.

(قوله: **الصَّوت المشتمل على بعض الحروف**) اعتُرِض بنحو واو العطف؛ فإنَّها تسمى لفظاً، ولا يقال: إن الصَّوت مشتمل على هذا الحرف؛ لأنَّ الشَّيء لا يشتمل على نفسه، وأجيب عنه: بأن الصَّوت فيه جهة عموم، وهو: كونه صوتاً أعمّ من أن يكون لفظاً أو لا، كما في الأصوات الغفل، وجهة خصوص وهو: كونه لفظاً، فالصَّوت مشتمل من جهة عمومه، ومشتَمَل عليه من جهة خصوصه، ومراد المصنِّف: اللفظ هنا بمعنى الملفوظ، لا الرَّمي، فإِنَّه فعل الرَّامي، وفعل الشخص ليس هو الكلام.

واللفظ لغة مصدر بمعنى الرَّمي؛ أي: من الفم، لا الرَّمي مطلقاً، وأما لَفَظَتِ الرَّحى الدقيقَ، فهو مجاز صرَّح به في «الأساس»، ثُمَّ نقله النُّحاة ابتداء، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى جنس ما يتلفَّظ به الإنسان، وهو الصَّوت المعتمد على شيء من المخارج المعلومة إن صدر من الإنسان، فدخل كلمات الله والملائكة والجنِّ؛ إذ هي من جنس ما ذُكِر وإن لم يصدق عليها الصَّوت والاعتماد، والمراد باعتماد الصوت على المخارج حصوله بواسطتها واستعانتها.

أو ما هو في قوة ذلك؛ فالأوَّل نحو «رَجُل» و«فَرَس»، والثاني: كالضَّمير المستتر في نحو «اَضْرِبْ» و«اَذْهَبْ» المُقَدَّرُ بقولك «أنت». ونعني بالمفيد ما يَصِحُّ الاكتفاء به؛ فنحو «قَامَ زَيْدٌ» كلام؛ لأنَّه لفظ يصحُّ الاكتفاء به، وإذا كتبت «زَيْدٌ قَائِمٌ» مثلاً، فليس بكلام،؛ لأنَّه وَإِنْ صحَّ الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ، وكذلك إذا أَشَرْتَ إلى أحدٍ بالقيام أو القعود فليس بكلام؛ لأنَّه ليس بلفظ.

(**قوله: أو ما هو في قوَّة ذلك**) زاد هذا لإدخال الضَّمائر المستترة، وإطلاق اللفظ عليها مجاز مشهور عند النحاة، أو حقيقة عرفيَّة عنده، فجاز إدخاله في التَّعريف.

ثمَّ اعلم أنَّ هذا التعريف إنما هو للكلام العربي، فاندفع ما يقال: كان عليه أن يقول: اللفظ العربي؛ لإخراج العجمي، وإنَّما كان الضَّمير المستتر في قوَّة ذلك؛ لأنَّه لم يوضع له لفظ، وإنَّما عبروا عنه باستعارة لفظ، وأجروا عليه الأحكام اللفظية، كالإسناد إليه، والعطف عليه، وتوكيده، ونحو ذلك.

(**قوله: ما يصح الاكتفاء به**) أي: ما يدلُّ بالوضع على معنى يحسن سكوت المتكلِّم عليه، بحيث لا يصير السامعُ منتظراً لشيء آخر انتظاراً تامَّاً بعد فهم المعنى، وإنَّما قيدناه بالتَّام؛ ليدخل مجرد الفعل والفاعل في نحو: ضَرَبَ زيدٌ؛ فإنَّه كلام مع أنَّه يبقى انتظار المفعول به ونحوه، لكنه انتظار ناقص، فدخل في الكلام ما استحال معناه؛ لعدم معرفة أجزائه، وما لم يقصده المتكلم لنحو نوم أو سهو، وما كان الإسناد فيه مجازيَّاً نحو: أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ.

وهل يشترط في الكلام اتِّحاد المتكلم؟ قيل: نعم، وقيل: لا، وصحَّحه ابن مالك وأبو حيَّان، قال المصنف: والصَّواب أنَّ الجملة أعمُّ من الكلام؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشَّرط، وجملة الجواب، وجملة الصِّلة، والأصل في الإطلاق الحقيقة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً. اهـ.

(**قوله: ونحو زيد ليس بكلام**) هذا محترز مفيد.

و(**قوله وإذا كتبت زيد... إلخ**) هو وما بعده خارجان بلفظ، فهو لفٌّ ونشرٌ غير مرتَّب.

[صور ائتلاف الكلام]

ص ـ **وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنَ اسْمَيْنِ، كَ:«زَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ، كَ:«قَامَ زَيْدٌ».**

ش ـ صُوَرُ تأليفِ الكلام ستٌّ، وذلك لأنَّه يتألفُ مِنَ اسمين، أو من فعلٍ واسمٍ، أو مِنْ جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.

١ ـ أمَّا ائتلافُه من اسمين، فله أربع صُوَر:

إحداها: أنْ يكونا مبتدأ وخبراً، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ».

الثانية: أنْ يكونا مبتدأ وفاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟» وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّه في قوة قولك: «أَيَقُومُ الزَّيْدانِ؟» وذلك كلامٌ تامٌّ، لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا.

الثالثة: أنْ يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو «أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ».

(**قوله: ائتلافه**) أي: اجتماعه، لا يقال: يجب تغاير المتألِّف والمتألَّف منه بالضرورة، وإلا فلا تألُّف، وهنا ليس كذلك؛ لأنَّ الاسمين نفس الكلام؛ لأنَّا نقول: يكفي في التغاير كون الملحوظ في الأوَّل المجموع من حيث هو مجموع، وفي الثاني الأجزاء مفصَّلة، كما أفاده العلاَّمة ابن قاسم في «شرح الورقات».

(**قوله: كزيد قائم**) اعترض بأنَّه ثلاثة أسماء، والثالث الضمير المستتر، وأجيب: بالمنع؛ لأنَّ الضمير المستتر في الوصف لما كان لا يبرز في تثنيةٍ ولا جمع، ولا يختلف بتكلُّم ولاخطاب ولا غيبة، كان كالعدم، بخلاف المستتر في الفعل.

(**قوله: صور تأليف الكلام ستٌّ**) ظاهره الحصر، وبقي عليه سابعه وهي: تأليفه من اسم وجملة نحو: زيد قائم أبوه، وثامنه وهي: تأليفه من حرف واسم، نحو: ألا ماء، فإنَّ هذا كلام مؤلَّف من حرف واسم، وتمَّ الكلام بذلك؛ حملاً على معناه، وهو أتمنَّى، ذكره المصنف في «المغني»، أو اسم وحرف نحو: يا زيد. كذا ذكره المصنِّف، قال العلاَّمة ابن قاسم في «شرح الورقات»: والجمهور على أنَّ الكلام هو المقدر من الفعل مع فاعله، وحرف النِّداء نائب عنه، كما نابت نَعَم عنه مثلاً في جواب: هل قام زيد مثلاً؟

الرابعة: أَنْ يكونا اسمَ فِعْلٍ وفاعلَهُ، نحو «هَيْهَاتَ العقيقُ» فهيهات: اسم فعل وهو بمعنى بَعُدَ، والعقيقُ: فاعلٌ به.

٢ ـ وأمَّا ائتلافُه من فعل واسم فله صُورتان:

إحداهما: أَنْ يكون الاسمُ فاعلاً، نحو «قَامَ زَيْدٌ».

والثاني: أَنْ يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل، نحو «ضُرِبَ زَيْدٌ».

٣ . وأمَّا ائتلافُه من الجملتين فله صورتان أيضاً:

إحداهما: جملةُ الشَّرط والجزاء، نحو «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ».

والثانية: جملتا القَسَمِ وجوابِهِ، نحو «أَحْلِفُ بِاللهِ لَزَيْدٌ قائمٌ».

٤ ـ وأمَّا ائتلافُه من فعل واسمين فنحو «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً».

٥ ـ وأمَّا ائتلافُه من فعل وثلاثة أسماء فنحو «عَلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً».

٦ ـ وأمَّا ائتلافُه من فعل وأربعة أسماء فنحو «أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً».

فهذه صورة التأليف، وأَقَلُّ ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت، وما صَرَّحْتُ به ـ من أَنَّ ذلك هو أقلُّ ما يتألَّفُ منهُ الكلامُ ـ هو مُراد النحويِّينَ، وعبارةُ بعضهم تُوهِمُ أَنَّهُ لا يكون إلاَّ من اسمين، أو من فعل واسم.

❀ ❀ ❀

(**قوله: العقيق**) اسم لعدَّة مواضع في الحجاز وغيره.

(**قوله: وعبارة بعضهم توهم**) مراده به ابن الحاجب، فإنَّه قال: ولا يأتي ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل. اهـ. وقد وجهه شارحو كلامه بأنَّ الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي هو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى، وهو إنَّما يتحقق بالمسند إليه، والمسند فقط، وهما إمَّا كلمتان، أو ما يجري مجراهما، وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها. اهـ.

[الإعراب]

ص ـ فَصْلٌ أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، ....

الإعراب

(فصل)

هو كغيره من بقية التَّراجم، عبارة عن الألفاظ المخصوصة الدَّالة على تلك المعاني المخصوصة، فالمعنى هذه الألفاظ، فاصلة ما بعدها عما قبلها، أو مفصولة عنهما، وهو خبر محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، ولا يقال: إنه نكرة، فيحتاج إلى مسوِّغ؛ لأنه صار علماً، كما هو ظاهر، ويجوز فيه غير ذلك.

(**قوله: أنواع الإعراب أربعة**) أي: الإعراب مطلقاً الشامل لإعراب الاسم والفعل، فاندفع ما يقال: إن أراد إعراب الاسم فثلاثة، وإن أراد إعراب الفعل فثلاثة، وإن أراد إعرابهما فستة، والنَّوع كالصنف والضرب والقسم، متقاربة المعنى، أو متَّحدة عندهم، يعني: أنَّ بعض أفراده يسميَّ بالرَّفع، وبعضها بالنَّصب، وبعضها بالجرِّ، وبعضها بالجزم، فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعاً منطقيَّة؛ لأن إثبات كونها أنواعاً منطقية يتوقف على إثبات اتِّحاد حقيقة أفراد كل نوع، كالضَّمة والواو والألف والنون للرَّفع، وهو مشكل؛ إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلاً . وهو مطلق اللفظ . ليس تمام حقيقتها، وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعاً واحداً. اهـ. من الشنواني.

(**قوله: رفع**) وهو على القول بأنَّه لفظيٌّ الضَّمَّة وما ناب عنها على وجه مخصوص، وعلى أنَّه معنويٌّ تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها على وجه مخصوص، وسمِّي رفعاً؛ لرفع الشفة السُّفلى عند التلفظ به، أو بعلامته، وهكذا يقال في بقية العلامات، وسميَ نصباً؛ لانتصاب الشفتين عند التَّلفظ به، أو بعلامته، وجرًّا لانجرار؛ أي انخفاض الشفة السفلى عندما ذكر، ولأنَّ عامل الجرِّ جرَّ معنى الفعل إلى معنى الاسم، وجزماً؛ لأن الجزم القطع، والجازم كالشيء القاطع للحركة أو للحرف.

واعلم أنَّ لفظ الرَّفع والنَّصب والجرِّ مختصٌّ عند البصريين بأنواع الإعراب، قال

فِي ٱسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ«إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»، وَجَرٌّ فِي ٱسْمٍ، نَحْوُ «بِزَيْدٍ»، وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ، نَحْوُ «لَمْ يَقُمْ»، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

ش ـ الإعراب: أَثَرٌ ظاهرٌ، أو مُقَدَّرٌ، يَجْلِبُهُ العاملُ في آخر الكلمة، فالظَّاهرُ

الرضي: الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين لا تقع إلا على حركات غير إعرابية، بنائيّة أو لا، كضمة قفل، ومع قرينة تقع على حركات الإعراب، والكوفيُّون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً. اهـ.

(**قوله: في اسم وفعل**) إما صفة لما قبله، أو خبر محذوف.

(**قوله نحو زيد يقوم**) برفع نحو خبر محذوف، أي: وذلك نحو، وبنصبه مفعول محذوف؛ أي: أعني.

(**قوله: فيرفع بضمه**) نائب فاعل برفع ضميرٍ عائد على (اسم وفعل) بتأويلهما بما ذكر، قال التفتازاني: يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذُكِر وما تقدم، كما يكنَّىٰ عن أفعال كثيرة بلفظ (**فعل**) لقصد الاختصار، كما تقول للرجل: نعم ما فعلت، وقد ذكر أفعالاً كثيرة وقِصَّة طويلة، كما تقول له: ما أحسن ذلك، وقد يقع مثل هذا في الضَّمير إلا أنَّه في الإشارة أشهر وأكثر. اهـ. ش.

(**قوله: ظاهر**) أي: موجود لا ملفوظ؛ إذ السكون والحذف غير ملفوظ بهما.

(**قوله: أو مقدَّر**) أي: معدوم مفروض الوجود. اهـ. ش.

(**قوله: يجلبه العامل**) بضم اللام وكسرها؛ لأنَّه من باب ضرب وقتل. كما في «المصباح».؛ أي: يطلبه ويقتضيه، قال المصنف في «شرح الشذور»: خرج بقولي: (يجلبه العامل) نحوَ: الضمة في النون من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ [الإسراء: ٧١] في قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتي إلى ما قبلها، وإسقاط الهمزة والفتحة في مثال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] كما في قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دالِ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] في قراءة من أتبع الدّال اللام؛ فإنَّ هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة، لكنَّها لم تجلبها عوامل دخلت عليها، فليست إعراباً، وقولي: في آخر الكلمة؛ بيانٌ لمحل الإعراب من الكلمة، وليس احترازاً؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها.

كالذي في آخر «زيد» في قولك «جاءَ زَيْدٌ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْداً»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، والمُقَدَّرُ كالذي في آخر «الْفَتَى» في قولك: «جَاءَ الْفَتَى»، و«رَأَيْتُ الْفَتَى»، وَ«مَرَرْتُ بِالْفَتَى» فَإِنَّك تُقَدِّر الضمَّة في الأوَّل، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدَّر هو الإعراب.

[أنواع الإعراب]

والإعرابِ جنسٌ تحته أربعة أنواع: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، والجزمُ.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسمُ إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ يشتركُ فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفعُ والنصبُ، تقولُ «زَيْدٌ يَقُومُ» و«إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ».

٢ ـ وقسمٌ يختصُّ به الأسماء، وهو الجرُّ، تقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

٣ ـ وقسمٌ يختصُّ به الأفعالُ، وهو الجزم، تقولُ: «لَمْ يَقُمْ».

[علامات الإعراب]

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ تدلُّ عليها، وهي ضربان: علاماتٌ أُصُولٌ، وعلاماتٌ فروعٌ.

اهـ. ولا يَرِد عليه (امرؤ وابنمٌ) فإنَّ الصَّواب قول البصريين: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وإنَّ ما قبلها إتباع لها.

(**قوله: يختصُّ بالأسماء ويختصُّ بالأفعال**) الباء داخلة فيهما على المقصود عليه.

(**قوله: ولهذه الأنواع الأربعة علامات... إلخ**) هذا لا يوافق ما جرى عليه من أنَّ الإعراب لفظي؛ إذ الشيء لايكون علامة على نفسه؛ لأن العلامة يجب أن تغاير صاحبها، وقد أجيب عنه: بأنَّه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً، وجعلها علامات إعراب، فهي إعراب من حيث كونها أثراً جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص، قال العلامة الشنواني: ولا يخفى ما فيه من التكلُّف، والمختار والأحسن في الجواب عن ذلك ما قاله بعض المحققين: من أن هذه عبارة من يقول: إنَّ الإعراب معنوي، وصارت تجري على لسان من يقول: إن الإعراب لفظي من غير قصد. اهـ.

أ ـ فالعلامات الأُصول أربعة: الضمَّة للرفع، والفتحة للنَّصب، والكسرة للجرِّ، وحذف الحركة للجزم، وقد مُثِّلت كلها.

٣ ـ والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء[1]، واثنان في الأفعال[2]، وستمرُّ بك هذه الأبوابُ مُفَصَّلةً باباً باباً.

❀ ❀ ❀

(**قوله: باباً باباً**) منصوبان معاً على الحال؛ لتأويلهما بالمفرد، أي: مفصَّلاً، كما أن الاسمين في قولك: هذا حلو حامض خبر لتأويلهما بذلك؛ أي: مُزٌّ، والأوَّل حال، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدّر؛ أي باباً فباباً، كما في: ادخلوا رجلاً رجلاً؛ أي رجلاً فرجلاً، والمعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلَّمته الحساب مثلاً باباً بعد باب. قال السيوطي: وهذا هو المختار عندي؛ لظهوره في بعض التراكيب كحديث **«لتتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً»**[١] لكن يَرِد عليه أنَّ هذا لا يشمل الباب الأوَّل، كما أنه يرد على من قدره بقبل؛ أي: باباً قبل باب؛ عدم شموله للباب الأخير مع أن المقصود دخول الأبواب كلِّها، إلا أن يقدَّر بـ: (مفارق)؛ أي: باباً مفارق باب، بمعنى أنَّه منفصل عنه غير مختلط به، بل كلُّ باب على حدته، فلا يخرج شيء من الأبواب. اهـ. ملخصاً من الشنواني. وقال الزَّركشي في حديث: **«يذهب الصَّالحون الأولَ فالأولَ»**[٢] على رواية النَّصب هل الحال الأول أو الثاني أو المجموع منهما، خلافٌ كالخلاف في (هذا حلو حامض)؛ لأن الحال أصلها الخبر. اهـ.

---

(1) هي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر.

(2) وهما الأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم.

---

(١) مسطح

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٢٧٧٠).

[الأسماء الستة]

ص ـ إلاَّ الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ، وَهِيَ أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ؛ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ.

ش ـ هذا هو الباب الأوَّل مما خرج عن الأصل، وهو بابُ الأسماء السِّتَّةِ المُعتَلَّةِ المضافة، وهي: أَبُوه، وأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مالٍ، فَإِنَّها تُرْفَعُ بالواو نيابة عن الضمَّة، وتُنْصَبُ بالألف نيابةً عن الفتحة، وتُجَرُّ بالياء نيابةً عن الكسرة، تقول: «جَاءَنِي أَبُوهُ» و«رَأَيْتُ أَبَاهُ» و«مَرَرْتُ بِأَبِيهِ» وكذلك القولُ في الباقي.

الأسماء السِّتَّة

(**قوله: إلا الأسماء السِّتة**) هو وما عطف عليه من المثنى وغيره، مستثنى من اسم وفعل؛ لأنه مراد بهما العموم بقرينة الاستثناء؛ لأنَّ النكرة في سياق الإثبات قد تعمُّ، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ۝١٤﴾ [التكوير: ١٤] أي: الرفع بالضمة ثابت في كلِّ اسم وفعل، والجر بالكسرة ثابت في كلِّ اسم؛ والجزم بالسكون ثابت في كلِّ فعل إلا الأسماء الستة؛ أي: في إحدى لغاتها، وما عطف عليها. اهـ. ش.

(**قوله: وهي أبوه وأخوه**) أي: كلِّيَّات هذه الأسماء، وهي: الأب والأخ... إلخ بالشروط، فإنَّها ترفع بالواو، وما ذكره من إعرابها بالحروف هو المشهور، وهو أسهل المذاهب فيها، وأبعدها عن التكلُّف.

(**قوله: هذا هو الباب الأول**) المراد به هنا، وفيما يأتي، النوع من الألفاظ.

(**قوله: المعتلة**) أي: التي أحرف إعرابها أحرف علَّة، والتي لاماتها أحرف علَّة، لكنه على وجه التغليب؛ لأنَّ لام (فوك) هاء، لا حرف علَّة.

(**قوله: فإنَّها ترفع... إلخ**) علَّة؛ لخروجها عن الأصل.

[شروط إعرابها بالحرف]

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحُروفِ المذكورةِ ثَلاثَةُ أُمورٍ:

أحدها: أنْ تكون مُفْرَدَةً؛ فلو كانت مُثَنَّاة أُعْرِبَتْ بالألف رفعاً، وبالياء جَرّاً ونَصْباً، كما تُعْرَبُ كلُّ تَثْنِيَةٍ، تقول: «جَاءَنِي أَبَوَانِ» و«رَأَيْتُ أَبَوَيْنِ» و«مَرَرْتُ بِأَبَوَيْنِ»[1] وَإِنْ كانت مجموعةً جمعَ تكسير أُعْرِبَتْ بالحركات على الأصل كقولك: «جَاءَنِي آبَاؤُكَ» و«رَأَيْتُ آبَاءَكَ» و«مَرَرْتُ بِآبَائِكَ»[2]، وَإِنْ كانت مجموعةً جمعَ تصحيح أُعْرِبَتْ بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، تقول: «جَاءَنِي أَبُونَ» و«رَأَيْتُ أَبِينَ» و«مَرَرْتُ بِأَبِينَ» ولم يجمع منها هذا الجمع إلاّ الأبُ والأخُ والحَمُ[3].

الثاني: أنْ تكونَ مُكَبَّرَةً؛ فلو صُغِّرَت أُعْرِبَتْ بالحركات نحو «جَاءَنِي أُبَيُّكَ» و«رَأَيْتُ أُبَيَّكَ» و«مَرَرْتُ بِأُبَيِّكَ».

الثالث: أنْ تكون مُضَافَةً؛ فلو كانت مفردة غير مُضافة أُعْرِبَتْ أيضاً بالحركات

(قوله: أن تكون مفردة) مرادهم بالمفرد في باب (الإعراب) غير المثنى والجمع، وفي باب (لا) غير المضاف والشبيه به، وفي باب (الخبر) غير الجملة.

(قوله: ولم يجمع منها هذا الجمع... إلخ) فيه نظر؛ فإنَّه سمع أبون وأخون وهنون وذوون بواوين، وقال ابن مالك: ولو قيل في (حم) حمون، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنَّه سمع، وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع؛ لأنَّ القياس يأباه، وجمع أب وأخواته كذلك شاذٌّ، فلا يقاس عليه، وعن ثعلب أنَّه يقال في (فم) فون وفين، قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة. اهـ. ش

(قوله: أن تكون مضافة) هذا شرط لبيان الواقع بالنظر لـ:(ذو) للزومها الإضافة.

---

(1) ومنه قوله تعالى: ﴿ورفع أبويه على العرش﴾ [يوسف: 100]، وقوله: ﴿ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل﴾ [يوسف: 6].

(2) ومنه قوله جل ذكره: ﴿آباؤكم وأبناؤكم﴾ [النساء: 11]، وقوله تعالت كلمته: ﴿قل إن كان آباؤكم﴾ [التوبة: 24].

(3) ومنه قول الشاعر، وهو زياد بن واصل السلمي، وأنشده سيبويه (2 ـ 101)

فلما تبين أصواتنا ... بكين وفديننا بالأبينا

وقول الآخر، وهو عقيل بن علفة المزي:

وكان بنو فزازة شر قوم ... وكنت لهم كشر بني الأخينا

نحو «هَذَا أَبٌ» و«رَأَيْتُ أَباً» و«مَرَرْتُ بِأَبٍ»[1].

ولهذا الشرط الأخير شَرْطٌ، وهو أنْ يكون المضافُ إليه غَيْرَ يَاء المتكلم[2]؛ فَإِنْ كان ياء المتكلم أُعْرِبَتْ أيضاً بالحركات، لكنَّها تكون مُقَدَّرة، تقول: «هَذَا أَبِي» و«رَأَيْتُ أَبِي» و«مَرَرْتُ بِأَبِي»؛ فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مُقَدَّرَة فيه، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو «أَبِي» و«أَخِي» و«حَمِي» و«غُلاَمِي»[3].

وٱستغنيتُ عن ٱشتراط هذه الشروط؛ لكوني لَفَظْتُ بها مفردةً مكبَّرَةً، مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وَإِنَّما قلت: «وَحَمُوهَا»، فَأَضَفْتُ الْحَمَ إلى ضمير المؤنث؛ لأُبَيِّنَ أَنَّ الحَمُ أقاربُ زوج المرأة، كأبيه، وعمّه، وابن عمّه، على أَنَّهُ رُبَّما أُطْلِقَ على أقارب الزوجة.

(قوله أطلق على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للمذكَّر، فيقال: حموه؛ أي: أقارب زوجته.

---

(1) ومنه قوله سبحانه: ﴿إن له أبا﴾ [يوسف: 78]، وقوله سبحانه: ﴿وله أخ﴾ [النساء: 12]، وقوله جلت كلمته: ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾ [يوسف: 77]، ومن ذلك قول الشاعر، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب:

هي ما كنتي وتز ... عم أني لها حَمُ

(2) هاهنا شيآن أحب أن انبهك إليهما الأول: أن كلمة (ذو) ملازمة للإضافة فلا تقع في كلام ما أن تكون منقطعة عن الإضافة كما يقع في باقي هذه الأسماء نحو: الأب والأخ والحم، وتضاف (ذو) إلى اسم جنس ظاهر، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة، فيدخل فيه المصدر نحو: (ذو فضل) و(ذو علم) وأسماء الأعيان ومثناها وجمعها نحو: (ذو ذهب) و(ذو فضة) ويخرج المشتقات فلا تقول (ذو عالم) ولا يضاف إلى الضمير وأما قول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفضـ ... ـل من الناس ذووه

فإنه شاذ، والأمر الثاني: أن ذو قد تضاف إلى العلم نحو: (أنا الله ذو بكة) وبكة: علم يطلق على مكة المكرمة، وقد يأتي مضافاً إلى جملة نحو: «اذهب بذي تسلم» أي اذهب في وقت صاحب سلامة، فالباء ظريفة بمعنى (في) و(ذي) صفة لاسم زمان محذوف.

(3) الفصيح في استعمال هذه الأسماء مضافة إلى ياء المتكلم أن تأتي بها محذوفة اللامات فتقول «أب، أخ، حم» ثم تضيفها إلى ياء المتكلم فتقول: «أبي، أخي، حمي» قال تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ [ص: 23]، وقد أتى بها بعض شعراء العرب بعد أن رد لامها المحذوفة ـ وأصلها واو ـ ثم لما أضافها للياء قلب الواو ياء ـ لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ـ وأدغمها في ياء المتكلم =

و«الهنُ» قيل: اسم يُكنى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفَرْجِ خاصة[1].

[قولهم في «هن»]

ص - وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الْهَنِ كَغَدٍ.

ش - إذا اُستُعمِلَ الهنُ غَيْرُ مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً، أي: محذوفَ اللاَّم معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: «هَذَا هَنٌ» و«رَأَيْتُ هَناً» و«مَرَرْتُ بِهَنٍ» كما تقول: «يُعْجِبُنِي غَدٌ» و«أَصُومُ غَداً» و«اعْتَكَفْتُ فِي غَدٍ»[2].

(قوله: عن أسماء الأجناس) هو كناية عن الأجناس، لا عن أسمائها، ويجاب: بأنَّ الإضافة بيانية؛ بناء على أنَّ الاسم عين المسمَّى، والأحسن أنْ يجعل في الكلام حذف مضاف؛ أي: عن مسمَّيات أسماء الأجناس، كما ذكره الشنواني.

(قوله: خاصَّة) بمعنى خصوصاً منصوب على أنَّه مفعول مطلق بمحذوف تقديره: أخصُّه خصوصاً على ما هو المنصوب من جواز حذف عامل المؤكد. اهـ. ش.

(قوله: والأفصح استعمال هَنٍ كَغَدٍ) أي: منقوصاً، والمراد بالفصيح والأفصح الموافق للاستعمال الكثير مع قطع النظر عن موافقة القياس أو مخالفته، فلا يَرِد أنَّه مخالف للقياس في حالة الحذف إذ القياس قلب واوه ألفاً؛ لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، لا حذفها. اهـ. ش.

= وذلك مثل قول الشاعر:

فلا وأبيّ لا أنساك حتى ... ينسى الواله الصب الحنينا

ونحو قول الآخر:

وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار

وهذا عند البصرين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وذهب المبرد وابن مالك وفاقاً للكوفين إلى أنه جائز من غير ضرورة.

(1) بقي أن للعرب في إعراب هذه الأسماء لغتين أخريين إحداهما تسمى لغة القصر، وهي أن تلزمها الألف في الأحوال الثلاثة، فقول جاء أباك ورأيت أباك ومررت بأباك.
وثانيتهما أن تعربها بالحركات الثلاثة فتقول: جاء أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك، وتسمى هذه لغة النقص.

(2) كذا، وليس هذا التمثيل بمستقيم، والدقيق أن تقول «أعتكف في غد» بفعل مضارع؛ لأنه هو الصالح للمستقبل.

وإذا اسْتُعمِلَ مضافاً فجمهورُ العَرَبِ تستعمله كذلك؛ فتقول: «جَاءَ هَنُكَ» و«رَأَيْتُ هَنَكَ» و«مَرَرْتُ بِهَنِكَ» كما يفعلون في غَدِك، وبعضهم يُجْرِيْهِ مُجْرَى أَب وأَخ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة، فيقول: «هَذَا هَنُوكَ» و«رَأَيْتُ هَنَاكَ»، و«مَرَرْتُ بِهَنِيْكَ»، وهي لغة قليلة، ذكرها سيبويه، ولم يَطَّلع عليها الفَرَّاء، ولا الزَّجَّاجِيُّ، فأسقطاها من عِدَّةِ هذه الأسماء وعَدَّاها خَمْسَةً.

❀ ❀ ❀

[المثنى وجمع المذكر السالم]

ص ـ وَالْمُثَنَّى كَـ: «الزَّيْدَانِ»؛ فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، كَـ: «الزَّيْدُوْنِ» فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ، وَ«كِلاَ» وَ«كِلْتَا» مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى، وَكَذَا «اثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ» مُطْلَقاً، وَإِنْ رُكِّبَا، وَ«أُولُو» ....

المثنَّى وجمع المذكر السالم

(قوله: والمثنى) أي: وإلا المثنى، وهو اسم دلَّ على اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف، فخرج نحو: (رجلان)؛ فإنه يدلُّ على واحد، وخرج نحو (العَمْرَيْنِ) بسكون الميم، في عُمَرَ وعَمْرٍو؛ لعدم الاتفاق في الوزن، ونحو: (العُمَرَيْنِ) بسكون الميم في أبي بكر وعُمَر، ولعدم الاتفاق في الحروف، وخرج كِلاَ وكِلْتا، واثنان واثنتان؛ إذ لم يسمع فيهما كِلٌ، ولا كِلْتَ، ولا آثْنَ، ولا آثْنَةَ، وخرج شفعٌ وزوجٌ.

(قوله: السَّالم) بالنَّصب صفة جمع؛ أي: السَّالم مفرده من التَّغيير، وبالجرِّ صفة المذكر؛ لأن المراد به المفرد المذكر، لا الجمع المذكر. اهـ. ش.

(قوله: مع الضمير) حال من ضمير كلا وكلتا المستتر في الخبر، وهو قوله: (كالمثنَّى) أي: مصاحبين لضمير المثنى مضافين إليه، وهما ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد، ومعناهما مثنى، فلهذا أُجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة، والمثنى أخرى، وخُصَّ إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى الضَّمير فرع الإضافة إلى الظَّاهر؛ لأنَّ الظَّاهر أصل المضمر، فجعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل؛ مراعاة للمناسبة.

(قوله: اثنان) للمثنى المذكر، أو المذكر والمؤنث، واثنتان للمؤنثين، ومثلها: ثنتان في لغة تميم.

(قوله: وإن رُكِّبا) أي: إن لم يركَّبا مع العشرة تركيب مزج، وإن رُكِّبا معها كذلك، فهو عطف على مقدَّر. اهـ. ش.

(قوله: وأولو) اسم جمع ذو بمعنى أصحاب.

وَ«عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهُ، وَ«عَالِمُونَ» وَ«أَهْلُونَ» وَ«وَابِلُونَ» وَ«أَرَضُونَ» وَ«سِنُونَ» وَبَابُهُ، وَ«بَنُونَ» وَ«عِلِّيُّونَ» وَشِبْهُهُ؛ كَالْجَمْعِ.

ش ـ الباب الثاني والباب الثالث ممَّا خرج عن الأصل: المثنَّى كـ: «الزَّيْدَانِ» و«الْعُمَرَانِ» وجمع المذكَّر السَّالم كـ: «الزَّيْدونَ» و«الْعُمَرُونَ»(1).

❀ ❀ ❀

(فائدة)

زادوا في رسم (أولو) واواً؛ فرقاً بينها في حالة النصب والجر، وبين (إلى) الجارة، وحملت حالة الرفع عليهما، وقيل: فرقاً بينها وبين (ألو) بالهمزة الداخلة على (لو)، أفاده الشنواني في «شرحه الكبير على الآجرومية».

(قوله: وعشرون وأخواته) أي: نظائره إلى تسعين بدخول الغاية.

(قوله: وعالمون) هو اسم جمع لـ: (عَالَم) بفتح اللام، لا جمع له؛ لأنَّ العالم عام؛ إذ هو اسم لما سوى الله وصفاته، والعالمون خاص بالعقلاء، وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده، وذهب بعضهم إلى أنَّه جمع له، قيل: مراداً به العقلاء خاصة، وقيل: مراداً به العقلاء وغيرهم، وإنما كان ملحقاً بالجمع على هذا القول؛ لأنَّ مفرده ليس بعلم، ولا صفة. اهـ. ش.

(قوله: وأهلون) جمع: أهل، وليس بعلم ولا صفة، ولا يُرَدّ على هذا قولهم: (الحمد لله أهل الحمد)؛ لأنَّه بمعنى المستحق، والكلام في (الأهل)؛ لا بمعنى المستحق.

(قوله: كالجمع) أي: جمع المذكر السالم المستوفي للشروط في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً.

(1) المثنى: اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة على مفرده، نحو: «الزيدان، والعمران، والبكران» والأصل أن تقول: زيد وزيد، وعمرو وعمرو، وبكر وبكر، كما قال الحجاج بن يوسف الثقفي وقد مات ابنه محمد وأخوه محمد: محمد ومحمد في يوم واحد، ثم كره العرب التكرار، فاستعاضوا منه زيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على اثنين من لفظ واحد.

وخرج ما دل على اثنين من غير زيادة نحو: زوج وشفع، كما خرج ما دل على اثنين وفيه زيادة، لكن ليس له واحد من لفظه نحو قولك: اثنين، واثنتين، فلا يسمى واحد من هذين مثنى، بل الأول مفرد، والثاني ملحق بالمثنى.

ويشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط: =

....

= الأول: أن يكون مفرداً، فلا يثنى المثنى ولا جمع المذكر السالم.

والثاني: أن يكون معرباً، فلا يثنى المبني، وأما «هذان» و«هاتان» في الإشارة و«اللذان» و«اللتان» في الموصولات فألفاظ موضوعة على هذا الوجه.

والثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي كتأبط شراً، ولا المركب المزجي كمعديكرب، خلافاً للكوفيين.

والرابع: أن يكون منكراً؛ فلا يثنى العلم إلا إذا نُكِّر، ولهذا تقترن بمثناه الألف واللام مثل (الزيدان).

والخامس: أن يكون له ثانٍ في الوجود.

والسادس: أن يتفق اللفظان.

والسابع: أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين، فتثنية الشمس والقمر لا تجوز إلا على أحد وجهين: الأول: أن تغلب أحدهما على الآخر، والثاني: أن تريد المطالع المتعددة لكل منهما.

والشرط الثامن: ألا يستغنى عنه بتثنية غيره.

[أولاً ــــ المثنى]

أَمَّا المثنَّى فإنَّه يُرْفَع بالألف نيابةً عن الضمَّة، ويُجَرُّ ويُنْصَب بالياء نيابةً عن الكسرة والفتحة؛ تقول: «جَاءَنِي الزَّيْدانِ» و«رَأَيْتُ الزَّيْدَينِ»، و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وحملوا عليه في عليه ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط.

فاللَّفظان اللَّذان بشرط: «كِلاَ» و«كِلْتَا» وَشَرْطُهُمَا أَنْ يكونا مضافين إلى الضمير؛ تقول: «جَاءَنِي كِلاَهُما» و«رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا» و«مَرَرْتُ بِكِلَيْهِما»؛ فَإِنْ كانا مضافين إلى الظَّاهر كانا بالألف على كلِّ حالٍ؛ تقول: «جَاءَنِي كِلاَ أَخَوَيْكَ» و«رَأَيْتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ» و«مَرَرْتُ بِكِلاَ أَخَوَيْكَ»، فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركات مُقَدَّرة في الألف؛ لأَنَّهُمَا مقصوران كَالْفَتى وَالْعَصَا، وكذا القول في كلتا، تقول: «كِلْتَاهُما» رفعاً، و«كِلْتَيْهِما» جرّاً ونَصْباً، و«كِلْتَا أُخْتَيْكَ» بالألف في الأحوال كلِّها.

واللَّفظان اللَّذان بغير شرط: «اثْنَانِ» و«اثْنَتَانِ»؛ تقول: «جَاءَنِي اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ» و«رَأَيْتُ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» و«مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» فتعربهما إعراب المثنَّى، وَإِنْ كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو «اثْنَاهُم»، أو للظَّاهر نحو «اثْنَا أَخَوَيْكَ»، أو كانا مركَّبين مع العشرة، نحو «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ» و«رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ» و«مَرَرْتُ بِاثْنَي عَشَرَ»(1).

(قوله: نحو اثناهم، أو للظاهر نحو اثنا أخويك) أشارةً بإضافته في الأوَّل للجمع، وفي

---

(1) وقد بقي عليه مما يحلق بالمثنى: ما سمي به مما أصله مثنى، نحو: حسنين ومحمدين وسبعين، وقد كان من الحق عليه أن يذكره، كما ذكر في الملحق بالجمع السالم ما سمي به، وكما ذكر في جمع المؤنث السالم ما سمي به وهذا النوع يعرب كإعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل:

ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان

الشاهد فيه قوله «بالسبعان» فإنه في الأصل مثنى سبع، ثم سمي به مكان معين وأنت ترى أنه في موضع الجر، وقد جاء به الشاعر بالألف وأعربه بالكسرة الظاهرة على النون كالاسم المختوم بألف ونون وهو مفرد نحو: سلمان وعفان وشيطان، وإنما جره بالكسرة لأنه محلى بأل.

[ثانياً ــ جمع المذكر السالم]

وأمَّا جمع المذكَّر(1) السَّالم فَإنَّه يُرفَعُ بالواو، ويُجَرُّ وينصب بالياء، تقول:

الثاني للمثنى؛ لما ذكره في «شرح اللَّمحة» من أنَّه لا يجوز إضافتهما إلى ضمير تثنية، فلا يقال: الرجلان اثناهما أو اثنتاهما؛ لأنَّ ضمير التثنية نصٌّ في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه. اهـ. وكان الأولى للمصنف أن يذكر ما يلحق بالمثنى، كما فصل في الجمع، كـ:(زيدان) علماً، وهو كالمثنى، ويجوز جعله ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية، وزيادة الألف والنون.

جمع المذكر السَّالم

(قوله: وأمَّا جمع المذكر... إلخ) اعلم أنَّ الذي يجمع هذا الجمع اسم أو صفة، فالاسم: شرطه أن يكون علماً لمذكر عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين، فخرج غير العلم كـ:(رجل)، وعلم المؤنث كـ:(زينب)، وعلم غير العاقل كـ:(الأحمق) لفرس، وما فيه تاء التأنيث كـ:(طلحة)، والتركيب المزجي كـ:(معدي كرب)، وكذا الإسنادي كـ:(برق نحره) اتفاقاً، ونحو الزيدين علماً، والزيدين إن أُعرب كل منهما إعرابه قبل التسمية، لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، والصفة: شرطها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب (أفعل فعلاء)، ولا من باب (فعلان فعلى)، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، فخرج ما كان من الصفات لمؤنث،

(1) جمع المذكر السالم: اسم دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفرده بزيادة في آخره، نحو: «الزيدين، والبكرين» والأصل أن تقول: زيد وزيد وزيد،و بكر وبكر وبكر ثلاث مرات على الأقل، ولكنهم استثقلوا التكرار واستطالوه فقد يكون المراد به عشرة أفراد أو عشرين، فعدلوا عن التكرار إلى زيادة في آخره وخرج جمع المؤنث السالم فإنه دال على أكثر من اثنتين، كما خرج جمع التكسير فإنه لم يسلم فيه بناء مفرده، ويشترط في كل اسم يراد جمعه جمع مذكر سالماً جميع ما شرطناه فيما يراد ويزاد هنا تثنيته، ويزدا هنا أن يكون هذا المفرد إما علماً لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث، وإما صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لكنها قابلة لها.

«جَاءَنِي الزَّيْدُونَ» و«رَأَيْتُ الزَّيْدِينِ» و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

[ملحقات جمع المذكر السالم]

وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً:

١ ـ منها «أُولُو» قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، فأُولُو: فاعلٌ، وعلامة رفعه الواو، وأُولِي: مفعولٌ، وعلامة نصبه الياء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]؛ فهذا مجرورٌ، وعلامة جرِّه الياء.

٢ ـ ومنها «عِشْرُونَ» وأَخواتُه إِلى التسعين، تقول: «جَاءَنِي عِشْرُونَ» و«رَأَيْتُ عِشْرِينَ» و«مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ» وكذلك تقول في الباقي.

٣ ـ ومنها «أَهْلُونَ» قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢]، ....

كـ:(حائض)، أو لمذكر غير عاقل كـ:(سابق) صفة فرس، أو فيه تاء التأنيث كـ:(علاَّمة)، أو كان من باب (أفعل فعلاء) كـ:(أحمر)، وشذ (أحمرين)، أو من باب (فعلاء فعلى) كـ:(سكران)، أو يستوي فيه المذكر والمؤنث، كصبور وجريح؛ فإنه يقال: رجل صبور، وامرأة صبور، وكذا جريح.

(قوله: ولا يأتل) أي: لا يحلف أولو الفضل؛ أي: أصحاب الغنى، أن يؤتوا، أي: ألا يؤتوا، نزلت هذه الآية في أبي بكر رضي الله عنه؛ حلف ألا ينفق على مسطح، وهو ابن خالته مسكين من المهاجرين البدريين، لما خاض في الإفك بعد أن كان ينفق عليه، وناسٌ من الصحابة أقسموا ألا يتصدَّقوا على من تكلم بشيء من الإفك، فلمّا سمعها أبو بكر رضي الله تعالى عنه قال: بلى، أنا أحبُّ أن يغفر الله لي، وأجريٰ إلى مسطح ما كان ينفقه عليه، والحنث في هذا مندوبٌ؛ لأنَّ الإنفاق عليه من مكارم الأخلاق؛ لوجوه منها: أنَّه ذو قرابة وصحابيٌّ، وبدريٌّ، كما هو مقرر في محلّه.

(قوله: وعلامة رفعه الواو) أي: المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، ومثله الياء في المنصوب والمجرور الآتي.

(قوله: لأولي الألباب) جمع: لُبّ بمعنى العقل.

الأوَّل فاعل، والثاني مفعول، والثالث مجرور.

٤ ـ ومنها «وَابِلُونَ» وهو جمعُ لوابلٍ، وهو المَطَرُ الغزير.

٥ ـ ومنها «أَرَضُونَ» بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

٦ ـ ومنها «سِنُونَ» وبابه، وهو كل [اسم] ثلاثي حُذِفَتْ لامه وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ، أَلاَ ترى أَنَّ سَنَةً أصلها سَنَوٌ أو سَنَةٌ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء «سَنَوَات» أو «سَنَهَات» فلما حذفوا من المفرد اللاَّم، وهي الواو أو الهاء،

(قوله: **الأول فاعل**) أي: لأنه معطوف على الفاعل، والمعطوف له حكم المعطوف عليه.

(قوله: **الغزير**) بغين معجمة فزاي فراء مهملة في آخره، مثل كثير لفظاً ومعنى.

(قوله: **بتحريك الراء**) جمع أرض بسكونها.

(قوله: **في ضرورة الشعر**) عبارة غيره: (وحُكي إسكانها).

(قوله: **وهو كلُّ اسم ثلاثي**) أي: جمع كلِّ اسم ثلاثي. . . إلخ.

(قوله: **وعُوِّض عنها هاء التأنيث**) أي: ولم يجمع جمع تكسير؛ ليخرج نحو: شاة وشفة؛ لأنهما كُسِّرا على شياه وشفاه، فلا يجمعان بالواو والنون، وخرج نحو: تمرة؛ لعدم الحذف، ونحو عِدَةٌ؛ لأنَّ المحذوف الفاء، ونحو يَدٌ؛ لعدم التعويض، ونحو: اسم وابن؛ لأنَّ المعوَّض الهمزة.

(قوله: **أصلها سنو أو سنه**) (أو) فيه للشكِّ العارض من الجمع، وإنما جرَّدوا هذا الأصل عن الهاء؛ لأجل تعويض هاء التأنيث؛ إذ لا يُجْمَعُ بين العوض والمعوَّض، وقد يذكر الأصل مقروناً بها، إذ نيَّة العوضية تكون بعد الحذف، نحو ما حُكي من سنهة كجبهة. اهـ. ش مع تصرّف.

(قوله: **بدليل قولهم في الجمع. . . إلخ**) قيل: فيه دور؛ لأنَّ الجمع فرع الإفراد، وقد توقَّف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته في الجمع، وأُجيب: بمنع الدَّور؛ لأنَّ توقُّف الفرعية على ما ذكر توقف وجود، لا توقف علم، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم، لا توقف وجود، فلم تتَّحد الجهة. اهـ. ش.

(قوله: **فلما حذفوا من المفرد اللام**) إنما حذفوها؛ لأنَّهم كرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو؛ لاعتلالها، وعلى الهاء؛ لخفائها. اهـ. ش.

وَعَوَّضُوا عنها هاء التأنيث، أَرَادُوا في جمع التكسير أَنْ يجعلوه على صورة جمع المذكَّر السَّالم، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرّاً ونصباً؛ ليكون ذلك جَبْراً لما فاته من حذف اللاَّم، وكذلك القولُ في نظائره، وهي: عِضَةٌ وَعِضُونَ، وَعِزَةٌ وَعِزُونَ، وَثُبَةٌ وَثُبُونَ، وَقُلَةٌ وَقُلُونَ، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١] ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٧].

٧ ـ ومما حُمِلَ على جمع المذكَّر السَّالم في الإعراب «بَنُونَ».

(قوله: **عضة**) أصله عضو من العضو: واحد الأعضاء، أي: مفرَّقاً، أو عَضَهَ من العِضَهَ، وهو البهتان، ويطلق على السِّحر.

(قوله: **وعِزَة**) بكسر العين المهملة، وفتح الزاي هي: الفرقة من الناس، أصلها عزو، وقيل: عزي بالياء. اهـ ش.

(قوله: **وثُبَة**) بضم الثاء المثلثة، وفتح الموحدة بمعنى الجماعة، وأصلها ثبو، وقيل: ثبي بالياء، من ثبيت، أي: جمعت، فلامها كالتي قبلها على الأول واو، وعلى الثاني ياء، والأول أقوى، وعليه الأكثر؛ لأنَّ ما حذف من اللامات أكثره واو.

(قوله: **وقُلَة**) بضم القاف، وفتح اللام مخفَّفة: عودان يلعب بهما الصِّبيان أصلها قَلَو.

(فائدة)

ما كان من باب سنة مفتوحَ الفاء، كسرت فاؤه في الجمع، نحو: سنين، وما كان مكسور الفاء لم يغيَّر في الجمع على الأفصح، نحو: عزين، وما كان مضموم الفاء، ففيه وجهان: الكسر والضمُّ، نحو: ثُبين وقُلين، وقد نظمت ذلك فقلت:

فِي الجَمْعِ تُكْسَرُ (فَا) مَا كَانَ مُفْرَدُهُ ... مَحْذُوفَ لاَمٍ وَمَفْتُوحاً كَنَحْوِ سَنَهْ
وَالكَسْرَ أَبْقِ بِهِ إِنْ مُفْرد كُسِرَا ... وَاضمُمْ أَوِ اكْسِرْ لِذِيْ المَضْمُومِ مِثْلَ ثُبَهْ

(قوله: ﴿جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾) مفعول ثان لجعل منصوب بالياء؛ أي: جعلوه أجزاء، فقال بعضهم: سحر، وقال بعضهم: كهانة، وقال: بعضهم: أساطير الأولين.

(قوله: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾) أي: فرقاً شتى؛ لأن كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى، وهو حال من الذين كفروا، أو من مهطعين بمعنى مسرعين، فيكون حالاً متداخلة، و(عن اليمين) متعلق بـ: (عزين)؛ لأنَّه بمعنى متفرقين، أو بـ: (مهطعين) أي: مسرعين عن هاتين الجبهتين، أو بحال محذوفة؛ أي: كائنين عن اليمين. اهـ. ش نقلاً عن السَّمين وغيره.

٨ ـ وكذلك «عِلِّيُّونَ» وما أشبهه مما سُمِّي به من الجموع، ألاَ ترى أنَّ عِلِّيِّين في الأصل جمع لِعِلِّيٍّ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسَمَّى به أعلى الجنة، وَأَعْرَبَ هذا الإعراب نظراً إلى أصله، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ [المطففين: ١٨، ١٩]؛ فعلى ذلك إذا سَمِّيت رجلاً بـ: «زيدون» قلت. «هذا زَيْدُونَ» و«رَأَيْتُ زَيْدِينَ» و«مَرَرْتُ بِزَيْدِينَ»، فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً[1].

❀ ❀ ❀

(قوله: وسُمِّي به أعلى الجنَّة) رُدَّ عليه أنَّه اسم كتاب جامع لأعمال الخير من الملائكة، ومؤمني الثقلين؛ بدليل. ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٩] وأجيب: باحتمال أنَّه على حذف مضاف؛ أي: مكان كتاب، و﴿مَا عِلِّيُّونَ﴾ في موضع نصب على إسقاط الخافض؛ لأنَّ أدرىٰ بالهمزة يتعدَّى لاثنين الأول بنفسه، والثاني بالباء، قال الله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٢] فلما وقعت جملة الاستفهام معلقة لها كانت في موضع المفعول الثاني، ودون الهمزة يتعدى لواحد بالباء، نحو: دريت بكذا، ويكون بمعنى علم، فيتعدى لاثنين. اهـ. ش.

(1) هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سمي به مما أصله جمع مذكر سالم.
ومن العرب من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء فكأنه اسم مفرد آخره ياء ونون مثل: غسلين ويقطين، فيأتي به في حالة الرفع بضمة على النون، وفي حالة النصب بفتحة على النون، وفي حالة الجر بكسرة على النون، وينونه في الأحوال كلها، ما لم يكن أعجمياً، فإن كان أعجمياً مثل «قنسرين» أعربه مثل إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية والعجمة، فيمنع تنوينه، ويجره بالفتحة.
ومن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به، ويخرج على هذه اللغة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة: «الهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» [أخرجه أحمد في مسنده (١٠٣٧٥)] بنصب «سنين» الأولى على النون، وكسر «سنين» الثاني على النون، ولولا ذلك لم ينوّن الأول، ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة، ويخرج على هذه اللغة أيضاً قول الشاعر:

رُبَّ حَـيٍّ عَـرَنْـدَسٍ ذِي طَـلَالٍ ... لَا يَـزَالُـونَ ضَـارِبِـينَ الْـقِـبَـابِ

بنصب «ضاربين» بفتحة على النون، ولولا ذلك لحذف النون لإضافته إلى ما بعده.
ومن العرب من يأتي به بالواو والنون في الأحوال كلها، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما لو كانت اسماً مفرداً مختوماً بالواو والنون، مثل: «زيتون، وعربون، ومجنون، ومفتون»، وعليها جاء قول الشاعر:

طَـالَ لَـيْـلِـي وبِـتُّ كـالْـمَـجْـنُـونِ ... واعْـتَـرَتْـنِـي الْـهُـمُـومُ بـالْـمَـاطِـرُونِ

وقول الآخر، وينسب إلى يزيد بن معاوية:

ولَـهَـا بـالْـمَـاطِـرُونِ إذا ... أَكَـلَ الـنَّـمْـلُ الَّـذِي جَـمَـعَـا

الشاهد فيهما: قولهما: «بالماطرون» فإن أصله جمع «ماطر»، ثم سمي به مكان معين، وقد جاء به مجروراً بالكسرة الظاهرة على النون.

[جمع المؤنث السالم]

ص ـ وَ«أُوْلَاتُ» وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيْدَتَيْنِ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ﴾ وَ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾.

ش ـ الباب الرابع ممَّا خرج عن الأصل: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين كـ«هِنْدَات» و«زَيْنَبَات»؛ فَإِنَّه يُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة، تقول: «رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْنَبَاتِ»، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ٥٣]، فَأَمَّا في الرَّفع والجرِّ فَإِنَّه على الأصل، تقول: «جَاءَت الهندات» فترفعه بالضمَّة، و«مَرَرْتُ بالهندات» فتجره بالكسرة.

جمع المؤنث السَّالم

(قوله: وأولات) أي: وإلا أولات، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه؛ بل من معناه وهو ذات، وهو ملحق بما بعده، ولعلَّ تقديمه عليه؛ لنطقهم بإعرابه بعينه. اهـ. ش، ولم يتكلَّم عليه المصنِّف في «الشرح».

(فائدة)

زادوا واواً في (أولات)؛ فرقاً بينها وبين اللات جمع (التي) فإنَّها تكتب بلام واحدة. نبَّه عليه الشنواني في «شرح الآجرومية».

(قوله: وما جمع) (ما) واقعة على الجمع، والمعنى: والجمع الذي جمع؛ أي: تحققت جمعيته بذلك، وليست واقعة على المفرد؛ إذ المفرد لم يجمع بهما. تأمل.

(قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) ذهب الجمهور إلى أنَّ (السموات) مفعول به منصوب بالكسرة، وغيرهم إلى أنَّه مفعول مطلق، موجهين له بأنَّ كونه مفعولاً به يقتضي إيقاع الخلق؛ أي: الإيجاد عليه، وهو مستحيل؛ إذ فيه تحصيل الحاصل، ورُدَّ بأن الإيقاع عليه إنَّما يقتضي وجود الموقع عليه حال الإيقاع، وهذا يحصل بحصول مقارن للتَّحصيل، ولا استحالة فيه، إنما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه، وذلك غير لازم. تأمل. اهـ. ش.

(قوله: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾) الهمزة فيه للاستفهام، وهمز الوصل محذوفة، والبنات: مفعول به.

ولا فرق بين أنْ يكون مُسَمَّى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ: «هند وهندات»، أو بالتاء كـ: «طَلْحَةَ وَطَلْحَات»، أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ: «فاطمة وفاطمات» أو بالألف المقصورة كـ: «حُبْلَى وَحُبْلَيَات»، أو الممدودة كـ: «صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات»، أو يكون مُسَمَّاهُ مذكراً كـ: «إِصْطَبْل وَإِصْطَبْلَات» و«حَمَّام وَحَمَّامات».

وكذلك لا فرق بين أنْ يكون قد سَلِمَتْ بِنْيَةُ واحدِهِ كـ: «ضَخْمَةٍ وَضَخْمَات»، أو تغيَّرت كـ: «سَجْدَةٍ وَسَجَدَات» وَ«حُبْلَى وَحُبْلَيَات» و«صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَات»، ألا ترى أنَّ الأول محرَّكٌ وَسَطُه، والثاني قُلِبَتْ ألفه ياء، والثالث قُلِبَتْ همزته واواً، ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم: ....

(قوله: أن يكون مُسمَّى هذا الجمع) أي: ما يطلق عليه هذا الجمع، فدخل نحو: طلحة... إلخ.

(قوله: كإصطبل) محلُّ الدواب وهو عربي، وقيل: معرَّب، وهمزته أصلية كما في «المصباح».

(قوله: وحمَّام) بالتَّشديد واحد الحمَّامات، وهي البيوت المعروفة، ويجوز تذكيره وتأنيثه كما في «المصباح». وأوَّل من صنعه الجنُّ اتخذوه لسليمان عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام حين تزوّج بلقيس، فوجد في ساقيها شعراً كثيراً، فسألهم عما يزيله، فبنوه له على هذه الصورة، واتخذوا لها النُّورة كما ذكره أئمةٌ مفسِّرون[١]، وثقات مؤرخون، قال ابن القيم: لم يدخل المصطفى ﷺ حماماً قطُّ[٢]، بل روى الحافظ أبو إسحاق: إنه ما دخل نبي الحمام أبداً، ولا أكل ثوماً ولا بصلاً، ولعل سببه ما فيه من التنعُّم والتَّرفه الذي يأباه كمال الأنبياء. اهـ. ملخصاً من «أحكام الحمام» للمناوي.

(قوله: كضخمة) بسكون الخاء في المفرد والجمع؛ أي: عظيمة.

(قوله: عدلت عن قول أكثرهم) أجيب عنه بأنَّ جمع المؤنث السالم صار اسماً في الاصطلاح للجمع بألف وتاء مطلقاً.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١/ ١٤٦ (٤٦١)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٧٩، وقال: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفيه إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي، وهو ضعيف.

(٢) انظر زاد المعاد لابن الجوزي ١/ ١٧٥.

جمع المؤنث السَّالم، إلى أنْ قلت: الجمع بالألف والتاء[1]؛ لأَعُمَّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكَّر[2]، وما سلم فيه المفرد وما تغيرَّ.

وقيدَّت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو «بَيْت وَأَبْيَات» و«مَيْت وَأَمْوَات»، فَإِنَّ التاء فيهما أصلية؛ فينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: «سَكَنْتُ أبياتاً» و«حَضَرْتُ أمواتاً»، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك نحو «قُضَاةٍ» و«غُزَاةٍ» فَإِنَّ التاء فيهما وَإِنْ كانت زائدة إلاَّ أنَّ الألف فيهما أصلية؛ لأَنَّها منقلبةٌ عن أصل، ألاَ ترى أنَّ الأصل قُضَيَةٌ وَغُزَوَةٌ؛ لأَنَّها من قَضَيْتُ وَغَزَوْتُ، فلمَّا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول «رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُزَاةً»[3].

(قوله: وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج... إلخ) اعترِض بأنه لا حاجة لهذا القيد؛ لأنه خارج بدونه؛ لأنَّ معنى ما جمع... إلخ، ما دل على جمعيته بهما، وما ذكر ليس كذلك، وأجيب بأن المراد تحقق خروج ما ذكر.

(قوله: قضاة وغزاة) أصلهما قَضية وغَزوة، بفتح القاف والغين، كساحر وسَحَرة، فضموهما بعد قلب اللام ألفاً؛ فرقاً بينه وبين المفرد كقناة، وإنما قدَّروه كذلك؛ لأنَّهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن في الصحيحِ، والمعتلُّ إذا أشكل أمره يُحمل على الصحيح. اهـ. ش.

(1) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية):
وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر والنصب معا

(2) جمع المؤنث هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزينب أو مع التاء كفاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزة وطلحة، أو ما كان نحو: حمام وإصطبل.

(3) اعلم أنه قد دل استقراء كلام العرب على أنهم يجمعون بالألف والتاء خمس أنواع من الأسماء:
الأول: ما كان مختتماً بتاء التأنيث، نحو: فاطمة وتمرة وبنت، تقول فيهن: فاطمات وتمرات وبنات.
الثاني: علم المؤنث الذي لا تاء فيه، نحو: دعد وجمل وزينب، ويقول فيهن: دعدات وجملات وزينبات، ويستثنى من هذا النوع حذام وبابه نحو: فطام وسفار، فلا يجمع هذا الجمع وإن كان المراد به مؤنثاً.
الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿واذكروا الله في ايام معدودات﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وقوله جل ذكره: ﴿أن اعمل سابغات﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعاً سابغات، وقوله: ﴿وقدور راسيات﴾ [سبأ: ١٣].
الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل، نحو: دريهمات، وفليسات، ودنينرات في جمع مصغر درهم وفلس ودينار، بخلاف مصغر المؤنث ومصغر المذكر العاقل فلا يجمعان هذا الجمع.
الخامس: اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة نحو: حبلى وحبليات، أو الألف الممدودة نحو: صحراء وصحراوات.

[الممنوع من الصرف]

ص ـ وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ، فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ «بِأَفْضَلَ مِنْهُ» إِلاَّ مَعَ آلْ نَحْوُ «بِالأَفْضَلِ» أَوْ الإِضَافَةِ نَحْوُ «بِأَفْضَلِكُمْ».

ش ـ الباب الخامس ممَّا خرج عن الأصل: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلَّتانِ فرعيَّتان من عِلَلٍ تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقومُ مقامهما.

فالأوَّل كـ: «فاطمة» فإنَّ فيه التعريفَ والتأنيثَ، وهما علَّتان فرعيَّتان عن التنكير والتذكير.

الممنوع من الصرف

(قوله: إلا مع أل) أي سواء كانت معرفة أم موصولة، نحو: الشَّافيات الحوائم، (أم) زائدة: كاليزيد، بلفظها أو بدلها، وهو أم في لغة حمير.

(قوله: أو بالإضافة) أي: إلى مذكور أو مقدر كقوله:

إِبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ

في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف إليه. اهـ. ش.

(قوله ما فيه علتان... إلخ) أي: اسم مفرد، أو جمع تكسير معرب تحقق فيه شيئان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين، فلا يشكل بنحو: هند إذا صرف، وإطلاق العلَّة على كل واحدة مجازٌ أو حقيقة عرفية؛ لأنَّ إحدى العلتين غير علَّة مستقلة، بل جزء علَّة؛ لأنَّ المنع بمجموعهما.

(قوله: فرعيتان) وذلك أن في الفعل فرعيَّة عن الاسم في اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إليه؛ لأنَّه يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم ـ وهو عدم الصرف ـ إلاَّ إذا كانت فيه الفرعيتان، كما في الفعل، أو واحدة تقوم مقامهما؛ أي: تفيد فائدتهما، أو تكون في حكمهما.

والثاني نحو «مَسَاجِدَ» و«مَصَابِيحَ»؛ فَإِنَّهُمَا جَمْعَانِ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد، وصيغتهما صيغة مُنْتَهى الجموع، ومعنى هذا أَنَّ مَفَاعِلَ ومَفَاعِيلَ وَقَفَتِ الجموعُ عندهما وانتهتْ إليهما فلا تتجاوزهما؛ فلا يجمعان مرة أُخرى، بخلاف غيرهما من الجموع فَإِنَّه قد يُجمع، تقول: كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ كَفَلْسٍ وَأَفْلُسٍ، ثُمَّ تقول أَكْلُبٌ وَأَكَالِبُ، ولا يجوز في «أَكَالِب» أَنْ يُجمع بَعْدُ، وكذا أَعْرُبٌ وأَعَارِبُ؛ فلا يجوز في أَعَارِبَ أَنْ يَجْمَعَ كما يُجْمَعُ أَكْلُبَ على أكالِبَ، وآصَالٌ على أصائلَ: فَكَأَنَّ الجمعَ قد تكرَّر فيهما؛ ....

وحاصل ما ذكره المصنف من الأقسام أحد عشر صيغة: منتهى الجموع، وألف التأنيث مطلقاً، وهاتان هما ما فيه علّة تقوم مقام العلتين، والعلمية مع التأنيث، أو التركيب، أو العجمة، أو الوزن، أو العدل، أو زيادة الألف والنون، والوصفية مع الثلاثة الأخيرة، بمعنى أنَّه إذا اجتمع الوزن، أو ما بعده مع العلمية، أو مع الوصفية منع الصرف، وقد نظمت هذه الأقسام ممثلاً لها فقلت:

امْنَعْ لِصَرفِ مُنْتَهى جَمْعٍ كَمَا ... مَسَاجِدَ وَكَالمَصَابِيحِ اعْلَمَا
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ بِالقَصْرِ كَذَا ... بِالمَدِّ كَالحُبْلَى وَصَحْرَاءَ خُذَا
وعَرِّفَنْ مُؤَنَّثاً غَيْرَ الأَلِفْ ... كَزَيْنَبَ وَطَلْحَةَ كَمَا عُرِفْ
كَذَاكَ الأَعْجَمِيُّ وَالمُرَكَّبُ ... كَيُوسُفَ وَبَعْلَبَكَّ يَذْهَبُ
وَأَمْنَعْ لِوَصْفٍ أَوْ لِتَعْرِيفٍ لَدَى ... وَزْنٍ كَأَفْضَلَ وَأَحْمَدُ هُدَى
وَالعَدْلُ مِثْلَ أُخَرَ وَعُمَرَا ... وَزِدْ كَسَكْرَانَ وَعُثْمَانَ اذْكُرَا

(قوله: فلا يجمعان مرّة أخرى) أي: وأمَّا جمع (هراوَى) بفتح الواو مع أنَّه على زنة صيغة منتهى الجموع على هراوات، فهو شاذٌ، فلا يَرِد نقضاً.

(قوله: كفَلس) بفتح الفاء، وهوما يتعامل به ذكره في «المصباح».

(قوله: أَعْرُب) بفتح الهمزة جمع (عَرَبٍ) كزَمَنٍ وأَزْمُنٍ كما في «المصباح».

(قوله: وآصال) بمدِّ الهمزة جمع (أُصُل) بضمتين جمع أصيل، وهو ما بعد صلاة العصر إلى الغروب.

(قوله فكأن الجمع قد تكرَّر... إلخ) معطوف على قوله: (فلا يجمعان مرَّة... إلخ).

فُنزِّلَ لذلك منزلة جمعين، وكذلك «صَحْرَاء» و«حُبْلَى» فَإِنَّ فيهما التأنيثَ وهو فرعٌ عن التذكير، وهو تأنيث لازم، مُنَزَّلٌ لزومُه منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إنْ شاء الله تعالى.

[إعراب الممنوع من الصرف]

وحكمه أنْ يُجَرَّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، حملوا جَرَّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق؛ تقول: «مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ وصَحْرَاءَ»، فتفتحها كما تفتحها إذا قلت: «رَأَيْتُ فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ»، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ٣١].

(قوله: فَنَزَلاً لذلك منزلة جمعين) هذا أحد قولين، قال الرَّضي: اعلم أنَّ الأكثرين على أنَّ قيام الجمع الأقصى مقام سببين؛ لقوته؛ لكونه لا نظير له في الآحاد، وقال بعضهم: لكونه نهاية جمع التكسير؛ أي يجمع الجمع إلىٰ أن ينتهي لها الوزن، فيرتدع، ولهذا سمِّي بالأقصى. اهـ.

(قوله: صحراء) الصحراء: الأرض المستوية في لينٍ وغِلَظ، أو الفضاء الواسع لا نبات به، وجمعها: صحارى بفتح الراء وكسرها، وصحراوات.

(قوله: تأنيث لازم) أي: فَهُمَا لا ينفكَّان عن الكلمات بحسب الوضع، فلا يقال في (حمراء) حُمْرٌ ولا في (حبلى): حُبُل، بخلاف تاء التأنيث، فإنَّ بناءها على العروض.

(قوله: ولهذا الباب مكان يأتي... إلخ) وإنما ذكر هذه النُّبذة هنا؛ لمناسبة ما خرج عن الأصل.

(قوله: إبراهيم) فيه سِتُّ لغات: إبراهيم، وإبراهام، وبهما قُرِىء في السبع، وإبراهوم، وإبرهَم مثلث الهاء، وقد نظمت هذه اللغات، وضممت إليها لغاتِ يونس ويوسف فقلت:

لَقَدْ جَاءَ إِبْرَاهِيمُ بِالْيَاءِ وَالأَلِفْ ... وَبِالوَاوِ وَالتَّثْلِيثِ فِي الحَذْفِ قَدْ وُصِفْ
وَيُونُسُ ثَلِّثْ ثَالِثاً مِثْلَ يُوسُفَ ... مَعَ الهَمْزِ وَالإِبْدَالِ فَاحْفَظْ كَمَا عُرِفْ

(قوله: يعملون له ما يشاء... إلخ) الضمير في (يعملون) عائد إلى الجن، وفي (له)

ويستثنى من ذلك صورتان:

إحداهما: أنْ تدخل عليه «أَلْ»(١).

والثانية: أنْ يضاف؛ فَإِنَّه يجرُّ فيهما بالكسرة على الأصل؛ فالأولى نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثانية نحو ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

وتمثيلي في الأصل بقولي: «بأفضلكم» أَوْلَى من تمثيل بعضهم بقوله: «مَرَرْتُ بِعُثْمَانِنَا»؛ فَإِنَّ الأعلام لا تضاف حتَّى تُنكَّر، فإذا صار نحو «عثمان» نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصَّرف، وهو العلمية؛ فدخل في باب ما ينصرف، وليس

لسليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، و(المحاريب): جمع محراب وهي: أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج، و(التَّماثيل): جمع تمثال وهو: كلُّ شيء مثَّلته بشيء؛ أي: يعملون له صوراً من نحاس وزجاج ورخام، ولم يكن اتخاذ الصُّورِ حراماً في شريعته، كما ذكره الجلال.

(قوله: في أحسن تقويم) أي: تعديل للصورة.

(قوله: فإنَّ الأعلام لا تضاف حتى تنكَّر) قال في «اللباب»: وطريق تنكير العَلم أنْ يتأوَّل بواحد من الأُمة؛ أي: الجماعة المسماة به، نحو: هذا زيد ورأيت زيداً آخر، ويكون صاحبه قد اشتهر بمعنىً من المعاني، فتجعله بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، نحو قولهم: لكل فرعون موسى. اهـ. لكل ظالم مبطل عادل محق.

(قوله: فدخل في باب ما ينصرف... إلخ) ما ذكره المصنف من التفصيل؛ وهو أنه إنْ بقي العلتان كما في مثال المصنف فغير منصرف، وإلا كما في مررت بأحمدكم؛ لزوال العلمية بالإضافة. فمنصرف هو أحد ثلاثة مذاهب، ثانيها: أنَّ الصَّرف هو التنوين، ثالثها: الجرُّ والتنوين معاً، قال بعضهم: وهذا لخلاف مما لا ثمرة له.

---

(1) ومثل أل في هذا الحكم «أم» الحميرية المعرفة فإن الاسم الممنوع من الصرف لو اقترن بها جر بالكسرة وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

أأن شمت من نجد بريقا تألقا ... تبيت بليل امأرقد اعتاد أولقا

الشاهد فيه قوله: «امأرمد» أي: الأرمد وأرمد: وصف على وزن الفعل ومعناه الذي أصابه الرمد، وهو وجع العين فأصله ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل كأحمر وأبيض فلما لحقته أم المعرفة الحميرية انصرف فجر بالكسرة الظاهرة.

الكلام فيه، بخلاف «أَفْضَلَ»؛ فَإِنَّ مانعه من الصَّرف الصِّفة ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أَضَفْتَهُ أَمْ لم تُضِفْهُ، وكذلك تمثيلي «بالأفضل» أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

١٢ ـ رَأَيْتُ الْوَلِيْدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً [شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ]

(قوله: رأيت الوليد... إلخ) تتّمته:

---

١٢ ـ هذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان، وميادة: اسم أمه، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبو العباس الوليد ين يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة، منهم المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣ و٥٨ بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم /٣٥/) وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨) اللغة: «أعباء الخلافة» الأعباء: جمع عبء ـ بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة وهو الحمل الذي يثقل عليك، ويروى في مكانه «بأحناء الخلافة» والأحناء: جمع حنو ـ بوزن عبء ـ وهو ناحية الشيء.

و(كاهله) أصل الكاهل مابين الكتفين، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة، قوي على تحمل سهام الخلافة، عظيم الاضطلاع بأهوالها، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة، يدبرها ويهيمن عليها.

الإعراب: «رأيت» فعل ماضٍ وفاعله، ورأى هاهنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكن أصلهما مبتدأ وخبر «الوليد» مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة «ابن» نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اليزيد» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مباركاً» مفعول ثانٍ لرأى إذا جعلتها علمية، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية، «شديداً» معطوف على قوله: مباركاً بحرف عطف محذوف «بأعباء» الباء حرف جر، وأعباء: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بشديد، وأعباء مضاف و«الخلافة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «كاهله» كاهل: فاعل بشديد؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «اليزيد» فإن «أل» في هذه الكلمة تحتمل أمرين؛ الأمر الأول: أن تكون للتعريف، والأمر الثاني: أن تكون زائدة.

فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر ـ قبل أن يدخل «أل» عليه ـ قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في «يزيد» علتان فرعيتان ترجح إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل؛ لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

والأمر الثاني: أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت عليه =

لأَنَّه يحتمل أَنْ يكون قَدَّرَ في «يزيد» الشِّيَاعَ فصارَ نكرة، ثُمَّ أَدخل عليه «أل» للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إِلاَّ وَزْنُ الفعل خاصةً، ويحتمل أَنْ يكون باقياً على عَلَمِيَّته و«أل» زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ بِهِ.

❀ ❀ ❀

شَـدِيْـداً بِـأَعْـبَـاءِ الـخِـلاَفَـةِ كَـاهِـلُـهْ رَأَيْـتُ الـوَلِـيْـدُ بَـنُ الـيَـزِيْـزِ مُـبَـارَكَـاً

هذا البيت من الطَّويل، واليزيدِ مخفوض؛ لدخول أل الزائدة عليه أو المعرِّفة، وأما الوليد فأل فيه للمح الصِّفة، ومباركاً مفعول ثان لرأى؛ لأنَّها علمية كما قاله الرَّضي، والمراد به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية.

والأعباء: بفتح الهمزة جمع عبء بكسر العين، وفي آخره همزٌ كثقل وأثقال لفظاً ومعنى، أراد به أمور الخلافة الشَّاقة، والكاهل: ما بين الكتفين، وفيه استعارة بالكناية حيث شبَّه الخلافةَ الشَّاقة بالجسم الذي يثقل حمله، وأثبت لها الأعباء تخييلاً.

(قوله: **لأنَّه يحتمل أن يكون... إلخ**) قال بعضهم: فيه نظر؛ لأنَّه وإن كان نكرة لا يقبل أل؛ نظراً إلى أصله، وهو الفعل، والفعل لا يقبل أل، بخلاف زيد إذا نُكِّر. اهـ. قال العلامة الشنواني: ولا يخفىٰ ما في نظره من النَّظر.

= «أل» للمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلمية باقية، فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول «أل» عليه.

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا الموضع.

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها «أوضح المسالك» على أن «أل» في «اليزيد» زائدة ضرورة، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره هاهنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة؛ فلا محل ـ مع هذا الكلام ـ لتفضيل تمثيله للمنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتماله سبباً للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب.

[الأفعال الخمسة]

ص - وَالأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: تَفْعَلَانِ، وَتفْعَلُونَ، بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِينَ؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾.

ش - الباب السادس ممّا خرج عن الأَصل: الأَمثلة الخمسة.

وهي: كلُّ فعل مضارع ٱتصلت به ....

الأفعال الخمسة

(قوله: والأمثلة الخمسة) أي: وإلا الأمثلة الخمسة... إلخ، قال المصنف في «شرح اللمحة»: إن تسميتها خمسة؛ لاندارج المخاطبتين، تحت المخاطبين وإنَّ الأحسن أن تعد ستَّة، بل قد تزيد على ذلك بكثير كما يعلم من «حواشي الأشموني».

(قوله: فترفع بثبوت النُّون) عبَّر بالثُّبوت؛ لمقابلة الحذف فيما يأتي، والمراد بالنون الثابتة، وتكسر بعدَ الألف غالباً؛ لأنَّ الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى، وقرىء شاذاً (أتعدانُني) بضمِّ النون، وتفتح بعد الواو والياء؛ حملاً على نون الجمع في الاسم، وقد وَرَدَ حذف النون لغير ناصب وجازم نثراً ونظماً، ففي الصحيح: «لا تدخلون الجنَّة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»(١) وقال الشاعر:

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيْتِي تَدْلُكِي(٢)

لكنه غير مقيس، وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الإثبات مع الفكِّ والإدغام والحذف؛ لأنَّ اجتماع المثلين مجوِّز للحذف، وأما اجتماع الأمثال فموجب للحذف، وهل المحذوف حينئذٍ نون الرفع أو نون الوقاية؟ قولان. اهـ. ش ملخصاً.

(قوله وهي كلُّ فعل... إلخ) هذا ضابطٌ لا تعريفٌ؛ لأنه قد صُدِّر بـ: (كل) التي للإفراد،

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (٥٤).

(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه:

وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٩، ورصف المباني ص٣٦١، والأشباه والنظائر ١/ ٨٢، ولسان العرب، مادة (دلك، ردم).

أَلفُ الاثنين نحو: «يَقُومَانِ» للغائبَيْنِ، و«تَقُومَانِ» للحاضِرَيْن؛ أَو واو الجمع، نحو «يَقُومُونَ» للغائبِينَ، و«تَقُومُونَ» للحاضِرينَ؛ أَو ياء المخاطبةِ نحو «تَقُومِينَ»(1).

[إعراب الأفعال الخمسة]

وحكم هذه الأَمثلة الخمسة أَنَّها تُرْفَعُ بثبوت النُّون نيابةً عن الضمَّة(2)، وتجزم

والتعاريف للحقائق، أو أنه تعريف، ويجاب بما أفاده بعض المحققين: من أنَّ الحدَّ في الحقيقة ما بعد كلٍّ، والنكتة حينئذٍ في تصديره بها إفادة صدق الحدِّ على جميع أفراد المحدود، فيكون جامعاً، والظاهر انحصار المحدود في أفراد الحدِّ، فيكون مانعاً، فيحصَلُ حدٌّ جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه. اهـ. فتدبر.

(قوله: ألف اثنين) أي: شخصين اثنين.

(قوله: نحو يقومان) أي: بالياء التحتية للغائبين.

(قوله: وتقومان) بالتاء الفوقية للحاضرين؛ أي: الشخصين المخاطبين مذكَّرين كانا أو مؤنثين، وتستعمل تفعلان بالفوقيَّة للغائبتين أيضاً، ولو كانا بلفظ ضمير الغيبة، فتقول: هما تفعلان تعني امرأتين؛ حملاً للضمير على المظهر، ورعياً للمعنى، هذا هو الراجح، وقال بعضهم: تقول: هما يفعلان بياء تحتية رعياً اللفظ. اهـ. ش.

(قوله: وتقومون للحاضرين) المراد بالحاضر هنا المخاطب فقط، لا ما يشمل المتكلم.

---

(1) قد رأيت أن المضارع المسند لألف الاثنين يكون مبدوءاً بياء المضارعة أو بتاء المضارعة، وأن المضارع المسند لواو الجماعة يكون مبدوءا أيضاً بالياء أو بالتاء، وأن المضارع المسند لياء المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بتاء المضارعة، ومن هنا كانت هذه الأفعال المضارعة المسندة إلى ضمائر الرفع المتصلة خمسة أنواع ومن هنا سموها «الأفعال الخمسة».

(2) قد تحذف النون التي ترفع بثبوتها الأفعال الخمسة وهي في هذا الحذف على ضربين:

الأول: جائز في النثر والنظم.

والثاني: شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

أما الجائز ففي حالة واحدة وهي أن يكون الفعل ناصباً لياء المتكلم وقبلها نون الوقاية فتجتمع نونان: أولاهما نون الرفع، والثانية نون الوقاية، نحو: تضربانني وتضربونني فإن للعرب في هذه الحالة ثلاث لغات.

إحداها: أن يجيئوا بالنونين على أصلهما وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿أتعدانني﴾ [الأحقاف: ١٧]، =

وتنصب بحذفها نيابةً عن السُّكون والفتحة؛ تقول: «أَنْتُمْ تَقُومُونَ» و«لَمْ تَقُومُوا» و«لَنْ تَقُومُوا»، رفَعْتَ الأُولى لخلوِّه من النَّاصب والجازم، وجعلتَ علامةَ رفعهِ النُّونَ، وجزمْتَ الثاني بلم، ونصبت الثالث بلن، وجعلت علامَةَ النصبِ والجزم حَذْفَ النونِ، قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، الأوَّل جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامةُ الجزمِ والنَّصبِ الحذفُ.

❀ ❀ ❀

(قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾) الجازم للفعل هو لم، وجملة، ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ اعتراضية بين الشرط وجوابه.

= وقوله: ﴿لم تؤذونني﴾ [الصف: ٥]، واللغة الثانية أن يدغموا إحدى النونين في الأخرى، وقد قرئ بها في قوله تعالى: ﴿أفغير الله تأمروني﴾ [الزمر: ٦٤]، وفي قوله: ﴿أتحاجوني﴾ [الأنعام: ٨٠]، واللغة الثالثة حذف إحدى النونين.

وأما الذي لا يسوغ إلا في الشعر فعند وجود نون الرفع وحدها، وعليه جاء قول الشاعر:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي ... شعرك بالعنبر والمسك الذكي

الأصل أن يقول: (وتبيتي تدلكي) لكنه حذف نون الرفع، ونظيره قول الحماسي، وسيأتي مشروعاً في آخر هذا الكتاب، مع ذكر نظائره:

أنا الذي يجدوني في صدورهم ... لا أرتقي صدراً منها ولا أَرِدَ

كان الأصل أن يقول: (يجدونني) فحذف نون الرفع ضرورة.

[المضارع المعتل الآخر]

ص - وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ «لَمْ يَغْزُ» وَ«لَمْ يَخْشَ» وَ«لَمْ يَرْمِ».

ش - هذا الباب السابع ممَّا خرج عن الأصل، وهو الفعل [المضارع] المعتَّل الآخر، نحو «يَغْزُو» و«يَخْشَى» و«يَرْمِي».

فَإِنَّه يجزم بحذف آخره؛ فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حَذْفِ الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ» و«لَمْ يَخْشَ» و«لَمْ يَرْمِ»[1].

❀ ❀ ❀

الفعل المضارع المعتل الآخر

(قوله؛ المعتلُّ الآخر) بإضافة معتلٌّ إلى الآخر إضافة لفظيَّة؛ أي: الذي اعتلَّ آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله، فالإضافة لفظية؛ بدليل وقوعه صفة للنكرة في نحو هذا فعل معتل الآخر، وهو ما آخره في اللفظ ألف أو واو أو ياء.

(قوله: فيجزم بحذف آخره) لأنَّ الجازم لمَّا لم يجد في آخر الكلمة إلا حرفاً مشابهاً للحركة حَذَفَه، وقولُ بعضهم: إنَّ هذه الحروف حذفت عند الجازم؛ لا به، لأنَّ الجازم لا يَحْذِفُ إلا ما كان علامة للرَّفع، وهذه الأحرف ليست علامة له ممنوعٌ، إذ لا مانع من حذف ما ليس علامة للرَّفع، ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع.

---

(1) قد ورد الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ولم يحذف منه حرف العلة، ومن ذلك قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

فقال: «ياتيك» ببقاء الياء مع تقدم لم، ومن ذلك قول الآخر:

إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضَّاها ولا تملَّق

فقال: «ترضاها» ببقاء الألف مع تقدم لا الناهية، ومن ذلك قول الآخر:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

[الإعراب تقديراً]

ص ـ فَصْلٌ: **تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: «غُلاَمِي» وَ«الْفَتَى»، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: «الْقَاضِي»، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «يَخْشَى»، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «يَدْعُو» وَ«يَقْضِي»، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ».**

ش ـ علامة الإعراب على ضربين:

١ ـ ظاهرةٍ، وهي الأصلُ، وقد تقدَّمَتْ أمثلتها.

٢ ـ ومُقَدَّرَةٍ؛ وهذا الفصلُ معقودٌ لذكرها، فالذي يقدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنواع:

أحدها: ما يُقَدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعُها؛ لكون الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته، وذلك الاسمُ المقصور، وهو «الذي آخِرُهُ ألفٌ لازمة» نحو «الْفَتَى» تقول «جَاءَ الْفَتَى» و«رَأَيْتُ الْفَتَى» و«مَرَرْتُ بِالْفَتَى»، فتقدَّر في الأوَّل ضمَّة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة؛ ومُوجِبُ هذا التقدير أنَّ ذاتَ الألف لا تَقْبَلُ الحركةَ لذاتها.

(فصل الإعراب التقديري)

(**قوله: ويسمَّى الثَّاني مقصوراً**) قال الرضي: لكونه ضدَّ الممدود، أو لكونه ممنوعاً من مطلق الحركات، والقصر المنع، والأول أولى؛ لأنَّ نحو: غلامي، ممنوع من الحركات ولا يسمَّى مقصوراً.

(**قوله: ألف لازمة نحو: الفتى**) (أعني قوله: نحو: الفتى) قيد مخرج لما فيه ألف أو ياء عارضتان، نحو: (المقرى) اسم مفعول، والمقري اسم فاعل، من يُقري؛ فإنَّ الهمزة أبدلت من جنس حركة ما قبلها، لكنه ليس كالفتى؛ لعدم تأصُّل ذلك. على أنَّ إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ، فلا يرد. تأمل.

(**قوله: وفي الثالث كسرة**) ما لم يكن ممنوعاً من الصَّرف نحو: موسى، وإلا قدرت فتحة، وكذا يقال في المنقوص غير المنصرف، فُتقَدَّرُ فيه الضَّمة والفتحة النائبة عن الكسرة؛ لنيابتها عن حركة ثقيلة، وتظهر الفتحة الأصليَّة.

الثاني: ما يُقَدَّر فيه حركاتُ الإعراب جميعُها، لا لكون الحرف الآخَرِ منه لا يقبل الحركةَ لذاته، بل لأجل ما اتَّصل به، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلِّم، نحو «غُلاَمِي» و«أَخِي» و«أَبِي»، وذلك لأنَّ ياء المتكلِّم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغالُ آخرِ الاسمِ الذي قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركات الإعراب فيه.

الثالث: ما يُقَدَّر فيه الضمَّة والكسرة فقط للاستثقال، وهو الاسم المنقوص، ونعني به الاسمَ الذي آخرُهُ ياءٌ مكسور ما قبلها كـ: «القَاضِي» و«الدَّاعِي».

(**قوله: وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم**) أي: وليس مثنى، ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر، ولا مقصوراً، ولا منقوصاً، وأما هذه فلا تغير عن إعرابها المتأصِّل لها.

(**قوله: وهو الاسم المنقوص**) سُمِّي بذلك إما لنقص لامه، أو لأنَّه نقص منه ظهور بعض الحركات.

(**قوله: ونعني به الاسمَ الذي آخره... إلخ**) خرج بالاسم. والمراد به المعرب. الفعل كـ: (يرمي)، والحرف كـ: (في)، وخرج ما آخره غير ياء، وما آخره ياء غير لازمة نحو: مررت بأبيك، وخرج بقوله: (ياء مكسور ما قبلها) نحو لبيك، فإيراده على المصنف سهو ظاهر.

(**قوله: كالقاضي والدَّاعي**) مثَّل بمثالين؛ إشارة لعدم الفرق بين الياء الأصلية، كياء الأوَّل، والمنقلبة عن واو كياء الثاني، قال العلاَّمة الشنواني: اعلم أنَّ كلام المصنف يوهم أن الحركات لا تقدَّر في غير المضاف لياء المتكلم، والمقصور والمنقوص من الأسماء، وليس كذلك، بل تقدر في الأسماء في مواضع. اهـ.

قلت: ويجاب عنه بأنَّه إنما تعرَّض لما هو الكثير الواقع في الكلام، وقد نظمت ما تقدَّر فيه الحركات فقلت:

يُقَدَّرُ إِعْرَابٌ بِسَبْعِ مَوَاضِعٍ ... تَعَذُّرُ أَصْلِيٍّ كَجَاءَ الْفَتَى الْعُلاَ
كَذَا عَارِضٌ عِنْدَ الحِكَايَةِ فَاعْلَمَنْ ... وَإِسْكَانُ تَخْفِيفٍ كَبَارِئِكُمْ تَلاَ
مُسَكَّنُ إِدْغَامٍ وَوَقْفٍ وَأَتْبِعَنْ ... مُجَاوَرَةً أَيْضاً وَأَنْشِدْ مُرَسِّلاَ
وَزِدْ ثَامِناً مَا بِالْقَوَافِي مُحَصَّلٌ ... مُخَالِفَ إِعْرَابٍ لِذَاكَ تَجَمَّلاَ

الرابع: ما تُقَدَّرُ فيه الضمَّة والفتحة للتعذُّر، وهو الفعل المعتلُّ بالألف، نحو «يَخْشَى» تقول «يخشَى زَيْدٌ» و«لَنْ يَخْشَى عمرو» فتقدَّرُ في الأوَّل الضمَّة، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذُّرُ ظهور الحركة على الألف.

الخامس: ما تُقَدَّرُ فيه الضمَّة فقط، وهو الفعل المعتَّل بالواو، نحو «زَيْدٌ يَدْعُو»، وبالياء نحو «زَيْدٌ يَرْمِي».

وتظهر الفتحة لخفَّتها، على الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال، كقولك «إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، وَلَنْ يَدْعُوَ» قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، ﴿لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: ١٤][1].

❀ ❀ ❀

(1) ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها؛ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا في الأفعال.

[الفعل المضارع]

ص ـ فَصْلٌ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ «يَقُومُ زَيْدٌ».

ش ـ أجمع النحويُّون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّدَ عن النَّاصب والجازم كان مرفوعاً[1]، كقولك «يَقُومُ زَيْدٌ، وَيَقْعُدُ عَمْرٌو»، وَإِنَّمَا اختلفوا في تحقيق الرافع له: ما هو؟ فقال الفرَّاء وأَصحابه: رَافِعُهُ لأنفسُ تَجرُّدِهِ من النَّاصب والجازم، ....

الفعل المضارع

(قوله: فصل يرفع المضارع) لم يقيده بالخالي من النونين؛ لعلمه مما تقدم أنَّه حينئذ مبنيٌّ، أو أراد يُرْفَعُ ولو محلاً.

(قوله: خالياً) حال من المضارع، و(من ناصب) متعلِّق به، ولكون اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل، لم يقل: من ناصب ينصبه، أو جازم يجزمه؛ احترازاً من الناصب أو الجازم المهمل، نحو: أن تقرءان، ولم يوفون بالجار، وكان الأنسب تأخير الرَّفع عن النَّصب والجزم؛ لتوقفه على معرفة الناصب والجازم، إلا أنَّه راعىٰ كون الرَّفع أقوىٰ الحركات.

(قوله: فقال الفراء وأصحابه) أي: من الكوفيين.

(قوله: نفس تجرُّده) اعترِض بأنَّ التجرُّد عدمي، والرفع وجودي، والعدمي لا يكون علَّة للوجودي، وأجيب: بأنَّه عبارة عن استعمال المضارع أوَّل أحواله، وهذا أمر وجودي. أي:

(1) قد ورد الفعل المضارع غير مسبوق ظاهراً بناصب ولا جازم وهو مجزوم فمن ذلك قول الشاعر، وينسب إلى علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه:

محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من أمر تبالا

ونظير ذلك قول امرىء القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب ... إثماً من الله ولا واغل

فقيل: البيتان ضرورة، وقيل: الأول على تقدير لام الأمر، أي: لتفد نفسك كل نفس، وأما الثاني فإن الرواية الصحيحة فيه «فاليوم أُسْقَى» بالبناء للمجهول، وأُسْقَى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهرها التعذر.

وقال الكسائي: حُروفُ المضارَعة؛ وقال ثعلب: مضارَعَتُهُ للاسم، وقال البصريُّون: حُلولُه محلَّ الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو «أنْ وَلَنْ وَلَمْ وَلَمَّا» امتنع رَفْعُهُ؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعدها؛ فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسم.

وأصحُّ الأقوالِ الأوَّلُ، وهو الذي يجري على ألسنةِ المُعْرِبِينَ، يقولون: مرفوع لتجرُّدِه من النَّاصب والجازم.

ويُفْسِدُ قولَ الكسائي: إنَّ جُزء الشيء لا يَعْمَلُ فيه، وقولَ ثعلب إنَّ المضارعة إنَّما اقْتَضَتْ إعرابه من حيث الجملة، ثم يَحْتَاجُ كلُّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أنْ يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به.

ويَرُدُّ قولَ البصريِّين ارتفاعُهُ في نحو «هَلاَّ يَقُومُ»؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض[1].

موجود ذهناً،. وبأنَّ العدمي لا يكون علَّة للوجودي ليس على الإطلاق، بل ذلك مختصٌّ بالأعْدَام المطلقة، أمَّا المقيَّدة بأمر وجودي، فهي في حكم الوجودي كما هنا. تأمل.

(قوله: وقال الكسائي) هو من الكوفيين أيضاً.

(قوله: حلوله محل الاسم) وإنَّما ارتفع؛ لحلوله محل الاسم؛ لأنَّه إذاً يكون كالاسم، فأعطِي أسبق إعراب الاسمِ وأقواه، وهو الرفع، لا يقال: صحة الحلول محلَّ الاسمِ مشتركةٌ بينه وبين الماضي؛ لأنَّا نقول: هو مبنيٌّ الأصل، فلا يؤثِّر فيه العامل.

(قوله: من حيث الجملة) أي: بقطع النظر عن كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً.

(قوله: ثم يحتاج إلى كل نوع من أنواع الإعراب) أي: كالنصب والجزم.

(قوله: ثُمَّ يلزم على المذهبين) أي: مذهب الكسائي، ومذهب ثعلب، ولقائل أن يقول: لا يلزم ما ذكر؛ لأنَّ عامل النصب والجزم أقوى، فعزل الضَّعيف عن العمل. اهـ. ش.

(قوله: ويَرُدُّ قولَ البصريين ارتفاعُه... إلخ) أجيب: بأنَّ الرَّفع ثابت قبل دخول حرفي التَّحضيض والتنفيس، فلم يُغَيَّر؛ إذ أثرُ العامل لا يغيِّره إلا أثرٌ آخر.

---

(1) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت في الفعل المضارع قبل دخول حرف التحضيص عليه، فلما دخل حرف التحضيص لم يغير ما كان؛ لأن أثر العامل لا يزيله إلا عامل آخر، وحرف التحضيض غير عامل، ونظير هذا المثال حرف التنفيس في نحوه «سيقوم»، وهو وارد أيضاً على كلام البصريين، ومدفوع بما ذكرناه.

[حروف النصب]

ص ـ وَيُنْصَبُ بِلَنْ، نَحْوُ «لَنْ نَبْرَحَ».

ش ـ لَمَّا انقضى الكلام على الحالة التي يُرفعُ فيها المضارع ثَنَّى بالكلام على الحالة التي يُنْصَبُ فيها، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروف أربعة، وهي: لَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ، وَأَنْ، وبدأ بالكلام على «لَنْ»؛ لأنَّها مُلازَمة للنَّصب، بخلاف البواقي، وخَتَم بالكلام على «أنْ»؛ لطول الكلام عليها.

[الأول «لن»]

و«لَنْ» حرفٌ يفيد النَّفي والاستقبال، بالاتِّفاق[1]، ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في أنموذجه[2]، ....

(قوله: وينصب بلن) إنما عملت؛ لاختصاصها، وإنما نصبت؛ لشبهها بـ: (أنْ) من وجهين:

أحدهما: أنَّها تُخلِص الفعل للاستقبال، كما تُخَلِصه (أنْ).

الثاني: أنَّها نقيضة (أن) فتلك تثبت، وهذه تنفي ما تثبته تلك.

(قوله: لأنَّها ملازمة للنصب) أي: في المشهور، ولغة الجمهور.

(قوله: يفيد النَّفي) أي: يَدُلُّ على نفي جزء مدلول المضارع، وهو الحدث، و(قوله: والاستقبال) أي: استقبال الجزء الثاني من مدلوله، وهو الزَّمان، وأمَّا النَّصب فهو راجع إلى اللفظ فقط، والمراد بالنفي: الانتفاء، أو هو مصدر المبني للمفعول، كما في الشنواني.

(قوله: للزَّمخشري) هو محمود بن عمر، ولد سنة سبع وستين وأربعمائة، ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. ذكره السيوطي في «مزهره».

(قوله: في أُنموذَجه) بضم الهمزة، وفتح الذال المعجمة: اسم كتاب له، وأصل معناه:

---

(1) معنى ذلك أن انتفاء الحدث الذي يدل عليه الفعل الذي بعدها حاصل في الزمان المستقبل، فإذا قلت: «لن أحضر لزيارتك» كان معنى ذلك: ينتفي حضوري لزيارتك في الزمان المستقبل.

(2) مما رُدَّ به على الزمخشري في قوله: إن «لن» تفيد تأبيد النفي أنها لو كانت تفيد ذلك لما كان يحسن ذكر لفظ الأبد بعدها؛ إذ يكون ذكره بعدها تكراراً لكن ذكر الأبد بعدها واقع في فصيح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبدا﴾ [البقرة: 95]، وفي قوله جلت كلمته: ﴿ولن تفلحوا إذا أبدا﴾ [الكهف: 20]، وأما إفادة التأبيد في نحو قوله تعالى: ﴿لن يخلقوا ذبابا﴾ [الحج: 73]، وفي نحو قوله سبحانه: ﴿ولن يخلف الله وعده﴾ [الحج: 47]، فليس مما دلت عليه «لن» بل من دليل خارج.

ولا تأكيداً، خلافاً له في كَشَّافه، بل قولك «لَنْ أَقُومَ» محتملٌ لأنْ تريد بذلك أنَّك لا تقوم أبداً، وأنَّك لا تقوم في بعض أَزْمِنَةِ المستقبل، وهو موافقٌ لقولك: «لا أقوم» في عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع «لَنْ» للدُّعاء خلافاً لابن السَّرَّاج[١]، ولا حُجَّة له فيما ٱستدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾ [القصص: ١٧]، مُدَّعياً أنَّ معناه فاجعلني لا أكون؛ لإمكان حَمْلها على النَّفي المحض، ويكون ذلك معاهَدَةً منه لله سبحانه وتعالى ألاَّ يُظاهر مُجْرِماً جزاءً لتلك النِّعمة التي أنعم بها عليها، ولا هي

صورة تتخذ على صورة الشيء؛ ليعرف منه حاله، وليس بلحن، خلافاً لصاحب «القاموس»؛ فإنَّه قال: إن (أنموذج) لحن، والصواب نموذج بدون ألف، كما أفاده الشهاب في «شفاء الغليل».

(قوله: **ولا تأكيداً**) أي: كاملاً، وهو التأبيد، ولهذا قال المحقق: والتأبيد نهاية التأكيد. اهـ. فلا تنافي بين كلاميه في كتابيه، ومحل دلالتها على ما ذكر عند الإطلاق، فإنَّ قيد النفي.. فلا تأبيد قطعاً نحو: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ثمَّ إنَّ القول بالتأبيد والتأكيد لم ينفرد به الزمخشري، بل ذكر عن غيره كما في شرح المحقق المحلي على «جمع الجوامع».

(قوله: **ولا تقع لن للدُّعاء... إلخ**) هو خلاف ماشى عليه في «المغني»، ودرج عليه العلامة ابن السبكي حيث قال: وترد للدعاء، وفاقاً لابن عصفور.

(قوله: **ظهيراً**) هو فعيل بمعنى فاعل؛ أي: مظاهراً بمعنى معاوناً، والباء في (**قوله: ﴿بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾**) للقسم كما يؤخذ من «الجلالين».

---

(١) ذهب المؤلف في كتابه مغني اللبيب إلى أن «لن» تأتي للدعاء ـ ومعنى ذلك أن الفعل الذي بعدها للدعاء ـ واستدل على ذلك بقول الشاعر:

لـن تـزالـوا كـذلـكـم ثـم لا زلـ ... ـت لـكـم خـالـداً خـلـود الـجـبـال

وجه الاستدلال أن الفعل المعطوف بثم للدعاء، فوجب أن يكون المعطوف عليه وهو قوله: «لن تزالوا» للدعاء أيضاً، وهذا ظاهر على قول من قال: إن توافق المعطوف عليه والمعطوف في الإنشاء والخبر واجب، فأما من أجاز تخالفها في ذلك فالأحسن عنده التوافق، فيكون حمل «لن» على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء أحسن من حملها على الخبر، ولكنه ليس بلازم.

مركَّبة من «لا أنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألفُ لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل، ولا أصلها «لا» فأُبدلت [الألف] نوناً، خلافاً للفرَّاء.

[الثاني «كي»]

ص ـ ب: (كَيْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، نَحْوُ ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾.

(قوله: **وبكى المصدرية... إلخ**) احترز بالمصدرية عن المختصرة من (كيف) كقوله:

كَـيْ تَـجْـنَـحُـوْنَ إِلَـى سِـلْـمٍ[١]

ومن (كي) الجارَّة، وهي بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً، بخلاف المصدرية؛ فإنَّها بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً.

(فائدة)

زعم الفارسيُّ أنَّ أصل (كما) في قول الشاعر:

وَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ ... كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[٢]

هو (كيما)، فحذفت الياء، ونصب الفعل بها، وذهب ابن مالك إلى أنَّها كاف التشبيه كُفَّت بـ:(ما)، ودخلها معنى التعليل، فنصبت، وذلك قليل، وعلى هذين يخرَّج قوله ﷺ: «كما تكونوا يولى عليكم»[٣] وأجيب عنه أيضاً: بأنه أعمل (ما) حملاً لها على (أن)، كما أهملت (أنْ) حملاً على ما، وبأنَّ حذف علامة الرَّفع من غير ناصب وجازم لغة، وبأنَّ أصلها (كيفما تكونوا) فهي أداة شرط، فهذه جملة أجوبة، فاحفظ لها.

(قوله: **لكيلا تأسوا**) في تمثيله بذلك إشارة إلى أنَّه يجوز الفصل بين (كي) ومعمولها

---

(١) بعض صدر بيت من البحر البسيط، والبيت بتمامه:

كَـيْ تَـجْـنَـحُـونَ إِلَـى سَـلْـمٍ وَمَـا ثُـئِـرَتْ ... قَـتْـلاكُـمُ وَلَـظَـى الْـهَـيْـجَـاءِ تَـضْـطَـرِمُ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠٦/٦، والجنى الداني ص٢٦٥، والمقاصد النحوية ٣٧٨/٤، وجواهر الأدب ص٢٣٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٠١، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، والدرر ٤/ ٧٠، ولجميل بثينة في ديوانه ص٩٠، ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ٤٩٨/١.

(٣) قال العجلوني في كشف الخفاء ١٦٦/٢ (١٩٩٧): «كما تكونوا يولى عليكم»، أو «يُؤَمَّر عليكم» قال في الأصل: رواه الحاكم، ومن طريقه الديلمي عن أبي بَكْرة مرفوعاً، وأخرجه البيهقي بلفظ: «يُؤَمَّر عليكم» بدون شك، وبحذف أبي بَكْرة، فهو منقطع، وأخرجه ابن جميع في معجمه، والقضاعي عن أبي بَكْرة بلفظ: «يُوَلَّى عليكم»، بدون شك، وفي سنده مجاهيل. اهـ.

ش ـ النَّاصب الثاني «كَيْ» وَإِنَّما تكون ناصبة إذا كانت مَصْدَرية بمنزلة أنْ، وَإِنَّما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللاَّم: لفظاً كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾(١) [الحديد: ٢٣]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أو تقديراً نحو: «جئتك كي تُكْرِمَنِي» إذا قدَّرْتَ أَنَّ الأصل لكي، وَأَنَّك حذفتَ اللاَّم استغناء عنها بِنِيَّتِها؛ فَإِنْ لم تُقَدِّر اللاَّم كانت كي حَرْفَ جرّ، بمنزلة اللاَّم في الدِّلالة على التعليل، وكانت «أَنْ» مضمرة بعدها إضماراً لازماً.

بـ:(لا) النَّافية، ويجوز الفصل بـ:(ما) الزائدة كقول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا ... سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالوُفُودُ شُهُودُ(١)

وبهما جميعاً كقوله:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا لاَ يُرَى لِيَ غَيْرَهُ(٢)

(قوله: إذا دخلت عليها اللام... إلخ) حاصل الكلام عليها أَنَّ (كي) إذا تقدَّمها لام التعليل لفظاً أو تقديراً، فهي ناصبة بنفسها، وإن لم يتقدَّم عليها ما ذكر، فهي حرف تعليل بمعنى اللام، و(أَنْ) مضمرة بعدها وجوباً، وإذا جرّدت لفظاً فقط من اللاّم جاز أن تكون مصدريَّة، وأن تكون حرف جرٍّ، و(أن) مقدرة بعدها لا تظهر إلا في الضرورة، وإن تقدمها اللام وظهرت (أَنْ) بعدها، ترجَّح أن تكون جارَّة بمعنىٰ اللام، وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام نحو: جئت كي لأقرأ، ويتعين حينئذٍ أنّها حرف جر، واللام تأكيد لها، و(أن) مضمرة بعدها، ولا يجوز أن تكون هي ناصبة؛ للفصل بينها وبين الفعل باللام، ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار وغيره، ولا يجوز أن تكون زائدة؛ لأنَّ (كي) لم تثبت زيادتها في غير هذا

---

(١) ربما جاءت «كي» مختصرة من كيف، فالمضارع الذي يقع بعدها حينئذٍ مرفوع إذ لم يتصل به ناصب ولا جازم، وذلك نحو قول الشاعر:

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أي: كيف تجنحون.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لقيس بن سعد بن عبادة في خزانة الأدب ٨/ ٥١٤، ولسان العرب، مادة (سرل)، وبلا نسبة في رصف المباني ص٢١٥.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَمَنْ ذَا الَّذي يُعْطَى الكَمَالَ فَيَكْمُلُ

[الثالث «إذن»]

ص ـ وَبِإِذَنْ مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نَحْوُ «إِذَنْ أُكْرِمَكَ» وَ«إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ».

ش ـ النَّاصِبُ الثالثُ «إِذَنْ» وهي حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عند سيبويه(١)، وقال الشَّلوبين: هي كذلك في كلِّ موضع، وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تَتَمَحَّضُ للجواب؛ بدليل أنَّه يقال: «أُحِبُّكَ» فتقول «إِذَن أَظُنُّكَ صَادِقاً»؛ إذ لا مجازاة بها هنا.

الموضع حتى يحمل هذا عليه. أفادهُ الشنواني نقلاً عن «جمع الجوامع» النَّحوي مع زيادة.

(قوله: متَّصل أو منفصل بقسم) قد يقال: لو قال: متصل، ولا يضرُّ الفصل بالقسم، لكان أولى؛ لأنَّه ليس الاتِّصال أو الانفصال بالقسم كلٌّ منهما شرطاً، فتأمَّل. اهـ. ش.

(قوله: حرف جواب وجزاء) قال الدَّماميني في «شرح المغني»: المراد بكونها للجواب: أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدَّر، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، والمراد بكونها للجزاء: أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمون كلام آخر. اهـ.

(قوله: وقال الشلوبين... إلخ) الأولى التعبير بالفاء؛ لأنه بيان لما وقع في كلام سيبويه، قال الشنواني: والشلوبين اسمه أبو علي، وهو بفتح الشين المعجمة، وضمِّ اللام وفتحها أيضاً، وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء، وهو أعجمي. اهـ

(قوله: في كلِّ موضع) وتكلَّف تخريج ما خفي فيه ذلك كالمثال الآتي، فقال: أي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدَّقتك.

(قوله: وقال الفارسي) هو الصَّواب كما قاله الدَّماميني.

(قوله: إذ لا مجازاة بها هنا) أي: لأنَّ ظنَّ الصِّدق واقع في الحال، ولا يجوز أن يكون

---

(١) إذا قال لك قائل: «أزورك غداً» فقلت له: «إذن أكرمك» فقد أجبته بهذا الكلام، وجعلت إكرامك له عند مجيئه جزاء له، وعلى هذا لا تقع «إذن» في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب، بل لا بد أن يكون هناك ما يقتضي الجواب إما لفظاً كما مثلنا، وإما تقديراً، وهل هي مقتضية للجواب وللجزاء معاً في كل كلام تقع فيه؟ ذهب الشلوبين إلى أنها تدل عليهما في كل كلام، وتكلف في تخريج بعض الأمثلة بيان ما خفي من الجزاء فيه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن دلالة «إذن» على الجواب والجائز معاً في غالب الأمثلة، وقد تتمحض عنده للجواب، فإذا قال لك قائل: «إني أحبك» فقلت له: «إذن أصدقك» أو قلت له: «إذن أظنك صادقاً» فقد أجبته بهذا الكلام، ولكنه لا يكون جزاء، وبيان ذلك أن تصديق المتكلم أو ظن صدقه واقع في الحال، وهذا بيان ما ذكره المؤلف رضي الله عنه.

وَإِنَّما تكون ناصبة بثلاثة شُرُوطٍ:

الأوَّل: أَنْ تكون واقعة في صَدْرِ الكلام؛ فلو قلت: «زَيْدٌ إِذَنْ»، قلت: «أُكْرِمُهُ» بالرفع.

الثاني: أَنْ يكون الفعل بعدها مُسْتَقبلاً؛ فلو حَدَّثَكَ شخصٌ بحديثٍ فقلت: «إِذَنْ تَصْدُقُ»، رفعت؛ لأَنَّ المراد به الحالُ.

الثالث: أَنْ لا يُفْصَلَ بينهما بفاصل غير القسم، نحو «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، و«إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ»، وقال الشاعر:

جزاءً لذلك الفعل؛ إذ الشرط والجزاء ـ كما قاله الرضي ـ: إمَّا في المستقبل أو الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال. اهـ. ش.

(**قوله: وإنَّما تكون ناصبة بثلاثة شروط**) وإلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة لبعض العرب. اهـ. ش.

(**قوله: واقعة في صدر الكلام... إلخ**) وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان الإعمال والإلغاء، كما قاله جماعة من النحاة، وصرَّح بعضهم بأنَّ الإلغاء أكثر، وبه جاء القرآن نحو ﴿لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، أو قرئ شاذاً بالنَّصب فيهما. اهـ. ش.

(**قوله: أن يكون الفعل بعدها مستقلاً**) قال ابن الحاجب في «شرح المفصَّل»: وإنَّما لم تعمل إلا في المستقبل؛ إجراء لها مجرى النواصب كلها، وقال تلميذه: الاستقبال شرط في النواصب؛ لأنَّ فعل الحال له تحقُّقٌ في الوجود كالأسماء، فلا تعمل فيها عوامل الأفعال. اهـ.

(**قوله: بفاصل غير القسم**) وقد أجاز بعضهم الفصل بغير ذلك، كما أشار إلى ذلك بعضهم نظماً بقوله:

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا أَتَتْكَ أَوَّلاَ ... وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبِلاَ
وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلاَ ... إِلاَّ بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلاَ
وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُوْرٍ عَلَى ... رَأْيِ ابْنِ عُصْفُوْرٍ رَئِيْسِ النُّبَلاَ

١٣ ـ إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ

وَإِنْ تَجِيءْ بِحَرْفِ عَطْفٍ أَوَّلاَ ... فَأَحْسَنُ الوَجْهَيْنِ أَلاَّ تَعْمَلاَ[1]

(**قوله: بحرب**) الحرب: مؤنثة سماعاً، كما يقال عند اشتداد الأمر وصعوبة الحال: قامت الحرب على ساقها، وقد تُذَكَّرَ؛ لتأويلها بمعنى القتال كما في «المصباح»، وقد ذكرها

---

١٣ ـ نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له، وقد بحثت ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق، ولم يذكر من قيل في شأنه، والبيت قد استشهد به المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٤٩٦) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع.

اللغة: «بحرب» كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً، تقول: «الحرب قد وضعت أوزارها» هذا هو الغالب في استعمالها، وقد تذكَّر إذا أولت بالقتال، فيعود الضمير عليها مذكراً «تشيب» يروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال كما قلنا، وعلى كل حال هو مضارع «أشاب»: أي: صيره أشيب، فحرف المضارعة مضموم، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع «الطفل» على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف وادعاء الحذف خلاف الأصل «المشيب» بفتح الميم وكسر الشين ـ اسم زمان من «شاب رأسه» إذا صار شعره أبيض، أي: قبل زمان الشيب.

المعنى: تهدد قوماً من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع، حتى أن الطفل ليشيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها.

الإعراب: «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أقسم والله «نرميهم» نرمي: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لنرمي، مبني على السكون في محل نصب «بحرب» الباء حرف جر، وحرب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بنرمي «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب، منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب، وقبل مضاف و«المشيب» مضاف إليه، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع، وهو نرمي، بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

---

(١) وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب ٨/ ٤٨٦، ولسان العرب، مادة (أتل)، ولعفير بن المتمرس العكلي في تاج العروس، مادة (أتل)، وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥.

ولو قلت: «إِذَنْ يَا زَيْدُ»، قلت: «أُكْرِمُكَ» بالرفع، وكذا إذا قلت «إِذَنْ في الدارِ أُكْرِمُكَ» و«إِذَنْ يَوْمَ الْجُمْعَةِ أُكْرِمُكَ» كلُّ ذلك بالرفع[1].

[الرابع «ولن»]

ص - وَبِأَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ، ظَاهِرَةً، نَحْوُ ﴿أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ، نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُ:

في البيت حيث قال: يشيب بالياء التحتية؛ نظراً لما ذكر، وهو بضمِّ أوله مضارع (أشاب) كما قال الشاعر:

أَشَـابَ الـصَّـغِـيـرَ وَأَفْـنَـى الـكَـبِـيـ ... ـرَ كَـرُّ الـغَـدَاةِ وَمَـرُّ الـعَـشِـيِّ[1]

(قوله: **الطفل**) بكسر الطاء، وهو الولد الصغير، ويطلق عليه إلى أن يميز، فيقال له بعد ذلك: صبي ومراهق، ونحو ذلك، وقال بعضهم: يقال له: طفل إلى أن يحتلم، أفاده في «المصباح»، والمراد به هنا: مَنْ لم يبلغ أوان الشيب.

(قوله: **المشيب**) بفتح الميم أي: زمن الشيب.

(قوله: **ظاهرة**) أي: حال كونها ظاهرة؛ أي: مذكورة.

(قوله: **ومضمرة جوازاً**) أي: إضماراً جائزاً، أو ذا جواز.

(قوله: **بعد عاطف**) المراد به هنا: الواو والفاء و(ثم) و (أو). اهـ. ش.

(قوله: **باسم خالص**) أي: من التأويل بالفعل؛ احترازاً من قولهم: الطَّائر فيغضب زيد الذباب، برفع يغضب وجوباً؛ لأنَّ الاسم مؤول بالفعل، فيصحّ عطفَ الفعل عليه.

---

(1) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء، أو بالجار والمجرور، أو بالظرف، يضر ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل، وهذا محل خلاف بين العلماء؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر، ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفصل فتنصبه، واعلم أن إلغاء «إذن» مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها علماء البصرة بالقبول، لكنها - مع ذلك - نادرة جداً وأنكر هذه اللغة الكسائي والفراء، فلم يجز واحد منهما الإلغاء إذا استوفت الشروط المذكورة.

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو للصلتان العبدي في العقد الفريد لابن عبد ربه ٣/ ١٤٧، والتذكرة الحمدونية ١/ ٢٨١.

وَلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي

وَبَعْدَ اللاَّمِ، نَحْوُ ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾، إِلاَّ فِي نَحْوِ ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ﴾، ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فَتَظْهَرُ لاَ غَيْرُ، وَنَحْوُ ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتُضْمَرَ لاَ غَيْرُ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ «حَتَّى» إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً، نَحْوُ ﴿حَتَّى يَرْجِعُ إِلَيْنَا مُوسَى﴾، وَبَعْدَ أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى، نَحْوُ:

لأَسْـتَـسْـهِـلَـنَّ الـصَّـعْـبَ أَوْ أُدْرِكَ الْـمُـنَـى

أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلاَّ نَحْوُ:

وَكُـنْـتُ إِذَا غَـمَـزْتُ قَـنَـاةَ قَـوْمٍ ... كَـسَـرْتُ كُـعُـوبَـهَـا أَوْ تَـسْـتَـقِـيـمَـا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيهِم فَيَمُوتُوا﴾، ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾، ﴿وَلاَ تَطْغَوا فِيْهِ فَيَحِلَّ﴾، وَ«لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

ش - النَّاصبُ الرابعُ «أَنْ» وهي أُمُّ الباب، وَإِنَّما أُخِّرَتْ في الذِّكر لما قَدَّمْنَاهُ، ولأَصالتها في النَّصب عملت ظَاهِرَةً ومُضْمَرَةً، بخلاف بقيَّة النَّواصب؛ فلا تعمل إلاَّ ظاهرة، مثالُ إعمالها ظاهرةً قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

(قوله: **لأَ لزمنَّك**) بفتح الهمزة والزَّاي، مضارع لزمته: بمعنى: تعلقت به.

(قوله: **أو طلب الفعل**) لا يخفى أنَّه ليس المراد بالفعل؛ الطَّلب بصيغة الفعل، لأنَّ بعض أنواع الطَّلب ليس بصيغة الفعل، ولعلَّ المصنِّف أراد بالفعل مايقابل الاسم فقط، لا ما يقابل الاسم والحرف اهـ. ملخصاً. قلت: الظَّاهر أنَّ مراد المصنِّف بالطَّلب بالفعل: الطلب من غير واسطة، لا الفعل مقابل الاسم والحرف؛ احترازاً مما دلَّ عليه، لكن بواسطة، كاسم الفعل؛ فإنَّه يدلُّ على الطلب، لكن بواسطة أن معناه الفعل، والفعل دالٌّ على الطلب تدبر.

(قوله: **وهي أمُّ الباب**) أي: أصل النَّواصب. قال أبو حيان: بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في (لن) و(إذن) و(كي).

(قوله: **لما قدَّمنا**) أي: من طول الكلام عليها.

(قوله: **ولأصالتها**) علة تقدَّمت على معلولها، وهو قوله: (**عملتْ ظاهرة... إلخ**).

وقَيَّدْتُ «أنْ» بالمصدرية احترازاً من المُفَسِّرَة والزَّائِدَة؛ فَإِنَّهُمَا لا ينصبان المضارع.

فالمُفَسِّرَةُ هي: المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه[1]، نحو «كَتَبْتُ إليه أَنْ يَفْعَلَ كذا» إذا أَرَدْتَ به معنى أَيْ.

(قوله: **فإنَّهما لا ينصبان المضارع**) وجوَّز الأخفش إعمال الزَّائدة.

(قوله: **فالمفسرة: هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه**)، ويشترط أيضاً أن يتأخر عنها جملة، وألا تقترن (أنْ) بجارٍّ، وقد نظمت ذلك فقلت:

وَ(أَنْ) لِتَفْسِيرٍ أَتَتْ إِنْ سُبِقَتْ ... بِجُمْلَةٍ مُعْنَى لِقَوْلٍ قَدْ حَوَتْ

خَالِيَةً مِنْ أَحْرُفِ القَوْلِ اعْلَمَا ... مَا لَمْ تَكُنْ قَدْ أُوِّلَتْ بِهِ افْهَمَا

وَجُمْلَةٌ عَنْهَا تَأَخَّرَتْ وَلَمْ ... يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ قَدْ أَتَمْ

وقد قلت أيضاً:

تُفَسِّرُ (أَنْ) مَهْمَا أَتَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ ... بِهَا القَوْلُ مَعْنَىً دُونَ لَفْظٍ تَقَرَّرَا

وَخَالِيَةً مِنْ حُرُفِ جَرٍّ وَبَعْدَهَا ... أَتَتْ جُمْلَةٌ أَيْضاً عَلَى المَعْنَى فَاذْكُرَا

ولا تفسرُ في الأكثر إلا مفعولاً مقدراً نحو: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ١٠٤﴾ [الصافات: ١٠٤]، أي: ناديناه بلفظ هو قول: يا إبراهيم، وقولك: كتبت إليه أن يفعلُ كذا برفع (يفعل)، أي: كتبت إليه شيئاً هو يفعل كذا؛ أي: هذا اللفظ، وقد تفسِّر المفعول به الظاهر نحو: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨]، فقوله: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ تفسير

---

(1) يشترط في «أن» المفسرة ثلاثة شروط:
الأول ـ وهو الذي ذكره المؤلف ـ : أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، فلو جئت بجملة مشتملة على صريح القول لم تحتج إلى تفسير، ؛ لأن صريح القول غير محتاج للتفسير، فتكون الجملة بعده مفعولاً به ولا يؤتى بأن.
والثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلو أنك جئت بجملة مشتملة على مفرد يحتاج إلى التفسير ثم أردت أن تفسير هذا المفرد لم تأت بأن المفسرة بل تجئ بأي، فتقول مثلاً: «اشتريت عسجداً» أي: ذهباً.
والثالث: ألا يدخل حرف جر، لفظاً أو تقديراً فإن تقدم عليها حرف جر في اللفظ نحو: «كتبت إليه بأن قم» أو في التقدير نحو أن تقول: «كتبت إليه أن قم» وأنت تنوى الباء، كانت أن حينئذٍ مصدرية، لا مفسرة والأكثر أن تكون «أن» المفسرة لمفعول به محذوف، نحو قوله تعالى: ﴿وناديناه أن يا ابراهيم﴾ [الصافات: ١٠٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم﴾ [طه: ٣٨ ـ ٣٩].

والزَّائِدَةُ هي: الواقعة بين القَسَم ولَوْ، نحو «أُقْسِمُ باللهِ أَنْ لَوْ يأتيني زَيْدٌ لأُكْرِمَنَّهُ»[1].

واشترطت أَنْ لا تُسْبَقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً، ولا بظنٍّ في أحد الوجهين: احترازاً عن المخففة من الثقيلة.

[حالات «أن المصدرية باعتبار ما يتقدمها]

والحاصلُ أَنَّ لـ: (أَنْ) المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاثَ حالات:

إحداها: أَنْ يتقدَّم عليها ما يَدُلُّ على العِلْمِ[2]؛ فهذه مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة لا غَيْرُ.

لما يوحى، وهو مفعول ﴿أَوْحَيْنَآ﴾، والتفسير في المثال المذكور في الشرح؛ لمتعلق كتبتُ، وهو الشيء المكتوب، لا لنفس كتبت، وقس عليه نظائره، فتأمل.

(قوله: **والزائدة هي الواقعة بين القسم ولو... إلخ**) اقتصر عليه؛ رداً على من قال: إنها في ذلك؛ لربط الجواب بالقسم، فلا ينافي ما ذكره في «المغني» من وقوعها كثيراً بعد (لمَّا)، ومن وقوعها بعد (إذا) وبين الكاف ومجرورها. تدبَّر.

(قوله: **مايدلُّ على العلِم**) أي: سواء كان بلفظة أم لا، نحو: التَّحقُّق والتَّيقُّن،

---

(1) ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

هذا وقد زيدت «أن» في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا: فمنها بين الكاف التي هي حرف جر ومجرورها في نحو قول الشاعر:

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

فيمن رواه بجر ظبية، وسيأتي البيت مشروحاً (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد «لما» الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا﴾ [يوسف: ٩٦].

(2) المراد أن يكون ما تقدم عليها دالاً على اليقين، سواء أكان من لفظ العلم أم لم يكن من لفظه نحو: رأى وتحقق وتيقن وتبين، وكذلك «ظن» إذا أريد به اليقين نحو: «ظننت أن سيقوم خالد» إذا أردت به معنى أيقنت، فإن كان العلم المتقدم لا يقصد به اليقين، بل يقصد به الظن جاز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة، ولهذا قرئ في قوله تعالى: ﴿أفلا يرون ألا يرجع﴾ [طه: 89] برفع «يرجع» على «أن» السابقة مخففة من الثقيلة، وبالنصب على أنها مصدرية ناصبة للمضارع.
هذا التفصيل هو الراجح الذي يقرره جمهور النحاة، وعليه جرى ابن هشام هنا، ومن أجله صار لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات: حالة تعيين فيها لأن تكون مخففة من الثقيلة، وحالة تتعين فيها لأن تكون ناصبة للمضارع، وحالة يجوز فيها الأمران، ومن العلماء من لم يفصِّل هذا التفصيل.

ويجب فيما بعدها أمران:

أَحَدُهما: رفعه.

والثاني: فَصْلُه منها بحرف من حروف أربعة، وهي: [حرف] التنفيس، وحرف النفي، وَقَدْ، وَلَوْ؛ فالأوَّل نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، والثاني نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، والثالث: نحو «عَلِمتُ أنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ»، والرابع نحو ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٢١]، وذلك لأنَّ قبله ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾ ومعناه ـ فيما قاله المفسرون ـ أفلم يعلم، وهي لغة النَّخَع وهَوَازن، قال سُحَيْمٌ:

١٤ ـ أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي ... أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ

والانكشاف والظهور، والنظر الفكري. كما قاله الرضي. وسواء كان مثبتاً أم منفياً، نحو (ما علمت أن يقوم زيد)، كما اقتضاه كلامهم على نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]. اهـ. ش.

(قوله: أحدهما: رفعه) أي: إن كان مضارعاً معرباً، وخلا من ناصب وجازم، فخرج نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، و(علمت أن لم يقم، ولن تقوم). اهـ. ش.

(قوله: والثَّاني: فصله منها بحرف... إلخ) مشروط بأمور أشار لها ابن مالك بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(قوله: حرف التنفيس) المراد به هنا: السين وسوف. اهـ. ش.

(قوله: لغة النَّخَع) بفتح النون والخاء المعجمتين: قبيلة باليمن، ينسب إليها إبراهيم النَّخَعي كما في «المصباح».

(قوله: سُحَيْم) بالتصغير. والشاهد لولده جابر، كما في اللِّسان.

(قوله: بالشِّعب) بكسر الشين المعجمة الطريق، وقيل: الطريق في الجبل، والجمع شعاب. اهـ. كما في)المصباح).

(قوله: يأسِرونني) بكسر السين المهملة، مضارع (أسره) كضربه يضربه. ذكره في «المصباح».

(قوله: زهدم) اسم فرس، وفارسُه يقال له: فارس زهدم، والشاهد في البيت جعل

---

١٤ ـ قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، وتبعهم على ذلك المؤلف، وقد أنكر =

أي: ألم تعلموا، ويؤيده قراءةُ ابن عباس: ﴿أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ﴾، وعن الفرَّاء إنكارُ كون يَيْأَس بمعنى يَعْلَم، وهو ضعيف.

(ييأس) بمعنى (يعلم)، وليست هنا (أن) مخففة، وإنما هي مثقلة. اهـ. دلجموني.

= جماعة هذه النسبة، وقالوا: يجب أن يكون قائل هذا البيت بعض أولاد سحيم، لا سحيماً نفسه، وذلك لأنه يقول في آخره: «أني ابن فارس زهدم» وزهدم: اسم فرس سحيم، وروى جماعة آخرون البيت هكذا: «أني ابن قاتل زهدم» ليتخلصوا من هذا الإشكال، وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت، بل لم أجد له كلمة على هذا الروي.

اللغة: «الشعب» بكسر الشين وسكون العين، هو الطريق مطلقاً، وقيل: هو الطريق في الجبل خاصة «يأسرونني» فعل مضارع من الأسر، أي: يأخذونني أسيراً ويروى في مكانه «ييسرونني» على أنه من الميسر، قالوا: وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له «تيأسوا» تعلموا، وقد روي في مكانه «تعلموا» فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد، كما استدل المؤلف على أن ييأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ (أفلم يتبين الذين آمنوا) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أفلم ييأس الذين آمنوا﴾ [الرعد: ٣١].

المعنى: يقول إنني حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون علي، قلت لهم: ألم تعلموا أنني ابن ذلك الرجل الفارس المشهور، يخوفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيدهم أسيراً، بل لا بد أن يغير عليهم ويستنقذه من أيديهم.

الإعراب: «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لهم» اللام حرف جر، وهم: ضمير الغائبين، مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بأقول «بالشعب» جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب بأقول «يأسرونني» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، والنون الثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها «ألم» الهمزة للاستفهام التوبيخي، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، «تيأسوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أني» أن حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن مبني على السكون في محل نصب «ابن» خبر أن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف، و«فارس» مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفارس مضاف، و«زهدم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي تيأسوا الذي بمعنى تعلموا.

الشاهد فيه: قوله: «تيأسوا» فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا، ويؤيد ذلك أنه روي في مكانه «ألم تعلموا» كما قلنا، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد، وهذا يدل على أن «ييأس» في قوله تعالى: ﴿أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا﴾ [الرعد: ٣١]، بمعنى: يعلم، وبالتالي يدل هذا البيت على أن «أن» في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم.

الثانية: أنْ يتقدَّم عليها ظَنٌّ[1]؛ فيجوز أنْ تكون مخففة من الثقيلة؛ فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أنْ تكون ناصبة، وهو الأرجحُ في القياس، والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ① أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢،١]، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فقرىء بالوجهين.

الثالثة: أنْ لا يسبقها عِلْم ولا ظن؛ فيتعين كَوْنُها ناصبة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [الشعراء: ٨٢].

وَأَمَّا إعمالها مُضْمَرة فعلى ضربين؛ لأنَّ إضمارها إمَّا جائز، أو واجب.

(قوله: الثَّانية: أن يتقدَّم عليها ظن) أي: لفظ أريد به الظن سواء كان بلفظ الظنّ، أو لفظ العِلم، أو غيرهما، ومما يدل على أن العلم قد يستعمل للظن قول طَرَفة:

وَأَعْلَمُ عِلْماً لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ ... إِذَا ذَلَّ مَوْلَى المَرْءِ فَهْوَ ذَلِيلُ[1]

اهـ. من الشنواني.

(قوله: ويجوز أن تكون ناصبة) إن لم ينزل الظَّن منزلة العِلم، فاعلم أن التعويل في كون (أن) ناصبة، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ. اهـ. ش.

(قوله: وهو الأرجح في القياس) أي: لأنَّ التأويل خلاف الأصل.

---

(1) المراد أن يكون اللفظ المتقدم عليها دال على الظن ـ وهو ترجيح أحد الطرفين الإثبات أو النفي ـ سواء أكان بلفظ الظن أم كان بغير لفظه نحو: خال وحسب، ومن ذلك لفظ العلم إذا لم يقصد به اليقين، بل قصد به الغالب الراجح، أو أجرى مجرى الإشارة، كما سبق التنبيه إليه في بيان الحالة الأولى ويشترط لكونها مصرية ناصبة للمضارع بعد ما يفيد الظن: ألا يفصل بين أن والمضارع فاصل غير لا النافية، فإن فعل بينهما ـ نحو: ظننت أن سيقوم على، وخلت أن ستكون فتنه، وخلت أن لن تجيء ـ لم تكن مصدرية، لأنه لا يفصل بين المصدرية ومنصوبها، وتعينت حينئذٍ أن تكون مخففة من الثقيلة، ولما كان الفصل بين أن المصدرية ومنصوبها بلا النافية جائزاً كانت محتملة للوجهين إذا فصل بينهما بلا، نحو قوله تعالى: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾ [المائدة: 71].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة في ديوانه ص٨١، ولسان العرب، مادة (حظرب)، وتاج العروس، مادة (حصي)، وكتاب العين ٧/ ١٧٧.

[حالات إضمار «أن» جوازاً]

فالجائز في مسائل:

إحداها: أنْ تقع بعد عاطفٍ[1] مسبوقٍ باسْم خالصٍ من التقدير بالفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى:

(قوله: فالجائز في مسائل) أل في المسائل للجنس، فتبطل معنى الجمعية، أو أراد بالجمع ما فوق الواحد؛ لأنَّه لم يذكر الجائز إلا في مسألتين على ما يأتي.

(قوله: أن تقع بعد عاطف) أي: ذات (أن) تقع... إلخ، ففي الكلام حذف مضاف؛ لأنَّ المسألة ليست هي الوقوع. تأمل.

(قوله: وما كان لبشر) تحتمل (كان) النقصان، والتمام والزيادة.

فعلى الأول: خبرها إما (لبشر)، و(وحياً) حال من فاعل (يكلمه) وهو الله؛ أي: موحياً؛ أو من مفعوله، وهو الضمير المنصوب، فمعناه موحىً إليه من وراء حجاب بتقديرٍ، أو موصِلاً بكسر الصاد، أو بفتحها؛ أي موصَلاً إليه، وإما (وحياً) والتفريغ في الأخبار؛ أي: ما كان تكليمهم إلا إيحاء، أو إيصالاً من وراء حجاب، أو إرسالاً، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، والتقدير: تكليم وحي، أو تكليم إرسال، و(لبشر) على هذا تبيين، فيتعلق بمحذوف تقديره: إرادتي لبشر، أو أعني، ويقدَّر هذا الثاني متأخراً عن الجار والمجرور، لأنَّ (أعني) يتعدى بنفسه، وتقديره مؤخراً لا يمنع من إدخال اللام على مفعوله المتقدِّم، كما في قولك: لزيداً ضربت.

وعلى التمام والزيادة: فالتفريغ في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتر في (لبشر)، والمراد بالوحي في الآية: الإلهام أو الرؤيا في المنام؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي كما ورد، والمراد بالتكليم من وراء حجاب: أن يسمعه الله كلاماً من غير أن يبصر السَّامع من يكلمه، وليس المراد حجاب الله تعالى؛ لأنَّه لا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الأجسام من الحجاب ونحوه، والمراد بإرسال الرسول: إرسال المَلَك إلى النبي ﷺ، فيوحى إليه. هذا حاصل ما

---

(1) أطلق المصنف في هذا الموضع في قوله: «بعد عاطف» وليس على إطلاقه، بل لا يكون ذلك إلا بعد أربعة من حروف العطف، وهي: الواو ـ وقد استشهد له المؤلف ببيت ميسون (رقم 15) ـ وأو ـ وقد استشهد له بالآية الكريمة ـ والفاء، وثم سنستشهد لهما في آخر شرح الشاهد الآني (رقم 15).

٥١]، في قراءة مَنْ قرأ من السبعة بنصب ﴿يُرْسِلَ﴾، وذلك بإضمار «أنْ» والتقدير: أَوْ أنْ يُرْسِلَ، وأنْ والفعل معطوفان على ﴿وَحْياً﴾ أي وَحْياً أَو إرسالاً، و«وَحْياً» ليس في تقدير الفعل، ولو أَظْهَرْتَ «أَنْ» في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

١٥ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

نقله الشنواني عن «المغني وحواشيه»، وقال صاحب «الكشاف»: إن (من وراء حجاب) متعلق بمضمر، والتقدير: إلا موحياً أو مكلماً من وراء حجاب، و(وحياً) مصدر في موضع الحال، وليس الجار متعلقاً بقوله: (أن يكلمه)؛ لأنَّه قبل حرف الاستثناء، فلا يعمل فيما بعده. اهـ.

(قوله: معطوفان على وحياً) ولا يصحُّ عطفه على (أن يكلِّمه)؛ لأنَّه فاسد كما قال: بعض المحققين، قال: لأنَّه يلزم منه نفي الرُّسل، أو نفي المرسل إليهم؛ لأنَّ المعنى يصير عليه: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو لا يرسل رسولا. اهـ. أفاده ش.

(قوله: قول الشاعر) أي: الشخص الشاعر، وإنما أَوّلناه بذلك؛ لأنَّه من كلام مَيسون

١٥ ـ هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل، وكانت امرأة من أهل البادية، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ونقلها إلى الحاضرة، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٥٠٤) وفي شذور الذهب (رقم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٢٣٦).

اللغة: «عباءة» هي ضرب من الأكسية معروف «وتقر عيني» كناية عن السرور «الشفوف» ـ بضم الشين ـ جمع شف ـ بفتح الشين أو كسرها ـ وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته.

المعنى: تقول: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عباءة من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تقر: فعل مضارع، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عيني» عين: فاعل تقر، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أحب» خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف، و«الشفوف» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: تقر، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: لبس، وهذا الإضمار جائز لا واجب؛ فيجوز أن تقول: ولبس عباءة وأن تقر عيني، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع =

تقديره: ولبس عباءة وأنْ تقرَّ عيني.

بفتح الميم، فمثناة تحتية ساكنة، فسين مهملة غير منصرف؛ للعملية والتأنيث، تزوَّجها معاوية رضي الله تعالى عنه، ونقلها من البدو إلى الحضر في الشام، فكانت تكثر الحنين إلى آبائها، والتَّذكر إلى مسقط رأسها، فسمعها ذات يوم تنشد:

لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأرْوَاحُ فِيْهِ   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيْفِ
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
وَأَكْلُ كُسَيْرَةٍ مِنْ كِسْرِ بَيْتِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيْفِ
وَأَصْوَاتُ الرِّيَاحِ بِكُلِّ فَجٍّ   أَحَبُّ إِليَّ مِنْ نَقْرِ الدُّفُوفِ
وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ دُوْنِي   أَحبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطٍّ أَلُوفِ
وَخِرْقٌ مِنْ بَنِيْ عَمِّي نَحِيْفٍ   أَحَبُّ إِليَّ مِنْ عِلْجٍ عَنِيْفِ

وفي نسخة: (من عجل عليف)، فقال رضي الله تعالى عنه: ما رضيتْ حتى جعلتني عجلاً عليفاً، والأرواح بالواو: جمع ريح، والمنيف: العالي، والعباءة: بالمد نوع معروف من الأكسية، والشُّفوف بضمِّ الشِّين لا بفتحها: جمع شَفٍّ بفتحها وكسرها، وهو الثَّوب الرَّقيق، وكِسْرُ البيت بكسر الكاف: شُقَّة الخِباء التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه، والفجُّ: الطريق الواسع، والدفوف: بضمِّ الدَّال: جمع دُف بضمها وفتحها، وهو الآلة التي يضرب بها، والخِرق: بكسر الخاء المعجمة السَّخي، والنحيف: الهزيل، والعلج: الرجل من كفَّار العجم، والعنيف: الذي لا رفق فيه، والعجل: ولد البقرة، والعليف: بفتح أوله الذي يُعلَف، ولا يرسل للرَّعي، وقد ثبت البيت الذي ذكره المصنِّف في بعض النسخ بالواو عطفاً

= الواقع بعد الواو، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل، وذلك نحو قولهم: «الطائر فيغضب زيد الذباب» وكما تقول: «أنت الحاضر فيحصل لي السرور أبي» فإنه يجب أن ترفع يغضب ويحصل؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل؛ لأن المعنى: الذي يطير، والذي يحضر. هذا وقد علمت أن المراد بالعطف في هذا الموضع واحداً من أربعة أحرف هي الواو وأو ـ وقد استشهد المؤلف لكل منهما ـ وثم، والفاء، ولم يستشهد لواحد منهما، وشاهد الفاء قول الشاعر

لولا توقع معتر فأرضيه   ما كنت أوثر إترابا على تَرَب

المعتر: الذي يتعرض للسؤال والإتراب: الغنى، والتراب: الفقر، وشاهد (ثم) قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إني وقتلي سليكا ثم أعقله   كالثور يضرب لما عافت البقر

الثانية: أنْ تقع بعد لام الجرِّ، سواء كانت للتعليل[1] كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ① لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١ ـ ٢]، ....

على قوله: (لبيتُ) وهو الصَّواب، وفي بعضها باللام، وليس بصحيح كما نبَّه عليه المصنِّف في «شرح بانت سعاد». اهـ. ش ملخصاً.

(**قوله: بعد لام الجرِّ**) هي المعروفة عندهم بـ: (لام كي).

(**قوله: ليغفر لك الله**) قال المصنف في «شرح الشُّذور»: فإنْ قلتَ: ليس فتح مكَّة علَّة للمغفرة، قلت: هو كما ذكرت، ولكنه لم يجعل علَّة لها، وإنَّما جُعِل علَّة لاجتماع الأمور الأربعة للنَّبي ﷺ، وهي: المغفرة، وإتمام النِّعمة، والهداية إلى الصِّراط المستقيم، وحصول النصر العزيز، ولا شك أنَّ اجتماعها له عليه الصَّلاة والسَّلام حصل حين فتح الله عليه مكَّة، وإنَّما مُثِّلتْ بهذه الآية؛ لأنَّه قد يخفى التَّعليل فيها على من لم يتأمَّلها. اهـ.

فإن قلت: كيف قال الله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٤٣]، مع أنهُ ﷺ سيد المعصومين؟ قلت: قال الحافظ السيوطي: إن أحسن ما يجاب به عن هذه أنَّه كنَّى بالمغفرة عن العصمة، أي: ليعصمك الله تعالى عن الذَّنب فيما تقدَّم من عمرك، وفيما تأخَّر، وقد نص غير واحد على أنَّ المغفرة والعفو والتَّوبة جاءت في القرآن والسُّنة في معرض الإسقاط والتَّرخيص وإن لم يكن ذنب، ومنه: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، «عفا الله

---

(1) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام:
النوع الأول: لام الجحود، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها، وضابطها: أنها المسبوقة بما كان، نحو: ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾ [الأنفال: ٣٣]، أو لم يكن، نحو: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ [النساء: ١٣٧].
والثانية: لام التعليل، وهذه يجب إظهار إن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا، نحو: (لئلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها أن لم يقترن بالفعل بلا.
والثالثة: لام العاقبة.
والرابعة: اللام الزائدة، وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدهما، ويجوز إظهارها، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه، ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها في الوجود، وأما لام العاقبة ـ وتسمى لام الصيرورة أيضاً ـ فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها، لكنه يحدث بعده اتفاقاً، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام.

أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، واللاَّم هنا ليست للتعليل؛ لأنَّهُمْ لم يلتقطوه لذلك، وإنَّما ٱلتقطوه ليكون لهم قرَّة عينٍ؛ فكانت عاقبته أنْ صار لهم عدوّاً وحزناً، أو زائدة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فالفعل في هذه المواضع منصوب بأَنْ مضمرة، ولو أُظْهِرَتْ في الكلام لجاز، وكذا بعد كي الجارة.

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللامُ مقروناً بلا وَجَبَ إظهارُ «أنْ» بعد اللام، سواءٌ كانت «لا» نافية كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥]، أو زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٧]، أي: ليعلم أهل الكتاب.

ولو كانت اللام مسبوقة بكَوْنٍ ماضٍ منفي وجب إضمار «أنْ» سواء كان المُضِيُّ في

لكم عن صدقة الخيل والرقيق ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا۟ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المجادلة: ١٣] ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أي: رخَّص لكم. اهـ.

(**قوله: أو للعاقبة**) وتسمَّى لام الصَّيرورة، وفي الآية استعارة تبعية، حيث قدر تشبيه ترتُّب نحو العداوة والحزن على نحو الالتقاط بترتب العلَّة الغائية؛ أي: الباعثة عليه كالمحبَّة والتَّبني بجامع مطلق الترتب الأعم من الطَّرفين، فالترتُّب الثَّاني متعلِّق معنى اللام فقُدِّر استعارة الترتُّب الكلِّي المشبه به؛ للترتب الكلِّي المشبه، فسرى التشبيه لمعنى اللام الذي هو التَّرتب الجزئي، فاستعير لفظ اللام، واستعمل في الترتُّب الجزئي، والعداوة والحزن قرينة.

(**قوله: أو زائدة**) هي الواقعة بعد فعل متعدٍّ، وفائدتها التوكيد. اهـ. ش.

(**قوله: وكذا بعد كي**) هكذا في بعض النُّسخ، والصَّواب إسقاطه؛ لما قدَّمه من أنَّها مضمرة بعد (كي) إضماراً لازماً، قال الشنواني: قد يقال: التشبيه راجع لما قبل (لو). اهـ. تأمَّل.

(**قوله: وجب إظهار أن بعد اللام**) وذلك ليقع الفصل بين المتماثلين، وهما اللاَّم ولام (لا)؛ لأنهَّم لو قالوا: جئت؛ لئلا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ. اهـ. ش.

(**قوله: مسبوقة بكونٍ ماضٍ.. إلخ**) عبارته في «المغني» هي الدَّاخلة في اللفظ على

اللفظ والمعنى، نحو ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، أو في المعنى فقط، نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وتُسمَّى هذه اللامُ «لامَ الجُحود»[1].

وتَلَخَّصَ أنَّ لـ: (أَنْ) بعد اللام ثلاثَ حالاتٍ:

١ ـ وجوبَ الإضمار، وذلك بعد لام الجحود.

٢ ـ ووجوبَ الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعل بلا.

٣ ـ وجواز الوجهين، وذلك فيما بقي، قال الله: تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢].

[حالات إضمار «أن» وجوباً]

ولمَّا ذكَرْتُ أنَّها تُضمَر وجوباً بعد لام الجحود استطردتُ في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار «أنْ» وهي أربع:

الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام. اهـ.

(**قوله: وتسمَّى هذه اللام لام الجحود**) قال النَّحاس: والصَّواب تسميتها لام النَّفي؛ لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. ذكره في «المغني». وأجاب ابن قاسم بأنَّ النَّحويين صار عُرْفُهُم أنَّ الجحد مطلق النفي، والاصطلاح لا يُعترَض عليه باللغة. اهـ.

(**قوله: وأمرنا لنسلم**) قال الزَّمخشري في «نكت الإعراب»: فإن قلت: ما محلُّ (أُمرنا)؟ قلت: النصب عطفاً على محلِّ قوله: ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٧١]، على أنَّهما مفعولان، كأنَّه قيل: قل هذا القول، وقل: أُمرنا لنسلم، فإن قلت ما معنى اللام في (لنسلم)؟ قلت: هي تعليل للأمر بمعنى أُمرنا، وقيل لنا: أسلمو؛ لأجل أن نسلم. اهـ. ش.

(**قوله: استطردت في ذكر بقيَّة المسائل... إلخ**) قال في «المصباح»: استطرد له في الحرب إذا فَرَّمنه مكيدة، ثمَّ كَرَّ عليه، فكأنه اجتذبه من موضعه الذي لا يتمكَّن منه إلى موضع

---

(1) إذا كان الفعل المتقدم على لام الجحود ماضياً لم يكن حرف النفي إلا «ما» كالآية الأولى، وإذا كان مضارعاً لم يكن حرف النفي إلا «لم» كالآية الثانية، التي تقلب المضارع ماضياً.
ولذلك يقول بعض المؤلفين: لام الجحود هي التي تقع بعد «ما كان» أو بعد «لم يكن» وهي عبارة سليمة مستقيمة مشيرة إلى تحديد حرف النفي.

[أولاً ـ إضمار بعد «حتى»]

إحداها: بعد «حتَّى» واعلم أنَّ للفعل بعد حتَّى حالتين: الرَّفع، والنَّصب.

[نصب الفعل بعد «حتى»]

فَأَمَّا النَّصب فَشَرْطُهُ كونُ الفعل مستقبلاً بالنِّسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا؛ فالأوَّل كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ فَإِنَّ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مُسْتَقْبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأنَّ قول الرَّسول وَإِنْ كان ماضياً بالنِّسبة إلى زمن الإخبار إلاَّ أنَّه مُسْتَقْبل بالنسبة إلى زلزالهم.

ول: «حتَّى» التي ينتصب الفعل بعدها معنيان؛ فتارةً تكون بمعنى كي، وذلك إذا كان ما قبلها عِلَّة لما بعدها، نحو «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، وتارةً تكون بمعنى إلى،

آخر يتمكَّن منه، وقولهم: وقع ذلك على وجه الاستطراد كأنَّه مأخوذ من ذلك، وهو الاجتذاب؛ لأنك لم تذكره في موضعه، بل مهَّدت له موضعاً ذكرته فيه. اهـ. ووجه الاستطراد هنا: أنَّ كلامه في إضمار (أنْ) بعد اللام، فذِكْره لغيرها ليس في محلِّه، لكنه ذكره؛ لمناسبة وجوب الإضمار، وهذا ظاهر، فلا اعتراض على المصنِّف.

(**قوله: إحداها بعد حتَّى**) أي: ذات وقوع المضارع بعد (حتَّى).

(**قوله: فشرطه كون الفعل مستقبلاً**) لأنَّ نصبه بإضمار (أنْ)، وهي تُخلِصُ الفعل للاستقبال.

(**قوله: إلى الأمرين جميعاً**) هما قولهم: (لن نبرح... إلخ)، وعكوفهم؛ أي: إقامتهم على عبادة العجل الذي صنعه السَّامري، واعترض التمثيل بهذه الآية باحتمال أنها من القِسْم الثاني، فيكون فيها الوجهان؛ إذ العكوف، ورجوع موسى ماضيان بالنِّسبة إلى زمن نزول الآية، لكنَّ الرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف، وأجيب بأنَّ المنظور إليه في هذه الآية حكاية كلامهم، وعبارتهم الصادرة منهم، ورجوعُ موسى مستقبلٌ بالنسبة إلى زمن التكلُّم المحكي، بخلاف الآية الثانية، فإنَّه ليس فيها حكاية لكلام آخر، بل هو إخبار من الله، فنُظِر فيه لزمن النزول؛ لأنَّه زمن التَّكلم بالنِّسبة إليه. اهـ. من الشنواني.

(**قوله: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول...﴾ إلخ**) أي: أُزعجوا إزعاجاً شديداً مشبهاً بالزلزلة، مما أصابهم من الأهوال إلى ما ذكر.

(**قوله: أسلم حتى تدخل الجنَّة**) التمثيل صحيح؛ لأنَّ الأمر بالإسلام سبب له، والإسلام

وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وكقولك: «لأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وقد تصلح للمعنيين معاً، كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] يحتمل أنْ يكون المعنى كي تفيء، أو إلى أنْ تفيء.

والنَّصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بِأَنْ مضمرةً بعد حتَّى حَتْماً، لا بـ: (حتَّى) نفسها، خلافاً للكوفيين[1]؛ لأنَّها قد عملت في الأسماء الجرَّ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فلو عملت في الأفعال النَّصب لزم أنْ يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارةً في الأسماءِ وتارةً في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

[رفع الفعل بعد «حتى»]

وأمَّا رَفْعُ الفعل بعدها فلهُ شروط:

الأول: كونه مُسبَّباً عمَّا قبلها؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو «سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»؛ لأنَّ السير لا يكون سبباً لطلوعها.

سبب لدخول الجنَّة، والمراد من السَّبب ههنا: أن يكون مفضياً إلى المسبب المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزماً له اهـ. ش.

(**قوله: وهذا لا نظير له**) أي: لا نظير له مع اتِّحاد الجهة واتِّحاد المعنى، فلا ترِد (أيُّ) الشرطية في نحو: أيُّ رجل تضرب أضرب؛ فإنَّها عملت الجزمَ في الفعل، والخفضَ في الاسمِ، لكن لاختلاف الجهة، إذ جزمها بجهة شرطيتها، وجرَّها بجهة الإضافة، ولا ترد اللام حيث جرَّت الأسماء في نحو: لينفقْ؛ لاختلاف المعنىٰ؛ إذ الجازمة طلبية، بخلاف الجارَّة، فكأنهما شيئان. تأمَّل.

(**قوله: امتنع الرَّفع في نحو: ما سرت... إلخ**) وكما امتنع الرَّفع؛ لما ذكر يمتنع

---

(1) من الدليل على أن الناصب بعد «حتى» هو «أن» المصدرية مضمرة: ظهور «أن» مع المعطوف على منصوبها، وذلك كما جاء في قول الشاعر:

ومن يكلمهم في المحل أنهم ... لا يعلم الجار منهم أنه جار
حتى يكون عزيزاً من نفوسهم ... أو أن يبين جميعاً وهو مختار

الشاهد في قوله: «أو أن يبين جميعاً» فقد ظهرت فيه «أن» المصدرية فدل ذلك على أن العامل في المعطوف عليه هو «أن» مضمرة، والكوفيون لا ينكرون وقوع مثل هذا في كلام العرب، وتخلصوا منه بتجويزهم دخول «أن» في المعطوف مع قولهم: إن الناصب هو حتى نفسها، وهو كلام لا يضي العجب منه.

الثاني: أنْ يكون زَمَنُ الفعلِ الحالَ لا الاستقبالَ، على العكس من شرط النصب إلاَّ أنَّ الحال تارةً يكون تحقيقاً وتارةً يكون تقديراً؛ فالأوَّل كقولك: «سِرْتُ حتى أَدْخُلُهَا»، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَيا، ولكنك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأنَّ الزِّلْزَال والقول قد مَضَيا.

الثالث: أنْ يكون ما قبلها تامًّا، ولهذا امتنع الرفع في نحو «سَيْرِى حَتَّى أَدْخُلُهَا»، وفي نحو «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا» إذا حملت «كان» على النقصان، دون التمام[1].

النصب؛ لعدم الاستقبال، والجرُّ لأنَّه ليس بغاية، فهو تركيب فاسد كما قاله بعض المحققين من مشايخنا، نعم يجوز النصب إن أردت حكاية الحال الماضية بأن قدرت أنَّ السير هو الذي يقع أولاً، ويعقبه ما بعده، فتأمَّل.

(**قوله: تحقيقاً**) بأن يكون معمولها واقعاً حين التَّكلُّم حقيقة، (**وقوله: أو تقديراً**) أي: بطريق التَّقدير والحكاية.

(**قوله: ولكنَّك أردت حكاية الحال**) ومعنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الواقع في الماضي واقعاً زمن الإخبار، فيخبر عنه بالفعل الحال؛ نظراً إلى أنك لو أخبرت عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة.

(**قوله: جاء الرفع في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾**) قال ابن الحاجب: من رفع لفظ يقول في الآية، فعلى أنَّ الإخبار بوقوع شيئين أحدهما الزِّلزال، والثاني القول، والخبر الأول على وجه الحقيقة، والثاني على حكاية الحال، والمراد مع ذلك: الإعلام بأمر ثالث، وهو تسبب القول عن الزِّلزال، ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بشيء واحد، وهو الزِّلزال، وبأنَّ شيئاً آخر كان مترقَّباً وقوعه؛ ليكون مستقبلاً، وإلا لو قدره واقعاً؛ لكان حالاً على وجه الحكاية.

(**قوله: امتنع الرفع في نحو: سيري... إلخ**)؛ **لأن ما بعدها مستأنف** فيبقى المبتدأ قبلها بلا خبر.

و(**قوله: على النقصان... إلخ**)؛ لأنَّه على الأول يصير اسم كان لا خبر له؛ لأن ما بعد (حتَّى) مستأنف، وأمَّا على الثاني فيجوز الرَّفع؛ لأنَّ ما قبل (حتى) حيئذٍ مستقل بنفسه.

---

(1) إذا جعلت «كان» ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها، وليس هذا جملة تامة؛ لأن خبر «كان» لم يذكر، وأما إذا جعلت «كان» تامة فإن المذكور يكون جملة تامة من فعل وفاعل، والمعنى: حدث سيرى حتى أدخلها، وقد قرأ نافع برفع (يقول) وقرأ غيره بغيره.

[ثانياً ـ إضمارها بعد «أو»]

المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى «إلى» أو «إلاَّ»[1].

فالأوَّل كقولك: «لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»، أي: إلى أَنْ تقضيني حقي، وقال الشاعر:

١٦ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

(قوله: لأستسهلن الصعبَ... إلخ) المنى: جمع منية، وهو ما يتمناه الإنسان، والآمال

(1) هاهنا أمران يجب أن ننبهك إليهما.
الأول: أن كون الناصب للمضارع بعد (أو) هو أن المضمرة هو المذهب الأرجح؛ لأن (أو) حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال، فالأصل فيه ألا يعمل.
والأمر الثاني: أنه يشترط في النصب بعد أو شرطان: ألا يتقدم عليها معمول معمولها وألا يفصل بينهما وبين الفعل فاصل.

١٦ ـ هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين، وممن استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٧) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣١٨).
اللغة: «أستسهلن» يريد أنه يعده سهلاً أو يصير الصعب سهلاً بماضي همته وعالي نظرته «الصعب» الأمر الذي يشق احتماله «المنى» جمع منية، بضم الميم فيهما، مثل مدية ومدى، والمنية: ما يتمناه الإنسان ويرغب في حصوله «انقادت» سهلت وتذللت «الآمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال.
المعنى: يقول: إنه سيتحمل الشدائد، ويصطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه، ثم بين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضي طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه.
الإعراب: «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف، وما: حرف نفي «انقادت» انقاد: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء حرف التأنيث مبني على السكون لا محل لها من الإعراب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لصابر» اللام حرف جر، وصابر: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بانقاد.
الشاهد فيه: قوله: «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك، بأن المضمرة وجوباً بعد أو، وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب، وذكر قوم أنها بمعنى حق، وممن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني، ولا خلاف بين =

والثاني: كقولك: «لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»، أي: إلا أَنْ يُسْلِمَ، وقول الشاعر:

١٧ ـ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

جمع أمل، وهو الرجاء، والمراد هنا: المأمولات، وانقياد حصولها، والشاهد في قوله: (أو أدرك المعنى) فإنَّه منصوب بـ:(أَنْ) مضمرة، (أو) عاطفة للمصدر المنسبك من (أَنْ) على مصدره، مأخوذ مما تقدَّم، والتقدير: ليكونن استسهال مُنًى للصَّعب، أو إدراك للمنى، وإنَّما احتاجوا إلى هذا التأويل؛ ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فافهم.

(قوله: وكنت إذا غمزت... إلخ) الغمز: بالغين المعجمة، والزاي الجسُّ باليد،

= هذين الكلامين؛ لأن «إلى» و«حتى» بمعنى واحد، وهو الغاية، وذكر السيوطي أن «أو» هاهنا بمعنى إلا، وهو مخالف لذلك كله، فوق أنه بعيد.
واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء، وأما «أو» التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة، كالإسلام في نحو قولك: «لأقتلن الكافر أو يسلم».

١٧ ـ هذا البيت لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣١٦).
اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» أراد الرمح «قوم» رجال، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾ وقول زهير بن أبي سلمى المزني:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

«كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز «تستقيما» تعتدل.
المعنى: أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.
الإعراب: «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «إذا» ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب بكسرت «غمزت» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا «قناة» مفعول به لغمزت، وهو مضاف، و«قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسرت، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكعوب مضاف وها مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «أو» حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تستقيما» فعل مضارع، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب، والألف للإطلاق.
الشاهد فيه: قوله: «تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: تستقيم، بأن المضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا.

أي: إلا أنْ تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح أنْ تكون هنا بمعنى؛ لأنَّ الاستقامة لا تكون غايةً للكسر.

[ثالثاً - إضمارها بعد «فاء السببية»]

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنَفْيٍ مَحْضٍ[1]، أو طلبٍ بالفعل[2].

والقناة: الرّمح إذا رُكِّب فيه السِّنان، وجمعها قناً، مثل حصاة وحصى، وقِناء بوزن جبال، وقنوات وقُنُو على وزن فعول، كما في «المصباح»، وكعوب الرمح: النواشز؛ أي: المرتفع في أطراف الأنابيب: جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب.

والمعنى المراد: من لم يصلح له الملاينة تولیناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم، وقال الدماميني: فيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتَّصفوا بالفساد، فلا يكفُّ عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة؛ حيث يكسر ما يفصل ارتفع من أطرافها ارتفاعاً مانعاً من اعتدالها، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اهـ.

(قوله: بعد فاء السببة) هي التي قصد بها كون ما قبلها سبباً للفعل الذي بعدها، ولا بدَّ أن تكون للعطف أيضاً، واحترز بفاء السببية من الفاء التي هي لمجرد العطف، نحو: ما تأتينا فتحدثنا؛ بمعنى: فما تحدثنا، فهو شريك المعطوف عليه في النَّفي الدَّاخل عليه فيرفع، وعلى

---

(1) خرج بكون الفاء سببية أن تكون عاطفة على صريح الفعل أو أن تكون استئنافية، وشمل قوله: «مسبوقة بنفى محض» النفي بالحرف كالآية الكريمة والمثالين اللذين ذكرهما المؤلف، والنفى بالفعل نحو: «ليس زيد محباً فيخلص لك» والنفي بالاسم نحو: «أنت غير محب فتخلص لنا» وخرج الإثبات من طريقه النفي الذي ينتقض بدخوله على فعل يدل على النفي نحو: «ما تزال تأتينا فتحدثنا» أو ينتقص بإلا نحة «ما تأتينا إلا فتحدثنا»؛ لأن «زال» وفروعها تدل على النفي، وإلا تثبت لما بعدها ما نفيته عما قبلها، فيكون ظاهر الكلام وجود نفي، ولكن الحقيقة أن ما بعد الفاء في المثالين ونحوهما مثبتاً، وقد بين المؤلف ذلك.

(2) اشتراط كون الطلب بالفعل يخرج ثلاثة اشياء:
الأول: الطلب باسم الفعل نحو: «صه فينام الناس».
والثاني: الطلب بالمصدر نحو: «ضربا زيداً فيتأدب.
والثالث: الطلب بلفظ الخبر نحو: «حسبك فيستريح الناس» أي حسبك السكوت مثلاً، والخبر مع حسبك محذوف لا يظهر في الكلام الفصيح، وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر، كما أجاز النصب بعد الطلب لاسم الفعل على ما حكاه المؤلف.

فالنَّفْيُ كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقولك: ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا، واشترطنا كونَهُ مَحْضاً احترازاً من نحو «مَا تَزَالُ تأتينا فَتُحَدِّثُنا»، و«مَا تَأتِينَا إلاَّ فَتُحَدِّثُنا» فَإنَّ معناهما الإثبات، فلذلك وجب رَفْعُهما، أَمَّا الأَوَّل فَلِأنَّ «زال» للنفي وقد دخل عليه النفي، ونفيُ النفيِ إثباتٌ، وأَمَّا الثاني فلانْتِقَاض النفي بـ: (إلاَّ).

وأَمَّا الطلب فَإنَّه يشمل الأمر، كقوله:

١٨ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيْحَا إِلَىٰ سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المرسلات: ٣٦]، فالفاء هنا عاطفة، والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق، وكأنه قيل: ولا يؤذن لهم، فلا يعتذرون، واحترزت بقولي: أن تكون للعطف أيضاً، من جعلها لمجرد السَّببية، لا للعطف أيضاً، ويُقدَّر الفعل الذي بعدها مستأنفاً؛ أي: مبنياً على مبتدأ محذوف، فإنَّه يجب الرَّفع؛ لخلو الفعل من النَّاصب والجازم، فتقول: ما تأتيني فأكرمك؛ بمعنى فأنا أكرمك؛ لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه.

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله: أنَّ الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انْصَبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصَّة دون ما بعدها؛ لأنَّك لم تجعل الفاء للعطف، هكذا أفاده المصنف في «شرح الشُّذور» فانظر تمامه فيه؛ فإنَّه حسن.

(قوله: محض) أي: خالص من معنى الإثبات.

(قوله: أو طلب بالفعل) تقدَّم الكلام عليه.

(قوله: يا ناق) أي: يا ناقتي، فهو مرخَّم، والعَنَق بفتحتين: نوع من السَّير، وهو منصوب على أنَّه ناب عن المصدر، أو صفة مصدر محذوف؛ أي: سيراً عنقاً، والفسيح: الواسع، والشاهد في قوله: **(فنستريحا)** فإنَّه منصوب بفتحة ظاهرة، والألف للإشباع. كذا

---

١٨ ـ البيت لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٠) وفي الشذور (رقم ١٥٠) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٠).
اللغة: «ناق» مرخم ناقة «عنقاً» ـ بفتح العين المهملة والنون جميعاً ـ هو ضرب من السير السريع «فسيحاً» واسعاً «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحا» نلقي عنا تعب السفر.
المعنى: يأمر ناقته أن تجد في السفر، وتدأب عليه، حتى تصل إلى ممدوحه، وهناك يلقى هو وهي من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعناءه.
الإعراب: «يا» حرف نداء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ناق» منادى مرخم، وأصله =

والنَّهْيَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، والتَّحْضِيضُ، نحو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقين: ٧٠]، والتَّمَنِّي، نحو ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، والتَّرجِّي، كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ

قيل، قلت: الأقرب جعلها للتثنية، والضمير عائد له ولناقته؛ أي: أستريح أنا وأنت.

(قوله: والنهي) شرطه عدم النَّقض بـ: (إلا) قبل الفاء، وإلا وجب الرفع نحو: لا تضرب إلا عمراً، فيغضب، فإن نقض بعدها لم يمتنع النصب نحو: لا تضرب زيداً، فيغضب عليك إلا تأديباً، أفاده في «شرح الشذور» بزيادة.

(قوله: ولا تطغوا فيه فيحل) أي: تطغوا فيما رزقناكم بأن تكفروا النِّعمة فيحِل. بكسر الحاء؛ أي: يجب، وبضمها؛ أي: ينزل. أي: لا يكن منكم طغيان، فحلول غضبي.

(قوله: والتَّحضيض) أي الطلب بحثٍّ وإزعاج؛ أي: الطلب المتأكد.

(قوله: لولا أخَّرتني) أي: هلا تأخِّرني إلى أجل قريب؛ أي: ليكن منك تأخير، فتصدَق منِّي، وكوني من الصَّالحين، قال بعضهم: والظاهر أنَّ (لولا) في أمثال هذه تكون لمجرد التَّمني، فيكون التَّقدير: ليتك أخَّرتني... إلخ، وأصل أَصَّدَّق أتصدَّق، فقلبت التاء صاداً، و أدغمت الصاد في الصاد، وقد قرئ شاذاً بهذا الأصل.

(فائدة)

قرأ بعض السبعة بجزم (أكنْ) عطفاً على محلِّ (أصَّدَّق)؛ لأن المعنى: إن أخَّرتني أصَّدَّق، فهو من العطف على المعنى، كما في «المغني».

= يا ناقة، مبني على الضم في محل نصب، أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر، والثانية لغة من ينتظر «سيري» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «عنقا» هو مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لموصوف محذوف، أي: سيراً عنقاً «فسيحا» صفة لقوله: عنقا «إلى» حرف جر «سليمان» مجرور بإلى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون «فنستريحا» الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: «نستريح» بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة بعد جواب الأمر الذي هو قوله: «سيري».

ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] في قراءة بعض السبعة بنصب ﴿أَطَّلِعَ﴾ والدُّعاء، كقوله:

١٩ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

(قوله: فأطلع في قراءة... إلخ) لا يخفى أنَّ المقصود من ذكر هذه الآيات التمثيل لما ذكر، ويكفي فيه وجود الاحتمال، فلا ينافي احتمال أن يكون النَّصب في جواب الأمر من قوله: (ابن لي) أو عطفاً على الأسباب على حد:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

ونحو ذلك، فتأمل.

(قوله: بنصب أَطَّلِعَ) احترز به عن قراءة الرَّفع، فليست مما نحن فيه.

(قوله: ربِّ وفِّقني... إلخ) أي: يا ربِّ وفِّقني حتَّى لا أميل عن طريقة السَّاعين في خير

---

١٩ ـ هذا الشاهد من الأبيات التي لا يعرف قائلها، وقد استشهد به الأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢١) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٥١).

اللغة: «وفقني» اهدني وسدد خطواتي «أعدل» أميل وأنحرف، وتقول: عدلت عن كذا، إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته، وتقول: عدلت إلى كذا، إذا أقبلت عليه ورغبت فيه واتجهت نحوه؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدى به هذا الفعل، ومثله: رغبت فيه، تقول: «رغبت في كذا» إذا أحببته، وتقول: «رغبت عن كذا» إذا كرهته ولذلك نظائر كثيرة، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة «سنن» هو بفتح السين والنون جميعاً، وهو الطريق، والمراد هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ [الفاتحة: ٦]، «الساعين» جمع ساع.

المعنى: يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يسلكه الذين يسعون إلى الفلاح فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل يا رب، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة، ورب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة وهي منوية الثبوت مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر والأصل يا ربي «وفقني» وفق: فعل دعاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به، مبني عل يالسكون في محل نصب «فلا» الفاء فاء السببية ولا: حرف نفي، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن» حرف جر «سنن» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف و«الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنه =

والاستفهام[1]، كقوله:

٢٠ - هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ ... تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

طريقة، والسَّنَن: بفتح السين والنون في الموضعين، والشاهد نصب (فلا أعدل) في جواب الدُّعاء.

(قوله: والاستفهام) أي: سواء كان بحرف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أو باسم نحو: من يدعوني فأستجيب له؟

(قوله: هل تعرفون لُباناتي... إلخ) اللُّبَانات: جمع لبانة بضم اللام، أي: الحاجة، والشاهد في (فأرجو)، و(يرتد) عطف على (أرجو).

= جمع مذكر سالم «في» حرف جر «خير» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بالساعين؛ لأنه جمع اسم فاعل، واسم الفاعل كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف، وخير مضاف و«سنن» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسُكِّن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: «أعدل» بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء، وهو قوله: «وفق» كما يفهم من إعراب البيت.

(1) يشترط في نصب المضارع الواقع في جواب الاستفهام ألا يكون بأداة بعدها جملة اسمية خبرها جامد، نحو: «هل أخوك زيد فأكرمه» فلا يجوز في «أكرمه» في هذا المثال النصب، بل يتعين رفعه.

٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الفراء واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع.

اللغة: «لباناتي» - بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية «فيرتد» أي: يعود ويرجع، وكنى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره، وقال: «بعض الروح» إما على إقحام كلمة بعض، وإما لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلوله الأول، ونحن قررنا أنه كنى به عن معنى آخر.

المعنى: يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب على معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه.

الإعراب: «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات: مفعول به لتعرفون منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، ولبانات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاء فاء السببية، أرجو: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدري ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي، وأن المصدرية =

والعَرْض، كقوله:

٢١ - يَابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثُوكَ؛ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

(قوله: والعرض) مأخوذ من قولك: عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه، وأبرزها عليه، فيكون معناه الطلب على سبيل الرِّفق بحسب معونة المقام. اهـ. ش.

(قوله: يا ابن الكرام... إلخ) حدَّثوك؛ أي: حدَّثوك؛ به. والشاهد في قوله: (فَتُبْصِرَ)

= وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو، والتقدير: فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف، يرتد: فعل مضارع معطوف على تقضى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بعض» فاعل يرتد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وبعض مضاف و«الروح» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق بيرتد.

الشاهد فيه: قوله: «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «أرجو» - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله: «هل تعرفون لباناتي».

٢١ - هذا الشاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٣٢٢).

اللغة: «الكرام» جمع كريم «تدنو» تقرب، وأراد به أن ينزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزوروهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم: من حسن لقائهم للضيف، وقيامهم له بما توجبه الأريحية، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرىٰ ليس كالذي يسمع ويريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

الأعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«الكرام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «ألا» حرف دال على العرض، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث، مبني على الفتح في محل نصب والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول، وتقدير الكلام: فتبصر الذي حدثوكه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كمن» الكاف حرف جر، من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

واشترطتُ في الطلب أنْ يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك: «نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ»، و«صَهْ فَنُحَدِّثُكَ»، خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً، ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد «نَزَالِ» و«دَرَاكِ» ونحوهما مما فيه لفظُ الفعل، دون صَهْ ومَهْ ونحوهما ....

حيث نُصِبَ في جواب العَرض، وهو (ألاَ)، و(راءٍ): مبتدأ وخبره (كمن سمعاً) أي: كمن سمعه، وألفه للإطلاق؛ أي: ليس الرَّائي المشاهد كالشَّاهد بما حدث من غير رؤية، ولا حاجة لادِّعاء القلب في البيت، فتأمَّل.

(قوله: احتراز. . . إلخ) خرج به أيضاً الطلب بلفظ الخبر نحو: حسبك الحديث، فينام الناس، وعن الطلب بالمصدر نحو: سعياً فنزورك، لكن قال المصنف في تعليقه: الحقُّ أنَّ المصدر الصَّريح إذا كان للطلَّب ينصب ما بعده، قال: وينبغي أن يقيد الخلاف باسم الفعل خاصَّة ما لم يظهر نقل بخلافه. اهـ. ش.

(قوله: خلافاً لكسائي) اسمه علي بن حمزة، ولقِّب بذلك؛ لأنَّ النَّاس كانوا يجالسون معاذ بن مسلم الهراء في الثياب الفاخرة، وكان هو يجالسه في كساء فقيل له: الكسائي، مات بالرَّي سنة تسع وثمانين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وثمانين، وقيل: سنة اثنتين وتسعين. ذكره في «المزهر».

(قوله: ابن جنِّي) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النَّحوي، قرأ على أبي علي الفارسي، وكان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي، ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة، ووفاته في صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، قال ابن خلكان: وجني بكسر الجيم، وتشديد النون بعدها ياء، وقال الدماميني: بإسكان الياء، وليس منسوباً، وإنما هو معرَّب. اهـ. ش. قال السيوطي في «المزهر»: وكان هو؛ أي: ابن جني، وشيخه أبو علي الفارسي معتزليين.

(قوله: مما فيه لفظ الفعل) (من) بيانية، لكن على حذف مضاف؛ أي: من بقية ما فيه

= إلى الاسم الموصول الذي هو من، والجملة من الفعل والفاعل لا محل له من الإعراب صلة الموصول.
الشاهد فيه: قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله: «ألا تدنو»، والعرض: هو الطلب بلين ورفق، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت (سيبويه ١ ـ ٤٢٠):

ألا رســول لـنـا مّـنـا فـيـخـبـرنـا ... مـا بـعـد غـايـاتـنـا مـن رأس مـجـرانـا

مما فيها معنى الفعل دون حروفه(1)، وقد صَرَّحتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.

[رابعاً ـ إضمارها بعد «واو المعيَّة»]

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره، مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

لفظ الفعل، ومثله قوله: **(مما فيه معنى الفعل دون حروفه)**. اهـ. ش.

(قوله: بعد واو المعية إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره) قال أبو حيان: ولا أحفظه جاء بعد الواو في الدُّعاء، ولا العرض، ولا التَّحضيض، ولا الرَّجاء، ولا ينبغي أن يقدَّم على ذلك إلا بسماع. اهـ. والمعيَّة هنا: معيَّة فعلين، بخلاف النَّصب بعد واو المعيَّة؛ فإنها معية اسم كما في «الهمع».

(قوله: ولما يعلم) قال في «شرح الشُّذور»: المعنى: أنكم تجاهدون، ولا تصبرون، وتطمعون أن تدخلوا الجنَّة، وإنما ينبغي لكم الطمَّع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصَّبر على ما يصيبكم فيه، فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والتقدير: بل حسبتم أن تدخلوا الجنَّة وحالتكم هذه الحالة. اهـ. فالمنفي حينئذٍ عِلْمُ الله بوقوع الصَّبر مصاحباً للجهاد، ونفيُ علم الله بهذا المعنى صحيح؛ لأنَّ علمَ غيرِ الواقع واقعاً. . جهل تعالى الله عنه.

---

(1) اسم فعل الأمر على ضربين.

الأول: قياسي، وهو: أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زنة فعال ـ بفتح الفاء والعين ـ وتبنيه على الكسر؛ للدلالة على الأمر، فتقول من الضرب والنصر: ضراب، ونصار، كما قالوا في النزول: نزّال، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل، أي: الحروف الأصلية التي يتألف منها.

والثاني: سماعي، وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو: «صه» بمعنى اسكت و«مه» بمعنى انكفف، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه، ألا ترى أن كلمة «صه» تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت، ولا شيء منها، وكذلك «مه» تدل على ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف، ولا شيء منها؟.

٢٢ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

وقال آخر:

٢٣ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ ـ إِذَا فَعَلْتَ ـ عَظِيمٌ

(قوله: **ألم أك جاركم... إلخ**) محلُّ الشَّاهد يكون حيث نُصِبَ بتقدير (أنْ) لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام، والمودة: المحبة، الإ خاء بكسر الهمزة: مصدر آخاه بالمدِّ بمعنى: الأخوة والصَّداقة.

(قوله: **لا تنهَ عن خلق... إلخ**) الخلُق بضم اللام: ملكة يصدر بها الأفعال عن النفس

٢٢ ـ هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو بها الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، وسيبويه (١/ ٤٢٥) والمؤلف في كتابه «شذور الذهب» (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٤).

اللغة: «جاركم» نازلاً في جواركم، أو مستجيراً بحماكم «الإخاء» ـ بكسر الهمزة ـ مصدر آخيته، إذا اتخذته أخاً.

المعنى: يوبخ الحطيئة في هذا البيت آل الزبرقان، ويقول لهم: كنت موالياً لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة.

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام الإنكاري، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «أك» أصله أكن، فحذفت النون للتخفيف، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر أكن منصوب بالفتحة الظاهرة، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع «ويكون» الواو واو المعية يكون فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واوا المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وبينكم» الواو حرف عطف، بين: ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع «المودة» اسم يكون تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «والإخاء» الواو حرف عطف، الإخاء: معطوف على المودة، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله: «ألم أك جاركم».

ومثال نصب المضارع الواقع بعد واو المعية في جواب الاستفهام قول الشريف الرضي:

أتبيت ريان الجفون من الكرى ... وأبيت منك بليلة الملسوع؟

٢٣ ـ هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته، وبعض الناس ينسب هذا البيت =

....

بسهولة من غير تقدم فكر، ولا رويَّة، وعارٌ: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ذلك عار عليك، وعظيم: صفته، وإذا فعلت: معترض بينها، والعار: ما يلزم منه عيب أو سبٌّ، والشاهد في قوله: وتأتي.

= للمتوكِل الكناني، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيبويه (١/ ٤٢٤) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلم في شرحه أنه لأبي الأسود، والأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٤٩٩)، وفي شذور الذهب مرتين رقم /١٤٤/ وابن عقيل رقم ٣٢٨ وقبل هذا البيت قوله:

يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلّا لنفسك كان ذا التعليم

تصف الدواء لذي السقام وذي الضنى ... كيما يصح به وأنت سقيم

إبدأ بنفسك فانهها عن غيها ... فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

فهناك يسمع ما تقول ويشتفى ... بالقول منك، وينفع التعليم

اللغة: «السقام» بفتح السين ـ المرض وفعله سقم ـ بكسر القاف أو ضمها ـ والسقيم: المريض، والضنى هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد، والغي ضد الرشد، والعار: كل شيء يلزمك بسببه عيب.

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يرك أمراً من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه، ويقول لك: إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس، ولم يقتدوا بكلامك؛ لأن المرشد الذي يجب أن تكون إرشاداته نافعة ناحجة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويتجنب ما ينهى عنه.

الإعراب: «لا» ناهية جرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «عن» حرف جر «خلق» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بتنهى «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «عار» مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «فعلت» فعل: ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله وهو ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعلَ في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة معترضة «عظيم» نعت لقوله: عار، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهذا النعت هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة التي هي قوله: عار في أول الشطر الثاني من البيت، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي» حيث نصب تأتي بأن المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية ـ أي: مصاحبة ما بعدها لما قبلها ـ في جواب النهي المدلول عليه بقوله: «لا تنه عن خلق» ألست ترى أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه، أي: أنه ينهاك عن مصاحبة هذين الأمرين؟.

وتقول: «لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ»، فتنصب «تشربُ» إنْ قَصَدْتُ النَّهْيَ عن الجمع بينهما، وتجزم إنْ قَصَدْتُ النَّهْيَ عن كل وَاحدٍ منهما، أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وترفع إنْ نهيت عن الأوَّل وأَبَحْتَ الثاني، أي: لا تأكلِ السمك ولكَ شُرْبُ اللَّبَن.

❀ ❀ ❀

(قوله: **إن قصدت النهي عن الجمع بينهما**) وقد ذكر الأطباء أن الجمع بين اللبن والسَّمك يولد أمراضاً رديئة مزمنة سريعاً مثل: الجذام والبرص والفالج والقولنج.

(قوله: **إن قصدت النهي عن كل واحد منهما**) اعترضه الدَّماميني بأنَّه لا موجب لتعين أن يكون النهي عن كلِّ واحد منهما على كلِّ حال، ولا مانع أن يكون المراد النَّهي عن الجمع بينهما، وأجاب الشمني: بأنَّ معنى قولهم: والنهي عن كلِّ واحد منهما؛ أي: ظاهراً، فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما.

(قوله: **ولك شُرب اللبن**) كذا في «شرح التَّسهيل» لابن مالك، وقال ابنه بدر الدين: إنَّ معنى الرَّفع كمعنى النَّصب، ولكنه بتقدير: وأنت تشرب اللبن، فكأنه قدر الواو للحال، لا للعطف، ولا للاستئناف اهـ. ش.

[جزم الفعل المضارع]

ص ـ **فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ﴾ وَشَرْطُ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لاَ» مَحَلَّهُ، نَحْوُ «لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ» بِخِلاَفِ «يَأْكُلُكَ» وَيَجْزِمُ أَيْضاً بِلَمْ، نَحْوُ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ وَلَمَّا، نَحْوُ ﴿وَلَمَّا يَقْضِ﴾ وَبِاللاَّمِ وَ«لاَ» الطَّلَبِيَّتَيْنِ، نَحْوُ ﴿لِيُنْفِقْ﴾ ﴿لِيَقْضِ﴾ ﴿لاَ تُشْرِكْ﴾ ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: إِنْ، وَإِذْ مَا، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُمَا، نَحْوُ ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطاً وَالثَّانِي جَوَاباً وَجَزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ، نَحْوُ ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾، أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.**

ش ـ لمَّا انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شَرَعْتُ في الكلام على ما

جزم الفعل المضارع

(قوله: **فإن سقطت الفاء**) أي: لم توجد، والسُّقوط بهذا المعنىٰ لا يستدعي سبق وجود.

(قوله: **بعد الطَّلب**) أي: ولو بلفظ الخبر؛ أي الطلب بأنواعه السَّابقة، قال بعض المحققين: وينبغي أن يستثنى منه (لو) التي للتمني في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ووجهه أن إشرابها معنى التمني طارىءٌ عليها، فلذلك لم يسمع الجزم بعدها. اهـ.

(قوله: **أو بإذا الفجائية**) صرَّح المصنِّف في «المغني»: بأنّ (إذا) الفجائية قد تنوب عن الفاء، يعني: وهي حينئذٍ لا تجامعها، وإنما تجامعها إذا كانت مقوية ومؤكِّدة لها، لا نائبة عنها، فلا تنافيَ بين قول من قال: إنها تجامعها، وقول من نفى ذلك. تأمل.

(قوله **جازم لفعل واحد**) أي: استقلالاً، فلا ينافي جزمه لأكثر بالتبعيَّة في عطف نحو: لا تشتم زيداً وتضربْ بكراً، وتخاصمْ عمراً.

يجزمه، والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين.

[أولاً ـ ما يجزم فعلاً مضارعاً واحداً]

فالجازم لفعل واحد خمسة أُمورٍ:

أحدُها: الطَّلَبُ، وذلك أَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ لنا لفظٌ دَالٌّ على أمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجردٌ من الفاء، وقُصِدَ به الجزاء؛ فإنَّه يكون مجزوماً بذلك الطلب[1]؛ لما فيه من معنى الشرط، ونَعْني بقصد الجزاء أَنَّك تُقَدِّره مُسَبَّباً عن ذلك المتقدم، كما أَنَّ جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، تقدم الطَّلَبُ وهو «تَعَالَوا» وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أَتْلُ»، وقُصِدَ به الجزاء؛ إذ المعنى تَعَالَوا فَإِنْ تَأْتُوا أَتْلُ عليكم؛ فالتِّلاَوَة عليهم مُسَبَّبَة عن مجيئهم؛ فلذلك جُزِمَ، وعلامةُ جزمه حذفُ آخره ـ وهو الواو ـ وقول الشاعر:

(قوله: **وجازمٌ لفعلين**) أي: غالباً، فلا ينافي ما صرَّح به كثير من النحاة: من أَنَّ الشَّرط الواقع حالاً لا يحتاج إلى الجزاء نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، أفاده الشنواني.

(قوله: **من أنواع الطَّلب**) خرج به النفي، فلا يجوز الجزم في جوابه.

(قوله: **فإنَّه يكون مجزوماً بذلك الطَّلب**) مذهب الجمهور أنه مجزوم بشرط مقدَّر بعد الطلب، مدلول عليه بذلك الطلب، وقيل: غير ذلك.

(قوله: **من معنى الشَّرط**) أي: لِمَا تضمنَّه من معنى (إن) الشَّرطية، كما في «المغني».

(قوله: **إذ المعنى: تعالوا، فإن تأتوا أتل... إلخ**) قال المصنِّف في «شرح الشُّذور»: ولا يجوز أن يقدَّر: فإن تتعالوا؛ لأن (تعال) فعل جامد لا مضارع له، ولا ماضٍ، حتى توهم بعضهم أنَّه اسم فعل.

(1) ذكر أن الجازم هو نفس الطلب لأنه يتضمن معنى أداة الشرط وهو مذهب الخليل وسيبويه وفي هذا الموضوع مذهبان آخران، أولهما: أن الجازم هو نفس الطلب لأنه ناب عن شرط، كما أن المصدر عمل النصب في نحو قولك: «ضربا زيدا» لأنه ناب عن فعل الأمر، لا لأنه تضمن معناه، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وثانيهما: أن الجازم هوالأداة المقدرة، وهذا مذهب جمهور النحاة وصححه المتأخرون.

٢٤ ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ]

وتقول «أَتِنِي أُكْرِمْكَ»، و«هَلْ تَأْتِينِي أُحَدِّثْكَ»، و«لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ».

ولو كان المتقدم نَفْياً أو خبراً مُثْبَتاً لم يُجْزَم الفعلُ بعده[1]؛ فالأوّل نحو: «مَا

(قوله: **قفا نبك... إلخ**) هذا صدر بيت لامرىء القيس عجزه:

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

محلُّ الشاهد في قوله: قفا نبكِ، والألف فيه يحتمل أن تكون للتثنية حقيقة بأن يكون

٢٤ ـ هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد شعراء الجاهلية، وهو مطلع معلقته المشهورة.

اللغة: «قفا» أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه، أو خاطب به واحداً فنزله منزلة اثنين؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فما فوق، أو خاطب به واحداً وهذه الألف ليست ضميراً، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصول مجرى الوقف «نبك» مضارع من البكاء «منزل» أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابه فيه «بسقط اللوى» السقط ـ بكسر السين أو ضمها أو فتحها ـ ما تساقط من الرمل، اللوى ـ بكسر اللام ـ المكان الذي يكون رمله مستدقاً «الدخول» بفتح الدال وضم الخاء ـ اسم مكان بعينه «حومل» بفتحتين بينهما سكون بزنة جعفر ـ اسم مكان معني أيضاً.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر، مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع «نبك» فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكي، وذكرى مضاف وقوله: «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ومنزل» معطوف بالواو على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقوله: قفا، وسقط مضاف، و«اللوى» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى، وبين مضاف وقوله: «الدخول» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فحومل» حومل: معطوف بالفاء على الدخول، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: «نبك» فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله: قفا، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره، وهذا الحذف هو أمارة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك؛ لأنه يصح لك أن تقول: أن تقفا نبك، فافهم ذلك، والله يرشدك.

(1) إنما وجب الرفع بعد الخبر المثبت وبعد النفي؛ لأن صحة الجزم تقتضي أن يكون السابق سبباً ولا يكون الخبر المثبت سبباً وهو ظاهر، والنفي لا يكون سبباً أيضاً ألا ترى أنك لو قلت: «ما تأتينا فتحدثنا» لم يعقل أن يكون تقدم عدم الاتيان سبباً في الحديث.

تأْتِينَا تحدِّثُنَا» برفع تحدثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب الجُمَلِ، وَالثاني نحو «أَنْتَ تأتينا تُحَدِّثُنا» برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين، وأَمَّا قول العرب: «اتَّقَى الله امْرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليهِ» بالجزم؛ فوجهه أَنَّ «اتَّقى الله وفَعَلَ» وإنْ كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر، إلاَّ أَنَّ المراد بهما الطلب، والمعنى لِيَتَّقِ الله امرؤ ولْيَفْعَلْ خيراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ـ ١٣]، فجزم ﴿يَغْفِرْ﴾؛ لأنَّه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾؛ لكونه في معنى آمِنُوا وجَاهِدوا، ....

خاطب رفيقين له، أو خطاب للواحد، وثنَّى؛ لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة الإثنين، والعلَّة في هذا أنَّ أقل أعوان الرَّجل في إبله وماله اثنان، فجرى كلام الرَّجل على ما أُلف من صاحبيه، ويحتمل أن تكون بدلاً من نون التوكيد؛ إجراء للوصل مجرى الوقف، فعلى أنَّه مثنى يكون مبنياً على حذف النون، والألف: فاعل، وعلى أنها بدل من النون يكون مبنياً على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً، وذكرى: بكسر الذَّال وفتح الراء آخره ألف مقصورة، أي: من أجل تذكر، وقوله: بسقط صفة لمنزل، أو متعلق بقوله: قفا، وهو بتثليث السين: منقطع الرَّمل حيث يستدق طرفه، واللِّوى بكسر اللام، والقصر حيث يلتوي الرمل، والدَّخول بفتح الدال المهملة بوزن رسول: اسم موضع، وحَوْمَل بفتح الحاء المهملة والميم، وإسكان الواو بينهما: موضع آخر.

والمعنى: قفا وأعيناني، أو قف وأعنِّي على البكاء؛ لأجل تذكري حبيباً فارقته، ومنزلاً خرجت منه بمنقطع الرَّمل الملتوي بين هذين الموضعين.

(قوله: والمعنى ليتقِ الله امرؤ وليفعل... إلخ) قال العلامة الشنواني: الظاهر أنَّ (ليفعل) تفسير لفعل خيراً، ويرد عليه أنَّه صفة للنكرة قبله، ويمتنع في الصِّفة أن تكون طلبية، فكان على الشارح ألا يذكر (فعل خيراً) كما فعل غيره، أو يذكره ولا يفسرّه بما يدلُّ على الطلب، أو يذكره ويعطفه على اتقى كما في بعض النسخ.

والجواب: أنَّ فعل ليس صفة للنكرة قبله، وإنما هو لطلب فعل الخير من المرء، ولو سُلِّم، فهو صفة على إضمار القول، ويجوز في الطلب أن يكون كذلك. اهـ.

(قوله: لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا) ويؤيِّده قراءة ابن مسعود: آمنوا بالله ورسوله

وليس جواباً للاستفهام؛ لأنَّ غُفرانَ الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يُقْصَد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جَزْمُهُ، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فتطهرهم مرفوع باتفاق القُرَّاء، وَإِنْ كان مسبوقاً بالطلب وهو ﴿خُذْ﴾؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إنْ تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وَإنما أُريد خذ من أموالهم صدقة مُطَهِّرة؛ فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرىء قولُه تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ـ٦] بالرفع على جعل ﴿يَرِثُنِي﴾ صفة لوليّاً، وبالجزم على جعله جزاءً

وجاهدوا، وإنما جيء به على لفظ الخبر؛ للإيذان بوجود الامتثال، وكأنَّه امتثل، فكأنه يخبر عن إيمان وجهاد موجودين، وهذا كما الدَّاعي يقول: غفر الله لك، ويغفر الله لك، جعل المغفرة لقوة الرَّجاء كأنها موجودة.

(قوله: وليس جواباً للاستفهام؛ لأنَّ غفران... إلخ) هذا إشارة لردٍّ من ذهب إلى ذلك، وقد أجاب عنه المصنف في غير هذا الكتاب بأنه من قبيل تنزيل السبب. وهو الدِّلالة على الإيمان والجهاد. منزلة المسبب، وهو امتثال الإيمان والجهاد، واعترِض بأنَّ الدَّلالة لا تفضي إلى الامتثال؛ بدليل أنه ﷺ أرشد كثيراً إلى الإيمان فلم يهتدوا فضلاً عن الامتثال، وأجيب بتسليم ما ذكر، لكنَّ الغرض هنا بيان المتعلَّق على أي وجه كان، ومعلوم أنَّ الدلالة تفضي إلى الامتثال في الجملة.

(قوله: ولو قرىء... إلخ) أي: في السبع، فلا ينافي أنَّه قرىء كذلك شذوذاً، فاندفع اعتراض الدلجموني.

(قوله: «يرثني» بالرَّفع على جعل «يرثني» صفة... إلخ) وهو أقوى من الجزم؛ لأنَّه سأل وليّاً هذه صفته، والجزم لا يحصّل هذا المعنى، قال الدماميني: وقيل: الجزم أولى، والرَّفع محمول على الاستئناف، لا على الصِّفة؛ لئلا يلزم أنَّه لم يوهب له ما طلب؛ لموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام، والمراد بالإرث إرث الشَّرع والعلم، لا إرث المال؛ لأنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون، و(من) في قوله: ﴿مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦] للتَّعدية؛ لأنَّه يقال: ورثه وورث منه، وقيل: للتَّبعيض؛ لأنَّ آل يعقوب لم يكونوا كلُّهم أنبياء، ولا علماء.

للأمر، وهذا بخلاف قولك «أْتِنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ ورسولَه»، فَإِنَّه لا يجوز فيه الجزم؛ لأَنَّك لا تريد أَنَّ محبة الرجل لله ورسوله مُسَبَّبة عن الإِتيان [به]، كما تريد في قولك: «أْتِنِي أُكْرِمْكَ» بالجزم؛ لأَنَّ الإِكرام مسببٌ عن الإِتيان، وَإِنَّما أردت ائتني برجلٍ موصوفٍ بهذه الصفة[1].

واعلم أَنَّهُ لا يجوز الجزمُ في جواب النهي إِلاَّ بشرط أَنْ يصح تقديرُ شَرْطٍ في موضعه مقرون بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك: «لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ»، و«لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ»، فَإِنَّه لو قيل في موضعهما: «إِنْ لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ»، و«إِنْ لا تَدْنُ مِنَ الأَسدِ تَسْلَمْ» صَحَّ، بخلاف «لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ»، و«لا تَدْنُ من الأَسَدَ يَأْكُلُكَ» فَإِنَّه ممتنع؛ فَإِنَّه لا يصح أَنْ يقال: «إِنْ لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النار»، و«إِنْ لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسدِ يَأْكُلُكَ»، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، لأَنَّه لا يصح أَنْ يقال «إِن لا تمنن تستكثر» وليس هذا بجوابٍ، وَإِنَّما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في ﴿تَمْنُن﴾؛ فكَأَنَّه قيل: ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية: إِنَّ الله نهى نبيه ﷺ عن أَنْ يَهَبَ شيئاً، وهو يطمع أَنْ يَتَعَوَّضَ من الموهوب له [أكثرَ من الموهوب].

(قوله: إلا بشرط أن يصح... إلخ) سكت عن شرط الجزم بعد غير النَّهي، وشرطه: صحَّة حلول (أن تفعل) محله مع صحة المعنى، تقول: أسلم تدخل الجنَّة، بخلاف أسلم تدخل النَّار، وقِسْ عليه.

(قوله: نهى نبيه ﷺ... إلخ) وهو خاصٌّ به ﷺ؛ فإن الله تعالى اختار له أشرف الآداب، وأحسن الأخلاق، أو هو نهي تنزيه، لا نهي تحريم له ولأمَّته.

---

(1) المضارع الواقع بعد الطلب الذي لم يقصد به الجزاء يكون هو فاعله جملة، ثم إن له أربعة مواضع، وذلك لأنه أن كان ما قبله نكرة غير صالحة لمجئ الحال منها تكون جملة المضارع صفة كما في الآية الكريمة ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾ [مريم: 5 ـ 5] وإن كان ما قبل جملة المضارع معرفة كانت جملة المضارع مالاً كما في قوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ [المدثر: 6]، وقد تكون معطوفة على ما قبلها كما في قوله سبحانه: ﴿ولا يؤذن لهم فيتذرون﴾ [المرسلات: 36]، فإن يعتذرون معطوف على ﴿يؤذن لهم﴾؛ لأن الغرض نفي الأذن في الاعتذار بدليل قوله سبحانه: ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ [التحريم: 7]، وقد يكون المضارع المذكور كلاماً مستأنفا كما في قوله الشاعر.

وقال رائدهم: أرسوا نزاولها ... فتحف كل امرئ يجري لمقدار.

فَإِنْ قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ بالجزم؟.

قلت: يحتمل ثلاثة أَوجه:

أَحدها: أَنْ يكون بدلاً من ﴿تَمْنُن﴾[1]، كَأَنَّه قيل: لا تستكثر، أي: لا تَرَ مما تُعْطِيه كثيراً.

والثاني: أَنْ يكون قَدَّرَ الوقف عليه لكونه رأسَ آيةٍ، فسكَّنه لأجل الوقف، ثم وَصَلَهُ بنية الوقف.

والثالث: أَنْ يكون سَكَّنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: فأنذر، فكبر، فطهر، فاهجُرْ[2].

(قوله: بدلاً من تمنن) نوزع في البدليَّة باختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأوَّل على الثاني، وأجاب ابن قاسم: بأنَّ اختلاف معنييهما لا يمنع البدليَّة مطلقاً؛ إذ بدل الاشتمال مغاير في المعنى للمبدل منه.

---

(1) ذهب جماعة أن البدل في هذه الآية الكريمة لا يجوز، وذلك؛ لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان:
أحدهما: أن يكون معنى البدل والمبدل منه واحداً.
وثانيهما: أن يدل المبدل منه على البدل.
وهو كلام غير سديد؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً، فأما لو كان بدل اشتمال مثلاً، فلا يشترط هذا الشرط، ونحن ندعي أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتمال.

(2) فإن قلت: فما تصنع في قوله عليه الصلاة والسلام «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» فإن (يؤذ) مضارع مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دل عليها، وهو واقع في جواب النهي الذي هو (لا يقرب) ولا يصح المعنى على وضع إن وحرف النفي بحيث تقول: إن لا يقرب مسجدنا يؤذنا؛ لأن الايذاء يتسبب عن القرب لاعن عدم القرب؟ وما تصنع أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» فإن الرواية وردت بجزم (يضرب) الواقع في جواب «لاترجعوا» ولا يصح أن تقول «إن لا ترجعوا يضرب»؛ لأن الضرب مسبب عن الرجوع، لا عن عدمه؟
قلت في الجواب عن هذا: إنما أخطأت في أنك اعتبرت (يؤذنا) جواباً لقوله كذلك بل (يؤذنا) بدل من (لا يقرب) وكأنه قيل: لا يؤذنا ومثله (يضرب) فإنه بدل من «لا ترجعوا بعدي كفاراً» وكأنه قيل لا يضرب بعضكم رقاب بعض.

الثاني مما يجزم فعلاً واحداً: «لم»: وهو حرف يَنفي المضارع ويَقْلِبُهُ ماضياً، كقولك «لَمْ يَقُمْ، وَلَمْ يَقْعُدْ»، وكقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

الثالث: لمَّا أُختها، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

وتُشَارِكُ لم في أربعة أمور، وهي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وجَزْمُه، وقَلْبُ زمانِه إلى المُضِيِّ.

وتفارقها في أربعة أُمور:

أحدها: أنَّ المنفي بها مُسْتَمِرٌّ الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بلم؛ فإنَّه

(قوله: ينفي المضارع) أي: حرف يدلُّ على انتفاء حدث المضارع، وقوله: **(ويقلبه)** أي: قلب معناه.

(قوله: لم يلد) أي: لم يلد أحداً، فالمفعول محذوف، وأصله: يُوْلِدْ حذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، وهو نفي للأولاد عنه تعالى، وثبتت الواو في (لم يولد)؛ لأنهَّا لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة؛ لأنَّ قبلها ضمة، وبعدها فتحة، وهو نفي لـ لوالدين عنه؛ أي: لم يلده أحد.

(قوله: لمَّا أختها) وهي النَّافية، واحترز بذلك من الوجوديَّة، والتي بمعنى إلاَّ.

(قوله: لمَّا يقض ما أمره) أي: لم يفعل الذي أمره به ربُّه، فـ:(ما): موصول، والعائد محذوف، فيقدر متصلاً؛ لأنَّ (أمرَ) يتعدَّى بنفسه، ولا يقال: يلزم عليه اتِّصال الضَّمير مع اتِّحاد الرُّتبة، وهو ممنوع؛ لأنَّ محلَّ المنع في الملفوظ به، لا المقدَّر، لزوال القبح اللفظي، أو يقدر منفصلاً، ولا يقال: إنَّ العائد المنفصل ممتنع حذفه؛ لأنَّ محلَّه إذا حصل اللَّبس، ولا لبس هنا. أفاده ش.

(قوله: إلى زمن الحال) أي: حال التَّكلم، وهو مراد مَنْ قال: إنها لاستغراق النفي وامتداده، وأما (لم) فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو: لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم.

قد يكون مستمراً، مثل ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقد يكون منقطعاً، مثل ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الدهر: ١]؛ لأنَّ المعنى أنَّه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، ومِن ثَمَّ امتنع أنْ تقول: لمَّا يَقُمْ ثم قام؛ لِمَا فيه من التناقض، وجاز لم يقم ثم قام.

والثاني: أنْ لمَّا تؤذن كثيراً بتوقُّعِ ثبوت ما بعدها، نحو ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨][1] أي: إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه، ولم لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشريُّ، والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به.

(قوله: وقد يكون منقطعاً مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ إلخ) أي: لم يكن شيئاً، ثم كان، واعترض ابن السبكي شيخه أبا حيان، كابن مالك في تمثيلهما؛ لانقطاع النفي بهذه الآية بأنَّ النفي لم ينقطع أصلاً كقولك: لم يقم زيد أمس، والتَّحقيق: أنَّ النَّفي الذي نتكلَّم في انقطاعه هو نفي الحديث المحكوم بنفيه، فإذا كان مقيداً بظرف فاتِّصاله باستغراق النفي للظرف، كقولك: لم يقم زيد أمس، فهذا نفي متصل، وأما القيام فيما بعد فلا تعرض في النفي إليه لا بنفي ولا بإثبات، بخلاف النفي الذي لم يتقيد بظرف؛ فإنَّه يستغرق الأوقات التي لا غاية لها إلى زمن النطق. اهـ. المراد.

(قوله: ومن ثَمَّ امتنع لما يقم ثم قام؛ لما فيه من التَّناقض) أي: لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلُّم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وُجد في الماضي، نعم الإخبار بأنه سيكون في المستقبل صحيح

(قوله: بل لمَّا يذوقوا عذاب) بل: حرف عطف، ويذوقوا: مجزوم بـ:(لمَّا)، وعذاب: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً.

(قوله: إلى الآن) أي: إلى زمن التَّكلم؛ أي: استمر نفي الذوق إلى الحال، وأنَّ ذوقهم للعذاب متوقعٌ ثبوته؛ أي: منتظر حلوله بهم، والتّوقع ثابت في نفس الأمر سواء كان من غيرهم أو منهم؛ لأنهم يعتقدون أنَّ عدم الإيمان موجب لذلك وإن أنكروه عناداً.

(قوله: ما ذاقوه) أي: ماذاق الكفار العذاب، والذوق: هو قوة إدراكية لها اختصاص بإدراك لطائف الكلام، ووجوه محاسنه الخفية. ذكره السعد التفتازاني.

---

(1) قد حذفت ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها.

والثالث: أنَّ الفعل يُحْذَفُ بعدها، يقال: هل دخلت البلدُ؟ فتقول: قَارَبْتَها ولَمَّا، تريد ولَمَّا أدخلها، ولا يجوز قاربتها ولم(١).

والرابع: أنَّهَا لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف لم، تقول: إنْ لم تقم قمت، ولا يجوز إنْ لَمَّا تقم قمت.

الجازم الرابع(2): اللامُ الطَّلَبية، وهي الدالة على الأمر، نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن

(قوله: ولا يجوز قاربتها ولم) وأما نحو قوله:

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا   يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ(١)

أي: وإن لم تصل، فهو ضرورة، فلا يرد نقضاً، والأعازب: يروي بالعين المهملة، وبالزاي، وبالغين المعجمة، والراء المهملة بمعنى: التباعد. اهـ. ش

(قوله: أنها) أي: (لما) لا تقترن بحرف الشرط؛ أي: بأداة شرط، فالحرف ليس بقيد. اهـ. ش.

(قوله: اللام الطَّلبية، وهي الدَّالة على الأمر) أي: الدَّالة على ذلك وضعاً؛ ليدخل ما إذا استُعْمِلَت مع مصحوبها في الخبر نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، وقوله:

---

(1) وقد ورد حذف المجزوم بلم في أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع في الاستعمال العربي لم يعتد بهما، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشي، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء:

أحفظ وديعتك التي استودعتها   يوم الأعازب أن وصلت وأن لم

أراد: إن وصلت وإن لم تصل، يريد احفظها على كل حال، ومن ذلك قول الآخر:

يا رب شيخ من لكيز ذي غنم   في كفه زيغ، وفي الفم فقم

أجلح لم يشمط، وقد كاد، ولم

أراد وقد كان يشمط ولم يشمط: أي قاربه ولم يبلغه، فحذف للعلم بالمحذوف.

(2) قد تفهم من استشهاد المؤلف اللام الدالة على الأمر أو الدعاء، واللام الدالة عليهما أيضاً أن دخول اللام على فعل المخاطب أو المتكلم، ودخول «لا» على فعل الغائب أو المتكلم غير جائز عربية، لأنه مثل اللام بمثالين من فعل الغائب، ومثل اللابمثالين من فعل المخاطب، ونحن نبين لك ذلك الأمر بإيضاح فنقول =

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص١٩١، وخزانة الأدب ٨/٩، والمقاصد النحوية ٤/٤٤٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/٢٨٠.

سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو الدعاء، نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

الجازم الخامس: لا الطَّلَبية، وهي الدالة على النهي، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو الدعاء، نحو ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً.

[ثانياً ـ ما يجزم فعليه مضارعيه]

وأمَّا ما يجزم فعلين فهو إحْدى عَشَرَةَ أداةً، وهي:

﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: فيمدد ونحمل، أو في التهديد نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وأما ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [العنكبوت: ٦٦] فتجعل اللامان فيه للتعْليل، فيكون ما بعدهما منصوباً، أو التهديد، فيكون مجزوماً، والفرق بين الأمر والدُّعاء أنَّ الأمر طلب الأعلى من الأدنى، والدعاء عكسه، وهذا خلاف الرَّاجح في الأصول؛ فإنَّ الرَّاجح فيهما أنَّ كل ذلك يسمى أمراً إن كان المطلوب فعلاً ونهياً، أو إن كان المطلوب ترك فعل، ولعل المصنف إنَّما لم يجرِ على هذا تأدباً.

(قوله: الدالة على النَّهي) أي: وضعاً وأصالة؛ ليدخل ما إذا استعملت في التهديد، كقولك لولدك أو عبدك: لا تطعني، وخرج بالطَّلبية الزائدةُ والنافية، وقد سمع الجزم بـ:(لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) نحو: جئته؛ لا يكن له عليَّ حجة.

(قوله: وأما ما يجزم فعلين) أي: لفظاً أو محلاً، ولعلَّه أراد بالثَّاني ما يشمل الجملة ولو إسمية بقرينة تمثيله فيما سيأتي بالجملة الاسمية.

= أما اللام فيكثر دخولها علىٰ فعل الغائب كالآيتين الكريمتين اللتين تلاهما الشارح وقد تدخل على فعل المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ [العنكبوت: ١٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام «قوموا فلأصل لكم» [أخرجه البخاري (٣٨٠)] ولكنه لا يكثر كثرة دخولها على فعل الغائب ويندر دخولها على فعل المخاطب؛ لأن لأمر المخاطب صيغة تخصه وهي فعل الأمر، وأما «لا» فدخولها على فعل الغائب والمخاطب كثير، ولا تختص بالغائب ولا تكثر في المخاطب، ومثال دخولها على فعل المخاطب الآياتان اللتان تلاهما المؤلف ومثل دخولها على فعل الغائب قوله تعالى: ﴿فلا يسرف في القتل﴾ [الإسراء: ٣٣] وربما دخلت على فعل المتكلم نحو قول الشاعر:

لا أعرفنك بعد الموت تندبني   وقبل موتي ما زودتني زادي

وقول الآخر:

لا أعرفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُها

١ ـ «إنْ» نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

٢ ـ و«أينَ» نحو ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٣ ـ و«أيُّ» نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

٤ ـ و«مَنْ» نحو ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٥ ـ و«مَا» نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٦ ـ و«مَهْمَا» كقول امرىء القيس:

٢٥ ـ أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

(قوله: إن) لم يحتج إلى تقييدها بالشَّرطية للاحتراز عن النافية والزائدة وغيرهما؛ لأنها إذا أُطلِقَت تنصرف إلى الشرطية، وأيضاً فالأمثلة قرينة على ذلك.

(قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾) أين: اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية، خبر تكون، والواو: اسمها في محل رفع بها، ويدرك: جواب الشرط، والكاف مفعوله، والميم علامة الجمع، والموت: فاعله.

(قوله: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾) أي: عاجلاً وآجلاً. اهـ. ش.

(قوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾) ما: مفعول مقدم لتفعلوا، وهي شرطية جازمة له، و(من) للتبعيض متعلقة بمحذوف؛ لأنها صفة لاسم الشرط، والمعنى: أي شيء تفعلوا من الخيرات، فخير: مفرد وقع مواقع الجمع، ويخرُج على هذا ما جاء من هذا التركيب نحو ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وهذا المجرور، وهو المبين لاسم الشرط، لأنّ فيه إبهاماً من جهة عمومه، و(يعلمه الله) مجزوم جواب الشرط، ولا بُدَّ من مجاز في الكلام، فإما أن يكون عبَّر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير، كأنه قيل: يجازكم، وإما أن تقدر المجازاة بعد العلم، أي: يثبكم عليه هذا حاصل ما ارتضاه السمين في إعرابه.

(قوله: أغرَّكِ مني أنَّ حُبَّك... إلخ) المعنى: قد غرَّك؛ أي: خدعك مني كون حبك قاتلي،

٢٥ ـ هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً، وقبله قوله:

أفاطم مهلاً، بعض هذا التدلل ... وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي
وإن كنت قد ساءتك مني خليقة ... فسلي ثيابي من ثيابك تنسلي =

٧ ـ و«متى» كقول الآخر:

٢٦ ـ مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وكون قلبي مطيعاً لك بحيث مهما تأمريه بشيء يفعله، ويفعل: مجزوم، وحُرِّك؛ لأجل الرَّوي، وقد بسطت الكلام على هذا البيت في شرحي للقصيدة التي هو منها، وهي لامرىء القيس.

(قوله: مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ) صدر هذا البيت:

= اللغة: «فاطم» مرخم فاطمة، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وكان الشاعر يحبها، «مهلاً» أي: تمهلي وانتظري، «أزمعت صرمي» عزمت عليه، والصرم: الهجر والقطيعة، «أجملي» أحسني كلامك، أو اتركي القطيعة، «خليقة» خصلة، «سلي ثيابي من ثيابك» أراد بذلك أن تترك مودته، وتخلع عن نفسها رداء حبه، «أغرك» هل خدعك أو حملك على أن تفعلي ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور؟

المعنى: يقول لفاطمة: هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك علي وطاعتي لك على هذا الدلال وذلك التيه، وأن تفعلي معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب؟

الإعراب: «أغرك» الهمزة للاستفهام، غر: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،و الكاف ضمير المخاطبة مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب، «مني» جار ومجرور متعلق بغر، «أن» حرف توكيد ونصب، «حبك» حب: اسم أن، وحب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «قاتلي» قاتل: خبر أن، وقاتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر، والتقدير أغرك مني قتل حبك إياي «وأنك» الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن «مهما» اسم شرط جازم على الأصح، يجزم فعلين الأول فعل الشرط الثاني جوابه وجزاؤه «تأمري» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع «القلب» مفعول به لتأمري، منصوب بالفتحة الظاهرة «يفعل» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمهما أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً؛ وتقدير إعراب البيت هكذا: أغرك مني كون حبك قاتلاً إياي وكونك مهما تأمري القلب يفعل.

الشاهد فيه: قوله: «مهما تأمري القلب يفعل» حيث جزم بمهما فعلين؛ أولهما قوله: «تأمري» وثانيهما قوله: «يفعل»، على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات، وهو الذي يقال له الروي.

٢٦ ـ هذا عجز بيت، وصدره قوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع، وهو من شواهد سيبويه (٢/٧).

اللغة: «جلا» أصله فعل ماضٍ، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر وبقم، ونحو ذلك؛ فهو الآن =

٨ ـ و«أَيَّانَ» كقوله:

أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا ... مَـتَـى أَضَـعِ الـقِـمَـامَـةَ تَـعْـرِفُـوْنِـي

الثنايا: جمع ثنية، وهي العقبة، وفلان طلاَّع الثنايا؛ أي: ركَّاب لصعاب الأمور؛ أي: أنا ابن رجل جلا الأمور؛ أي: كشفها.

(فقوله: جلا... إلخ) صفة لموصوف محذوف، وقوله: متى أضع العمامة... إلخ قال

= علم، وقيل: هو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها، وقيل هو جلاً ـ بالتنوين ـ مصدر أصله المد فقصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يداهن فيكتم بعض أموره، وإنما هو شجاع؛ فهو لذلك يعلن كل أموره، ونحن نرى أن حمله على أحد المعنين الثاني والثالث أولى، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك ثم أن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آبائه من سمي أو لقب به أيضاً فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر وأورده صاحب اللسان (جلا) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص٤٤٤ أوربة):

أنـا الـقـلاخ بـن جـنـاب ابـن جـلا ... أخـو خـنـاثـيـر أقـود الـجـمـلا

والخناثير: الدواهي، واحدها خنثر، بزنة جعفر، وعلى هذا تكتب «ابن جلا» بالألف وتنون العلم الذي قبله؛ لأن «جلا» ليس علماً «طلاع الثنايا» طلاع: صيغة مبالغة لطالع، والثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظائم الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف وقوله: «جلا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي «وطلاع» الواو حرف عطف، طلاع معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وطلاع مضاف وقوله: «الثنايا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله: تعرفوني «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «العمامة» مفعول به لأضع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بمتى، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة هي نون الوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بمتى فعلين: أولهما «أضع» والثاني =

٢٧ ـ فَـأَيَّـانَ مَـا تَـعْـدِلْ بِـهِ الـرِّيـحُ تَـنْـزِلِ

٩ ـ و«حَيْثُما» كقوله:

ابن يعقوب في «شرح التلخيص»: يحتمل متى أضع على رأسي عمامة الحرب، وهي البيضة أو المغفر، تعرفوني وشجاعتي، ويحتمل متى أضع العمامة عن وجهي السَّاترة له عرفتموني، ولا تجهلوا وجهي؛ لشهرتي. وفي هذا البيت كلام طويل مبسوط في شرح التلخيص.

(قوله: فأيان ما تعدل به الرِّيح... الخ) أيَّان: اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية، وما زائدة، وتعدل: فعل الشرط، وتنزل: جوابه، وكسره عارض.

= «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه جزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال «تعرفونني» بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية.

٢٧ ـ هذا عجز بيت وصدره قوله:

إذا الـنـعـجـة الـعـجـفـاء كـانـت بـقـفـرة

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٤)، ولا يعلم قائله، وكثير من الناس يشك في صحة صدره.

اللغة: «العجفاء» المهزولة «قفرة» القطعة من الأرض لا نبات فيها «تعدل» تميل.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو منصوب على الظرفية المكانية، وناصبه قوله: تنزل الذي هو جوابه «ما» زائدة «تعدل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بأيان، وعلامة جزمه السكون «به» جار ومجرور متعلق بقوله: تعدل «الريح» فاعل تعدل «تنزل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأيان أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وإنما كسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله: «أيان... تعدل... تنزل» حيث جزم بأيان فعلين، أولهما «تعدل» والثاني «تنزل» على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون، وأنه لولا حركة الروي لكان الثاني ساكناً سكون الأول.

وفي هذا البيت نكتة غير ذلك، وحاصلها أن «أيان» تجزم فعلين وإن اتصلت بها «ما» الزائدة، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها؛ بدليل قول الآخر:

أيـان نـؤمـنـك تـأمـن غـيـرنـا وإذا ... لـم تـدرك الأمـن مـنـا لـم تـزل حـذرا

٢٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِيمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

١٠ ـ وَ«إِذمَا» كَقوله:

٢٩ ـ وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

(قوله: حيثما تستقم) أي: في أيِّ زمن، فحيث هنا للزَّمان كما صرَّح به المصنف في «المغنى»، والنجاح: الظفر بالمقصود، والغابر: بالغين المعجمة، وبالباء الموحدة يطلق على المستقبل، وهو المراد هنا، ويطلق على الماضي.

(قوله إذ ما تأتِ... إلخ) تأت: وآتياً: من الإتيان بالمثناة الفوقية، ويروى بدلهما

---

٢٨ ـ البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على قائل معين، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٤) وشرحناه في مكانه منه، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١).
اللغة: «تستقم» تعتدل وتسر في الطريق الواضح المستقيم «يقدر» يريد يبلغك إياه ويوصلك له «نجاحا» ظفراً بما تحب ونوالاً لكل ما تريد «غابر الأزمان» باقيها.
المعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد.
الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه ظرف زمان، والعامل فيه النصب هو قوله: يقدر الذي هو جوابه؛ وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم أيضاً بحيثما، وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «نجاحاً» مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة «في غابر» جار ومجرور متعلق أما بقوله: يقدر، وأما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح، وغابر مضاف وقوله: «الأزمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين أولهما «تستقم» وثانيهما «يقدر»، على أن الأول منهما هو فعل الشرط والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون.

٢٩ ـ البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٣) وقد شرحناه في مكانه مه، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع (١٠٦٧).
اللغة: «تلف» تجد، تقول: ألفيته ألفيه ـ بوزن أرضيته أرضيه ـ والمعنى وجدته أجده، ومنه قوله تعالى: ﴿إنهم ألفوا آباءهم ضالين﴾ [الصافات: ٦٩].
المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياً به.
الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب «إذ ما» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» =

١١ ـ و«أنَّى» كقوله:

٣٠ ـ فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا ... تَجِدْ..........

(تأب) و(آبياً) بالموحدة من الإباء، وهو الامتناع، وتُلْف: من أَلْفَى إذا وجد. اهـ. ش.

(قوله: أنى تأتها تستجر بها تجد) تأتِ: فعل الشرط، وتستجر: بدل منه، وتجد: جوابه، وتمام البيت

= فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت، مبني على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «آمر» خبر للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بآمر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرور محلاً بالباء «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب «إياه» إيا: ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً «آتيا» مفعول ثانٍ لتلف، منصوب بالفتحة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «إذ ما تأت...» حيث جزم بإذ ما فعلين؛ أولهما «تأت» وثانيهما «تلف» على أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزاؤه وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها.

٣٠ ـ هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح، وأكمله العلامة السجاعي بقوله: «وتمام البيت

حطباً جزلاً وناراً تأججا»

وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين، وإنهم لبمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول:

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها ... كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها، وقال شاعر آخر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (١/ ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر، وقد أكمله بعضهم هكذا:

تجد فرجاً منها إليك قريباً =

....

= اللغة المعنى: سنفسر لك هاهنا البيتين الذين رويناهما، فأما بيت لبيد فقوله: «مركبيها» أراد به ناحيتها وجهتها، وأصل المركب مكان الركوب، وقوله: «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم: شجر بين القوم، أي تفرق واختلف، وصف لبيد في هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الخوض في مضمارها؛ فيقول: إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها، وكان ركوبها صعباً عليك.

وأما البيت الآخر فقوله: «تلمم» فعل مضارع من الإلمام، وهو الإتيان والزيارة، وقوله: «تأججا» فعل ماضٍ مسند لألف الاثنين، وهما الحطب الجزل والنار، والتأجج: الاحتراق والالتهاب، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف؛ فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار، ومن عادة العرب إذا كانوا في جدب أن يوقد كرامهم النار ليهتدى بها إليهم السالك.

الإعراب: إعراب بيت لبيد: «أصبحت» أصبح: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «تأتها» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لتأتي، مبني على السكون في محل نصب «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتلتبس، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «كلا» مبتدأ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا مضاف ومركبي من قوله: «مركبيها» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه «تحت» ظرف مكان متعلق بقوله: شاجر الآتي، وتحت مضاف ورجل من قوله: «رجلك» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، وقوله: «شاجر» خبر المبتدأ الذي هو كلا، وإفراد الخبر؛ لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد، فراعى الشاعر هاهنا لفظها فأفرد الخبر، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب:

كلانا غني عن أخيه حياته ... ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وعليه جاء قوله الله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ [الكهف: ٣٣]، ولو روعي المعنى لقيل: آتتا أكلهما، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال:

كلاهما حين جد الجري بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

أفلا ترى أنه قال: «كلاهما قد أقلعا» فراعى المعنى وثنى، ثم قال: «و كلا انفهما رابي» فراعى اللفظ وأفرد،و مثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر:

إن المنية والحتوف كلاهما ... يوفي المخارم يرقبان سوادي

فأفرد مراعاة للفظ في قوله: «يوفي» وثنى مراعاة للمعنى في قوله: «يرقبان سوادي».

الشاهد فيه: قوله: «أنى تأتها تلتبس» حيث جزم بأنى فعلين؛ أولهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تلتبس» وهو جواب الشرط: أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله: «تأت» وجوابه هو قوله: «تجد» وأما قوله: «تشجر» فهو بدل من تأت، وبدل المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه السكون، ولكنا أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة.

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين، ويسمى الأول منهما شرطاً، ويسمى الثاني جواباً وجزاءً(1).

[ثالثاً - اقتران جواب الشرط]

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأنْ تقعَ بعد أداة الشرط، وجب اقترانها بالفاء، ....

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْيهَا ... تَجِدْ عَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

والجزل: العظيم، وتأججاً بفتح التّاء صفة ناراً، والألف للإطلاق، والأصل تتأجج؛ أي: تتوقد.

(قوله: ويسمىٰ الأول منهما شرطاً) أي: لأنّه شرط لتحقق الثّاني

(قوله: جزاء وجواباً) أي: يسمىٰ جزاء؛ لأنّه يبتنى علىٰ الأول ابتناء الجزاء على الفعل، وهو حقيقة اصطلاحية، فقول بعضهم: إنه مجاز، صحيح باعتبار اللغة.

(وقوله: وجواباً) أي: تشبيهاً له بالجواب بعد السؤال.

(قوله: وجب اقترانها بالفاء) وتحذف للضرورة، وأجاز الكوفيون حذفها اختباراً. اهـ. ش.

---

(1) اعلم أن أدوات الشرط الإحدى عشرة المذكورة تنقسم إلى أربعة أقسام الأول ما هو حرف بانفاق جميع النحاة وهو (إن) والثاني ما هو مختلف فيه والراجح كونه حرفاً وهو (إذ ما) والثالث ما هو مختلف فيه والراجح أنه اسم وهو (مهما) والرابع ما هو اسم باتفاق النحاة وهو الباقي.

ثم اعلم أن ما هو اسم ـ سواء أكان متفقاً على اسميته أم مختلفاً فيها ـ إما أن يدل على ظرف ـ نحو: أين ومتى وأيان وحيثما ـ فهو في محل نصب على الظرفية ومتعلقه فعل الشرط، ولما أن يدل على حدث ـ وذلك يتصور نحو: «أي» وفي «ما»؛ لأن «أيا» بحسب ما تضاف إليه وهي قد تضاف إلى مصدر نحو: «أي ضرب تضرب أضرب» ولأن «ما» موضوعة لما لا يعقل،وقد يكون مالا يعقل حدثاً، وقد قال المعربون في قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦]: أن التقدير أي نسخ ننسخ، وهي حيئذٍ مفعول مطلق، فإن لم تدل الأداة على ظرف ولا حدث، فإما أن يكون الذي بعدها فعلاً لازما وإما أن يكون فعلاً متعدياً فإن كان الذي بعدها فعلاً لازماً نحو: «من يخرج أخرج معه» فالأداة حينئذٍ في محل رفع مبتدأ وإن كان ما بعدها فعلاً متعدياً ولم يستوف مفعوله نحو: «من تخاصم أخاصم» فالأداة حينئذٍ في محل نصب مفعول به لفعل الشرط وإن استوفى مفعوله نحو «من تخاصمه أخاصمه» فهو من باب الاشتعال.

ومعنى ذلك أنه يجوز إعرابه مبتدأ فالجملة بعده في محل فع خبر، ويجوز إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور؛ فالجملة بعده لا محل لها مفسرة.

وذلك إذا كانت الجملة اسمية، أو فعلية فِعْلُها طلبيٌّ، أو جامدٌ، أو منفيٌّ بِلَنْ، أو مَا، أو مقرونٌ بقَدْ، أو حرف تنفيسٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]،

(**قوله: إذا كانت الجملة... اسمية الخ**) وقد نظم بعضهم ذلك فقال:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ ... وَبِمَا وقَدْ وبِلَنْ وبِالتَّنْفِيسِ

(**قوله: أو منفيٌّ بلن**) أي: إن كان مضارعاً.

(**قوله: أو ما**) أي: إن كان مضارعاً أو ماضياً نحو: إن زرتني فما أهينك، وإن زرتني فما ضربتك، ومثل الماضي المصدَّر بما، الماضي المصدَّر بلا نحو: إن زرتني فلا ضربتك، كما أفاده الرَّضي.

(**قوله: أو مقرونٌ بقد**) أي: إن كان الفعل ماضياً كما ذكره الرضي

(**قوله: أو حرف تنفيس**) أي: سوف والسِّين، كما قاله الرضي

(**قوله: وإن يمسسك بخير... إلخ**) التحقيق كما في الباب الخامس من المغني أنَّ الجواب في مثل هذا محذوف، فإنه قال: إن نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] يكون الجواب فيها محذوفاً؛ لأنَّ الجواب مسبب عن الشَّرط، وأجل الله آتٍ سواء وجد الرجاء أم لم يوجد، والأصل فليبادر العمل فإنَّ أجل الله آت

(**قوله: إنْ ترني أنا أقلَّ... إلخ**) يجوز في تَرَ أن تكون بصرية، فأنا توكيد لياء المتكلم، وأقلَّ: حال، وأن تكون علمية فأنا ضمير فصل، وأقلَّ: مفعول ثانٍ، ولا يجوز على الأول أن يكون فصلاً، لأنَّ شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، ومالاً وولداً تمييز، وقرىء برفع أقلُّ فيكون خبراً عن أنا، والجملة في محل نصب، إما على الحالية أو المفعولية، وجواب الشرط قوله: فعسى ربي.

(**قوله: فلن تكفروه**) ضمنَّه معنى تُحْرَموه فعدَّاه الاثنين، أولهما قائم مقام الفاعل، والثاني الهاء، وإلا فهو يتعدَّى لواحد. أفاده ش

(**قوله: فما أوجفتم... إلخ**) الإيجاف: سرعة السَّير، والرِّكاب الإبل، ومِنْ زائدة أي: خيلاً

﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤]، ويجوز في الجملة الاسمية أنْ تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وَإنَّما لم أُقيِّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسميَّة؛ لأنَّها لا تدخل إلا عليها؛ فأغناني ذلك عن الاشتراط(1).

(**قوله: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾**) اعتُرِض جعل قوله فقد سرق إلخ، هو الجواب بأنَّه يقتضي تقديم سرقة أخ له؛ لأنَّ الماضي بقد محقق معنى فلا يصح أن يكون جواباً لشرط مستقبل، وأجاب بعضهم عن ذلك بأنَّ الجزاء على قسمين: أحدهما: أن يكون مضمونه مسبباً، عن مضمون الشَّرط، والثاني: أن لا يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط، وإنَّما يكون الإخبار به مسبباً نحو: إن تكرمني فقد أكرمتك أمس، أي: إنَّ إكرامك لي سبب لأن أخبر بأني قد أكرمتك أمس. اهـ. وما في الآية من هذا القبيل فلا إشكال. فتأمَّل.

(**قوله: ﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾**) معطوفاً على فعل الشَّرط، والفاء في فسوف جواب الشَّرط، وقدَّم قوله يقتل؛ لأنَّها درجة شهادة وهي أعظم من غيرها

(**قوله: أن تقترن بإذا الفجائية**) أي: بثلاثة شروط أن تكون غير طلبية، فخرج نحو: إن أطاع زيد فسلام عليه، وألا يدخل عليها أداة نفي؛ احترازاً من نحو: إن يقم زيد فما عمرو قائم، وألا يدخل عليها (إنْ) فخرج إن لم يقم زيد فإن عمراً لم يقم، فتتعين الفاء في ذلك، قال أبو حيان: النصوص متضافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بـ:(إذا)، لكن السَّماع إنَّما ورد في (أنْ) وحدها، فيحتاج في إثبات ذلك في غير (أنْ) من الأدوات إلى سماع، قال: وكذلك جاء جواب (إذا) الفجائية، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]. اهـ. ش ملخصَّاً.

---

(1) قد تحذف الفاء وهي مستحقة، سواء أكان الجواب جملة فعلية كما جاء في حديث اللقطة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» التقدير: فإن جاء صاحب اللقطة فأذها إليه، «فإن لا يجيء فاستمتع بها فحذف جواب الشرط الأول، وحذف الشرط من الثاني والفاء من جوابه، ومثله قول الشاعر:

ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى ... سيلفى على طول السلامة نادما

أم كانت جملة الجواب اسمية نحو قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

ويتعين ربط الجواب بالفاء ولا يجوز ربطه بإذا الفجائية في ثلاثة مواضع: الأول أن تكون الجملة الاسمية دعائية نحو: (إن جاء زيد فسلام عليه) الثاني أن تكون الجملة مقترنة بحرف نفي نحو: «إن يلعب زيد فما انا براض عنه» والثالث أن تكون الجملة مقترنة بأن المؤكدة نحو: «إن تسافر فإن قلبي معك».

[النكرة والمعرفة]

ص ـ فَصْلٌ: الاسْمُ ضَرْبَانِ:

١ ـ نَكِرَةٌ، وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ كَرَجُلٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَشَمْسٍ.

٢ ـ وَمَعْرِفَةٌ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الضَّمِيرُ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ،

(فصل)
النكرة والمعرفة

(**قوله: ما شاع في جنس**) لم يرد بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزان؛ بدليل تمثيله، بل ما يعم الصنف والنوع وغيرهما، وأراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم الحاصلة في نفس الأمر، سواء كانت مما له تحقق في الأعيان أو لا، وبالجنس المقدَّر أفراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الأمر مما فرض صدقه عليها، وأما الجنس فلا يُتصوَّر فيه شياع؛ لأنَّه شيء واحد، ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراده على نزاع كبير في محلِّه، وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس. اهـ. ش

(**قوله: كرجل**) أي: كهذا الاسم؛ فإنَّه شائع في زيد وعمرو وبكر. . . إلخ

(**قوله: أو مقدَّر**) أي: شاع في أفراده مفهوم كلِّي غير موجود في الخارج، كشمس؛ فإنه شائع في أفراد مفهوم الكوكب النهاري، غير أنَّه لم يوجد إلا فرد.

(**قوله: الضَّمير**) فعيل بمعنى مضمر على حدِّ عقدت العسل فهو عقيد؛ أي: معقد، ويقال له: مضمر، وهو من أضمرته؛ أي: أخفيته؛ لأنَّ حروفه غالباً مهموسة والهمس فيه خفاء، وهي التاء والكاف والهاء، ويسمِّيه الكوفيون كناية ومكنياً.

(**قوله: وهو ما دلَّ على متكلِّم**) أي: اسم دلَّ وضعاً. . . إلخ؛ لأنَّ الدَّالَّ إذا أطلق ينصرف للدَّالِّ بالوضع، فخرج مَنْ اسمه (زيد)، زيد ضرب، وقولك لزيد: يا زيد افعل كذا، قولك لزيد الغائب: زيد فعل كذا؛ فإنَّ زيداً في هذه الأمثلة قد أطلق على المتكلِّم والمخاطب والغائب، لكن لا بالوضع، وصرَّح بعضهم بأنَّ الأسماء الظاهرة موضوعة للغائب، فأخرجها

وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وُجُوباً فِي نَحْوِ «أَقُومُ» وَ«نَقُومُ»، أَوْ جَوَازاً فِي نَحْوِ «زَيْدٌ يَقُومُ»، أَوْ بَارِزٌ، وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءِ «قُمْتُ»، وَكَافِ «أَكْرَمَكَ»، وَهَاءِ «غُلَامِهِ»، أَوْ مُنْفَصِلٌ كَـ: «أَنَا» وَ«هُوَ» وَ«إِيَّايَ»، وَلاَ فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إِلاَّ فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَ«ظَنَنْتُكَهُ» وَ«كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ.

ش ـ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف [إلى] قسمين: نكرة، وهي الأصل، ولهذا قدَّمتها، ومعرفة، وهي الفرع، ولهذا أخَّرْتُها.

بقيد تقدُّم الذِّكر، والمراد بالمتكلم: شخص يحكي به عن نفسه كـ: (أنا) فخرج لفظ المتكلِّم، وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب كـ: (أنت) فخرج لفظ مخاطب، وبالغائب شخص غير متكلِّم، ولا مخاطب بالمعنى المذكور.

واعلم أنه لا يرد على حدِّ الضَّمير الكاف من (ذلك)؛ لأنَّها حرف دالٌّ على الخطاب، لا على المخاطب، فتدبَّر

(**قوله: مستتر وجوباً**) أي: استتاراً واجباً، أو ذا وجوب.

(**قوله: وهو إمَّا متَّصل**) أي: بعامله، أو منفصل؛ أي: عن عامله.

(**قوله: كتاء قمتُ**) بالحركات الثلاث.

(**قوله: وكاف أكرمك**) بفتحها للمخاطب، وكسرها للمخاطبة.

(**قوله: كأنا**) مذهب البصريين أنَّ الاسم هو الهمزة والنُّون، والألف زائدة، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مجموع الثلاثة.

(**قوله: وأنت**) مذهب البصريين أنَّ الضَّمير هو (أنْ)، والتاء حرف خطاب.

(**قوله: وهو**) مذهب البصريين أنَّه بجملته ضمير، وكذلك هي، وأما (هما) و(هم) و(هن) فكذلك عند أبي علي، وقيل غير ذلك.

(**قوله: وإيَّاي**) الصَّحيح أنَّ إيَّا هو الضمير، واللواحق، حروف تبيِّن المعنى المراد، فكلٌّ منها يدلُّ على المعنى المراد بشرط اقترانه باللواحق، وإلا لم يصدق التعريف؛ لأنَّ (إيَّا) بدون اللواحق لا يدلُّ على متكلِّم أو مخاطب أو غائب. تأمل.

(**قوله: ولا فصل. . . إلخ**) أي: لا يجوز ذلك بحسب اللغة، والمعنى المقصود.

(**قوله: وهي الأصل**) أي: لأنها الأولى، والمعرفة طارئة عليها، قيل: لأنَّك لا تجد معرفة إلا ولها اسم نكرة؛ لأنَّ الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامَّة، كَذَكَرٍ وإنسان، ثُمَّ تعرض له الأسماء الخاصة كالأعلام والكنى والألقاب، ذكره في «شرح الجامع».

[أولاً ـ النكرة]

فأمَّا النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مُقَدَّر؛ فالأول كَرَجُلٍ؛ فَإِنَّه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلما وُجِدَ من هذا الجنس وَاحِدٌ فهذا الاسمُ صادقٌ عليه، والثاني كشمس؛ فَإِنَّها موضوعة لما كان كوكباً نهاريّاً يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وُجُودَ الليل؛ فحقها أن تصدق على متعدد كما أنْ رجلاً كذلك، وَإِنَّما تَخَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أَفْرَادٍ له في الخارج، ولو وُجِدَتْ لكان هذا اللفظ صالحاً لها؛ فَإِنَّه لم يوضع على أَنْ يكون خاصّاً كزيد وعمرو، وَإِنَّما وُضِعَ وَضعَ أسماء الأجناس.

[ثانياً ـ المعرفة]

وأمَّا المعرفة فَإِنَّها تنقسم ستة أقسام[1]:

القسم الأوَل: الضمير، وهو أَعْرَفُ الستة، ولهذا بَدَأْتُ به، وعَطَفْتُ بقية المعارف عليه بثُمَّ.

[تعريفه]

وهو عبارة عما دلَّ على متكلم كَأنا، أو مُخَاطب كأَنْت، أوَ غائب كَهُو.

[أقسامه]

وينقسم إلى مستتر وبارز؛ لأَنَّه لا يخلو: إمَّا أَنْ يكون له صورة في اللفظ أولاً، فالأول البارز كتاء «قُمْتُ»، والثاني المستتر كالمقَدَّر في نحو قولك «قُمْ».

(قوله: ينسخ) أي: يزيل ظهوره... إلخ

الضمير

(قوله: لأَنَّه لا يخلو إمَّا أن يكون له صورة في اللفظ) أي: هيئة في اللفظ؛ أي: التلفظ، اعترض بأنَّه لا صورة له في اللفظ، وإنَّما له صورة في العقل، ويجوز أن يراد باللفظ الملفوظ به. اهـ. ش

---

(1) ذكر المؤلف تقسيم المعرفة إلى ستة أقسام ولم يذكر تعريفها، وكان حقاً عليه أن يعرفها، وقد ذكر العلماء أن المعرفة هي «الاسم الذي وضع ليستعمل في معين» فالتعيين إنما في حال الاستعمال، لا في حال الوضع وبيان ذلك أن «أنا» أو «أنت» ضميران، والضمائر من المعارف، وحين وضع (أنا) وضع ليستعمل في حال التكلم، أياً كان المتكلم، لكنك حين تقول: (أنا مجتهد) قد استعملته في متكلم معين.

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

[أولاً ـ الضمير المستتر]

فَأَمَّا المستتر فينقسم ـ باعتبار وُجُوب الاستتار وجوازه ـ إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه.

[الاستتار وجوباً]

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكنُ قيامُ الظاهر مَقَامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم، أو بالنون كنقوم، [أو بالتاء كتَقُومُ][1]، ألاَ ترى أَنَّك لا تقول «أقوم زيد»، ولا تقول: «نقوم عمرو».

[الاستتار جوازاً]

ونعني بالمستتر جوازاً: ما يمكن قيام الظاهر مَقَامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو «زيد يقوم»، ألاَ ترى أَنَّه يجوز لك أَنْ تقول «زَيْدٌ يَقُومُ غُلاَمُهُ».

(قوله: ما لا يمكن قيام الظَّاهر مقامه) مراده بالظاهر هنا: ما يشمل المنفصل، فيوافق ما عبَّر به هو وغيره من أنَّه لا يخلفه الظاهر، ولا الضَّمير المنفصل. اهـ. ش.

(قوله: ما يمكن... إلخ) قد اعترضه في توضيحه بأنَّ الاستتار في نحو زيد قام واجب؛ فإنَّه لا يقال: (قام هو) على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه، أو ما قام إلا هو، فتركيب آخر، قال: والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضَّمير ك:(أقوم) وإلى ما يرفعهما كقام. اهـ. ورده بعضهم بأنَّه قد فسَّر المستتر جوازاً بما يخلفه الظَّاهر أو الضَّمير المنفصل، لا بما يجوز إبرازه على الفاعلية، وإنما يعترض لو فُسِّر بهذا، فتأمل.

---

(1) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب، نحو: «تقوم يا زيد»، أما التاء الدالة على التأنيث فهي من جائز الاستتار، نحو: «هند تقوم»؛ لأنك تقول: «تقوم هند» وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب، ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع: نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار، وهو حرفان: الهمزة، والنون، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار، وهو حرف واحد، وهو الياء، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى، وهو حرف واحد، وهو التاء.

[ثانياً ـ الضمير البارز]

وأَمَّا البارز فَإِنَّه ينقسم ـ بحسب الاتصال والانفصال ـ إلى قسمين: متصل، ومنفصل.

[أ ـ الضمير المتصل]

فالمتصل هو: الذي لا يستقلُّ بنفسه، كتاء «قُمْتُ»، والمنفصل هو: الذي يستقلُّ بنفسه، كأَنَا، وَأَنْتَ، وَهُوَ.

وينقسم المتصل ـ بحسب مواقعه في الإعراب ـ إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه.

١ ـ فمرفوعُه كتاء «قُمْتُ» فَإِنَّه فاعلٌ.

٢ ـ ومنصوبُه ككاف «أَكْرَمَكَ» فَإِنَّه مفعول.

٣ ـ ومخفوضُه كهاء «غُلاَمِهِ» فَإِنَّه مضاف إليه.

[ب ـ الضمير المنفصل]

وينقسم المنفصل ـ بحسب مواقعه في الإعراب ـ إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه: فالمرفوع اثنتا عَشَرَة كلمةً: أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُم، أَنْتُنَّ، هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ، ومنصوبه اثنتا عَشَرَة كلمةً أيضاً: إِيَّاي، إِيَّانا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ؛ فهذه الاثنتا عَشْرَةَ كلمةً لا تقع إلاَّ في محل النصب، كما أَنَّ تلك الأُوَلَ لا تقع إلاَّ في محل الرفع، تقول: «أَنَا مُؤْمِنٌ» فأنا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و«إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ» فإياك: مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب، ولا يجوز أَنْ يُعْكَسَ ذلك؛ فلا تقول: «إِيَّاي مُؤْمِنٌ» و«أَنْتَ أَكْرَمْتُ» وعلى ذلك فَقِسِ الباقي.

(قوله: **بحسب مواقعه من الإعراب**) أي: بقدر مواقعه من الإعراب، والمواقع جمع موقع؛ أي: أماكن؛ أي: أنواع مواقع؛ لأنَّ المبني يقع فيها.

(قوله: **والمنفصل هو الذي يستقلُّ بنفسه**) أي: هو الضَّمير الذي يصحُّ عند الفصحاء أن يتلفظ به من غير أن يكون متصلاً بكلمة أخرى.

(قوله: وأنت) الضمير عند البصريين (أَنْ) من (أنت) إلى (أنتنَّ).

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضعِ، بخلاف المتصلة.

[ثالثاً ـ حلول الضمير المنفصل محل المتصل]

ولَمَّا ذَكَرْتُ أَنَّ الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل، أَشَرْتُ بعد ذلك إلى أَنَّه مَهْمَا أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل؛ لا تقول: «قَامَ أَنَا»، ولا «أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ»، لتمكنك من أَنْ تقول: «قُمْتُ»، و«أَكْرَمْتُكَ»، بخلاف قولك «مَا قَامَ إِلاَّ أَنَا»، و«مَا أَكْرَمْتُ إِلاَّ إِيَّاكَ»؛ فَإِنَّ الاتصال هنا مُتَعَذِّر؛ لأَنَّ «إِلاَّ» مانعةٌ منه؛ فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفَصْلُ مع التَّمكن من الوصل.

وَ**ضَابِطُ الأُولى**: أَنْ يكون الضَّميرُ ثانيَ ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ من الثاني، وليس مرفوعاً، نحو «سَلْنِيهِ» و«خِلْتُكَهُ»، يجوز أَنْ تقول فيهما: «سَلْنِي إِيَّاهُ» و«خِلْتُكَ إِيَّاهُ»[1]. وَإِنَّما قلنا: الضميرُ الأَوَّلُ في ذلك أعرف؛ لأَنَّ ضمير المتكلم أَعْرَفُ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أَعْرَفُ من ضَمِير الغائبِ.

وضابطُ الثانية: أَنْ يكون الضميرُ خبراً لكان أو إحدى أَخواتها، سواء كان مسبوقاً

(قوله: **صورتين**) أي: مسألتين.

(قوله: **أن يكون الضَّمير**) أي: الذي يجوز انفصاله مع إمكان اتِّصاله.

(قوله سلنيه) أي: استعطنيه، فهو من (سأل) بمعنى: (استعطى)، لا بمعنى (استفهم).

(قوله: **أن يكون الضَّمير**) أي: الذي يتأتَّى اتِّصاله خبراً لـ:(كان) أو إحدى أخواتها، وهذه تفارق ما قبلها من جهة أَنَّه لا يشترط أن يكون عامل الضَّمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير آخر كما ذكره المصنِّف، وإذا كان عاملاً في ضمير آخر، فلا بُدَّ وأن يكون مرفوعاً، والمسألة السَّابقة لا بدَّ وأن يكون الضَّمير الأول مرفوعاً. اهـ. ش.

---

(1) ومما ورد فيه ثاني الضميرين منفصلاً حديث الرقيق، هو قوله: (إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم) هذا، والمؤلف لم ينص على الأرجح من الوصل، وبيان ذلك أن العامل في الضميرين إن كان فعلاً فالأرجح الوصل، ولم يأت في القرآن غيره، وإن كان العامل فيها اسما فالأرجح الفصل نحو: «عجبت من حبي إياك» ومن الوصل في هذه الحالة قول الشاعر:

لئن كان حبك لي كاذباً ... لقد كان حبيك حقاً يقينا

بضمير أم لا؛ فالأوْل نحو «الصَّدِيقُ كُنْتَهُ»، والثاني نحو «الصَّدِيقُ كأَنَّهُ زَيْدٌ»، يجوز أَنْ تقول فيهما «كُنْتَ إِيَّاهُ» و«كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ»(1).

واتَّفقوا على أَنَّ الوصل أَرْجَحُ في الصورة الأُولى إذا لم يكن الفعل قَلبياً، نحو «سَلْنِيْهِ» و«أَعْطِنِيْهِ»، ولذلك لم يأت في التنزيل إلاَّ به، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً، نحو «خِلْتُكَهُ» و«ظَنَنْتُكَهُ»، وفي باب كان، نحو «كُنْتَهُ» و«كَأَنَّهُ زَيْدٌ»، فقال الجمهور: الفَصْل أَرْجَحُ فيهن، واختار ابن مالكٍ في جميع كتبه الوَصْلَ في كان، واختلف رأيه في الأفعال القلبيةِ، فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم.

❀ ❀ ❀

(قوله: نحو: الصديقَ كنته) يجوز في الصَّديقُ الرفعُ والنصب على حدِّ زيد ضربته.

(قوله: واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل) كأن وجهه: أنَّ الأصل الاتصال. اهـ. ش.

---

(1) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا ... عن العهد، والإنسان قد يتغير

ومن ذلك قوله:

ليت هذا اليوم شهر ... لا نرى فيه عريبا

ليس إياي وإيا ... ك ولا نخشى رقيبا

ومن الوصول قول أبي الأسود الدؤلي لغلام له كان يشرب الخمر فيفسد أمر تجارته:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني ... رأيت أخاها مجزئاً بمكانها

فإلا يكنها أو تكنه فإنه ... أخوها غذته أمه بلبانها.

[٢ ـ العَلَم]

ص ـ ثُمَّ الْعَلَمُ، وَهُوَ: إِمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ، أَوْ جِنْسِيٌّ، كَأُسَامَةَ، وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ لَقَبٌ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقُفَّةَ، أَوْ كُنْيَةٌ، كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كُلْثُومٍ، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الاِسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيد كُرْزٍ.

ش ـ الثاني من أنواع المعارف: العَلَمُ.

[أ ـ المعرفة]

وهو «ما عُلِّقَ على شيء بعينه غَيْرَ متناولٍ ما أَشْبَهَهُ».

العَلَم

(**قوله: شخصي**) نسبة إلى الشَّخص باعتبار كونه معيناً معلوماً كـ: (زيد)؛ فإنَّه وضع للذات المشخص باعتبار كونه معيناً معلوماً. اهـ. ش

قال في «المصباح»: الشَّخص: سواد الإنسان تراه من بُعْد، ثُمَّ استعمل في ذاته، قال الخطَّابي: ولا يسمىٰ شخصاً إلا جسم مؤلفٌ له شخوص وارتفاع. اهـ. قلت: ولهذا يمتنع أن يقال في أسماء الله: إنها أعلام شخصية؛ لاستحالة الجسمية والتألف عليه.

(**قوله: جنسي**) نسبة إلى الجنس، بأن يكون موضوعاً للجنس، والماهية المعينة باعتبار تعينه.

(**قوله: كما مثلنا**) أي: والاسم كما مثّلنا به من زيد وأسامة، وما أشبهه.

(**قوله: وقُفَّة**) هي الفرعة اليابسة، والقفه: ما يتَّخذ من خوص كهيئة القرعة، تضع فيه المرأة القطن ونحوه، وجمعها قفف مثل: غرفة وغرف. اهـ. «مصباح».

(**قوله: وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول... إلخ**) المراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الإطلاق، وهو معنى الوضع، وإنما عبَّر بُعلِّق دون وضع؛ ليشمل العلم المنقول.

[ب ـ أقسامه]

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

فينقسم ـ باعتبار تَشَخُّصِ مُسَمَّاهُ وعدم تَشَخُّصِهِ ـ إلى قسمين: عَلَم شَخْصٍ، وعَلَم جنسٍ؛ فالأوَّل كزيد وعمرو، والثاني كأُسامةَ للأسد، وثُعالَةَ للثعلب، ....

(قوله: كأسامة للأسد) أي: علم للأسد؛ أي: وضع لماهيته المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة.

(فائدة)

الأسد أشرف الحيوانات المتوحشة؛ لأنَّه منزَّل منها منزلة الملك، وجمعه أسود وأُسُد بضمتين، وأُسْد بضم فسكون، وآساد بالمد، وأُسْدان، ومأسدة، وله أسماء تزيد على الستمائة أفردها السيوطي بتأليف، قال أرسطو: والأسد أنواع؛ رأيت نوعاً منه يشبه وجه الإنسان، وجسده شديد الحمرة، وذنبه يشبه ذنب العقرب، ونوع يشبه البقر له قرون سود نحو شبر، وأما السبع المعروف فهو حيوان لا تضع الأنثى منه إلا جرواً واحداً تضعه لحمة لا حِسَّ فيه ولا حركة فتحرسه ثلاثة أيام، ثم يأتي أبوه بعد ذلك، فينفخ فيه المرَّة بعد المرَّة حتى يتحرك ويتنفس، وتنفرج أعضاؤه، وتتشكل صورته، ثم تأتي أمه فترضعه، ولا تنفتح عيناه إلا بعد سبعة أيام من تخلُّقه، قيل: ويمكث في بطن أمه سبعة أشهر، ولذا سمي سبعاً، ولا تلد الأنثى أكثر من سبعة أولاد، وروى أبو نعيم في «الحلية» عن ثور بن زيد قال: بلغني أنَّ الأسد لا يأكل إلا من أتى محرَّماً. اهـ. ملخصاً من «مختصر حياة الحيوان» للسيوطي.

(قوله: وثعالة للثعلب) أي: وضع لماهيته المتَّحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة.

(فائدة)

ثعالة بوزن نخالة: اسم للثعلب، ومن أمثالهم: أرْوَغ من ثعالة، قال الشاعر:

فَاحْتَلْتُ حِينَ صَرَمْتِنِي ... وَالمَرْءُ يُعْجِبُ لاَ مَحَالَهْ(1)

---

(1) الأبيات من مجزوء الكامل، وهي لأبي داود في لسان العرب، مادة (حول)، والأغاني للأصفهاني ١٦/ ٤٠٤، وبلا نسبة في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٧٤.

وذُؤابةَ للذئب؛ فَإِنَّ كُلاًّ من هذه الألفاظ يَصْدُقُ على كل واحد من أفراد هذه الأجناس، تقول لكلِّ أسدٍ رأيته: هذا أُسامةُ مُقْبِلاً، وكذا البواقي، ويجوز أنْ تُطْلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو؛ ....

وَالدَّهْرُ يَلْعَبُ بِالفَتَى ... وَالدَّهْرُ أَرْوَغُ مِنْ ثُعَالَهْ
وَالمَرْءُ يَكْسَبُ مَالَهُ ... بِالشُّحِّ يُورِثُهُ كَلاَلَهْ
وَالعَبْدُ يُقْرَعُ بِالعَصَا ... وَالحُرُّ تُكْفِيهِ المَقَالَهْ

وفي «القاموس»: الثعلب: الأنثى، ويطلق على الذكر، أو الذكر: ثعلب وثُعلبان بالضمِّ، والأنثى: ثعلبة، والجمع: ثعالب وثعال. اهـ. وهو سَبُعٌ جبان مستضعف إلا أنَّه ذو مكر وخديعة، مفرط الخبث والحيلة، يتماوت إذا جاع، وينفخ بطنه، ويرفع قوائمه، فيظن أنَّه قد مات، فإذا قرب منه حيوان وثب عليه وصاده، وحيلته هذه لا تتمُّ على كلب الصَّيد، وقد ألغز الصَّلاح الصَّفدي فيه فقال:

فِيهِ مَكْرٌ وَخِدَاعٌ ... وَهُوَ بِالتَّصْحِيفِ يُغْلَبْ
عَجَبِي مِنْ حَيَوَانٍ ... لَمْ يَزَلْ بِالصَّيْدِ يُطْلَبْ

اهـ. ملخصاً من «مختصر حياة الحيوان» للسيوطي، ومن خطه نقلت.

(قوله: وذؤالة) بذال معجمة مضمومة فهمز، علم جنس للذئب؛ أي: وضع لماهيته المتحدة في الذِّهن باعتبار كونها متعينة معلومة، وسمِّي بذلك؛ لخفة مشيته؛ لأنَّ الذؤالة المشي الخفيف. اهـ. ش

(قوله: يصدق على كلِّ واحد من أفراد... إلخ) اعلم أنَّ علم الجنس موضوع للماهية مع التَّعيين؛ أي: للحقيقة من حيث هي هي؛ أي: لا بقيد الفردية، واسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي؛ أي: لا بقيد التعيين والإفراد، فالفارق بينهما: أنَّ التعيين جزء من الموضوع له في علم الجنس دون اسمه، فأما إطلاقه على الفرد كما في عبارة المصنف فهو حقيقة؛ بناء على أنَّ الحقيقة توجد في ضمن الأفراد، أومجاز بأن يشبَّه الفرد بعلم الجنس بجامع التعيين.

(قوله: بإزاء صاحب هذه الحقيقة) بزيادة صاحب. اهـ. ش، وإنَّما احتاج إلى زيادة صاحب؛ ليغاير ما قبله؛ فإنَّ القول الذي قبله إطلاق علم الجنس على الفرد، وظاهر هذا الثاني كالأول حيث جعله بإزاء صاحب الحقيقة، وهو الفرد من أفرادها، وإزاء بوزن كتاب؛ أي: بمقابل.

فتقول: أُسامَةُ أَشْجَعُ من ثُعَالَة، أي: صاحبُ هذه الحقيقة أَشْجَعُ من صاحب هذه الحقيقة، ولا يجوز أنْ تطلقها على شَخصٍ غائبٍ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: ما فَعَلَ أُسامةُ.

والمراد: أنَّه يطلق على الحقيقة.

(قوله: فتقول: أسامة أشجع... إلخ) هذا التفريع غير مناسب؛ لأنَّ الحقيقة نفسها لا توصف بالشجاعة ولا غيرها، وإنما يوصف بذلك الأفراد، ولهذا قال العلاَّمتان الشنواني ويس: لا يخلو عن خفاء جعل الشَّجاعة للماهية بدون الملاحظة للأفراد. قبيل: ولو عبرَّ بالجراءة لكان أولىٰ؛ لأنَّ الشجاعة إنَّما تطلق على ذي العقل، قلت: تفسير أهل اللغةِ الجراءةَ بالشجاعة يقتضي عدم الفرق، فتأمل.

(قوله: أي: صاحب هذه الحقيقة أشجع) لا يصحُّ هنا أن يقال: إن لفظ (صاحب) زائد؛ لما تقدَّم من أنَّ الحقيقة لا توصف بما ذكر، وهذا أيضاً إنما يناسب الإطلاق الأوَّل في كلامه، قلت: ويمكن أنَّه أشار بهذا إلى بيان ما يقع في عبارة القوم من التسمح في إطلاق الشجاعة، أو الجراءة على الحقيقة؛ يعني: أنَّه إذا وقع في عبارتهم وصف الحقيقة بما ذكر إنما يكون مرادهم فرداً من أفرادها. تأمل.

(قوله: ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب) قد علمت مما تقدَّم أنَّ علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين، وكأنَّ الشارح فهم تبعاً لبعضهم أنَّ هذا التَّعيين يرجع للمخاطب، وهو خلاف الصَّواب، بل التَّعيين راجع للواضع، وحينئذٍ فلا مانع من الإطلاق المذكور، على أنَّ ما ذكر معيَّن عند المخاطب، كما يدلُّ له قوله لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص، وقد قال المحقق المحلي: واستعمال علم الجنس أو اسمه معرَّفاً أو منكَّراً في الفرد المعيَّن أو المبهم، من حيث اشتماله على الماهية حقيقي، فتدبَّر في المقام؛ فإنَّه صعب المرام.

---

(1) ومن شواهد العلم المحكى عن جملة ما ينسب إلى رؤية بن العجاج من قوله:

نُبِّئت أخوالي بني يزيد ... ظلماً علينا لهم فديد

الشاهد فيه: قوله «يزيد» فإنه الآن علم، وأصله فعل مضارع فيه ضمير مستتر تقديره هو، فهو منقول عن جملة، ولو كان منقولاً عن الفعل المضارع وحده لأعربه إعراب مالا ينصرف للعملية ووزن الفعل فكان يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ومثله قول الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب.

[ج ـ العلم المفرد والمركب]

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركَّب؛ فالمفرد كزيد وأُسامة، والمركب ثلاثة أقسام:

١ ـ **مُرَكَّبٌ تركيبَ إِضافةٍ كعبدِ الله**، وحكمه أنْ يُعْرَبَ الجزء الأوَّلُ من جُزْءَيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائماً.

٢ ـ **ومُركَّب تركيبَ مَزْجٍ كبَعْلَبَكَّ وسيبَوَيهِ**، وحكمه أنْ يُعْرَبَ بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجرّاً، كسائر الأسماء التي لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختوماً بويَهِ كبَعْلَبَكَّ، فَإنْ خُتِمَ بها بُنِي على الكسر كسيبَوَيْهِ.

٣ ـ **ومُرَكَّبٌ تركيبَ إسنادٍ**، وهو ما كان جملة في الأصل ....

(قوله: إلى مفرد ومركَّب) إطلاق التَّركيب على ما ذكر إنما هو باعتبار الأصل لا بعد جعله علماً كما هو ظاهر، إذ جزؤه لا يدلُّ على جزء معناه الآن.

(قوله: ويخفض الثاني بالإضافة) أي: بسببها، فلا ينافي أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف، ويعطى الثَّاني حكمه فيما لو كان مفرداً، فيصرف في نحو: أبي بكر، ويمنع منه في نحو: أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما.

(قوله: تركيب مزج) المزج: هو الخلط؛ أي: تركيب ممزوج، وهو كلُّ كلمتين نزلت ثانيتهما منزل تاء التأنيث مما قبلها، أي في لزومه لحالة واحدة، فيدخل نحو: معد يكرب وسيبويه، ولا يرد عليه شيء، فتدبر.

(قوله: كبعلبك) علم لبلدة مركَّب من (بعل) وهو اسم صنم و(بك) هو اسم صاحب هذه البلدة، جُعِلا اسماً واحداً، من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسناديه أو غيرهما.

(قوله: وحكمه أن يعرب بالضَّمة رفعاً... إلخ) وتسكَّن الياء في معد يكرب ونحوه في الأحوال الثلاثة؛ لوقوعها الآن حشواً، وحُكي عن بعضهم فتحها في حالة النصب، قال الزمخشري: (معدي) مأخوذة من عداه؛ أي: تجاوزه، والكرب: الفساد، وكأنَّه قيل: عداه الفساد، وفيه شذوذ، وهو إتيانه على مَفْعِل بالكسر مع أنَّه معتلُّ اللام، والمعتل اللام يأتي على مَفْعَل بالفتح كالمرمى والمغزى. أفاده يس.

(قوله: ومركَّب تركيب إسناد) وهو ما تركيبه قبل العلميَّة، وتركيب المزج: هو الذي تركيبه للعلمية.

كشابَ قَرْنَاها، وحكمه أنَّ العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يُحكَى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل[1].

[د ـ الاسم والكنية واللقب]

وينقسم إلى اسمٍ وكُنْيَة ولَقَبٍ[2]، ....

(قوله: (كشاب قرناها)، وحكمه أنَّ العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يحكى على ما كان له من قبل. اهـ. ش.

(قوله: **وإلى اسم وكنية ولقب)** قال الرضي: ولفظ اللقب في القديم كان في الذَّم أشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة، والكنية عند العرب: يقصد بها التَّعظيم، فالفرق بينها وبين اللقب معنىً: أنَّ اللقب يُمْدح الملقب به، أو يُذَم بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية؛ فإنَّه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم؛ فإنَّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها، وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له، كأبي الحسن لأمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه، وقد يكنى في الصِّغر؛ تفاؤلاً أن يعيش حتَّى يصير له ولد اسمه ذلك. اهـ.

---

(1) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به المدح وعلى ما يقصد به الذم، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الذم، حتى قال الحماسي:

أكـنـيـه حـيـن أنـاديـه لأكـرمـه ولا ألـقـبـه والـسـوءة الـلـقـب

ولفظ النبز عندهم كان لا يطلق على ما يقصد به الذم، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾ [الحجرات: ١١]، تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً، وكانوا إنما يعدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكني وإجلاله؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية؛ لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ، كما تقول: زين العابدين وتاج الملة وسيف الدولة، أما التعظيم بالكنية فإنه بواسطتها بعدم التصريح باسم، لا بمعنى الكنية.

(2) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال: إن ما سمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ وأخت أم لم يصدر، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته أم لم يشعر، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بذم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي بكر، ما لهم يصدر بأحدهما فهو لقب، ولابد أن يشعر حينئذٍ بمدح أو ذم، وقد يضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنية أو اسماً ولقباً أو اسماً وكنية، كمحمد أبي الفضل، وأحمد أبي اليسر، وكمحمد الهادي، وكعلي زين العابدين، وخالد سيف الله، ونحو ذلك، وحينئذ ينطبق عليه ما قال المؤلف.

وذلك لأنَّه إنْ بُدِىء بأبٍ أو أُمٍّ كان كُنيَة كأبي بكر وأُمِّ بكر وأبي عمرو وأُمِّ عمرو، وَإلاَّ فَإنْ أشْعَر برفعة المسمَّى كزين العابدين أوضَعَته ـ كقُفَّة، وبَطَّة، وأنف الناقة ـ فلقَبٌ،

(قوله: **إن بدىء بأب أو أمّ... إلخ)** زاد الرضي والإمام فخر الدِّين الرازي: أو ابن، أو بنت كابن آوى، وبنت وردان، وتعريف الكنية شامل لما يكون من ذلك بالغلبة، ولا يخفى أنَّ ما صُدِّر بأب أو أمّ قد يُشعر برفعة المسمَّىٰ أوضعته فيصدق عليه حدُّ اللقب، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في نحو: أبي الخير وأبي لهب، وينفرد اللقب في نحو: كُرْزٍ، والكنية في نحو: أبي بكر، ولا مانع من ذلك.

وظاهر كلامهم أن ما أشعر بما ذكر لَقَب، وما صُدِّر بما ذكر كنية، وإن وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداء كائناً ما كان، والظَّاهر أنَّ ما وضع ابتداء اسم مطلقاً، وأنَّ ما استعمل في ذلك المسمىٰ بعد وضع الاسم؛ إن كان مشعراً بمدح كشمس الدِّين فيمن اسمه محمد، أو ذمّ كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك، أو كان مصدَّراً بأب كأبي عبد الله فيمن اسمه ذلك، وأمّ كأمّ عبد الله فيمن اسمها عائشة، فالأول لقب، والثاني كنية، وعلى هذا يصحُّ ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفريقية في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه، فأجاب عنه بأنَّه اسمه لا كنيته، واستحسن منه هذا الجواب. اهـ. ش ملخصاً.

(قوله: **وإلا فإنْ أشعر برفعة... إلخ)** أي: باعتبار مفهومه الأصلي؛ فإنَّ ذلك قد يقصد تبعاً. قاله السيد، وأراد بذلك. كما قال لأن إشعار اللقب بالمدح إنَّما هو من جهة أنَّ له مفهوماً آخر يلاحظ في الجملة، ويلتفت الذِّهن إليه وإن لم يكن مقصوداً عند الإطلاق، بل المقصود هو المعنى العَلَمي، وهو الذَّات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي لم يتصوَّر فيه إشعار، فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنَّه إذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود، فإنَّه يشعر بذلك الكمال، فيلزم أن يكون لقباً، والتزامه بعيد، نعم إذا سُمِّي شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقباً، وبهذا يُعلَم وجه التعبير بـ: (أشعر) دون (وضع) ودون (دل)؛ لأنَّ العَلَم إنَّما وضع لتعيين الذات، والمراد: إشعار قوي بحيث يقصد عادة. اهـ. ش.

(قوله: **أوضَعته)** بفتح الضَّاد المعجمة وكسرها، والهاء عوض من الواو. قاله الجوهري. اهـ. ش.

(قوله: **وبطَّة)** قال في «المصباح»: البطُّ: من طير الماء، الواحدة بطَّة، مثل تمر وتمرة، ويقع على الذكر والأنثىٰ. اهـ.

(قوله: **وأنف الناقة)** هو لقب جعفر بن قُريع تصغير قَرْع بفتح القاف، وسكون الراء، وبالعين المهملة، وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة، ذبح أبوه جزوراً، وقسَّمها بين نسائه،

وإلاَّ فاسمٌ، كزيد وعمروٍ[1].

وإذا اجتمع الاسمُ مع اللقب وَجَبَ ـ في الأفصح ـ تقديمُ الاسم وتأخيرُ اللقب، ثم إنْ كانا مضافين كعبد اللهِ زين العابدين، أو كان الأوَّل مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قُفَّة ـ وجب كونُ الثاني تابعاً للأوَّل في إعرابه: إمَّا على أنَّه بَدَلٌ منه، أو عطفُ بيانٍ عليه، وَإنْ كانا مفردين ـ كزيد قُفَّة، وسعيد كُرْزٍ ـ فالكوفيون والزجَّاج يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: إتّبَاعُ اللقب للاسم كما تقدم

فبعثته أمه إلى أبيه، ولم يبق إلا الرَّأس، فقال له: شأنك به، فأدخل يديه في أنفها، وجعل يجرهُ، فُلقِّب به وكانوا يغضبون منه، فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قَـوْمٌ هُـمُ الأَنْـفُ وَالأَذْنَـابُ غَـيْـرُهُـمْ وَمَنْ يُـسَـوِّيْ بِـأَنْـفِ الـنَّـاقَـةِ الـذَّنَـبَـا[1]

صار اللقب مدحاً، والنِّسبة إليها أنفي، كذا قال مكّي. اهـ.

(قوله: وجب في الأفصح تقديم الاسم، وتأخير اللقب) أي: لأنَّ اللقب أشهر؛ إذ فيه العَلَمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولاً، لأغنىٰ عن الاسم. ذكره الرضي، وقد يتقدَّم اللقب في غير الأفصح على الاسم، نحو: بأنَّ ذا الكلب عمراً، واعلم أنَّه لا يجب تأخير اللَّقب إلا مع الاسم نحو: هذا زيدٌ زين العابدين، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها.

(قوله: إمَّا على أنَّه بدل منه) أي: بدل كلٍّ من كلٍّ، أو عطف بيان عليه؛ لكونه أشهر. اهـ.

(قوله: وإن كانا مفردين) قضية كلامه، بل صريحه امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركّباً، والوجه خلافه، وفاقاً للرَّضي حيث قال: وإن كانا مفردين أو أولهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب. اهـ. وذلك لأنَّ المضاف إليه يجوز أن يكون مركَّباً، كغلام عبد الله، بخلاف المضاف. اهـ. ش.

(قوله: كُرز) بضم الكاف: ومعناه في الأصل: خرج الرَّاعي، ثُمَّ نقل، ولقِّب به، ويطلق على اللئيم، وعلى الحاذق.

---

(1) إنما كان الإتباع أقيس؛ لأن الإضافة تحوج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى لا يلزم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٧، ولسان العرب، وتاج العروس، مادة (ذنب).

في بقية الأقسام، والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب، وجُمْهُور البصريين يوجبون الإضافة، والصَّحيحُ الأوَّلُ، والإتّبَاع أَقْيَسُ من الإضافة والإضافة[1] أكثر.

❁ ❁ ❁

(قوله: إضافة الاسم إلى اللقب) أي: على تأويل الأول بالمسمَّى، والثَّاني بالاسم.

(قوله: والإتباع أقيس من الإضافة) أي: لأنَّه يحتاج إلى تأويل، بخلاف الإضافة كما تقدَّم.

---

(1) المراد المفرد حقيقة أو حكماً، أما المفرد حقيقة فنحو «هذا زيد» من كل ما هو مفرد لفظاً ومعنى، وأما ما هو مفرد حكماً فهو على ضربين، الأول: أن يكون مفرداً في اللفظ وهو جمع في المعنى، نحو قولك: «هذا الجمع» وقولك: «هذا الفريق» والثاني: أن يكون مؤولاً بمفرد وإن كان اللفظ اثنين أو جمعاً، نحو قوله تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾ [البقرة: 68]، أي: بين الفارض والبكر،؛ لأن المراد عوان بين المذكور، ويدخل في هذا النوع قول لبيد بن ربيعة:

ولـقـد مـلـلـت مـن الـحـيـاة وطـولـهـا وسـؤال هـذا الـنـاس كـيـف لـبـيـد

والمراد بالذكر ولو تأويلاً نحو قول الشاعر

نـبـئـت نـعـمـا عـلـى الـهـجـران زاريـة سـقـيـاً ورعـيـاً لـهـذا الـعـاتـب الـزاري

[٣ ـ اسم الإشارة]

ص ـ ثُمَّ الإِشَارَةُ، وَهِيَ: ذَا لِلمُذَكَّرِ، وَذِي وَذِهْ، وَتِي وَتِهْ، وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ، وَذَانِ وَتَانِ لِلْمُثَنَّى: بِالأَلِفِ رَفْعاً، وَبِالْيَاءِ جَرّاً، وَنَصْباً، وَأُولاَءِ لِجَمْعِهِمَا، وَالْبَعِيْدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللاَّمِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا إِلاَّ فِي الْمُثَنَى مُطْلَقاً، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ.

ش ـ الثالثُ من أنواع المعارف: اسمُ الإشارة.

وينقسم ـ بحسب المشار إليه ـ إلى ثلاثة أقسام: ما يُشار به للمفرد، وما يشار به

اسم الإشارة

(قوله: ثُمَّ الإشارة) ويعبرَّ عنها أيضاً باسم الإشارة، فالمتكلِّم مخيرٌ في التَّعبير، وعرَّفه المصنِّف في «شرح الشُّذور» فقال: هو ما دلَّ على مسمًّى، وإشارة إليه، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً: (هذا)، فيدلُّ لفظ (ذا) على ذات زيد، وعلى الإشارة لتلك الذات. اهـ.

(قوله: وهي) أي: الإشارة (ذا)، مذهب البصريين: أنَّ (ذا) ثلاثي الوضع؛ بدليل تصغيره على (ذيًّا)، وهل المحذوف العين أو اللام؟ وهل الألف منقلبة عن ياء، والمحذوف ياء أو عن واو، والمحذوف واو وهل وزنه فعَل بتحريك العين وهو الأظهر؛ لأنَّ الانقلاب عن المتحرِّك أولى؟ أو فَعْل بإسكانها؛ لأنَّه الأصل في ذلك كله؟ خلاف بينهم، ومذهب الكوفيين: أنَّ ألف ذا زائدة. اهـ. ش.

(قوله: للمثنَّى) أي: للاثنين والمعنى موضوعين للاثنين حال كونهما بالألف في الرَّفع، وبالياء في الجرِّ والنَّصب، ولفظ (جرّاً) و(نصباً) في كلامه منصوبان على الظَّرفية، والمعنى: ويعربان بالياء وقت جرٍّ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كقولك: جئتك العصر، لا على نزع الخافض؛ لأنَّه غير مقيس، والأصح أنَّ (ذان وتان) مبنيان لقيام علَّة البناء فيهما كالمفرد، والكلام على هذا مبسوط في المطولات.

(قوله: ما يشار به للمفرد) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى. كما هنا. قليل، والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزيد وهند، ونحو ذلك. اهـ. ش.

للمثنى، وما يُشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

[١ ـ ما يختص بالمفرد]

أ ـ فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهي «ذَا»(1).

ب ـ والمفردة المؤنثة عشرةُ ألفاظٍ: خمسة مبدوءة بالذال، وهي: ذِي، وذِهي ـ بالإشباع ـ وذِهِ ـ بالكسر، وذِهْ ـ بالإسكان، ....

والمراد: المفرد ولو حكماً؛ ليدخل نحو: ذا الجمع، وذا الفريق، وقال المصنف في «حواشي الألفية»: وقد يشار بها إلى الاثنين نحو: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وإلى الجمع كقوله:

وَسُــؤَالُ هَــذَا الــنَّــاسِ كَــيْــفَ لَــبِــيْــدُ(١)

(قوله: ذي) بكسر الذَّال، ثُمَّ ياء ساكنة منقلبة عن ألف (ذا)، ثم إنَّ ذي وما عطف عليه خبر واحد ليصح الحمل على قوله: وهي العائد إلى خمسة، فيكون العطف مقدَّماً على الحمل، كما في قولك: البيت سقف وجدران. اهـ. ش.

(قوله: وذات) بالضَّم.

---

(1) الاستعمالات الثلاث هي: الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة، ولا أحفظ له شاهداً.
والثاني: استعمالها بمعنى صاحبة، نحو قول الشاعر:
أمــن أجــل أعــرابــيــة ذات بــردة   تبكي على نجد وتبلى كذا وجدا؟
والثالث: استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي، كالمثال الذي ذكره المؤلف، والذي نسب حكايته عن العرب للفراء، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته، تقول: ذات الإنسان أنه حيوان مفكر، تريد أن هذه حقيقته وماهيته، وقد استعملت في معنى نفس الشيء، فقيل: هذه ذات متميزة، وهذه ذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظها؛ فقيل: هذا عيب ذاتي، يريدون أنه راجع إلى نفس المعيب وطبيعته وجبلته، وأنكر قوم هذا الاستعمال، وليس إنكارهم بسديد، وارجع إلى المصباح المنير.

---

(١) عجز بيت من البحر الكامل، وصدره:
ولــقــد سَــئِــمْــتُ مــن الــحَــيــاةِ وطــولِــهــا
وهو للبيد في ديوانه ص٣٥، وخزانة الأدب ٢/٢٥١، وشرح التصريح ١/١٢٩، ولسان العرب، مادة (نصب).

وذاتُ، وهي أَغْرَبُهَا، وَإِنَّما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة، كقولك: «ذَاتُ جَمَالٍ»، أو بمعنى التِّي، في لغة بعض طيء، حكى الفرَّاء: «بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمْ اللهُ بِهِ، والكرامة ذات أَكْرَمكم اللهُ بها»: أي: التي أكرمكم الله بها؛ فلها حينئذٍ ثلاثة استعمالات[1]، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: تِي، وتِهِي ـ بالإشباع ـ وتِهِ بالكسر، وتِهْ ـ بالإسكان، وتَا.

[٢ ـ ما يختص بالمثنى]

أ ـ ولتثنية المذكر: ذَانِ ـ بالألف رفعاً، كقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾

(قوله: **وهي أغربها**) أي: الغريبة منها، فأفعل التَّفضيل ليس على بابه.

(قوله: **بالفضل ذو فضَّلكم الله به... إلخ**) بالفضْل متعلِّق بمحذوف؛ أي: أسألكم بالفضل، والكرامة: معطوف عليه، وذات: بالضمِّ صفة للكرامة، وكأنه يشير إلى قوله تعالىٰ: (﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلرِّزْقِ﴾) قاله الموضح في «الحواشي».

(قوله: **أي التي أكرمكم الله بها... إلخ**) أشار بهذا إلى أنَّ أصل (به) هو (بها)، فنقلت فتحة الهاء إلى الباء، فسكِّنت، وحُذِفت الألف.

(قوله: **فلها حينئذٍ ثلاث استعمالات**) الإشارة بها، وبمعنى صاحبة، وبمعنى التي، قلت: بقي لها استعمال رابع، وهو جعلها اسماً مستقلاً نحو: ذات الشيء، بمعنى: حقيقته وماهيته، وقد صار استعمالها بمعنى: (نفس الشيء) عرفاً مشهوراً، حتَّى قال الناس: ذات متميزة، وذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير، فقالوا: عيب ذاتيٌّ بمعنى جِبِلِّي وخلقي، وفي القرآن العزيز: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ٥٤]، أي: ببواطنها وخفياتها، والصدور: يكنى بها عن القلوب، فالكلمة عربية، ولا التفات إلى مَنْ أنكر كونها عربية، وخطَّأ علماء الكلام في قولهم: الصِّفات الذَّاتية، مع أنهم مصيبون في ذلك. أفاده في «المصباح»

(قوله: **فذانك برهانان**) ذكَّرَ الإشارة مع أنَّ المشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثتان نظراً للخبر، وهو برهانان؛ فإنَّه مذكر.

(1) وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى المذكر المنصوب سهو؛ لأن «اللذين» اسم موصول، وليس اسم إشارة، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى: ﴿إن هذين لساحران﴾ [طه: 63] في قراءة من قرأ بتشديد «إن».

[القصص: ٣٢][1]، وذَيْنِ ـ بالياء جرّاً ونصباً، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩].

ب ـ ولتثنية المؤنث: تَانِ؛ بالألف رفعاً، كقولك «جاءتني هَاتَانِ» وهَاتَين، بالياء جراً ونصباً[2]، كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨].

[٣ ـ ما يختص بالجمع]

ولجمع المذكر والمؤنث: أُولَاءِ، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقال تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ [هود: ٨٧]، وبنو تميم يقولون: أُولَى ـ بالقَصْر، وقد أَشَرْتُ إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أنَّ اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مَدَّهُ.

(قوله: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾) اعترضه بعضهم بأنَّ هذا من الموصولات، فالتمثيل به سهو، وصوابه: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]. اهـ

(قوله: **بالقصر**) صرَّح ابن يعيش بأنَّ إطلاق القصر والمدِّ على غير الأسماء المتمكِّنة فيه تسمُّحٌ.

(1) عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار «ذان وذين» و«تان وتين» مثنين حقيقة، وهو رأي ضعيف عند المحققين من علماء العربية، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جئ بها على صورة المثنى، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال في حال الجر وحال النصب، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة من الضمير وجعلوا لكل منها موضعاً نحو: «أنا وأنت وهو» للاستعمال في حال الرفع، و«إياك» وأخوته للاستعمال في حال النصب، وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب:
الأول: أن علة البناء موجودة في اسماء الإشارة كلها.
الثاني: أن «ذان» ليس مبنياً على مفرده؛ إذ لو ثنى فرده لقيل ذيان كما يقال في تثنية فتى فتيان.
الثالث: أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تنكيره كما ذكرنا في بحث المثنى، وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال.

(2) يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء:
أولهما الضمير: نحو قوله تعالى: ﴿هاأنتم أولاء﴾ [آل عمران: ١١٩].
وثانيهما كاف التنبيه: نحو قوله سبحانه: ﴿أهكذا عرشك﴾ [النمل: ٤٢]، وقولهم في المثل: «ما هكذا يا سعد تورد الإبل».
وثالثها لفظ الجلالة المقسم به: نحو قولهم: (لا ها الله ذا).

[٤ ـ المشار إليه قريب وبعيد]

ثم المُشار إليه إمَّا أنْ يكون قريباً، أو بعيداً.

أ ـ فَإنْ كان قريباً جيء باسم الإشارة مُجَرداً من الكاف وجوباً، ومقروناً بها التنبيه جوازاً؛ تقول: «جَاءني هذا»، و«جاءني ذا»، ويُعْلَمُ أَنَّ ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أَنَّهَا إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْد[1].

ب ـ وَإنْ كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف: إمَّا مجردة من اللام، نحو «ذَاكَ»، أو مقرونةً بها، نحو «ذلك».

(قوله: ومقروناً بـ:(ها التنبيه) قال الدماميني: (ها) المذكور ليس بعد ألفه همزة، وإنَّما هو علم على الكلمة المركَّبة من هاء فألف، ثم نكِّر، وأضيف إلى التنبيه، ليتضح المراد به كقوله:

عَـلاَ زَيْـدُنَـا يَـوْمَ الـنَّـقَـا رَأسَ زَيْـدِكُـمْ[١]

ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف؛ إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلاً اهـ. يس وش

(قوله: وإن كان بعيداً، وجب اقترانه بالكاف) اعلم أنه قد يستعار للقريب؛ لعظمة المشير نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾ [طه: ١٧] ولعظمة المشار إليه نحو: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الشورى: ١٠] ويستعار للبعيد؛ لمجرد حكاية الحال نحو: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] ونحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، بعد أن قلن: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، والمجلس واحد؛ لأنَّه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن، وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه، كقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثُمّ قال ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، كذا في الجامع. اهـ. يس.

---

(1) قد ورد من ذلك قول الشاعر:

أولا لـك قـومي لـم يـكـونـوا أشـابـة وهـل يـعـظ الـضـلـيـل إلا أولالـكـا؟

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل، وعجزه:

بِـأَبْـيَـضَ مِـنْ مَـاءِ الـحَـدِيـدِ يَـمَـانِـي

وهو بلا نسبة في لسان العرب، مادة (زيد).

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

إحداها: المُثَنى، تقول: ذَانِكَ، وَتَانِكَ، ولا يقال: «ذَانِ لَكَ»، ولا «تَانِ لِكَ».

الثانية: الجمعُ في لغة مَنْ مَدَّهُ، تقول: أولئِكَ، ولا يجوز «أُولاَءِ لِكَ»، وَمَنْ قصَرَهُ قال: «أُولاَلِكَ»[1].

الثالثة: إذا تقدَّمَتْ عليها ها التنبيه، تقول: «هَذَاكَ»[2] ولا يجوز «هَذَا لَكَ»[3].

❀ ❀ ❀

---

(1) قد ورد هذا قليلاً جداً، ومنه قول طرفة بن العبد البكري:

رأيـت بـنـي غـبـراء لا يـنـكـرونـنـي ولا أهـل هـذاك الـطـراف الـمـمـدد

(2) اعلم أن أسماء الإشارة تشبه الأسماء الظاهرة من وجهين:

الأول: أنها تاتي موصوفة نحو: «هذا الرجل عالم» ومنه نحو: «مررت بزيد هذا»

الثاني: أنها تصغر نحو: «ذيا وتيا» وإن كان تصغيرها شاذ وعلى نمط غير نمط تصغير الظاهر.

(3) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك؛ فإذا قلت: «لقيت من ضربته» فإن اعتبرت «من» موصولة كان المعنى: لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته، وإن اعتبرت «من» موصوفة كان المعنى: لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك، فتخصص الموصول بالوضع، وتخصص الموصوفة طارئ.

[٤ ـ الإسم الموصول]

ص ـ ثُمَّ الْمَوْصُولُ، وَهُوَ: الَّذِي، وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ ـ بِالأَلِفِ رَفْعاً، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً ـ وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ: الَّذِينَ ـ بِالْيَاءِ مُطْلَقاً ـ وَالأُلَى، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اللاَّئِي، وَاللاَّتِي، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ: مَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ

الاسم الموصول

(قوله: ثُمَّ الموصول) أي: الاسمي بقرينة أنَّ الكلام في أقسام المعارف.

وأمَّا الموصول الحرفي فهو خمسة على الأصح، نظمها بعضهم بقوله:

وَهَاكَ حُرُوفاً بِالْمَصَادِرِ أُوِّلَتْ ... وَذِكْرِيْ لَهَا خَمْساً أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا

وَهَا هِيَ (أَنْ) بِالْفَتْحِ (أَنَّ) مُشَدَّداً ... وَزِيْدَ عَلَيْهَا (كَيْ) فَخُذْهَا وَ(مَا) وَ(لَوْ)

(قوله: وبالياء جرّاً ونصباً) أي: ويستعملان، أو يعربان بالألف رفعاً، وبالياء... إلخ

(قوله: ولجمع المذكر) أي: جماعة الذُكور.

(قوله: بالياء مطلقاً) أي: ملتبساً بالياء حال كونه مطلقاً عن التقييد بحالتي الجرِّ والنَّصب؛ أي: في أحواله كلِّها؛ لبنائه عند أكثر العرب على الفتح.

(قوله: والألَى) مقصوراً بوزن (العُلَى)، ويكتب بغير واو كما قاله المصنِّف في «شرح اللمحة» بخلاف الإشارية.

(قوله: ولجمع المؤنث) أي: جماعة المؤنث.

(قوله: وبمعنى الجميع) حال بعده؛ أي: حال كونه ملتبساً بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة؛ لكونه موضوعاً له. اهـ. ش.

(قوله: وأل في وصف صريح) أي: مع وصف صريح، الوصف: ما دلَّ وضعاً على حدث معين وصاحبِه، والصريح الخالص للوصفية. اهـ. ش وذكر ابن عقيل والمرادي أنَّ (أل)

كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، وَذُو فِي لُغَةِ طَيِّءٍ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنَ الاِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ ....

لمن يعقل وغيره، قال ابن الناظم: ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى، نحو: جاء الضَّارب والضَّاربة والضَّاربان، قال الرَّضي: وكان حقُّ الإعراب أنَ يدور على الموصول، فلما كانت (أل) الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في (إلا) الاستثنائية بمعنى: غير. اهـ.

(قوله: وصلة أل الوصف) أي: المذكور آنفاً، وهو فعل في صورةِ الاسم، ولهذا عمل بمعنى الماضي كالمجرَّد عن اللام، وقد توصل (أل) بالمضارع قليلاً أو اضطراراً نحو قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِيْ الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[1]

ومحل قلَّة وصلها بالمضارع أن تكون الصِّلة مباشرة للموصول، وإلا فنحو: يعجبني الصَّائم ويعتكف، وأمَّا الماضي فلا يكون صلة إلا في مسألة العطف نحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣ ـ ٤]. اهـ. ش.

(قوله: خبرية) أي: لفظاً ومعنى، قال المصنف، في «أوضحه»: معهودةٌ إلا في مقام التَّهويل والتَّفخيم، فيحسن إبهامها، فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]. اهـ. ولا يَرد على كونها خبرية قوله تعالى: و﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ لأنَّ الصِّلة جواب القسم، وهي خبرية، وأما جملة القسم وإن كانت إنشائية، فليست مذكورة لذاتها، بل لتقوية الجملة وتأكيدها. اهـ. ش ملخصاً، والحكم عليها بالخبرية إنَّما هو بحسب الأصل، وإلا فهي لا يحتملها الآن إذ لا حكم فيها.

(قوله: ذات ضمير) أي: للموصول؛ ليربط الجملة به، وقد يخلفه الظَّاهر نحو:

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا ... وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

أي: حبُّها.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/٦٧، وشرح التصريح ١/١٤٠، وشرح شذور الذهب ص١٨٤.

مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنين: ٣٣]، **أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَاقِبَانِ بِٱسْتَقَرَّ مَحْذُوفاً.**

ش ـ البابُ الرابعُ من أنواع المعارف: **الأسماء الموصُولةُ**[1]، وهي: **المفتقرة إلى صِلَةٍ، وَعائِدٍ**[2].

(قوله: **طبق**) أي: مطابق له في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، والمراد بالمطابقة المذكورة: ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران، أو يتعيَّن أحدهما كما في المبسوطات.

(قوله: **يسمى عائداً**) لعودته إلى الموصول.

(قوله: **وقد يحذف**) أي: ذلك الضَّمير العائد.

(قوله: **متعلّقان باستقرَّ... إلخ**) وقد نظمت الفرق بين الظرف اللغو والمستقر فقلت:

الظَّرْفُ لَغْوٌ إِنْ يَكُنْ مَخْصُوصَاً ... بِعَامِلٍ لَقَدْ أَتَى مَنْصُوصَا
وَمُسْتَقِرٌّ إِنْ يَكُنْ قَدْ عَمَّا ... وَاحْذِفْ لِهَذَا دُونَ ذَاكَ حَتْمَا

(قوله: وهي المفتقرة إلى صلة وعائد) أي: المفتقرة دائماً كما هو المتبادر؛ لتخرج النكرة الموصوفة بجملة واحدة، فإنَّها إنَّما تفتقر إليها حالة وصفها بها فقط، وخرج بقوله: و(عائد) وهو الضَّمير العائد، أو ما يقوم مقامه نحو: (إذ) و(إذا)، مما يفتقر دائماً إلى جملة، لكن لا يفتقر إلى عائد، ومن ذلك ضمير الشأن. اهـ. ش.

---

(1) تنقسم الموصولات انقساماً أولياً إلى قسمين:
الأول: الموصولات الحرفية.
والثاني: الموصولات الاسمية.
فأما الموصولات الحرفية فيضبطها أنها «كل حرف أُول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد» وعددها خمسة أحرف،و هي أن المفتوحة الهمزة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وأن الناصبة للفعل المضارع، وما، وكي، ولو الدالة على التمني.
وأما الموصولات الاسمية فهي التي تعرض المؤلف لبيانها وهي التي تعتبر قسماً من أقسام المعرفة، وإنما اقتصر على ذكرها؛ لأنه بصدد بيان المعرفة وأنواعها.

[الأسماء الموصولة الخاصة والمشتركة]

وهي على ضربين: خَاصَّةٍ، ومشتركةٍ.

أ ـ فالخاصة «الَّذي» للمذكر و«الَّتي» للمؤنث، و«اللَّذانِ» لتثنية المذكر، و«اللَّتانِ» لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً[1]، و«الأُولى» لجمع المذكر، وكذلك «الَّذِينَ» وهو بالياء في أحواله كلها، وهُذَيْل[2] وعقيل يقولون

(قوله: **خاصَّة ومشتركة**) أي: خاصَّة في معنى وضعت له ومشتركة في معان.

(قوله: **الذي للمذكر**) أي: الواحد حقيقة أو حكماً؛ ليدخل نحو: جاء الجمع أو الفريق أو الرَّكب الذي فعل كذا، ولو عبَّر بالمفرد العامِّ لكان أولى؛ ليدخل ما إذا أُطلق عليه تعالى؛ إذ التذكير مستحيل عليه تعالى، فلا يوصف به.

(قوله: **والتي للمؤنث**) أي: للمفرد المؤنث، وتستعمل للعاقلة وغيرها، فالأول كقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] والثاني: نحو ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]. اهـ. ش.

(قوله: **واللذان لتثنية المذكر، واللتان لتثنية المؤنث**) أي: للمثنَّى المذكَّر، والمثَّنى المؤنَّث.

(قوله: **وهُذَيل وعُقَيل**) بالتَّصغير فيهما.

---

(1) ولك في نون «اللذان، واللتان» ثلاث لغات:
الأولى: ثبوتها مكسورة مخففة كنون المثنى، وهذه اللغة أفصح اللغات وهي الأصل.
الثانية: ثبوت النون مكسورة مشددة، وقرىء بها في قوله تعالى: ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما﴾ [النساء: ١٦].
الثالثة: حذف النون تحقيفاً بسبب طول الموصول بالصلة والعائد، وقد جاء على هذه اللغة قول الأخطل:

ابنى كليب أن عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلال.

وقول الآخر:

هما اللتا لو ولدت تميم

(2) عبارة غيره: «وهذيل أو عقيل» وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل، وستعرفه قريباً جداً.

«الَّذُونَ»[1] رفعاً، و«الَّذِينَ» جراً ونصباً، و«اللائي»، و«اللاَّتِي» ولك فيهما إثباتُ الياء وتركُها.

ب ـ والمشتركة: مَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وَأَلْ، وَذُو، وذَا، فهذه الستة تُطْلَقُ على المفرد والمُثَّنى والمجموع، المذكر من ذلك كله والمؤنث، تقول في مَنْ: «يعجبني مَنْ جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جاآكَ، وَمَنْ جَاءَتَاكَ، وَمَنْ جَاءوكَ، وَمَنْ جِئْنَكَ»، وتقول في «ما» لمن قال: «اشْتَرَيْتُ حماراً، أو أَتاناً، أو حمارَيْنِ، أو أَتانَيْنِ، أو حُمُراً، أو أُتُناً»: «أعجبني ما اشْتَرَيْتَهُ، وما اشْتَرَيْتَهَا، وما اشْتَرَيْتَهُمَا، وَمَا اشْتَرَيْتَهُم[2]، وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ»، وكذلك تفعل في البواقي.

[«أل» و«ذو» و«ذا»]

أ ـ وَإِنَّما تكون «أَلْ» موصولة بشرط أَنْ تكون داخلة على وَصْفٍ صريح، لغير تفضيل[3]، وهو ثلاثة: اسمُ الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، ....

(قوله: أتانا) بفتح الهمزة، قال في «المصباح»: الأتان: الأنثى من الحمير، قال ابن السِّكِّيت: ولا يقال أتانة، وجمع القلَّة آتُن مثل: عناق وأعنُق، وجمع الكثرة أُتُن بضمتين وأُتْنٌ بضم فسكون. اهـ.

(قوله: أو حُمُراً) بضمَّتين جمع حمار ككتاب وكتب.

(قوله: وما اشتريتهم) الأولى: ما اشتريتها؛ لأنَّه جمع لغير العاقل، إلا أن يكون نزَّلها منزلة العاقل؛ لوصف قام بها مما يتَّصف به العقلاء كالإدراك.

(قوله: اسم الفاعل واسم المفعول) أي: المراد بهما الحدوث؛ فإن أُريد بهما الثُّبوت؛ كالمؤمن والصَّانع، كانت أل الدَّاخلة عليهما حرف تعريف كما في المطوَّل.

(1) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعلم أحد بني عقيل، وهو شاعر جاهلي:
نـحـن الـذون صـبـحـوا صـبـاحـاً يـوم الـنـخـيـل غـارة مـلـحـاحـاً
(2) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء، وذلك غير جائز، وقد تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء، وذلك كلام عجيب.
(3) المراد بالوصف الصريح الخالص للوصفية، وهو الذي لم تغلب عليه الاسمية فيخرج بمجموع القيود ثلاثة أشياء؛ الأول الاسم الذي لا وصفية فيه كالرجل والغلام، والثاني: الاسم الذي أصله وصف ثم غلبت الاسمية عليه مثل الأبطح والأجرع والثالث: اسم التفضيل مثل الأعلم والأكرم فإن أل الداخلة على هذه الأنواع الثلاثة حرف تعريف لا اسم موصول. =

والصفةُ المُشَبَّهة كالحَسَن؛ فإذا دخلت على اسم جامدٍ كالرجل، أو على وَصْفٍ يُشْبِه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأَفْضَلِ وَالأعلى[1]؛ فهي حرفُ تعريفٍ.

ب ـ وَإِنَّمَا تكون «ذو» موصولةً في لغة طيء خاصة، تقول: «جاءَنِي ذُو قَامَ»، وسُمِعَ من كلام بعضهم: «لا وَذُوفي السماء عَرْشُهُ»، وقال شاعرهم:

٣١ ـ فَـإِنَّ الْـمَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ

ج ـ وَإِنَّما تكون «ذَا» موصولة بشرط أَنْ يتقدَّمَهَا «مَا» الاستفهامية، نحو: ﴿مَاذَا

(قوله: والصِّفة المشبهة.. إلخ) رجَّح المصنِّف في بعض كتبه أنَّ أل الدَّاخلة على الصِّفة حرف تعريف.

(قوله: وبئري ذو حفرت... إلخ) الحفر معروف، والطي: بناء البئر بالحجارة، والشاهد في: (ذو) حيث جاءت موصولة بمعنى التي؛ أي: التي حفرتها والتي طويتها، وزعم ابن عصفور أنه ذكَّر البئر على معنى القليب. اهـ. ش، والبيت من بحر الوافر.

(قوله: بشرط أن يتقدَّمها... إلخ) ويشترط أيضاً: عدم إلغاء ذا، والمراد بإلغائها: أن

= بقى أن المراد باسم الفاعل هو المعروف في تعريفه وهو ما دل على ذات وحدث قام بها أو وقع منها، نحو: قائم وضارب، فإن دل على ذات وحدث ثابت لها ـ نحو: «المؤمن» ونحو «الفاسق» و«الكافر» صار صفة مشبهة؛ لأن هذا المعنى هو معنى الصفة المشبهة، وعلى هذا يكون هذا النوع رابعاً لما يخرج بالقيود المذكورة.

(1) في بعض النسخ: «كالأفضل والأعلم».

٣١ ـ هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١) والمؤلف في توضيحه (رقم ٥١).
اللغة: «ذو حفرت» أي: التي حفرتها «وذو طويت» أي التي طويتها، وتقول: طويت البئر طياً، إذا بنيت بالحجارة عليها.
المعنى: أنه لا حق لكم في ورود هذا الماء؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل، وكان خاصاً بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها؛ فأنا أحق الناس بورودها.
الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ماء» خبر إن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وماء مضاف وأب من قوله: «أبي» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وجدي» الواو حرف عطف، وجد معطوف على أب، والمعطوف على المجرور مجرور، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبئري» الواو حرف عطف، وبئر: إما مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، بئر مضاف =

﴿أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو قوله:

تجعل مع (ما) أو (من) إسماً واحداً مستفهماً به، ويظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام، وفي الجواب، فتقول عند جعلك (ذا) موصولاً: (ماذا صنعت أخيراً أم شرٌّ)، بالرفع على البدلية من ما؛ لأنه مبتدأ، و(ذا) خبره، أو بالعكس، وجملة (صنعت) صلته، وتقول عند جعلهما اسماً واحداً: (ماذا صنعت أخيراً أم شراً)، و(مَنْ ذا أكرمت أزيد أم عمراً) بالنصب على البدلية من (ماذا) أو من (ذا)؛ لأنَّه منصوب بالمفعولية مقدَّماً، وكذلك تفعل في الجواب كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، قرىء في السَّبع برفع العفو ونصبه، فتأمل.

= وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع، فإن قدرت قوله: «بئري ذو حفرت» مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة، أي: عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها، وإن قدرت قوله: «بئري» معطوفاً على اسم إن وقوله: «ذو» معطوفاً على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد، وقله «حفرت» فعل وفاعل، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحفر محذوف، تقديره: وبئري ذو حفرتها «وذو» الواو حرف عطف، وذو: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «طويت» فعل وفاعل، وجملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف، والتقدير: وبئري ذو طويتها.

الشاهد فيه: قوله: «وبئري ذو حفرت، وذو طويت» حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسماً موصولاً، بمعنى التي وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث؛ فهي مثل زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف، ومثل هذا الشاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم الفقعسي:

ولست بهاج في القرى أهل منزل ... على زادهم أبكي وأبكي البواكيا

فإما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

يريد فحسبي من الذي عندهم، وكذلك قول قوال الطائي، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية:

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعياً ... هلمَّ فإن المشرقي لفرائض.

يريد قولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً.

والساعي: الذي يتولى جمع الصدقات ويعمل في أخذها ممن تجب عليهم؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم.

ومن هذه الشواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، سواء أكان من ذوي العقل أم لم يكن، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحد لكل ما يطلق عليه الاسم الموصول.

٣٢ ـ وَقَصِيدَةٍ تَاتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ ... قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومَنِ الذي قالها؟.

فإن لم يدخل عليها شيٌ من ذلك فهي اسْمُ إشارةٍ، ولا يجوز أن تكون موصولةً، خلافاً للكوفيين، واستدلوا بقوله:

(قوله: **وقصيدة تأتي... إلخ**) من بحر الكامل، وهي فعيلة بمعنى مفعولة؛ لأنَّ الشَّاعر يقصد تحسينها وتهذيبها، ولا تسمَّى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة، وقيل: حتى تجاوز سبعة، وما دون ذلك يسمى: قطعة.

---

٣٢ ـ هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، من قصيدة له أولها:

رحلت سمية غدوة أجمالها ... غضبى عليك، فما تقول بدالها؟

وروي صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فينا:

وغريبة تأتي الملوك حكيمة

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨).

اللغة: «قصيدة» هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة، وهي في اصطلاح العروضيين: عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة ـ وقيل: عشرة ـ سميت بذلك؛ لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان، وقوله: «غريبة» أي: نادرة منقطعة النظير.

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رب. قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «تأتي» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله، أوفي محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه، «غريبة» صفة لقصيدة أيضاً، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة «قد» حرف تحقيق «قلتها» فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة «ليقال» اللام لام التعليل، يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره «من» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً «قالها» قال: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، ها: ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال.

الشاهد فيه: قوله: «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي، بعد «من» الاستفهامية، وجاء له بصلة هي قوله: «قالها» والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال؛ كما اتضح من الإعراب.

وقد استشهد العلماء لمجيء «ذا» اسماً موصولاً مسبوقاً بما الاستفهامية بقول لبيد بن ربيعة العامري:

ألا تسألان المرء ما ذا يحاول؟ ... أنحبٌ فيقضى أم ضلال وباطل؟

٣٣ ـ عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ   أَمِنْتِ، وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيقُ

(قوله: عَدَس ما لعبّاد... إلخ) من الطَّويل، وعَدَس بفتح العين والدال، وسكون السين المهملات: اسم صوت يزجر به البغل، والإتيان بضمير المؤنث في البيت، إمَّا لكون المزجور أنثى، أو على إرادة الدَّابة؛ بناءً على أنَّه مذكَّر، وإمَّا بكسر الهمزة؛ أي: حكم، و(قوله: أمنت... إلخ) يروى بدله: نجوتِ، وطليق؛ أي: مطلق من السجن، والشَّاهد في (هذا)

---

٣٣ ـ هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها وقد خرج من سجن عبيد الله بن زياد أخي عباد بن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلف عجزه في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين في كتابه أوضح المسالك إحداهما في باب الموصول والثانية في باب الحال، وأنشد صدره وحده في ذلك الكتاب في أسماء الأصوات وأنشده الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠٤)، وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً وذكرنا قصته فارجع إليه في المواضع الذي أحلناك عليها أن شئت.

اللغة: «عدس» اسم صوت يزجر به الفرس، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسماً للفرس نفسه، كما قال:

إذا حملت بزتي على عدس   فما أبالي من مضى ومن جلس

«عباد» هو عباد بن زياد «أمنت» أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أن تنالك فيه يد عباد، ويروى «نجوت» «وهذا تحملين طليق» أي: والذي تحملينه طليق، يريد نفسه.

المعنى: يخاطب فرسه ويزجرها، ويدفع عنها الخوف، ويقول لها: لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها، وصرنا بمنجى منه.

الإعراب: قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً، ثم نعربه بعد ذلك على طريقة البصريين؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على هذين؛ فتقول:

قال الكوفيون: «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» نافية «لعباد» اللام حرف جر، وعباد: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بإمارة «إمارة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «أمنت» فعل وفاعل «وهذا» الواو واو الحال، ها: حرف تنبيه، ذا: اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف، والتقدير: والذي تحملينه، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ الذي هو قوله: «هذا» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً لأمن.

وقال البصريون: «وهذا» الواو واو الحال أيضاً، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها؛ لأنه مشتق، =

قالوا: «هذا» موصول مبتدأ، و«تحملين» صلَتُهُ، والعائدُ محذوفٌ، و«طليق» خبره، والتقدير: والذي تَحْمِلِينَهُ طليقٌ.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أنْ يكون «ذَا» للإشارة، وهو مبتدأ، و«طليق» خبرُه، و«تَحْمِلِيْنَ» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولاً لك، ودخولُ حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنَّها للإشارة، لا موصولة.

[صلة الموصول]

فهذا خلاصةُ القولِ في تَعْدَادِ الموصولات: خاصِّها، ومُشْتَرِكِها.

فأمَّا الصلة فهي على ضَرْبين: جملةٍ(1)، وشبهِ جملةٍ.

حيث جاءت موصولة على رأي الكوفيين، وعبّاد المذكور: والي سجستان، وكان الشّاعر قد هجاه، فلما سجنه وأطال سجنه، كلموا فيه معاوية، فبعث إليه، فأخرجه، وقُدِّمت إليه بغلته، فنفرت، فقال: عدس... إلخ. اهـ. ملخَّصاً.

= وقوله: «طليق» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين.

الشاهد فيه: قوله: «وهذا تحملين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته قوله: «تحملين» لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم تقدم حرف التنبيه عليه، وأما البصريون فقالوا: إذا تقدم حرف التنبية لزم أن تكون ذا اسم إشارة وإذا لم يتقدم حرف التنبيه فإن تقدم عليه «ما» أو «من» الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً، وإلا فهو اسم إشارة، وهاهنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم إشارة ولا يكون اسماً موصولاً، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح من الإعراب.

(1) قد تحذف الجملة الواقعة صلة للموصول، وهي مقصودة مرادة، ومن ذلك قول الشاعر:

نحن الألى فاجمع جمو   عك ثم وجههم إلينا

يريد نحن الألى عرفوا بالشجاعة والإقدام على المكروه وعدم احتمال الضيم.

ومنه قولهم في المثل «بعد اللتيا والتيا» أي بعد اللتيا صغرت واللتيا عظمت، فالتصغير في الأول للتحقير، وفي الثاني للتعظيم، وقد قال الراجز:

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتِي   إذا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

وقد يحذف الاسم الموصول وتبقى صلته فتدل عليه وتشير إليه، وذلك نحو قول الشاعر:

فوالله ما نلتم وما نيل منكم   بمعتدل وفق ولا متقارب

يريد ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم؛ فما بدليل دخول الباء في الخبر، نافية وجملة «نلتم» صلة موصول محذوف.

[أ ـ الصلة جملة]

والجملة على ضربين: اسمية، وفعلية.

وشَرْطُهَا أمران:

أحدهما: أنْ تكون خبريَّةً، أعني محتملة للصدق والكذب؛ فلا يجوز «جَاءَ الذي أَضْرِبُهُ»، ولا «جَاءَ الذي بِعْتُكَهُ»، إذا قصدت به الإنشاء، بخلاف «جاء الذي أَبُوهُ قائمٌ»، و«جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ».

والثاني: أنْ تكون مشتملة على ضمير مُطَابِقٍ للموصول: في إفرادِهِ، وتثنيتهِ، وجَمْعِهِ، وتذكيرِهِ، وتأنيثهِ، نحو «جَاءَ الَّذي أَكْرَمْتُهُ»، و«جاءتِ الَّتِي أكرمتُها»، و«جاء اللَّذَانِ أكرمتُهما»، و«جاءَتِ اللَّتانِ أكرمتُهما»، و«جاء الَّذين أكرمْتهم»، و«[جاءَ] اللاَّتي أكرمتُهنَّ»(1).

[حذف العائد]

وقد يُحذف الضمير:

١ ـ سواء كان مرفوعاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، أي: الذي هو أشدُّ.

(قوله: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ إلخ) اعلم أنَّ (أياً) تكون للعاقل ولغيره، ومضافة لفظاً أو تقديراً، قال المصنف: ولا تضاف لنكرة، خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدِّم نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، خلافاً للبصريين؛ ولها أربع حالات، تعرب في ثلاث منها: وهي ما إذا أضيفت وذكر صدر الصِّلة نحو: يعجبني أيهم هو قائم، أو ذكر صدر صلتها، ولم تضف نحو: يعجبني أي هو قائم، أو لم تضف، ولم يذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ قائم، وتبنى في الرَّابعة على الضَّم؛ تشبيهاً لها بالغايات، وهي ما إذا

---

(1) وتبقى مما يشترط في جملة الصلة ولم يذكره المؤلف شرطان:

الاول: أن تكون معهودة، ؛ لأن تعريف الموصول بها، ويجوز إبهامها في مقام التفحيم والتهويل نحو قوله تعالى: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾ [طه: ٧٨].

الثاني: ألا تكون مستدعية لكلام يقع قبلها، فلا يجوز أن يقال: جاء الذي لكنه بخيل، ؛ لأن وضع «لكن» للاستدراك على كلام سابق.

٢ ـ أو منصوباً، نحو ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، وقرأ غيرُ حمزة والكسائي وشُعْبة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بِحَذْفِهَا.

٣ ـ أو مخفوضاً بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أي: ما أنت قاضِيهِ، وقول الشاعر:

٣٤ ـ سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

أضيفت لفظاً، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً كما في الأية، وبعضهم أعربها مطلقاً، وأوَّلَ قراءة الضم في الآية على الحكاية، و(ثُمَّ) في الآية للعطف على جواب القسم، واللام لتأكيد العطف على جواب القسم.

(**قوله: أي الذي هو أشدّ**) أشار إلى أنَّ (أشدَّ) أفعل تفضيل، خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره، جملة اسمية صلة الموصول.

(**قوله: أو مخفوضاً بالإضافة**) أي: بسببها، والسَّبب أعمُّ مِنَ العاقل، والأعمّ لا يلزم أنَّ يصدَّق بأخصّ معيَّن، أو الإضافة بمعنى المضاف، فلا ينافي ما صحَّحه المصنف من أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف اهـ. ش.

(**قوله: ما أنت قاضيه**) أي: ما أنت صانعه أو حاكم به. اهـ. ش.

(**قوله: ستبدي لك الأيام**) أي: ستظهر.

(**وقوله: مَنْ لم تزّود**) أي: من لم تسأله عنها.

---

٣٤ ـ هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، ومن معلقته المشهورة التي أولها:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بوزن جمل وأجمال والطلل هو: ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها «برقة» بضم فسكون ـ هي ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين «تلوح» تبدو وتظهر «الوشم» هو أن تغرز الإبرة في الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير في الجسد خضرة «ستبدي» ستظهر «من لم تزود» أي: الذي لم ترسله ليبحث عنها، أو الذي لم تسأله عنها، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها.

المعنى: يقول: أن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك بالبحث عنها.

الإعراب: «ستبدي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل «لك» جار ومجرور متعلق بتبدي «الأيام» فاعل لتبدي، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ما» اسم موصول مفعول به لتبدي منبي على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب =

أي ما كُنْتَ جاهِلَهُ.

٤ ـ أو مخفوضاً بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنين: ٣٣][1]، أي: منه، وقول الشاعر:

(قوله: ما كنت جاهله) قد يقال: كيف جاز حذفه مع أنه معمول لمعمول فعل ناقص؟ ذكره الفيشي، قلت: هذا مدفوع بأنَّه لا مانع من ذلك، وعلى تسليم ما قاله فالتَّمثيل إنَّما هو بالنَّظر لاسم الفاعل دون نظر لغير ذلك، فتأمله.

(قوله: أي منه) إنما قدَّره مجروراً لا منصوباً؛ لأنَّ ما استقرَّ مشروباً لغيرهم لا يكون مشروباً لهم. كذا قيل، قال بعضهم: يمكن أن يقال: المراد يشربون جنسه، فلا يلزم ما ذُكِر، وأشار الشَّارح بهذا إلى أنَّه لا يحذف المجرور إلا إن كان الجارُّ مماثلاً لما جرَّ الموصول لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، فالأول نحو: مررت بالذي مررت به، والثاني نحو: حللتُ في الذي حللتَ به، فإن كانا مختلفين في اللفظ والمعنى لم يجز ذلك نحو:

= اسم كان مبني على الفتح في محل رفع «جاهلاً» خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة، والمضاف هو قوله: جاهلاً، والتقدير ما كنت جاهله «ويأتيك» الواو حرف عطف، يأتي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتي، مبني على الفتح في محل نصب «بالأخبار» جار ومجرور متعلق بيأتي «من» اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تزود» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت، الجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود، محذوف والتقدير: من لم تزوده.

الشاهد فيه: قوله: «ما كنت جاهلاً» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما، وهذا العائد مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله: «جاهلاً» والتقدير: الذي كنت جاهله.

وفيه شاهد آخر لحذف العائد وذلك في قوله: (من لم تزود) حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو من، وذلك العائد المنصوب بالفعل الذي هو قوله: تزود، وتقدير الكلام: ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده، وهذا واضح إن شاء الله.

(1) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون الاسم الموصول، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول، مجروراً بحرف جر أيضاً؛ فالأول نحو: أخذت في الذي أخذت فيه، والثاني نحو: سرت في الطريق الذي سرت فيه، والشرط الثاني: أن يكون الحرف الذي جر العائد مماثلاً الحرف الذي جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى، والشرط الثالث: أن يكون متعلق الحرفين واحد في المادة والمعنى.

٣٥ ـ نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ... وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

وهو على من صبَّه الله علقم[1]

أي: عليه، ونحو: مررت بالذي فرحت به، كما أفاده الحفيد، ولا يَرِد على هذا ما قالوه في نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، حيث حذف الضَّمير المجرور مع انتفاء جرِّ الموصول؛ لأنَّ ما قالوه شرط للحذف القياسي لا الجائز، والحذف الواقع في الآية جائز غير قياسي.

(قوله: وإن جحد العموم) أي: أنكره عموم النَّاس.

---

٣٥ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «جحد العموم» أي أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة.

المعنى: يقول: إنهم يطيعون ربهم، ويقومون بواجباتهم، ويؤدون ما عليهم من الحقوق، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه.

الإعراب: «نصلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «للذي» اللام حرف جر، والذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: نصلي «صلت» صلى: فعل ماضٍ، التاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «قريش» فاعل صلى، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو الذي، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً، والتقدير: للذي صلت قريش له، «ونعبده» الواو حرف عطف، ، نعبد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبد مبني على الضم في محل نصب، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلي «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «جحد» فعل ماضٍ، مبني على الفتح في محل جزم (العموم) فاعل جحد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبل أداة الشرط، وتقديره: إن جحد العموم فإنا نعبده، وجملتا الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور، وتقدير الكلام: إن أقرَّ العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه.

الشاهد فيه: قوله: «للذي صلت قريش» حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله: «صلت قريش» =

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، وصدره:

وإنَّ لِساني شُهْدةٌ يُشْتَفى بِها

وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨، والمقاصد النحوية ١/٤٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٧، وخزانة الأدب ٥/٢٦٦، ولسان العرب، مادة (ها).

أي: نصلي للذي صَلّت له قريش.

وفي هذا الفَصْلِ تفاصيلُ كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

[ب ـ الصلة شبه جملة]

وشِبْهُ الجملة ثلاثة أشياء:

١ ـ الظَّرف، نحو «الَّذي عِنْدَكَ».

٢ ـ والجار والمجرور، نحو «الَّذي في الدَّار».

٣ ـ والصِّفة الصريحة، وذلك في صلة أل، وقد تقدم شَرْحُهُ.

وشَرْطُ الظَّرْفِ والجار والمجرور أنْ يكونا تامَّين[1]؛ فلا يجوز «جاء الذي بِكَ»

(قوله: تفاصيل) هو من جموع الكثرة، ففائدة وصفه بـ: (كثيرة) دَفْعُ توهم أنَّه أُريد القلَّة، أوَ أنَّه أفاد كثرة ما استفيد بجوهر اللفظ، نقله الفيشي.

(قوله: أن يكونا تامين) قال أبو حيان: ضابط التام: أن يكون تعلقهما بالكون العام

= العائد إلى الاسم الموصول، وهو قوله: «الذي» المجرور محلاً باللام وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر، وأنت إذا نظرت متأملاً في هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم الموصول في لفظه ومعناه، ألا ترى أن التقدير: نصلي للذي صلت له قريش؛ فالجار للضمير اللام، وهي مثل الجار للذي لفظاً ومعنى، ومتعلق اللام هو صلت، وهذا الفعل مماثل لنصلي مادة ومعنى.

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول ـ إذا كان ذلك العائد مجروراً بحرف جر ـ إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى، وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى، فإن اختلف لفظ الحرفين، أو معناهما، أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناهما؛ لم يجز الحذف.

هذا وقد أجاز ابن مالك في شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر إذا وقع بعد الصلة مثله؛ ومثل له بقول الشاعر:

لو أن ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل.

يريد لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا استلين به الجندل للان، فحذف «به» الأول وهو العائد، وعامله، لوجود مثله بعد الصلة وهو به في قوله: «استلين به» ولكن غير ابن مالك لا يجيزون ذلك، ويعتبرونه من الضرورات.

(1) الظرف التام هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام، والظرف الناقص هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة، وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضحه لك، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث؛ فالأكل كون، والشرب كون، والنوم كون، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين: =

ولا «جَاءَ الذي أَمْسَ» لنُقْصانهما، وحكى الكسائي «نَزَلْنَا الْمَنْزِلَ الَّذِي الْبَارِحَةَ» أي: الذي نَزَلْنَاهُ البارحةَ، وهو شاذ.

وإذا وقع الظَّرف والجار والمجرور صلةً كانا متعلقين بفعل محذوفٍ وجوباً، تقديره اسْتَقَرَّ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انْتَقَلَ منه إليهما.

❀ ❀ ❀

يحصل به فائدة، وضابط الناقص: أن يكون تعلقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة.

(قوله: البارحة) هي: اسم لليلة الماضية.

(قوله: تقديره استقرّ) أي: مثلاً، فيصح تقدير ما كان بمعناه من نحو: حصل وثبت ووجد مما سمّوه كوناً عامّاً؛ أي: لا يخلو منه فعل.

= عام، وخاص؛ فالكون العام مثل الوجود، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما، ألست ترى أن كل شيء فهو موجود، في كل وقت، وأما الكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة، فإذا أردت أن تعرف ما هو تام من الظرف فهاته مع الكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة تامة فاعلم أنه تام، مثل قولك: جاء الذي عندك، ألا ترى أنك لو قدرته: جاء الذي وجد عندك، أفاد، ولو قلت: جاء الذي أمس، لم يكن تاماً؛ فإنك لو قدرت جاء الذي وجد أمس؛ لم يفد فائدة يصح أن تقصد من الكلام؛ لأنك تعلم أن كل شيء فهو موجود أمس.

[٥ ـ ذو الأداة]

ص ـ ثُمَّ ذُو الأَدَاةِ وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ لاَ اللاَّمُ وَحْدَهَا، خِلاَفاً لِلأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾، وَ«جَاءَ الْقَاضِي»، أَوْ لِلْجِنْسِ كَـ: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ»، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ﴾، أَوْ لاِسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

ش ـ النوعُ الخامسُ من أنواعِ المعارف: ذو الأَداة، نحو الفَرَسَ والغُلام.

[أولاً ـ «أل»]

والمشهور بين النحويين أَنَّ المُعَرِّف «أَل» عند الخليل، واللاَّم وحدها عند سيبويه[1] ونَقَلَ ابنُ عَصْفُورٍ الأَوَّلَ عن ابن كَيْسَان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله

ذو الأداة

(**قوله: ثُمَّ ذو الأداة**) أي أداة التَّعريف.

(**قوله: وهي أل عند الخليل وسيبويه**) أي: في أحد قوليه، وقوله الآخر: إنَّها اللام وحدها، وهو المشهور بين النُّحاة عن سيبويه.

(**قوله: وتكون للعهد**) أي: لتعريف ذي العهد؛ أي: الشيء المعهود، ففي كلامه حذف مضافين.

(**قوله: أو للجنس**) أي: أو لتعريف الجنس.

(**قوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾**) وفُسِّر ضعفه بأنَّه لا يتمالك عن شهوته. اهـ. فيشي.

---

(1) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه، ولذلك اضطر العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه «أي: في أحد قوليه، وقوله الآخر: أنها اللام وحدها، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه» وأقول: فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه؛ فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي، ولكن النقل مختلف عنه، ووجه هذا الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يفهم من كلامه؛ فهو اختلاف فهم لا اختلاف مذهب.

بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أَنَّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أَنَّ المُعَرِّف أل، وقال: وَإِنَّما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أَصلية؟ واستدلَّ على ذلك بمواضع أَوْرَدَهَا من كلام سيبويه[1].

وتلخيص الكلام [أَنَّ] في المسألة ثلاث مذاهب:

أحدها: أَنَّ المُعَرِّف «أل» والألف أَصلٌ.

الثاني: أَنَّ المُعَرِّف «أل» والألف زائدة.

الثالث: أَنَّ المُعَرِّف اللاَّم وحدها، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء.

[أقسام «أل» التعريف]

وتنقسم «أل» المُعَرِّفَةُ إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أَنَّها إِمَّا لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

(**قوله: بهذا الإملاء**) مصدر أملى، قال في «المصباح»: مللت الكتاب على الكاتب إملالاً: ألقيته عليه، وأمليته إملاء، والأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية لغة بني تميم وقيس، وجاء الكتاب العزيز بهما، ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]. اهـ.

(**قوله: ثلاثة أقسام... إلخ**) هذا مبني على أنَّ التي لتعريف العهد قسمان، وقد ذكر في «المغني» أنَّها ثلاثة أقسام، ونصُّه فيه: وهي عهدية وجنسية، وكلٌّ منها ثلاثة أقسام، فالعهدية

---

(1) وذكر ابن مالك أن الهمزة عند الخليل أصلية، وعند سيبويه زائدة، وقال بعد ذلك: والصحيح عندي قول الخليل ـ وهو القول بأن المعرف هو أل برمتها وأن الهمزة حرف أصلي، يعني: أن الموضوع للتعريف هو أل، لا اللام بشرط زيادة الهمزة، ويدل لصحته أربعة أمور:

الأول: أنه يلزم على القول بزيادة الهمزة تصدير حرف زائد في كلمة ليست أهلاً للزيادة وهي حرف التعريف.

الثاني: أنه يلزم عليه أيضاً أن توضع كلمة واجبة التصدير ـ أي: الوقوع في أول الكلمة ـ على حرف واحد ساكن، مع العلم بأن الحرف الساكن لا يبدأ به؛ لأن ذلك مخالف للحكمة التي عهدت من العرب في استعمالهم.

الثالث: أنه يلزم عليه أيضاً افتتاح حرف من حـ [illegible] المعاني بهمزة وصل زائدة وهذا مالا نظير له.

الرابع: أن هذه الهمزة مفتوحة لزوماً، وهذا ما [illegible] نظير له في كلام العرب، انتهى مع إيضاح كثير.

١ ـ فأمَّا التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين، لأنَّ العهد إمَّا ذِكْرِيٌّ، وَإِمَّا ذِهْنِيٌّ، فالأوَّل كقولك «اشْتَرَيْتُ فرساً ثمَّ بعتُ الفَرَسَ»، أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت: «ثم بعت فَرَساً» لكان غيرَ الفرسِ الأول، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، والثاني كقولك: «جاء القاضي»، إذا كان بينك وبين مخاطَبِكَ عَهْدٌ في قاضٍ خاصّ.

٢ ـ وأمَّا التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ» إذا لم تُرِدْ [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وَإِنَّما أردْتَ أنَّ هذا الجنس من حيث هو أَفْضَلُ من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أنْ يُرَادَ بهذا أنَّ كل واحد من الرِّجال أفضل من كل واحدة من النِّساء؛ لأنَّ الواقع بخلافه، وكذلك [قولك]: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْنَارُ

إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل: ١٥] الآية، أو معهوداً ذهنياً نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو معهوداً حضورياً نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، والجنسية إما لاستغراق الأفراد، أو لاستغراق خصائص الأفراد، أو لتعريف الماهية اهـ. ملخَّصاً.

(قوله: لكان فرساً غير الأول) هذا إشارة للقاعدة المشهورة في ذلك، ونظمها الجلال السيوطي في ألفيته «عقود الجمان» بقوله:

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُشْتَهِرَهْ ... إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَهْ
تَغَايَرَا وَإِنْ يُعَرَّفْ ثَانِي ... تَوَافَقَا كَذَا الْمُعَرَّفَانِ
شَاهِدُهُ الَّذِي رَوَيْنَا مُسْنَدَاً ... لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا

وقد تكلَّم في شرحها على هذا بما يشفي الغليل ويبرىء العليل، فراجعه إن شئت.

(قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾) أي: صفة نور الله تعالى في قلب المؤمن كمشكاة؛ أي طاقة غير نافذة، أو الأنبوبة في القنديل، فيها مصباح؛ أي: سراج، وهو الفتيلة الموقودة، المصباح في زجاجة هي: القنديل، الزُّجاجة كأنها . حال كون النور فيها . كوكب دري؛ أي: مضيء بكسر الدَّال وضمها من الدرء، بمعنى الدَّفع؛ لدفعه الظَّلام، وبضمها وتشديد الياء منسوب إلى الدُّر، أي: اللؤلؤ. أفاده في «الجلالين».

(قوله: الرَّجل خير من المرأة) لا يخلو عن خفاء، جعل الأفضلية بالنَّظر إلى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد. اهـ. ش

وَالدِّرْهَمُ»، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وأل هذه هي التي يُعَبَّرُ عنها بالجنسية، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

٣ ـ وأمَّا التي للاستغراق فعلى قسمين[1]؛ لأنَّ الاستغراق إمَّا أنْ يكون باعتبار حقيقة الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد:

فالأوَّل: نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: كل واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف.

والثاني: نحو قولك: «أَنْتَ الرَّجُلُ»، أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابِطُ الأُولى: أنْ يصح حُلُولُ «كلّ» مَحَلَّها على جهة الحقيقة؛ فَإِنَّه لو قيل: «وخلق كل إنسان ضعيفاً» لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابِطُ الثانية: أنْ يصح حُلُولُ «كلٍّ» مَحَلَّها على جهة المجاز؛ فَإِنَّه لو قيل: «أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ» لصح ذلك على جهة المبالغة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا»[2]، وقول الشاعر:

(قوله: باعتبار حقيقة الأفراد) أي: بأن أريد الجنس في ضمن أفراده على نزاع في ذلك مذكور في محلِّه.

(قوله: أو باعتبار صفات الأفراد) أي: بأن أريد به جميع صفات أفراده، والمراد: أنه أريد الحقيقة ملاحظاً فيها الصِّفات. تأمل.

(قوله: كلُّ الصيد في جوف الفرا) بالقصر، وجمعه فِراء بالكسر والمدّ مثل: جبل

---

(1) الفرق بين أل التي للاستغراق وأل التي لبيان الحقيقة أن أل التي للاستغراق يجوز الاستثناء من مدخولها، نحو قوله تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا وعملو الصالحات﴾ [التين: 4]، وأما أل التي لبيان الحقيقة فلا يجوز الاستثناء من مدخولها، والسر في ذلك أن أل التي لبيان الحقيقة ينظر في مدخولها إلى حقيقته وماهيته لا إلى الأفراد التي تطلق عليها، وأما الاستغراقية فينظر في مدخولها إلى الأفراد، والاستثناء إنما هو إخراج فرد من أفراد، فما لا دلالة له على الأفرد كيف يخرج منه فرد؟.

(2) قاله النبي ﷺ لأبي سفيان، وكان أبو سفيان قد جاء؛ فاستأذن على النبي ﷺ فحجبه النبي برهة ثم أذن له، فلما دخل قال: ماكدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين، فقال له النبي ﷺ: يا أبا سفيان أنت كما قيل: «كل الصيد في جوف الفرا»، معناه إذا أنا حجبتك لم يتعرض أحد على حجبه، هو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال 2/ 69، بولاق) والجلهمتان: جانبا الوادي.

٣٦ ـ لَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدِ

[ثانياً ـ «أل» التعريف في لغة حِمْيَر]

ص ـ وَإِبْدَالُ اللاَّمِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

وجبال، وهذا مَثَل، قال السهيلي: الصحيح أن النبي ﷺ قاله لابن حرب يتألفه بذلك، وأصله أنَّ جماعة ذهبوا إلى الصيد، فصاد أحدهم ظبياً، والآخر أرنباً، والآخر حمار وحش، فتطاول الأوّلان على من اصطاد حمار الوحش فقال لهما: كل الصَّيد... إلخ، أي: الذي ظفرت به يشتمل على ما ظفرتما به، وذلك أنَّه ليس فيما يصيده الناس أعظم من حمار الوحش، ثم اشتهر هذا المثل في كلِّ حاوٍ لغيره، وجامع له. أفاده الشنواني بخطه، ومنه نقلت.

(قوله: ليس على الله بمستنكر) بفتح الكاف؛ أي: بمنكر، و**(قوله أن يجمع العالم)** أي: صفاته في واحد؛ أي: شخص واحد، وهذا البيت لأبي نُواس بضمِّ النون، وتخفيف الواو كما ضبطه المصنف في «شرح بانت سعاد»، وذلك أنه لما بلغ هارون الرشيد كثرة إفضال الفضل البرمكي، وفرط إحسانه في زمانه غار عليه غيرة أفضت به إلى الأمر بحبسه، فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات:

قُولاَ لِهَارُونَ إِمَامِ الْهُدَى   عِنْدَ احْتِفَالِ الْمَجْلِسِ الْحَاشِدِ
أَنْتَ عَلَى مَا بِكَ مِنْ قُدْرَةٍ   فَلَسْتَ مِثْلَ الْفَضْلِ بِالْوَاجِدِ

وقوله: (مثل) مفعول مقدم لقوله الواجد، أي: إن هارون مع قدرته لا يجد مثل الفضل،

---

٣٦ ـ هذا البيت لأبي نواس ـ بضم النون وفتح الواو مخففة ـ واسمه الحسن بن هانيء، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، والمؤلف لم يذكر البيت هاهنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه، كما هو ظاهر، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وعن غير العرب.

المعنى: أنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد.

الأعراب: «ليس» فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله: مستنكر الآتي «بمستنكر» الباء حرف جر زائد، مستنكر: خبر ليس تقدم على اسمها، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «أن» حرف مصدري ونصب «يجمع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى «العالم» مفعول به ليجمع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها، وتقدير الكلام: ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله، وقوله: «في واحد» جار ومجرور متعلق بيجمع.

ش ـ لغةُ حِمْيَر إبدالُ لام أل ميما، وقد تكلم النَّبي ﷺ بلغتهم؛ إذ قال: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»(1)، [وعليه قولُ الشاعر:

٣٧ ـ ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي   يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ]

❀ ❀ ❀

فأمر هرون بإطلاقه وخلع عليه، والاحتفال: هو الاجتماع، والحاشد بالشين المعجمة: الجامع. أفاده الشنواني من خطه.

(قوله: حميرية) منسوبة إلى حِمير بوزن دِرهم، وهم قوم من العرب، وقد ورد في حديث رواه البزار: «حمير رأس العرب ونابها»(١) أي: عمدتهم ومن أشدّهم، وقد جزم ابن حجر بأنه حديث منكر.

(قوله: ليس من امبر امصيام... إلخ) في هذا دليل على أنَّها غير مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلامي؛ إذ هي في الحديث داخلة على النوعين، خلافاً لمن خصّها بذلك، لكن لعلّ ذلك هو الأكثر في كلامهم. تأمل.

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده (23167) اهـ (مصححه).

٣٧ ـ قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ش٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين، وقد نسبه ابن بري إلى بجير بن عنمة الطائي، والصواب في إنشاده هكذا:

وإن مولاي ذو يعاتبني   لا إحنة عنده ولا جرمه
ينصرني منك غير معتذر   يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني، هذا، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «مولاي» أراد به الناصر والمعين «ذو يعاتبني» أي الذي يعاتبني «إحنة» هي الحقد «جرمه» بفتح الجيم وكسر الراء ـ الجرم والجريمة «بامسهم» أراد بالسهم «وامسلمة» أراد السلمة، وهي ـ بفتح السين وكسر اللام ـ الواحدة من السلم بفتح فكسر ـ أو السلام ـ بزنة الرجال ـ وهي الحجارة الصلبة.

المعنى: يقول: إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبني إذا بدر مني ما يستوجب العتاب؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب، ولكن على أن يكون العتاب سبباً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد، =

---

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٤١، وقال: رواه البزار، وإسناده حسن، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال ١٢/ ٢٥ (٣٣٩٥٦)، وعزاه للرامهرمزي في الأمثال، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والديلمي في مسند الفردوس، عن عثمان.

....

= ولا يكون مأناه قطع أواصر الألفة؛ فهذا الذي آمل منه الانتصار لي، والدفاع عني، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء.

الإعراب: مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف فنقول:

«ذاك» ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب «خليلي» خليل: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وذو» الواو حرف عطف، ذو: اسم موصول معطوف على خليلي، مبني على السكون في محل رفع «يواصلني» يواصل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو «يرمي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ورائي» وراء: ظرف مكان متعلق بيرمي، منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمي، «وامسلمه» الواو حرف عطف، امسلمه: معطوف على امسهم، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسر الظاهرة، وإنما سكن هنا لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «بامسهم وامسلمه» فإنه إنما أراد: «بالسهم والسلمة» فاستعمل «أم» حرفاً دالاً على التعريف، مثل: «أل»، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير، وقد نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «ليس من امبر امصيام في امسفر» يريد «ليس من البر الصيام في السفر» و«أم» الحميرية هذه تدل على ما تدل عليه «أل» التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق من حيث المعنى.

[٦ ــ المضاف إلى معرفة]

ص ـ **وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلاَّ الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ.**

ش ـ النوعُ السادسُ من المعارفِ: ما أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ من الخمسة المذكورة، نحو «غُلاَمِي، وغُلامُ زَيْدٍ، وَغُلاَمُ هَذَا، وغَلامُ الَّذي في الدَّارِ، وغُلامُ القاضِي».

وَرُتْبَتُهُ في التعريف كرتبة ما أُضِيْفَ إليه؛ فالمضافُ إلى العَلَم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلاَّ المضاف إلى المضمر؛ فليس في رتبة المضمر، وَإِنَّما هو في رتبة العَلَمِ.

والدليلُ على ذلك أَنَّك تقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ»، فتصف العَلَم بالاسم المضاف إلى المضمر؛ فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أَعْرَفَ من الموصوف،

المضاف إلى معرفة

(قوله: وهو بحسب ما يضاف) بفتح السين؛ أي: بقدر تعريف ما يضاف إليه.

(قوله: ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة) أي: إضافة معنويَّة، وليس المضاف متوغِّلاً في الإبهام، ولا واقعاً موقع نكرة، بخلاف الذي إضافته لفظية نحو: جاء ضارب زيد الآن أو غداً، وبخلاف الواقع موقع نكرة كـ:(حاء) زيد وحده، وبخلاف المضاف المتوغل في الإبهام كـ:(غير) و(مثل) إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة، لا كمالهما؛ لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة، فإذا أريد كمالها لشخص، أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعيّن. اهـ. ش.

(قوله: والدليل على ذلك أنّك تقول... إلخ) قال الشنواني: لك أن تقول: لا دِلالة في ذلك؛ لجواز كون صاحبك بدلاً، لا نعتاً.

وذلك لا يجوز على الأَصحِّ.

❁ ❁ ❁

(قوله: **وذلك لا يجوز**) أي: لأنَّ الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. اهـ. ش.

[المبتدأ والخبر]

ص ـ بَابٌ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَ: «اللهُ رَبُّنَا» وَ«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا».

[أولاً ـ تعريف المبتدأ]

ش ـ المبتدأ هو «الاسم المُجَرَّدُ عن العوامل اللفظية للإسناد» فـ: «الاسم»: جِنْسٌ يشمل الصَّريح كزيد في نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ»، والمؤول في نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ فَإِنَّه مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بخير، وخرج بـ: «المجرد» نحو «زيد» في «كَانَ زَيْدٌ عَالِماً»؛ فَإِنَّه لم يتجرد عن العوامل اللفظية، ونحو قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فَإِنَّها وَإِنْ تجردت لكن لا إِسناد فيها.

ودخل تحت قولنا: «للإِسناد» ما إِذا كان المبتدأ مسنداً إِليه ما بعده، نحو: «زَيْدٌ

(قوله: **بابٌ**) يُقرأُ بتنوين باب، وتركه على أنَّه مضاف إلى ما بعده، وجَمْعَهما في باب واحد؛ لتلازمها غالباً.

(قوله **هو الاسم... إلخ**) مراده بالاسم: ما قابل الفعل والحرف، لا ما قابل الصِّفة، فدخل الأعلام المنقولة نحو: زيد قائم، ونحو: لا إله إلا الله كلمةُ الإخلاص؛ أي: هذا اللفظ.

(قوله **المجرد عن العوامل اللفظية**) اعتُرِض قوله: (المجرد) بأنَّه يقتضي سبق وجودها، كما أنَّ قولك: زيد مجرَّد من ثيابه يقتضي ذلك.

وأجيب: بأنه قد ينزَّل الإمكان منزلة الوجود، واللاَّم في العوامل للجنس، فبطل معنى الجميعة؛ أي: المبتدأ اسم مجرَّد عن ماهية العامل اللفظي، فاندفع ما اعتُرِض به هنا، وقيِّد العوامل باللفظية؛ لأنَّ المبتدأ لم يتجرد إلا عنها دون المعنوية.

(قوله: **للإسناد**) أي: إسناد غيره إليه، وإسناده إلى غيره، كما يعلم من كلامه، قال العلاَّمة الشنواني: والتَّعريف المذكور منقوض بـ: (غير) من نحو قوله:

قَائِمٌ»، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيْدانِ»[1].

[ثانياً ـ تعريف الخبر]

والخبر هو: «المُسْنَدُ الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ»؛ فخرج بقولي: «المسند» الفاعلُ في نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيْدانِ» فإنَّه وَإنْ تمّت به مع المبتدأ الفائدةُ، لكنه مسنَدٌ إليه،

غَـيْـرُ مَـأْسُـوْفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ   يَـنْـقَـضِـي بِـالـهَـمِّ وَالـحُـزْنِ[1]

فإنها مبتدأ، ولم يسند إليها ما بعدها، ولا أسندت لما بعدها، وإنما أسند إلى مأسوف. تأمل اهـ. قلت: يمكن الجواب بأنَّه لمَّا كان مأسوف مضافاً إليه المبتدأ، كان في معنى المبتدأ. تدبَّر.

(قوله: يشمل الصَّريح) المراد بالصريح هنا: اسم ظاهر لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل، والمراد بالمؤول: خلافه، فليس المراد بالصَّريح ما قابل الكناية كما هو ظاهر.

(قوله: وخرج بالمجرَّد) أي: المجرد للإسناد.

(قوله: مسنداً إليه ما بعده) أي: غالباً، فلا يرد ما إذا تقدَّم الخبر، أو استعمل (بعد) في حقيقتها أو مجازها، لأنها في التأخُّر بعدية حقيقية، وفي التقدُّم بعدية تقديرية من حيث الرُّتبة؛ لأنَّ رتبة الخبر متأخِّرة عن المبتدأ. أفاده ش.

(قوله: الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة) أي: شأنه ذلك ولو بحسب الأصل؛ ليدخل نحو:

---

(1) يؤخذ من كلام المؤلف أن المبتدأ بنوعيه يجب فيه أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية، فإنه جعل «الاسم» جنساً في التعريف و«المجرد ـ إلخ» فصلاً أول، و«للإسناد» فصلاً ثانياً، و المراد بالعوامل الأدوات التي تعمل فيها بعدها كما الحجازية وليس وحرف الجر وغير ذلك، فإذا قلت: «ما قائم» مبتدأ؛ فإذا جعلت «ما» نافيه مهملة لم تكن من العوامل، فيكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية إذ لا عمل لما فيه، وإن جعلت «ما» حجازية لم يكن قولك: «قائم» مبتدأ ولكنه يكون اسم ما الحجازية، فيكون «زيد» فاعلاً بقائم سد مسد خبر ما الحجازية، ومن هذا التقرير تعلم أن الفاعل الذي يسد مسد الخبر لا يختص بالمبتدأ بل يكون مع أسماء النواسخ أيضاً.

---

(١) البيت من البحر المديد، وهو لأبي نواس في خزانة الأدب ١/٣٤٥، وأمالي ابن الحاجب ص٦٣٧، ومغني اللبيب ١/١٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٩٤، وهمع الهوامع ١/٩٤، وتذكرة النحاة ص١٧١.

لا مسندٌ، وبقولي: «مع المبتدأ» نحو «قام» في قولك «قام زيد»، وحُكْمُ المبتدأ والخبر الرَّفعُ.

[ثالثاً ـ المبتدأ معرفة ونكرة]

ص ـ وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ وَ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾، وَ«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

ش ـ الأَصلُ في المبتدأ أَنْ يكون معرفة، لا نَكِرَةً؛ لأَنَّ النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يُفيد[1]، ....

النَّار حارَّة مما هو معلوم ضرورة؛ بناء على الصَّحيح من أنَّه لا يشترط تجدُّد الفائدة، ويدخل نحو: (شعري شعري)، فإنَّ المعنى: شعري الآن هو شعري الذي تعهدونه لم يتغير، ودخل بزيادة قولنا: بحسب الأصل خبر المبتدأ الثاني؛ فإن به تتم الفائدة قبل جعل جملته خبراً عن الأوَّل.

(قوله: لأنَّ النَّكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول... إلخ) أُورِد عليه أنَّ هذه

---

(1) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ، كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه، والنكرة مجهولة غالباً، وكل واحد من الفعل والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ولم يجيزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها المؤلف.
ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه، بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المخصوص قبل الحكم، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة؛ لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تحصيله إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه؛ ليعرف المحكوم ولو بالنوع، فافهم ذلك وتمسك به.
فإن قلت: فإن هذا الكلام يقتضي أن يجوز وقوع النكرة مبتدأ بغير مسوغ إذا تقدم خبرها عليها، سواء أكان الخبر المتقدم مختصاً أم لم يكن، كأن تقول: عند رجل كتاب، فهذا خبر متقدم غير مختص، وقد قال العلماء: أنه عند تقدم الخبر على المبتدأ النكرة يجب أن يكون الخبر مختصا كأن تقول: عندي كتاب أو عند محمد كتاب فلم يكن تقديم الحكم مفيداً على إطلاق الكلام.
فالجواب عن ذلك أنه ساغ وقوع الفاعل نكرة مطلقاً؛ لأن الفعل الواجب التقدم إنما وضع ليسند إلى غيره فإذا نطقت بالفعل نطلع السامع إلى معرفة الاسم الذي يسند إليه هذا الفعل؛ أما الاسم فقد =

ويجوز أنْ يكون نكرة إنْ كان عامّاً أو خاصّاً؛ فالأوّل كقولك: «ما رَجُلٌ في الدَّارِ»، وكقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١]، فالمبتدأ فيهما عام؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»[1]؛ فالمبتدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث، وقد ذكر بعضُ النّحاة

العلّة تطّرد في الفاعل، ولم يقولوا: إنَّ الأصل فيه أن يكون معرفة، قال بعض المحققين: جمهور النُّحاة على أنَّه يجب أن يكون المبتدأ معرفة، أو نكرة، فتهيَّأ تخصيص؛ لأنَّه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته، والفاعل قد تخصص بالحكم المقدَّم عليه، فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص آخر، وفيه نظر؛ لأنَّه إذا تخصص بالحكم كان بغير الحكم غير مخصص، فيلزم الحكم على الشيء قبل معرفته.

والجواب أنَّ النَّكرة تصير بتقديم الحكم في حكم المخصوص قبل الحكم، وذلك أنَّ القصد من اشتراط التَّعريف والتَّخصيص في المحكوم عليه إصغاء السَّامع إلى كلام المتكلّم؛ لأنَّ تنكيره ينفِّر السَّامع من استماع الحديث، فيخلُّ بالغرض، وهو الإفهام، وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع من استماع آخر الكلام، بل يصغي إليه حقَّ الإصغاء، فبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولاً لا يخل بالغرض؛ لأنَّ الغرض قد حصل باستماع الحديث، فثبت أنَّ تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعيَّن، فلا حاجة إلى تعريف أو تخصيص. كذا أفاده سم بخطِّه.

(قوله: إن كان عامّاً) أي: إما بذاته كأسماء الشَّرط والاستفهام، أو بغيره كالنَّكرة في حيِّز الاستفهام الإنكاري. اهـ. ش.

(قوله: ولعبد مؤمن) هذا هو المشهور عند الجمهور من أنَّ المسوِّغ في هذه الآية للابتداء بالنَّكرة هو الوصف، وقال ابن الحاجب: إنَّما مصححها كونها في معنى العموم؛ لأنَّه في معنى كلُّ عبد مؤمن. اهـ.

= وضع ليصح وقوعه مسنداً أو مسنداً إليه، فإذا نطقت باسم لم يدر السامع أتريد أن تسند إليه غيره أم تريد تسنده إلى غيره، فافترق وضع الفعل عن وضع الاسم، فاختلف الحكم لذلك.

(1) أخرجه البخاري (46)، ومسلم (11).

لتسويغ الابتداء بالنكرة صُوَراً، وأنْهَاهَا بعضُ المتأخرين إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً، وذكر بعضُهم أنَّها كلَّها ترجع للخصوص والعموم، فليتأمل ذلك.

[رابعاً ـ أنواع الخبر]

ص ـ **وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ، كَ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ وَ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾، وَ«زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، إِلاَّ فِي نَحْوِ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾.**

[١ ـ الخبر الواقع جملة]

ش ـ أي: ويقع الخبر جملة ....

(قوله: إلى نيِّف وثلاثين... إلخ) قال الأشموني: والَّذي يظهر انحصار ما ذكروه في خمسة عشرة أمراً، ثمَّ ذكرها في «شرحه على الخلاصة» وقد نظمتها فقلت:

بِذِي التَّنْكِيرِ فَابْدَأْ عِنْدَ عَشْرٍ ... وَخَمْسٍ مِثْلُ حَسْنَاً قَدْ أُجِيدَتْ
عُمُومٌ وَاخْتِصَاصٌ أَوْ كَوَصْفٍ ... وَعَطْفٌ وَالْحَقِيقَةُ قَدْ أُرِيدَتْ
وإِعْمَالٌ وَمَعْنَى الفِعْلِ فَاعْلَمْ ... وَبَعْدَ إِذَا مُفَاجَأَةً أُنِيبَتْ
وَلاَمُ الابْتِدَا وَلَفْظُ لَوْلاَ ... وَكَمْ أَيْضَاً وَإِبْهَامٌ أُعِيدَتْ
كَذَلِكَ إِنْ أَتَى الإِخْبَارُ خَرْقَاً ... لِعَادَةٍ أَوْ جَوَابَاً قَدْ أُفِيدَتْ
وَفِي بَدْءٍ لِذَاتِ الحَالِ حَقَّاً ... فَذِيْ قَطْعَاً بِالأَشْمُونِي أُنِيطَتْ

وأمثلة ما ذكر في الشَّرح المذكور، فراجعه قال الشنواني: والمراد بالنَّيف: ما كان من مرتبة الآحاد، وهو مشدَّد الياء، ويخفَّف، وهو واوي العين من (ناف ينوف) إذا زاد، وفي «الصحاح» و«القاموس»: وكل ما زاد على العقد فهو نيِّف حتى يبلغ العقد الثَّاني. اهـ. والمراد بالعقد: ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف.

(قوله: فليتأمل) أمْرُه بالتأمُّل يحتمل أن يكون المقصود به التَّوصية على الاعتناء بذلك؛ لما في رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء، وأن يكون المقصود به التَّنظير فيه؛ لما يلزم من التَّكلفُ الكبير في رجوعها إلى ما ذكر في كثير من المواضع كما لا يخفى على المتأمِّل المتتبع، والأوَّل أوفق بجزمه في المتن بما ذكره. ذلك البعض. اهـ. ش.

(قوله: ويقع الخبر جملة) وإنما جاز أن يكون جملة؛ لتضمُّنها الحكم المطلوب من الخبر، كتضمُّن المفرد له.

مرتبطة بالمبتدأ برَابِطٍ من رَوَابِط أربعةٍ:

أَحدها: الضميرُ، وهو الأَصلُ في الرَّبْطِ[1]، كقولك: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ» فزيد: مبتدأ أَوَّل، وأبوه: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأَوَّل، والرابط بينهما الضمير.

الثاني: الإِشارة، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] فلباس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأَوَّل، والرابط بينهما الإِشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]؛

(**قوله: مرتبطة بالمبتدأ برابط**) قال الرَّضي: إنما احتاجت إلى الضَّمير؛ لأنَّ الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام، فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرَّابطة هي الضَّمير؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثَمَّ قيل في بعض الأخبار: إن الظاهر قام مقام الضَّمير. اهـ. ش.

(**قوله: وهو الأصل في الرَّبط**) إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض، ولهذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً.

(**قوله: الثَّاني الإشارة**) إي: إلى المبتدأ.

(**قوله: وذلك مبتدأ ثان**) هذا أحد احتمالين، ويحتمل أن يكون ذلك بدلاً أو بياناً، فالخبر مفرد لا جملة.

(**قوله: إعادة المبتدأ بلفظه**) أي: ومعناه، قال في المغني: وأكثر وقوع ذلك في مقام

---

(1) الضمير الرابط إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً بفعل أو بوصف وإما أن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعل إليه أو بحرف جر، فأما المرفوع فلا يجوز حذفه أصلاً، نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وأما المنصوب فيجوز حذفه بشرطين؛ الأول أن يكون معلوماً والثاني أن يكون ناصبه فعلاً نحو قول أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... عليَّ ذنباً كله لم أصنع

برفع كله على أنه مبتدا والتقدير: كله لم أصنعه والمنصوب بالوصف نحو قول الشاعر:

وقالوا: تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

التقدير أنا عارفه، ولهذا الضمير محلان، وأما المجرور فيجوز حذفه إن كان مجروراً باسم فاعل كالبيت السابق، أو بحرف جر دال على تبعيض أو [illegible]

فالحاقَّة: مبتدأ أَوَّل، وما: مبتدأ ثانٍ، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأَوَّل، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: العُمُوم، نحو «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلِ» فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فِعْلية خبره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأَنَّ أَلْ في «الرجل» للعموم، وزيدٌ فَرْدٌ من أفراده؛ فدخل في العموم؛ فحصل الرَّبْطُ.

وهذا كله إذا لم تكن الجملةُ نَفْسَ المبتدأ في المعنى: فَإِنْ كانت كذلك لم يُحْتَجْ إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١][1] فهو: مبتدأ،

التَّهويل والتَّفخيم، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]، إلخ ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧﴾ [الواقعة: ٢٧].

(**قوله: الرَّابع العموم نحو: زيد نعم الرَّجل**) أي: بالنسبة للمبتدأ بأن يشتمل الخبر على ما يَصْدُق عليه، فالمراد بالعموم: صِدْقه عليه.

(**قوله: فإن كانت كذلك**) أي: نفس المبتدأ في المعنى، اعترض بأنَّه إذا أراد به المفهوم، فلا يصحُّ؛ لعدم الفائدة، أو الخارج فكلُّ خبرٍ كذلك؛ ليصحَّ الحمل، وقد يُختار الثاني، ونمنع أنَّ كلَّ خبر كذلك، إذ الجملة في زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب، وهو غير زيد مفهوماً وخارجاً، لكنَّها تؤوَّل بمفرد صادق على المبتدأ؛ أي: قائم الأب، ويَدْفَع بأنَّ المراد بكونها نفس المبتدأ. . أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة، هذا مراد المصنِّف وغيره مما ذكر، والنفس: المراد بها هنا: ذات الشيء. أفاده ش.

(**قوله: كقوله تعالى:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾) أي: إذا قُدِّر هو ضمير شأن، دون ما إذا قدر هو ضمير المسؤول عنه، وهو الله تعالى، فيكون الخبر مفرداً، فليس من هذا الباب،

---

(1) في هذه الآية إعرابان: أحدهما مبني على اعتبار «هو» ضمير القصة والشأن، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره، وكأنه قيل: الشأن الذي نختلف فيه هو الله أحد، والثاني مبني على اعتبار «هو» ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة، فإن المشركين طلبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه، فنزلت هذه السورة؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته، وكأنه قيل: الذي تريدون وصفه: الله، وعلى هذا يكون «هو» ضميراً منفصلاً مبتدأ، و«الله» خبر المبتدأ، و«أحد» خبر ثانٍ أو بدل من لفظ الجلالة، والخبر ـ على هذا الوجه ـ مفرد، لا جملة.

والله أحد: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأوَّل، وهي مرتبطة به؛ لأنَّها نفسُه في المعنى؛ لأنَّ «هو» بمعنى الشأن، وكقوله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ».

[٢ ـ الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً]

ص ـ وَظَرْفاً مَنْصُوباً، نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾، وَجَارّاً وَمَجْرُوراً، كـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾، وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ.

ش ـ أي: ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٥٢]، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ١]، وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً ....

وذلك؛ لأنَّهم قالوا للنبي ﷺ: صِفْ لنا ربَّك، فنزلت سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[١]، فهو مبتدأ، والله خبر، وأحد خبر بعد خبر، أو بدل؛ بناء على حسن إبدال النَّكرة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يُستَفَدْ من المبدل منه، كما ذكره الرَّضي.

(قوله: والجملة هي نفس الشَّأن)؛ لأنَّهامفسِّرة له، والمفسِّر عين المفسَّر؛ أي: الشَّأن: الله أحد.

(قوله: ويقع الخبر ظرفاً... إلخ) أي: يقع الخبر في الظَّاهر ظرفاً زمانياً أو مكانياً، وأما في الحقيقة فالخبر هو متعلِّق الظَّرف، وقُيِّد بقوله: منصوباً؛ لئلا يُتَوهم أنَّه لا يقع خبراً ما دام منصوباً، وليُحْترَز به عن الرَّفع؛ فإن فيه تفصيلاً طويلاً، ولذا لم يتعرَّض له هنا.

(قوله: والرَّكب... إلخ) جمع راكب في المعنى دون اللفظ. اهـ. ش.

(قوله: وهما حينئذٍ) أي: حين إذ يقعان خبراً، والظَّرف والجار والمجرور سَدَّا مسدَّه، ومحلُّ وجوب حذفه إن كان من الأفعال العادية، أي: مما لا يخلو عنه فعل.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير في تفسيره ٣٠/ ٣٤٢، وأخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الإخلاص (٣٣٦٤)، والحاكم في المستدرك ٢/ ٨٥٩ (٣٩٨٧)، وأحمد في مسنده (٢٠٧١٤)، عن أبى العالية عن أُبَيِّ بن كعب أن المشركين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: انسب لنا ربك؟ فأنزل الله: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾.

تقديره مستقر أو استقر، والأوَّل اختيار جمهور البصريين، وحُجَّتهم أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنْ يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحجَّتهم أنْ المحذوف عاملٌ النصبَ في لفظِ الظَّرف ومحلِّ الجارِّ والمجرور، والأصل في العامل أنْ يكون فعلاً[١].

(قوله: تقديره مستقرٌّ) أي: مثلاً، فمثله ما كان بمعناه من نحو: حاصل وكائن.

(قوله: هو الخبر) وهو الصَّحيح، ومقابله أنَّ المذكور هو الخبر، وقيل: هما معاً، قال شيخ الإسلام: والخُلْف لفظي؛ إذ القائل بأنَّه المحذوف نَظَرَ إلى العامل الذي هو الأصل، وهو مقيَّد بقيد لا بدَّ من اعتباره، والقائل: بأنَّه المذكور نظَرَ إلى الظَّاهر الملفوظ به، وهو معمول لعامل لا بدَّ من اعتباره، والقائل: بأنَّه مجموعهما نَظَرَ إلى المعنى المقصود، واختاره محقق الحنفية الكمال بن الهمام، ونجم الأئمة الرَّضي. اهـ. وقال المصنف، في «المغنى»: والحقُّ عندي أنَّه لا يترجَّح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى، وهو ظاهر كلامه في المتن والشَّرح.

---

(1) قد اختلف ترجيح العلماء في هذا الموضوع، فذهب ابن مالك إلى ترجيح تقدير المتعلق باسم فاعل، وذكر لترجيحه أربعة أوجه:

الأول: أنه قد ورد في الشعر العربي ذكر الخبر ظرفاً وذكر معه اسم الفاعل نحو قول الشاعر:

لك العز أن مولاك عز وإن يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن.

الثاني: أن هذا المتعلق خبر، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، واسم الفاعل مفرد، فتقديره تقدير لما هو الأصل.

الثالث: أن تقدير اسم الفاعل مغن عن تقدير آخر، أما تقدير الفعل فإنه مفتقر لتقدير آخر، وهذا مبني على سابقة.

الرابع: أز تقدير اسم الفاعل قد يتعين في بعض المواضع كما إذا وقع بعد أما نحو: «أما معك فزيد».

ورجع الرضي كونه فعلاً، وقد ذكر في ترجيحه وجوهاً منها ما ذكره الشارح أنه عامل والأصل في العمل للأفعال، ومنها أنه قد يتعين تقدير الفعل كما في الصلة فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فتقديره في غيرها يكون من باب طرد الباب على حالة واحدة.

قال ابن هشام في مغنى اللبيب: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى، وإن جهلت المعنى فقدر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال. اهـ بتصرف.

[٣ - لا يخبر بالزمان عن الذات]

ص - وَلاَ يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، وَ«اللَّيْلَةَ الْهِلاَلُ» مُتَأَوَّلٌ.

(قوله: ولا يخبر بالزَّمان عن الذَّات) أي: ولا يُخْبَر باسم الزَّمان منصوباً كان أو مجروراً بـ: (في)، أو مرفوعاً عن اسم الذَّات، كما لا يكون حالاً منه، ولا صفة، فالمراد باسم الزَّمان: أعمُّ من الظَّرف اصطلاحاً. اهـ. ش

(قوله: متأوَّل) بفتح الواو المشدَّدة، أي: مصروف عن ظاهره بتقدير حذف مضاف هو اسم معنى، والتَّقدير: طلوع الهلال أو رؤيته . . . إلخ، فهو في الحقيقة مما أُخبرَ فيه باسم الزَّمان عن المعنى، وذهب جمع منهم الرَّضي إلى أنَّه لا تأويل في نحو: الليلة الهلال؛ لأنَّ الذَّات فيه أشبهت اسم المعنى في الحدوث وقتاً دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وجرى عليه ابن مالك، قال الرَّضي: ويكون ظرف الزَّمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثُمَّ إن كان المعنى واقعاً في جميعه أو أكثره، فإن كان اسم الزَّمان معرفة، جاز رفعه ونصبه اتفاقاً نحو: صيامك يوم الخميس، بالرَّفع والنَّصب، والنصب هو الغالب، وإن كان نكرة نحو: ميعادك يوم أو يومان، ونحو ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، فأوجب الكوفيون الرَّفع، وجوَّز البصريون معه النَّصب، والجر بـ: (في)، وإن كان المعنى واقعاً في بعضه نحو: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، وميعادك يوم أو يومان، جاز الوجهان؛ أي: الرَّفع والنَّصب اتفاقاً في المعرفة والنَّكرة، والنَّصب أجود، ثُمَّ قال الرَّضي: واعلم أنَّ اليوم إذا وقع خبراً عن لفظ الجمعة والسَّبت، جاز نصبه على ضعف؛ لكونهما في الأصل مصدرين، فمعنى اليوم الجمعة أو السَّبت؛ أي: الاجتماع أو السُّكون، والأَوْلَى رفعه؛ لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين، وكلفظي الجمعة والسَّبت كلُّ ما يتضمن عملاً كالعيد والفطر والأضحى والنيروز؛ فإنَّ في العيد معنى العَود، وفي الفطر معنى الإفطار، وفي الأضحى معنى التَّضحية، وفي النيروز معنى الاجتماع، وكذا قولك: اليوم يومك؛ لأنَّه على معنى شأنك وأمرك الذي تُذكر به، بخلاف لفظ الأحد، وما بعده من أيَّام الأسبوع، فلا يجوز فيه إلا الرَّفع؛ لأنَّ ذلك لا يتضمن عملاً، وإنَّما هو بمعنى الأيَّام، واليوم لا يكون في اليوم، وأجاز الفراء وهشام النَّصب فيهما أيضاً؛ لتأويلهما اليوم بـ:(الآن)، كما يقال: أنا اليوم أفعل كذا، أي: الآن، فمعنى اليوم الأحد؛ أي: الآن الأحد، والآن أعمُّ من الأحد، فيصحُّ أن يكون ظرفه، قال أبو حيان: مقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيَّام من الشُّهور ونحوها الرَّفع فقط، نحو: أوَّل السَّنة المحرم. اهـ. ش ملَّخصاً.

ش - ينقسم الظَّرف إلى: زمانيّ، ومكانيّ، والمبتدأ إلى: جوهرٍ، كزيد وعَمْرو، وعَرَضٍ كالقيام والقُعود، فَإِنْ كان الظَّرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعَرَضِ، تقول: «زَيْدٌ أَمَامَكَ، والخيرُ أَمَامَك»، وَإِنْ كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العَرَض دون الجوهر[1]؛ تقول «الصَّومُ الْيَوْمَ»، ولا يجوز «زَيْدٌ الْيَومَ»؛ فَإِنْ وُجِدَ في كلامهم ما ظاهِرُهُ ذلك وَجَبَ تَأْوِيلُه، كقوله: «الليلةَ الهِلاَلُ»[2] فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوعُ الهلالِ.

(قوله: إلى جوهر) أي: إلى اسم جوهر، والمراد بالجوهر هنا: الذات لا ما اشتُهِرَ استعماله فيه في الألفاظ ما يقابل الصُّورة، فيقال: هذا اللفظ يدلُّ بصورته، لا بجوهره ومادته. اهـ. ش.

(قوله: فإن كان الظرف مكانيّاً صحَّ الإخبار به.. إلخ) إذا أُخبِرَ باسم المكان عن اسم

---

(1) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات، ولا يقع صفة له، ولا يكون حالاً منه، سواء أكان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بفي؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال، أم كان متصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف فاسم الزمان أعم من الظرف الزماني؛ لأن اسم الظرف خاص بما يكون منصوباً على الظرفية.

(2) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي وقد أخبر بمقتل أبيه: اليوم خمر، وغداً أمر، يريد اليوم شرب الخمر، ومثله قولهم: الرطب شهري ربيع، وقولهم: الورد أيار، يريدون طلوع الرطب في شهري ربيع، وظهور الورد في أيار، وكذلك قول رجل من ضبة، ويقال: القائل هو قيس بن حصين الحارثي:

أكل عام نعم تحوونه ... يلقحه قوم وتنتجونه

وقول امرئ القيس أيضاً «اليوم قحاف، وغداً نقاف» والقحاف: جمع قحف، وهو إناء يشرب فيه، والنقاف: أراد به الحرب وتحطيم الرؤوس، وهذا بمعنى كلامه الأول وتقديره: اليوم شرب قحاف، وغداً تحطيم رؤوس في قتال.

واعلم أن الأصل هو ألا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ الدال على الذات بسبب أن الشأن في الأسماء الدالة على الذوات أن يكون وجودها مستمراً في جميع الأزمنة فالإخبار عنها باسم الزمان الدال على حصة معينة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاص مع أن وجودها حاصل في غير هذا الزمان مثل حصولها فيه، وهذا لا يجوز لأنه لا يفيد السامع شيئاً لم يكن يعلمه.

ثم اعلم أن المدار في تجويز ذلك الإخبار هو حصول فائدة لم يكن يعلمها المخاطب، وقد وضع العلماء ضابطاً لحصول الفائدة تيسيراً على المبتدئين، وحاصل هذا الضابط أن يكون المبتدأ عاماً - أي دالاً على متعدد - والخبر خاصاً، نحو: «نحن في شهر ربيع» أو «نحن في زمان طيب» أو «مبارك» ومن هذا التعليل تفهم السر في جواز الإخبار باسم المكان عن اسم الذات وعن اسم المعنى، كما تعلم السر في جواز الإخبار بالزمان عن المعنى.

[٤ - مرفوع الوصف يُغني عن الخبر]

ص - وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، نَحْوُ: «أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى» وَ«مَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ».

ش - إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، استغْنَى بمرفوعه عن الخبر، تقول: «أَقَائِمٌ الزيدان»، و«ما قائم الزيدان»؛ فالزيدان: فاعل بالوصف، والكلام مُسْتَغْنٍ عن الخبر؛ لأنَّ الوصف هنا في تأويل الفعل، أَلاَ ترى أَنَّ المعنى: أيقوم الزيدان، وما يقوم الزيدان؟ والفعلُ لا يصحُّ الإخبارُ عنه، فكذلك ما كان في موضعه، وَإِنَّما مَثَّلْتُ بقَاطِنٍ ومضروب؛ لِيُعْلَمَ أَنَّه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل، أو النائب عن الفاعل.

ومن شواهد النفي قوله:

الذَّات نُظِرَ، فإن كان غير متصرِّف، نحو: زيد عندك، فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرِّفاً؛ فإن كان نكرة جاز رفعه ونصبه عند البصريين، نحو: المسلمون جانب والمشركون جانب، ونحن قُدَّام وهم خلف، والمشهور عند الكوفيين: وجوب الرَّفع إلا إنْ عطف عليه نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النَّصب، أو معرفة نحو: زيد خلفك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح، وخصَّه الكوفيون بالشِّعر، أو بما هو اسم مكان نحو: داري خلف دارك. اهـ. ش.

(**قوله: ويغني عن الخبر**) بمعنى أَنَّه يكفي كفايته، بأن يكون مع الوصف كلاماً، كما كان الخبر مع المبتدأ كلاماً، لا بمعنى أَنَّ لهذا الوصف خبراً محذوفاً، وهذا مغنٍ عنه، وسادٌّ مسدَّه، خلافاً لبعضهم.

(**قوله: أقاطن قوم سلمى... إلخ**) أشار بالتَّمثيل إلى أنَّه لا فرق في الوصف بين اسم الفاعل واسم المفعول، وكذا الصفة المشبهة نحو: أَحَسَنٌ أخوك، واسم التفضيل نحو: ما أفضل منك أحد، والمنسوب جارٍ مُجرَى الوصف نحو: أقرشي أبوك. اهـ. ش.

ومعنى البيت: هل قوم المحبوبة سَلمى - بفتح السين - مقيمون، أم نووا ظَعَناً؟ - بفتح الظاء المعجمة والعين المهملة -؛ أي: رحيلاً، فإن رحلوا فعجيب عيش؛ أي: معيشة، أو حياة من أقام وتخلَّف عنهم، قال الشنواني: والظاهر أَنَّ العطف في (أم نووا) من عطف الفعلية. اهـ.

٣٨ - خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ومن شواهد الاستفهام قوله:

٣٩ - أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً؟ ... إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

(**قوله: خليليَّ ما وافٍ... إلخ**) أي: يا خليلي ما أنتما وافيان بعهدي وصحبتي إن لم تكونا لي على من أقاطعه وأهجره.

---

٣٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحناه في كل هذه المواضع، وسيأتي للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل.

اللغة: «واف» اسم فاعل من الوفاء، وفعله وفى يفي، مثل وعى يعي، ومن باب ضرب يضرب، والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك، وحرباً على أعدائه «أقاطع» فعل مضارع من المقاطعة، وهي الهجر.

المعنى: يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، وأصله الأول يا خليلان لي؛ فحذفت النون للإضافة، ثم حذفت اللام للتخفيف، ثم تغير حرف إعرابه؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة، كما هو ظاهر، «ما» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «واف» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، «بعهدي» الباء حرف جر، وعهد: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «أنتما» ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكونا» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع «لي» جار ومجرور متعلق بتكون «على» حرف جر «من» اسم موصول: مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون «أقاطع» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع، محذوف، والتقدير: على من أقاطعه، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما واف بعهدي أنتما.

الشاهد فيه: قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله: واف؛ لكون هذا المبتدأ وصفاً - أي: اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو «ما».

٣٩ - وهذا الشاهد مما لم تتيسر لنا معرفة قائله، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشموني =

[٥ ـ تعدُّد الخبر]

ص ـ وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ [البروج: ١٤].

ش ـ يجوز أَنْ يُخْبَرَ عن المبتدأ بخبرٍ واحدٍ، وهو الأصل، نحو «زَيْدٌ قائمٌ» أو بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ـ١٥ـ١٦] وزعم بعضهم أنَّ الخبر لا يجوز تعدُّدُهُ، وقَدَّرَ لما عدا الخَبَرَ الأَوَّلَ في هذه الآية مبتدآتٍ، أي: وهو الوَدُودُ، وهُوَ ذُو العَرْشِ، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل:

(قوله: وقدر لما عدا... إلخ) رُدَّ بأنَّه تكلف لا داعي إليه؛ لأنَّ الخبر حكم، والحكم يجوز تعدُّده كما في الصِّفات، وقوله: (في هذه الآية) ليس بقيد.

= (ش١٣٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٥) وفي شذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في كل هذه المواضع، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب.

اللغة: «قاطن» اسم فاعل فعله قطن ـ من باب قعد ـ إذا أقام، وتقول: قطن بالمكان يقطن، إذا لم يفارقه «ظعناً» هو هنا بفتح الظاء والعين، وهو الارتحال ومفارقة الديار.

المعنى: يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أم نووا أن يرتحلوا عنه؟ ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم.

الإعراب: «أقاطن» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قاطن: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قوم» فاعل بقاطن، سد مسد خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقوم مضاف و«سلمى» مضاف إليه «أم» حرف عطف «نووا» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «ظعناً» مفعول به لنووا منصوب بالفتحة الظاهرة «إن» حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يظعنوا» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بأن وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، مبنى على السكون في محل رفع «فعجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب: خبر مقدم على مبتدئه، مرفوع بالضمة الظاهرة «عيش» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «قطنا» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن.

الشاهد فيه: قوله: «أقاطن قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: «قوم سلمى» عن خبر المبتدأ الذي هو قوله: «قاطن»؛ لكون ذلك المبتدأ وصفاً؛ لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة.

«زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ»، وفي نحو «الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ»، وفي نحو «هذا حُلوٌ حَامِضٌ»؛ لأنَّ ذلك كله لا تعدُّدَ فيه في الحقيقة: أَمَّا الأول فلأنَّ الأولَ خبرٌ، والثاني معطوف عليه، وأَمَّا الثاني فَلِأَنَّ كلَّ واحدٍ من الشخصين مُخْبَر عنه بخير واحد، وأَمَّا الثالث فَلأَنَّ الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إِذْ المعنى هذا مُزٌّ[1].

(قوله: كاتب وشاعر) الكتابة: تقال في العرف لإنشاء النثر، والشّعر للنظم، فمعنى كاتب: ناثر، ومعنى شاعر: ناظم؛ يعني: أنَّه ينثر الكلام وينظمه. اهـ. ش.

(قوله: فلأن الخبرين بمعنى الخبر الواحد) اعْتُرِض بأنَّهما حينئذٍ يكونان بمنزلة المفرد، فيلزم خلوُّ كلٍّ منهما على انفراد من الضَّمير، فيلزم خلوُّ الخبر المشتقِّ من الضَّمير، وأجيب بأنَّ في كلٍّ منهما ضميراً استحقَّه المجموع، وهو ضمير المبتدأ، وليس في واحد من الخبرين بخصوصه ضمير، وإن لزم خلوّ المشتقّ من الضَّمير؛ لجواز ذلك إذا لم يسند إلى شيء.

(قوله: إذ المعنى هذا مُزٌّ) يعني أنَّ المزازة كيفية متوسِّطة بين الحلاوة والحموضة الصِّرفة، وليس في الرُّمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة؛ إذ هما ضدَّان لا يجتمعان، وإنَّما الموجود فيه طعم بين بين، ولا شك أنَّ هذا معنى يغاير معنى: زيد كاتب شاعر، مع أنَّه جامع بين الصِّفتين؛ إذ كلٌّ من الصَّفتين الصِّرفتين موجودة فيه، فليُتَأَمَّل. اهـ. لقاني.

---

(1) لإيضاح كلام الشارح وبيانه بياناً كاملاً نبهك إلى أن تعدد الخبر على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون متعدداً في اللفظ والمعنى جميعاً، ومع أن المبتدأ غير متعدد، نحو: «زيد أديب فقيه حاسب» وعلامة هذا النوع أن يصح الاقتصار في الإخبار على واحد من الأخبار المتعددة، فتقول: «زيد أديب» أو تقول: «زيد فقيه» أو تقول: «زيد حاسب»، ويجوز في هذا النوع أن نوسط حرف العطف بين الأخبار فتقول: «زيد أديب وفقيه وحاسب» بغير خلاف.

النوع الثاني: أن يتعدد لفظاً فقط، وكيون معنى الأخبار المتعددة معنى الخبر، نحو «الرمان حلو حامض» ونحو «علي أعسر أيسر» أي يعمل بكلتا يديه ونحو قولك للأبلق: «هذا أسود أبيض»، وضابط هذا النوع أنه لا يجوز الاقتصار على واحد من الأخبار المذكورة، فلا يجوز أن تقول: (الرمان حلو) ولا (الرمان حامض) وكذا في الأمثلة الباقية، وهذا النوع لا يجوز توسيط حرف العطف بين الأخبار المتعددة فلا تقول «الرمان حلو وحامض»؛ لأن حرف العطف يدل على المغايرة والفرض أن جامع للوصفين، وليس المراد أن بعضه حلو وبعضه حامض.

النوع الثالث: أن يكون متعدداً والمبتدأ متعدد أيضاً إما حقيقة، نحو: (بنوك كالتب وشاعر وحاسب) وإما حكماً نحو قوله تعالى: ﴿إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر﴾ [الحديد: ٢٠]، ويجب فيه أن يوسط حرف العطف بين الأخبار كما ترى في الآية الكريمة.

[٦ ـ تقديم الخبر على المبتدأ]

ص ـ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحْوُ «فِي الدَّارِ زَيْدٌ» وَ«أَيْنَ زَيْدٌ»؟

ش ـ قد يتقدم الخبر على المبتدأ: جوازاً، أو وجوباً.

فالأوَّل نحو «في الدَّارِ زَيْدٌ»، وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾ [يس: ٣٧] وَإِنَّما لم يُجْعَل المقدَّمُ في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثاني(1) كقولك: «في الدَّارِ رَجُلٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ»؟ وقوله: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً»، وَإِنَّما وجب في ذلك تقديمُه؛ لأنَّ تأخيره في المثال الأوَّل يقتضي التباس الخبر بالصفة؛ فَإِنَّ طَلَبَ النكرةِ الوصفَ لتختصَّ به طلبٌ حَثِيثٌ، فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم، وفي الثاني إخراجَ ماله صَدْرُ الكلام ـ وهو الاستفهام ـ عن صَدْرِيَّته، وفي

والميم في مُزُّ مضمومةٍ.

(قوله: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾) سلام: بمعنى التسليم؛ أي: تسليم الملائكة على المؤمنين، وتسليم بعضهم على بعض، ولمَّا كان السَّلام يكثر وقوعه في تلك الليلة، سُمِّيت الليلة سلاماً، كما يُسمَّى الرَّجل صوْماً إذا كان يكثر من ذلك، فهي مبتدأ، وسلام خبر، و(حتى) متعلقة بسلام؛ أي: الملائكة مسلِّمة إلى مطلع الفجر، وقيل: متعلِّقة بـ:(تنزل)، ولمَّا كانت هذه الجملة؛ أعني: (سلام هي) متِّصلة بالكلام، لم تعُدْ أجنبية حتى يلزم الفصل بين العامل والمعمول على هذا القول الثاني. تأمَّل.

(قوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾) آية: خبر مقدَّم، و(لهم) صفتها أو متعلِّق بآية؛ لأنَّها بمعنى علامة، والليل: مبتدأ. ومَنْعُ أبي حيان أن يكون (لهم) صفة، لا وَجه له.

(قوله: وعلى التَّمرة مثلها زبداً) كناية عن كثرة زُبْدٍ خُلِطَ بالتَّمرة.

(قوله: إخراج ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام عن صدريته) قال الرَّضي: وإنَّما كان للشَّرط والاستفهام، والعرض والتَّمني، ونحو ذلك ممَّا يغير معنى الكلام مرتبة الصَّدر؛ لأنَّ

---

(1) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة، وكل مثال يمثل ضابطاً؛ فضابط المثال الأول أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف.

الثالث عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

[٧ ـ جواز حذف المبتدأ والخبر]

ص ـ وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ أي: عليكم، أنْتُم.

ش ـ وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه.

فالأوَّل نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أي: هي النارُ، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١]، أي: هذه سورة.

السَّامع يبني الكلام الذي لم يصدَّر بالمغير على أصله، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره، لم يدر السَّامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتَّغير أو مغير لماسيجيء بعدُ من الكلام؟ فيشوش لذلك ذهنه. اهـ.

(قوله: وقد يُحْذَف كل من المبتدأ والخبر) المراد بحذفه عدم الإتيان به؛ اكتفاء بفهمه من القرينة، وهذا صادق بحذفهما معاً نحو: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ أي: فعدَّتهن ثلاثة أشهر، فحُذفت هذه الجملة لدلالة ما قبلها، وهو ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾. اهـ. ش. والأَوْلَى: تقدير الخبر محذوفاً في الآية فقط؛ أي: كذلك؛ لأنَّه لا يقدَّر الأكثر مع إمكان تقدير الأقلِّ.

(قوله: لدليلٌ يدل عليه) إما حاليٌّ كقولك عند شمِّ طيب: مسكٌ، أو عند سماع تكبير: أذان، فمسك وأذان خبران لمحذوفين، والتَّقدير: المشموم مسك، والمسموع أذان، أو مقالي نحو: مريض، في جواب كيف زيد؟ فـ:(مريض): خبر محذوف.

(قوله: أي هذه سورة... إلخ) أجاز الزمخشري أن تكون مبتدأ، و(أنزلناها) صفة، والخبر محذوف؛ أي: فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها، وقرىء بالنَّصب على حدِّ (زيداً ضربته)، ولا محلَّ (لأنزلناها)؛ لأنَّها مفسِّرة للمضمر، فكانت في حكمه، أو(أتل سورةً)، و(أنزلناها): صفة.

واعلم أنَّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً، فالأولى كون المحذوف المبتدأ عند الواسطي؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة، وعند العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأنَّ التَّجوُّز في آخر الجملة أسهل، فإن قيل: قد تقرَّر أنَّه لا بدَّ في الحذف من استحضار المحذوف ضرورةَ أنَّه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف، وإذا كان كذلك، فكيف جاز في كلام واحد أن يقدَّر المسند تارة، والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة؟ أجيب: بأنَّ ذلك جاز باعتبار القرائن، فباعتبار كلِّ قرينة يتعيَّن محذوف، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً

والثاني كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: دائم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، أي: أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذفُ كل منهما، وبقاء الآخر، في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فسلام: مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: سلامٌ عليكم، وقَوْمٌ: خبر حُذِفَ مبتدؤه، أي أنتم قوم.

[٨ ـ وجوب حذف الخبر]

ص ـ وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ «لَوْلاَ» وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالْحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَراً، وَبَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ وَ«لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» وَ«ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً» وَ«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ».

ش ـ يجب حذف الخبر في أربع مسائل[1]:

والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والثاني خبراً، فالثاني أولى. اهـ. ش ملخصاً.

(قوله: وظلُّها أي: دائم) استُشْكِل بأنَّ الظِّلَّ إنَّما يكون لما تقع عليه الشَّمس، ولا شمس في الجنَّة، وأجيب بأنَّ ظلَّ الجنة من نور قناديل العرش، أو من نور العرش؛ لئلا تبهر أبصارهم؛ فإنَّه أعظم من نور الشمس. أفاده في «فتح الرَّحمن»، وقد يقال: لا حاجة إلى ذلك لما ذكره الفقهاء من أنَّ الظِّلَّ أمر وجودي يخلقه الله تعالىٰ، فلا يتوقَّف وجوده على شمس. تأمَّل.

(قوله: في أربع مسائل) أي: على المشهور، وقد قيل بحذفه في غير ذلك، لكنه لما لم يكن مشهوراً مع وجود الخلاف فيه تركه.

---

(1) لم يتعرض المؤلف لمبحث حذف المبتدأ وجوباً كما تعرض لحذف الخبر وجوباً، ونحن نذكره لك في اختصار فنقول:
يجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع:
الأول: أن يخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، نحو: (الحمد لله الحميد) برفع الحميد، أو لمجرد ذم، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» برفع الرجيم.
الثاني: أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس مع كونه مؤخراً عنها، نحو: «نعم الرجل زيد» ونحو «بئست المرأة هند» فإذا أعربت «زيد، وهند» خبراً لم يجز أن يذكر مبتدؤه.
الثالث: أن يكون الخبر صريحاً في الدالة على القسم، نحو: «في ذمتي لأفعلن». =

إحداها: قبل جواب «لَوْلاَ»[1]، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] أي: لولا أنتم صَدَدْتُمونا عن الهدى؛ بدليل أنَّ بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سبأ: ٣٢].

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لعمرك يميني، أو قَسَمي، ....

(قوله: أحدها) الظَّاهر إحداها، وحيث عبَّر بأحدها فكان الظَّاهر أن يقول فيما بعده: الثَّاني الثالث الرابع. اهـ ش.

(قوله: لولا) أي: الامتناعية، وترك هذا القيد؛ لأنَّ التَّحضيضية لا يتوهَّم دخولها في ذلك؛ لأنَّها لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدَّراً، ومحلُّ وجوب حذف الخبر المذكور إذا كان كوناً مطلقاً، فإن كان كوناً خاصاً جاز الحذف والذِّكر إن دلَّ عليه دليل، نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، وإن لم يوجد الدَّليل وجب الذِّكر وامتنع الحذف، وقال الجمهور: لا يُذْكَر الخبر بعد (لولا)، وأوجبوا جعل الكون الخاصِّ مبتدأ، وأمثلة ذلك في المبسوطات.

(قوله: أي: لولا أنتم صددتمونا؛ بدليل... إلخ) هذا لا يأتي على ما رجَّحه في «الأوضح» من أن الخبر بعد (لولا) إذا كان كوناً خاصّاً، ودلَّ عليه قرينه جاز إثباته وحذفه، ولا على مذهب الجمهور؛ لأنهم أوجبوا كون الخبر بعد (لولا) كوناً عامَّاً كما تقدَّم. اهـ. ش.

(قوله: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ إلخ) هو قسم بحياة المخاطب، وهو النبي ﷺ في الآية[1]، وقيل: لوط، قالت الملائكة له ذلك، وسكرتهم: عماوتهم، وشدَّة غِلْمتهم التي

= الرابع: أن يكون الخبر مصدراً أتى به بدلاً من فعله، نحو قوله تعالى: ﴿فصبر جميل﴾ [يوسف: ١٨]، أي: فأمرى صبر جميل.

(1) المراد لولا الامتناعية وهي التي تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور أولاً؛ فإذا قلت: =

---

(١) قال القرطبي في تفسيره ١٠/٣٩: قال القاضي أبو بكر بن العربي: قال المفسرون بأجمعهم: أقسم الله تعالى هاهنا بحياة محمد صلى الله عليه وسلم، تشريفاً له، أن قومه من قريش في سكرتهم يعمهون، وفي حيرتهم يترددون. قلت: وهكذا قال القاضي عياض: أجمع أهل التفسير في هذا أنه قَسَمٌ من الله جل جلاله بِمُدَّة حياة محمد ﷺ. وهذا نهاية التعظيم، وغاية البر والتشريف.
قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم في تفسيره: ويُحْتمل أن يقال: يرجع ذلك إلى قوم لوط، أي: كانوا في سكرتهم يعمهون.
وقيل: لما وعظ لوط قومه، وقال: هؤلاء بناتي، قالت الملائكة: يا لوط، ﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾ [الحجر: ٧٢]، ولا يدرون ما يحل بهم صباحاً. اهـ.

واحترزت بالصريح عن نحو: «عَهْدُ اللهِ»؛ فَإِنَّه يُسْتَعْمَلُ قَسَماً وغيره، تقول في القسم: «عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ»، وفي غيره: «عَهْدُ اللهِ يَجِبُ الوفَاءُ بِهِ»؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر، تقول: «عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ».

أزالت عقولهم، ومعنى يعمهون: يتحيَّرون؛ أي: فكيف يسمعون نصحك؟ وعَمْرُ مصدر محذوف الزَّوائد، والأصل: تعميرك، ففيه زيادتان: التَّاء والياء، فحذفتا، وهو بالفتح والضَّمِّ، معناه: البقاء، ولا يستعمل مع اللام إلا مفتوحاً؛ لأنَّ القسم موضع التَّخفيف؛ لكثرة استعماله، كما أفاده الرضى.

(**قوله: واحترزت بالصَّريح من نحو عهد الله**) فإن قلت: بين هذا التَّفصيل وحكم الفقهاء منافاة؛ حيث قالوا: إن كلاً من (لعمرك) و(عهد الله) كناية قسم لا ينعقد به اليمين إلا بالنِّية، قالوا: والمراد بالعمر: البقاء والحياة، وإنَّما لم يكن صريحاً؛ لأنه يُطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات، قالوا: والمراد بـ:(عهد الله) إذا أريد به اليمين: استحقاقه لإيجاب ما أوجبه علينا، وتعبَّدنا به، وإذا أريد به غيره العبادات التي أمرنا بها، أجاب العلاَّمة «سم» بأنَّه يمكن الجمع بينهما بأنَّ مراد اللغويين بصراحة العمر إشعاره بالحَلِف مطلقاً، وإن لم يُعتَدَّ به شرعاً، إذا حمل على العبادات، ومراد الفقهاء بنفي صراحته: نفي كونه يميناً معتدّاً به شرعاً على الإطلاق.

والحاصل: أنَّه إذا لم يُرَدْ به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف، إلا أنَّه لا يعتدُّ به شرعاً، فليتأمَّل. وقد ذكر بعضهم أن عهد الله إيحاؤه، ومنه: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ﴾ [طه: ١١٥]، وكلامه الذي يوحيه إلى عباده من إطلاق المصدر على المفهوم، وعليهما: فعهد الله مصدر مضاف للفاعل صورةً ومعنىً، أو صورة فقط، وقد يكون عهد الله من قولك: عاهدت؛ أي: أقسمت بعهدك، فهو مضاف للمفعول، فليتأمل.

(**قوله: فإنَّه يُستَعْمَل قسماً وغيره**) عبارة الشَّاطبي: فإنَّه ليس بصريح في القسم، بل هو مُحتمِل قبل الإتيان بالجواب، ظاهر المعنى في القسم. اهـ. ش.

= «لولا علي لهلك عمر» فإن معنى هذا الكلام: امتنع هلاك عمر بسبب وجود علي، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية، فإذا دخلت على فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً، وذلك كقول الشاعر:

لا در درك إنـــي قـــد رمـيـتـهـم ... لـولا حـددت، ولا عـذري لـمـحـدود

فقوله: «حددت» ومعناه «حرمت» مقدر بمصدر: أي: لولا الحد، أي: الحرمان موجود.

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ[1]، كقولهم: «ضَرْبِي زَيْداً قائماً»، أَصله: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، فحاصِلٌ: خبر، وإذا: ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى «كان» التامَّة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقائماً: حالٌ منه، وهذه الحال لا يصح كونُهَا خبراً عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: ضَرْبِي قائم؛ لأَنَّ الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتُوتاً»، و«أَخْطَبُ ما يكون الأَميرُ قائماً» تقديره: حاصل إذا كان ملتوتاً، أو قائماً، وعلى ذلك فَقِس[2].

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم: «كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» أي: ككل رجلٍ مع ضيعته مَقْرُونان؛ والذي دلَّ على الاقتران ما في الواو من معنى المعيَّة.

❀ ❀ ❀

(**قوله: شربي السَّويق**) هو ما يعمل من الحنطة والشَّعير. اهـ«مصباح».

(**قوله: وأخطب**) أي: أشدُّ أكوان، و«أفعل» التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيلزم أن يكون أكوان الأمير كلُّها متَّصفة بالخطب، وأخطبها كونه إذا كان قائماً، ومثل هذا في كلام العرب كثير عند قصدهم المبالغة. تأمَّل.

(**قوله: وضيعته**) بضاد معجمة، أي: الحرفة والصِّناعة. اهـ. «مصباح».

---

(1) فإن كان الحال صالحاً لأن يخبر به عن المصدر، نحو: أن تقول: «ضربي زيداً شديد» وجب جعله خبراً ورفعه لذلك، ولا يجوز جعله حالاً، ونصبه في هذه الحالة شاذ، وورد منه قول العرب: (حكمك مسمطاً) اي ثابتاً، فإن مسمطاً صالح لأن يخبر به عن المبتدأ وقد نصبوه على الحال شذوذاً وخرجوا عليه قول الزباء:

مـا لـلـجـمـال مـشـيـهـا وئـيـدا ... أجـنـدلاً يـحـمـلـن أم حـديـداً

فقولها «وئيدا» حال سدت مسد الخبر مع صلاحيته للإخبار به، وذلك شاذ، وعلماء الكوفة يجعلون «وئيداً» حالاً من الجمال، «مشيها» فاعلاً مقدماً لوئيد، وهو غير مرتضى عند أهل البصرة.

(2) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً كالمثال الأول، أو أفعل تفضيل مضافاً لمصدر صريح كالمثال الثاني، أو أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث، وبعد ذلك مفعول للمصدر، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح.

[باب نواسخ حكم المبتدأ والخبر]

ص ـ بَابٌ: النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ؛ أَحَدُهَا: كَانَ وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتِىءَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ؛ فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

ش ـ النواسخ: جمع ناسخ، وهو في اللُّغة من النَّسْخ بمعنى الإزالة، يقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ، إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

(باب النواسخ)

(قوله: الباب: منون) أي: هذا بابٌ

(قوله: ثلاثة) أي: من حيث عملها، وأما من حيث الفعليَّة والحرفيَّة فنوعان فقط.

(قوله: وما زال) أي: ماضي (يزال)، كخاف يخاف، لا ماضي يزيل بفتح الياء، ولا ماضي (يزول) فإنهما تامَّان، الأول منهما متعدٍّ إلى واحد، ومعناه: ماز يميز، ومصدره: الزَّيل بفتح الزَّاي، والثَّاني: قاصرٌ، ومعناه: انتقل، ومصدره الزَّوال، وقد نظمت الفرق بين الثَّلاثة فقلت:

لِزَالَ أَتَى رَفْعٌ وَنَصْبٌ مُحَقَّقٌ ... إِذَا كَانَ ذا مَاضِي يَزَالُ كَيَعْلَمُ
خِلَافُ الَّذِي مَاضِيْ يَزُوْلُ لِنَقْلِهِ ... وَمَاضِي يَزِيْلُ امْتَازَ مَعْنَاهُ يَفْهَمُ

(قوله: وما فتىء) بكسر التَّاء وفتحها، والمشهور الأوَّل. اهـ نبتيتي، ثُمَّ لا يخفى أَنَّ في عبارة المصنِّف تسمُّحاً؛ لأنَّه يوهم الاختصاص بـ:(ما) من بين حروف النَّفي، ولعله لم يذكر ذلك؛ اتِّكالاً على الشَّرح.

(قوله: نسخت الشَّمس... إلخ) قد علمت مما تقدَّم أنَّ الظِّلَّ أمر وجودي، وحينئذٍ لا حاجة إلى ما اعترضوا به وأطالوا فيه.

وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو «كان» وأخواتها.

٢ ـ وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو «إنَّ» وأخواتها.

٣ ـ وما ينصبهما معاً، وهو «ظَنّ» وأخواتها.

ويَسمَّى الأَوَّل من باب كان اسماً وفاعلاً، ويُسمَّى الثاني خبراً ومفعولاً.

ويُسمَّى الأَوَّل من معمولي باب إنَّ اسماً، والثاني خبراً.

ويَسمَّى الأَوَّل من معمولي باب ظن مفعولاً أَوَّلاً، والثاني مفعولاً ثانياً.

[أولاً ـ كان وأخواتها]

والكلام الآن في باب كان، وألفاظه ثلاثَ عشرةَ لفظةً[1]، وهي على ثلاثة أقسام:

(قوله: اسماً وفاعلاً) الأَوَّل حقيقة، والثَّاني مجاز، وهذه التَّسمية اصطلاحيَّة خالية عن

---

(1) ويلحق بهذه الأفعال الثلاثة عشرة سبعة: أفعال أخرى وردت بمعنى صار وهي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وحار، وراح، وتحول.

فأما آض فنحو الراجز:

ربيته حتى إذا تمعددا ... وآض نهداً كالحصان أجردا

وأما رجع فنحو قول الشاعر:

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

وأما عاد فنحو قول الشاعر:

وكان مضلى من هديت برشده ... فلله مغوٍ عاد بالرشد آمرا

وأما استحال فنحو قول الشاعر:

إن العداوة تستحيل مودة ... بتدارك الهفوات بالحسنات

وأما حار فنحو قول لبيد:

وما المرء كالشهاب وضوئه ... يحور رماداً بعد إذا هو ساطع

وأما راح فنحو قولك: «راح عبد الله منطلقاً»، وأما تحول فنحن قول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة ... لعل منايانا تحولن أبوسا

وفي آض وعاد خلاف بين النحويين، وسياتي لهذا الكلام بقية.

١ ـ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية: كَانَ، وأَمْسَىٰ، وأَصْبَحَ، وأَضْحَىٰ، وظَلَّ، وبَاتَ، وصَارَ، ولَيْسَ.

٢ ـ وما يعمل هذا العمل بشرط أنْ يتقدم عليه نَفْيٌ أو شبهه وهو أربعة: زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِىءَ، وَانْفَكَّ؛ فالنفيُ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وشبهه هو النهي والدعاء.

فالأول كقوله:

٤٠ ـ صَاحِ شَمِّرْ، وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينٌ

المعنى؛ إذ المرفوع إنَّما هو للمعنى الَّذي وُضِعَ له حقيقة، والخبر في الحقيقة خبر اسمها، فلا حاجة إلى تقدير مضاف؛ أي: خبر اسمها، لِمَا علمت من أنَّ هذه التسمية اصطلاحية.

(قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾) الواو: اسم يزال، ومختلفين: خبره.

(قوله: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾) نبرح: مضارع برح، واسمه مستتر وجوباً، وعاكفين: خبر، والضَّمير في (عليه) راجع إلى العجل على حذف مضاف؛ أي: على عبادته.

(قوله: صاح... إلخ) هو من الخفيف، و(صاحِ) مُرخَّم (صاحبي) على غير قياس،

٤٠ ـ لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين، وممن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦٢).
اللغة: «شمر» فعل أمر من التشمير، وهو هنا الجد في الأمر والتهيؤ له، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للآخرة؛ لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده «لا تزل ذاكر الموت» أي استمر على ذكره؛ لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ «نسيانه ضلال» أي داع إلى الضلال وموقع فيه «مبين» ظاهر واضح.
المعنى: يأمر صاحبه أن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها.
الإعراب: «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله يا صاحبي «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهي «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذاكر مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. =

والثاني كقوله:

٤١ ـ أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

وشَمِّر؛ أي: اجتهد؛ أي: يا صاحبي اجتهد، واستعدَّ للموت، ولا تنسَ ذكره؛ فإنَّ نسيانه ضلال ظاهر، والشاهد في قوله: (لا تزل).

(قوله: ألا يا أسلمي... إلخ) هو من الطَّويل، وهو من قصيدة طويلة، والبيت المذكور هو أوَّلها ومنها:

= الشاهد فيه: قوله: «لا تزل ذاكر الموت» حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونصب به الخبر الذي هو قوله: «ذاكر الموت»؛ لكونه فعلاً مضارعاً متصرفاً من زال الناقصة، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي.

٤١ ـ هذا البيت من كلام ذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣) والأشموني (رقم ١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها.
اللغة: «البلى» هو بكسر الباء وفتح اللام، وتقول: بلي الثوب يبلى بلى، على وزن رضي يرضى رضى، إذا رث جديده «منهلاً» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب «جرعائك» الجرعاء ـ بفتح الجيم وسكون الراء ـ رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» بفتح فسكون ـ المطر.
المعنى: يدعو لدار حبيبته «مي» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.
الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هذه، مثلاً «اسلمي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «يا» حرف نداء، دار: منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف و«مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمي «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء «زال» فعل ماضٍ ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «منهلاً» خبر زال تقدم على اسمه «بجرعائك» الباء حرف جر، جرعاء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله: «منهلاً» وذلك؛ لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه «القطر» اسم زال تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام: ولا زال القطر منهلاً بجرعائك.
الشاهد فيه: قوله: «ولا زال منهلاً بجرعائك القطر» حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه؛ لأنها فعل ماضٍ ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا، والدعاء شبيه بالنفي.
وفي البيت أيضاً: دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه؛ فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه، كما تبين في الإعراب، وسيأتي شرح ذلك قريباً واعلم أنه ربما حذف حرف النفي من =

وما يعمله بشَرْطِ أنْ يتقدم عليه «ما» المصدرية الظَّرفية، وهو: دَامَ، كقوله تعالى:

لَـهَـا بَـشَـرٌ مِـثْـلُ الـحَـرِيْـرِ وَمَـنْـطِـقٌ ... رَخِـيْـمُ الـحَـوَاشِـي لاَ هُـرَاءُ ولا نَـزْرُ

وَعَـيْـنَـانِ قَـالَ اللهُ كُـوْنَـا فَـكَـانَـتَـا ... فَـعُـوْلاَنِ بِـالأَلْـبَـابِ مَـا تَـفْـعَـلُ الـخَـمْـرُ

قال في «القاموس»: وإذا ولي (يا) ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل ٢٥] أي: وفي نحو: (ألا يا أسلمي)، والحرف في نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، والجملة الاسمية نحو:

يَـا لَـعْـنَـةُ اللهِ وَالأَقْـوَامِ كُـلِّـهِـمِ ... وَالصَّالِحِيْنَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ[(١)]

فهي للنداء والمنادى محذوف، أو لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلِّها، أو إن وليها دعاء أو أمر فللنداء، وإلا فللتنبيه. اهـ. وَأَلاَ: حرف استفتاح، وأسلمي: فعل أمر، ومي: اسم امرأة، وليس مرخم (مية) كما قيل، والبلى: مكسور مقصور، المراد به: الاندراس والفناء؛ أي: أسلمي وإن كنت قد بَليت، مُنْهلاً: بضم الميم، وسكون النون، وتشديد اللام؛ أي: منسكباً، والجرعاء بالمد: رملة مستوية لا تنبت شيئاً، والقطر: المطر.

وقد اعتُرِض على الشَّاعر حيث لم يحترس؛ لأنَّ دوام المطر يخرب الدَّار، وأجيب بأنَّه قَدَّم الاحتراس في قوله: أسلمي، وبأن (ما زال) تقتضي ملازمة الصِّفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب قابليتها، فالمراد طلب المطر في أوقات الحاجة، والشاهد في قوله: (ولا زال) حيث عمل؛ لوجود النَّفي، قاله الحافظ السيوطي، وقد ضمَّن بعضهم نصف هذا البيت حيث قال:

إِلَـيْـكَ اشْـتِـيَـاقِـيْ يَـا كُـنَـافَـةُ زَائِـدٌ ... فَمَالِي غِنَاءٌ عَنْكَ كَلاًّ وَلاَ صَبْرُ[(٢)]

= اللفظ، وهو مراد ومقدر، واعتماداً على فهم السامع مع ما استقر من أن هذه الأفعال الأربعة لا تكون ناقصة رافعة للاسم ناصبة للخبر إلا حين يتقدم عليها النفي أو شبهه، ومن حذف حرف النفي قوله تعالى: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾ [يوسف: ٨٥]، التقدير: تالله لا تفتأ تذكر، وكذلك قول امرئ القيس:

فـقـلـت يـمـيـن الله أبـرح قـاعـداً ... ولـو قـطـعـوا رأسـي وأوصـالـي

التقدير: يمين الله لا أبرح قاعداً.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٤٨، وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١.

(٢) البيتان من الطويل، ولم أعثر عليهما.

﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مُدَّةَ دَوامي حَيّاً، وسُمِّيت «مَا» هذه مصدرية؛ لأنَّها تُقَدَّر بالمصدر، وهو الدوام، وظرفيةً؛ لأَنَّها تُقَدَّر بالظَّرف، وهو المدة.

[١ ـ توسط الخبر بين الاسم والفعل]

ص ـ وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ، نَحْوُ:

فَـلَـيْـسَ سَـوَاءً عَـالِـمٌ وَجَـهُـولُ

ش ـ يجوز في هذا الباب أنْ يتوسَّطَ الخبرُ بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أنْ يتقدَّمَ المفعولُ على الفاعل[(١)]، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، وقرأ حمزة وحَفصٌ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البِرِّ، وقال الشاعر:

فَـلاَ زِلْـتِ أَكْـلِـي كُـلَّ يَـوْمٍ وَلَـيْـلَـةٍ ... وَلاَ زَالَ مُـنْـهَـلاً بِـجَـرْعَـائِـكِ الـقَـطْـرُ

(قوله: لأنها تقدر بالمصدر) أي: تقدَّر هي وصلتها بالمصدر، وعندي أنَّ المقدَّر بالمصدر إنَّما هو الصِّلة، فليتأمل. اهـ. شنواني بخطِّه.

(قوله: لأنَّها تقدَّر بالظَّرف) قال العلاَّمة الشَّنواني: صوابه: لأنَّها نائبة عن الظَّرف، فتدبَّر. اهـ. قلت: لا حاجة إلى هذا؛ فإنَّ معنى تقديرها به: تأويل ما هي فيه بالظَّرف، فتأمل.

---

(1) أطلق الشارح الكلام، فعلم من إطلاقه أن المراد بتوسط الخبر ووقوعه بين العامل الذي هو «كان» أو إحدى أخواتها وبين الاسم على أي صورة كان الكلام، وقد اختلف النحاة من هذه المسألة في بعض فروعها، والجمهور من البصريين على أن وقوع الخبر في هذا الباب بين العامل واسمه جائز في جميع الصور، سواء أكان الخبر مفرداً، نحو قوله تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ [الروم: 47]، أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم، نحو قولك: «كان يخلص لك زيد»، أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لغير ضمير الاسم، نحو قولك: «كان يخلص لك أبوه زيد»، أم كان الخبر جملة اسمية نحو: «كان آماله بعيدة زيد».

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن ذلك غير جائز في جميع أفعال هذا الباب؛ لأن الخبر يشتمل على ضمير عائد إلى الاسم، فيكون هذا الضمير راجعاً إلى متأخر، وهو عندهم غير جائز، ومنعه ابن معط في «دام» وحدها، وابن درستويه في «ليس»، ومنعه قوم إذا كان الخبر جملة فعلية مطلقاً، ومنعه قوم آخرون إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم، وصحَّح هذا الرأي ابن عصفور. =

٤٢ ـ سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

(قوله: سلي إن جهلت النَّاس عنَّا... إلخ) هو من قصيدة من الطويل للسموأل اليهودي وأوّلها:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

واللؤم: اسم لخصال مذمومة، والضَّيم: المراد به هنا الصَّبر على المكاره، وقد كان هذا الشّاعر خطب امرأة، وخطبها غيره أيضاً فخاطبها بهذه الأبيات؛ أي: إن جهلت حالنا، فسلي النَّاس عنَّا، وعن هؤلاء الذين خطبوك؛ حتىَّ تعلمي حالنا وحالهم، فليس العالم بشيء والجاهل به سواء، فمفعول (جهلت) محذوف كما أشرنا إليه، والشَّاهد فيه: تقديم خبر ليس على اسمها.

٤٢ ـ هذا البيت من كلام السموأل بن عادياء اليهودي وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٤).
اللغة: «سلي» فعل أمر من السؤال «سواء» معناه هنا مستو.
المعنى: يقول: إن كنت تجهلين قدرنا فاسألي الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا، فإذا سألت عرفت، وذلك؛ لأن العالم والجاهل لا يستويان.
الإعراب: «سلي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم «جهلت» جهل: فعل ماضٍ فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن جهلت فاسألي: «الناس» مفعول به لسلي «عنا» جار ومجرور متعلق بسلي «وعنهم» الواو حرف عطف، عنهم: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «سواء» خبر ليس تقدم على اسمه «عالم» اسم ليس تأخر عن خبره «وجهول» الواو حرف عطف، وجهول: معطوف على عالم، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
الشاهد فيه: قوله: «ليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو قوله: سواء، على اسمه، وهو قوله: عالم؛ فدل هذا على أن التقدم جائز مع هذا الفعل الذي هو ليس، خلافاً لمن منه من كابن درستويه.
ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ [البقرة: ١٧٧]، بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه، والتقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه، ومن أدلة ذلك في زال الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه.

وقال الآخر:

٤٣ ـ لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

(قوله: لا طيب للعيش... إلخ) هو من البسيط، وطِيب بكسر الطَّاء: اسم لما تستطيبه النَّفس، وقوله: منغَّصة؛ أي: مكدَّرة، واللَّذة: ما يلتذُّ به الإنسان.

و(قوله: بادِّكار) أي: بتذكُّر، وأصله باذتكار: فقُلِبَت التَّاء دالاً مهملة، ثُمَّ قُلِبَت الذَّال المعجمة دالاً مهملة، فأدغمت الذَّال، في الدال، والمعنى: لا طيب لعيش ابن آدم ما دامت لذَّاته منغَّصة بذكر الموت والهرم، والشاهد في قوله: منغصة، حيث قُدِّم وهو خبرٌ لها على اسمها، واعتُرِض بأنَّ هذا غير مُسلَّم؛ لاحتمال أنَّ (لذَّاته) مرفوع نيابة عن فاعل (منغّصة)، واسم (دام): مستتر فيها على طريق التَّنازع في السببيِّ المرفوع. كذا قيل، قلت: لم يبالِ المصنف بذلك؛ لكونه بعيداً، ومع بُعدِه فيحتمل أن لا يرى ذلك. تأمَّل.

٤٣ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٧٦) والأشموني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها.
اللغة: «ادكار» أي: تذكر، وأصله إذ تكار، ثم قلبت التاء دالاً، فصار إذ دكار، ثم قلبت الذال المعجمة دالاً مهملة فصار اد دكار، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز أن تقول: إذكار ـ بذال معجمة مشددة ـ على أن تعكس في القلب، فتقلب الدال ذالاً، ثم تدغم الذال في الذال «الهرم» الشيخوخة وكبر السن.
المعنى: أن الإنسان لا يهنأ باله، ولا تستريح خواطره، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يصيبه من الكبر والضعف.
الإعراب: «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «طيب» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «العيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماضٍ ناقص، مبني على الفتح لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه «منغصة» خبر دام مقدم على اسمه، منصوب بالفتحة الظاهرة «لذاته» الذات: اسم دام مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «بادكار» الباء حرف جر، ادكار: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بادكار، وادكار مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والهرم» الواو حرف عطف، الهرم: معطوف على الموت، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «مادامت منغصة لذاته» حيث تقدم خبر دام، وهو قوله: منغصة، على اسمها، وهو قوله لذاته، فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم.
وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللمحات الوجيزة.

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهِ أَنَّه منع تقديمَ خبر ليس، ومَنَعَ ابنُ مُعْطٍ في أَلفيته[1] تقديمَ خبر دام، وهما مَحْجُوجَانِ بما ذكرنا من الشواهد وغيرها[2].

[٢ ـ تقدم الخبر على الاسم والفعل]

ص ـ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبَرُ]، إلاَّ خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ.

ش ـ للخبر ثلاثةُ أَحْوَالٍ:

أَحدها: التأخيرُ عن الفعل واسمه، وهو الأَصلُ، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

الثاني: التَّوسُّط بين الفعل واسمه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقد تقدم شرحُ ذلك[3].

---

(1) قال ابن معط في ألفيته:

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام، وجاز في الأخر

(2) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم (41) السابق، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده، وقول حسان بن ثابت الأنصاري:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

فمزاجها: خبر يكون وعسل: اسم يكون، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه.

ومثله قول ابن أحمر:

بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها

ففراخاً: خبر كانت، وبيوضها اسمها، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه، وكانت في هذا البيت بمعنى صارت، يريد أن بيض هذه القطاة قد صار فراخاً، وقد بينا لك في ص ١٧٦ ومما تقدم الأفعال التي تجيء بمعنى صار واستشهدنا لها، وسيبين المؤلف قريباً أنها تكون بهذا المعنى (ص ١٨٦).

ومما تقدم فيه خبر «دام» قول الشاعر:

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغياً أبداً

فقوله: «حافظ سري» خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله: «من وثقت به». وإنما استشهد المؤلف بالبيتين (٤٢و ٤٣) بيرد بالاول على ابن درستويه وبالثاني على ابن معط والرد عليهما رد على الذين أطلقوا المنع.

(3) مما يتعلق بتوسط خبر هذه الأفعال بينهما وبين أسمائها أن نبين لك أن التوسيط المذكور على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون التوسط جائزاً كالآية الكريمة، وكبيت السموأل السابق (ش رقم /٤٢/)

النوع الثاني: أن يكون التوسط واجباً كما إذا اتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخير، وكان مع الفعل ما يمنع التقدم عليه، نحو: «أحب أن يكون مع زيد أخوه» فإن الخبر لو تأخر لعاد الضمير في أخوه على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز إجماعاً، ثم لا يجوز في هذا المثال ونحوه أن يتقدم الخبر على الفعل؛ لأن الفعل مقترن بأن المصدرية وهي لا يتقدم عليها معمول معمولها. =

والثالث: التَّقَدُّمُ على الفعل واسمه، كقولك: «عَالِماً كَانَ زَيْدٌ»[1]، والدليلُ على ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فإياكم: مفعول يَعْبُدُون، وقَدْ تَقَدَّمَ على كان، وتقدُّمُ المَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِجَوازِ تَقَدُّمِ العامل.

ويمتنع ذلك في خبر «ليس»، و«دام».

فَأَمَّا امتِنَاعُهُ في خبر دامَ فبالاتفاق؛ لأَنَّك إذا قلت: «لاَ أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ»، ثم قَدَّمْتَ الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول؛ لأنَّ «ما» هذه موصولٌ حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بالمصدر كما قدمناه، وَإِنْ قدمته على «دام» دون «ما» لزِمَ الفَصْلُ بَيْنَ الموصول الحرفيِّ وصلتِه، وذلك لا يجوز؛ لا تقول: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً تَصْحَبُ»، وَإِنَّما يجوز ذلك في الموصول الاسمي، غير الأَلف واللام؛ تقول: «جَاءَنِي الَّذِي زَيْداً ضَرَبَ»، ولا يجوز في نحو «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْداً» أَنْ تُقَدِّمَ زَيْداً على ضَارِبٍ.

وأَمَّا امتناع ذلك في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السرَّاج، وهو الصحيح؛ لأَنَّه لم يسمع مثل «ذاهباً لَسْتُ» ولأَنَّها فِعْل جامد، فأَشبهت عَسَى، وخَبَرُها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسيّ، وابن جنِّي إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وذلك لأَنَّ «يَوْمَ» متعلق بمصروفاً، وقد تقدم على لَيْسَ، وتقدُّمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بجواز تَقَدُّمِ العامل[2]، والجوابُ أَنَّهم تَوَسَّعُوا في الظُّروف ما لَمْ يَتَوَسَّعُوا في غيرها، ونُقِلَ عن سيبويه القولُ بالجواز، والقولُ بالمنع.

(قوله: **الجواب أنَّهم توسعوا... إلخ**) هذا الجواب يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها

= الثالث: أن تكون التوسط ممتنعاً، وذلك كما إذا كان الخبر محصوراً فيه نحو قوله تعالى: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾ [الأنفال: ٣٥].

(1) وتقديم الخبر على الفعل واسمه جميعاً على ثلاث أقسام أيضاً:

القسم الأول: أن يكون التقديم جائزاً كالمثال الذي ذكره المؤلف وكالآية الكريمة التي تلاها.

الثاني: أن يكون تقديمه واجباً، وذلك كأن يكون الخبر مماله الصدارة كأسماء الاستفهام نحو: «كيف كان زيد» وأسماء الشرط نحو: «أينما يكن زيد أكن».

الثالث: أن يكون التقديم ممتنعاً، وذلك في الموضع الذي يجب فيه توسيط الخبر، وقد بيناه فيما مر قريباً.

(2) وذلك؛ لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول، فإذا وقع المعمول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل، والعامل هنا هو «يعبدون» والمعمول هو «إياكم» وجملة «يعبدون» خبر كان.

[٣ - مرادفات «صار»]

ص - وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ.

ش - يجوز في «كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ» أَنْ تُستعمل بمعنى صار(١)، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾ [الواقعة: ٥ - ٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وقال الشاعر:

٤٤ - أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

إذا كان ظرفاً، وقد أطلقوا منعه، فالأولى أن يجاب بأنَّ (يوم) منصوب بفعل مقدَّر؛ أي: يعرفون، كما أفاده الفاكهي.

(قوله: أمست خلاءً... إلخ) أي: صارت البلدُ خلاءً، واحتملوا؛ أي: ارتحلو،

---

(1) هاهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:
الأول: أن معنى مرادفة هذه الأفعال لصار أنها تدل على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى الصفة التي يدل عليها خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿فكانت هباء﴾ [الواقعة: ٦]، فإن المعنى والله أعلم: أنها تحولت من صفة الثبات إلى صفة الهبائية، ومثل ذلك قولك: (صار زيد غنياً) ألاترى أن المعنى أنه تحول من صفة عارضة هي الفقر إلى صفة عارضة أيضاً هي الغنى، ومن أمثلة ذلك قولهم: «صار الطين إبريقاً»
الأمر الثاني: أن جار الله الزمخشري ذهب إلى أن «بات» أيضاً تأتي بمعنى صار ومثل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: «فإنه لا يدري أين باتت يده» [أخرجه البخاري (٢٧٨)] والذي دعاه إلى هذا أن النوم قد يكون ليلاً وقد يكون نهاراً، فإذا بقي بات على معناه الأصلي - وهو تخصيص بثبوت اسمها لخبرها بوقت البيات - لم يفد الكلام أن الحكم يسري على من نام نهاراً وليس هذا الكلام بسديد؛ فإن هذا التعبير جرى على ما هو الغالب في النوم وهو كونه ليلاً، والنوم في النهار قليل.
وقد مضى عد الأفعال التي بمعنى صار والاستشهاد لها.

٤٤ - هذا البيت من كلام النابغة الذبياني، وقد استشهد به الأشموني (رقم١٨٠) وشرحناه هناك شرحاً وافياً.
اللغة والرواية: «أمست خلاء» يروى في مكانه «أضحت خلاء» وتقديره أمست ذات خلاء، والخلاء: الفراغ، وقوله: «وأمسى أهلها احتملوا» أي: ارتحلوا وفارقوها «أخنى عليها» أي: أفسدها ونقصها «لبد» بضم ففتح - اسم نسر، وكان لبد هذا - فيما زعموا - آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها.
المعنى: يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال، فد خلت من الإنس ولم يبق بها من سكانها أحد، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها.
=

وقال الآخر:

٤٥ - أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي، وَيَضْرِبُنِي ... أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الأَدَبَا؟

وأخنى عليها بالخاء المعجمة؛ أي: أهلكها، ولُبَد: بضمِّ اللاَّم، وفتح الباء الموحَّدة آخر نسور لقمان كما في «القاموس»، ولقمان هذا: هو لقمان بن عاد الأولىٰ كان سيِّد عاد، سأل الله طول العمر، فعمر عمر سبعة أنسر، فصار يأخذ الفرخ من النَّسور فيعيش عنده ثمانين سنَة، فلمَّا مات السَّابع مات، ذكر ذلك ابن العماد في «شرح البردة».

(قوله أضحى يمزِّق... إلخ) الأُدَب: بالتحريك رياضة النَّفس، ومحاسن الأخلاق. كما في «المصباح».

= الإعراب: «أمست» أمسى: فعل ماضٍ ناقص، مبني على الفتح المقدر لا محل له، والتاء علامة على التأنيث المسند إليه، حرف لا محل له من الإعراب، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله:
يا دار مية بالعلياء فالسند ... أقوت، وطال عليها سالف الأمد
«خلا» خبر أمسى، منصوب بالفتحة الظاهرة «وأمسى» الواو حرف عطف، وأمسى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهروه التعذر لا محل له «أهلها» أهل: اسم أمسى مرفوع بالضمة الظاهرة، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه «احتملوا» احتمل: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى «أخنى» فعل ماضٍ «عليها» جار ومجرور متعلق بأخنى «الذي» اسم موصول فاعل أخنى، مبني على السكون في محل رفع «أخنى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من أخنى الثاني وفاعله لا محلٍ لها صلة الموصول «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخنى الثاني.
الشاهد فيه: قوله: «أمست خلاء» فإن أمسى هاهنا بمعنى صار؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حاله إلى أخرى؛ فكأنه قال: صارت خالية، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها؟

٤٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سابق أو لاحق.
اللغة «الأدب» أراد هاهنا محاسن الأخلاق، وهو أدب النفس.
المعنى: يقول: إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يتعدى على، ويهينني بتمزيق ثوبي وبضربي؛ واني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب، وهذا الأخير أظهر.
الإعراب: «أضحى» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يمزق» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله في محل نصب خبر أضحى والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى «أثوابي» أثواب: مفعول به ليمزق، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وأثواب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون، في محل جر «ويضربني» الواو حرف عطف، يضرب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون =

[٤ - جواز وقوع الفعل الناقص تاماً]

ص - وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتِيءَ وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ، أَي: الاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾.

ش - ويختص ما عدا فتيء، وزال، وليس[1] من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً، ومعنى التمام: أن يَسْتَغْنِيَ بالمرفوع عن المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

وقال الشاعر:

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ ... وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

(قوله: أن يستغني بالمرفوع)، ويُسمَّى فاعلاً حقيقة.

= للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «أبعد» الهمزة للاستفهام، بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية بيبغي، وبعد مضاف وشيب من شيبي مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وشيب وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «يبغي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «عندي» عند: ظرف مكان، منصوب على الظرفية بينبغي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «الأدبا» مفعول به لبيغي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وأصل نظم الكلام: أيبغي عنديَ الأدب بعد شيبي.

الشاهد فيه: قوله: «أضحى يمزق» فإن أضحى هاهنا بمعنى صار؛ لأنه يدل على التحول من حال إلى حال، على ما ذهب إليه المؤلف، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي - هو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس، هذا ما ظهر لي، والله الموفق.

(1) دخل في كلام المؤلف فيما يجيء ناقصا تارة وتامة تارة اخرى من أفعال هذا الباب (ظل) وقد اختلف العلماء فيه، فذهب ابن مالك إلى أنه يجيء تاماً بمعنى طال أو دام، وذكر الرضي أنها لا تجيء إلا ناقصة، وردَّ ابو حيان كلام الرضة بأنه مخالفة لأئمة اللغة والنحو.

٤٦ - هذه الأبيات لامرئ القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون ويقال عابس، بالباء مكان النون - ابن المنذر، وهو شاعر جاهلي، وقد استشهد الأشموني بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحاً وافياً، واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف.

اللغة: «الإثمد» بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة، وضبط بفتح الهمزة أيضاً، وضبط بضمها - =

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الأَرْمَدِ

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ بَنِي الأَسْوَدِ

(قوله: وباتَ وباتت.. إلخ) هو من المتقارب من قصيدة لامرىء القيس بن عانس، بالنُّون قبل السين المهملة، صحابي رضي الله عنه، وأولها:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ ... وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وقول العيني تبعاً للزَّمخشري: إنَّ (ليلك) فيه التفات من التَّكلم إلى الخطاب مردود بأنَّ ذلك ليس التفاتاً، بل تجريد، إذ لم يقع التَّعبير قبله بطريق التكلم، والأثمد بفتح الهمزة، وسكون الثاء المثلثة، وضمِّ الميم، وفي آخره دال مهملة: هو اسم موضع، وقد روي بكسر الهمزة والميم كالإثمد، وهو الحجر الذي يُكتَحل به، والخَلِيُّ بفتح الخاء، وكسر اللام، وتشديد الياء، وهو الخالي عن الهموم والأحزان، والشَّجي: خلافه، ومنه المثل: ويلٌ للشَّجيِّ

= وهو اسم مكان معين «الخلى» الخالي من العشق ونحوه «العائر» القذى في العين «الأرمد» المصاب بالرمد «عن بني الأسود» يروى في مكانه «عن أبي الأسود».

المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد، لا يرقد له جفن، ولا يطمئن جنبه على فراش، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود.

الإعراب: «تطاول» فعل ماضٍ «ليلك» ليل: فاعل تطاول، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «بالإثمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف، بات: فعل ماضٍ «الخلى» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي «وبات» الواو حرف عطف، وبات: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «باتت» الواو عاطفة، بات: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «له» جار ومجرور متعلق بباتت «ليلة» فاعل باتت «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فاعلاً، وليلة مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف و«العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت لذي، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو للاسئناف، ذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع واللام حرف دال على البعد، والكاف حرف دال على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «جاءني» جاء: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ «وخبرته» الواو حرف عطف، خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل، مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف جر «بني» مجرور بعن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«الأسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله: «وبات الخلى» وقوله: «وبات، وباتت له ليلة» حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً مكتفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب.

وما فَسَّرْنَا به التمامَ هو الصحيحُ، وعن أكثر البصريين أنَّ معنى تمامها دَلالَتُها على الحدث والزمان، وكذلك الخلاف في تسمية ما يَنْصِبُ الخبر ناقصاً، لم سُمِّي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سُمِّي ناقصاً؛ لكونه لم يَكْتَفِ بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنَّه سُلِبَ الدلالةَ على الحَدَث وتجرَّد للدلالة على الزمان، والصحيحُ الأَوَّلُ.

[٥ ـ كان الزائدة]

ص ـ وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً، نَحْوُ «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً».

ش ـ تَرِدُ «كانَ» في العربية على ثلاثة أقسام:

(١) ناقصة؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

(٢) وتامَّة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

(٣) وزائدة؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشَرْطُ زيادتها أمران؛ أحدهما: أنْ تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً»، أَصْلُهُ: ما أَحْسَنَ زيداً؛ فزيدت «كان» بين «ما» وفعل التعجب[1]، ولا نعني بزيادتها أنَّها لم تدلَّ على معنىً البتة، بل أنَّها لم يُؤتَ بها للإسناد.

[٦ ـ حذف نون «يكن»]

ص ـ وَحَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ، وَصْلاً، إنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ، وَلاَ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

ش ـ تختصُّ «كان» بأُمور: منها مجيئها زائدة، وقد تقدَّم، ومنها جواز حذف آخرها، وذلك بخمسة شروط؛ وهي:

أنْ تكون بلفظ المضارع.

وأنْ تكون مجزومة.

(1) وقد جاء من ذلك الشاعر:

لله دار أنـــو شــــروان مــــن رجـــل ... مـا كـان أعـرفـه بـالـدون والـسـفـل

وأنْ لا تكون مَوْقُوفاً عليها.

ولا متَّصلةً بضمير نصب.

ولا بساكن، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠][1]، أصله أكون، فَحُذِفَتْ الضمةُ للجازم، والواو للساكنين، والنونُ للتخفيف.

وهذا الحذف جائز، والحذفان الأَوَّلان واجبان، ولا يجوز الحذفُ في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة: ١]؛ لأجل اتصال الساكن بها؛ فهي مكسورة لأجله؛ فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة، ولا في نحو: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»[2]؛ لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أُصولها، ولا في

من الخَلِيِّ، والعائر بعين مهملة، وهمزة بعد الألف: وهو القذى تدمع له العين، ويقال: هو نفس الرَّمد، فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكِّدة، والشَّاهد في قوله: (وباتت له ليلة)، حيث رفع ليلة على الفاعلية بـ:(باتت) أي: أقامت له ليلة.

(قوله: **إن يكنه فلن تسلَّط**) قاله ﷺ لعمر رضي الله عنه لمَّا طلب أن يقتل ابن صيَّاد حين أخبر بأنه الدَّجال، وقال بعده: «وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»[1].

(قوله: **تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها**) أي: أصولها المستعملة، فلا يرد أنَّهم لم يَرُدُّوا الياء في نحو: يدك ودمك؛ لأنَّه أصل غير مستعمل.

(1) وقد ورد الحذف في مثل هذا الموضع عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

إِذَا لَـمْ تَـكُ الـمِـرَآةُ أَبْـدَتْ وَسَـامَـةً ... فَـقَـدْ أَبْـدَتِ الـمِرَآةُ جَـبْـهَـةَ ضَـيْـغَـمِ

ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

ومن أجل ذلك ذهب يونس بن حبيب إلى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد النون متحركاً.

(2) هذا من كلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد روى هذا الحديث: =

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه... (١٣٥٥)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد ٢٩٣١).

الموقوف عليها، نصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ، وهو حَسَنٌ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخلَه الحذفُ حتى بقي على حرف واحدٍ أو حرفين وجب الوَقْفُ عليه بهاء السكت[1]، كقولك: عِهْ، ولَمْ يَعِهْ؛ فـ: «لَمْ يَكُ» بمنزلة «لم يَعِ»، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أَوْلى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال مثله في «لم يَعِ» لأنَّ إعادة الياء تُؤَدِّي إلى إلغاء الجازم، بخلاف «لم يكن» فَإِنَّ الجازم اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون، كما بينا.

[٧ ـ حذف كان وحدها، أو مع اسمها]

ص ـ وَحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا «مَا» فِي مِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ «إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ» وَ«الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ».

ش ـ من خصائص «كان» جوازُ حذفها، ولها في ذلك حالتان: فتارةً تُحْذَفُ وَحْدَها ويبقى الاسمُ والخبرُ، ويُعَوَّضُ عنها «ما»، وتارة تُحْذَفُ مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعَوَّضُ عنها شيء.

[أ ـ حذف «الكاف»]

فالأَوَّل بعد «أَنْ» المصدرية في كل موضع أُرِيْدَ فيه تعليلُ فعل بفعل، كقولهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ»، أصله: انطلقتُ لأَنْ كنْتَ منطلقاً، فقُدِّمَتِ اللام وما بعدها على الفعل؛ للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص؛ فصارِ لأَنْ كنْتَ منطلقاً انطلقتُ، ثم حُذِفَ الجار اختصاراً كما يُحذَف قياساً مِنْ أَنْ، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: في أَنْ يَطَّوَّفَ بهما، ثم حُذِفَتْ «كان» اختصاراً أيضاً، فٱنفصل الضمير؛ فصار أَنْ أَنْتَ، ثُمَّ زِيْدَ «ما» عِوَضاً؛ فضارت «أَنْ مَا أَنْتَ» ثُمَّ

= مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢/ ٢٧٤ بولاق) والبخاري في كتاب الجهاد (٤/ ٧٠ بولاق) والإمام أحمد في عدة مواضع من المسند (انظر الحديث رقم / ٦٣٦٠ / وما بعده في ٩/ ١٧٢).

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه «أوضح المسالك» على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة.

أُدْغِمَت النونُ في الميم؛ فصار «أَمَّا أَنْتَ» وعلى ذلك قولُ العباس بن مِرْداس:

٤٧ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(قوله: العبَّاس بن مرداس) هو صحابي جليل أسلم قبل فتح مكة بيسير.

(قوله أبا خُرَاشة... إلخ) بخاء معجمة مضمومة، وبعضهم يكسرها: كنية شاعر صحابي، اسمه خُفاف بمعجمة مضمومة، وفاءين خفيفين: ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور، ثُمَّ موحدة بينهما مهلمة، وهي أمه، والنَّفر: الرَّهط، والضَّبع بالضَّاد المعجمة، والباء الموحَّدة بوزن عضد، المراد به هنا: السَّنة المجدبة، وفيه إيهام بالحيوان المعروف،

٤٧ ـ هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي، يقوله في خفاف بن ندبة وخفاف شاعر أيضاً، وهو بوزن غراب، وندبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ١٤٨) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (٧٥) والمؤلف في مغني اللبيب (رقم ٤٤ و٨٢) وفي أوضحه (رقم ٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في هذه المواضع كلها.

اللغة: «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبع» السنة المجدبة الكثيرة القحط.

المعنى: يقول: لا تفتخر عليَّ؛ لأنك أن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، ولم يستأصلهم الجدب والجوع، وإنما نقصهم الذياد عن الحرم، وإغاثة الملهوف، وإجابة الصريخ.

الإعراب: «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف و«خراشة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث «أما» مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما، فأما أن فمصدرية، وما: زائدة معوض بها عن كان المحذوفة «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة، مبني على الفتح في محل رفع «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «قومي» قوم اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل تأخر عن المفعول والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «أما أنت ذا نفر» حيث حذف كان وعوض عنها «ما» الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله: «ذا نفر»، على ما ظهر لك من الإعراب، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها.

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في «أنت منطلقاً» الرفع والنصب ليس هو كان المحذوفة المعوض عنها بما، قال المؤلف تبعاً لجمهرة النحاة: وإنما هو ما نفسها؛ لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه، والشيء إذا عاقب الشيء ووقع موقعه عمل عمله، وولي من الأمر ما كان المحذوف يليه.

أصله: لأَنْ كنت؛ فَعُمِلَ فيه ما ذكرنا.

[ب ـ حذف «كان» واسمها]

والثاني بعد «إِنْ» و«لَو» الشرطيتين، مثالُ ذلك بَعْدَ «إِنْ» قولُهم: «المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ سَيفاً فَسَيفٌ، وَإِنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ»، و«النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِم، إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»، وقال الشاعر:

٤٨ ـ لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ ... إِنْ ظَالِماً أَبَداً وَإِنْ مَظْلُومَا

وتأكلهم استعارة تبعية لتستأصلهم، وقال ابن الأعرابي: الضَّبُعُ هنا الحيوان المعروف، وإذا ضعفوا عاثت فيهم الضّباع، وفي «شرح الدَّماميني للمغني»: ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدَّر، و(أن) مصدرية، والمعنى: لا تتعزز عليَّ، لئن كنت ذا نفر، فإنْ فخرت بذلك فخرت أنا بمثله؛ فإنَّ قومي لم تستأصلهم الشَّدائد، فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة، وأقام السَّبب مقامه. اهـ. قال الشُّمني: ولا يخفى ما فيه من التعسف. اهـ. ش بخطه.

(قوله: وإنْ خَنجرا) بفتح الخاء المعجمة والجيم المعجمة، وكسرُها لغة، وهو السِّكِّين الكبير كما في «المصباح».

(قوله: لا تقربن الدَّهر) بالنصب على الظرفية؛ أي: في الدهر، آل مُطرَّف بضم الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الرَّاء مكسورة.

٤٨ ـ هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣٢) وقد أنشد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤).

اللغة: «آل مطرف» هم قوم بني عامر، وهم قوم ليلى.

المعنى: تصف قومها بالعز والمنعة، وتحذر من الإغارة عليهم؛ لأن المغير إن كان ظالماً لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم، وإن كان مظلوماً طالباً لثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم.

الإعراب: «لا» ناهية «تقربن» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بلا الناهية، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدهر» ظرف زمان متعلق بتقرب «آل» مفعول به لتقرب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و«مطرف» مضاف إليه «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «ظالما» خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «إن كنت ظالماً» وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: أن كنت ظالماً فلا تقربهم «وإن» الواو حرف عطف، إن: =

أي: إنْ كان ما قَتَلَ به سيفاً فالَّذي يُقْتَلُ بِه سَيْفٌ، وَإِنْ كان عَمَلُهم خيراً فجزاؤهم خير، وإنْ كُنْتَ ظالماً وإنْ كنت مظلوماً.

ومثالُه بعد «لَوْ» قولُه عليه الصلاة السلام: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ»[1]، وقولُ الشاعر:

٤٩ ـ لاَ يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ، وَلَوْ مَلِكاً ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(قوله: لا يأمن الدَّهر.. إلخ) يحتمل أن تكون (لا) ناهية، فما بعدها مجزوم، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين، ويحتمل أن تكون (لا) نافية، فالفعل مرفوع، والدَّهر: منصوب على الظَّرفية أوالمفعولية؛ أي: لا يأمن في الدَّهر الحوادث، أو لا يأمن غدرات الدَّهر صاحب بغي وظلم،

= حرف شرط «مظلوماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: وإنْ كنت مظلوماً فلا تقربهم أيضاً، على مثال الماضي.

الشاهد فيه: قولها: «إن ظالماً وإن مظلوماً» حيث حذفت كان واسمها وأبقت خبرها بعد أن الشرطية، في الموضعين، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت.

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد أن الشرطية قول النابغة الذبياني:

حدبت عليّ بطون ضّنة كلّها ... إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً

وكذلك قول ابن همام السلولي:

وأحضرت عذري عليه الّشهو ... د، وإن عاذراً لي وإن تاركا

(1) أخرجه البخاري (5121)، ومسلم (1425) ا.هـ (مصححه).

٤٩ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥).

اللغة: «بغي» هو الظلم ومجاوزة الحد «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أنه كثير الجند والأعوان.

الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به ليأمن من تقدم على الفاعل «ذو» فاعل يأمن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و«بغي» مضاف إليه «ولو» الواو عاطفة على محذوف ستعلمه، لو: شرطية غير جازمة «ملكا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: لا يأمن ذو البغي الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه «جنوده» جنود: مبتدأ، وجنود مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه «ضاق» فعل ماضٍ «عنها» جار ومجرور متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك «والجبل» الواو حرف عطف، الجبل: معطوف على السهل.

الشاهد فيه: قوله: «ولو ملكاً» حيث حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها وهو قوله: «ملكاً» بعد لو الشرطية، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت.

[٨ ـ الأحرف المشبهة بـ:«ليس»]

ص ـ وَ«مَا» النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ، إِنْ تَقَدَّمَ الاِسْمُ، وَلَمْ يُسْبَقْ بِإِنْ، وَلاَ بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلاَّ ظَرفاً أَوْ جَارّاً وَمَجْرُوراً، وَلاَ اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإِلاَّ، نَحْوُ ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

ش ـ اعلم أنَّهم أَجْرَوا ثلاثةَ حُرُوفٍ من حروف النفي مُجْرى ليس: في رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي: مَا، ولاَ، ولاَتَ، ولكلٍّ منها كلامٌ يخصُّها.

[أ ـ «ما» الحجازية]

والكلام الآن في «ما» وإعمالها عمل ليس، وهي لغة الحجازيين، وهي اللغة القَويمَةُ، وبها جاء التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢][1].

ولإعمالها عندهم ثلاثةُ شروطٍ:

والجُند بضم الجيم: الأنصار والأعوان، والجمع أجناد، والسَّهل: خلاف الجبل.

(فائدة)

ورد في حديث صحيح «لا تسبُّوا الدَّهر؛ فإنَّ الله هو الدَّهر»[1]، وقد أخذ بعضهم بظاهره، فأثبت الدَّهر من أسمائه تعالى، وجعل معناه: الأزلي الأبدي، وأوَّلَ بعضهم الحديث بأنَّه على حذف مضاف؛ أي: خالق الدَّهر، أو مقلِّبه، قال المنذري: معنى الحديث: أنَّ العرب كان إذا نزل بأحدهم مكروه، يسبُّ الدَّهر معتقداً أنَّ الَّذي أصابه فعل الدَّهر، فكان هذا كاللعن للفاعل، ولا فاعل لكلِّ شيء إلا الله، فنهاهم عن ذلك، أفاده المناوي في «شرح الجامع الصغير».

(قوله: وما النَّافية) هي ليست من أخوات لا النافية، فتلك تعمل عمل إنَّ بشروط، نحو: لا رجل في الدار. وسيأتي ذكرها.

---

(١) ولم يقرأ بلغة بني تميم الذين يهملون «ما» في القرآن الكريم إلا في قراءات شاذة.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهى عن سب الدهر (٢٢٤٦).

١ ـ أنْ يتقدَّم اسمها على خبرها.

٢ ـ وأنْ لا تقترن بـ:«إنْ» الزائدة.

٣ ـ ولا خَبَرُها بإلاَّ؛ فلهذا أُهملت في قولهم في المثل: «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»؛ لتقدم الخبر، وفي قول الشاعر:

٥٠ ـ بَنِي غُدَانَةَ، مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلاَ صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

لوجود «إن» المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]؛ لاقتران خبرها بإلاَّ.

(قوله: ما مسيء من أعتب) الهمزة في (أعتب) للسَّلب كما في «المصباح»، والمعنى: ليس من أزال الشَّكوى مسيئاً، وقال النبتيتي: المعتب الذي عاد إلى مسرَّتك بعد ما أساءك. اهـ.

(قوله: بني غدانة... إلخ) أي: يا بني غدانة بضمِّ الغين المعجمة، وتخفيف الدَّال المهملة، وبعد الألف نون: وهم حَيٌّ من بني يربوع، وقوله: (ولا صَرِيف) بفتح الصَّاد المهملة، وكسر الرَّاء، وسكون الياء، ثُمَّ فاء: هو الفضَّة، والخزف: هو الطِّين المعمول آنية قبل أن يطبخ.

---

٥٠ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠).

اللغة: «غدانة» بضم الغين ـ حي من بني يربوع «صريف» هو الفضة «الخزف» الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار.

المعنى: يقول: أنتم يا بني غدانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذلهم.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، وأصله يا بني، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«غدانة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» نافية «إن» زائدة «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «ذهب» خبر المبتدأ «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «صريف» معطوف على ذهب «ولكن» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «الخزف» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «ما إن أنتم ذهب» حيث أهمل «ما» النافية، فلم يعملها، ولو أعملها لنصب بها الخبر، فقال: «ما إن أنتم ذهباً» وإنما أهملها بسبب وجود «إن» الزائدة بعدها، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال «ما إن أنتم ذهباً» ولكن ينبغي أن تقدر «إن» حينئذٍ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» لا زائدة، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، فافهم ذلك.

وبنو تميم لا يُعْمِلُونَ «مَا» شيئاً، ولو استوفت الشروطَ الثلاثةَ؛ فيقولون: ما زيد قائم، ويقرؤون ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١][1].

[ب - «لا» النافية للجنس]

ص - وَكَذَا «لاَ» النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

ش - الحَرْفُ الثاني[2] مما يعمل عَمَلَ ليس «لاَ» كقوله:

٥١ - تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

(قوله: ويقرؤون ما هذا بشر) لعلَّ المراد: أنَّ هذا مقتضى لغتهم، لا أنَّهم يقرؤون ذلك حقيقة؛ لأنَّ القرآن سنَّة متبعة، فلا تجوز مخالفته وإن وافق لغة العرب، نعم إن بلغهم هذا عن النبي ﷺ كان جائزاً ومقروءاً به حقيقة، فتدبَّر.

(قوله: في الشِّعر) اعتمد بعضهم عملها مطلقاً.

(قوله: تعزَّ... إلخ) هو من الطَّويل أي: تصبَّر، أمرٌ من تعزَّي يتعزَّي، والوَزَر بفتح الواو والزَّاي المعجمة آخره راء مهملة الملجأ، والواقي: الحافظ، والشاهد في الشَّطرين،

---

(1) وقد ذكرنا أنه لم يقرأ بلغتهم إلا في الشاذ.

(2) أكثر اعلماء لا يجعلون إعمال «لا» عمل ليس لغة لقوم من العرب، يقول أبو حيان: «لم يصرح بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة؛ إلا المطرزى فإنه قال: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم اهمالها ويحتمل أن يكونوا قد وافقوا أهل الحجاز به اهـ، ومن هذا الاضطراب تفهم أنه لم يستقر عند العماء أن إعمالهم لغة لقوم معينين.

٥١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٢٦) وابن عقيل (رقم ٧٩) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها.

اللغة: «تعز» تصبر وتجلد «وزر» أصل الوزر الجبل، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان، وهو بفتح كل من الواو والزاي.

المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

الإعراب: «تعز» فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسم لا =

ولإِعمالها أَربعة شروط:

١ - أَنْ يتقدَّم اسمها.

٢ - وأَنْ لا يقترن خَبَرُهَا بإِلاَّ.

٣ - وأَنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٤ - وأَنْ يكون ذلك في الشعر، لا في النثر.

فلا يجوز إِعمالها في نحو «لاَ أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ»، وَلا في نحو «لاَ أَحَدٌ إِلاَّ أَفْضَلُ مِنْكَ»، ولا في نحو «لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو»؛ ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله:

وقيل: لا شاهد في الأَوَّل؛ لاحتمال أن يكون قوله: على الأرض خبراً، وباقياً: حال.

(قوله: غُلِّط المتنبي) هو أبو الطَّيب أحمد بن الحسين، الشَّاعر المُجِيد، ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمائة، وإنَّما قيل له: المتنبي؛ لأنَّه ادَّعى النبوة، وتبعه خلق كثير، ثُمَّ إنَّه أسره لؤلؤة أمير حمص، وسجنه زمناً طويلاً، فتاب وكذَّب نفسه فيما ادعاه، وقيل: أطلق عليه ذلك؛ لأنه قال:

أَنَا فِي أُمَّةٍ تَدَارَكَهَا اللَّـ ... ـهُ غَرِيبٌ كَصَالِحٍ فِي ثَمُودِ[1]

= مرفوع بالضمة الظاهرة «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء، أو متعلق بقوله: باقياً الآتي «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية تعمل عمل ليس «وزر» اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مما» من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: واقياً الآتي «قضى» فعل ماضٍ «الله» فاعل قضى، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى، وأصل الكلام: ولا وزر واقياً مما قضاه الله «واقياً» خبر لا النافية، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «لا شيء باقياً» وقوله: «ولا وزر واقياً» حيث أعمل لا النافية في الموضعين عمل ليس؛ فرفع بها الاسم وهو قوله: «شيء» وقوله: «وزر» ونصب بها الخبر وهو قوله: «باقياً» وقوله: «واقياً» على ما اتضح لك من إعراب البيت.

وفي هذا البيت دليل على أنه لا يجب حذف خبر لا، لأن الخبر مذكور في الموضعين كما هو ظاهر، وقال قوم بوجوب حذف الخبر، وهذا البيت وبيت المتنبي يرد عليهم، إلا أن لهم أن يدعوا أن الاسم المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/٤٨، وتاج العروس، مادة (نبأ).

٥٢ ـ إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأَذَى   فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً، وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

وقتل بالقرب من النُّعمانية في شهر رمضان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. اهـ. ملخصاً من «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي.

(قوله: إذ الجُود... إلخ) الجود بالضَّم: الكرم، والأذى: مصدر أذي كتعب بمعنى المكروه.

٥٢ ـ هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية، ولا يحتج بشعره في قواعد النحو؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة، ولكن المؤلف أنشده هاهنا ليبين أنه أخطأ، وسنبين لك ذلك، ونرده إن شاء الله، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٠٠).

اللغة: «الجود» العطاء والكرم «الأذى» أراد به المن على المعطى بتعدد العطايا ونحو ذلك، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾ [البقرة: ٢٦٣]، ونظير ذلك الآية التي تتلوها مع بياني المعنى.

المعنى: إذا كان الجواد يعطي ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه، مع أن ماله ليس باقياً له، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده، والتقدير: إذا لم يرزق الجود، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثانٍ ليرزق، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا، مرفوع بالضمة الظاهرة «مكسوباً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

التمثيل به: في قوله: «لا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس في الموضعين؛ فرفع بها الاسم ـ وهو قوله: الحمد، وقوله: المال ـ ونصب بها الخبر ـ وهو قوله: مكسوباً، وقوله: باقياً ـ مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقترانه بالألف واللام.

وقد ذكر الخبر في الموضوعين فدل على جواز ذكر خبر «لا» العاملة عمل ليس، خلافاً لمن زعم أن خبرها واجب الحذف، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذي فعله المتنبي خطأ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه جماعة من النحاة منهم ابن الشجري، وقد حكاه ابن عقيل عنه واستدلوا له بقول النابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب، لا أنا باغياً   سواها، ولا عن حبها متراخياً

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه شذور الذهب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يجيزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام، واحتج له بقول الشاعر: =

وقد صَرَّحْتُ بالشرطين الأخيرين، ووكَلْتُ معرفة الأَوَّلَيْنِ إلى القياس على ما؛ لأنَّ «مَا» أقوى من «لاَ» ولهذا تعمل في النثر، وقد اشترطت في «ما» أَنْ لا يتقدَّم خبرُها، ولا يقترن بإلاَّ، فأمَّا اشتراط أَنْ لا يقترن الاسمُ بِإِنْ؛ فلا حاجة له هنا؛ لأنَّ اسم «لا» لا يقترن بإِنْ.

ص ـ وَ«لاَتَ» لَكِنْ فِي الْحِيْنِ، وَلاَ يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ، نَحْوُ ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

ش ـ الثالث مما يعمل عمل ليس: «لاَتَ»، وهي «لاَ» النافِيَةُ، زِيدَتْ عليها التاء لتأنيث(1) اللفظ، أو للمبالغة.

والمعنى: أنَّ الإعطاء إذا لم يكن خالصاً من إتباعه بالمكاره، فلا يفيد صاحبه اكتساب الثَّناء عليه، وماله غير باقٍ، وهذا إشارة لقوله تعالىٰ: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

(قوله: لكن في الحين) أي: في لفظه على ما اقتضاه كلامه هنا، أو المراد به: اسم الزمان، وهو ظاهر عبارته في «الأوضح»، وكذا ابن مالك في «التَّسهيل».

(قوله: لتأنيث اللفظ) أي: لفظ (لا)، أو للمبالغة في النَّفي، أو لهما.

(قوله: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾) الواو للحال، ولا: نافية بمعنى ليس، والتاء: زائدة لتأكيد النفي، والمبالغة فيه، وحين مناص: خبرها، ومضاف إليه.

= أنكرتها بعد أعوام مضين لها   لا الدار داراً، ولا الجيران جيرانا

فلا محل بعد ذلك كله لتغليط المتنبي ـ وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه ـ وذلك من قبل أنه العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتذياً بعض أساليبهم، وجارياً على ما وقع له من كلامهم، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الأربعة ـ البيتين اللذين أنشدهما المؤلف والبيتين اللذين أنشدناهما لندل على أن بيت المتنبي جار على مثال كلام العرب ـ تبين لك أن الخبر مذكور في كلها، وأن هذا هو الظاهر المتبادر، فلا محل حينئذٍ للقول بوجوب حذف الخبر والتزام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة.

(1) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف، واحد من حروف الجر وهو رب، وواحد من حروف العطف وهو ثم، وواحد من حروف النفي وهو لا، وشاهد الأول قول الشاعر:

وربت سائل عني حفي   أعارت عينه أم لم تعارا

وشاهد الثاني قول الآخر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني

ولاحاجة إلى الاستشهاد للثالث، لشهرته، ولمجيئه في القرآن الكريم، وهو أصح ما يحتج به.

وشرطُ إعمالها[1]:

١ - أنْ يكون اسمها وخبرها لفظَ الْحِيْنَ.

٢ - والثاني: أنْ يُحْذفَ أَحَدُ الجزءين، والغالبُ أنْ يكون المحذوفُ اسْمَهَا، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، والتقدير - والله أعلم - فَنَادَى بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بالرفع.

[ثانياً - الأحرف المشبهة بالفعل]

ص - الثَّاني: إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي، أَوِ الإِشْفَاقِ، أَوِ التَّعْلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ.

ش - الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وهو ستة أحرف:

١ - إِنَّ، وَأَنَّ، ومعناهما التوكيد[2]، تقول: زَيْدٌ قَائِمٌ، ثم تُدْخِلُ «إِنَّ» لتأكيدِ الخَبَرِ

(**قوله: كقراءة بعضهم**) أي: شذوذاً، كما قرىء كذلك بالجرِّ، وخُرِّجَ على أنَّ لات حرف جرٍّ لأسماء الزَّمان خاصَّة، ففي الآية ثلاث قراءات ثنتان شاذَّتان.

(**قوله: للتأكيد**) أي: موضوعاً للتَّأكيد، وهو تقوية المعنىٰ في ذهن السَّامع.

(**قوله: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر**) وقد ورد المبتدأ بعد (إن) مرفوعاً في قوله ﷺ:

---

(1) زعم الأخفش أن «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له، وزعم أنه إذا كان الاسم التالي لها مرفوعاً فهو مبتدأ خبره محذوف، فلو قلت: «لات ساعة مندم» فلات: حرف نفي، وساعة: مبتدأو ساعة مضاف ومندم مضاف إليه، والخبر محذوف، والتقدير: لات ساعة مندم موجودة، ولو نصبت ساعة فهو مفعول به لفعل محذوف والتقدير: ولات أرى ساعة مندم، وهو تكلف لا موجب له.

(2) إن المكسورة الهمزة وأختها أن المفتوحة الهمزة يتفقان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ونفى الشك فيه والإنكار له، ومن أجل هذا لا يجوز استعمال أحد هذين الحرفين في كلام إلا أن يكون المخاطب به متردداً في ثبوت الخبر للاسم أو شاكاً في ثبوته له، أو منزل عند المتكلم منزلة الشاك أو المتردد فلا تقول: «إنك ابن عمي» أو «إنك أخي» لمن يعلم أنه ابن عمك أو أنه أخوك إلا أن يكون قد عمل عملاً يتنافى مع هذه القرابة فنزلته من أجل هذا العمل منزلة المنكر أو الشك أو المتردد =

وتقريره؛ فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ، وكذلك أنَّ، إلاَّ أنَّها لا بُدَّ أنْ يسبقها كلامٌ، كقولك: بلغني أو أعجبني، ونحو ذلك.

٢ - ولكنَّ، ومعناها الاستِدْرَاكُ، وهو: تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوتُه أو نفيه، يُقال: زَيْدٌ عَالم، فيوهم ذلك أنَّه صالح؛ فتقُول: لكنه فاسق، وتقول: ما زيد شجاع، فيوهم ذلك أنَّه ليس بكريم؛ فتقول: لكنه كريم[1].

(**إن من أشدِّ النَّاس عذاباً يوم القيامة المصورون**)[1] وقد أجيب عنه بأجوبة: منها: أنَّ اسمها ضمير شأن محذوف، ومنها: أنَّ (من) زائدة في الإثبات على رأي الكسائي، واعتُرض بمخالفته لكلام الجمهور، وبأنَّ عذاب من أشرك بالله أشدُّ من المصور، قلت: وأقرب من هذا كلِّه أن تجعل (مِنْ) للتَّبعيض، فتكون اسماً لـ:(إن)، كما قال الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] إذا كانت (مِنْ) للتَّبعيض فهي في موضع المفعول به، ورزقاً مفعول لأجله... إلخ.

(**قوله: أو نفيه**) اعترض بأنَّه لا يوجد له مثال؛ لأنَّ كلَّ مثال فرض كان داخلاً في الأوَّل، فنحو: ما زيد شجاع، يوهم ثبوت عدم الكرم، فتقول: لكنه كريم، وأجيب بأنَّ المعطوف محذوف، والتَّقدير: أو ثبوت ما يتوهم نفيه، فحذف المعطوف، وأبقى معموله، والمعطوف عليه رفع، والاعتراض مبني على أنَّ المعطوف نفي، والمعطوف عليه ثبوته، وهو

= فيهما، ويفترقان زيادة على ما ذكره المؤلف من كون المفتوحة لابد أن يسبقها كلام في كون إن المكسورة لا يتغير الكلام معها عن أصله، فقولك: «إن أباك حاضر» جملة بعد دخول أن في اللفظ والتقدير كما كانت قبل دخول إن، فأما أن المفتوحة مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفر في التقدير، ولهذا تقع موقع المفرد؛ فتكون مع مدخولها فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأ ومجروراً بحرف الجر وهلم جراً.

(1) من أمثلة الشارح تعلم أنه لا بد أن يتقدم على «لكن» كلام، ومن استقراء أساليب المجتمع بكلامها يتبين أن الكلام السابق على لكن إما أن يكون مناقضاً لما قبلها، مثل أن تقول: «ما هذا بساكن، ولكنه متحرك» وإما أن يكون ضد ما بعدها مثل أن تقول: «ما هذا بأسود لكنه أبيض»، إما أن يكون مخالفاً لما بعدها من غير تناقض ولا ضرية، كأن تقول: «ما زيد بنائم، لكن عمراً منطلق» على خلاف في جواز أن يكون مماثلا.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ النسائي، كتاب الزينة، باب ذكر أشد الناس عذاباً (٥٣٦٤)، وبدون لفظ (من) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة (٥٩٥٠)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة (٢١٠٩).

٣ ـ وكأنَّ للتشبيه[1]، كقولك: كَأَنَّ زَيداً أَسَدٌ، أَوَ الظنِّ، كقولك: كأَنَّ زَيْداً كاتِبٌ.

٤ ـ وليت للتمني، وهو: طلب ما لا طَمَعَ فيه كقول الشيخ:

٥٣ ـ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً

غير صحيح. كذا ذكره الفيشي، قلت: والذي يظهر أنه لا حاجة إلى هذا كلِّه؛ إذ لا داعي إلى تقدير ثبوتٍ في المثال المذكور؛ إذ يصح أن يقال في قولنا: ما زيد شجاع: أنَّه يوهم نفي الكرم عنه، وهذا كافٍ في ذكره وإن صحَّ تقدير الثبوت بالمعنى الذي قاله، وهذا واضح من كلام الشَّارح، فأيُّ داعٍ إلى ارتكاب التطويل، والقال والقيل؟ فتأمل.

---

(1) المراد بأن كأن للتشبيه أنها تستعمل حين يريد المتكلم بيان أن اسمها مشبه بخبرها وهل هي دالة على ذلك إذا كان خبرها جامداً كالمثال الذي ذكره الشارح، أو ولو كان خبرها مشتقاً؟ خلاف بين العلماء.

٥٣ ـ هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو بتمامه هكذا:

ألا ليت الشباب يعود يوماً ... فأخبره بما فعل المشيب

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو، ولا على مفردات اللغة، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل، لا الاحتجاج.

اللغة: «الشباب» هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة «يعود» يرجع «المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «الشباب» اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يعود» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر ليت «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود «فأخبره» الفاء فاء السببية، أخبر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب «بما» حرف الباء حرف جر، ما: اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بأخبر «فعل» فعل ماضٍ «المشيب» فاعل فعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل، والتقدير: فأخبره بالذي فعله المشيب.

الشاهد فيه: قوله: «ليت الشباب يعود» حيث دلت ليت على التمني، وعملت في الاسم ـ وهو قوله: الشباب ـ النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو: أن تطلب شيئاً لا طمع فيه: إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله.

أو ما فهي عُسْرٌ، كقول المُعْدَمِ الآيس: ليت لي قنطاراً من الذهب[1].

٥ ـ ولعلَّ للترجِّي، وهو: طلب المحبوب المُسْتَقْرَبِ حصولُه[2]، كقولك: لعلَّ اللهَ يرحمني، أو للإشفاق، وهو: تَوَقُّعُ المكروه، كقولك: لعلَّ زيداً هالك، أو للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، أي: لكي يتذكر، نصَّ على ذلك الأَخْفَشُ.

[١ ـ اقتران الأحرف المشبهة بـ«ما» الكافة]

ص ـ إِنْ لَمْ تَقْتَرِن بِهِنَّ «مَا» الْحَرْفِيَّةُ، نَحْوَ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾، إِلاَّ «لَيْتَ» فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

ش ـ إنَّما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأسماء وترفع الأخبارَ بشرط أنْ لا تقترن بهنَّ «ما» الحرفيةُ؛ فَإِنِ اقترنت بهنَّ بَطَلَ عملُهن، وصحَّ دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقال

(قوله: **المعدم**) أي: الفقير، والآيس بالمدِّ؛ أي: المحتاج.

(قوله: **الإشفاق**) مصدر أشفقت عليه؛ بمعنى خِفْت عليه.

(قوله: ﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ ...﴾ إلخ) إنَّما الأُولى لقصر الصِّفة على الموصوف كقولك:

---

(1) المراد بما لا طمع فيه ماهو مستحيل عادة، ألا ترى أن رجوع الشباب وعودته إلى من ذهبت قوته وفني نشاطه مستحيل عادة، والمراد بما فيه عسر ما هو ممكن عادة لكنه مما يتعسر تحققه، ألا ترى أن حصول المال ممكن، ولكن في تحققه عسراً، واعلم أن تعلق التمني بالمستحيل كثير. وتعلقه بالممكن قليل، وتعلقه بما يجب أن يكون غير جائز، فلا يجوز أن تقول: «ليت غداً يجيء»

(2) اعلم أن الترجي الذي يستعمل لعل في الدلالة عليه يخالف التمني التي تستعمل ليت في الدلالة عليه من جهة وأن التمني لا يكون إلا في المستحيل عادة أو ما فيه عسر كما ذكرنا لك من قبل، فأما الترجي فيكون في الأمر الممكن المستقرب حصوله لا المحال ولا المستبعد.

فإن قلت: فقد قال الله تعالى على لسان فرعون: ﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، وقد علمنا أن ذلك غير ممكن، فضلاً عن أن يكون قريباً.

فالجواب أن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد، فهو يقول ذلك جاهلاً أنه لا يكون، لعتوه وطغيانه ـ كان يظنه قريب الحصول.

تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال الشاعر:

٥٤ ـ فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ   وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

إنَّما يقوم زيد، فالموحىٰ إليه عليه الصَّلاة والسَّلام مقصور على التَّوحيد، كما أنَّ القيام في المثال المذكور مقصور على زيد، وأنَّما الثَّانية: لقصر الموصوف، وهو إلهكم على الصِّفة وهي الوحدانية. اهـ. ش بخطِّه.

(قوله: فوالله ما فارقتكم... إلخ) في التَّمثيل بهذا لـ:(ما) الكافَّة نظرٌ؛ لأنَّ (ما) موصولة، لا كافة؛ بدليل عود الضَّمير المستتر في (يقضي) عليها، ودخول الفاء بعدها.

---

٥٤ ـ نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي، ولكن البيت وارد في أمالي القالي (١/ ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم ١٦٨) ولم أجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين.
اللغة: «قالياً» كارهاً، وتقول: قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه، وقليته أقليه مثل رميته أرميه، وقليته أقلاه مثل رضيته أرضاه، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته «يقضى» بالبناء للمجهول، يقدره الله تعالى «سوف يكون» يريد أن يقع ويوجد بغير شك.
المعنى: يقول لأحبته: إن مفارقته لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له.
الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف «ما» نافية «فارقتكم» فارق: فعل ماضٍ والتاء ضمير المتكلم فاعل، مبني على الضم في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على الجمع «قالياً» حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة «لكم» جار ومجرور متعلق بقال «ولكن ما» الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك ونصب، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن «يقضى» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «فسوف» الفاء زائدة، سوف: حرف دال على التنفيس «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن.
الشاهد فيه: قوله: «لكن ما....» فإن المؤلف قد توهم أن «ما» هذه كافة، وأنها دخلت على «لكن» فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، وقد تابعه الأشموني على هذا، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ، بل «ما» هذه موصول اسمي هو اسم «لكن» كما قررناه في الإعراب، ولكن هنا عاملة النصب والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية، فافهم ذلك كله.
صواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

فإن «ما» في هذا البيت زائدة، وقد كفت «لكن» عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة =

وقال الآخر:

٥٥ ـ أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا   أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

ويُسْتَثْنَى منها «ليت»؛ فَإِنَّها تكون باقيةً مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فلا يقال: لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ، فلذلك أَبْقَوا عَمَلَها، وأجازوا فيها الإِهمال حملاً على أخواتها؛ وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر:

٥٦ ـ قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

(قوله: أعد نظراً... إلخ) غرض الشَّاعر هجاء عبد قيس بأنَّه يفعل في الحمار الفعلة الشَّنعاء.

(قوله: قالت ألا ليتما... إلخ) هو للنابغة الذُّبياني من بحر البسيط وقبله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ   إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

= الفعلية ـ وهي جملة «أسعى» مع فاعله المستتر فيه ـ وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك.
٥٥ ـ هذا البيت للفرزدق، من كلمة له يهجو فيه جريراً ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٣٧) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٧٦).
المعنى: يتهكم بعبد القيس ويندد به، ويهجو أفحش هجاء وأرذله وأقبحه؛ إذ يرميه بإتيان الحمر.
الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نظراً» مفعول به لأعد «يا» حرف نداء «عبد» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و«قيس» مضاف إليه «لعلما» لعل: حرف ترج، وما: كافة «أضاءت» أضاء: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «لك» جار ومجرور متعلق بأضاء «النار» فاعل أضاء «الحمار» مفعول به لأضاء، منصوب بالفتحة الظاهرة «المقيدا» صفة للحمار، وصفة المنصوب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.
الشاهد فيه: قوله: «لعلما أضاءت» حيث اقترنت ما الزائدة بلعل فكفتها عن الفعل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضاءت» مع فاعله، كما هو واضح بأدنى تأمل.
٥٦ ـ البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله:

يا دار مية بالعلياء فالسند   أقوت وطال عليها سالف الأمد

اللغة: «فقد» قد: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم بمعنى كاف.
المعنى: تتمنى هذه المرأة ـ وقد رأت الحمام طائراً ـ أن يكون لها هذا الحمام ونصفه، منضماً كل ذلك إلى حمامتها، قالوا: وكانت امرأة حادة البصر، قلما يخطئ بصرها على بعد المسافة، ورأت يوماً حماماً طائراً فنظرت إليه ثم قالت: =

....

وبعده

فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ ... سِتّاً وَسِتِّينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ
فَكَمَّلَتْ مَائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا ... وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةٌ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

والمعنى: كن حكيماً كفتاة الحي، وهي زرقاء اليمامة، قيل: وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وقصتها: أنها كانت لها قطاة، ثُمَ مرَّ بها سِرب من القطا بين جبلين فقالت:

لَيْتَ الحَمَامُ لِيَهْ(١) ... إِلَى حَمَامَتِيَهْ
وَنِصْفُهُ قَدِيَهْ ... ثُمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

= لـيـت الـحـمـام لـيـه ... إلـى حـمـامـتـيـه
أو نـصـفـه قـديـه ... تـم الـحـمـام مـيـه

قالوا: ثم وقع الحمام في شراك صياد، فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرته.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «ألا» أداة استفتاح «ليتما» ليت: حرف تمن ونصب، وما: زائدة «هذا» ها: حرف تنبيه: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، هذا على رواية نصب الحمام، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، أو بدل المرفوع مرفوع «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية النصب وخبر المبتدأ على رواية الرفع «إلى» حرف جر «حمامتنا» حمامة: مجرور بإلى، والجار والمجرورمتعلق بمحذوف حال من اسم ليت أو حال من الضمير المستكن في الجار والمحرور، وحمامة مضاف ونا: ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب، ونصف مضاف والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير: أن حصل ذلك فهو كاف.

الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بنصب «الحمام» على أنه بدل من اسم ليت، وليت حينئذٍ عاملة، ويروى برفع «الحمام» على أنه بدل من المبتدأ، فتكون ليت حينئذٍ مهملة؛ فدلت الروايتان جميعاً على أن «ليت» إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها أن تكفها عن العمل، بل يجوز فيه وجهان: الإعمال، والإهمال.

---

(١) الشعر من الرجز، وهو لزرقاء اليمامة في الصحاح للجوهري، مادة (حمى)، لسان العرب، مادة (حمم)، ومجمع الأمثال للميداني ١/ ٤٠٥، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١/ ٢٠.

بِرَفْعِ «الحمام» ونصبه.

وقَوْلي: «مَا الحرفية» احترازٌ عن «ما» الاسمية؛ فإنَّها لا تُبْطِل عملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩](1) فما هنا: اسمٌ بمعنى الذي، وهو في موضع نصب بإنَّ، وصنعوا: صلة، والعائد محذوف، وكَيْدُ ساحرٍ: الخبرُ، والمعنى: إنَّ الذي صنعوهُ كَيْدُ ساحرٍ.

[٢ - «إنْ المخففة]

ص - كَ: «إِنِ» الْمَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

ش - معنى هذا أنَّه كما يجوز الإعمالُ والإهمالُ في «لَيْتَمَا»، وكذلك يجوز في «إنَّ» المكسورة إذا خُفِفَتْ، كقولك: «إن زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، وَ«إن زَيْداً مُنْطَلِقٌ»، والأرجحُ الإهمالُ، عكس ليت، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤]، ﴿وَإِن

فنُظِر فإذا القطا قد وضع في شبكة صيَّاد، فعدُّوه فإذا هو ست وستون قطاة، ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة، فإذا، ضُمَّ ذلك إلى قطاتها كانت مائة، ووصف الحمام بصفة الجمع، وهو شِرَاع بالشين المعجمة، أو بالسِّين المهملة: جمع سريع، ككرام جمع كريم، ومعناه: قاصدة إلى الماء، ووصفه بصفة الإفراد، وهو وارد الثَّمد بفتح المثلثة والميم: الماء القليل، وحسبوه من الحساب، وهو العد.

(وقوله: فقد) أي: فَحَسْب، وحَرَّكَ الدَّال للضرورة، والخطاب في قوله: (واحكم) للنعمان بن المنذر يعتذر إليه بهذه القصيدة، أراد كن حكيماً بنصب الرَّأي في أمري، ولا تقبل ممن سعى بي إليك، وكن كفتاة الحي... إلخ.

---

(1) وهذه الآية الكريمة يقرأ فيها بنصب (كيد ساحر) ويقرأ برفعه، فقراءة النصب تخرج على أن «ما» كافة؛ لإن عن العمل، وما بعدها جملة فعلية، وكيد: مفعول به لصنعوا، وتخرج قراءة الرفع على أحد وجهين الأول: جعل ما مصدرية وهي مع مدخولها في تأويل مصور اسم إن، وكيد ساحر خبر إن والتقدير على هذا: إن صنعهم كيد ساحر والثاني: أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب اسم إن، و«صنعوا» جملة لا محل لها من الإعراب صلة، ولا العائد ضمير منصوب محذوف ـ والتقدير: إن الذي صنعوه ـ و«كيد ساحر» خبر إن وهذا الوجه الثاني من وجهي الرفع هو الذي ذكره الشارح.

كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣١]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، قرأ الحَرَمِيَّانِ وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

[«لكن» المخففة]

ص ـ فَأَمَّا لَكِنْ مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ.

ش ـ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦٢] فدخلت على الجملتين[1].

(قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا...﴾ إلخ) كلٌّ: مبتدأ، واللام: لام الابتداء، وما: زائدة، وجميع: خبر المبتدأ، ومحضرون: نعته، وجمع على المعنى. قاله في «شرح التَّوضيح».

(قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ إلخ) إنْ مخففة من الثَّقيلة، وكلاً: اسمها، واللام في (لما) لام الابتداء، وما: موصوفة خبر (إن)، وليوفينهم: جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه سدَّت مسدَّ الصِّفة، والتَّقدير: وإن كلاًّ لخلقٌ موفًّى عمله.

(**قوله: قرأ الحرميان**) تثنية حرميٍّ منسوب إلى الحرم، والمراد بهما: نافع وابن كثير، فالأوَّل إلى حرم المدينة، والثَّاني إلى حرم مكة، وأبو بكر المراد به: شُعبة أحد راويي عاصم، و(قوله بالتَّخفيف) أي: تخفيف (إنَّ) و(لمَّا)، بالنظر للحرميين، وبتخفيف (إن) وتشديد (لمَّا) بالنظر لأبي بكر، وهي. أعني (لمّا) المشددة في قوله تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. بمعنى (إلا) الاستثنائية، وفي ﴿لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] جازمة محذوف فعلها، والتقدير: لما يُهمَلوا، أو لمَّا يتركوا. هذا عند ابن الحاجب، قال المصنف في «المغني»: والأولى أن

---

(1) ظاهرة كلام المؤلف أن «لكن» المخففة النون تهمل وجوباً، ولا يجوز إعمالها، وهذا الذي يدل ظاهر كلامه عليه هو مذهب جمهور النحاة، وذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى أنه يجوز مع تخفيفها أن تعمل النصب والرفع، أما الأخفش فقال ذلك قياساً على أخواتها، أما يونس فزعم أن إعمالها مسموع عن العرب. وظاهر كلام المؤلف في إهمال ما أهمل من هذه الحروف بعد تخفيفه أن سر إعمالها حين الإعمال هو اختصاصها بالجمل الاسمية، وهذا مخالف لما استقر في كلام المحققين من أن هذه الحروف إنما عملت لأنها أشبهت الأفعال من وجهين، الأول: من جهة لفظها حيث جاءت على ثلاثة أحرف أو أكثر كالأفعال، والثاني من جهة معناها حيث دلت إن على معنى أؤكد، وهلم جراً.

[٤ ـ «أنْ» المخففة]

ص ـ وَأَمَّا «أَنْ» فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ ـ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ ـ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً ـ إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاء ـ بِقَدْ، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ لَوْ.

ش ـ وَأَمَّا «أَنَّ» المفتوحَةُ فَإِنَّها إِذا خففت بَقِيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال؛ لكن يجب في اسمها ثلاثة أُمور:

١ ـ أَنْ يكون ضميراً لا ظاهراً.

٢ ـ وأَنْ يكون بمعنى الشأن.

٣ ـ وأَنْ يكون محذوفاً[1].

ويجب في خبرها أَنْ يكون جملة لا مفرداً؛ فَإِنْ كانت الجملة اسمية أو فعلية فِعلُها جامدٌ، أو [فعلية فعلُها] متصرفٌ، وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أَنْ.

يقدَّر لما يوفَّوا، أي: إنهم الآن لم يوفوها، وسيفونها؛ بدليل أن بعده (ليوفينهم)، أما باقي القراء: فابن عامر وحفص وحمزة يشدِّدونهما، وأبو عمر والكسائي يشددان (إن) ويخففان (لمّا) فتأمل.

---

(1) قد ذكر المؤلف فيما يلي أنه قد يذكر اسم أن المفتوحة المخففة وحينئذٍ لا يجب أن يكون ضمير الشأن ولا يجب أن يكون الخبر جملة، ومن ذلك قول جنوب ترثى أخاها عمراً ذا الكلب:

لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبر أفق وهبت شمالا
بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا.

وتأمل في قولها «بأنك ربيع» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً لا ضمير شأن، وتجد الخبر مفرداً لا جملة، وتأمل في البيت الثاني في قولها: «وأنك هناك تكون الثمالا» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً، لا ضمير شأن، وتجد الخبر جملة وهي «تكون الثمالا» تدرك ما ذكرناه،

و هل مجيء اسم أن غير ضمير شأن شاذ أو قليل؟ والجواب عن هذا أن الذي أوجب من النحاة كون اسم أن المخففة ضمير شأن كابن الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير الشأن شاذاً.

وأما الذي لم يوجب أن يكون اسم أن المخففة المفتوحة ضمير شأن كابن مالك فيرى أن مجيئه ضمير مخاطب مذكوراً قليل، وكلام ابن هاشم في شذور الذهب واوضح المسالك يفهم منه ذلك، وهو فيه تابع لابن مالك.

مثالُ الاسمية قولُه تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، تقديره: أنَهُ الحمدُ لله، أي: الأمر والشأن، فخففت «أنْ»، وحُذِفَ اسمها، وَوَلِيتها الجملة الاسمية بلا فاصلٍ.

ومثالُ الفعلية التي فِعلُها جامدٌ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٢٠]، والتقدير: وَأَنْهُ عسى، وأَنْهُ ليس.

ومثالُ التي فِعلُها متصرفٌ، وهو دعاء: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءة من خفَّف أنْ وكَسَرَ الضاد.

فَإِنْ كان الفعلُ متصرفاً، وكان غير دعاء، وجب أنْ يُفْصَلَ من «أنْ» بواحد من أربعة ـ وهي:

١ ـ «قَدْ»، نحو ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟﴾ [الجن: ٢٨].

٢ ـ وحرفُ التنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠][1].

٣ ـ وحرف النفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

٤ ـ وَلَوْ، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [الجن: ١٦][2].

وربما جاء في الشعر بغير فَصْلٍ، كقوله:

(قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلخ) يتأمل في التمثيل بذلك للمخففة مع أنَّه لم يتقدَّم عليها ما يدلُّ على اليقين، إلا أن يقال: اشتراط تقدمه أغلبي كما في «التصريح». اهـ. يس.

---

(1) ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس «سوف» قول الشاعر:

واعــلــم فــعــلــم الــمــرء يــنــفــعــه ... أن ســوف يــأتــي كــل مــا قــدرا

(2) وقد زاد ابن مالك في التسهيل من الفواصل التي تفصل بين أن المفتوحة المخففة الشرط، وقد مثل لذلك المرادى بقوله تعالى: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله﴾ [النساء: 140]، لكن الذي ينقدح في الذهن أن «أن» في هذه الآية الكريمة تفسيرية.

٥٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ، فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وربما جاء اسم أَنْ في ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غيرَ ضميرِ شأن؛ فيأتي خَبَرُها حينئذٍ مفرداً، وجملةً، وقد اجتمعتا في قوله:

(قوله: علموا أن يؤملون... إلخ) هو من الخفيف، ويؤملون: مبني للمفعول مضارع أمله تأميلاً؛ أي: يرجون، وجادوا؛ أي: تكرموا، وقوله: (بأعظم) متعلِّق به، ويسألوا: مبني للمفعول أيضاً، والسؤل: بضم السين المهملة، وبالهمز وتركه، بمعنى: السؤال.

والمعنى: علموا أن النَّاس يرجون معروفهم، فلم يخيِّبوا رجاءهم، بل جادوا قبل سؤالهم لهم بأعظم ما يسأله السائلون، والشاهد في قوله: أن يؤملون حيث كانت (أَنْ) مخففة من الثَّقيلة، ولم يفصل بينها وبين معمولها بفاصل.

---

٥٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩).

اللغة: «يؤملون» بالبناء للمجهول وتضعيف الميم ـ أي: يرجوهم الناس ويؤملون عطاءهم «سؤل» بضم السين وسكون الهمزة ـ هو ما تسأله وتتمناه، ومنه قوله تعالى: ﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾ [طه: ٣٦].

المعنى: يقول: أن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس، ومعقد آمالهم؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ، قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

الإعراب: «عملوا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعله، والجملة من الفعل، ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة (فجادوا) الفاء عاطفة جادوا فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة عملوا «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي قبل سؤالهم «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجادوا، وأعظم مضاف و«سؤال» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أن يؤملون» حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يفصل بينه وبين «أن» بفاصل من الفواصل الأربعة الأربعة التي ذكرها المؤلف.

هذا، وقد زعم جماعة من النحاة أن «أن» في هذا البيت مصدرية، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع، كما أهملت في قول الشاعر:

أن تــقــرآن عــلــى أســمــاء ويــحــكــمــا ... مــنــي الــســلام، وأن لا تــشــعــرا أحــدا

وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب؛ إذ يهمل هؤلاء «أن» المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضاً، وليس هذا الزعم صحيحاً، من قبل أنك قد علمت أن «أن» التي تقع بعدما يفيد العلم هي المؤكدة لا المصدرية في أرجح أقوال النحاة.

٥٨ ـ بِـأَنَّـكَ رَبِـيـعٌ وَغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ وَأَنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمَـالاَ

(قوله: كقوله: بأَنْكَ ربيع... إلخ) أي: كقول القائل، : أو الشَّخص؛ لأنَّ البيت لجنوب، أخت عمرو ذي الكلب، من قصيدة من المتقارب ترثى بها أخاها، والجار متعلق بقولها قبله:

لَـقَـدْ عَـلِـمَ الـضَّـيْـفُ وَالـمُـرْمِـلُـوْنَ إِذَا اغْـبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَـبَّـتْ شَـمَـالاً

وبذلك صحَّ الاستشهاد به على المخففة؛ لأنَّها لا بدَّ أن يتقدَّم عليها لفظ دالَّ على اليقين، والمرملون: الفقراء، والأفق أي: النَّاحية، والشمالا: بفتح الشِّين هي الرِّيح التي تهبُّ من ناحية القطب، وهو منصوب على الحال من فاعل هبت، وهو الرِّيح؛ لكون ذلك معلوماً من السِّياق، والغيث: المطر

(وقوله: مَرِيع) بفتح الميم، وكسر الرَّاء، وسكون الياء؛ أي: كثير الإنبات، والثمالا:

٥٨ ـ هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي فيها أخاها عمراً الملقب ذا الكلب، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها:

لـقـد عـلـم الـضـيـف والـمـرمـلـون إذا اغـبـر أفـق وهـبـت شـمـالاً

و قد أنشدنا هذين البيتين ص ٢١٣ وبينا لك ما فيهما.

اللغة: «أنك ربيع» أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير النفع، وأصل العطاء «وغيث مريع» الغيث: المطر، والمراد به هاهنا الكلأ الذي ينبت بسبب المطر، ومريع ـ بفتح الميم، أو ضمها ـ خصيب «الثمال» بكسر الثاء المثلثة ـ الذخر والغياث.

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم، ويغيث الملهوف.

الإعراب: «بأنك» الباء حرف جر، وأن: مخففة من الثقيلة، الكاف ضمير المخاطب اسم أن، مبني على الفتح في محل نصب «ربيع» خبر أن، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق «وغيث» الواو عاطفة، وغيث معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث «وأنك» الواو عاطفة وأن: مخففة من الثقيلة أيضاً، والكاف ضمير المخاطب اسمها «هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله: الثمال الآني؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب «تكون» فعل مضارع ناقص، مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثمالا» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء، والتقدير: لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم، وبكونك سندهم وملجأهم.

الشاهد فيه: قوله: «بأنك ربيع...وأنك تكون الثمالاً» حيث خففت أن في الموضعين، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قوله: ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها،وهذا خلاف الأصل، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفاً، ولا يكون الخبر حينئذٍ إلا جملة، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فـلـو أنـك فـي يـوم الـرخـاء سـألـتـنـي طـلاقـك لـم أبـخـل وأنـت صـديـق.

[٥ ـ «كأنْ» المخففة]

ص ـ وَأَمَّا كَأَنْ فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِلَمْ، أَوْ قَدْ.

ش ـ إِذا خُفِّفَتْ «كَأَنَّ» وجب إِعمَالُهَا، كما يجب إِعمالُ أَنْ، ولكن ذِكْرُ اسمها أَكثرُ من ذكر اسم أَنْ، ولا يلزم أَن يكون ضميراً[1]، قال الشاعر:

٥٩ ـ وَيَـوْمـاً تُـوَافِـيـنَـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ كَـأَنْ ظَـبْـيَـةٍ تَـعْـطُـو إِلَـى وَارِقِ الـسَّـلَـمْ

بكسر المثلثة معناه: الغياث، ومنه قول بعض أعمامه ﷺ في مدحه:

ثِـمَـالُ الـيَـتَـامَـى عِـصْـمَـةٌ لِـلأَرَامِـلِ[1]

(قوله: ويوماً توافينا... إلخ) هو من الطَّويل، وتوافينا بضم أوَّله: من الموافاة، وهي

(1) يفهم من كلام الشارح أن بين «أن» المفتوحة المخففة وبين «كأن» المخففة اتفاقاً وافتراقاً.
فأما الاتفاق بينهما ففي شيئين، الأول أنه يجب في كل منهما الإعمال ولا يجوز الإهمال، والثاني أنه بوجه عام يجوز مع كل منهما ذكر الاسم
و أما وجوه الافتراق فثلاثة، الوجه الأول أن خبر أن يلتزم أن يكون جملة متى كان اسمها ضمير شأن ذلك واجب عند بعض النحاة كما أخبرتك، بخلاف خبر كأن فلا يجب عند أحمد أن يكون جملة، والوجه الثاني أنه يجب عند بعض النحاة أن يكون اسم أن المخففة ضمير شأن، ولا يجب ذلك عند أحد منهم، في لكن، والوجه الثالث: أن اسم أن المخففة يجب حذفة أو يكثر ـ على الخلاف في ذلك ـ وأما اسم كأن فلم يذهب أحد إلى وجوب حذفه.
هذا والقول بوجوب إعمال كأن إذا خففت هو قول الجمهور، وقال الكوفيون: تهمل، وذهب قوم من النحاة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها ضميرا فأما إذا اسمها ظاهراً فلا تعمل.

٥٩ ـ هذا البيت من كلام باعث بن صريم ـ ويقال: باغت بن صريم ـ اليشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم ابن علباء اليشكري، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) والمبرد في الكامل (١/ ٥٠).

اللغة: «توافينا» تجيئنا «بوجه مقسم» أي بوجه جميل مأخود من القسام ـ بفتح كل من القاف والسين ـ الجمال «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السلم» أي شجر السلم المورق.

المعنى: يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً.

الإعراب: «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله: «توافينا» الآتي «توافينا» توافي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره هي، ونا: مفعول به، مبني على السكون في =

(١) عجز بيت من البحر الطويل، وصدره:

وأَبْـيَـضُ يُـسْـتَـسْـقَـى الـغَـمَـامُ بِـوَجْـهِـهِ

يروى بنصب الظبية على أَنَّها الاسمُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ، أي: كأَنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ؛ فيكون من عكس التشبيه، أو كَأَنْ مكانَها ظبيةً، على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم، أي كَأَنْهَا ظبيةٌ.

وإذا كان الخبر مفرداً، أو جملة اسمية؛ لم يحتج لفاصل؛ فالمفرد كقوله: «كَأَنْ ظَبْيَةٌ» في رواية مَنْ رفع، والجملة الاسمية كقوله:

٦٠ ـ كَـــأَنْ ثَــــدْيَـــاهُ حُـــقَّـــانِ

المقابلة بالإحسان، والمجازاة الحسنة، ومُقسَّم بضمِّ الميم، وفتح القاف، وتشديد السِّين المهملة؛ أي: بوجه حسن؛ أي: جميل، وتعطو؛ أي: تتناول وتأخذ؛ لترعى، من (عطا يعطو عطواً)، وكأنَّه ضمنَّه معنى تميل؛ أي: تميل في مرعاها إلى كذا، فلذلك عدَّاه بـ: (إلى)، قال بعضهم: العاطية: التي تتناول أطراف الشَّجر في رعيها، والرَّاء مكسورة في قوله: وارِق بمعنى: مورق؛ أي: كثير الورق، والسَّلَم: بفتحتين شجر من شجر العضا جمع سلمة

(قوله: كأن ثدياه حقّان) هو عجز بيت من الهزج، وتمامه:

= محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «متسم» نعت لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب «ظبية» على رواية النصب: اسم كأن «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لظبية، وخبر كأن محذوف، وتقدير الكلام: كأن ظبية عاطية في مكان هذه المرأة، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسمها ضمير محذوف والتقدير كأنها ظبية، وجملة تعطو وفاعله في محل رفع نعت لظبية أيضاً.

ويروى أيضاً بجر ظبية؛ فالكاف حرف جر، وأن: زائدة، وظبية: مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافي، وكأنه قال: كظبية، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا «إلى» حرف جر «وارق» مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله: تعطو، ووارق مضاف، «السلم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «كأن ظبية» حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها: الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف، والوجه الثاني رفع ظبية على أنه خبر كأن، واسمها محذوف فدلت الروايتان جمعياً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث جر ظبية على ما ذكرناه في إعراب البيت، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب.

٦٠ ـ هذا عجز بيت، وصدره:

وصـــــدر مـــــــشـــــرق الــــلـــــون

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٢) وفي =

وَإِنْ كان فعلاً وجب أَنْ يُفْصَلَ منها[1]، إِمَّا بلَمْ أَو قَدْ.

وصَـــدْرٍ مُـــشْـــرِقِ الـــلَّـــوْنِ كَـــأَنَّ ثَـــدْيَـــاهُ حُـــقَّـــانِ

ويروى: ونحر مشرق... إلخ، وعليهما فالضَّمير في (ثدياه) يرجع إلى النَّحر أو الصَّدر، لكن على حذف مضاف؛ أي: ثديا صاحبه، والواو فيه واو (رب) كما ذكره أكثر النُّحاة، وقال ابن هشام: إنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: لها، ووجه مشرق اللون؛ أي: مضيئه، وحقَّان: مثنى حُقِّق بحذف التاء؛ أي: كحقين في الاستدارة والصِّغر. أفاده العيني.

= شذور الذهب (رقم ١٤١) وسيبويه (١/ ٢٨١) والأشموني (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩) وفي بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً.

اللغة: «حقان» تثنية حق، وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى شبه بها الثديين في نهودهما واكتنازهما واستدارتهما.

المعنى: وصف امرأة بأن لها صدراً نقي اللون حسن الرونق، حتى ليكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين ناهدين حتى لكأنهما حقا عاج.

الإعراب: «وصدر» يروى برفع صدر وجره؛ فمن رفع على أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره محذوف، والتقدير ولها صدر، مثلاً ومن جره فعلى أن الواو واو رب، وصدر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (مشرق) صفة الصدر ومشرق مضاف و(اللون) مضاف إليه (كأن) حرف تشبيه ونصب.، واسمه ضمير محذوف، والتقدير كأنه، أي: الحال والشأن «ثدياه» ثديا: مبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، وثديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «حقان» خبر المبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله: «كأن ثدياه حقان» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر، وهي قوله: «ثدياه حقان» ولم يفصل بين كأن هذه وبين الجملة الواقعة خبراً بفاصل، ومثل هذا البيت في عدم الفصل بين كأن المخففة وخبرها قول مجمع بن هلال:

عـــبـــأت لـــه رمـــحـــاً طـــويـــلاً وألـــةً كـــأن قـــبـــس يـــعـــلـــى بـــهـــا حـــيـــن تـــشـــرع

وكذلك قول ذي الرمة:

تـــمـــشـــي بـــهـــا الـــدرمـــاء تـــســـحـــب نـــفـــســـهـــا كـــأن بـــطـــن حـــبـــلـــى ذات أو نـــيـــن مـــتـــئـــم.

(1) إنما وجب الفصل بين كأن المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بقد عند الإثبات أو بلم عند النفي، ولكي يظهر من أول وهلة الفرق بين كأن الدالة على التشبيه والتي أصلها تشديد النون، وبين كأن المركبة من حرفين أحدهما الكاف التي هي حرف جر وثانيهما أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، فإذا رأيت «لم» أو «قد» علمت أن «كأن» السابقة على أحد هذين الحرفين من أخوات أن وهي مخففة من الثقيلة وإذا لم تجد أحد الحرفين وبعدها فعل علمت أن كأن مركبة من الكاف الجارة وأن المصدرية.

فالأَوَّل كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقول الشاعر:

٦١ ـ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُوْنِ إِلَى الصَّفَا ... أَنِيسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

والثاني كقوله:

(**قوله: كأن لم يكن بين الحَجون... إلخ**) بفتح الحاء المهملة بعدها جيم بوزن رَسُول: جبل مشرف بمكة. اهـ. «مصباح». والصَّفا: بالقصر موضع بمكة، وقوله: يسمرُ: بضم الميم أي: يحدِّث والسَّامر المحدِّث.

---

٦١ ـ هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمي، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة.

اللغة: «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة ـ هو جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها «الصفا» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا، ويبدأ من هذا الجبل السعي في الحج «أنيس» أراد به إنساناً «لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها، فيقول: إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، وكأننا لم نسكن بقاعها، ولم نجتمع في نواديها.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفف من الثقل «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه، وبين مضاف، و«الحجون» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم يكن تأخر عن خبرها، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كأن «ولم» الواو عاطفة، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر، ومكة: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «كأن لم يكن» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بلم، وقد اتضح ذلك من الإعراب.

ومثل هذا البيت قوله تعالى: ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ [يونس: ٢٤]، وقوله سبحانه: ﴿كأن لم يدعنا إلى ضر مسه﴾ [يونس: ١٢]، وقوله جلت كلمته: ﴿كأن لم يغنوا فيها﴾ [الأعراف: ٩٢]، وقول الراجز:

فبـاد حتى كأن لم يكن ... فاليوم أبكي، ومتى لم يبكني؟

ومثله أيضاً ـ والفاصل قد في الإثبات ـ قول الشاعر:

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ... ب فمحذورها كأن قد ألما

وهل الفصل بـ: لما مثل الفصل بلم؟ قال أبو حيان: «لم يحفظ الفصل بـ: لما، وينبغي أن يتوقف في جوازه». اهـ.

٦٢ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ

أَي: وكأَنْ قَدْ زَالَتْ، فحذفَ الفعلَ.

[٦ ـ توسُّط الخبر وتقدمه]

ص ـ وَلاَ يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ، إِلاَّ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

(**قوله: أزفَ التَّرحُّل... إلخ**) أزف: بالزَّاي، ثُمَّ الفاء، ويروى (أفد) بالفاء المكسورة، والدَّال المهملة، وكلاهما فعل ماض بمعنى: قَرُبَ ودنا، والركاب بكسر الرَّاء، وتخفيف الكاف: الإبل التي يسار عليها، ولا واحد لها من لفظها، بل من معناها، وهي راحلة، والجمع رُكُب مثل: كتاب وكتب، وتزل بضم الزَّاي: مضارع زال يزول بمعنى: ذهب كما في «العيني».

(**قوله: إنَّ لدينا أنكالاً**) أي: قيوداً ثقالاً جمع نكل بكسر النون. اهـ. «جلالين»

---

٦٢ ـ هذا البيت من كلمة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وكان النابغة نديمه وجليسه وقد أنشده الأشموني (رقم ٥) وابن عقيل (رقم ٢).

اللغة: «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال: جمع رحل، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه.

المعنى: يقول: قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت؛ لأنها مهيأة معدة.

الإعراب: «أزف» فعل ماضٍ «الترحل» فاعل أزف «غير» منصوب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وركاب مضاف ونا: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع، مجزوم بلما، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «برحالنا» الباء حرف جر، رحال: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بتزل، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وكأن» الواو حرف عطف، كأن: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير شأن محذوف، والتقدير: وكأنه، أي الحال والشأن «قد» حرف تحقيق، وقد حذف مدخوله، والأصل: وكأن قد زالت، وزالت المحذوف فعل ماضٍ تام معناه فارقت، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله: «وكأن قد» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بقد، وحذف الفعل الذي تدخله قد عليه، على ما تبين لك في الإعراب.

ومثل هذا الشاهد ما ذكرناه من قول الشاعر، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً:

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ... ب فمحذورها كأن قد ألما

ش ـ لا يجوز في هذا الباب توسُّطُ الخبر بين العامل واسمهِ، ولا تقديمُه عليهما[1] كما جاز في باب كانَ، يقال: إنَّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائماً زيد، والفَرْقُ بينهما أنَّ الأفعال أَمْكَنُ في العمل من الحروف، فكانت أَحْمَلَ لأنْ يُتَصَرَّفَ في معمولها، وما أَحْسَنَ قولَ ابن عنين يشكو تأخُّرَهُ:

٦٣ ـ كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ، وَلَمْ يُجِزْ لَـهُ أَحَـدٌ فِـي الـنَّـحْـوِ أَنْ يَـتَـقَـدَّمَـا

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبرُ ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً؛ فَإِنَّه يجوز فيهما أنْ يتوسط؛ لأنَّهم قد يَتَوَسَّعُونَ فيهما ما لم يتوسَّعُوا في غيرهما [كما] قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٣]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ۝٢٦﴾ [النازعات: ٢٦].

واسْتَغْنَيْتُ بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم؛ لأنَّ امتناع الأسهلِ يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكري توسيطَهُم الظَّرفَ والمجرورَ أنْ يكونوا يجيزون تقديمه؛ لأنَّه لا

(1) ويجوز أن تفصل بين اسم أن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف، سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم، وسواء أكان الفاصل ظرفاًأو جاراً ومجروراً أم لم يكن، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إن فـي الـقـصـر ـ لـو دخـلـنـا ـ غـزالاً مـصـفـقـاً مـوصـداً عـلـيـه الـحـجـاب

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد سيبويه، وشواهد عبد القاهر الجرجاني، وشواهد مغني اللبيب (رقم ١٢٣) للمؤلف:

إن مـحـلاً وإن مـرتـحـلاً وإن فـي الـسـفـر ـ إذ مـضـوا ـ مـهـلا

٦٣ ـ هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، ولد بدمشق في سنة (٥٣٩) وتوفي بها سنة (٦٣٠) من الهجرة، وليس ابن عنين ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك،وإنما أنشده استظرافاً لمعناه، ولأنه تضمن بعبارته بيان قاعدة نحوية.

الإعراب: «كأني» كأن: حرف تشبيه ونصب، وياء المتكلم اسمه «من أخبار» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن، وأخبار مضاف، و«إن» قصد لفظه: مضاف إليه، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً «ولم يجز» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يجز» فعل مضارع مجزوم بلم «له» جار ومجرور متعلق بيجز «أحد» فاعل يجز «في النحو» جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً «أن» حرف مصدري ونصب «يتقدما» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل يجز، والألف للإطلاق، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز.

يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزُهم في غيره[1].

[٧ ـ كسر همزة «إنَّ»]

ص ـ وَتُكْسَرُ إِنَّ فِي الاِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾**، وَبَعْدَ الْقَسَمِ، نَـحْـوُ** ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾**، وَالْـقَـوْلِ، نَـحْـوُ:** ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾**، وَقَبْلَ اللاَّمِ، نَحْوُ:** ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾.

(قوله: **وتكسر إن في الابتداء**) أي: ابتداء الكلام، قال أبو حيان: وليس وجوب كسرها مجمَعاً عليه، فقد ذهب بعض النَّحويين إلى جواز الابتداء بـ:(أن) المفتوحة أوَّل الكلام، فتقول: أنَّ زيداً قائم عندي.

(قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾) مثال للابتداء الحقيقي، قال الشيخ يس: وقد يتوقَّف فيه؛ لسبق البسملة عليه، وخصوصاً على القول بأنَّ البسملة آية من كلِّ سورة. اهـ. قلت: ويمكن الجواب باحتمال أنَّه جارٍ على القول بأنَّها ليست آية من كلِّ سورة، وهذا كافٍ، فتأمل.

(قوله: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾) الواو للعطف إن كان (حم) مقسماً به بإضمار حرف القسم، لا للقسم؛ حتَّى لا يلزم اجتماع قسمين على شيء واحد، وإلا فللقسم، وجواب القسم ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٢] لا قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٢] خلافاً لبعضهم؛ لأنَّ الأوَّل هو السَّابق.

(قوله: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾) قال يس: الظَّاهر أن مقول القول (إنِّي عبد الله) إلى قوله: (حياً)، والتَّعبير بـ:(قال) إمَّا باعتبار ما سبق في قضائه، أو بجعل المحقَّق وقوعه كالواقع، وقيل: أكمل الله عقلَه، واستنبأه طفلاً. اهـ

(1) إذا كان خبر أن أو إحدى أخواتها ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يجوز تقديمة على «إن»؛ لأن هذه الأحرف ضعيفة؛ لكونها لن تعمل بالأصالة، وإنما عملت بالحمل على الأفعال لتضمنها معاني الأفعال فإن تتضمن معنى أشبه، ولكن تتضمن معنى أستدرك وكأن تتضمن معنى أشبه، هكذا والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فيما يتقدم عليه، وأما توسط هذا الخبر ـ أي الظرف، أو الجار والمجرور ـ بين أن واسمها فهو ثلاثة أوجه، الوجه الأول ما يجب تأخره وذلك إذا اقترن بلام الابتداء نحو قولك: «إن زيداً لفى الدار» والثاني ما يجب توسطه، وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجرور نحو قولك: «إن في الدار صاحبها» أو اتصل الاسم بلام الابتداء نحو قولك: «الدار لزيداً» والثالث ما يجوز فيه الأمران: التوسط بين أن واسمها والتأخر عن الاسم وذلك فيما عدا ما ذكرنا، ومنه الآيتان الكريمتان وأما الخبر الذي ليس جاراً ومجروراً ولا ظرفاً فلا يجوز وقوعه إلا متأخراً بعد أن واسمها.

ش ـ تكسر إنَّ في مواضع.

أحدها: أنْ تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ (١)﴾ [الكوثر: ١]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢][1].

الثاني: بعد القسم، كقوله تعالى: ﴿حمٓ (١) وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ (٢) إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣]، ﴿يسٓ (١) وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ (٢) إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ (٣)﴾ [يس: ١ ـ ٣].

الثالث: أنْ تقع محكية بالقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

الرابع: أنْ تقع اللامُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكسِرَتْ بعد «يعلَمُ»، و«يشهدُ»، وإنْ كانت قد فُتِحَتْ بعد عَلِمَ وَشَهِدَ، في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:

(**قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾**) مثال للابتداء الحكمي؛ لتقدُّم (ألا) الاستفتاحية عليها، ومِنَ الابتداء الحكمي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] فـ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ﴾ . . . إلخ . . ليس محكياً؛ لفساد المعنى؛ لأنَّ ذلك ليس من مقولهم؛ لأنَّه لا يحزنه قولهم ذلك، وكونه من مقولهم على جهة السُّخرية، فيحزنه، خلاف الظَّاهر، لا قرينة عليه. اهـ. يس.

(**قوله: يٓس . . . إلخ**) قال في «الكشَّاف»: عن ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما معناه: يا إنسان في لغة طيِّئٍ، والله أعلم بصحته، وإن صحَّ فوجهه: أن يكون أصله يا (أنيسين) فكثر النِّداء به على ألسنتهم حتَّى اقتصروا على شطره، كما قالوا في القسم: (م الله)، في (أيمن الله).

(**قوله: الحكيم**) أي: ذي الحكمة؛ أي: لأنَّه دليل ناطق بالحكمة كالحيِّ، أو لأنَّه كلام حكيم، فوصف بصفة المتكلِّم به.

(**قوله: تختانون**) أي: تخونون أنفسكم بالجماع ليلة الصِّيام، وهذا كان في ابتداء الاسلام، ثُمَّ نسخ.

---

(١) وتمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمله الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية والابتداء الحكمي كما في الآية الثالثة.

١٨٦]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وذلك لوجود اللاَّم في الأوَّلَيْن دونَ الآخِرَيْن.

[٨ ـ دخول اللام على معمولي «إنَّ»]

ص ـ وَيَجُوزُ دُخُولُ اللاَّمِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ، أَوِ اسْمِهَا، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ، أَوِ الْفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى.

ش ـ ويجوز دخولُ لام الابتداء بعْدَ إنَّ المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين، فأمَّا المتأخران فالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦][1] والاسمُ نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦؛ آل عمران: ١٣]، وأمَّا المتوسطان فمعْمُول الخبر، نحو: «إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ» والضمير المُسمَّى عند البصريين فَصْلاً، وعند الكوفيين عِماداً، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ (١٦٥) وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ (١٦٦)﴾ [الصافات: ١٦٥ـ١٦٦].

وقد يكون دخول اللام واجباً، وذلك إذا خُفِّفَتْ إنَّ، وأُهْمِلَت، ولم يظهر قَصْدُ الإثبات، كقولك: «إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، وَإِنَّما وجبت ههنا فرقاً بينها وبينِ إنِ النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ولهذا تُسمَّى اللاَّمَ الفارِقَةَ؛ لأنَّهَا فَرَقَت بين النفي والإثبات.

(**قوله: المسمَّى عند البصريين فصلاً**) أي: لأنَّه فصل بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً، لأنَّك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يكون (القائم) خبراً عن زيد، وأن يكون صفة له، فلمَّا أتيت بضمير الفصل تعيَّن كونه خبراً لا صفة.

(**قوله: وعند الكوفيين عماداً**) قال الرَّضي: سمَّوه بذلك؛ لكونه حافظاً لما بعده، حتَّى لا يسقط عن الخبريَّة كالعماد في البيت الحافظ للسَّقف عن السقوط. اهـ. ولا محلَّ له من الإعراب، ولذا قيل: إنَّه حرف، وعن الخليل: أنه اسم، قال في «الكافية»:

وَمَا لِذَا مَحَلُّ إِعْرَابٍ وَإِنْ ... تَجْعَلْهُ ذَا حَرْفِيَّةٍ فَهُوَ فَمِنْ

وقيل: له محلٌّ من الإعراب كما هو مبسوط في المطوَّلات.

---

(١) والمغفرة: الغفران، وهو الصفح عن الذنوب.

فَإِنِ اختلَّ شرطٌ من الثلاثة كان دخولُها جائزاً، لا واجباً، لعدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدتْ، نحو: «إنَّ زَيْداً قَائِمٌ»، أو خُفِّفَتْ وأُعْمِلَتْ، نحو: «إنْ زَيْداً قَائِمٌ»، أو خُفِّفَتْ وأُهْمِلَتْ وظهر المعنى، كقول الشاعر:

٦٤ ـ أَنَا ٱبْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(قوله: أنا ابن... إلخ) هو من الطَّويل للحكم بن حكيم الملقَّب بالطِّرِمَّاح، ومعناه:

---

٦٤ ـ هذا البيت للطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٤٠) والمؤلف في اوضحه (رقم ١٤٦)

اللغة: (أباة) بضم الهمزة جمع آب، مثل قضاة جمع قاض وغزات جمع غاز ودعات جمع داع، ورماة جمع رام، ولآبي: اسم فاعل فعله ابى ومعناه امتنع (الضيم) الظلم (كرام المعادن) طيبة الأصول.

المعنى: يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم احد وبانهم كانوا قوما كرام الاصول.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (ابن) خبر للمبتدأ، وابن مضاف و(أباة) مضاف إليه، أباة مضاف والضيم مضاف إليه (من) حرف جر (آل) مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبر ثاني للمبتدأ وإما منصوب على أنه حال من الخبر، وآل مضاف (مالك) مضاف إليه و(إن) الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل (مالك) مبتدأ (كانت) كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء علامة التأنيث واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة (كرام) خبر كان، منصوب بالفتحة الظاهرة وكرام مضاف و(المعادن) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (وإن مالك ـ إلخ) حيث خفف أن النؤكد وأهملها فلم ينصب بها الاسم بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً، وبخبره ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات. ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكانت كرام المعادن وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكاناً على انفهام المعنى ووضوحه وذلك؛ لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم، فلو حملت (إن) على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سيق البيت له، إذ يصير المعنى: وليست مالك كرام المعادن فيتعين حمل (إن) على أنها المؤكدة؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له.

وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه؛ فلم يأتي باللام الفارقة.

ومن هنا تفهم أن القرينة التي تدل على أن (إن) المخففة لمؤكدة لا نافية. تتنوع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة بالام الفارقة عند إهمال (إن).

خاتمة: هل يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها اختلف النحاة في ذلك الموضوع فذهب سيبويه إلى أنه يجوز حذف خبر إن مطلقاً. نعني أنه لا فرق عنده في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرة أو معرفة، كما أنه لافرق بين أن تتكرر إن واسمها وأن لا تتكر وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا كانت نكرة وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن الا إذا تكررت إن واسمها والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه لورود السماع به فقد حذف الخبر واسم إن نكرة وهي مكررة في قول الأعشى: (إن محلاً وإن مرتحلاً) وقد سبق لنا انشاده وقد ورد فالقرآن الكريم: ﴿إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز﴾ [الآية رقم /٤١] من سورة فصلت، فحذف خبر إن مع أن اسمها معرفة ولم تتكر إن وورد فيه: ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ من الآية [٢٥ من سورة الحج]. =

[٩ ـ «لا» النافية للجنس]

ص ـ وَمِثْلُ إِنَّ «لاَ» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بالنَّكِرتِ المُتَّصِلَةِ بِهَا، نَحْوُ: «لاَ صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ»، وَلاَ «عِشْرِيْنَ دِرْهَماً عِنْدِي».

وَإِنْ كَانَ ٱسْمُهَا غَيْرُ مَضَافٍ وَلاَ شِبْهِهِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ «لاَ رَجُلَ»، و«لاَ رِجَالَ»، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ «لاَ مُسْلِمَاتٍ»، وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ «لاَ رَجُلَيْنِ»، وَ«لاَ مُسْلِمِينَ».

ش ـ يجري مَجْرى «إنَّ» ـ في نصب الاسم ورفع الخبر ـ «لا» بثلاثة شروط:

الطَّويل، وقيل: سُمِّي بذلك لزهوه، وأباة بضمِّ الهمزة: جمع آبٍ بمعنى ممتنع، كقاض وقضاة، والضَّيم: الظُّلم، ومالك الأوَّل: اسم أبي القبيلة، والثاني: القبيلة، ولهذا قال: كانت بتأنيث الفعل، وصرفه مراعاة للحيِّ، وكرام المعادن؛ أي: الأصول، والشَّاهد فيه: حذف لام الابتداء؛ لوجود القرينة عليها؛ لأنَّ الكلام مدح، والنَّفي يقتضي الذَّم، ومن آل مالك قال العيني: هو بدل من قوله: أنا ابن أباة الضَّيم. اهـ. ويجوز جعله في موضع الحال.

(قوله: لا النَّافية للجنس) أي لصفته وحكمه، وإلا فالجنس لا يُنْفَيٰ، وإسناد النَّفي إليه مجاز من إسناد ما للشيء إلى آلته، وتسمَّى (لا) التبرئة، قال: الدَّماميني: كأنه مأخوذ من قولك: برَّأت فلاناً عن كذا إذا نفيته عنه، فهي مبرئة للجنس؛ أي: نافية له، وإطلاق المصدر عليها؛ لقصد المبالغة، كما في زيد عدل.

(قوله خاصٌّ بالنَّكرات) أي: ولو صورة، فدخل نحو لا أبا له، ولا غلامي له، ولا مسلمي له، فاللام زائدة، واسمها مضاف للضَّمير، وهي نكرة في الصُّورة.

= وادعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة يصدون خلاف الاصل فلا يصار إليه وقد كثر في كلامهم (ليت) إذا كان اسمها كلمة (شعري) وبعد استفهام نحو قول الشاعر:

ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدر سبيل؟ فإما الصبر عنها فلا صبرا

وقد حذف خبر (لكن) في قول الشاعر:

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازاً شديداً صريرها

وفي قول الحارث بن خالد بن العاص:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب

أحدها: أَنْ تكون نافيةً للجِنس(1).

والثاني: أَنْ يكون معمولاها نكرتين.

والثالث: أَنْ يكون الاسم مُقَدَّماً، والخبر مؤخراً.

فَإِنِ انْخَرَمَ الشرطُ الأولُ: بِأَنْ كانَتْ ناهية، اخْتَصَّتْ بالفعل وجَزَمَتْهُ نحو ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو زائدةً لم تعمل شيئاً، نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، أو نافية للوَحْدَة عملت عَمَل ليس، نحو «لاَ رَجُلٌ في الدار، بَلْ رَجُلاَنِ».

وَإِنِ انخرمَ أَحَدُ الشرطين الأخيرين لم تعمل، ووجب تكرارها، مثالُ الأوَّل «لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ، ولا عمرٌو»، ومثال الثاني: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا اسْتَوْفَتْ الشروطَ فلا يخلو اسمها: إمَّا أَنْ يكون مضافاً، أو شبيهاً به، أَو مفرداً، فَإِنْ كان مضافاً أو شبيهاً به ظَهَرَ النصبُ فيه، فالمضافُ كقولك: «لا صاحبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لاَ صَاحِبَ جُودٍ مَذْمُومٌ».

والشبيه المضاف: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه: إمَّا مرفوعٌ به، نحو «لا قبيحاً

(قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾) أي: ما يَغْتَال عقولهم، ولا هم عنها ينزفون: بفتح الزاي وكسرها من (نزف الشَّارب وأنزف) أي: يسكرون، بخلاف خمر الدُّنيا. ذكره في «الجلالين».

(قوله: **ماتصل به شيء**) إن أريد بالشَّيء اللفظ. صحَّ وصفه بالاتِّصال، لكنه ليس تمام

---

(1) هاهنا أمران أحب أن تعلمها؛ الأول: اعلم أن «لا» النافية للجنس هذه ليست هي التي تدخل على الفعل في نحو قولك: «أخوك لا يعمل الشر» وإنما هي مختصة بالدخول على الاسم، والسر في ذلك أن المقصود بها استغرق نفي الجنس الذي يدل عليه اسمها على سبيل التنصيص، وهذا الاستغراق يستدعي وجود «من» لفظاً أو معنى، وقد عرفت أن (من) حرف جر، فلا يكون مدخولها فعلاً، بل يجب أن يكون مدخولها اسماً نكرة، أما كونه اسما فلأن الكلام على تقدير من كما سمعت، وأما كونه نكرة فلأنها هي التي تدل على الجنس.
والأمر الثاني: أنه لما كان أمر لا على ما أنبأتك وجب أن تعمل فيما يقع بعدها ولم يجز أن تكون عملها رفعاً لئلا يتصور أنها مهملة وأن ما بعدها مرفوع على الابتداء كما لم يجز عملها جراً لئلا يتصور أن الجار هو «من» المقدرة؛ فلم يبق إلا أن يكون عملها النصب فيما بعدها.

فِعْلُهُ ممدوحٌ»، أو منصوبٌ به، نحو «لا طالعاً جبلاً حاضر»، أو مخفوضٌ بخافض يتعلَّقُ به، نحو «لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عندنا».

وَإِنْ كان مُفْرداً ـ أي غير مضاف ولا شبيه به ـ فَإِنَّه يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به لو كان مُعْرَباً(1)، فَإِنْ كان مفرداً أو جمعَ تكسير بُنِيَ على الفتح، نحو «لاَ رَجُلَ» و«لاَ رِجَالَ»، وَإِنْ كان مثنى أو جمعَ مذكرٍ سالماً فَإنه يُبْنَى على الياء كما يُنْصَبُ بالياء، تقول: «لاَ رَجُلَيْنِ» و«لاَ مُسْلِمَيْنِ عِنْدِي»، وَإِنْ كان جمع مؤنث سالماً بُنِيَ على الكسر، وقد يُبْنَى على الفتح، نحو «لاَ مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ»، وقد رُوِي بالوجهين قولُ الشاعر:

٦٥ ـ وَلاَ سَابِغَاتِ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً   تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

المعنى، وأجيب بأنَّه على تقدير مضاف؛ أي: مفهم تمام معناه، وبأنهم قد يصفون الألفاظ بصفات معانيها، وإن أُرِيدَ به المعنى ففي وصفه بالاتِّصال الذي هو العمل تجوُّز أفاده بعضهم.

(قوله: **لا سابغات... إلخ**) هو من البسيط، والسَّابغات: جمع سابغة بمعنى الدُّروع

---

(1) اختلف العلماء في العلة التي من أجلها بنى اسم لا المفرد فذهب ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى الحرف؛ فقد أعلمتك قريباً أن قولك: «لا رجل» في قوة قولك: «لا من رجل» وقد اعترض العلماء على هذا الكلام بأن المتضمن المعنى «من» هو «لا» نفسها، لا اسمها الذي يقع بعدها، ونحن نطلب العلة لبناء الاسم فأما «لا» فلا كلام لنا فيها الآن وهي في ذاتها حرف مبني على ما هو الأصل في الحروف، وقد اضطر بعض المحققين إلى أن يدعي أن الاسم «لا» هو الذي تضمن معنى من الاستغراقية، ولا تتم له هذه الدعوى ومن أجل ذلك ذهب كثير من المحقيين إلى أن علة بناء اسم لا أن لا واسمها تركبا معاً كتركب خمسة عشرة، لهذا يجعلونهما معاً في قوة المبتدأ.
فإن قلت: فلماذا أعرب اسم لا إذا كان مضافاً أو شبيها بالمضاف؟
فالجواب عن هذا من وجهين، الأول أن الإضافة كما علمت مراراً من خصائص الأسماء فوجودها يعارض سبب البناء والثاني أنه لا يمكن تركيب لا مع الاسم المضاف لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

٦٥ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً.
اللغة: «سابغات» أراد دروعاً سابغات، أي: واسعات تجلل موضعها من البدن وتغطيه كله، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه، ومثله قوله تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾ [سبأ: ١١]، والواحدة سابغة «جأواء» هي الجيش العظيم «باسلة» متصفة بالبسالة وهي الشجاعة «المنون» الموت.
المعنى: يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه ـ إذا استكملت أجلك ـ دروع واسعة تلبسها، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك، ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾ [الأعراف: ٣٤].
الإعراب: «لا» نافية للجنس «سابغات» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر =

[١٠ ـ العطف على اسم «لا»]

ص ـ وَلَكَ فِي نَحْوِ: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ»: فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ، وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، كَالصِّفَةِ فِي نَحْوِ «لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ» وَرَفْعُهُ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ، وَإِنْ لَمْ تَكَرَّرْ «لاَ»، أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ، امْتَنَعَ الْفَتْحُ.

ش ـ إذا تكررت «لا» مع النكرة جاز في النكرة الأُولى الفتحُ والرفعُ، فَإِنْ فَتَحْت فلك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتحُ، والنصبُ، والرفعُ.

وَإِنْ رَفَعْتَ فلك في الثانية وجهان: الرفعُ، والفتحُ، ويمتنع النصبُ.

الواسعة، ولا جأواء: بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو ممدوداً، يقال: كتيبة جأواء، أي: يعلوها السَّواد لكثرة الدُّروع، والباسلة: صفة له أي: شجعان من البَسالة وهي الشَّجاعة، وتقي المنون أي: تَردُّ الموت، (لدى استيفاء... إلخ) أي: عند استكمال الأعمار، أفاده العيني.

(قوله: وفي الثّاني الفتح والنَّصب... إلخ) أمَّا الفتح فعلى أنَّ لا الثَّانية عاملة كالأولى عمل إنَّ، وأمَّا الرَّفع فعلى أنَّها عاملة عمل ليس، أو أنهَّا مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر، أو معطوف على محلِّ لا مع اسمها، فإنَّ محلَّهما رُفِعَ بالابتداء عند سيبويه، وأما النَّصب فبالعطف على محلِّ اسم لا وتكون لا الثَّانية زائدة بين العاطف والمعطوف. تأمَّل.

= نيابة عن الفتح في محل نصب «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس «جأواء» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «باسلة» صفة لجأواء، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة «تقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير: لا سابغات تقي المنون، ولا جأواء تقي المنون؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها «المنون» مفعول به لتقي المذكور، منصوب بالفتحة الظاهرة «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بتقي، ولدى مضاف و«استيفاء» مضاف إليه، واستيفاء مضاف و«آجال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لا سابغات» فإن اسم «لا» فيه جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للإ جاز فيه وجهان: الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والثاني البناء على الفتح، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح؛ فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين.

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه:

أودى الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ، ولا لذات للشيب

فتَحَصَّلَ أَنَّه يجوز فتحُ الاسمين، ورفعهما، وفتحُ الأَوَّل ورفعُ الثاني، وعكسه، وفتحُ الأَوَّل ونصبُ الثاني، فهذه خمسة أَوجه في مجموع التركيب.

فَإِنْ لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية، لم يجز في الأُولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، بل تقول: «لاَ حَوْلَ وَقُوَّةً، أَوْ قُوَّةٌ» بفتح حول لا غير، ونصب قوَّة أو رفعها، قال الشاعر:

٦٦ ـ فَـلاَ أَبَ وَابْـنـاً مِـثْـلَ مَـرْوَانَ وَابْـنِـهِ

ويجوز «فَلاَ أَبَ وَابْنٌ».

(قوله: فلا أب وابنا... إلخ) هو من الطَّويل، والمراد به: مدح مروان الملك، وابنه هو عبد الملك، وتمامه:

---

٦٦ ـ هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وأقصى ما قيل في نسبته أنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٣٤٩) وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٠٢) والمؤلف في أوضحه (١٦٥).

اللغة: «مروان» أراد به مروان بن الحكم «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان «المجد» الكرم والشرف «ارتدى وتأزر» كنى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له، وأفرد الضمير فقال: «إذا هو بالمجد ارتدى» مع أن حقه أن يثنيه فيقول: «إذا هما ارتديا وتأزرا» ارتكاناً على فهم السامع، وتعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً؛ إذ كان الغرض مدحهما معاً.

المعنى: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «وابنا» الواو حرف عطف، ابنا: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز فيه الرفع، فيكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء «مثل» يروى بالرفع؛ فهو خبر لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا، وخبر لا حينئذٍ محذوف، والتقدير: فلا أب وابناً مماثلين لمراون وابنه موجودان؛ ومثل مضاف و«مروان» مجرور بإضافة مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون «وابنه» الواو حرف عطف، ابن: معطوف على مروان، وابن مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه «إذا» بمعنى إذا الدالة على التعليل «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «ارتدى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره هو يعود إلى مروان، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «وتأزرا» معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً. =

[١١ ـ العطف على اسم «لا»]

وإن كان اسمُ «لا» مفرداً، ونُعِتَ بمفرد، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ ـ مثل «لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِي الدَّارِ» ـ جاز في الصفة:

١ ـ **الرفعُ**: على موضع «لا» مع اسمها، فَإِنَّهُمَا في موضع الابتداء.

٢ ـ **والنصبُ**: على موضع اسمها؛ فَإِنَّ موضعه نصب بلا العاملة عمل إنَّ.

٣ ـ **والفتحُ** على تقدير أَنَّك رَكَّبْتَ الصفةَ مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ، ثم أُدْخلت «لا» عليهما.

فَإِنْ فَصَلَ بينهما فاصل، أو كانت الصفةُ غيرَ مفردةٍ، جاز الرفعُ والنصبُ، وامتنع الفتحُ؛ فالأوَّل نحوُ «لاَ رَجُلَ في الدارِ ظَرِيفٌ، وظريفاً»، والثاني نحوُ «لاَ رَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً، وَطَالِعٌ جَبَلاً».

❀ ❀ ❀

فَـلاَ أَبَ وَابْـنـاً مِـثْـلَ مَـرْوَانَ وَابْـنِـهِ ... إِذَا هُـوَ بِـالـمَـجْـدِ ارْتَـدَى وَتَـأَزَّرَا

ومثْل: بالنَّصب صفة لما قبله، فالخبر محذوف، أو بالرَّفع على أنَّه خبر، والمجد: الكرم، وارتدى؛ أي: لبس الرِّداء وتأزرّ؛ أي: لبس الإزار، والارتداء والاتزار: مثلان لما أحرزاه من صفة الكرم، والشَّاهد فيه ظاهر.

= الشاهد فيه: قوله: «فلا أب وابناً» حيث عطف «ابناً» بالنصب على محل اسم لا، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء، وقد بينا ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء.

[الثالث ــ ظن وأخواتها]

ص ـ **الثَّالِثُ: ظَنَّ، وَرَأَى، وَحَسِبَ، وَدَرَى، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وَعَلِمَ، الْقَلْبِيَّاتِ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ.**

وَيُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ، نَحْوُ * الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ * وَبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ،

(قوله: ظنَّ) أي: بمعنى الرُّجحان أو اليقين، لا بمعنى: اتَّهم، وإلا تعدَّت لمفعول واحد.

(قوله: ورأى) بمعنى عَلِمَ أو ظَنَّ، لا من الرَّأي، وإلاَّ تعدَّت لمفعولين تارة، كرأى أبو حنيفة كذا حلالاً، وإلى واحد تارة هو مصدر ثانيهما مضافاً إلى أوَّلهما، كرأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، كما أن (عَلِم) قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرَّح به الرَّضي.

(قوله: ودرى) بمعنى عَلِمَ، والأغلب تعديها لواحد بالباء، فإن دخل عليها همزة النَّقل، تعدَّت إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالباء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، وتتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل بعد الاستفهام في نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ۝٣﴾ [القارعة: ٣]، فالكاف مفعول أوَّل، والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين.

(قوله: وخَالَ) بمعنى ظَنَّ، وبمعنى عَلم، وهو قليل.

(قوله: وزعم) بمعنى الرَّجحان، وهو مقرون باعتقاد صحَّ أم لا، كما قاله السِّيرافي، وقد تُستَعْمَل في القول من غير نظرٍ لذلك، كزَعَم سيبويه كذا؛ أي: قال، فإن كانت بمعنى تكفَّل، تعدَّت إلى واحد بنفسها تارة، وبالحرف أخرى، أو بمعنى سَمِنَ أو هَزُل، فهي لازمة.

(قوله: ووجد) بمعنى عَلِم، لا بمعنى أصاب، وإلا تعدَّت لواحد، ولا بمعنى استغنى، أو حزن، أو حقد، وإلا كانت لازمة.

(قوله: ويُلْغَيْنَ برجحان) قال الحفيد: إنَّما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها؛ لأنَّها ضعيفة، ووجه ضعفها أنَّ معانيها قائمة بجارحة ضعيفة، وهي القلب، ثُمَّ ينضمُّ إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين، أو توسُّطها بينهما، والعامل إذا تأخرَّ عن المعمول. ولو كان قوياً ـ يحصل له نوع ضعف؛ بدليل: (لزيد ضربت)، وامتناع: (ضربت لزيد)، فجاز إلغاؤها، ولا كذلك غيرها من الأفعال. اهـ. وبه يُعلَم جواب ما يقال: لِمَ ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتَّى أُبطِلَ عملها بخلاف كان وأخواتها؟. اهـ. يس.

(قوله: برجحان) محلُّ ذلك ما لم يؤكَّد العامل المتأخِّر أو المتوسِّط بمصدر منصوب،

نَحْوُ: وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ

وَإِنْ وَلِيَهُنَّ «مَا» أَوْ «لَا» أَوْ «إِنِ» النَّافِيَاتِ، أَوْ لَامُ الِابْتِدَاءِ، أَوِ الْقَسَمُ، أَوِ الِاسْتِفْهَامُ ـ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وُجُوباً، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيقاً، نَحْوُ ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾.

ش ـ الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعالُ القلوب.

وهو:

١ ـ ظن(1)، نحو ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وإلا فلا يحسن الإلغاء، قال الرَّضي: وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التَّنافي. اهـ.

(قوله: أو الاستفهام) إطلاقه يشمل الاستفهام بـ:(هل)، وفيه خلاف، واستشكل تعلُّق الفعل بالاستفهام في نحو: علمت أزيد عندك أم عمر؛ لاستحالة الاستفهام عمَّا أُخبِر أنَّه علمه، وأجيب بأنَّ هذا الاستفهام صوريٌّ لا حقيقي، والمعنى: علمت الذي هو عندك من هذين، أو أن في الكلام حذف مضاف؛ أي: جواب هذا الكلام، فتأمل.

(قوله: وهو أفعال القلوب) أي: الأفعال التي معناها قائم بالقلوب، فالمراد بالأفعال: الأفعال الاصطلاحية، فلا يَرِدُ أن التحقيق: أنَّ العِلَم والظَّنَّ من الكيفيَّات، لا من الأفعال. اهـ. من خط الشَّنواني.

(قوله: مثبوراً) أي: هالكاً أو مصروفاً عن الخير. اهـ. «جلالين».

---

(1) الأصل في «ظن» التي تنصب مفعولين أن تكون بمعنى الحسبان، أي ترجع أحد الطرفين النفي والإثبات، والمترجح هو المذكور في الكلام، وربما جاءت بمعنى اليقين، ومنه قوله: ﴿إني ظننت أني ملاق حسابية﴾ فتكون أيضاً ناصبة للمفعولين وربما جاءت بمعنى اتهم فتنصب مفعولاً واحداً، نحو قولك: «ظننت زيداً» أي اتهمته.

٢ ـ ورأى(1)، نحو ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦]، وقول الشاعر:

٦٧ ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

٣ ـ وحَسِبَ(2)، نحو ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١].

٤ ـ ودَرَىٰ(3)، كقوله:

(قوله: إنَّهم يرونه) أي: يظنون العذاب بعيداً؛ أي: غير واقع، ونراه؛ أي: نعلمه قريباً؛ أي: واقعاً لا محالة.

(قوله: رأيت الله... إلخ) من الوافر، ومحاولةً وجنوداً: منصوبان على التمييز؛ أي: من حيث المحاولة؛ أي: القدرة.

---

(1) الأصل في رأى التي تنصب مفعولين أن تكون دالة على اليقين كالآية التي تلاها الشارح والبيت الذي أنشده، وقد تكون دالة على معنى ظن وهو الرجحان فتنصب المفعولين أيضاً، وقد تأتي من الرأي، وهي حينئذٍ قد تتعدى إلى مفعولين نحو قولك: «رأى أبو حنيفة السلم حلالاً» وقد تتعدى لواحد نحو قولك: «رأى ابو حنيفة حل السلم»

٦٧ ـ هذا البيت لخداش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٨).

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة، وتطلق أيضاً على القوة، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنوداً» يروى في مكانه «وأكثره جنوداً» ويروى «وأكثرهم عديداً».

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول «أكبر» مفعول ثانٍ لرأيت، وأكبر مضاف و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو حرف عطف، وأكثر: معطوف على أكبر، وأكثر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «جنوداً» تمييز.

الشاهد فيه: قوله: «رأيت الله أكبر...» فإن «رأيت» في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، على ما بيناه في الإعراب.

(2) حسب مثل ظن: أي أن الأصل فيها أن تدخل على الرجحان وقد تأتى دالة على اليقين، نحو قول الشاعر:

حسبت التقى والجود خير تجارة ... رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلا.

(3) أكثر النحاة لم يعد «درى» من الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، وزعموا أن نصبها المفعولين في البيت الذي أنشده الشارح لكونها قد تضمنت معنى علم، لا لكونها موضوعة لذلك، والأكثر في العربية تعدى «درى» لواحد بالباء نحو قوله تعالى: ﴿ولا أدراكم به﴾ [يونس: 16]، فإن دخلت هذه على استفهام تعدت لثلاثة نحو قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما القارعة﴾ [القارعة: 3]، فإن الكاف مفعول أول، وجملة «ما القارعة» من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين الثاني والثالث.

٦٨ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ ... فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

٥ ـ وخَالَ(1)، كقوله:

٦٩ ـ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرَا

(قوله: دريت الوفي... إلخ) التاء نائب فاعل سادَّة مسدَّ المفعول الأوَّل، والوفي: مفعوله الثَّاني، وهو صفة مشبهة، والعهدُ بالرِّفع على الفاعلية، وبالنَّصب على التَّشبيه بالمفعول به، وبالجرِّ على الإضافة، وعرو: منادى مرخَّم بحذف التاء والأصل: عروة، **وقوله: (فاغتبط) جواب شرط مقدَّر؛ أي: إن** دريت فاغتبط، والغبطة: تمني مثل حال المغبوط من غير إرادة الزَّوال، بخلاف الحسد، وبالوفاء متعلِّق بما بعده. اهـ.

(قوله: راعي الحمولة) راعي نائب فاعل (يُخَال) وهو مفعوله الأوَّل، ومفعوله الثاني

٦٨ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب (رقم ١٨١).
اللغة: «دريت» مبني للمجهول، ومعناه هنا بمعنى علم «الوفي العهد» الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه «فاغتبط» أمر من الاغتباط، وهو في الأصل: أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه، والمراد هنا السرور.
المعنى: إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شك؛ فيلزمك أن تقر بذلك عيناً، وتمتلئ به سروراً.
الإعراب: «دريت» درى: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثانٍ لدرى، والوفي مضاف و«العهد» مضاف إليه «يا» حرف نداء «عرو» منادى مرخم، وأصله عروة، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجلِ الترخيم، في محل نصب «فاغتبط» الفاء حرف عطف، اغتبط فعل أمر، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديراه أنت، «فإن» الفاء حرف دال على التعليل إن: حرف توكيد ونصب «اغتباطاً» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط «حميد» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «دريت الوفي...» فإن درى في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل، فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله: الوفي، على ما بيناه في الإعراب.

(1) الأصل في خال ماضي يخال أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان كالبيت الذي أنشده الشارح، وقد تأتي بمعنى علم فتدل على اليقين وتنصب مفعولين أيضاً نحو قول الشاعر:
دعاني الغواني عمهن وخلتني ... لي اسم فلا أدعى به وهو أول
وقولنا: «ماضي يخال» للإشارة إلى أن «خال» قد تأتي بمعنى ساس نحو قولك: «خال فلان المال» وبمعنى رعى نحو قولك: «خال فلان على أهله» ومضارعه يخول وقد تأتي بمعنى تكبر، و ليست حينئذٍ من أفعال القلوب.

٦٩ ـ هذا عجز بيت، وصدره قوله:
وحلت بيوتي في يفاع ممنع =

٦ ـ وزَعَمَ(1)، كقوله:

٧٠ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

طائراً. اهـ. ش. فيُخال بضم أوَّله، والأظهر ما ذكره الدَّلجموني من أنَّه بفتح أوَّله، والباء زائدة في المفعول الأوَّل، وراعي: فاعل، وطائراً مفعوله الثَّاني، والحمولة بفتح الحاء المهملة: البعير الذي يحمل عليه، وقد يُستعمَل في الفرس والبغل والحمار، وقد تطلق الحمولة على جماعة الإبل كما في «المصباح»، والحمولة بالضَّمِّ: الأحمال.

(قوله: زعمتني شيخاً... إلخ) هو من الخفيف، وياء المتكلِّم مفعول أوَّل، وشيخاً:

= والبيت للنابغة الذبياني، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه، وهو من شواهد سيبويه (١/٥٨):
اللغة: «بيوتي» جمع بيت «يفاع» هو المرتفع من الأرض العالي «ممنع» لا يناله أحد «يخال» يظن «الحمولة» الركائب.
المعنى: يقول: إنني في مكان بعيد عن أن تناله؛ لأنه مرتفع شديد البعد؛ حتى أن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا طائراً، والإنسان إذا نظر من مكان عال إلى مكان مطمئن يرى الكبير صغيراً، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء.
الإعراب: «حلت» حل: فعل ماضٍ، التاء علامة التأنيث «بيوتي» بيوت: فاعل حل، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وبيوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في يفاع» جار ومجرور متعلق بحل «ممنع» صفة ليفاع، وصفة المجرور مجرورة «يخال» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بيخال، أو بمحذوف حال «راعي الحمولة» راعي: نائب فاعل ليخال، وهو المفعول الأول، وراعي مضاف و«الحمولة» مضاف إليه «طائراً» مفعول ثانٍ ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «يخال راعي الحمولة طائراً» فإن يخال في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين مبتدأ وخبر؛ أولهما قوله: «راعي الحمولة» الذي وقع نائب فاعل؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله: «طائراً» وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه.

(1) الأكثر في «زعم» أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان، الأكثر فيها أن تتعدى إلى مفعولها بواسطة (أن) المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ [التغابن: 7]، أو بواسطة أن المشددة نحو قول الشاعر:
وقد زعمت أني تغيرت بعدها ... ومن ذا الذي يا عز لا يتغير؟
والزعم: قول يطلق على الحق والباطل، إلا أن الأكثر إطلاقه على قول الشك في صحته فهو كقول لم يقم عليه دليل، ومن إطلاقه على الصحيح قول أبي طالب:
ودعوتني وزعمت انك ناصحي ... ولقد صدقت وكنت ثم أمينا.

٧٠ ـ هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٥) وفي شذور الذهب (رقم ١٧٩). =

٧ ـ وَوَجَدَ[1]، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

٨ ـ وعَلِمَ[2]، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

❀ ❀ ❀

ومن أحكام هذه الأفعال أَنَّه يجوز فيها: الإلغاء، والتعليق[3].

المفعول الثاني، ويدِب: بكسر الدَّال المهملة، من باب ضرب يضرب؛ أي: يدرج في المشي درجاً رويداً.

= اللغة: «زعمتني» ظنتني «شيخاً» الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب، ويقال للإنسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين «يدب دبيباً» يمشي مشياً متقارباً، ويسر سيراً ضعيفاً.

المعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني، وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قوياً لا يقال عنه شيء من ذلك.

الإعراب: «زعمتني» زعم: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «شيخاً» مفعول ثانٍ «ولست بشيخ» الواو واو الحال، ليس: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، والباء حرف جر زائد، وشيخ خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «الشيخ» مبتدأ «من» اسم موصول: خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يدب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول «دبيباً» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو قوله: «يدب».

الشاهد فيه: قوله: «زعمتني شيخاً» فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «شيخاً» وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت.

(1) الأصل في «وجد» أنه وضع للدلالة على إصابة الشيء على صفة، ولما كان نفس العلم بهذا الصفة لازماً لهذا المعنى استعملوا وجد في الدلالة على معنى علم وهو اليقين؛ لأن كل إنسان وجد شيئاً على صفة ما فقد علم هذا الشيء متصفاً بها، وقد تأتي وحد بمعنى حزن، كما قد تأتي بمعنى حقد، وهي في هاتين الحالتين لا تتعدى أصلاً.

(2) الأصل في «علم» أنه يدل على اليقين نحو قوله تعالى: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ [محمد: 19]، وقد يأتي دالاً على معنى ظن وهو الرجحان ومنه الآية التي تلاها الشارح.

(3) اعلم أن بين الإلغاء والتعليق فرقاً في المعنى وفي الحكم.

أما الفرق بينهما في المعنى فقد تكفل الشارح بيانه، فذكر أن الإلغاء معناه إبطال العمل لفظاً ومحلاً، وأن التعليق معناه إبطال العمل في اللفظ فقط. =

[أولاً ـ الإلغاء]

فأمَّا الإلغاء فهو عبارة عن «إبطال عملها في الَّلفظ والمحلِّ» لتوسُّطِهَا بين المفعولين، أو تأخرها عنهما.

مثالُ توسُّطِهَا بينهما قولُكَ: «زَيْداً ظَنَنْتُ عَالِماً» بالإعمال، ويجوز «زَيدٌ ظننت عالمٌ» بالإهمال، قال الشاعر:

٧١ ـ أَبِالأَرَاجِيزِ يَا بْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ؟

(قوله: أبا الأراجيز... إلخ) هو من البسيط، والهمزة للتوبيخ والإنكار، والأراجيز:

= وأما الفرق بينهما في الحكم فحاصله أن الإلغاء جائز؛ فكل موضع جاز فيه الإلغاء فإنه يجوز فيه الاعمال، فأما التعليق فإنه واجب، فلا يجوز الإعمال في موضع من مواضعه.

٧١ ـ هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري.

اللغة: «الأراجيز» جمع أرجوزة ـ بضم الهمزة ـ وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، ويقال: لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً، وانظر إلى قول الراجز:

أرجـــزاً تـــريـــد أم قـــصـــيـــداً؟

«توعدني» تهددني، وهو مضارع أوعد، لا يقال «أوعده» من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً.

الإعراب: «أبالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله نوعدني الآتي «يا» حرف نداء «بن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اللؤم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (توعدني) توعد فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وفي الأراجيز» واو الحال وفي: حرف جر، الأراجيز مجرور بفي والجار والمجرور متعلق بالمحذوف فهو مقدم خبر مقدم «خلت» خال: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» الواو عاطفة، الخور: معطوف على اللؤم، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله: «في الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله (اللؤم) والخبر الذي هو قوله (في الأراجيز فما توسط الفعل بينهما ألغي عن العمل فيهما ولولا هذا التوسط لنصبهما البتة؛ فكان يقول: وخلت اللؤم والخور في ألأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

ـ إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر سواء أكان الخبر مقدماً (كما في البيت ٧١) أم كان مؤخراً ـ فإنه يجوز الإعمال على الأصل، ويجوز الاهمال، وهل الإعمال أرجح أم الاهمال؟ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير الترجيح لأحدهما على الآخر، ؛ لأن لكل واحد منهما مرجحاً، =

فاللُّؤْمُ: مبتدأ مؤخر، و«في الأراجيز» في موضع رفع؛ لأنَّه خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وأُلْغِيَتْ «خِلْتُ» لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواء، أو الإعمال أرجح؟ فيه مذهبان.

ومثالُ تأخُّرِها عنهما قولُكَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» بالإهمال، وهو الأرجح بالاتفاق، ويجوز «زَيْداً عَالِماً ظَنَنْتُ» بالإعمال، قال الشاعر:

٧٢ ـ الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ؛ فَإِنْ يَكُنْ ... مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

....

= فيرجح الإعمال بأنه الأصل، ويرجع الإلغاء؛ لأن ضعف العامل بالتوسط قاوم الابتداء، وذهب قوم إلى أن الإعمال أرجح؛ لأن العامل هنا لفظي، ولو أهملناه لكنا قد أعملنا الابتداء وهو عامل معنوى ولا شك أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وظاهرة عبارة ابن هشام في أوضح المسالك أنه يختار هذا الرأي، وهو أن الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء.

٧٢ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «في أثري» بفتح الهمزة والثاء ـ معناه خلفي يريد أنهم يتعقبونه «خابوا» لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي.

المعنى: يقول: إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلفي؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقيعة، فأخيب فألهم، وأظفر عليهم.

الإعراب: «القوم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «في» حرف جر «أثري» أثر مجرور بفي، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ظننت» فعل وفاعل «فإن» الفاء حرف دال على التفريع، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «يكن» فعل مضارع تام فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون «ما» اسم موصول: فاعل يكن، مبني على السكون في محل رفع «قد» حرف تحقيق «ظننت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ومفعولا ظننت محذوفان، وتقدير الكلام: فإن يحصل ويقع الذي قد ظننته حاصلاً، «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط، قد: حرف تحقيق «ظفرت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط «وخابوا» الواو حرف عطف، خاب: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «القوم في أثري ظننت» حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً، وهما قوله: «القوم في أثري» فلما تأخر عنهما ألغي عمله فيهما ولولا هذا التأخر لعمل فيها النصب؛ فكان يقول: «ظننت القوم في أثري» بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول، ونصب محل الجار والمجرور ـ وهو قوله: «في أثري» ـ على أنه المفعول الثاني، وهذا واضح إن شاء الله.

ونظير هذا البيت قول أبي أسيدة الدبيري: =

فالقومُ: مبتدأ، و«في أثري» في موضع رفع على أنَّه خبره، وأُهْمِلَت «ظَنَّ» لتأخرها عنهما.

ومتى تقدَّمَ الفعلُ على المبتدأ والخبر معاً، لم يجز الإهمال؛ لا نقول: ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، بالرفع، خلافاً للكوفيين.

[ثانياً ـ التعليق]

وأَمَّا التعليق فهو عبارة عن «إبطال عملها لفظاً، لا مَحلاً»؛ لاعتراض مالَهُ صَدْرُ الكلامِ بينها وبين مَعْمُولَيْهَا، والمراد بما له صَدْرُ الكلام.

١ ـ «ما» النافية، كقولك: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائم»، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فهؤلاء: مبتدأ، وينطقون: خبره، وليسا مفعولاً أوَّلاً وثانياً.

٢ ـ و«لا» النافية، كقولك «عَلِمْتُ لاَ زَيْدٌ قَائم ولا عَمْرٌو».

٣ ـ و«إنِ» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، أي: ما لبثتم إلاَّ قليلاً.

٤ ـ ولامُ الابتداء نحو قولك: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

جمع أُرجوزة بمعنى: الرّجز؛ أي: الأبيات المنظومة من الرَّجز، واللؤم بضمِّ اللام، وبالهمز: أن يجتمع في الإنسان الشُّح، ومهانة النفس، ودناءة الآباء، وقد بالغ الشَّاعر حيث جعل المهجو ابناً للؤم؛ إشارة إلى أن ذلك طبيعة فيه، والخَور بفتح الخاء المعجمة والواو، وفي آخره راء مهملة: الضَّعف، والمعنى: أتوعدني بالأراجيز، وفيها اللؤم والضَّعف؟:

(قوله: ولا النَّافية) أي: إذا وقعت في جواب قسم كما في «المغني». وقيل: لها الصَّدر مطلقاً، وقيل: ليس لها مطلقاً.

= هما سيدانا يزعمان، وإنما ... يسوادننا إن أيسرت غنماهما

فقد تأخر «يزعمان» وهو العامل، عن المبتدأ والخبر وهما قوله: «هما سيدنا» فألغي العامل بدليل أن الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع، ورفع «سيدنا» بالألف.

٥ ـ ولامُ القسم، كقول الشاعر:

٧٣ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

(قوله: ولقد عَلِمت لتأتينَّ... إلخ) هو من الكامل، واللام تسمىَّ: لام جواب القسم، والمنية: فاعل، وقال بعضهم: لتأتينَّ جواب (عَلِمتُ) المنزَّل منزلة القسم؛ إذ المقصود التَّوثق، وهو يحصل بذلك، والمنزَّل منزلة الشَّيء بمثابته، فتكون اللام للقسم، واعتُرض جعل هذا من التَّعليق، مع أنَّ جواب القسم لا محلَّ له من الإعراب، وأجيب بأنَّ القسم وجوابه معاً

٧٣ ـ هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٠) وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله:

عفت الديار محلها فمقامها ... بمنى تأبد غولها فرجامها

اللغة: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة، من منى يمني ـ بوزن رمى يرمي ـ ومعناه قدر، ولحقتها التاء؛ لأنها قد صارت اسماً، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء؛ لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث غالباً كجريح وقتيل وطريد، وضريح بمعنى طريد، وصريع ووليد «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى «سهامها» السهام: جمع سهم، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة.

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبداً.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «منيتي» منية: فاعل تأتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» سهام: فاعل تطيش، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ـ وهو علمت ـ قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين البتة، فكان يقول: ولقد علمت منيت آتية، بنصب منية نصباً تقديراً على أنه المفعول الأول، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في التقدير، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة «لتأتين منيتي» لعطفت بالنصب. وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى.

٦ ـ والاستفهامُ، كقولك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك إذا كان في الجملة اسمُ استفهام، سواء كان أَحَدَ جزءي الجملة، أو كان فَضْلَةً؛ فَالأَوَّل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١]، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]؛ فأيَّ منْقلب: منصوب بينقلبون على المصدرية؛ أي: ينقلبون أيَّ انقلاب، و«يعلم» معلقة عن الجملة بأَسْرِها؛ لما فيها من اسم الاستفهام وهو أيُّ؛ وربما توهَّم بعض الطلبة انتصابَ «أيِّ» بيعلم، وهو خطأ؛ لأنَّ الاستفهام له صَدْرُ الكلام؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

وَإِنَّما سُمِّي هذا الإهمال تعليقاً؛ لأَنَّ العامل في نحو قولك: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» عاملٌ في المحل؛ وليس عاملاً في اللفظ؛ فهو عامل لا عامل؛ فَشُبِّهَ بالمرأة المُعَلَّقة التي هي لا مُزَوَّجة ولا مُطَلَّقة؛ والمرأة المعلقة: هي التي أساء زوجُها عِشْرَتها.

والدليل على أَنَّ الفعل عاملٌ في المحلِّ: أَنَّه يجوز العطفُ على محل الجملة بالنصب كقول كُثَيِّر:

في محلِّ مفعولي علمت، والذي لا محلَّ له هو جواب القسم وحده، وتطيش بفتح التَّاء: مضارع طاش، من باب باع، قال في «المصباح»: طاش السَّهم عن الهدف طيشاً: انحرف عنه، فلم يصبه فهو طائش. اهـ. والمراد أنَّ منيته لا بدَّ منها؛ لأنَّ المنايا لا بدَّ من حصولها.

(قوله: على المصدرية) اعتُرِض بأنَّ الأولى على المفعولية المطلقة، وأجيب بأنَّ (أياً) بحسب ما تضاف إليه، وهي هنا مضافة إلى مصدر. أفاده ش.

(قوله: كقول: كُثَيِّر) بضم الكاف، وفتح المثلثة: أحد عشاق العرب المشهورين، وإنَّما قيل: له كثَيِّر؛ لأنَّه كان حقيراً شديد القصر، وكان شديد التَّعصب لآل أبي طالب، وعَزَّة بفتح العين المهملة، وتشديد الزَّاي: صاحبته، وله معها حكايات مشهورة، توفِّي رحمه الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي مات فيه عكرمة مولى ابن عبَّاس، فصُلِّيَ عليهما جميعاً، وقال النَّاس مات أفقه الناس، وأشعر الناس.

٧٤ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى   وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

---

٧٤ ـ هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكثير عزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧) وفي مغني اللبيب (رقم ٦٦٨).

اللغة: «أدري» أعلم «عزة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها «موجعات» جمع موجعة، وهي المؤلمة.

المعنى: يقول: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هنيء البال، وقد بقيت على حال مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هناءتي.

الإعراب: «ما» النافية «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة من أدري وفاعله في محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بأدري، وقبل مضاف و«عزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «البكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعوليها «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى» والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وموجعات مضاف و«القلب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى: فعل ماضٍ، والتاء حرف دال على التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة، وقبل «تولت» أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله: «ما كنت أدري».

الشاهد فيه: قوله: «أدري ما البكى ولا موجعات» فإن «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله: «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدر؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعمل في محلهما النصب، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه لما عطف عليهما قوله: «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك وأنت تعلم أن التابع ـ كالمعطوف هنا، وكالنعت ـ يجب أن يكون إعرابه كإعراب المتبوع ـ كالمعطوف عليه، وكالمعطوف هنا، وكالنعت ـ يجب أن يكون إعرابه كإعراب المتبوع ـ كالمعطوف عليه، وكالمنعوت ـ ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً، فلما كان ذلك كذلك كان نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب ولما لم يكن المتبوع هاهنا منصوباً في اللفظ علمنا أن له محلاً منصوباً، وهذا هو ما نريد إثباته بإنشاد هذا البيت في هذا الموضع، فافهم ذلك وكن منه على ثبت، والله ينفعك به، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

فعطف «مُوجِعَاتِ» بالنصب على محل قوله: «ما البكى» الذي عُلِّقَ عن العَمَلِ فيه قولُه «أَدْرِي»(1).

❀ ❀ ❀

---

(1) ذكر أبو علي ـ وتبعه أبو حيان ـ أن من جملة المعلقات «لعل» نحو قوله تعالى: ﴿وأن أدري لعله فتنة لكم﴾ [الأنبياء: 111]، ونحو قوله سبحانه: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ [عبس: 3]، استشهد بهذا ابن هشام في شذور الذهب، وانما كان (لعل) معلقاً؛ لأنه أشبه الاستفهام في عدة أشياء، منها أنه مع ما بعده ليس خبراً، ومنها أن ما بعده منقطع عما قبله فليس لما قبله عمل فيما بعده.
وبقي من المعلقات (لو) وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل وفي الألفية، وذكرها ابن هشام في شذور الذهب، ومن شواهد ذلك قول حاتم:
وقد علم الأقوام لو أن حاتما   أردا ثراء المال كان له وفر
وبقي أيضاً من المعلقات (كم) الخبرية، وذكره ابن هاشم في شرح الشذور وذكر فيه خلافاً في مغني اللبيب، وذهب بعضهم إلى أنها من المعلقات، وذهب قوم إلى أنها ليست منها.
وجعل بعض النحاة التعليق بسبب لعل خاصاً بما إذا كان الفعل هو (درى) كما ترى في الآيتين الكريمتين، ولم أعثر على شاهد يدل لوقوع (لعل) معلقاً بعد غير، لعل ولهذا نميل إلى ما ذهب إليه هؤلاء.

[باب الفاعل ونائبه]

ص ـ بَابٌ، الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ، كَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«مَاتَ عَمْرٌو»، وَلاَ يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ، وَلاَ تَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تَثْنِيَةٍ وَلاَ جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلاَنِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ»، «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» وَتَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تَأْنِيثٍ، إِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً، كَ: «قَامَتْ هِنْدٌ» وَ«طَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ

(باب الفاعل... إلخ)

(قوله: بابٌ) بالتنوين، أي: هذا باب أو نحوه.

(قوله: مرفوع) أي: على المشهور، وجاء نصبه ورفع المفعول نحو: كَسرَ الزجاجُ الحجرَ، وجعله ابن الطَّراوة قياساً مطرداً، وادَّعى بعضهم أنَّ الزجاج هو الفاعل، والحجر هو المفعول؛ اعتباراً باللفظ، وإن كان المعنى بخلافه، ويؤيده ماقيل: إنه من القلب، وإنَّ الإعراب أبداً على حسب العلامة التي تكون في المعرَب. اهـ. يس.

(قوله: كقام زيد) أي: رفع زيد من (قام زيد).

(قوله: وتلحقه علامة تأنيث) أي: دالَّة على تأنيث الفاعل لا الفعل؛ إذ لا يوصف بذلك.

(قوله: إن كان مؤنثاً) أي: حقيقي التأنيث؛ أي: تأنيثاً معنوياً، إمَّا لفظاً أيضاً أو لا، ولا يَرِدُ عليه ما لا يتميزُ مذكره من مؤنَّثه نحو: برغوث؛ فإنَّه لا يؤنَّث، وإن أُريدَ به مؤنَّث كما ذكره أبو حيان. وذكر أنَّ ما فيه تاء التأنيث، ولا يتميَّز مذكَّره من مؤنَّثه نحو: نملة مؤنث، وإن أُريد به مذكَّر، وقد نظم بعضهم ضابطاً حسناً، فقال:

مَا فِيهِ تَا التَّأْنِيثِ حَيْثُ يُعْلَمُ ... تَذْكِيرُهُ تَذْكِيرُهُ مُحَتَّمُ
كَطَلْحَةٌ وَالتَّاءُ لَيْسَتْ تُعْتَبَرْ ... إلاَّ إذَا مُيِّزَ أُنْثَى أَوْ ذَكَرْ
وَحَيْثُ لَمْ يُمَيِّزُوا كَنَمْلَهْ ... فَأَنِّثِ الكُلَّ وَحَرِّرْ نَقْلَهْ
وَاحْكُمْ بِتَذْكِيرِ الَّذِيْ تَجَرَّدَا ... مِنَ تَاءِ تَأْنِيثٍ سِوَى مَا وَرَدَا

الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾، وَفِي الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ، نَحْوُ «حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ» وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ «نِعْمَ، وَبِئْسَ» نَحْوُ «نِعْمَتِ الْمَرأَةُ هِنْدٌ» وَفِي الْجَمْعِ، نَحْوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾، إلاَّ جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا، نَحْوُ «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«قَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ «مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ»؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وَ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾، وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

ش ـ لَمَّا انقضى الكلامُ في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ، شَرَعْتُ في ذكر باب الفاعل، وما يتعلق به من باب النائب، وباب التنازع، وما يتعلق به من باب الاشتغال.

مُؤَنَّثاً فَاحْرِصْ عَلَى اتِّبَاعِ ... فَذَاكَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ
هَذَا إذَا كَانَ مَجَازِيَّهُمَا ... أَمَّا إذَا كَانَ حَقِيقِيَّهُمَا
فَإِنْ تَمَيَّزَا فَأَنِّثْ إِنْ يُرِدْ ... مُؤَنَّثٌ وَاعْكِسْ كَهِنْدٍ أو أَدَدْ
أَمَّا إِذَا التَّمْيِيزُ صَارَ سَاقِطَا ... فَذَكِّرِ الكُلَّ بِهَاكَ الضَّابِطَا

(قوله: شرعت) أي: أخذت وتلبست.

(قوله: وباب التَّنَازع) بالجرَّ عطفاً على باب النَّائب، ووجه تعلقه بباب الفاعل: أنَّ الفعل فيه مقدَّم على المعمول، وذلك المعمول قد يكون فاعلاً كما يكون غير ذلك، قلت: ولعلَّه إنَّما قدَّم بابَ الاشتغالِ على التَّنازع؛ لأنَّ الاشتغال لمَّا تعلَّق بباب الفاعل والمبتدأ، حصل له مزيَّة عليه، ولأنَّ المبتدأ قد تقدمَّ، وهو أحد طرفي ما له تعلَّق به، وذكر بعده الفاعل، فلا يناسب إلا ذكره بعدهما. تأمَّل.

(قوله وما يتعلق به) معطوف على التنازع والضَّمير في (به) عائد على الفاعل، وقوله: **(وبباب المبتدأ)** معطوف على الضَّمير المجرور، ووجه تعلُّق الاشتغال بباب المبتدأ والخبر: أنَّ الاسم السَّابق يكون مبتدأ خبره ما بعده، ووجه تعلُّقه بباب الفاعل: أنَّه يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسِّره المذكور. تدبر.

[أولاً ـ تعريف الفاعل]

اعلم أنَّ الفاعل عبارة عن «اسم صريح[1]، أو مؤول به، أُسْنِدَ إليه فعلٌ، أو مؤوَّل به، مُقَدَّمٌ عليه بالأصالة[2]: واقعاً منه، أو قائماً به».

مثالُ ذلك «زَيْدٌ» من قولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً»، وَ«عَلِمَ زَيْدٌ»؛ فالأوَّل: اسمٌ أُسنِدَ إليه فعل واقع منه؛ فَإِنَّ الضرب واقع من زيد، والثاني: اسم أُسْنِدَ إليه فعل قائم به؛ فَإِنَّ العلم قائم بزيد.

(قوله: أنَّ الفاعل) أي: اصطلاحاً.

(قوله: اسم صريح أو مؤول به) الصَّريح والمؤول به للإدخال، لا للإخراج، كما هو ظاهر فافهم.

(قوله: أُسند إليه فعل) أي: الفعل المصطلح عليه.

(قوله: واقعاً منه) الضَّمير في قوله: (واقعاً) عائد على الفعل باعتبار مدلوله، وهو الحدث، ففي الكلام من أنواع البديع الاستخدام، وهو ذكر الشيء بمعنى، وإعادة الضَّمير عليه بمعنى آخر.

---

(1) مقابلة الاسم الصريح بالمؤول تدل على أن المراد به ما يشمل الاسم الظاهر نحو: «قام زيد» والضمير المستتر وجوباً كالقدر في قولك «اضرب زيدا» وفي نحو: «قم» والضمير المستتر جوازاً كالقدر في نحو قولك: «هند تزورنا» وفي نحو قولك: «زيد يضرب خالداً» والضمير البارز نحو قولك: «ما فهم المسالة إلا أنا» فهذه أربعة انواع يشملها قوله «الاسم الصريح» والاسم المؤول هو ما يتصيد من الكلام بواسطة حرف ينسبك مع ما بعده بمصدر. والحروف التي تصلح للسبك في هذا الموضع ثلاثة، وهي أن المشددة التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو: «يعجبني أنك مجتهد» تقديره يعجبني اجتهادك، وأن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع نحو: «يؤسفني أن تلعب» تقديره يؤسفني لعبك، وما المصدرية نحو: «سرني ما صنعت» تقديره سرني صنعك وأما كي المصدرية ولو المصدرية فلا تصلحان في هذا الموضوع والسر في ذلك أن «كي» المصدرية لا بد أن تتقدمها لام التعليل ظاهرة أو مقدرة، و لام التعليل حرف جر، فالمصدر المنسبك من كي ومعمولها لا يكون إلا في محل جر باللام وأما «لو» المصدرية فهي التي تقع بعد «ود» نحو قوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهن﴾ [القلم: 9]، أو بعد «يود» نحو قوله تعالى: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾ [البقرة: 96]، وهذا الفعلان يطلبان مفعولاً، وكذلك ما كان في معناهما نحو: «أتمنى لو تزورني» ومن أجل ذلك لا يكون المصدر المنسبك من «لو» ومدخولها إلا منصوباً على المفعولية.

(2) المراد أنْ يكون الفعل أو ما في معناه متقدماً حقيقة نحو: (ضرب زيد) أو متقدماً حكماً كما لو كان الفاعل ضميراً مستتراً فإنه يقدر بعد العامل نحو: (زيد يذاكر).

وقولي أَوَّلاً: «أَوْ مُؤَوَّل به» يدخل فيه نحو: ﴿أَن تَخْشَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]؛ فَإِنَّه فاعل مع أنَّه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوعُ.

وقولي ثانياً: «أَو مُؤَوَّل به» يدخل فيه: ﴿مُخْتَلِفٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]؛ فَأَلْوَانُهُ: فاعلٌ، ولم يُسْنَد إليه فعلٌ، ولكن أُسْنِدَ إليه مؤول بالفعل، وهو مختلف؛ فَإِنَّه في تأويل مختلف.

وخرج بقولي: «مُقَدَّمٌ عليه» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ قَامَ» فليس بفاعل؛ لأَنَّ الفعلُ المُسْنَدَ إليه ليس مُقَدَّماً عليه، بل مؤخَّراً عنه، وَإِنَّما هو مبتدأ، والفعل خبر[1].

وخرج بقولي: «بالأصالة» نحوُ: «زَيْدٌ» من قولك: «قَائِمٌ زَيْدٌ»؛ فَإِنَّه وَإِنَّ أُسْنِدَ إليه شيءٌ مؤول بالفعل، وهو مُقَدَّم عليه، لكنْ تقديمُه عليه ليس بالأصالة؛ لأَنَّه خَبَر؛ فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي: «واقعاً منه ـ إلخ» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «ضُرِبَ زَيْدٌ»؛ فَإِنَّ الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه، وليس واقعاً منه ولا قائماً به.

(قوله: وخرج بقولي: مقدَّم عليه نحو: زيد من قولك: زيد قام... إلخ) أي: لأنَّ المسند هو الفعل وحده، كما هو صريح كلام السعد؛ لا أن الفعل مسند إلى ضميره، وهما مسندان إلى زيد، ومثله شبهه، ولو سُلِّمَ، فإسناد الجملة يتضمَّن إسناد الفعل في ضمنها، بل هو المقصود بالإسناد، فيصدق أنَّه أُسنِدَ إليه فعل، أو ما في تأويله، فيحتاج إلى إخراجه ولو سلم، فهو لدفع التَّوهُّم، فدعوى أنَّ ذلك كلام ظاهري ممنوع. اهـ. يس. ومراده: رد اعتراض الدَّماميني.

---

(1) يريد الفعل مع فاعله: أي الجملة، لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً والفعل مذكور في الكلام، وهو الجزء الأهم، نسب الحكم إليه، وسيأتي بعد سطور يقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح.
و من هذه البابة قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود، وقلما ... صدود على طول الصدود يدوم

فإنه قوله: (صدود) مبتدأ والجملة من (يدوم) وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر، وأما (قل) فلا فاعل له؛ لأن «ما» قد كفته عن طلب الفاعل، وبعض العلماء يجعل «ما» مصدرية والمصدر المنسبك منها ومما بعدها فاعل قل، والتقدير وقل دوام وصل على طول الصد.

وَإِنَّما مثَّلتُ الفاعلَ بـ: «قَامَ زَيْدٌ»، و«مَاتَ عَمْرٌو»؛ لِيُعْلَمَ أَنَّه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أَنَّ مُسَمَّاهُ أَحْدَثَ شيئاً، بل كونُه مُسْنَداً إليه على الوجه المذكور، أَلاَ ترى أَنَّ عمراً لم يُحْدِثِ الموتَ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً.

[ثانياً - أحكام الفاعل]

وإذا عَرَفْتَ الفاعل، فاعلم أَنَّ له أحكاماً:

أَحدها: أَنْ لا يتأخر عَامِلُهُ عنه؛ فلا يجوز في نحو: «قَامَ أَخَوَاكَ» أَنْ تقول: أَخَوَاكَ قَامَ، وَقد تضمَّن ذلك الحدُّ الذي ذكرناهُ، وَإِنَّما يقال: أَخَوَاكَ قَامَا، فيكون أخواك مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر.

والثاني: أَنَّه لا يلحق عَامِلَهُ علامَةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ: فلا يقال: «قَامَا أَخَوَاكَ»، وَلا «قَامُوا إِخْوَتُكَ»، ولا «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، بل يقال في الجميع: «قام» بالإفراد، كما يقال: «قَامَ أَخُوكَ» هذا هو الأكثر، ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلاماتِ، بالعامل: فِعْلاً كان، كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار»(1)، أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ»(2) قال ذلك لَمَّا قال له وَرَقَةُ بن نَوْفَل:

(قوله: أحكاماً)

جمع حكم بمعنى: محكوم به.

(قوله: يتعاقبون فيكم ملائكة... إلخ) اعتُرِض بأنَّ هذا مختصر من حديث طويل رواه البخاري وغيره، ولفظه: «إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة... إلخ»، فعليه الواو ضمير، ومعنى يتعاقبون: تأتي طائفة عقب طائفة، ثم تعود الأولىٰ عقب الثَّانية.

(قوله: أَوَمُخْرِجيَّ هم) بفتح الواو؛ لأنَّها للعطف، وقدِّمت همزة الاستفهام؛ لصدارتها، وقيل: الهمزة في محلِّها، والمعطوف عليه محذوف، والتَّقدير: أمعاديَّ ومخرجي هم؟ والهمزة للاستفهام الإنكاري.

(قوله: ورقة بن نوفل) هو ابن عم خديجة رضي الله تعالى عنها، مات قبل الرِّسالة على الصَّحيح، فليس بصحابي رحمه الله تعالىٰ.

---

(1) أخرجه البخاري (555)، ومسلم (632).

(2) أخرجه البخاري (4).

وَدِدْتُ أَنْ أكونَ معكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، وَالأَصل: أَوَ مُخْرِجُويَ هُم، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياءُ في الياء(1)، والأكثر أَنْ يقال: يَتَعَاقَبَ فيكم ملائكة، أَوْ مُخْرِجي هُمْ - بتخفيف الياء..

والثالث: أَنَّه إذا كان مؤنثاً لحق عَامِلَهُ تاءُ التأنيثِ الساكنِة إِنْ كان فعلاً ماضياً، أو المتحركة إِنْ كان وَصْفاً؛ فتقول: «قَامَتْ هِنْدٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ».

ثم تارةً يكون إلحاق التاء جائزاً، وتارة يكون واجباً.

[١ - إلحاق التاء بالفاعل جوازاً]

فالجائز في أربع مسائل:

إِحداها: أَنْ يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيث، ونعني به ما لا فَرْج له، تقول: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وطَلَعَ الشَّمْسُ والأَوَّل أَرْجَحُ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وفي آية أخرى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣](٢).

والثانية: أَنْ يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقيَّ التأنيث، وهو منفصل من العامل

(قوله: وددتُ أن أكون... إلخ) لعلَّ ما ذكره المصنِّف رواية لبعضهم، أو رواية بالمعنى، وإلا فالذي في «البخاري» وشروحه: (ياليتني فيها جذعاً، ياليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك)، فقال ﷺ: «أومخرجيَّ... إلخ».

(قوله: والأصل: أومخرجيَّ هم) أي: الأصل الثّاني، أمَّا الأوّل.. أو مخرجوني، سقطت النون؛ للإضافة، فصار مخرجوي.

(قوله: فقلبت الواو ياء، وأدغمت... إلخ) وكسرت الجيم للمناسبة، ومخرجي: اسم فاعل مضاف لياء المتكلِّم مبتدأ، وهم فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ويجوز - كما في شروح البخاري - جَعْل هم مبتدأ خبره (مخرجي)، ولا يجوز العكس؛ لأنَّه يلزم عليه الإخبار عن النَّكرة بالمعرفة. تأمَّل.

---

(1) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة.

(2) وردت هذه الجملة في الآيتين 73 و85 من سورة الأعراف وكلتاهما بتأنيث الفعل بالتاء، وفي الآية 157 من سورة الأنعام ﴿جاءكم بينة﴾ بحذف التاء.

بغير إلاَّ، وذلك كقولك: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ»، ويجوز: «حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ»، والأوَّل أفْصَح.

والثالثة: أنْ يكون العامل نعم أوْ بئس، نحو: «نِعْمَتِ الْمَرأَةُ هِنْدٌ»، و«نِعْمَ الْمَرأَةُ هِنْدٌ».

والرابعة: أنْ يكون الفاعلُ جَمْعاً، نحو: «جَاءَ الزُّيُودُ»، و«جَاءَتِ الزُّيُودُ»، و«جَاءَتِ الْهُنُودُ»، و«جَاءَ الْهُنُودُ»؛ فمن أنَّثَ فَعَلَى معنى الجماعة، ومن ذَكَّرَ فَعَلَى معنى الجمع، ويُسْتَثْنَى من ذلك جمعا التصحيح؛ فَإنَّه يُحْكَمَ لهما حكم مفرديهما؛ فتقول: «جاءت الهِنْدَاتُ» بالتاء لا غير، كما تفعل: في «جاءت هند»، و«قام الزَّيْدُونَ»، بترك التاء لا غير، كما تفعل في «قام زيد».

[٢ ـ إلحاق التاء بالفاعل وجوباً]

والواجبُ فيما عدا ذلك، وهو مسألتان:

(**قوله: أن يكون الفاعل جمعاً نحو: جاءت الزيود... إلخ**) المراد بالجمع: ما يِدلُّ على جماعة؛ ليدخل فيه اسم الجمع، واسم الجنس.

فائدة

قال ابن جني: إذا أنثَّت الجمع أعدت إليه الضَّمير مؤنثاً، وإن ذكَّرته أعدته إليه مذكَّراً، تقول: قامت الرِّجال إلى أخواتها، وقاموا إلى أخواتهم. اهـ يس.

(**قوله: وجاءت الهنود**) لم يعتبر التَّأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد؛ لأنَّ المجازيَّ الطَّارئ أزال حكم الحقيقي، كما أزال التَّذكير الحقيقي في رجال. اهـ. يس.

(**قوله: ويستثنى من ذلك جمعَا التَّصحيح**) أي: اللذان حصل فيهما شروط ذينك الجمعين، فلا ينافي ما صرَّح به بعضهم من جواز الوجهين في (أرضين) و(عزين) و(سنين)، ومن جوازهما في نحو: جاء البنون؛ لأنَّه لما تغير فيه بناء الواحد بحذف همزته، شابه الجمع المكسَّر لفظاً، فأُعطِي من أحكامه حظّاً، فجاز إلحاق التاء بفعله كما قال تعالىٰ: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] وبهذا ينحلُّ قول بعضهم ملغزاً في ذلك:

أَيَـا فَـاضِـلاً قَـدْ حَـازَ كُـلَّ فَـضِـيْـلَـةٍ ... وَمَـنْ عِـنْـدَهُ حَـلُّ الـعَـوِيْـصِ يُـرَادُ
أَبِـنْ جَـمْـعَ تَـذْكِـيْـرٍ يَـجِـيْءُ مُـصَـحَّـحَـاً ... وَفِـي فِـعْـلِـهِ تَـاءُ الإِنَـاثِ تُـزَادُ

إحداهما: المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيث الذي ليسَ مَفْصُولاً ولا واقعاً بعد نعم أو بئس، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

الثانية: أنْ يكون ضميراً مستتراً، كقولك: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ».

[ثالثاً ـ حذف الفاعل]

وكان الظاهر أن يجوز في نحو: «ما قام إلا هندٌ» الوجهان، ويترجح التأنيث، كما في قولك «حَضَر الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ»، ولكنهم أوْجَبوا فيه تَرْكَ التاء في النثر؛ لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعلَ في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّرٍ قبل إلا[1]، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مُذَكَّرَ، فلذلك ذُكِّرَ العاملِ، والتقدير: ما قام أحَدٌ إلا هند.

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يَطَّرِدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ.

(**قوله: ليس الفاعل في الحقيقة**) أي: بل بحسب الظَّاهر؛ إذ هو في الحقيقة بدل كما سيصرِّح به، فلا تنافي بين كلاميه كما هو ظاهر، خلافاً لما ذكره الدَّلجموني.

(**قوله: وهذا أحد المواطن الأربعة... إلخ**) وقد زيد عليها مواضع، ونظمت الجميع فقلت:

لَقَدْ جَاءَ حَذْفُ الفَاعِلِ اعْلَمْ بِسِتَّةٍ ... بِـفَـاعِـلِ فِـعْـلٍ لِـلْـجَـمَـاعَـةِ يُـذْكَـرُ
مُـؤَنَّـثُـهُ أَيْـضَـاً وَفَـاعِـلُ مَـصْـدَرِ ... تَـعَـجَّـبْ أَنِّـبْ وَاسْـتَـثْـنِ حَـقَّـاً فَـتُـشْـكَـرُ
وَحَـالَـيْـنِ لِـلْـتَّـفْـصِـيْـلِ قَـامَـا مَـقَـامَـهُ ... كَـمَـا رَجُـلٍ فِـي بَـيْـتِ شَـعْـرٍ يُـكَـرَّرُ
وَزِيْـدَ عَـلَـيْـهَـا أَنْ يُـؤَخَّـرَ فَـاعِـلٌ ... مَـعَ الـسَّـبْـقِ لِـلْـفِـعْـلَـيْـنِ وَهُـوَ مُـقَـرَّرُ

---

(1) هذا البدل من نوع بدل البعض من الكل، ألا ترى أن هنداً فرد مما يصلح له لفظ أحد، وأنت لو تدبرت لم تجد مع هند ضميراً يعود إلى أحد، كما أنك تجد أن (أحداً) قد انتفى عنه القيام، في حين أن القيام ثابت لهند،؛ لأن ما بعد إلا يخالف ما قبلها في النفي والإثبات، ونحن نعلم أن يكون مثل المبدل منه في ثبوت الحكم أو نفيه؛ فيسأل هنا عن السر في مخالفة البدل في الأمرين.
والجواب عن ذلك أن نقول: أن هذه الصورة من الكلام لم يتلزم أحد هذين الأمرين؛ لأن الإستثناء المتصل من طبعه يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه، إذ لولا ذلك لما صح الاستثناء؛ فهو إذن في غير حاجة إلى الضمير، فإن ما يفيده الضمير قد أفاده الكلام.

والثاني: فاعلُ المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝١٥﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥]، تقديره: أو إطعامُهُ يتيماً.

والثالث: في باب النيابة، نحو: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤] أصله ـ والله أعلم ـ وقَضَى الله الأمْر.

والرابع: فاعل أفْعِلْ في التعجب إذا دلَّ عليه مُقدَّمٌ مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، أي: وأبصر بهم، فحذف «بهم» من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور(1).

ص ـ وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ۝٤١﴾، وَكَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ، وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، وَ«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَـ: «ضَرَبْتُ زَيْداً»، وَ«مَا أَحْسَنَ زَيْداً»، وَ«ضَرَبَ مُوسَى

وأشرت بقولي: **(وحالين للتفصيل... إلخ)** إلى ما ذكره السّيوطي عن ابن هشام في قول الشاعر:

فَــتَــلَــقَّــفَــهَــا رَجُــلٌ رَجُــلٌ

من أن أصله: فتلقفها النَّاس رجلاً رجلاً، فحذف الفاعل، فلمَّا أقيما مقامه جُعلا كشيء واحد، فهذان حالان للتَّفصيل قاما مقام الفاعل، وأشرت بقولي: (وزيد عليها أن يؤخرّ فاعل... إلخ) إلى ما حذف فيه الفاعل، من نحو: ما قام وقعد إلا زيد، إذا قدَّرت زيداً فاعلاً بأحدهما، فإنَّه يكون فاعل الآخر محذوفاً؛ لدلالة ذلك عليه، ولا يقدَّر ضميراً؛ لأنَّه إن قدر قبل (إلا) فسد المعنى، ولا يقدَّر بعدها؛ لأنَّها مشغولة عنه، فتأمل.

(قوله: النُّذُر) جمع نذير.

---

(1) بقي عليه مما يطرد فيه حذف الفاعل: أن يكون العفل مضارعاً مسنداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالنون الثقيلة نحو قولك: (اضربن يازيدون) وكذلك المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكد بالنون الثقيلة أيضاً نحو: (اضربن ياهند) فإن واو الجماعة في المثال الأول وياء المخاطبة في المثال الثاني محذوفان؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ونظيرهما الفعل المسند لواو الجماعة أو لألف الاثنين أولياء المخاطبة إذا وقع بعده ساكن نحو: «الزيدون اتقنوا العمل» و«الزيدان اتقنا العمل» و«اضربي المقصر يا هند» إلا أن الحذف في هذه الأمثلة يظهر في النطق، لا في الكتابة، ولم يعبأ المصنف بهذا الحذف؛ لأنه واقع لعلة صرفية، والمحذوف لعلة حكمه حكم الثابت؛ فلهذا لم يذكر المؤلف شيئاً من ذلك، لكن مقام التعليم يقتضي ذكره لإرشاد الناشيء.

عِيسَى»، بِخِلَافِ «أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى»، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾.

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلْ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ، نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

[رابعاً ـ موقع كل من الفعل والفاعل والمفعول]

ش ـ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقُّهما أن يتصلا، وحَقُّ المفعول أن يأتي بَعْدَهُمَا، قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦].

[خامساً ـ متأخر الفاعل]

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ۝٤١﴾ [القمر: ٤١]، وقول الشاعر:

٧٥ ـ جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

(قوله: إما معرَّف بأل الجنسية) خرج ما فيه أل، وليست معرفة نحو: الله والذي. اهـ. يس.

(قوله: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾) لا يقال: إنَّ المتقين جمع متق، واللام في اسم الفاعل موصولة لا معرفة؛ لأنَّا نقول: اسم الفاعل إذا كان بمعنى الثُّبوت تكون أل فيه معرّفَة، وإنَّما تكون موصولة إذا كان بمعنى الحدوث. أفاده يس.

(قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾) أي: العلمَ والنبوةَ، لا المال إذ الأنبياء لا يورثون.

(قوله: جاء الخلافة... إلخ) فاعل (جاء) ضمير الممدوح، وقدراً؛ أي: مقدَّرة من غير

---

٧٥ ـ هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٣) والمؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشموني في باب الفاعل أيضاً (رقم ٣٧٥).

=

فلو قيل في الكلام «جاء النُّذُرُ آل فرعون» لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: «كما أتى موسى رَبَّهُ»؛ وذلك لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصلُ في عوْدِ الضمير.

سعي، قال ابن عصفور: ويحتمل أن تكون (أو) للشك، كأنَّه شكَّ هل الممدوح نال الخلافة لمّا أرادها وطلبها، أو قدرت له من غير طلب؛ اعتناء من الله تعالى به، والكاف في كما للتشبيه، وما مصدرية، والجملة في محلِّ نصب على أنَّها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: أتى الخلافة إتياناً كإتيان موسى بن عمران صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه، وعلى قَدَرٍ متعلِّق بقوله: أتى، وعلى بمعنى الباء، والبيت لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من قصيدة من البسيط، وقبله:

أَصْبَحْتَ لِلْمِنْبَرِ الْمَعْمُورِ مَجْلِسُهُ ... زَيْناً وَزَيْنُ قِبَابِ الْمُلْكِ وَالْحَجَرِ

ومنها:

إِنَّا لَنَرْجُو إِذَا مَا الْغَيْثُ أَخْلَفَنَا ... مِنَ الْخَلِيفَةِ مَا نَرْجُو مِنَ الْمَطَرِ

هَذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأَرْمَلَ الذَّكَرِ

فلما سمع عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه هذا، قال: يا جرير؛ والله وُلِّيتُ هذا الأَمْر وما أملك إلا ثلاث مائة؛ مائة أخذها عبد الله، ومائة أخذتها أم عبد الله، يا غلام أعطه المائة

= اللغة: «قدر» بفتح كل من القاف والدال ـ أي موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» حرف عطف بمعنى الواو «كانت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة له: جار ومجرور متعلق بالخبر «قدراً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: حرف مصدري «أتى» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر، مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً كإتيان موسى ربه على قدر.

الشاهد فيه: قوله: «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول به ـ وهو رب ـ على الفاعل وهو موسى مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل وذلك؛ لأن الضمير في هذه الحالة ـ وإن كان يعود على متأخر في اللفظ ـ عائد على متقدم في الرتبة؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

والواجب كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] وذلك لأنَّه لو قُدِّمَ الفاعلُ هنا فقيل: «ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ» لزمَ عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، وكذلك نحو قولك: «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وذلك أنَّه لو قيل: «ضربَ زَيْدٌ إِيَّاي» لزم فَصْلُ الضمير مع التَّمكن من اتِّصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

[سادساً ـ تاخير المفعول]

وقد يجب [أيضاً] تأخيرُ المفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عيسى»؛ لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وُجِدَتْ قرينة معنوية نحو: «أَرْضَعَتِ الصُّغْرى الْكُبْرى»، و«أَكَلَ الكِمَّثْرَى مُوسى»، أو لفظيةٌ كقولك: «ضَرَبَتْ مُوسى سَلْمَى»، و«ضَرَبَ موسى العاقِلَ عيسى»، جاز تقديم المفعولِ على الفاعلِ وتأخيرُهُ عنه؛ لانتفاء اللَّبْسِ في ذلك.

واعلم أنَّه كما لا يجوز في مثل «ضَرَب مُوسى عيسى»[1] أنْ يتقدم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل؛ لِئَلاَّ يُتَوَهَّم أنَّه مبتدأ، وأنَّ الفعل مُتَحَمِّل لضميره، وأنَّ «موسى» مفعول.

الباقية، فقال: والله يا أمير المؤمنين؛ إنها لأحبُّ مالٍ كسبته، ثُمَّ خرج. اهـ. من «شرح الشَّواهد».

(**قوله: قرينة معنوية نحو: أرضعت... إلخ**) فالعقل يدرك أنَّ المرضع الكبرى، وأنَّ موسى هو الذي أكل الكمَّثرى. اهـ.

(**قوله: وأكل الكمثرى**) قال في «المصباح»: الكمَّثرى بفتح الميم مشددة في الأكثر، وقال بعضهم: لا يجوز إلا التَّخفيف الواحدة كمثراة، وهو اسم جنس ينون كما تنون أسماء الأجناس. اهـ.

(**قوله: أو لفظية كقولك: ضربت موسى... إلخ**) فإن قلت القرينة أمر يدلُّ لا بالوضع، والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه فكيف تكون التاء قرينة لفظية؟ قلت: يمكن أن يقال: إن التّاء موضوعة لتأنيث المسند إليه، لا لتأنيث هذا المسند إليه بخصوصه، فتأمَل. اهـ. من خطِّ ش.

---

(1) ضابط نحو: هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرياً كما مثل المؤلف، أو محلياً نحو قولك: «ضرب هذا ذاك» أو «ضرب هؤلاء هذا».

ويجوز في مثل «ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً» أَنْ يتقدَّمَ المفعولُ على الفعل؛ لعدم المانع من ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠].

[سابعاً ـ تقديم المفعول وجوباً]

وقد يكون تقديمُه واجباً، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فأيّاً: مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً؛ لأنَّه شرطٌ، والشرطُ له صَدْرُ الكلام، وتدعوا: مجزوم به.

[ثامناً ـ فاعل فعلي «نعم» و«بئس»]

وإذا كان الفعل «نِعْمَ» أو «بِئْسَ» وجب في فاعله أنْ يكون اسماً مُعَرَّفاً بالألف واللام، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، أو مضافاً لِمَا فيه ألْ، كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو مضمراً مستتراً مُفَسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠][1]، أي: بئس هو ـ أي البَدَلُ ـ بدلاً.

(قوله: أو مضمراً مستتراً) أي: وجوباً، فلا يبرز في تثنية ولا جمع، خلافاً للكوفيين، ونحو: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، فهو شاذ، وذلك من أحكام هذا الضَّمير، ومنها: (ألا يُتْبع بشيء من التَّوابع؛ لشبهه بضمير الشَّأن في قصد إبهامه؛ تعظيماً لمعناه، وأما نحو: (نعم هم قوماً أنتم) فشاذ، أمَّا التَّمييز. فيجوز وصفه نحو: نعم رجلاً صالحاً زيد، نقله أبو حيان عن البسيط. اهـ. يس.

(قوله: منصوبة على التَّمييز) يشترط أن تكون نكرة عامَّة، فلو قلت: نعم شمساً هذه الشمس لم يجز؛ لأنَّ الشمس مفرد في الوجود، ولو قلت: شمس هذا اليوم جاز، قاله ابن عصفور، وفيه نظر. اهـ. يس.

(قوله: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضَّمير والتَّمييز بالظَّرف، وهو

---

(1) من أحكام الضمير الذي يرفع بنعم وبئس، أولاً: أن يكون مستتراً وجوباً، فلا يجوز إبرازه في التثنية أو الجمع، تقول: «نعم رجلاً زيد» و«نعم رجلين الزيدان» و«نعم رجالاً الزيدون» وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا الإفراد وأجازوا التثنية والجمع، وثانياً: أنه لا يجوز إتباعه بشيء من التوابع، وذلك لأنه أشبه ضمير الشان في أنه يقصد به الإبهام لتعظيم معناه، وقد علم أن الضمير لا ينعت، وثالثاً: أنه يجب تفسيره بتمييز. =

وإذا استوفَتْ «نعم» فَاعِلَهَا الظاهرَ، أو فاعِلَهَا المضمرَ وتمييزَهُ ـ جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد»، و«نعم رجلاً زيدٌ».

وإعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللاَّم[1].

ولا يجوز بالإجماع أنْ يَتَقَدَّمَ المخصوصُ على الفاعل؛ فلا يقال: «نِعْمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ»، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين؛ فلا يقال: «نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً»، ويجوز بالإجماع أنْ يتقدم على الفعل والفاعل، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلِ»، ويجوز أنْ تحذفه إذا دلَّ عليه دليلٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٢٠]، أي: هو، أي: أيوب.

[تاسعاً ـ نائب الفاعل]

ص ـ بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ: يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ، وَيُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ

كذلك، ولا يُفصَل بينهما بغيره؛ لشدَّة احتياج الضَّمير للتَّمييز. اهـ. يس، فإن قلت: قد ورد في الحديث أنَّ إبليس لما يجيء له بعض أولاده، ويقول له: ماتركت حتَّى فرَّقت بين الرَّجل وامرأته، يدنيه منه، ويقول: نِعْمَ أنت؛ فأين ذلك التمييز الملتزم والمخصوص؟ أجيب: بأنَّ الحديث مخرَّج على أنَّ فاعل (نِعْمَ) ضمير مستتر فيها مميَّز بنكرة محذوفة يدلُّ عليها السِّياق؛ أي: نعم فاتناً، أو نعم شيطاناً، و(أنت) هو المخصوص بالمدح، لكن ذكر المصنِّف في «مغنيه» أنَّ حذف التَّمييز شاذ في باب (نَعِم). أفاده ش.

(باب النائب عن الفاعل)

= ومن أحكام هذا التميز، أولاً: أنه يكون نكرة عامة، فلو لم يكن للنكرة إلا فرد واحد كشمس وبدر وقمر لم يجز وقوعها تمييزاً هنا، وثانياً: أن تكون هذه النكرة قابلة لدخول أل عليها، فلا يجوز أن يكون لفظ «غير» و«مثل» تمييزاً في هذا الأسلوب لعدم قبولهما لأل، وإنما اشترطنا قبول هذه النكره لأل لأنها بدل عن فاعل نعم الظاهر الذي يشترط فيه أن يكون بأل، وثالثاً: أن يكون هذا التمييز مذكوراً في الكلام وهذا مذهب سيبويه، وصحح ابن عصفور وابن مالك جواز حذفه بقلة متى علم، نحو: «فيها ونعمت» أي ونعمت رخصة، وتقدير حذف التميز في هذا الحديث أولى من تقدير حذف الفاعل.

(1) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب «المبتدأ والخبر».

مُطْلَقاً، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوَ: تُعُلِّمَ، وَثَالِثُ نَحْوِ: انْطُلِقَ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوِ: قَالَ وَبَاعَ، الْكَسْرُ مُخْلَصاً، وَمُشَمّاً ضَمّاً، وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

[أحكام نائب الفاعل: ١ ـ جواز حذفه]

ش ـ يجوز حذف الفاعل: إمَّا للجهل به[1]، أو لغَرَضٍ لفظي أو معنوي.

فالأوَّل: كقولك: «سُرِقَ المَتَاعُ»، و«رُوِيَ عن رسول الله ﷺ» إذا لم يعلم السارق والراوي.

والثاني: كقولهم: «مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ، حُمِدَتْ سِيْرَتُهُ»؛ فَإِنَّه لو قيل: «حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ» اختلَّت السجعة.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، وقول الشاعر:

(قوله: يجوز حذف الفاعل إمَّا للجهل به) قابله بالغرض اللفظي والمعنوي، فأشعر أنَّه لا يدخل تحت الغرض، وهو كذلك، ثم تعليل الحذف بالجهل نظر فيه المصنف بأنَّ الجهل إنما يقتضي ألاَّ يُصرَّح باسم الفاعل، إلا أنْ يحذف، وإنَّما يقتضي إبهامه نحو: ضُرِب إنسان، وقُتِل حيوان، وأجيب بأنَّه لمَّا لم يكن في ذكره مبهماً فائدة تركوه رأساً. أفاده يس.

(قوله: مَنْ طابت سريرته) قال في «الصِّحاح»: السِّرَّ: الذي يُكتَم، والجمع: الأسرار، والسَّريرة مثله، والجمع: السَّرائر. اهـ. والسِّيرة بكسر السِّين الطَّريقة.

(قوله: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾) أي: توسَّعوا في المجلس؛ أي: مجلس النبي ﷺ أو

---

(1) جعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقلاً غير داخل في الغرض اللفظي ولا في الغرض المعنوي، بدليل مقابلته بهما، وجعله ابن مالك داخلاً تحت الغرض المعنوي وليس بسديد ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غير مستقيم؛ لأن جهلك بأن السارق فلان، وجهلك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصريح باسم السارق أو باسم الراوي، ولا يلزمك أن تحذف الفاعل من الكلام، بل يصح لك أن تأتي به مدلولاً عليه بلفظ عام؛ لأن كل فعل يصح أن يسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره كأن تقول: جاء جاءٍ، وسرق سارق وروى راوٍ وفي القرآن الكريم: ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾ وقال الأعشى:

«هـريـرة ودعـهـا وإن لام لائـم»

٧٦ ـ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

فحُذفَ الفاعلُ في ذلك كله؛ لأنَّه لم يتعلق غرض بذكره.

[٢ ـ ما يقوم مقام الفاعل إذا حُذِف]

وحيث حُذِفَ فاعل الفعلِ فَإِنَّك تُقِيمُ مُقَامَه المفعول به، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه، فتصيِّرُهُ مرفوعاً بعد أَنْ كان منصوباً، وعُمْدَةً بعد أَنْ كان فَضْلَةً، وواجبَ

الذِّكر؛ حتَّى يجلس من جاءكم، وفي قراءة: ﴿ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾)، وإذا قيل: انشزوا؛ أي: قوموا إلى الصَّلاة وغيرها فانشزوا، وفي قراءة بضمِّ الشِّين فيهما. اهـ. «جلالين».

(قوله: وإن مدَّت الأيدي... إلخ) من الطَّويل، وبـ:(أعجلهم): خبر أكن؛ أي:

---

٧٦ ـ هذا البيت من كلام الشنفرى ـ بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء ـ الأزدي، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٨) والأشموني (رقم ٢١٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١١٣) وفي مغني اللبيب (٨١٣).

اللغة: «أجشع القوم» أشدهم جشعاً، والجشع ـ بفتح الجيم والشين ـ أشد الطمع وفعله من باب فرح «أعجل» أراد به المتعجل السريع إلى الأكل، ولم يرد به معنى التفضيل.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «مدت» مد: فعل ماضٍ، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التأنيث «الأيدي» نائب فاعل، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بمد «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء حرف جر زائد، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف، فلا محل له من الإعراب، وقيل: هي ظرف مبني على السكون في محل نصب «أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف و«القوم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «أعجل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «مدت الأيدي» حيث حذف الفاعل، وأقام المفعول به مقامه، وأصل الكلام: مد القوم الأيدي، فحذف «القوم» الذي هو فاعل؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل، فإن قلت: فأين كسر ما قبل الآخر؟ قلت: هو مقدر لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه وأصله مدد بضم الميم وكسر الدال الأولى فأدغمت الدال في الدال.

وفي قوله: «أعجل» شاهد آخر للنحاة، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على التفضيل؟ إذ المعنى لم أكن بالعجلان؛ لأن أجشع القوم العجلان.

التأخير عن الفعل بعد أنْ كان جائز التقديم عليه، ويُؤَنَّثُ له الفعل إنْ كان مؤنثاً، تقول في ضَرَبَ زيد عمراً: «ضُرِبَ عَمْرٌو»[1]، وفي ضَرَبَ زيد هنداً: «ضُرِبَتْ هِنْدٌ».

فَإِنْ لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظَّرفُ، أو الجارُّ والمجرورُ، أو المصدرُ، تقول: سِيرَ فَرْسَخٌ، وصِيمَ رَمَضَانُ، ومُرَّ بِزَيْدٍ، وجُلِسَ جُلُوسُ الأَمير.

[٣ ـ نيابة الظرف والمصدر]

ولا يجوز نيابة الظَّرف والمصدر إلاَّ بثلاثة شروط:

أَحدها: أَنْ يكون مختصّاً؛ فلا يجوز: ضُرِبَ ضَرْبٌ، ولا صِيمَ زَمَنٌ، ولا اعْتُكِفَ مَكَانٌ؛ لعدم اختصاصها؛ فَإِنْ قلت: ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وصِيمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ، واعْتُكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ جَازَ؛ لحصول الاختصاص بالوَصْف.

الثاني: أَنْ يكون مُتَصَرِّفاً، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية؛ فلا يجوز «سُبْحَانُ اللهِ» بالضم، على أَنْ يكون نائباً مَنَابَ فَاعِلِ فعله المُقَدَّرِ، على أَنَّ

عجلهم، وأجشع: مبتدأ خبره أعجل، وهو من الجَشع بالجيم والشِّين محرَّكتين: الحرص على الأكل، قال الجوهري: هو أشدُّ الحرص.

(قوله: **ويؤنَّث له الفعل... إلخ**) ولا يرد نحو مُرّ بهند؛ لأنَّ القائم مقام الفاعل لفظاً. أعني الجار والمجرور من حيث هو. ليس بمؤنَّث، ولذا لم يستثنه. اهـ. يس.

(قوله: **أو المصدر**) أي: أو ناب المصدر، ومثله اسمه، وخرج به وصفه، فلا يقال في سيرَ سيرٌ حثيثٌ: سِيْر حثيثٌ، بل يجب نصبه، وأجازه الكوفيون.

(قوله: **أن يكون مختصّاً**) أي: كلُّ واحد من الثَّلاثة، والمتصرف من الظُّروف: ما استعمل في الظَّرفية وغيرها، والمختص منها: ما اختُصَّ بعلمية أو إضافة أو غيرهما، والمتصرف من المجرور أَلا يلزم الجارُّ له وجهاً واحداً في الاستعمال، كـ: (مذ وربَّ)، وأَلا يكون المجرور به في موضع الصِّفة أو الحال، وما خُصَّ بقسم أو استثناء، والمتصرف من المصادر: ما فارق النَّصب على المصدرية، والمختصُّ: ما اختُصَّ بنوع ما من الاختصاص، كتحديد العدد أو كونه اسم نوع.

---

(1) وتقول في «ضربت هند زيداً» بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول: ضرب زيد.

تقديره: يُسَبِّحُ سُبْحَانُ اللهِ، ولا «يُجَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ» على أَنَّ «إذا» نائبة عن الفاعل؛ لأَنَّهُمَا لا يَتَصَرَّفَانِ.

الثالث: أَنْ لا يكون المفعول به موجوداً؛ فلا تقول: «ضُرِبَ الْيَوْمُ زَيْداً» خلافاً للأَخفش والكوفيين، وهذا الشرط أَيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلافُ جارٍ فيه أيضاً، واحْتَجَّ المجيزُ بقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثئة: ١٤]، وبقول الشاعر:

٧٧ ـ وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيّاً بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

(قوله: **خلافاً للأخفش**) فإنَّه أجاز إنابة غير المفعول، بشرط تقدُّم النَّائب كما في البيت، لا تأخُّره كما في الآية، وأجاز الكوفيون ذلك مطلقاً.

(فائدة)

إذا أطلق الأخفش فهو سعيد بن مسعدة شيخ الجرمي، وتلميذ سيبويه، وهو الأوسط.

(قوله: **أبي جعفر**) هو من العشرة.

(قوله: **وإنَّما يرضي... إلخ**) هو من الرَّجز، والمنيب: الرَّاجع إلى عبادة ربِّه، ومعنياً أصله: معنوياً، قُلِبَت الواو ياءً؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء، ثم أُدغِمَت فيها، ثم قُلِبت الضَّمة كسرة؛ للمناسبة.

---

٧٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو بيتان من الرجز المشطور، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والأشموني (رقم ٣٨٩).

اللغة: «المنيب» هو اسم فاعل فعله أناب، مثل أقام فهو مقيم، والمنيب: التائب الراجع «معيذاً» اسم مفعول من عنى ـ بضم العين وكسر النون ـ والمعنى: المهتم بالأمر المشغول به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضى مرفوع بالضمة الظاهرة «ربه» رب: منصوب على التعظيم، مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماضٍ ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنياً» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل «بذكر» جار ومجرور وهو نائب فاعل قوله: معنياً «قلبه» قلب: مفعول به لمعنى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر. =

فأُقيم ﴿بِمَآ﴾ و«بذكر» مع وجود ﴿قَوْمًا﴾ و«قَلْبَهُ»، وأُجيب عن البيت بأنَّه ضرورة، وعن القراءة بأنَّها شاذة، ويحتمل أنْ يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستتراً] في الفعل عائداً على الغُفْرَانِ المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟﴾ [الجاثية: ١٤]، أي: لِيُجْزَى الْغُفْرَانُ قَوْماً، وَإِنَّما أُقِيمَ المفعول به، غَايَةُ ما فيه أنَّه المفعول الثاني، وذلك جائز.

[٤ ـ البناء للمجهول]

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيء من هذه الأشياء مُقَامَه وجب تغييرُ الفعلِ: بضم أوَّله ماضياً كان أو مضارعاً، وبكسر ما قبل آخره في الماضي، وبفتحه في المضارع؛ تقول: ضُرِبَ، ويُضْرَبُ، وإذا كان مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وَصْلٍ شارك في الضم ثانيه أوَّله في مسألة التاء، وثالثُه أوَّلَه في مسألة الهمزة، تقول في تَعَلَّمْتُ المسألة: «تُعُلِّمَتِ المسألةُ» بضم التاء والعين، وفي انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ: «انْطُلِقَ» بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، إذا ابتدىء بالفعل قيل: ﴿ٱضْطُرَّ﴾ بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي:

٧٨ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(قوله: وعن القراءة بأنَّها شاذَّة) مبنيٌ على أنَّ الشَّاذ ما وراء السبعة، وهو اختيار طائفة من الفقهاء، والأصوليين، وذهب كثيرون إلى أنَّ الشَّاذ ما وراء العشرة، فلا تكون على هذا شاذة.

(قوله: قال الهذلي) أي: الشَّاعر المنسوب لهُذيل بضمِّ أوَّله: قبيلة من العرب.

(قوله: سبقوا هوي... إلخ) هو من قصيدة طويلة من الكامل رثى بها بنيه الخمسة، وقد

= الشاهد فيه: قوله: «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله: بذكر، مناب الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: قلبه، ولو أقام المفعول به لرفعه، لكن الرواية بالنصب، بدليل نصب الباء في «ربه» في البيت الأول، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ.

٧٨ ـ هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٧٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (رقم ٢٤٢).

اللغة: «هوى» أصله هواي، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء، وهذه لغة هذيل، والهوى: ما تهواه النفس وتميل إليه وتطلبه «أعنقوا» سارعوا «تخرموا» استأصلهم الموت «لكل جنب مصرع» يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه، وهو الموت، وجعل الموت هوى لهم من =

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثيّاً مُعْتَلَّ الوَسَطِ ـ نحو: قال وباع ـ جاز لك فيه ثلاثُ لُغَاتٍ:

إحداها: ـ وهي الفُصْحَى ـ: كَسْرُ ما قبل الألف؛ فتقلب الألف ياء.

الثانية: إشْمَامُ الكسر شيئاً من الضم، تنبيهاً على الأصل، وهي لغة فصيحة، أيضاً.

الثالثة: إخْلاَصُ ضم أوله؛ فيجب قلب الألف واواً؛ فتقول: قُولَ، وبُوعَ، وهي قليلة.

❀ ❀ ❀

كانوا ماتوا في طاعون، وأصل هوى: هواي، وأعنقوا؛ أي: تبع بعضهم بعضاً، فتخرَّموا؛ أي: اخترمتهم المنية واحداً واحداً، وقوله: ولكلٍّ جنب مصرع؛ أي: ولكلِّ شخص مكان يصرع فيه.

(قوله: اشمام الكسر شيئاً من الضَّم... إلخ) أشار بهذا إلى أنَّ المراد بالإشمام هنا إشراب الكسرة شيئاً من صوت الضَّمة ولا تغير الياء، وبه قرأ الكسائي وهشام من السَّبعة، في: قيل وغيض.

= باب المشاكلة، ثم عزى نفسه بقوله: إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا؛ فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه.

الإعراب: «سبقوا» سبق: فعل ماضٍ، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «هوى» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «وأعنقوا» الواو عاطفة، أعنقوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «لهوائهم» اللام حرف جر، هوى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بأعنق، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، «فتخرموا» الفاء عاطفة، تخرم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «ولكل» الواو للحال، ولكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «تخرموا» فإنه فعل ماضٍ مبدوء بالتاء الزائدة، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله، فضم التاء والخاء جميعاً، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول.

ويستشهد النحاة بقوله: «هوى» على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها؛ فيقولون: «هواي» و«فتاي»و «عصاي» وقال الله تعالى: ﴿هي عصاي﴾ [طه: ١٨]، وقال جعفر بن علبة أحد شعراء الحماسة:

هواي مع الركب اليمانين مصعد ... جنيب، وجثماني بمكة موثق

[باب الاشتغال]

ص ـ بَابُ الاِشْتِغَالِ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ»، رَفْعُ زَيْدٍ بِالاِبْتِدَاءِ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْت وَاجِبَةَ الْحَذْفِ؛ فَلاَ مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ «زَيْداً أَضْرِبْهُ» لِلطَّلَبِ، وَنحْوُ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾، وَ«مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ «إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ»، و«هَلاَّ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ» لِوُجُوبِهِ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»؛ لاِمْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُؤِ، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾، وَ«أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ».

❁ ❁ ❁

(باب الاشتغال)

هو في اللغة التَّلهِّي عن الشَّيء، فكأنَّ العامل تلهَّى عن المعمول بضميره، وسيأتي معناه اصطلاحاً في كلامه.

(قوله: وأزيد ذهب به) قال سم: ترك المصنِّف ـ رحمه الله ـ شرح قوله: وأزيد ذهب به، وحاصله: أنَّه ليس من هذا الباب؛ لامتناع عمل الفعل المذكور، والنَّصب في الاسم السَّابق لو سُلِّط عليه، فيلزم فيه الرَّفع على الابتداء، أو بفعل مضمر تقديره: أَذْهِبَ زيد ذهب به. اهـ. فإن قلت: لا ينحصر المناسب في أذهب، فليقدر هنا مناسب آخر ينصبه مثل: يلابس أو أذهب زيداً على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: زيداً يلابسه الذَّهاب، أو يلابسه أحدٌ بالذَّهاب قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل، أو يلازمه مع اتِّحاد المسند إليه، والاتِّحاد فيما ذكرته مفقود. قاله الجامي.

[ضابط باب الاشتغال]

ش ـ ضابط هذا الباب: أَنْ يتقدَّمَ اسمٌ[1]، ويتأخَّرَ عنه فعلٌ، عَامِلٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعلُ بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلِّطَ على الاِسمِ الأَوَّل لَنَصَبَهُ.

مثالُ ذلك «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» أَلاَ ترى أَنَّك لو حَذَفْتَ الهاء وسَلَّطْتَ «ضَرَبْتُ على «زيد» لقلت: «زَيْداً ضَرَبْتُ»، ويكون زيداً مفعولاً مقدماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثالُه أَيضاً «زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ»، فَإِنَّ الضمير وَإِنْ كان مجروراً بالباء إِلاَّ أَنَّهُ

(قوله: أن يتقدَّم اسم) أراد به الجنس، فيشمل الواحد والأكثر، قال الرَّضي: وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدَّرين أو أكثر من نحو: زيداً أخاه ضربته؛ أي: أهنت زيداً ضربت أخاه، وزيداً أخاه غلامه ضربته؛ أي: لا بست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه. اهـ. وعُلِم منه أنَّ محلَّ الجواز إن كان النَّاصب المقدَّر متعدداً بتعدُّد المشغول عنه، فلو كان النَّاصب للأكثر فعلاً واحداً مقدَّراً امتنع، إلا عند الأخفش كما بينه الشّاطبي. اهـ. يس.

(قوله: ويتأخَّر عنه فعل... إلخ) لم يقل: عامل؛ ليشمل الاسمَ؛ لأنَّ فيه تفصيلاً، وهو أنه إن كان وصفاً، بأن كان اسم فاعل أو مفعول، أو من أمثلة المبالغة عَمِلَ، وإلا فلا، ويشترط أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله باعتبار ذاته، وخرج بتأخُّر الفعل ما إذا تقدَّم نحو: ضربته زيداً؛ لأنّ العامل لم يتأخر، والاسم الذي عاد إليه الضَّمير لم يتقدم، بل إن نصب زيد فهو بدل من الهاء، وإن رُفِعَ فهو مبتدأ خبره ما قبله.

(قوله: جاوزت زيداً مررت به إلخ) اعترض بأنَّ مفهوم المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السَّير، لا مجاوزته كما في قوله:

أَمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَى ... أُقَبِّلُ ذَا الجِدَارَ وَذَا الجِدَارَا[1]

---

(1) المراد باسم المتقدم الجنس، فيشتمل الواحد والأكثر، نحو: أن تقول «زيداً أخاه ضربته» تقديره: أهنت زيداً ضربت أخاه، وكأن تقول «زيدا أخاه غلامه ضربه» وتقديره: لا بست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه، وهكذا.

---

(١) وهو لأبي طالب في خزانة الأدب ٢/ ٦٧، ولسان العرب، وتاج العروس، مادة (ثمل، رمل، عصم).

أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي (٤)، ومسلم كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦٠).

في موضع نصب بالفعل، ومثالُ ما اشتغل فيه الفعلُ بِاسْم عاملٍ في الضمير نحو قولك: «زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، فَإِنَّ «ضَرَبَ» عاملٌ في الأخ نصباً على المفعولية، والأخ عامل في الضمير خَفْضاً بالإضافة.

إذا تقرَّر هذا فنقول: يجوز في الاسم المتقدم أنْ يُرْفَعَ بالابتداء[1]، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، وأَنْ يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ فلا موضع للجملة حينئذٍ؛ لأنَّها مفسِّرة.

وتقديرُ الفعل في المثال الأوَّل: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَربته، وفي الثاني: جاوزتُ زيداً مررت به، ولا تُقَدِّرْ «مَرَرْتُ» لأنَّه لا يَصِلُ إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث: أَهَنْتُ زيداً ضربت أخاه، ولا تقدر «ضربت»؛ لأنَّك لم تضرب إلا الأخ.

[أحكام تقدم الاسم وأحواله]

واعلم أنَّ للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ: فتارةً يترجَّح نصبه، وتارةً يجب، وتارةً يترجَّحُ رفعه، وتارةً يجب، وتارةً يستوي الوجهان.

[أولاً ـ ترجيح النصب]

فأَمَّا ترجيح النصب ففي مسائل:

١ ـ منها: أَنْ يكون الفِعْلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ ـ و هو: الأمر، والنهي، والدعاء ـ كقولك «زَيْداً اَضْرِبْهُ»، و«زَيْداً لا تُهِنْهُ»، و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ اَرْحَمْهُ»[2].

وإنما يترجَّحُ النصبُ في ذلك لأنَّ الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن

وأجيب عنه: بأنَّ المرور المعدّى بالباء يفيد المجاوزة، بخلاف المعدَّى بـ:(على) فإنَّه يُستَفاد منه المحاذاة كما في البيت. تأمل.

(قوله: فعل طلب) أي: بنفسه أو بغيره، لا فرق بين طلب الفعل والتّرك، والمراد: الطَّلب ولو بصيغة الخبر، نحو: زيد غفر الله له، أو لا يعذِّبه الله.

---

(1) هذا إذا كان الاسم المتقدم صالحاً؛ لأن يكون مبتدأ، فإن لم يكن صالحاً للابتداء ـ بأن كان نكرة محضة ـ نحو: «رجلاً أكرمته» تعين فيه النصب.

(2) ويدخل في الطلب ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء مثلاً، نحو قولك: «محمد غفر الله له» و«خالد لا يعذبه الله» وخرج عن هذا النوع ما كان لفظه لفظ الطلب لكن معناه الخبر كأفعل في التعجب نحو =

المبتدأ وهو خلافُ القياس[1]؛ لأنَّها لا تحتمل الصدق والكذب.

وَيُشْكِلُ على هذا نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فَإِنَّه نظير قولك «زيداً وعَمْراً اَضْرِبْ أخاهُمَا»، وَإِنَّما رُجِّحَ في ذلك النصبُ؛ لكون الفعل المشغول فعلَ طَلَبٍ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: ٢]، والقُرَّاء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

وقد أُجيب عن ذلك بِأَنَّ التقدير: مما يُتْلَى عليكم حُكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ فالسارق والسارقة: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو الجار والمجرور، واقطعوا: جملة مستأنفة؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أُخرى، ومثلُه: «زيدٌ فقيرٌ

(قوله: لأنَّها لا تحتمل الصِّدق والكذب) هذا ناشئ عن التباس الخبر المقابل للإنشاء بخبر المبتدأ، وهو ممنوع؛ لتصريحهم بوقوع الظَّرف خبراً في نحو: أزيد عندك، مع أنَّه لا يحتمل الصِّدق والكذب.

(قوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾) لمَّا كانت السَّرقة تُفعَل بالقوة، والرَّجل أقوى من المرأة قدَّم السَّارق، والزّنا يفعل بالشهوة، والمرأة أكثر شهوة قُدِّمت.

(قوله: جملة مستأنفة) أي: فالفاء استئنافية، لا عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر.

(قوله: ولم يستقم... إلخ) يعني: إذا تقرر أنَّ السَّارق والسَّارقة، والزَّانية والزَّاني مبتدآن خبرهما محذوف، وجملة (فاقطعوا) مستأنفة خرجت الآيتان عن باب الاشتغال، ولو جعلتا منه للزم عليه أن يعمل فعل، وهو (اقطعوا) مع أنَّه من جملة مستأنفة في جزء جملة قبلها، وهو المبتدأ؛ أعني: السَّارق والسَّارقة، والزَّانية والزَّاني، وهو ممتنع؛ لأنَّ شرط

= قولك: «محمد أجمل به» والسر في ذلك أن الباء زائدة وجوباً والضمير في محل رفع على أنه فاعل أجمل ـ كما ستعرف في باب التعجب ـ فليس هذا المثال من باب الاشتغال أصلا.

(1) لكنه جائز، فلهذا لم يمتنع الرفع بل ضعف بسببين: مخالفة القياس، ووجود خلاف بين النحاة، وإن كان الراجح عندهم الجواز من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف.

فأعْطِهِ»، و«خالدٌ مَكْسُورٌ فَلا تُهِنْهُ»، وهذا قولُ سيبويه، وقال المبرد: أَنْ موصولة بمعنى الذي، والفاء جيء بها لتدلَّ على السبَبِيَّة، كما في قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدَّم أنَّ شَرْطَ هذا الباب أنَّ الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه.

٢ ـ ومنها: أنْ يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية[1]، كقولك: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ»، وذلك لأنَّك إذا رفعت كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأنَّ التقدير: وأكرمت عمراً أكرمته، فتكون قد عطفت فعليةً على فعليةٍ، وهما متناسبان: والتناسُبُ في العطف أولى من التخالف؛ فلذلك رُجِّحَ النصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٤.٥]، أجمعوا على نصب ﴿ٱلْأَنْعَٰمَ﴾ لأنَّها مسبوقة بالجملة الفعلية ـ وهي: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾.

ومنها: أنْ يتقدَّمَ على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أنْ تَدْخُلَ على الأفعال[2]،

الاشتغال أن يكون الفعل المشتغِل بالضَّمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السَّابق، هذا توضيح ما ذكره الشَّارح، وهو توجيه كلام سيبويه في الآيتين، ووجَّهه المبرد بجعل الفاء للسببية، وما بعد فاء السببية لا يعمل فيما قبلها، وهو توجيه لفظي، وما قبله توجيه معنوي. تدبر.

---

(1) يشترط في ترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين حرف العطف والاسم الذي يليه بأما، فإن فصل بينهما بأما تعين الاسم الواقع بعد أما، نحو قولك: «أكرمت علياً وأما بكر فأهنته» والسر في ذلك أن «أما» موضوعة على أن يستأنف بها الكلام؛ فما بعدها مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها، من هذا تعلم أن الواو التي قبل أما ليست للعطف، بل هي للاستئناف، ومتى كانت الواو للاستئناف والجملة التي بعدها مستأنفة لم يلزم عند أحد من النحاة تناسب ما قبلها وما بعدها في الفعلية أو الاسمية.
ومحل هذا الكلام كله ما لم يوجد مع الاسم الذي بعد أما ما يترجح معه النصب كأن يكون بعده فعل طلب، وذلك كأن تقول: «لقيت زيداً وأما عمراً فاضربه» فهذا يجوز فيه الأمران النصب والرفع على السواء،؛ لأن لكل منهما مرجعاً.
والحاصل أن الجملة التي بعد أما مستقلة عما قبلها، فتأخذ أحكامها باعتبار نفسها ولا ينظر إلى ما تقدم عليها.

(2) هاهنا شيئان لا بد أن ننبهك إليهما، الأمر الأول: أن الأدوات التي يغلب دخولها على الأفعال خمسة: همزة الاستفهام، وأن وما ولا النافيات، وحيث المجردة من ما. =

كقولك: «أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ»، و«مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ»، قال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٣٤].

[ثانياً ـ وجوب النصب]

وأمَّا وجوب النصب ففيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداةٌ خَاصَّةٌ بالفعل، كأدوات الشرط والتَّخضيض، كقولك: «إِنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ» و«هَلاَّ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ»، وكقول الشاعر:

٧٩ ـ لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ   فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

(قوله: لاتجزعي... إلخ) هو من الكامل، والجَزع: خلاف الصَّبر، والمُنفِس بضمِّ

= والأمر الثاني: يشترط لترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين همزة الاستفهام ونحوها وبين الاسم بغير ظرف، فإن فصل بينهما غير الظرف نحو قولك: «أأنت زيد تضربه» ترجح الرفع، أما الفصل بالظرف نحو: (أأمام الأستاذ زيد تضربه» فالنصب راجح.

٨٩ ـ هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله:

قالت لتعذلني من الليل: اسمع   سفه تبيتك الملامة فاهجعي

اللغة: «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تخافي، والجزع: هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء «منفس» المراد به هاهنا المال الكثير «أهلكته» أراد أنفقته، «هلكت» مت.

المعنى: يقول لها: لا تتألمي من إنفاقي المال؛ لأنني ما دمت حياً فسوف لا ينالك مكروه، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي بعدي من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «منفساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: أن أهلكت منفساً، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط «أهلكته» اهلك: فعل ماضٍ وتاء المتكلم فاعل، الهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعند» الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق باجزعي، وعند مضاف وذا من «ذلك» اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه، مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، اجزعي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله: «إن منفساً» حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل؛ وفي هذا البيت رواية برفع منفس؛ وتخرج على أن «منفس» فاعل لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده؛ والتقدير: لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته.

[ثالثاً ـ وجوب الرفع]

وأمَّا وجوب الرفع ففيما إذا تقدَّمَ على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بالدخول على الجملة الاسمية، كإذا الفُجائية، كقولك: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»؛ فهذا لا يجوز فيه النصبُ؛ لأنَّه يقتضي تقديرَ الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلاَّ على الجملة الاسمية[1].

[رابعاً ـ الرفع والنصب]

وأمَّا الذي يستويان فيه فضابطُه: «أَنْ يتقدَّمَ على الاسم عاطفٌ، مسبوقٌ بجملة فعلية، مُخْبَرٍ بها عن اسمٍ قبلها»، كقولك: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ»، وذلك لأنَّ

الميم، وكسر الفاء: النفيس من المال، والخطاب لزوجته حيث لامته على كثرة الإنفاق والكرم؛ لأنّه نزل به إخوان، فذبح لهم أربع قلائص، فالكاف في ذلك مكسورة؛ أي: لا تجزعي على ما أتلفته من المال النفيس؛ فإني أحصِّل لك أمثاله، ولكن اجزعي إذا مِتُّ؛ فإنَّك لا تجدين مثلي، والشاعر: النمر بن تولب، ووجه الاستشهاد نصب (منفساً) بفعل محذوف.

(**قوله: وأمَّا وجوب الرَّفع... إلخ**) ليس هذا القسم من مسائل الباب كما في «التّوضيح»؛ لأنَّ من شرطه أن يصحَّ تأثرُ السَّابق بالعامل، وما اختصَّ بالابتداء لا يصحُّ تقدير الفعل بعده، وماله صدر الكلام يمنع عمل ما بعده فيما قبله، ولذا لم يذكره ابن الحاجب، قال ابن هشام: أصاب ابن الحاجب كلَّ الإصابة حيث لم يذكر هذا القسم؛ لأنَّه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال. اهـ. وأجيب عنه بأنَّ معنى قولهم في ضابطه: لو سُلِّط عليه.. لنصبه: لو خلا من الموانع، ووجِّه إليه، ومن جملة الموانع: الأدوات المختصة بالجملة الاسمية. تأمل.

(**قوله: وعمراً أكرمته**) أي: في داره، فالرَّابط محذوف، أو أنَّ هذا مجرَّد مثال، فاندفع

---

(1) بقي عليه من المواضع التي يجب فيها الرفع أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لها صدر الكلام - والأدوات التي لها صدر الكلام هي حروف الاستفهام وما النافية، وأدوات الشروط ـ كأن تقول: «زيد هل أكرمته»، أو تقول: «زيد ما لقيته»، أو تقول: «زيد إن لقيته أكرمته» والسر في وجوب الرفع في هذا المثل ونحوها أن كل ماله صدر الكلام لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده؛ لأنه قطع ما قبله عما بعده باستحقاقه للصدارة، إذ لو عمل ما قبله فيما بعده لكان هو حشواً، ومن المقرر أن ما لا يعمل لا يفسر العامل.

«زيد قام أبوه» جملة كُبْرَى ذاتُ وجهين، ومعنى قولي: «ذات وجهين» أنَّهَا اسميَّةُ الصَّدْرِ، فعليَّةُ العَجْزِ، فَإِنْ راعَيْتَ صَدْرَها رفعت «عمراً»، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإنْ راعيتَ عجزُها نَصَبَه وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فاستوى الوجهان.

[خامساً ـ ترجيح الرفع]

وأمَّا الذي يترجَّحُ فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، قال الله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]، أجمعت السبعة على رفعه، وقُرِىء شاذاً بالنصب، وإنَّما يترجَّحُ الرفع في ذلك لأنَّه الأصل، ولا مرجِّحَ لغيره.

وليس منه قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ [القمر: ٥٢]، لأنَّ تقدير تَسْلِيط الفعل على ما قبله إنَّمَا يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنَّهُم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وَإنَّما المعنى وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُرِ، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعلُ

الاعتراض بأنَّ الجملة المعطوفة على الخبر لا يصحُّ جعلها خبراً؛ لعدم اشتمالها على الضَّمير.

(**قوله: اسمية الصَّدر، فعلية العجز**) الاسم النّاصب للمفعول به كالفعل، نحو: زيد ضارب عمراً، وبكراً أكرمته، بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو: زيد قائم غلامه، وبكر أكرمته؛ لأنَّ مشابهة الفعل غير تامَّة. اهـ. يس.

(**قوله: وقرئ شاذاً**) أي: قرآناً شاذاً، فهو صفة لمصدر محذوف.

(**قوله: وليس المعنى... إلخ**) قال الجامي: قوله: (في الزُّبر) إن كان متعلقاً بـ:(فعلوا) فسد المعنى؛ لأنَّ صحائف أعمالهم ليست محلاً لفعلهم؛ لأنَّهم لم يوقِعُوا فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، وإن كان صفة لشيء مع أنَّه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود؛ إذ المقصود: أنَّ كلَّ شيء هو مفعول لهم كائن في صحف أعمالهم، فالرَّفع لازم على أن يكون كلُّ شيء مبتدأ، والجملة الفعلية صفة له، والجار والمجرور في محلِّ رفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره: كلُّ شيء مفعول لهم ثابت في الزُّبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها. اهـ.

المتأخرُ صفةٌ للاسم؛ فلا يصح له أنْ يعمل فيه، «وليس منه «أزَيْدٌ ذُهِبَ به»؛ لعدم اقتضائه النصبَ مع جواز التسليط][1].

❁ ❁ ❁

(قوله: صفة للاسم) قال الشنواني: يريد كل، ولا يتعين، بل يجوز أن يكون صفة لـ:(كلٍّ)، أو لـ:(شيء)، كما في «المغني».

---

(1) هذا الكلام ساقط من بعض النسخ، وإنما كان قولك: (أزيد ذهب به» بناء «ذهب» للمجهول ـ ليس من باب الاشتغال؛ لأن الفعل الذي في هذا المثال لو تفرغ للاسم السابق لم يعمل فيه النصب، فإنك لا تقول «ذهب زيداً» ولو قلت «ذهب بزيد» فالجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل، وكلام الشارح يشير إلى هذا.

[باب التنازع]

ص ـ بَابٌ فِي التَّنَازُعِ، يَجُوزُ فِي «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً» إِعْمَالُ الأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ، فَيُضْمَرُ فِي الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

٨٠ ـ جَــفَــوْنِــي وَلَــمْ أَجْــفُ الأَخِــلاَءَ

(باب التنازع)

(قوله: باب التنازع) هو لغة التَّخاصم والاختلاف.

(قوله: جفوني... إلخ) عزاه ابن الناظم لبعض الطَّائيين، والشاهد فيه ظاهر، وهو من

---

٨٠ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

جــفــونــي ولــم أجــف الإخــلاء، إنـني لـغير جمـيل مـن خـليـلي مـهـمـل

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشموني في باب التنازع (رقم ٣٨١).

الإعراب: «جفوني» جفا: فعل ماضٍ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله: الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها «الأخلاء» مفعول به لأجفو، منصوب بالفتحة الظاهرة «إنني» إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم اسم إن «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله: مهمل الآتي، وغير مضاف و«جميل» مضاف إليه «من» حرف جر «خليلي» خليل: مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مهمل» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني ـ وهو أجف ـ في لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله: الأخلاء، ولما كان العامل الأول ـ وهو قوله: جفا ـ يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه، وهذا الضمير هو واو الجماعة، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح، ورتبة؛ لأن مرتبة المفعول التأخر، إلا أن البصريين يغتفرون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة، إذا كان الضمير مرفوعاً؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك، وقد ورد في الشعر العربي؛ فلا داعي لإنكاره. =

وَلَيْسَ مِنْهُ:

كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

لفساد المعنى.

ش - يُسمّى هذا البابُ بَابَ التَّنازع، وبابَ الإعمال أيضاً.

[ضابطة]

وضابطُه: «أنْ يتقدَّم عاملان أو أكثر[1]، ....

الطويل، وجفوني من الجفاء: وهو الإعراض، يقال: جفوت الرَّجل جفاءً، ولا يقال: جفيته، والأخلاء: جميع خليل، ككريم وكرماء، وهو الصديق، وتمام البيت:

جَـفَـوْنِـي وَلَـمْ أَجْـفِ الأَخِـلاَّءَ إِنَّـنـي ... لِـغَـيْـرِ جَـمِـيْـلٍ مِـنْ خَـلِـيْـلَـيَّ مُـهْـمِـلُ

والجميل: الشيء الحسن، ومُهْمِل: اسم فاعل؛ أي: تارك.

(قوله: وباب الإعمال) أي: بكسر الهمزة.

(قوله: عاملان) ذكر في «التَّصريح» أنهما لا بدَّ أن يكونا مذكورين، وأنَّه لا تنازع بين محذوفين، ولا بين محذوف ومذكور.

(قوله: أو أكثر) كذا في عبارة ابن عصفور، وقال المصنف في «الحواشي»: وهو يوهم أنَّه سمع في أكثر من ثلاثة، وليس كذلك، فالأولى أن يقول: عاملان أو ثلاثة، لكن قال

= فإن قلت: فإن عدم جواز حذف الفاعل لا يوجب الإضمار، لأنه يجوز لي أن أقول «جفاني الأخلاء ولم أجف الأخلاء» بإظهار الفاعل مع الأول.

فالجواب أن عدم جواز حذف الفاعل يوجب الإضمار وفرق بين الإضمار والحذف أما عدم الإظهار فلدليل آخر وهو أنه يلزم عليه التكرار.

(1) يشترط في العاملين المتقديمن بثلاثة شروط، الأول: أن يكونا مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين ولا بين مذكور ومحذوف، على الراجح الذي نصره المحققون والثاني أن يكونا إما فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما وأما فعلاً متصرفاً واسماً يشبهه فلا يجوز التنازع بين حرفين ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل جامد ووصف، والثالث: ألا يقصد بثانيهما تأكيد أولهما فإن قصد ذلك نحو قول الشاعر:

أتـــاك أتـــاك الـــلاحـــقـــون احـــبـــس

لـــم يـــكـــن مـــن بـــاب الـــتـــنـــازع.

ويتأخَّر معمول أو أكثر[1]، ويكون كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر»:

مثالُ تنازع العاملين معمولاً واحداً قولُه تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]؛ وذلك لأنَّ «آتوني» فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و«أفرغ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قِطْراً»، وكلٌّ منهما طالبٌ له.

ومثالُ تنازع العاملين أكْثَرَ من معمول: «ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عمْراً».

الدماميني في «شرح التَّسهيل»: أنشد الشيخ نجم الدِّين في «شرح الحاجبية» شاهداً على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي:

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي وَلَيْتَنِي ... فُقِدْتُ فَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ[1]

اهـ. يس

(قوله: ويتأخَّر معمول أو أكثر) هذا شامل للظاهر والمضمر نحو: ما ضربت وشتمت إلا إيَّاك، وقمت وقعدت بك، خلافاً لظاهر عبارة ابن الحاجب؛ فإنَّها تفيد إخراج المضمر، وعلم من قوله: (ويتأخَّر.. إلخ) أنَّه لا يقع في متقدِّم؛ إذ المتقدِّم يأخذه الأوَّل قبل وجود الثَّاني، فلا يمكن الثاني تنازع فيما أخذه الأوَّل.

(قوله: ويكون كل من المتقدِّم... إلخ) خرج به نحو: أتاك أتاك اللاحقون؛ لأنَّ الثَّاني تأكيد للأوَّل، فلم يطلب الثَّاني المعمول أصلاً.

(قوله: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾) فأعمل الثَّاني، ولو أعمل الأوَّل لقال أفرغه، والقِطر: النحاس المذاب.

---

(1) يشترط في المعمول الذي يتوجه إليه العاملان في التنازع أربعة شروط:

الأول: ألا يكون ضميراً مستتراً، والثاني ألا يكون ضميراً متصلاً بعامله نحو: «لقيت وأكرمتك»، والثالث: أن يكون متأخراً عن العاملين، فإن تقدم عليهما فهو معمول للأول منهما، وإن توسط فهو معمول لسابقه، والرابع: أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار فلا تنازع في الحال في التمييز؛ لأن كل واحد منهما لا يكون إلا نكرة.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص١٣١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧.

البيت من البحر الطويل، وهو للحماسي في حاشية ياسين على التصريح ١/ ٣١٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٣، والمُغْرِب، مادة (وجه).

ومثالُ تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً: «كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ»؛ فـ: «عَلَى إبراهيم» مطلوبٌ لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثالُ تنازع أكثَرَ من عاملين أكْثَرَ من معمول قولُه عليه الصلاة والسلام: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاثاً وثلاثين»؛ فـ: «دبر» منصوبٌ على الظرفية، و«ثلاثاً وثلاثين» منصوبٌ على أنَّه مفعول مطلق

وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

إذا تقرر هذا فنقول: لا خلاف في جواز إعمال أيِّ العاملين أو العواملِ شِئْتَ، وَإِنَّما الخلاف في المختار؛ فالكوفيون يختارون إعمال الأوَّل لِسَبْقِهِ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقُرْبِه[1].

فَإِنْ أُعْمِلَتْ الأوَّل أَضمرتَ في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَواكَ»، وذلك لأنَّ الاسم المتنازعَ فيه ـ وهو «أخواك» في المثال ـ في نية التقديم؛ فالضمير وَإِنْ عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدمٌ رتبة.

وَإِنْ أعلمتَ الثاني: فَإِنِ احتاجَ الأَوَّل إلى مرفوع أضمرته؛ فقلت «قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، وَإِنِ احتاجَ إلى منصوب أو مخفوض حَذَفْتَهُ؛ فقلت: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي

(قوله: وترحَّمتَ على إبراهيم... إلخ) رحَّم بالتشديد، قال الشِّهاب الخفاجي في «شفاء الغليل»: رحَّم عليه: دعا له بالرحمة، وترحَّم عليه غير فصيحة، قاله الفراء كما في «الذيل»، قال في «القاموس»: الرَّحمة: تحرك الرِّقة والمغفرة والتَّعطف، والفعل كعَلِمَ، ورحَّم عليه ترحيماً وترحَّم، والأولى الفصحى، والاسم الرحيم. اهـ. لكن لا يخفى أنَّ التَّشديد لا يناسب هنا؛ إذ معنى (رحَّم عليه) دعا له بالرَّحمة، فالمتعين: رحمت بكسر الحاء مخففة كما في «شروح الدلائل»؛ أي: ورحمته.

(قوله: دُبُر) الدُّبر، بضمتين، وسكون الباء تخفيفاً: خلاف القبل من كلِّ شيء، ومنه يقال لآخر الأمر: دبر، والمراد هنا: عقب كلِّ صلاة... إلخ.

(1) لقربه: أي: من المعمول؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار المعمول.

أَخَوَاكَ»، و«مَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ»، ولا تَقُلْ «ضربتهما»، ولا «مررت بهما»؛ لأنَّ عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إِنَّما اغْتُفِرَ في المرفوع، لأنَّه غيرُ صالحٍ للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور. وليس من التنازع قولُ امرىء القيس:

٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وذلك لأنَّ شرط هذا الباب أَنْ يكون العاملان مُوَجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا، ولو وُجِّهَ هنا «كفاني» و«أطلب» إلى «قليل» فَسَدَ المعنى؛ ....

(قوله: وليس من التَّنازع... إلخ) هذا رَدٌّ لما استدلَّ به الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأوَّل بقوله: (كفاني ولم أطلب... إلخ)، أي: فهذا ليس من باب التنازع أصلاً، فسقط استدلالهم به.

(قوله: فسد المعنى) لا يخفى أنَّ ما ذكره من الدَّليل لا ينتج فساد المعنى إلا أن يُرَاد فساد المعنى المراد، والأولى أن يقول: لتناقض المعنى حينئذ كما قرَّره غيره، وأنتجه دليله. اهـ. من خط الشنواني، وعبارة الفارضي: احتجَّ الكوفيون بقول الشَّاعر: ولو أنَّ ما أسعى

٨١ ـ هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعي لأدنى... إلخ؛ وأدنى مضاف و«معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «كفاني» كفى: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة،لم حرف نفي وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «قليل» فاعل كفاني «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد فيه قوله: «كفاني ولم أطلب قليل» فإنه قد تقدم عاملان، وهما قوله: كفاني وقوله: أطلب، وتأخر معمول، وهو قوله: قليل، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع، ولكنه ليس منه؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر هاهنا ليس كذلك؛ وقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه، والله سبحانه أعلى وأعلم.

لأنَّ «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مُثْبَتاً كان مَنْفِيّاً، نحو «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ»، وإذا كان منفياً كان مُثْبَتاً، نحو «لَو لَمْ يُسِيءْ لم أُعَاقِبْه»، وعلى هذا فقوله: «أنَّ ما أَسعى لأَدْنى معيشة» منفي؛ لكون في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضُه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدمُ السَّعي لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أَطلب» مُثْبَتٌ؛ لكونه منفياً بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع؛ فلو وُجِّهَ إلى «قليل» وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل، وهو عين ما نَفَاهُ أَوَّلاً، وإذا بطلَ ذلك تَعَيَّن أنْ يكون مفعول «أطلب» محذوفاً وتقديره «ولم أطلب المُلْكَ» ومقتضى ذلك أنَّه طالبٌ للملك، وهو المراد.

فَإِنْ قيل: إنَّما يلزمُ فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني، ولو قَدَّرتهُ مُستأنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم لو.

لأدنى... إلخ، فقالوا أعمل الأوَّل مع إمكان إعمال الثَّاني، وأجاب البصريون: بأنَّ هذا ليس من التنازع؛ لفساد المعنى، وذلك أنَّ مدخول (لو) إن وقع مثبتاً كان منفياً، وعكسه، وجوابها كذلك، ولا شكَّ أنَّ الشَّرط هنا مثبت، والجواب كذلك، فمعناهما: النفي لما ذكر، والتَّقدير: انتفى سعيي لأدنى معيشة، فلم يكفني قليل من المال، وقوله: (ولم أطلب) معطوف على الجواب، وهو منفي، فمعناه الإثبات لما تقدَّم من القاعدة؛ لأنَّ المعطوف على الجواب حكمه حكم الجواب في القاعدة المذكورة، ومتى كان مثبتاً.. لزم مخالفته لما عطف عليه؛ لأنَّ المعطوف عليه معناه لم يكفني قليل من المال، والمعطوف هنا معناه: أطلب قليلاً، وهذا متناقض؛ لأنَّه لا يطلب ما لا يكفيه، فمفعول الثاني ليس ضمير القليل، بل التَّقدير: لم أطلب الملك أو المجد، وقال الشلوبين: إن قُدِرَت الواو للحال جاز كونه من التنازع؛ لأنَّ (لم أطلب) يصير منفياً على بابه، فيصير المعنى: انتفى سعيي لأدنى معيشة، فلم يكفني قليل من المال ولم أطلبه، وكذا إن جُعِلت الواو للاستئناف، وفي كليهما نظر؛ لأنَّ الواو الحالية أو الاستئنافية غير عاطفة، فلا يكون بين عاملي التَّنازع ارتباط انتهت.

(**قوله: لأنَّ لو تدلُّ... إلخ**) أي: تدلُّ على امتناع الجزاء وانتفائه؛ لامتناع الشرط وانتفائه غالباً؛ يعني: أنَّ الجزاء منتف؛ بسبب انتفاء الشَّرط، هذا هو المشهور بين الجمهور، واعترضه ابن الحاجب، ورَدَّ اعتراضه السَّعد في «شرح التَّلخيص».

قلت: إنَّما يجوز التنازعُ بشَرْطِ أَنْ يكون بين العاملين ارْتِبَاطٌ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط[1].

❁ ❁ ❁

---

(1) ومما يتصور المبتدئون أنه من باب التنازع مع أنه ليس منه قولك «ما قام وقعد إلا زيد» فإنك لو أضمرت في الأول لكان التقدير: ما قام هو (أي زيد) وما قعد إلا زيد، فيكون القيام منفياً عنه بالجملة الأولى والقعود ثابتاً له على طريق الحصر بالجملة الثانية، ولا شك أن المعنى المقصود ليس هو ذلك، ولو أضمرت في الثاني انعكس، وليس مراداً أيضاً.

[باب المفعولات]

ص ـ بَابٌ، الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

ش ـ قد مضى أَنَّ الفاعل مرفوع أبداً، واعلم الآن أَنَّ المفعول منصوبٌ أبداً، والسبب في ذلك أَنَّ الفاعل لا يكون إِلاَّ واحداً، والرفع ثقيلٌ، والمفعول يكون واحداً فأَكْثَرَ، والنصبُ خفيف؛ فَجَعَلُوا الثقيلَ للقليل، والخفيفَ للكثير؛ قَصْداً للتَّعادل.

[أنواع المفعولات]

ص ـ وَهُوَ خَمْسَةٌ.

(باب المفعول منصوب)

قوله: (بابٌ) بتنوين (باب) على ما تقدَّم مرَّات، وأبهم النَّاصب؛ ليجري على كلِّ الأقوال، والصَّحيح أنَّه الفعل وشبهه، لا الفاعل، ولا مجموع الفعل والفاعل، ولا معنى المفعولية.

(قوله: لا يكون إلا واحداً) أي: لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد، وأما (فتلقَّفها رجل رجل) فقد تقدَّم أنَّ الاسمين فيه في معنى اسم واحد؛ أي: تلقفها النَّاس.

(قوله: والرَّفع ثقيل) أي: لأنه بالضَّمَّة الَّتي هي أثقل الحركات، وبالواو التي هي أثقل الحروف، وأمَّا الألف فليس رفعاً أصليّاً بل نصب أصليٌ على أنَّ غلبة الثِّقل تكفي.

(قوله: والمفعول يكون واحداً فأكثر) أي: يكون واحداً فأكثر لفعل واحد.

(قوله: والنَّصب خفيف) أي: لأنَّ علامته فتحة، وهي أخفُّ الحركات.

(قوله: وهو خمسة) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس، فلهذا أخبر عنه بخمسة، وصحَّ الإخبار بالجمع عن المفرد؛ لأنَّ المقصود التَّقسيم، فهو نظير: (الكلمة: اسم وفعل وحرف)، فاندفع ما توهم من أن إرادة الجنس لا تصحح الأخبار، وإلا جاز (الرَّجل

ش ـ هذا هو الصحيح، وهي:

١ ـ المفعول به، كـ:«ضَرَبْتُ زَيْداً»(1).

٢ ـ والمفعولُ المطلقُ، وهو المصدر، كـ:«ضَرَبْتُ ضَرْباً».

٣ ـ والمفعولُ فيه، وهو الظرف(2)، كـ:«صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ»، و«جَلَسْتُ أَمَامَكَ».

٤ ـ والمفعولُ لهُ، كـ:«قُمْتُ إِجْلالاً لَكَ».

ثلاثة، والرُّجل القائمون)، ووجه الدَّفع: أنَّ عدم الصِّحة هنا؛ لعدم إرادة التَّقسيم؛ ألا ترى صحة (الرجل ثلاثة: عربي ورومي وهندي) لإرادته، فتدبر. اهـ. يس.

(قوله: الصَّحيح) مقابله ما سيأتي من أنها أربعة أو ستَّة.

(قوله: المفعول به) الضَّمير في به عائد إلى أل، وكذا المعفول فيه، وله ومعه، كذا قال بعضهم، واعتُرِض بأنَّه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام، وتنكير المفعول مع أنَّه يُستعمَل منكَّراً، فيقال: مفعول به ومعه.. إلخ، فالتحقيق أنَّه راجع إلى موصوف محذوف؛ أي: شيء مفعول به، و(أل) ليست موصولاً؛ لعدم قصد الحدوث بالصِّفة: أفاده عصام، قال الشيخ يس: ولا يبعد كما قال السَّيد الصَّفوي: إنَّ أمثال هذه العبارة صارت كالعَلَم، فلا يقتضي الضَّمير مرجعاً، والباء في (به) إما للسَّببية، فتتعلَّق بالفعل، أو للصِّلة؛ يعني: للتَّعدية، فتتعلَّق بما تضمَّنته من معنى التَّعلُّق. اهـ. فتأمله؛ فإنَّ جعلها للسببية غير ظاهر.

---

(1) الناصب للمفعول واحد من أربعة أشياء
الأول: الفعل: وهو إما أن يكون مذكوراً نحو قوله تعالى: ﴿وورث سليمان داود﴾ [النمل: ١٦]، وأما أن يكون محذوفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً﴾ [النحل: ٣٠]، التقيدر: قالوا: أنزل خيراً.
الثاني: الوصف: نحو قوله تعالى: ﴿إن الله بالغ أمره﴾ [الطلاق: ٣]، في قراءة من نون (بالغ) ونصب (أمره)
الثالث: المصدر: نحو قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ [البقرة: ٢٥١]، فالناس: منصوب لكونه مفعولاً به للدفع الذي هو مصدر.
الرابع: اسم الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾ [المائدة: ١٠٥]، فـ: «عليكم» اسم فعل أمر معناه: الزاموا، و«أنفسكم» مفعول به لـ: «عليكم».

(2) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثالين.

٥ ـ والمفعول مَعَهُ، ك: «سِرْتُ وَالنِّيلَ».

وَنَقَصَ الزَّجَّاجُ منها المفعولَ معه؛ فَجَعَلَهُ مفعولاً به، وقدَّر «سِرْتُ وَجَاوَزْتُ النِّيلَ».

ونقص الكوفيون منها المفعولَ لَهُ؛ فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل «قَعَدْتُ جُلُوساً».

وزاد السيرافيّ سادساً، وهو المفعول منه، نحو ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ لأنَّ المعنى من قومه.

وسمَّى الجوهري المستثنى «مفعولاً دُونَهُ».

[أولاً ـ المفعول به]

ص ـ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، كَ: «ضَرَبْتُ زَيْداً».

ش ـ هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله، وقد استشكل بقولك: «مَا ضَرَبْتُ

(قوله: ونقص الزَّجّاج منها المفعول) (نقص) يتعدَّى بنفسه إلى المفعول، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٤] وهو أفصح من نقَّص بالتَّشديد.

(قوله: وزاد السِّيرافي) اسمه الحسن بن عبد الله، ولد قبل السَّبعين ومائتين، ومات ببغداد في رجب سنة ثمان وستين وثلاث مئة. اهـ. «مزهر».

(قوله: الجوهري) هو إسمعيل بن حماد صاحب «الصِّحاح»، مات في حدود الأربع مائة. اهـ. «مزهر».

(قوله: مفعولاً دونه) مراده به: المستثنى؛ إذ معنى جاء القوم إلاَّ زيداً: جاؤوا دون زيد.

(قوله: وهو ما وقع عليه... إلخ) أي: اسم ما وقع؛ إذ زيد مثلاً لا يقع عليه فعل الفاعل، وهو مفعول به، والشَّخص المسمَّى به وقع عليه ذلك، وليس مفعولاً به؛ لأنَّ أبحاث النُّحاة لا تعلُّق لها بالأعيان الخارجية، بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء، وقيل: لا حاجة إلى تقدير الاسم؛ لأنَّهم يُجرُون صفات المدلولات المطابقية على دوالها.

(قوله: كضربت زيداً) أي: (زيداً) من (ضربت زيداً).

زَيْداً»، و«لاَ تَضْرِبْ زَيْداً»، وأجاب بِأَنَّ المراد بالوقوع إِنَّما هو تَعَلُّقُهُ بما لاَ يُعْقَلُ إلاَّ به، ألاَّ ترى أَنَّ «زيداً» في المثالين متعلق بِضَرَبَ، وَأَنَّ «ضرب» يتوقف فَهْمُهُ عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

[المنادىٰ]

ص ـ وَمِنْهُ الْمُنَادى.

ش ـ أي: ومن المفعول به المنادى؛ وذلك لأنَّ قولك: «يَا عَبْدَ اللهِ» أَصْلُهُ أَدْعُو عبدَ الله؛ فحذف الفعل، وأُنيب «يا» عنه.

[١ ـ نصب المنادىٰ]

ص ـ وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً، كَ: «يَا عَبْدَ اللهِ»، أَوْ شِبْهَهُ، كَ: «يَا حَسَناً وَجْهُهُ»، .....

(قوله: تعلُّقه) أي: المفعول.

(وقوله: بما) أي: بفعل، والضَّمير في (يعقل) عائد على الفعل، وفي (به) عائد على المفعول، كما يؤخذ من كلام المصنف بعد، خلافاً لما في «حاشية الدلجموني». تأمل.

والمراد: تعلُّقه به من غير واسطة، فخرج المجرور، من نحو: (مررت بزيد) فإنَّه ليس مفعولاً اصطلاحاً.

(قوله: ومنه المنادى) أي: وهو المطلوب إقباله؛ أي: المسؤول إجابته بذكر الملزوم، وإرادة اللازم، فلا يَرِدُ نحو: أللهُ، وأما نحو: يا جبال، ويا أرض، فمن باب الاستعارة بالكناية، ونداؤها تخييل، وطلب الإقبال فيها ادِّعائي، وذلك أنَّه لما شبَّه الجبل بالحيوان المميِّز في الانقياد للأمر أثبت له طلب الإقبال ادِّعاء، ثُمَّ استعمل النِّداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقي في الادِّعائي، ولا يخرج عن التعريف نحو: يا زيد لا تقبل؛ فإنَّه منهي عن الإقبال لا مطلوبه، ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه: يا فلان؛ لأنَّ الأوَّل مطلوب الإقبال لسماع النَّهي، ومنهي عن الإقبال بعد توجهه، فاختلفت الجهتان، ولأنَّه مطلوب الإقبال حكماً؛ لكونه مسؤل الإجابة، وعن الثاني بأنه من باب الاستعارة، أو لأنَّ المقصود طلب الإقبال إما حدوثاً أو بقاء. اهـ. يس ملخَّصاً.

و«يَا طَالِعاً جَبَلاً»، و«يَا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ»، أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الأَعْمَى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

ش ـ يعني أَنَّ المنادي إِنَّما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل:

إِحداها: أَنْ يكون مضافاً[1]، كقولك «يَا عَبْدَ اللهِ»، و«يَا رَسُولَ اللهِ»، وقال الشاعر:

٨٢ ـ أَلاَ يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ ... بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلاَ

(**قوله: وياطالعاً جبلاً**) فيه: أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدَّر لم يصحَّ عمله، وإن اعتُبِرَ كان مفرداً معرفة، ويجب تعريف الطَّالع اللهم إلاَّ أن يفرَّق بين المنعوت المذكر والمقدَّر كما أفاده بعضهم.

(**قوله: ألا يا عباد... إلخ**) هو من الطَّويل، والمتيم: هو الذي تيّمه الحبُّ؛ أي: ذلله.

(**قوله: وأقبحهم فعلاً**) كذا وقع في النُّسخ، وهو تحريف كما في «شرح شواهد ابن

---

(1) سواء أكانت الإضافة محضة نحو: «يا عبد الله» أم كانت غير محضة ـ وهي إضافة الوصف إلى مرفوعه ـ نحو: «ياحسن الوجه» واعلم أنه يجوز لك أن تنادي كل اسم مضاف، إلا أن يكون المضاف مضافاً إلى ضمير المخاطب كأن تقول: «يا غلامك» فهذا لا يجوز نداؤه.

٨٢ ـ هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكذا قالوا، ولم أجده في أصل ديوانه.

اللغة: «بعلاً»: أي زوجاً، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت، ووقع في بعض نسخ الشرح «وأقبحهم فعلاً» وهو تصحيف من النساخ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم؛ كما وقع في نسخة من الشرح: «وأفخرهم فعلاً» وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية.

وبعد كتابة ذلك وجدت الميداني (مجمع الأمثال ١/ ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبته، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك، وهو قوله:

يدب على أحشائها كل ليلة ... دبيب القر نبي بات يعلو نقاً سهلاً

وقد روي أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (١/ ٢٨٢) على هذا الوجه الذي أثبتناه وقد صححه العلامة السجاعي كما صححناه، بالرجوع إلى الرواية، وتشكك في الرواية المتروكة في تأويلها كما تشككنا، فلله الحمد والمنة.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «عباد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعباد مضاف و«الله» مضاف إليه «قلبي» قلب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «متيم» خبر المبتدأ «بأحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم، وأحسن مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «صلى» فعل ماضٍ، مبني على فتح مقدر على =

الثانية: أَنْ يكون شبيهاً بالمضاف، وهو «ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه»، وهذا الذي به التمامُ إِمَّا أَنْ يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى، كقولك: «يَا مَحْمُوداً فِعْلُهُ»، و«يَا حَسَناً وَجْهُهُ»، و«يَا جَمِيلاً فِعْلُهُ»، و«يَا كَثِيراً بِرُّهُ»، أَو منصوباً به، كقولك: «يا طالعاً جَبَلاً»، أَو مخفوضاً بخافضٍ متعلِّقٍ به كقولك: «يَا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ»، و«يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ»، أَو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك «يَا ثَلاَثَةً وَثَلاَثِينَ» في رجلٍ سَمَّيْتَهُ بذلك[1].

الناظم»، وصوابه: وأقبحهم بعلاً؛ أي: زوجاً؛ بدليل ما بعده، وهو قوله: يدبُّ على أحشائها كلَّ ليلة... إلخ، وأمَّا قول العلاَّمة الفيشي: إن (أقبح) بمعنى أحسن، فلم أره في كتب اللغة المشهورة بعد التَّتبع، فلا اعتماد على ما ذكره، خصوصاً مع مخالفته لما في «شرح الشَّواهد»، فتأمل، ثُمَّ رأيت في مختصر «حياة الحيوان» ما نصه: قال الأخطل يصف جارية وبعلها:

أَلاَ يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ ... بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلاَ
يَنَامُ إِذَا نَامَتْ عَلَى عُكَنَاتِهَا ... وَيَلْثُمُ فَاهَا كَالسُّلاَفَةِ أَوْ أَحْلَى
يَدِبُّ عَلَى أَحْشَائِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ... دَبِيبَ القَرَنْبَى بَاتَ يَعْلُو نَقاً سَهْلاَ

والعنكات: جمع عُكْنَة، بضم العين المهملة بوزن غرفة، وهي طيات البطن الحاصلة من السمن، والقرنبى بفتح القاف والرَّاء، وسكون النُّون مقصورة: دويبة طويلة الرِّجلين مثل الخنفساء، أكبر منها بيسير، ومن أمثالهم: ألزق من القرنبي، وبهذا تبين صحَّة ما في «شواهد ابن النَّاظم» وأنَّ ما ذكره الفيشي غير صحيح.

(**قوله: وهو ما اتَّصل به شيء... إلخ**) المراد به: ما اتَّصل به شيء متعلِّق به على أنَّه فاعل أو مفعول أو متعلق به. اهـ. ش.

(**قوله: سمَّيته بذلك**) فيه إشارة إلى أنَّه لا بُدَّ من كونه عَلَمَاً، وبذلك صرَّح بعضهم، قال

= آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة، «وأقبحهم» الواو حرف عطف، أقبح: معطوف على أحسن، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بعلاً» تميز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا عباد الله» حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً، لكونه مضافاً كما هو ظاهر.

(1) بقي عليه من الشبيه بالمضاف الاسم النكرة الذي نعت بجملة أو شبه جملة نحو قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

ومنه قولهم في الدعاء «يا عظيماً يرجى لكل عظيم» وقولهم «يا حليماً لا يعجل» و«ياجواداً لا يبخل» =

الثالثة: أَنْ يكون نكرة غير مقصودة[1]، كقول الأعمى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي» وقول الشاعر:

٨٣ ـ فَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

المصنِّف: ويمتنع إدخال (يا) على ثلاثين، خلافاً لبعضهم، وإن ناديت جماعة هذه عدَّتها؛ فإن كانت غير معيَّنة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معيَّنة ضممت الأوَّل، وعرَّفت الثَّاني بأل، ونصبته أو رفعته، إلاَّ إن أعدت معه (يا) فيجب ضمُّه وتجريده من أل، ومنع ابن خروف إعادة (يا).

(قوله: فيا راكباً... إلخ) قاله عبد يغوث بعدما أُسِرَ يوم الكلاب نائحاً به على نفسه،

= وابن مالك رحمة الله يجعل هذا نوعاً مستقلاً ويسميه الملحق بالشبيه بالمضاف، وجعل ابن الحاجب في الإيضاح الاسم الموصول من نوع الشبيه بالمضاف؛ لأنه شديد الحاجة في تمام معناه إلى الصلة، وقد وافقه الرضي على ذلك، ومن نداء الاسم الموصول قول الشاعر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

و إنما اشترطوا في نعت النكرة أن يكون جملة أو شبه جملة لأجل اعتبارها من نوع الشبيه بالمضاف، لأنه لو كان النعت مفرداً لكان الأولى اعتبار المنادى نكرة مقصودة معرفة بالنداء، ويجعل الوصف المفرد نعتاً له، ويعرف، نحو: «يا رجل الظريف» وهذا لا يصح اعتباره في النعت بالجملة وشبهها؛ لأن الجمل بعد المعارف ـ ومنها المنادى النكرة المقصودة ـ لا تكون نعتاً بل تكون حالاً.

(1) سواء أكانت هذه النكرة غير المقصودة جامدة كمثال الشارح، أم كانت مشتقة كقول الغريق «ياواقفاً أنقذني» فإن اتصل بهذا المشتق شيء صار شبيهاً بالمضاف.

٨٣ ـ هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني، وهي من شعر المفضليات، من المفضلية (رقم ٣٠)، وقد أنشد البيت المؤلف في شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٤٣١) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشموني في باب النداء (رقم ٨٧٢).

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد «ندامای» الندامى: جمع ندمان، وهو النديم، وقيل: هو الجليس والمصاحب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن، ويروى «أيا راكباً».

الإعراب: «أيا» أو «يا» حرف نداء «راكباً» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» كلمة مركبة من إن وما، فإن شرطية، وما زائدة «عرضت» عرض: فعل ماضٍ فعل شرط، وتاء المخاطب فاعله «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «ندامای» ندامى: مفعول أول لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر «نجران» مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية وللتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من ندامای «أن» مخففة من =

[٢ ـ بناء المنادى]

ص ـ وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ: «يَا زَيْدُ»، وَ«يَا زَيْدَانِ»، وَ«يَا زَيْدُونَ»، وَ«يَا رَجُلُ»، لِمُعَيَّنٍ.

ش ـ يستحقُّ المنادى البناء بأمرين: إِفْرَادِهِ، وتَعْرِيفِهِ، ونعني بإفراده أَنْ لاَ يكون مُضَافاً ولا شبيهاً به، ونعني بتعريفه أَنْ يكون مُرَاداً به مُعَيَّنٌ، سواء كان معرفةً قبلَ النداء كزيد وعمرو، أو معرفة بعد النداء ـ بسبب الإقبال عليه ـ كرجل وإنسانٍ، تريد بهما معيناً؛ فإذا وُجِدَ في الاسم هذان الأمران استحقَّ أَنْ يُبْنَى على ما يرفع به لو كان مُعْرباً؛ تقول: «يَا زَيْدُ» بالضم، و«يَا زَيْدَانِ» بالألف، و«يَا زَيْدُونَ» بالواو، وقال الله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢]، ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠].

وهو من بحر الطَّويل، والشَّاهد في: (أيا راكباً) حيث نصب راكباً؛ لأنَّه منادى مفرد نكرة لم يقصد بها معيناً، وأصل (إما) إنْ مَا، فأُدغِمت النُّون في الميم، وعرضت؛ أي: أتيت العروض، وهي مكَّة والمدينة، وما حولهما، وندامای: جمع ندمان: بمعنى: النديم، وهو شريب الرَّجل الذي ينادمه، ومن نجران؛ أي: من أهلها، وهي اسم بلدة من بلاد همدان من اليمن، قال البكري: سُمِّيت باسم بانيها نجران بن زيد بن يشجب بن يعرب بن قحطان، و(لا): لنفي الجنس، وتلاقيا: اسمه، وخبره: محذوف؛ أي: لنا، والجملة في محلِّ المفعول. اهـ. شيخ الاسلام مع زيادة.

(قوله: يا زيدان ويازيدون) إن قيل: العَلَم إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام، فكيف صحَّ فيه ماذُكِرَ؟ قيل: صحَّ؛ لقيام (يا) مقام اللام في إفادة التَّعريف، ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتي تعريف. أفاده ش ويس.

= الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف؛ والتقدير: أنه؛ أي: الحال والشأن «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «تلاقياً» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف وتقديره: لا تلاقي لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة؛ وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبلغ.

الشاهد فيه: قوله: «أيا راكباً» حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً؛ لكونه نكرة غير مقصودة؛ فأنت خبير بأنه لا يريد راكباً بعينه؛ وفي هذا رد على من أنكر وجود هذا النوع من المنادى.

[٣ ـ إضافة ياء المتكلم إلى المنادى]

ص ـ فَصْلٌ، وَتَقُولُ: «يَا غُلَامُ» بِالثَّلَاثِ، وَبِالْيَاءِ فَتْحاً وإِسْكَاناً، وَبِالأَلِفِ.

ش ـ إذا كانَ المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ستُّ لُغَاتٍ[1]:

إحداها: يَا غُلَامِي، بإثبات الياء الساكنة، كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

والثانية: يَا غُلَامِ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثالثة: ضَمُّ الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حَكَوا من كلامهم «يَا أُمُّ لاَ تَفْعَلِي» بالضم، وقرىء: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بالضم.

(فصل وتقول: يا غلام... إلخ)

(قوله: ضمُّ الحرف الذي كان مكسوراً) أي: فحذف كلٌّ من الكسرة والياء، ثم عُومِل معاملة الاسم المفرد، قال في «التَّوضيح»: وإنَّما يُفعَل ذلك فيما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافاً، قال شارحه: كالأم والأب والرَّب؛ حملاً للقليل على الكثير، بخلاف يا عدوي، فلا يجوز يا عدوُ بحذف الياء، وضمِّ الواو؛ أي: لأنَّ نداءه مضافاً إلى الياء لم يكثر. اهـ. فهو مبني على الضَّمُّ كالمفرد، كما صرَّح به الأشموني، ولا وجه لتوقُّف بعض مشايخنا في ذلك موجهاً له بأنه يلتبس بالمفرد؛ لما علمت من أنَّ هذا مخصوص بما كَثُرَ فيه ألا ينادى إلا مضافاً، فلا يحصل حينئذٍ إلباس. تأمَّل.

---

(1) هذه اللغات الست وإن كانت كل واحدة منها جائزة ـ تتفاوت في الفصاحة بسبب كثرة الاستعمال وقلته، فأفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة التي قبلها ويلي هذه بقاء الياء ساكنة أو مفتوحة ويلي هذين قلب الياء ألفاً بعد قلب الفتحة كسرة، ويلي ذلك حذف الألف اكتفاء بالفتحة التي صارت قبلها، وآخرها ضم آخر الاسم اكتفاء بنية الاضافة.
و هذا، وليس كل مضاف لياء المتكلم تجوز فيه هذه اللغات الست، بل جوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة للتخصيص، أما إذا كانت الإضافة للتخفيف ـ كأن يكون المضاف وصفاً ـ فإنه لا يجوز فيه حينئذٍ إلا لغتان: إثبات الياء الساكنة، أو [illegible] نحو قولك: «يا ضاربي، ويا مكرمي».

الرابعة: يا غُلامِيَ، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣].

الخامسة: يا غُلامَا، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحةً؛ فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤][1].

السادسة: يا غُلامَ، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر:

٨٤ ـ وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَأَنِّي

(قوله: فتنقلب الياء ألفاً) قال العلاَّمة الشيخ يس: والظَّاهر أنَّ الألف اسم؛ لأنَّها منقلبة عن اسم، وينبغي أن يُحكم بأنهَّا مضاف إليها، وأنَّها في محلِّ جرٍّ، بل قد يُدَّعى أنَّ هذه الألف ياء المتكلم، غاية الأمر أنَّها تغيرت صفتها، وينبغي أن يكون نصب (يا غلاماً) بفتحة مقدرة، والفتحة الظاهرة؛ لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم.

(قوله: ولست براجع... إلخ) هو من الوافر، والهمزة في (لَوَ أنِّي) محذوفة؛ لنقل

---

(1) والألف التي في «ياحسرتا» وفي «يا أسفا» هي ـ بغير شك منا ـ اسم، لأنها عبارة عن ياء المتكلم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الكسرة فتحة؛ وعلى ذلك تقول: حسرة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في مجل جر، فافهم هذا.
والفتحة التي قبل الألف في «حسرتا» وفي «أسفا» ليست فتحة إعراب، ونظيرها الكسرة التي قبل ياء «غلامي» كلتاهما حركة المناسبة: الفتحة لمناسبة الالف،و الكسرة لمناسبة الياء، وعلى ذلك تقول: حسرة منادى منصوب بالفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها حركة المناسبة.

٨٤ ـ لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وممن أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٤) لمثل ما ذكره هاهنا أيضاً والأشموني في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧).
اللغة: «بلهف» أراد بأن أقول: يا لهفاً «بليت» أراد بأن أقول: يا ليتني.
الإعراب: «لست» ليس: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «براجع» الباء حرف جر زائد، راجع: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفيه ضميره مستتر جوازاً تقديره هو فاعله «ما» اسم موصول: مفعول به لراجع، مبني على السكون في محل نصب «فات» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «مني» جار ومجرور متعلق بفات «بلهف» الباء حرف جر، والمجرور به محذوف، ولهف: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير: بقولي يا لهفاً، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام «ولا» الواو حرف عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء حرف جار =

أي: بقولي يا لَهْفَ.

وقولي: «وَتَقُولُ. يَا غُلَامُ بالثلاث»، أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بَيَّنْتُ تَوْجِيهَ ذلك.

[٤ ـ إضافة ياء المنادىٰ إلى لفظي: «أب» و«أم»]

ص ـ وَيَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ، وَيَا بْنَ أُمِّ، وَيَا بْنَ عَمِّ: بِفَتْحٍ، وَكَسْرٍ، وَإِلْحَاقُ الأَلِفِ أَوِ الْيَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

ش ـ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أُمّاً، جاز فيه عَشْرُ لُغَاتٍ؛ السِّتُّ المذكورة، ولُغَاتٌ أَرْبَعٌ أُخَرُ:

إحداها: إبدالُ الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ٱبن عامر في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢].

حركتها إلى الواو قبله، وحاصل المعنى: أنَّ ما فات لا يعود بكلمة التَّلهف، ولا بكلمة التَّمني، ولا بكلمة (لو).

(قوله: وقد بينّت توجيه ذلك) فيه أنه لم يُبيِّن توجيه الضَّم، وقد يقال: بيَّن وجهه بالسماع، كما تقدَّم. اهـ. ش.

(قوله: إبدال الياء تاء مسكورة) أي: تاء تأنيث، وما ذكره المصنِّف هو مذهب البصريين، قالوا: والدَّليل على أنَّها بدل منها: أنَّهم لا يجمعون بينهما، وإنَّما أُبدِلت تاء تأنيث؛ لأنَّها تدلُّ في بعض المواضع على التَّفخيم كما في علاَّمة ونسَّابة، والأبُ والأمُ مظنَّة

= لمجرور محذوف على المنهج السابق، وليت: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف أي بقولي: يا ليتني، «ولا» الواو للعطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، وخبرها محذوف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وهذا الفعل هو شرط لو، وجوابها محذوف، وتقدير هذه المحذوفات كلها: لو ثبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله: «بلهف» وقوله: «بليت» فإن كلاً من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتفى بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

الثانية: إبدالُها تاء مفتوحةً، وبها قرأ عامر.

الثالثة: يا أَبَتَا، بالتاء والألف، وبها قُرِىءَ شاذاً[1].

الرابعة: يا أَبتي، بالتاء والياء[2].

وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أَقْبَحُ من التي قَبْلَهَا، وينبغي أَنْ لا تجوز إلاَّ في ضرورة الشعر.

التَّفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء، وقال الكوفيون: هي للتَّأنيث، والإضافة بعدها مقدرة؛ أي: فليست بدلاً، وردَّ بأنَّه لو كان الأمر كما قالوا، لسمع (يا أبتي) و(يا أمتي) أيضاً. أفاده ش.

واعلم أنَّ كلاً من (يا أبتِ) و(يا أمتِ) منصوب؛ لأنَّه معرب؛ فإنَّه من أقسام المضاف بفتحة مقدَّرة على ما قبل التَّاء؛ منع من ظهورها اشتغال المحلِّ؛ لأجل التَّاء لاستدعائها فتح ما قبلها، لا على التَّاء؛ لأنَّها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها. اهـ. يس.

(قوله: إلاَّ في ضرورة... إلخ) مثله في «الأوضح»، وظاهر كلام الرَّضي عدم اختصاص ذلك بالشِّعر، ويؤيِّده أنَّه قُرِئَ ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [مريم: ٤٥] وفي «المرادي»: وأجاز كثير من

---

(1) وقد ورد على ذلك قول الراجز:

تقول بنتي قد أنى أناكا   يا أبتا علك أو عساكا

وقول الآخر:

يا أبتا أرقني القذان   فالنوم لا تطعمه العينان

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

ويا أبتا لا تزل عندنا   فإنا نخاف بأن تخترم

وقول آخر:

يا أمتا أبصرني راكب   يسير في مسحنفر لاحب

(2) وقد ورد على ذلك قول الشاعر:

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما   لنا أمل في العيش مادمت عائشا

وقد استعمله من المحدثين كشاجم في قوله:

يا أبتي أي أسى   لم تبق لابن ثكلك

يا أبتي كل أب   ورد يوما منهلك

وجمهور البصريين يخصون ذلك بالشعر؛ ولا يجيزونه في سعة الكلام، وأجاز كثير من الكوفيين أن تجمع بين التاء والياء أو الألف في سعة الكلام، وظاهر كلام المحقق الرضي موافقتهم.

[٥ ـ المنادى المضاف إلى «الياء»]

وإذا كان المنادى مُضافاً إلى مضاف إلى الياء ـ مثل: «يَا غُلاَمَ غُلاَمِي» ـ لم يجز فيه إلاَّ إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة، إلاَّ إنْ كان ابن أم، أو ابن عم؛ فيجوز فيهما أَرْبَعُ لُغاتٍ: فتحُ الميم، وكسرُها، وقد قَرَأتِ السبعة بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى﴾ [طه: ٩٤].

والثالثة: إثباتُ الياء، كقول الشاعر:

٨٥ ـ يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

والرابعة: قلبُ الياء ألفاً كقوله:

الكوفيين الجمع بينهما في الكلام، ونظيره قراءة أبي جعفر: ﴿يَٰحَسْرَتَىَّ﴾ فجمع بين العوض والمعوض. اهـ. يس.

(قوله: يا ابن أمي) هو من الخفيف، قاله الشَّاعر يرثي به أخاه، والشاهد فيه ظاهر، وشُقَيِّق تصغير شقيق للتَّرخيم كما في «العيني».

---

٨٥ ـ هذا البيت من كلام أبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١) والأشموني في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (١/ ٣١٨).

اللغة: «شقيق» بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء ـ مصغر شقيق بفتح الشين «خلفتني» تركتني خلفك، وفي رواية سيبويه: «أنت خليتني» أي تركتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف وأم من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة، يا حرف نداء «شقيق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وشقيق مضاف ونفس من «نفسي» مضاف إليه ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتني» خلف: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» نعت لدهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا ابن أمي» حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم»، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل.

٨٦ ـ يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَٱهْجَعِي

وهاتان اللغتان قَلِيلتانِ في الاستعمال.

[٦ ـ تابع المنادى]

ص ـ فَصْلٌ: وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً بِأَلْ، ....

(قوله: يا ابنة عمَّا... إلخ) هو من الرَّجز، واهجعي: أمر من هَجَع بفتحتين يهجع هجوعاً؛ بمعنى: نام الليل، فهو خاصٌّ بنوم الليل كما قاله ابن السكيت، ولعلَّ المراد هنا: لازمه، وهو السُّكوت؛ فإنَّ النوم يلازمه السُّكوت، وذلك لأنَّ مقصوده نهي ابنة عمِّه. وهي امرأته أمُّ الخيار. عن لومها إياه على صلع رأسه، وهو ذهاب شعره، وهذا من قصيدة لأبي النَّجم أوَّلها:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ

(فصل ويجري ما أفرد... إلخ)

---

٨٦ ـ هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشموني في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (١/٣١٨) والقزويني في الإيضاح (رقم ٢٢) وقد روى جزءاً مع القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة، قال:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... عليَّ ذنباً كله لم أصنع

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميز عنه قنزعاً عن قنزع

جذب الليالي أبطئي وأسرعي ... أفناه قيل الله للشمس: اطلعي

حتى إذا واراك أفق فارجعي

اللغة: «لا تلومي» لا تعتبي «واهجعي» أصله من الهجوع، وهو الرقاد بالليل، والمراد اطمئني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابنة» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابنة مضاف، وعم من «عما» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «واهجعي» الواو حرف عطف، واهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «وابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وهذه لغة قليلة.

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ «ابنة» وأنها لا تجري في لفظ «بنت أم» ولفظ «بنت عم» لكن صرحوا بأنها تجري في كلمة بنت مضافة إلى أم أو عم كما تجري في كلمة ابنة مضافة إلى أحدهما.

مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ وَتَأْكِيْدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيْفَ مُجَرَّداً عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ أَيٍّ عَلَى لَفْظِهِ، وَالْبَدَلُ الْمُجَرَّدُ، [وَالنَّسَقُ الْمُجَرَّدُ]، كَالْمُنَادى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً.

ش ـ هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصِلُ: أنَّ المنادى إذا كان مبنيّاً، وكان تابعُه نعتاً، أو تأكيداً، أو بياناً، أو نَسَقاً بالألف واللام ـ وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه الألف واللام ـ جاز فيه الرَّفْعُ على لفظِ المنادى، والنصبُ مَحَلِّهِ.

تقول في النعت: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» بالرفع، و«الظريفَ» بالنصب.

وفي التأكيد: «يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ»، و«أَجْمَعِينَ».

وفي البيان: «يَا سَعِيدُ كُرْزٌ»، و«كُرْزاً».

وفي النسق: «يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ»، و«الضَّحَّاكَ» قال الشاعر:

(قوله: من نعت المبني... إلخ) هذا بيان لـ:(ما) من قوله: **(ما أفرد... إلخ)** وهذا يقتضي كما قال الفاكهي: أنَّ الصُّور ثمانية حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة الَّتي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبيَّن، قال الشيخ يس: وما اقتضاه كلامه مشكل؛ لأنَّ التَّأكيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل، وكذا عطف البيان، وأما عطف النَّسق فيتصوَّر فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل نحو: يا زيد، والضَّارب الرَّجل، فتكون الصُّور التي يجوز فيها الأمران ستَّة، لا ثمانية. اهـ. وحينئذٍ فالأولى جعل الصُّور الدَّاخلة في كلام المصنِّف ستَّة، والصُّورتان المذكورتان خارجتان منه؛ لعدم تأتِّيهما، وهذا ظاهر لا غبار عليه، وأمَّا قول بعضهم. جوابا عنه: إن قوله: (وتأكيده بالرَّفع عطفاً على ما أفرد... إلخ) فهو غير ظاهر من كلام المصنِّف، ولذا لم يعوِّل الفاكهي على نحو ذلك. تأمَّل.

(قوله: وتأكيده) أي: المعنوي، وأطلقه اعتماداً على اشتهار أمر اللفظي، فقد عُلِمَ أنَّ حكمه حكم الأوَّل حتَّى كأنَّه هو. اهـ. يس.

(قوله: على لفظه) متعلق بيجري.

٨٧ ـ يَـا حَـكَـمُ الْـوَارِثُ عَـنْ عَـبْـدِ الْـمَـلِـكْ

رُوِيَ برفع «الوارث» ونَصْبه، وقال الآخر:

٨٨ ـ فَمَا كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى ... بِـأَجْـوَدَ مِـنْـكَ يَـا عُـمَـرُ الْـجَـوَادَا

(قوله: يا حكم الوارث... إلخ) قال في «الصِّحاح»: الحَكَم بالتحريك الحاكم، وفي المثل في بيته يُؤْتَىٰ الحكم والبيت لرؤبة بن الحجاج.

(قوله: وقال آخر: فما كعب... إلخ) هو مدح لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وقبله:

يَـعُـوْدُ الْـفَـضْـلُ مِـنْـكَ عَـلَـى قُـرَيْـشٍ ... وَتَـفْـرُجُ عَـنْـهُـمُ الْـكُـرَبَ الـشِّـدَادَا

---

٨٧ ـ هذا البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب (رقم ١٥).

الإعراب: «يا» حرف نداء «حكم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «الوارث» نعت الحكم، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى، أو منصوب تبعاً لمحله، ويروى بالوجهين جميعاً، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل «عن» حرف جر «عبد» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بالوارث، وعبد مضاف و«الملك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «يا حكم الوارث» فإن «حكم» منادى مبني على الضم، و«الوارث» نعت مقترن بأل، وقد روي برفع الوارث ونصبه، على ما بيناه في الإعراب، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل وكان المنادى مبنياً، جاز في النعت الوجهان.

٨٨ ـ هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مراون، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٥) وفي مغني اللبيب (رقم ١٦).

اللغة والرواية: «كعب بن مامة» هو رجل من إياد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس «ابن أروى) أرادبه عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان مضرب المثل في الكرم، ويروى في مكانه «وابن سعدى» وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم.

الإعراب: «ما» نافية حجازية تعمل عمل ليس «كعب» اسم ما «ابن» نعت لكعب وابن مضاف و«مامة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو عاطفة، ابن: معطوف على اسم ما وابن مضاف و«أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد، أجود: خبر ما الحجازية «منك» جار ومجرور متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» يروى بالضم والنصب؛ فأما الضم فهو المشهور، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب «الجوادا» نعت لعمر باعتبار محله، ونعت المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «الجواد» فإنه نعت لعمر، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

والقوافي منصوبة، وقال آخر:

٨٩ ـ ألاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرَا ... فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

وقال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وقُرِيءَ شاذاً ﴿وَٱلطَّيْرُ﴾، وهذه أمثلة المفرد.

وهما من الوافر، الفضل: هو الإحسان، وقريش: هي القبيلة المشهورة، وتفرج: بضمِّ الرَّاء؛ بمعنى: تكشف، والكُرَب: جمع كربة بضمِّ الكاف فيهما؛ أي: الغمُّ والحزن، وابن مامة وابن أروى من أجواد العرب المشهورين.

(قوله: **والقوافي منصوبة**) جمع قافية، والمراد بها هنا: الكلمات الأخيرة من الأبيات، كما هو مذهب الأخفش، لا ما اختاره الخليل من أنَّها من المحرَّك قبل السَّاكنين إلى الانتهاء، فتكون في البيت المذكور من واو الجواد، ومثل ذلك لا يوصف بنصب؛ إذ هو بعض الكلمة؛ فتأمل.

(قوله: **ألا يا زيد... إلخ**) هو من الوافر، وخَمَر: بفتح الخاء المعجمة وفتح الميم كما وجدته بخطِّ الشنواني، وفي «القاموس» الخَمَر بالتحريك: ما واراك من شجر وغيره. اهـ. فالمعنى: لقد جاوزتما المحلَّ المستور بالأشجار وغيرها من الطَّريق.

(قوله: **وقرئ شاذاً والطَّير**) أي: بالرَّفع: والرفع هو مختار الخليل وسيبويه، وقدروا

---

٨٩ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «خمر الطريق» ـ بفتح الخاء والميم جميعاً ـ هو الساتر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف، أي جاوزتما الطريق الذي يستركما بكثرة أشجاره.

المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه؛ لأنهما قد صارا في طريق لا ساتر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب «والضحاك» الواو حرف عطف، والضحاك: معطوف على زيد يجوز فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل «سيرا» فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خمر» مفعولٌ به لجاوز، وخمر مضاف و«الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا زيد والضحاك» فإن قوله: «زيد» منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب، وقوله: «الضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف، وهو معطوف على المنادى المبني عطف نسق بالواو، وقد روي في البيت بنصبه ورفعه؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان.

ـ وكذلك المضافُ الذي فيه أل، تقول: «يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ، وَالْحَسَنَ الْوَجْهِ» وقال الشاعر:

٩٠ ـ يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ

يروى بِرَفْعِ «الضامر» ونَصْبِهِ.

ـ فَإِنْ كان التابعُ من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام؛ تعين نصبه على المحل، كقولك: «يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو»، و«يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ»، و«يا تَمِيم كلَّكم»، أو «كُلَّهُمْ»، و«يَا زَيْدُ وأبا عبدِ اللهِ»، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦].

النَّصب في الآية عطفاً على فضلاً من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠].

(قوله: **يا صاح يا ذا الضَّامر... إلخ**) هو من الرَّجز، أي: يا صاحبي، والضَّامر؛ أي: المهزول، والعيس بكسر أوَّله، وسكون ثانيه: إبل بيض في بياضها ظُلمة خفية جمع عيساء بالمد، فهو كبيض وبيضاء لفظاً ومعنى.

(قوله: **يا تميم كلكم أو كلهم**) أي: لأنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير.. جاز أن

---

٩٠ ـ هذا الشاهد من كلام ابن لوذان ـ بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة ـ السدوسي وهو من شواهد سيبويه (١/٣٠٦) وبعده قوله:

والرحل ذي الأنساع والحلس

وقد نسب في صلب الكتاب، وفي شرح شواهده للأعلم إلى ابن لوذان السدوسي، كما قلنا وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (١٥/١٢ بولاق) أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد وذكر معه ثانياً، وأشار إلى أن لهما ثالثاً.

اللغة: «الضامر العنس» العنس: أصله الناقة الشديدة، وضمورها: دقة وسطها وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه «الأنساع» جمع نسع ـ بكسر النون وسكون السين ـ وهو سير يربط به الرحل «الحلس» بكسر الحاء وسكون اللام: كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة.

الإعراب: «يا» حرف زاء، «صاح» منادى مرخم وأصله صاحب مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب «الضامر» نعت لذا المنادى، إما مرفوع تبعاً للفظ المقدر، أو منصوب تبعاً لمحله، والضامر مضاف و«العنس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا ذا الضامر العنس» فإن «ذا» منادى مبني، و«الضامر العنس» نعت مقترن بأل مضاف، وقد روي برفع هذا النعت ونصبه؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان، ونظيره قول عبيد:

يا لمخوفنا بمقتل شيخه ... حجر تمنى صاحب الأحلام

ـ وَإنْ كان التابع نعتاً لأيٍّ تعيَّن رَفْعُهُ على اللفظ[1]، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحج: ١] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [التحريم: ١، الطلاق: ١].

ـ وَإنْ كان التابع بدلاً، أو نَسَقاً بغير الألف واللام؛ أُعطِيَ ما يَسْتَحِقّه لو كانَ مُنَادًى.

تقول في البَدَلِ: «يَا سَعِيدُ كُرْزُ» بضم «كرز» بغير تنوين، كما تقول: «يا كُرْزُ»، و«يَا سَعِيدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ» بالنصب، كما تقول: يا أبا عبد الله.

وفي النسق: «يَا زَيْدُ وَعَمْرُو» بالضم، و«يَا زَيْدُ وأبَا عبد الله» بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى معرباً.

[٧ ـ تكرار المنادىٰ المفرد المضاف]

ص ـ وَلَكَ فِي نَحْوِ «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ»[2] ....

يُؤتَى بلفظ الغيبة؛ نظراً للأصل، وبلفظ الخطاب؛ لكون المنادى مخاطباً في المعنى، وإنما لم يجز أن يقول المسمى بزيد: زيد ضربت؛ لأنَّه ليس فيه دليل التَّكلم، وهنا وجد دليل الخطاب، وهو (يا) اهـ. يس. ويتعين النصب فيهما على المحل؛ لأنها مضافان من غير (أل).

(قوله يا زيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز وهو بتمامه:

---

(1) لا تنعت «أي» إلا بواحد من اثنيني: الأول: الاسم المحلى بأل الجنسية، نحو: «يا أيها الرجل» و«يا أيها الإنسان» ومنه الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، ومنه أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي:

يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم:

والثاني: اسم الإشارة هل يشترط أن ينعت اسم الإشارة حينئذٍ باسم محلى بأل أو لا يشترط ذلك؟ ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لا يشترط في اسم الإشارة الواقع نعتاً لأي هذه أن ينعت باسم محلى بأل، ويدل لصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة قول الشاعر:

أيهذان كلا زاديكما ... ودعاني واغلا فيمن وغل

(2) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

يا زيد زيد اليعملات الذبل ... تطاول الليل عليك فانزل

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يلقينكم في سوءة عمر

ومنه قول الآخر:

فيما سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ... ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

فَتْحُهُمَا أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ[1].

ش ـ إذا تكرر المنادى المفردُ مضافاً، نحو «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ» جاز لك في الأوَّل وجهان:

أَحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حينئذٍ: إمَّا مُنَادى سَقَطَ منه حرفُ النداء، وَإمَّا عَطْفُ بيانٍ، وَإمَّا مَفْعُولاً بتقدير أعني.

والثاني: الفتح، وذلك على الأصل: «يَا زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ»، ثم اخْتُلِفَ فيه؛ فقال سيبويه: حَذَفَ «اليعملات» من الثاني لدلالة الأوَّل عليه، وأقْحَمَ «زَيْد» بين المضاف والمضاف إليه، وقال المُبَرِّد: حذف «اليعملات» من الأوَّل لدلالة الثاني عليه، وكلٌّ من القَوْلَينِ فيه تَخْرِيجٌ على وجه ضعيف؛ أمَّا قول سيبويه ففيه الفَصْلُ

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

اليعملات: جمع يَعْمَلة بفتح المثناة التحتية أوله، والميم بعد العين السَّاكنة، وهي النَّاقة النَّجيبة المطبوعة على العمل، والجمل يَعمل، قال في «القاموس»: ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان، والذُّبَّل: الضَّوامر جمع ذابل كركَّع جمع راكع. اهـ. ش.

(قوله: فتحهما) لم يقل: نصبهما مع كونهما معربين؛ ليكون الكلام جارياً على كلِّ الأقوال. اهـ. يس.

(قوله: وهو مُقْحَم) أي: الثاني زائد بين المضاف والمضاف إليه، وإنما حذف تنوين

---

(1) هاهنا أمور نريد أن ننبهك إليها، الأمر الأول حاصله أن هذه المسألة لا يلزم فيها أن يكون المنادى علماً، بل كما يكون علماً ـ وهو الأكثر ـ يكون اسم جنس نحو: يا رجل رجل القوم، ويكون وصفاً، نحو: يا صاحب صاحب عمرو، والأمر الثاني: أن ظاهر كلام المؤلف أنه في حال نصب الأول والثاني يكون الأول منهما مضافاً إلى ما بعد الثاني على رأي سيبويه، وإلى محذوف على رأي المبرد، ولكن صرحوا بأن رأى سيبويه أن الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وأن الثاني مقحم غير مضاف بأن رأى سيبويه أن الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وأن الثاني مقحم غير مضاف لا لفظاً ولا تقديراً، الأمر الثالث: أنه على نصب الاسمين على رأي سيبويه يكون نصب الثاني إما على أنه توكيد لفظي وإما على أنه عطف بيان وكان يلزم على ما ذكره نصب الثاني إما على أنه توكيد لفظي وإما على أنه عطف بيان، وكان يلزم على ما ذكره تنوين الثاني؛ لأنه غير مضاف لا في اللفظ ولا التقدير على ما عرفت.

بين المتضايفين، وهما كالكلمة الواحدة، وأمَّا قول المُبَرِّد ففيه الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني عليه، وهو قليل، والكثير عكسه[1].

[ترخيم المنادىٰ]

ص ـ فَصْلٌ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً؛ فَذُو التَّاءِ مُطْلَقاً، كَيَا طَلْحَ، وَيَا ثُبَ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعَلَمِيَّتِهِ، وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، كَيَا

الثاني مع أنَّه لا مقتضى لحذفه؛ لأنَّه لمّا تكرَّر المضاف بلفظه وحركته صار كأن الثَّاني هو الأوَّل، والتَّأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركة إعرابية أو بنائية، وفي هذه المسألة الفصل بين المتضايفين بغير الظَّرف، قالوا: وهو جائز فيهما خاصَّة، فتأمل.

(فصل في التَّرخيم)

(قوله: ترخيم) هو لغة: ترقيق الصَّوت وتليينه.

(قوله: المعرفة) المراد بها في المؤنَّث بالتَّاء: المعيَّن؛ ليشمل النَّكرة المقصودة نحو: يا شا ويا جار، لمعيَّنين. اهـ. ش.

(قوله: وهو) أي: ترخيم المنادى.

(قوله: تخفيفاً) أي: لمجرد التَّخفيف، لا لعلَّة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتَّخفيف، فعلى هذا يكون التَّعريف مخصوصاً بترخيم النِّداء، ويُعلَم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة، ومراده بالحذف للتَّخفيف: ما لم يكن له موجِب، فيخرج الحذف في باب عصا وقاض؛ لأنَّ الحذف فيهما لعلَّة، وكذا نحو: (أب) أصله: أَبَوٌ، فحذفت الواو؛ لأنَّها لو بقيت ساكنة لفات الأمر المطلوب من الإعراب، ولو تحرَّكت لحصل الثِّقل، فحذفها لعلَّة تصريفية، ويخرج حذف لام (يد) و (دم)؛ لأنَّه واجب، قال الرَّضي: يعنون بالحذف للتَّخفيف ما لم يكن له موجِب كما كان في باب (قاضٍ) و(عصا)، وإلا فكلُّ حذف لا بدَّ فيه من تخفيف، ويقولون فيه أيضاً: حذف بلا علَّة، وحذف الاعتباط مع أنَّه لا بدَّ في كلِّ حذف من قصد التَّخفيف، وهو العلَّة، فهذا اصطلاح منهم. اهـ.

(قوله: مطلقاً) أي: سواء كان عَلَماً أم لا، ثلاثياً أم لا. اهـ. فاكهي. أشار به إلى أنَّه

---

(1) في بعض النسخ «ما كان أغنى... إلخ».

جَعْفُ: ضَمّاً، وَفَتْحاً.

ش ـ من أحكام المنادى الترخيمُ، وهو: حذفُ آخره تخفيفاً، وهي تسمية قديمة، وروي أنَّه قيل لابن عباس: إنَّ ابن مسعود قرأ: ﴿وَنَادَوْا يَمَالِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فقال: ما كان أَشْغَلَ[1] أَهْلَ النَّارِ عن الترخيم! ....

أراد بالإطلاق عدم اشتراط ما يخصُّ المجرَّد، لا أنَّه لا يشترط فيه شيء أصلاً، فلا ينافي أنَّه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة إلى آخر ما تقدَّم.

(قوله: ضمّاً وفتحاً) منصوبان على الحال؛ أي: حال كونه ضَمّاً؛ أي: ذا ضمٍّ، وهو أولى من نصبهما على نزع الخافض؛ لأنَّه سماعي.

(قوله: تسمية قديمة) يريد أنَّ العرب قد تكلَّمت به.

(وقوله: رُوي... إلخ) استدلال على كونها تسمية قديمة، ومحلُّ الاستدلال قوله: **(ما كان أشغل أهل النَّار عن التَّرخيم... إلخ)** ما: تعجبية، وكان: زائدة، وأشغل: فعل ماض،

---

(1) ومنه قول الشاعر:

يا حار لا أرمين منكم بداهية   لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

ومثله قوله النابغة الذبياني:

أقول والنجم قد مالت أواخره   إلى المغيب: تثبت نظرة حار

ومثله أيضاً قول عبيد بن الأبرص:

يا حار ما راح من قوم ولا ابتكروا   إلا وللموت في آثارهم حادي

يا حار ما طلعت شمس ولا غربت   إلا تقترب آجال لميعاد

و مثله قول امرء القيس:

أحار ترى برقاً أريك وميضه   كلمع اليدين في حبي مكلل.

و«حار» أصله يا حارث كما قال المؤلف، وهو علم منقول عن اسم الفاعل، فلا شذوذ في ترخيمه على هذا الوجه، وقد أجروا مجراه كلمة «صاحب» مع أنه نكرة وليس فيها تاء التأنيث، فرخموها شذوذاً وقد جاء في ذلك الشعر المحتج به كثير.

من ذلك قول الشاعر:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو   ت فنسيانه ضلال مبين

ومنه قول الآخر:

صاح هل ريت أو سمعت براع   رد في الضرع ما قرى في العلاب

«ريت» يريد رأيت، وقرى: أي جمع والعلاب جمع علبة وهي هنا الوعاء الذي يحلب فيه اللبن، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص: =

ذكره الزمخشري وغيره، وعن بعضهم أنَّ الذي حَسَّنَ الترخيم هنا أنَّ فيه الإشارة إلى أنَّهم يقتطعون بعضَ الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه.

[١ - شروط الترخيم]

وشَرْطُهُ: أَنْ يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يُشْتَرَطْ فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة؛ فتقول في ثُبَةٍ - وهي الجماعة - «يَا ثُبَ» كما تقول في عائشة: «يَا عَائِشَ»، وَإِنْ لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط:

أحدها: أَنْ يكون مبنياً على الضم.

والثاني: أَنْ يكون علماً.

وفاعله مستتر فيه عائد على ما؛ أي: شيء عظيم، وهو ما هم فيه من العقاب أشغلهم عن التَّرخيم، وفي نسخة: ما كان أغنى أهل النَّار عن التَّرخيم، وعلى كلٍّ فهو استبعاد من ابن عبَّاس لذلك؛ لأنَّ التَّرخيم إنَّما يكون في مقام الانبساط ونحوه؛ لأنَّه لتحسين اللفظ، ومحلُّهم ليس محلَّ ذلك، وقد أشار الشَّارح إلى جواب هذا بقوله: **(وعن بعضهم: أنّ الذي حسَّن... إلخ)**، وحاصله: أنَّهم لم يقصدوا بذلك تبسطاً ولا غيره، وإنَّما هم لشدَّة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة.

(فائدة)

أنكر بعضهم ورود حذف بعض حروف الكلمة المسمَّى بالاقتطاع في القرآن الشَّريف، ورُدَّ عليه بالقراءة المتقدّمة، وبأنَّ بعضهم جعل منه فواتح السُّور على القول بأنَّ كلَّ حرف منها من اسم من أسمائه تعالى. أفاده في «الإتقان».

(قوله: عائشة) بالهمزة، وإبدالُها ياء لحنٌ، وأمَّا عيشة فهي مولدة كما نقل عن الجوهري، لكن ذكر ابن فارس أنَّها لغة ردئية.

= يا صاح ياذا الضامر العنس ... والرحل ذي الأنساع والحلس
وهذا هو الشاهد رقم /٩٠/ وقد مضى قريباً مشروحاً وعلى هذا جاء قول أبي العلاء المعري:
صاح هذا قبورنا تملأ الرحب، ... فأين القبور من عهد عاد؟

والثالث: أَنْ يكون متجاوزاً ثلاثةَ أَحْرُفٍ، وذلك نحو: «حَارِث، وَجَعْفَر»، تقول: «يَا حَارِ» و«يَا جَعْفَ».

ولا يجوز في نحو «عبد الله»، و«شَابَ قرناها» أن يُرَخَّما؛ لأَنَّهُمَا ليسا مضمومين، ولا في نحو إنسان مقصوداً به مُعَيَّنٌ؛ لأنَّه ليس علماً، ولا في نحو «زيد» و«عمرو» و«حَكَم»؛ لأَنَّها ثلاثية، وأجاز الفرَّاء الترخيم في «حَكَم» و«حَسَنٍ»، ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط، قياساً على إجرائهم نحو «سَقَرٍ»، مُجْرَى زينب في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى هِنْدٍ في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم «جَمَزَى» لحركةِ وَسَطه مُجْرَى حُبَارى في إيجاب حذف ألفه في النسب، لا مُجْرَى حُبْلَى في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً.

(قوله: قياساً على إجرائهم نحو: سقر مجرى... إلخ) قيل: الفرق أنَّ حركة الوسط ثَمَّة اعتُبِرَت في حذف حرف زائد على الكلمة، وهو التَّنوين، وههنا في حذف حرف أصلي، وأيضاً ليس الحذف ههنا وارداً على حرف بعينه، فهو مظنَّة الالتباس. اهـ. يس.

(قوله: وإجرائهم جَمَزَى... إلخ) الجَمَزى: بفتح الجيم والميم والزَّاي بعدها ألف من الأوصاف، يقال: حمار جمزى؛ أي: سريع، وحاصل التَّوجيه: أنَّهم أجروا (جمزى) لتحرك وسطه مجرى الخماسي وهو (حُبَارى) في حذف ألفه، ولم يجروه مجرى الرباعي كـ:(حبلى) في إجازة حذف ألفه، أو قلبها واواً؛ فإنَّه يجوز في (حبلى) هذان الوجهان كما قال في «الخلاصة»:

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

(قوله: حبارى) بضم أوّله، قال في «المصباح»: هو طائر معروف على شكل الأوزة برأسه وبطنه غبرة، ولون ظهره وجناحيه كلون السُّماني غالباً، والجمع: حبابير وحباريات. اهـ. وفي «مختصر حياة الحيوان»: الحبارى: طائر للذكر والأنثى، والواحد والجمع، وألفه للتأنيث؛ إذ لو لم تكن له لانصرفت، والجمع حباريات، وهي من أشد الطير طيراناً، وهي طائر كبير العنق، رمادي اللون في منقاره بعض طول، لحمه بين لحم الدَّجاج ولحم البطِّ، وهو أخفُّ من لحم البط؛ لأنَّه بري، وهو من أكثر الطَّير حيلة في تحصيل الرِّزق، ومع ذلك يموت جوعاً، وروى أبو داود والترمذي عن سفينة قال: أكلت مع رسول الله ﷺ لحم

[٢ ـ لغة الترخيم]

وأَشَرْتُ بقولي: «كَيَا جَعْفُ ضَمّاً وَفتحاً» إلى أنَّ الترخيم يجوز فيه قَطْعُ النظر عن المحذوف؛ فتجعل الباقي اسماً برأسه فتضمه، ويَسمَّى لغة من لا ينتظر، ويجوز أنْ لا تقطع النظر عنه، بل تجعله مُقَدَّراً؛ فيبقى [ما كان] على ما كان عليه، ويُسمَّى لغة من ينتظر.

الحُبارى. اهـ. ملخَّصاً ومن خطِّه نقلت. وسننه اسمُ عبدٍ متكهل كان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(قوله: إلى أنَّ التَّرخيم يجوز فيه قطع النَّظر) ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين في كلِّ ما رُخِّم، فلا ينافي أنَّه لا يجوز التَّرخيم إلاَّ على نية المحذوف فيما فيه ليس عَلَماً كان أو صفة، فتقول في نحو: مسلمة وحارثة وحفصة: يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه، فإن لم يُخَف لبس جاز، كما قال في «الخلاصة»:

وَالْـتَـزِمِ الأَوَّلَ فِـي كَـمُـسْـلِـمَـهْ ... وَجَـوِّزِ الـوَجْـهَـيْـنِ فِـي كَـمَـسْـلَـمَـهْ

تامَّل.

(قوله: فيبقى على ما كان عليه) أي: الأكثر والغالب فيه ذلك، فلا ينافي أنَّهم صرَّحوا باستثناء صورتين من ذلك:

الأولى: ما كان مدغماً في المحذوف، وهو بعد ألف؛ فإنَّه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو: مضارٍّ ومحاجٍّ، فتقول فيهما: يا مضارِّ، ويا محاجِّ بالكسر إن كانا اسمي فاعل، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو: تحاجٍّ، تقول فيه: يا تحاجُّ بالضَّم؛ لأنَّ أصله: تحاجج؛ وإن كان أصلي السكون حرَّكْته بالفتح نحو: أسحارٌّ. اسم بقلة. فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لا حظَّ له في الحركة، فإذا سمي به، ورخِّم على هذه اللغة قيل فيه: يا أسحارَّ بالفتح؛ لأنَّه أقرب الحركات إليه.

الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سُمِّي بنحو: قاضون ومصطفون من جموع معتلِّ اللام، فإنَّه يقال في ترخيمه: يا قاضي، ويا مصطفى برد الياء في الأوَّل، والألف في الثاني؛ لزوال سبب هذا الحذف. هذا مذهب الأكثرين، واختار في «التَّسهيل» عدم الرَّدِّ. اهـ. من «الأشموني».

فتقول على اللغة الثانية في جعفر: «يَا جَعْفَ» ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك «يَا مَالِ» ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود[1]، وفي منصور «يَا مَنْصُ» ببقاء ضمة الصاد، وفي هِرَقْلَ: «يَا هِرَقْ» ببقاء سكون القاف.

وتقول على اللغة الأُولى: «يَا جَعْفُ، وَيَا مَالُ، وَيَا هِرَقُ» بضم أعجازهن، وهي قراءة أبي السري الْغَنَوِي و«يَا مَنْصُ» باجتلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم.

[٣ ـ المحذوف من الرخم]

ص ـ وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلْمَان، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ «مَعْدِي كَرِبَ» الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

ش ـ المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أَحدها: أنْ يكون حرفاً، وهو الغالب كما مَثَّلْنَا.

والثاني: أنْ يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط:

أَحدها: أنْ يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً.

والثاني: أنْ يكون معتلاً.

(قوله: وفي هِرَقْل) بكسر الهاء، وفتح الراء، وسكون القاف، وهو غير منصرف؛ للعَلَمية والعجمة، وحُكي فيه هِرْقِل بسكون الراء، وكسر القاف، ولقبه قيصر. اهـ. شيخ الإسلام في «شرح البخاري» وهو ملك الرُّوم، ومات على كفره كما في شروح البخاري.

(قوله: أبي السَّرار) بالرَّاء المخففة. اهـ. بخط ش. والغنوي بالغين المعجمة. اهـ. فيشي وقيل: أبو السري الغنوي.

(قوله: أن يكون معتّلاً) أي: حرف علَّة، ولو عبرَّ به لكان أولى؛ لأنَّ المعتلَّ ما فيه

---

(1) يريد في قوله تعالى: ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾ [الزخرف: 77].
وقد وقع نداء «مالك» مرخماً في قول الأنصاري:

«يـا مـال والـحـق عـنـده فـقـفـوا»

ونظيره ترخيم «عامر» في قول النابغة الذبياني:

فـصـالـحـونـا جـمـيـعـاً أن بـدا لـكـم ... ولا تـقـولـوا لـنـا أمـثـالـهـا عـام

والثالث: أنْ يكون ساكناً.

والرابع: أنْ يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو: «سَلْمَان، ومنصور، ومسكين» علماً، تقول: «يا سَلْمْ يا مَنْصُ، يا مِسْكُ»، وقال الشاعر:

٩١ ـ يَا مَرْوُ؛ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ]

حرف علّة. كذا بخط ش، ويُمكِن الجواب بأنَّ الضَّمير في (يكون) راجع للاسم الذي يجتمع فيه الشُّروط، لا للحرف. تأمل.

(قوله: يكون قبله ثلاثة أحرف، فما فوقها) أي: لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقلِّ أبنية العرب. اهـ. «جامي».

(قوله: يا مرو إنَّ مطيتي... إلخ) هو من الكامل للفرزدق، يخاطب به مروان بن عبد

---

٩١ ـ هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٣٨).
وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٢).

اللغة: «يا مرو» أراد يا مروان «مطيتي» المطية: الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو ـ أي تسرع ـ في سيرها «محبوسة» أراد أنها واقفة بالباب «الحباء» بكسر الحاء بزنة كتاب ـ هو العطاء «ربها» صاحبها «لم ييأس» أي: لم يقنط، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه.

المعنى: يصف أنه وفد على كريم يجتديه، وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجدواه ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل.

الإعراب: «يا» حرف نداء «مرو» منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب «مطيتي» مطية: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «محبوسة» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ترجو» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيتي.

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثانٍ لإن، «الحباء» مفعول به لترجو «وربها» الواو واو الحال، رب: مبتدأ، ورب مضاف وها: مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ييأس» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها، والجملة من لم ييأس وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «يا مرو» الذي أصله يا مروان حيث رخمه بحذف آخره، وهو النون، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر؛ فحذف الحرف الذي قبل النون وهو الألف، لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف، وهذا واضح، إن شاء الله.

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه (١/٣٣٧) من قول الراجز:

يا نعم هل تحلف لا تدينها؟ =

يُرِيدُ «يَا مَرْوَانُ» وقال الآخر:

٩٢ ـ قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِيْنَهُ؟

يريد «يا أَسْمَاءُ»

الملك، والشَّاهد فيه ترخيمه بحذف الألف والنون، وتمامه:

يَا مَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تُرْجُوا الحِبَاءَ وَرَبُّها لَمْ يَيْأَسِ

والحِباء بكسر الحاء، وبالباء الموحَّدة، والمدَّ: العطاء، وربها؛ أي: صاحبها؛ أي: وصاحب المطيّة غير آيس من عطائك.

(قوله: قفي فانظري... إلخ) نصف بيت من الطَّويل وتمامه:

قِفِيْ فَانْظُرِيْ يَا اسْمُ هَلْ تَعْرِفِيْنَهُ أَهَذَا المُغِيْرِيَّ الَّذِيْ كَانَ يُذْكَرُ

= أراد «يا نعمان» فحذف النون، ثم حذف الألف؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط.

٩٢ ـ هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من رائيته المشهورة التي أولها قوله:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غدت أم رائح فمهجر؟

وعجز البيت للمستشهد بصدره قوله:

أهذا المغيري الذي كان يذكر؟

اللغة: «قفي» فعل أمر من الوقوف «يا أسم» أراد يا أسماء «المغيري» المنسوب إلى المغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد، وقد عنى بالمغيري نفسه.

الإعراب: «قفي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله «فانظري» الفاء حرف عطف، انظري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا» حرف نداء «أسم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «هل» حرف استفهام، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفيه» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «يا أسم» حيث رخمه بحذف آخره، وهو الهمزة؛ إذ أصله «يا أسماء» ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو الألف؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف، ومثل هذا الشاهد قول لبيد، وأنشده سيبويه (١/٣٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣):

يا أسم صبراً على ما كان من حدثٍ إن الحوادث ملقي ومنتظر

ومثل ذلك قول الشاعر:

ألم تعلمي يا أسم ـ ويحك ـ أنني حلفت يميناً لا أخون أميني؟

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو «مُخْتَارٍ» عَلماً؛ لأنَّ المعتلَّ أصليٌّ؛ لأن الأصل مُخْتَيَرٌ أو مُخْتَيِرٌ، فأبدلت الياء ألفاً، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبهوا ألف مُرَامَى في النسب بألف حُبَارى فحذفوها. وفي نحو دُلاَمِص علما؛ لأنَّ الميم وَإِنْ كانت زائدة بدليل قولهم: «دِرْعٌ دُلاَمِصٌ»، و«دِرْعٌ دِلاَصٌ»، ولكنها حَرْفٌ صحيحٌ، لا مُعْتَلٌّ، وفي نحو «سَعِيد، وعِمَاد، وثَمُود»؛ لأنَّ الحرفَ المعتلَّ لم يُسْبَقْ بثلاثة أحرف، وعن الفرَّاء إجازة حذفهن، وأنشد سيبويه:

٩٣ ـ تَـنَـكَّـرْتِ مِـنَّـا بَـعْـدَ مَـعْـرِفَـةٍ لِـمَـي

(قوله: **لأنَّ المعتلَّ أصلي**) أي: لأنَّ حرف العلّة أصلي؛ لأنَّ المنقلب عن حرف أصليّ أصليٌّ. اهـ. ش.

(قوله: **مختير**) يعني بكسر الياء إن كان اسم فاعل، وقوله: (أو مختيَر) يعني بفتحها إن كان اسم مفعول.

(قوله: **كما شبَّهوا ألف مرامى**) بفتح الميم بعدها ألف، أشار بهذا إلى أنَّ ما قاله الأخفش له نظير، قال سم: وحاصله أنَّ حُباري في حال النَّسب تحذف ألفه؛ لكونها زائدة، فشبَّهوا به ألف مرامى التي هي أصلية، فحذفوها، فقالوا: مرامى كما قالوا حُبارى. اهـ.

(قوله: **وفي نحو دُلامص**) الدلامص بضم الدَّال المهملة؛ أي: البرَّاق كما في «القاموس»، وفيه أيضاً درع دِلاص، ككتاب: ملساء لينة، وهذا أعني قوله: (**وفي نحو... إلخ**)، معطوف على قوله: (**في نحو: مختار**)، أي: ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: دُلامص.

(قوله: **تنكرت منا بعد... إلخ**) هو من الطَّويل وتمامه:

---

٩٣ ـ هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

وبـعـد الـتـصـافـي والـشـبـاب الـمـكـرم

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (١/ ٣٣٦).

اللغة: «تنكرت منا» يريد أن أنكرتنا وصددت عنا «لمي» يريد يالميس، ولميس: اسم امرأة، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها لميس:

يـا لـيـتـنـي وأنـت يـا لـمـيـس   فـي بـلـدة لـيـس بـهـا أنـيـس
إلا الـيـعـافـيـر وإلا الـعـيـس

المعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب.

الإعراب: «تنكرت» تنكر: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع =

أي: يَا لَمِيسُ؛ فحذفوا السين فقط.

وفي نحو «هَبَيَّخٍ، وَقَنَوَّرٍ»؛ لأنَّ حرف العلة مُحَرَّكٌ.

والثالث: أنْ يكون المحذوف كلمةً برأسها، وذلك في المركب تَرْكِيبَ الْمَزْجِ[1]، نحو «مَعْدِي كَرِبَ»، و«حَضْرَمَوْتَ»، تقول: «يَا مَعْدِي»، وَ«يَا حَضْرُ».

تَـنَـكَّـرْتِ مِـنَّـا بَـعْـدَ مَـعْـرِفَـةٍ لَـمِـي   وَبَـعْـدَ الـتَّـعَـارُفِـي وَالـشَّـبَّـابِ الْـمُـكْـرِمِ

والشاهد فيخ (لمي)، ووجه الاستشهاد أنه رخم (يا لميس)، فحذف السين وأبقي الياء؛ لأنها مسبوقة بحرفين فقط، الأمر الذي لا يجيز حذفها. والبيت لأوس بن حجر، شاعر تميم.

(قوله: **أي: يا لميس**) بفتح اللام، وكسر الميم بعدها ياء ساكنة، وفي آخره سين مهملة: اسم امرأة.

(قوله: **هَبَيَّخ**) بفتح الهاء، وبالباء الموحدة، وتشديد الياء المثناة، مفتوحة أيضاً، وبالخاء العجمة: يطلق على الأحمق، وعلى من لا خير فيه، وعلى الغلام النَّاعِم كما في «القاموس».

(قوله: **وقَنَوَّر**) بفتح القاف والنون، وتشديد الواو مفتوحة، يطلق على الضخم الرأس، وعلى الشَّرس الصَّعب في كلِّ شيء، كما في «القاموس».

= «منا» جار ومجرور متعلق بتنكر «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر، وبعد مضاف و«معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لمي» منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «لمي» حيث رخمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس؛ فلم يحذف إلا السين؛ لكون الحرف السابق عليها ـ وهو الياء ـ غير مسبوق إلا بحرفين.

ومثله قول الشاعر، وهو يزيد بن مخرم، وأنشده سيبويه (١/ ٣٣٥):

فـقـلـتـم: تـعـال يـا يـزي بـن مـخـرم   فـقـلـت لـكـم: إنـي حـلـيـف صـداء

أراد «يا يزيد» فحذف الدال ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها؛ لكون ما قبل الياء حرفين ليس غير، وصداء ـ بزنة غراب ـ يقال: اسم حي من بني أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى على ذلك: إني لا أحتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف أحداً؛ لأني أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً.

(1) اعلم أن المركب على أربعة أنواع:

الأول: أن يكون مركباً مزجياً، وهذا إما أن يكون مختتماً بلفظ (وبه) مثل سيبويه وعمرويه وخالويه =

[الاستغاثة]

ص ـ فَصْلٌ، وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ: «يَا للهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ» بِفَتْحِ لاَمِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، إلاَّ فِي لاَمِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا، نَحْوُ «يَا زَيْداً لِعَمْرٍو».

ش ـ من أقسام المُنَادى: المستغاثُ [به].

وهو: «كُلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخَلِّصَ من شدة، أو يُعِينَ على دَفْعِ مَشَقَّةٍ».

[١ ـ الاستغاثة بـ«يا»]

ولا يستعمل له من حروف النداء إلاَّ «يا» خاصَّةً، والغالبُ استعمالُه مجروراً بلام

(فصل في المستغاث والمندوب)

(قوله: يالله... إلخ) هو منصوب بفتحة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزّائد، وإنَّما قلنا: إنَّه منصوب؛ لأنَّ المستَغاث شبيه بالمضاف؛ لتركُّبه مع اللام، ولهذا كان مبنياً على ضمٍّ مقدَّر في حالة حذفها، نحو: يا زيد أكَّد ذكره بعض مشايخنا نقلاً عن ابن قاسم.

(قوله: بفتح لام المستغاث) أي: فرقاً بين المستغاث والمستغاث له، ولوقوع المستغاث موقع الضَّمير الذي تُفتَح لامُ الجرِّ معه.

(قوله: ألا يا) ذكر بعضهم أنَّ (يا) للمنادى البعيد، أو كالبعيد، فيلزم ألا يستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد، أو يقال: الاستغاثة كالبعد؛ لاحتياجها إلى مدِّ الصَّوت؛ لأنَّه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها. اهـ. يس.

(قوله: والغالب استعماله مجرور... إلخ) من غير الغالب، حذف اللام على ما سيأتي في كلامه.

= ونفطويه، وإما ألا يكون مختتماً بها كأمثلة الشارح.

والثاني: المركب الإسنادي كبرق نحره وشاب قرناها.

والثالث: المركب الإضافي نحو: عبد الله وأبي بكر وأم كلثوم.

والرابع: المركب العددي نحو: أحد عشر واثنى عشر، ثم اعلم أنه لم يسمع من العرب ترخيم شيء من المركبات سوى المركب المزجي، لا جرم لم يذكر المؤلف في هذا الموضع غيره، وبعض النحويين يقيس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم، ولا نذهب إلى مذهب هؤلاء.

مفتوحة، وهي متعلقة بيا عند ابن جني؛ لما فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، ويُنْسَبُ ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلق بشيء، وذِكْرُ[1] المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرفُ تعليلٍ، وتَعَلُّقُها بفعل محذوف، وتقديره: أدعوك لكذا، وذلك كقول عمر رضي الله عنه: «يَا للهِ لِلْمُسْلِمِينَ»[2] ـ بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ـ وإذا عَطَفْتَ عليه

(قوله وهي متعلِّقة بيا عند ابن جني... إلخ) رُدَّ بأنَّ (يا) لا تعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنَّه عمل في الحال في نحو قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً … لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي[١]

(قوله: بالفعل المحذوف) وإنما تعدَّى باللام، مع أنَّه يتعدَّى بنفسه؛ لتضمُّن الفعل معنى الالتجاء في نحو: يا لزيد، والتَّعجب في نحو: يا للعجب، أو لأنَّه ضعف بالتزام حذفه، فقوى بتعديته باللام، وهذه اللام ليست بزائدة محضة، ولا معدِّية محضة كما صرَّح به ابن هشام. أفاده الدماميني.

(قوله: مكسوره دائماً) أي: في الأسماء الظَّاهرة، وأمَّا المضمر فتفتح معه إلاَّ مع الياء نحو: ويالزيد لك.

(قوله: كقول عمر) أي: لمَّا طعنه اللعين المجوسي أبو لؤلؤة غلام المغيرة قال: يالله للمسلمين[٢]. ذكره الدَّماميني.

(1) أي: والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به، وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل في لام الجر التي تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها.

(2) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد 6/ 125 اللجنة):

تكتفني الوشاة فأزعجوني … فيالله للواشي المطاع

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وشرح شواهد مغني اللبيب ١/ ٣٤٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٦، ولسان العرب، مادة (بال)، وتاج العروس، مادة (أدب).

(٢) ذكره ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث، والزمخشري في الفائق في غريب الحديث، مادة (عزا).

مستغاثاً آخَرَ؛ فَإِنْ أَعَدْتَ «يا» مع المعطوف فَتَحْتَ اللام، قال الشاعر:

٩٤ ـ يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي ... لأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ٱزْدِيَادِ

وَإِنْ لم تُعِدْ «يَا» كَسَرْتَ لام المعطوف، كقوله:

٩٥ ـ يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ... يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَانِ لِلْعَجَبِ

(قوله: يا لقومي... **إلخ**) هو من الخفيف، والعتو: التكبر. والشاهد فيه: يا لقومي، ويا لأمثال قومي، ووجه الاستشهاد أنه جرَّ (مثال) بلام مفتوحة بسبب إعادة أداة النداء يا).

(قوله: ياللكهول... **إلخ**) عجز بيت صدره.

---

٩٤ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لي معرفة قائلها، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٦).
اللغة: «عتوهم» بضم العين والتاء وتشديد الواو ـ الاستكبار، والتمرد على الحق، وعدم الخضوع له.
المعنى: إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم؛ ليدفعوا عني قوماً ما يزال طغيانهم يتزايد، وشرهم يتفاقم.
الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومي» اللام حرف جر، قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت يا عليه عند ابني الصائغ وعصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه.
فإن قلت: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو أدعو، وهو يتعدى بنفسه، تقول: أدعوك، وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدى في هذا الباب باللام؟
قلت: الجواب على ذلك من وجهين:
الأول: أنا ضمنا هذا الفعل معنى ألتجئ أو أعجب أو نحوهما، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد.
الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه، فجئنا باللام لتقويته.
«ويا لأمثال» الواو عاطفة، وياء: حرف نداء واستغاثة، واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بياء أو بالفعل المحذوف، على نحو ما تقدم، وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقديره: أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه «في ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس.
الشاهد فيه: قوله: «يا لقومي ويا لأمثال» فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة، إما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا.
٩٥ ـ وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٨). =

[٢ ـ ألف الاستغاثة]

وللمستغاث [به] استعمالان آخَرَانِ:

أَحدهما: أَنْ تُلْحِقَ آخِرَهُ أَلفاً؛ فلا تَلْحَقُه حينئذٍ اللامُ من أَوَّله، وذلك كقوله:

٩٦ ـ يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ ... وَغِنىً بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ... يَا اَلْكُهُوْا وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وهو من البسيط. والشاهد فيه: يا للكهول الشبان، ووجه الاستشهاد: أنه جرت الشبان بلام مكسورة؛ لأنها معطوفة على الكهول من غير إعادة (يا).

(قوله: يا يزيداً... **إلخ**) هو من الخفيف أيضاً، ويزيداً مبنيٌّ على ضمٍّ مقدَّر. كما تقدَّم.

= اللغة: «ناء» اسم فاعل فعله نأى ينأى، من مثال فتح يفتح، إذا بعد «الكهول» جمع كهل، وهو من وخطه الشيب، وقيل: هو من كانت سنه ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين.
المعنى: يقول: إني أبكي عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناء شديد البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال.
الإعراب: «يبكيك» يبكي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «ناء» فاعل يبكي مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «بعيد» صفة لناء، وصفة المرفوع مرفوعة، وبعيد مضاف و«الدار» مضاف إليه «مغترب» صفة ثانية لناء «يا» حرف نداء واستغاثة «للكهول» اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوكم للعجب.
الشاهد فيه: قوله: «يا للكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة؛ لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا.
٩٦ ـ وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٩).
اللغة: «آمل» اسم فاعل، من الأمل، وهو الرجاء «فاقة» فقر «هوان» مذلة.
المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكني بذلك عن أن الممدوح يعطي العطاء الكثير الذي يغني وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته.
الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيداً» منادى مستغاث به، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف، في محل نصب «لآمل» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل «نيل» مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف و«عز» مضاف إليه «وغنى» الواو عاطفة، غنى: معطوف على نيل أو على عز «بعد» ظرف متعلق بآمل، أو بمحذوف صفة لغنى، وبعد مضاف و«فاقة» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو عاطفة، هوان: معطوف على فاقة.
الشاهد فيه: قوله: «يا يزيدا» حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره، ولم يدخل عليه اللام في أوله.

والثاني: أَنْ لا تُدْخِلَ عليه اللاَّمَ من أَوَّله، ولا تُلْحِقَهُ الألفَ من آخره، وحينئذٍ جْرِي عليه حُكْمُ المنادى؛ فتقول على ذلك: «يَاز يْدُ لِعَمْرٍو» بضم زيد، و«يَا عَبْدَ اللهِ لِزَيْدٍ» بنصب عبد الله، قال الشاعر:

٩٧ ـ أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيْبِ ... وَلِـلْـغَـفَـلاَتِ تَـعْـرِضُ لِـلأَرِيْـبِ

[النُّدبة]

ص ـ وَالنَّادِبُ: ....

منع من ظهوره اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة، واللام في لـ:(آمل) لام المستغاث له، وهو بالمدِّ: اسم فاعل من الأَمَل، وهو الرَّجاء، والفاقة: الفقر، والهوان: الذُّل.

(قوله: ألا يا قوم... إلخ) هو من الوافر، ألا: حرف تنبيه، ويا: حرف نداء، وقوم: منادى، وهو محلُّ الشَّاهد حيث ترك فيه الألف واللام جميعاً؛ إذ القياس: ياالقوم أو ياقوماً، فحذفت منه ياء المتكلّم، وأبقيت الكسرة، أو جُعِل كالمنادى المطلق، فيضمُّ نحو: يازيدُ لعمرو، وعليه اقتصر المرادي، وقوله: تعرض بكسر الرَّاء: مضارع عرض من باب ضرب، أي: تحل، وتأتي، للأريب؛ أي: للعالم بالأمور.

(قوله: والنادب... إلخ) الندبة لغة بالبكاء على الميِّت وتعديد محاسنه، وعرفاً: نداء

٩٧ ـ وهذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٠).
اللغة: «الغفلات» جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة والتنبه للحوادث «الأريب» العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.
المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب، وينتبهوا لما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور وفسادها.
الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء واستغاثة «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها ويجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم للعجب «العجيب» صفة للعجب «وللغفلات» الواو حرف عطف، للغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات، أو في محل نصب حال منه «للأريب» جار ومجرور متعلق بتعرض.
الشاهد فيه: قوله: «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

وَا زَيْدا، وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنا، وَرَأْسَا، وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وقْفاً.

ش ـ المندوب: هو المنادَى المُتَفَجَّعُ عليه[1] أو المتوجَّعُ منه.

فالأَوَّل: كقول الشاعر يرثي عمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه:

٩٨ ـ حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً، فَٱصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُـمْـتَ فِـيـهِ بِـأَمْـرِ اللهِ يَـا عُـمَـرَا

المتوجِّع منه أو المتفجع عليه وهي من كلام النِّساء غالباً، وتكون بـ:(يا) أو (وا). اهـ. شيخ الإسلام.

(قوله وامير المؤمنينا) وا: حرف ندبة، أمير: مندوب منصوب مضاف إلى المؤمنين، وهو مجرور بالياء، لا مبني على الفتح؛ لأنَّه غير مندوب، وألف النُّدبة لا تقتضي البناء إلا إذا لحقت المنادى حقيقة، لا ما اتَّصل به من مضاف إليه أو شبهه.

(قوله: وا رأسا) هو مثل: يا غلاما؛ إذا لأصل: وا رأسي، قلبت الياء ألفاً، فهو منصوب بفتحة مقدَّرة. اهـ. دلجموني.

(قوله: المتفجَّع عليه) أي: المتحزَّن عليه.

(قوله: يرثي عمر... إلخ) أي: يذكر محاسنه بعد موته.

(قوله: حُمِّلت أمراً... إلخ) هو من البسيط ومراده بذلك: أمر الخلافة، وقوله: يا

(1) إنما يتفجع على المندوب لفقده، وفقده قد يكون حقيقة، مثاله بيت الشاهد فإنه قيل في رثاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجذب شديد أصاب قوماً من المسلمين «واعمراه» يقوله متفجعاً على نفسه لأنه غير قادر على إغاثتهم فكأنه مفقود.

٩٨ ـ هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠).
اللغة: «أمراً عظيماً» أراد به الخلافة وشؤونها «اصطبرت له» أراد اضطلعت بأعبائه وصبرت على لأوائه ومشاقه، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله.
الإعراب: «حملت» حمل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو مفعول أول «أمراً» مفعول ثانٍ لحمل «عظيماً» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء حرف عطف، اصطبر: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف، قمت: فعل وفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضاً. وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «يا» حرف نداء وندبة «عمرا» منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب. =

والثاني: كقول المتنبي:

٩٩ ـ وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ [وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ]

عمرا، يا: حرف نداء، وعمرا: منادى مبني على ضم مقدَّر منع من ظهوره حركة مناسبة الألف، وقيل: إنه مبني على الفتح، قال بعض شيوخنا ولا يظهر له وجه. تأمَّل. والبيت لجرير، والشاهد فيه: يا عُمَرَا، ووجه الاستشهاد: استعمال (يا) للندبة وليس للنداء بدليل اتصال الألف في آخره.

(قوله: شبِم) بكسر الباء الموحَّدة؛ أي: بارد. والبيت للمتنبي في عتاب سيف الدولة، وتمامه:

= الشاهد فيه: قوله: «يا عمرا» فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه؛ وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء؛ لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض؛ لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله؛ وإنما يظهر فجيعته فيه وحزنه عليه؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً؛ ولم يزد هاء.

٩٩ ـ هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراء الدولة العباسية، فقد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان مفرداتها. والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس.

اللغة: «وا حر قلباه» أراد أن يقول «وا حر قلبي» بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة، وكان من حقه أن يقول: وا حر قلبياه؛ فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى «شبم» بارد.

المعنى: يقول: واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد، لا يحس بما أكابده من الوجد، ولا يشعر بما ألاقي من لهب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه، سقيم الحال لفساد اعتقاده فيَّ.

الإعراب: «وا» حرف نداء وندبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حر» منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحر مضاف وقلب من «قلباه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأ عربية، أو ضرورة «ممن» جار ومجرور متعلق بحر «قلبه» قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن: مضاف إليه «شبم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «بجسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وحالي» الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمي، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «عنده» عند: ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «سقم» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول. =

[١ ـ حروف الندبة]

ولا يُسْتعمل فيه من حروف النداء إلاَّ حرفان: «وا» وهي الغالِبَةُ عليه والمُخْتَصَّةُ به، و«يا» وذلك إذا لم يَلْتَبِسْ بالمنادى المَحْضْ.

[٢ ـ حكم المندوب]

وحكمه حكم المنادى؛ فتقول «وَازَيْدُ» بالضم، و«وَاعَبْدَ اللهِ» بالنصب، ولك أَنْ تُلْحِقَ آخِرَهُ أَلِفاً؛ فتقول: وَازَيْدَا، وَاعَمْرَا، ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول: وَازَيْدَاهْ، وَاعَمْرَاهْ، فَإِنْ وَصَلْتَ حَذَفْتَهَا، إلاَّ في الضرورة فيجوز إثباتُها كما تقدم في بيت المتنبي؛ ويجوز [حينئذٍ] أيضاً ضَمُّهَا تشبيهاً بهاء الضمير، وكَسْرُهَا على أصل التقاء

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِيْ عِيْنَهُ سَقَمُ

والشاهد فيه: واحرَّ قلبه، ووجه الاستشهاد أتى بالمندوب «حرَّ» متوجعاً منه، كما أن ورودها، السكت أتى للضرورة؛ لأن ورودها يأتي للسكت ولا للوصل.

(قوله: حكم المنادى. . . إلخ) يعني إذا وقع المندوب على صورة قِسْمٍ من أقسام المنادى. . فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم، فإن كان مفرداً معرفة. . ضُمَّ، وإن كان مضافاً أو شبيهاً به. . نصب، ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى، فيردُ أنه لا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة، فلا يقال: وا رجلا. اهـ. ش، وأشار بقوله: (حكمه حكم المنادى) إلى أنَّه في المعنى ليس بمنادى، وهو كذلك؛ إذ لم يطلب بحرف مخصوص نائب مناب (أدعوه). اهـ. يس.

= التمثيل به: في قوله: «وا حر قلباه» فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثالاً للضرورة فيما بعد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين؟.

تم المتوجع منه إما أن يكون محل ألم، ومثله البيت الذي أنشده فإن القلب هو محل الألم الذي يتوجع منه، منه قول الآخر:

فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء.

فإن الكبد محل الألم أيضاً وقد يكون المتوجع منه سبباً في الألم ومنه قول الشاعر:

تبكيهم دهماء معولة وتقول سلمى: وارز يتيه

فإن الرزية سبب في حدوث الألم الذي يتوجع منه.

الساكنين[1]، وقولي: «والنادبُ» معناه: ويقول النادبُ.

(1) هذا الذي ذكره الشارح من أن الهاء لا تزداد في الندبة إلا في الوقف، هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وذهب الفراء إلى أنه يجوز زيادة الهاء مضمومة ومكسورة في الوقف وفي الوصل، من غير ضرورة، ومن الشواهد التي استدل بها على ذلك قول الشاعر:

ألا يـــا عـــمـــرو عـــمـــراه ... وعـــمـــرو بـــن الـــزبـــيـــراه

ومن العجيب أن يقول المرادي: إن زيادة الهاء في مثل هذا البيت عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف، يريد أنه غير جائز إلا عند إرادة إجراء الوصل مجرى الوقف، ومن يدرينا بهذه الإرادة؟ ثم كيف جاء فيها الضم والكسر جميعاً في هذه الحالة وهلا اكتفى بضبط واحد.

[ثانياً ـ المفعول المطلق]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ: «قَعَدْتُ جُلُوساً»، وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كـ: «ضَرَبْتُهُ سَوْطاً»، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾.

ش ـ لَمَّا أَنْهَيْتُ القولَ في المفعول به وما يتعلَّقُ به من أحكام المنادى شَرَعْتُ في الكلام على الثاني من المفاعيل، وهو المفعول المطلق.

[١ ـ تعريف المفعول المطلق]

وهو عبارة عن «مصدر، فَضْلَةٍ، تَسَلَّطَ عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه».

فالأوَّل كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤][1]. والثاني نحو

(المفعول المطلق)

(قوله: **المفعول المطلق**) سمّىَ بذلك؛ لأنَّه لم يقيَّد بأداة كما قُيد غيره من المفاعيل، نحو: المفعول به... إلخ.

(قوله: **وهو المصدر**) أي: الصَّريح، فلا يجوز أَنْ يقع (أن الفعل) في موضع المصدر، فلا يجوز ضربته أن أضربه؛ لأَنَّ (أَنْ) تُخِلّص الفعل للاستقبال، والتَّأكيد إنَّما يكون بالمصدر المبهم، وأُورِد على الحدِّ نحو: كرهت كراهتي؛ فإنَّ المنصوب مفعول به، وأجيب بأنَّ الكراهة لها اعتبار أَنَّ كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور، واشْتُقَّ منها فعلٌ أُسنِد إليه، وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول نحو: كرهت كراهة، فهو مفعول مطلق، وبالاعتبار الثَّاني نحو: كرهت كراهتي، فمفعول به. اهـ. يس.

(قوله: **رَغَداً**) بفتحتين؛ أي: رزقاً واسعاً.

(قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾) أي: كلَّمة بذاته لا بترجمان، بأن أمره بالتَّكليم

(1) وفائدة المفعول المطلق في هذه الآية الكريمة دفع توهم التجوز: أي كلمة بذاته، لا بترجمان بأن أمره بتكلم موسى فهو مما يشبه التوكيد اللفظي الذي هو إعادة اللفظ بنفسه أو بمرادفه.

قولك: «قَعَدْتُ جُلُوساً»، و«تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً»، قال الشاعر:

١٠٠ ـ تَأَلَّى ٱبْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي ... إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

لموسى، فهو من قبيل التَّأكيد اللَّفظي، كما صرَّح به ابن جني، خلافاً لبعضهم حيث قال: إنه ليس من التَّأكيد اللفظي، وإنَّما كان هذا منه؛ لأنَّه يرفع المجاز، وتثبت الحقيقة به؛ إذ التأكيد لا يأتي في المجاز، وأمَّا قول الشاعر:

بَكَى الخَزُّ مِنْ رُوحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ ... وَعجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جِزَامِ المَطَارِفِ[1]

فهو نادر لا يقاس عليه، وإجراءُ المجاز مُجرى الحقيقة مبالغةٌ، والشَّاهد في البيت قوله: وعجت... إلخ؛ فإنَّ المطارف جمع مطرف، وهو ثوب من خَزٍّ له أعلام أُسنِد إليه العج مجازاً، وقد أكدّه بعجيجاً، وقد صرَّح السَّعد بأنَّ التأكيد اللفظي يرفع المجاز نحو: قطع اللص الأمير الأمير، وأقرّه السيد. اهـ. سم، مع توضيح وبيان لعبارته.

(قوله: **حِلْفة**) بكسر الحاء وسكون اللام. والصواب بفتحها، أي: حَلْفَةً

(قوله: **تألى ابن... إلخ**) هو من الطَّويل، ومقايد: بميم فقاف فألف فياء بعدها؛ أي:

---

١٠٠ ـ هذا البيت من كلام زيد الفوارس، واسمه الحصين بن ضرار الضبي، من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة.

اللغة: «تألى» حلف وقسم «حلفة» يميناً وقسماً «ليردني» يروى بكسر اللام على أنها لام التعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده؛ ويروى بفتح اللام؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع؛ وهذه اللام ـ على هذا الوجه ـ هي لام جواب القسم، وكان حقه أن يلحق بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جواب قسم واقترن باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة، لكنه ترك توكيده: إما لكونه حالاً، أو على ما ذهب إليه سيبويه من تجويز مجيئته غير مؤكد كما في هذا البيت «مفائد» جمع مفأد ـ كمنبر ـ وهن المساعير، قاله شارح الحماسة، وأرى أن المفائد ـ بالفاء ـ جمع مفأد ـ بزنة منبر أيضاً ـ وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور، شبه النساء في اسودادها ويبسها بها، أراد أنهن مهزولات سود، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام المصريين.

الإعراب: «تألى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «ابن» فاعل تألى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف و«أوس» مضاف إليه «حلفة» مفعول مطلق مؤكد لعامله أو مبين لعدده منصوب بالفتحة الظاهرة «ليردني» اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه سيبويه، وإما؛ لأن المراد به الحال =

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهي لحميدة بنت النعمان في الأغاني ٩/ ٢٦٤.

وذلك لأنَّ الأَلِيَّةَ هي الحلفُ، والقُعُودُ هو الجلوس.

واحترزت بذكر الفَضْلَةِ عن نحو قولك: «كَلامُكَ كَلَامٌ حَسَنٌ»، وقول العرب: «جَدَّ جِدُّهُ»، فكلامٌ الثاني وجِدُّهُ: مصدران سُلِّط عليهما عاملٌ من لفظهما ـ وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأوَّل؛ بناء على قول سيبويه إنَّ المبتدأ عامل في الخبر ـ وليسا من باب المفعول المطلق في شيء[1].

مقيدات كما يؤخذ من قول «الصحاح»، وهؤلاء جمال مقايد؛ أي: مقيدات. اهـ. لكن الشَّاعر حذف إحدى ياءي (مفاعيل) وهو جائز.

(قوله: **لأن الأليّة**) بفتح الهمزة، وكسر اللام وتشديد الياء، قال في «المصباح»: الألية: الحلف، والجمع: ألايا مثل: عطية وعطايا. اهـ.

(قوله: **واحترزت بذكر الفضلة... إلخ**) لم يذكر ما خرج بالمصدر، وهو الجملة، فلا تقع مفعولاً مطلقاً، وما قاله ابن الحاجب من أنَّ الجملة المحكيَّة بالقول مفعول مطلق، رَدَّه في «المغني». اهـ. يس.

(قوله: **جَدَّ جِدُّه**) بفتح الجيم وكسرها؛ أي اجتهد اجتهاده، والأصل: جَدَّ زيد جداً ثُمَّ قصد المبالغة في وصفه بالجدِّ، فأسند إلى الجدِّ مجازاً للملابسة بينهما. اهـ. ش. وهو صدوره منه.

= لا الاستقبال، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس «إلى نسوة» جار ومجرور متعلق بيرد «كأنهن» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبات اسمه «مفائد» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة.

الشاهد فيه: قوله: «تألى حلفة» فإن حلفة مفعول مطلق، والفعل العامل فيه من معناه لا من لفظه؛ ألست ترى أن معنى الحلفة القسم، وأن معنى تألى أقسم، كما بيناه في لغة البيت، فكأنه قال: أقسم قسماً، وقد تكون التاء في «حلفة» مما بني عليه المصدر، فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله، وقد تكون للوحدة فيكون مبنياً للعدد، فافهم ذلك.

(1) أما المثال الأول فإنه ليس من المفعول المطلق في شيء؛ لأن المصدر ـ وهو «قيام حسن» وقع خبراً عن المبتدأ والخبر ليس بفضلة؛ لأن الكلام لا يستغنى عنه وإن حصل به بيان النوع، وأما المثال الثاني فليس من المفعول المطلق في شيء أيضاً؛ لأن المصدر وقع فاعلاً، والفاعل ليس بفضلة لما ذكرنا وأصل هنا المثال «جد زيد جداً» ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد، فتحول الإسناد إلى الجد، وأضيف إلى ضمير زيد وهذا الاسناد مجازى، والعلاقة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي المعبر عنها بالملابسة بينهما حاصلها صدور جد من زيد: أي كونه مفعولاً للفاعل الحقيقي، مثل هذين قولك: «ضربك ضربتان» وإن بين به العدد.

[٢ ـ ما ينوب عنه]

وقد تُنْصَبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً، وذلك على سبيل النِّيَابَة عن المصدر، نحو «كل» و«بعض» مُضَافَيْنِ إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤]، والعَدَد، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فثمانين: مفعول مطلق، وجلدة: تمييز، وأسماء الآلات نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعَةً.

وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]، خلافاً للمعربين، زعموا أنَّ الأصل أكْلاً رَغْداً، وَأنَّه حَذَفَ الموصوف ونابت صفته مَنَابَهُ فانتصبت انتصابه، ومذهبُ سيبويه أنَّ ذلك إنَّمَا هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه،

(قوله: نحو كلٍّ وبعض مضافين إلى المصدر) يوهم كلامه هنا كـ:«الأوضح» اختصاصه بكلمتي: (كلٍّ) و(بعض)، وليس كذلك بل المراد: ما دلَّ على كليّة أو جزئيّة، فدخل (ضربته جميع الضَّرب، وغاية الضَّرب)، ونحو: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤] و﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٣٩].

(قوله: وأسماء الآلات) يشترط في نيابة الآلة أن تكون آلة للفعل عادة، فلا يجوز ضربته خشبة أو عموداً. اهـ. ش.

(قوله: عصا) العصا مقصورة، ولا يقال: عصاة، قال ابن السكيت نقلاً عن الفرَّاء: أوّل لحن سمع هذه عصاتي، وبعده

لَــعَــلَّ لَــهَــا عُــذْرٌ وَأَنْــتَ تَــلُــومُ[1]

والصواب عذراً بالنَّصب. اهـ. ش وتكتب بالألف، وكتبها بالياء خطأ.

(قوله: إنما هو حال من مصدر الفعل... إلخ) عبارة «المغني» والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فكُلاه؛ أي: فكُلا الأكل.

(١) عجز بيت من البحر الطويل، وصدره:

تَــأَنَّ وَلَا تَــعْــجَــلْ بِــلَــوْمِــكَ صَــاحِــبَــا

وهو بلا نسبة في مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٩٢، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢/ ٢٨٢.

والتقدير: فكُلاَ حالَةَ كون الأكل رَغداً، ويدلُّ على ذلك أنَّهم يقولون: «سِيرَ عليه طَوِيلاً»، فيقيمون الجار والمجرور مُقَامَ الفاعل، ولا يقولون «طويلٌ» بالرفع؛ فدلَّ على أنَّهُ حال لا مصدر، وَإلاَّ لجازت إقامته مُقَامَ الفاعل، لأنَّ المصدر يقوم مُقَامَ الفاعل باتّفاق[1].

✿ ✿ ✿

(1) لم يذكر المؤلف أقسام المفعول المطلق، ونحن نذكرها لك باختصار، فنقول المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:
القسم الأول: المؤكد لعامله، وعامله إما أن يكون مصدراً نحو قولك: «كان أمس ضربني زيداً ضرباً مبرحاً»، وإما أن يكون فعلاً نحو قولك: (ضربته ضرباً شديداً) وإما أن يكون وصفاً نحو قوله تعالى: ﴿والصافات صفا﴾ [الصافات: ١]، ونحو قولك: «أنت مطلوب طلباً» فإن كان العامل مصدراً فهو مؤكد للعامل نفسه، وإن كان العامل فعلاً أو وصفاً فالصحيح أنه مؤكد للمصدر المفهوم منهما، وحكم هذا النوع أنه لا يثنى ولا يجمع بالإجماع، لسببين أولهما أنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما وقع موقعه، والثاني أنه اسم جنس دال على القليل والكثير، فصح أن يراد به الاثنان والجمع بغير حاجة إلى التثنية والجمع.
والقسم الثاني: المبين لنوع عامله ـ بأن يدل على الهيئة التي صدر عليها الفعل ودلالته على الهيئة تكون بواحد من أربعة أوجه، الأول: أن يكون المصدر نفسه موضوعاً للدلالة على هيئة خاصة نحو قولك: «رجع زيد القهقرى» و«سار التبختر» والثاني: أن يكون ذلك بسبب إضافة المصدر نحو قولك: «جلس زيد جلوس الأمير» والثالث: أن يكون ذلك بسبب وصف المصدر نحو قولك: «ضرب زيداً بكراً ضرباً شديداً» والرابع: أن يكون ذلك بسبب اقتران المصدر بأل العهدية نحو قولك: «ضربت زيداً الضرب» تريد الضرب المعهود بينك وبين المخاطب.
والقسم الثالث: من المفعول المطلق: المبين للعدد بأن يدل على مرات صدور الفعل نحو قولك: «ضربت زيداً ضربتين» أو «ضربات» وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه بالاتفاق.
وابن مالك رحمه الله قسم المفعول المطلق إلى قسمين: مبهم ـ وهو النوع الأول ـ ومختص، وهو النوعان الثاني والثالث.

[ثالثاً ـــ المفعول له]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً؛ نَحْو «قُمْتُ إِجْلالاً لَكَ»، فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾، و:

(المفعول له)

(قوله: المفعول له) قال السَّيد: المفعول له: سبب حامل للفاعل على الفعل، وينقسم إلى قسمين: أحدهما: علَّة غائية للفعل كالتأديب للضَّرب.

الثاني: ما ليس كذلك كالجبن للقعود.

والأول يكون بحسب تعقُّله علَّة للفعل، وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له، والقسم الثَّاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل. اهـ.

وأشار بقوله: **(والأول بحسب تعقُّله علَّة للفعل... إلخ)** إلى الجواب عن الإشكال في نحو: ضربته تأديباً؛ فإنَّ الضَّرب سبب للتَّأديب، وعلَّة له، فكيف يكون التَّأديب علَّة للضَّرب؟ وحاصل الجواب: أنَّ التأديب علَّة للضَّرب بحسب التعقل، والضَّرب علَّة للتَّأديب بحسب الوجود الخارجي، فالجهتان مختلفتان. تأمَّل.

(قوله: وهو المصدر) لا يَرِدُ عليه أمَّا العبيد فذو عبيد، بنصب عبيد؛ لأنَّه مؤول كما في المطوَّلات.

(قوله: شاركه) أي: قد شاركه، فالجملة حال من المعلل، والرَّابط فاعل (شارك) وهو ضمير عائد إلى المعلل، والضَّمير المنصوب عائد على الحدث كما أشار إليه الفاكهي، ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لـ:(حدث)، والرَّابط على هذا ضمير في (شارك) عائد على الحدث، والمنصوب عائد على المعلل، والظاهر أنَّ معنى تشاركهما في الزَّمان كون أوَّل زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل. اهـ. يس، والحاصل أنَّ شروط النَّصب خمسة كما في «الخلاصة» وشروحها، وقد نظمتها فقلت:

إِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

ش ـ **الثالث من المفاعيل: المفعولُ له، ويُسمَّى المفعول لأجله، ومن أجله.**

[تعريف المفعول له]

وهو: «كل مصدر مُعَللٍ لحدثٍ مُشَارِكٍ له في الزمان والفاعل»، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، فالحذر: مصدر [منصوب] ذكر علَّةً لجعل الأصابع في الآذان، وزمنُه وزمنُ الجعلِ واحدٌ، وفاعلهما أيضاً واحد، وهم الكافرون، فلمَّا اسْتُوفِيَتْ [هذه] الشروطُ انتصب.

[أحكام المفعول له]

فلو فقدَ المعلل شرطاً من هذه الشروط وجبَ جَرُّه بلام التعليل[1].

فمثال ما فَقَدَ المصدريةَ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾

وَالْمَصْدَرُ الْقَلْبِيُّ إِنْ قَدِ اتَّحَدْ ... وَقْتاً وَعِلَّةً وَفَاعِلاً وَرَدْ
يَنْصِبُ مَفْعُولاً لَهُ فِي نَحْوِ دِنْ ... لِلَّهِ طَاعَةً تَكُنْ مِمَّنْ أَمِنْ

(قوله: ويسمى المفعول لأجله... إلخ) قدَّمه على المفعول فيه؛ لأنَّه أدخلُ منه في المفعولية، وأقربُ إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً، وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه؛ لأنَّ احتياج الفعل إلى الزَّمان والمكان أشدُّ من احتياجه إلى العلَّة. اهـ. يس.

(قوله: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾) قال في «المغني»: زعم عصري أنَّ من متعلِّقه بـ:(حذر)، أو بـ:(الموت)، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك أنَّه لو علَّقه بـ:(يجعلون) وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذا كان (حذر الموت) مفعولاً له، وقد أجيب بأنَّ الأوَّل تعليل للجعل مطلقاً، والثَّاني: له مقيداً بالأوَّل، والمطلق والمقيد، غير أنَّ المعلَّل متعدد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ. اهـ.

---

(1) اللام ليست بشرط، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل ـ وهي اللام، ومن وفي والباء ـ وممن نص على ذلك ابن عقيل، وعبارة المؤلف في المتن عامة.

[البقرة: ٢٩]، فَإِنَّ المخاطبينَ هم العِلةُ في الخَلْقِ، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنَّه ليس مصدراً؛ وكذلك قول امرىء القيس:

٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فأدنى: أفعل تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مَخْفُوضاً باللاَّم.

ومثالُ ما فقد اتحادَ الزمانِ قولُه:

١٠١ ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا   لَدَى السِّتْرِ، إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

(قوله: **فإن المخاطبين هم العلة... إلخ**) في هذه العبارة حزازة، قال الجلال الدواني: اعلم أنَّ الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر به، وأودع فيها المنافع، ولكن لا شيء منها باعث له على الفعل، وإن كانت معلومة له تعالى، كما أن من يغرس غرساً لأجل الثَّمرة يعلم ترتُّب المنافع الأخر على ذلك الغرس، كالاستظلال به، والانتفاع بأغصانه، وغير ذلك، والباعث له على الغرس هو الثَّمرة لا غير، فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنِّسبة إليه تعالى بمنزلة ما سوى الثَّمرة بالنسبة إلى الغارس، والآيات والأحاديث الموهمة بالعلل والأغراض مؤوَّلة بتلك الحكم، والمصالح إذا تيقنت ذلك، علمت أنَّ ما قاله شارح «المقاصد» من أنَّ الحقَّ تعليل بعض الأفعال سِيَّما الأحكام الشَّرعية بالحِكَم والمصالح ظاهر، كإيجاب الحدود والكفارات، وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك، وأمَّا تعليله بأنَّه لا يخلو فعل من أفعاله من غرض فمحلُّ بحث، وكلام غير منخول؛ أي: غير مستقيم؛ فإنَّه إن أراد بالتعليل جعل تلك الحِكَم علَّة غائية باعثة، فلا شيء من أفعاله وأحكامه تعالى معلل بهذا المعنى، وإن أراد ترتُّبها على الأفعال والأحكام فكلُّ أفعاله وأحكامه تعالى كذلك، غاية الأمر: أنَّ بعضها ممَّا يظهر علينا، وبعضها ممَّا يخفى إلاَّ على الرَّاسخين في العلم المؤيَّدين بنور الله تعالىٰ. اهـ. من خط ش.

(قوله: **فجئت وقد نضت... إلخ**) هو من الطَّويل، من قصيدة امرىء القيس التي أوَّلها:

---

٨١ ـ قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع، والشاهد هنا في قوله: «لأدنى» فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل، لكن لا يقال: إن هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله ـ في عرف النحاة ـ أن يكون مصدراً، والذي معنا أفعل تفضيل.

١٠١ ـ هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٢٧).

اللغة: «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة، أي: خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل. =

فَإِنَّ النوم، وَإِنْ كان عِلَّة في خلعِ الثيابِ، لكنْ زَمَنُ خَلْعِ الثوب سابقٌ على زمنه.

ومثالُ ما فَقَدَ اتِّحاد الفاعل قولُه:

١٠٢ ـ وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وتمامه:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا   لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

(قوله: **نضت**) هو بتخفيف الضَّاد المعجمة، قال الجوهري: نضى ثوبه؛ أي: خلعه، وأنشد البيت ثم قال: ويجوز عندي تشديده للتَّكثير، ولدى السِّتر؛ أي: عند الستارة، فهو بكسر السِّين، واللِّبسة بكسر اللام؛ أي: هيئة لباس المتفضل، وهو الذي يبقي في ثوب واحد، وقال ابن فارس: المتفضل: المتوشِّح بثوبه، والفُضُل بضمتين الذي عليه قميص ورداء، وليس عليه إزار ولا سراويل.

والمعنى: جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها؛ لأجل النَّوم، ولم يبقَ عليها إلا لبسة المتفضل، وهو الثوب الواحد الذي يُتوشَّح به، (**وقوله: ثيابها**) بالنصب مفعول (**نضت**)، والشَّاهد في قوله: (لنوم) حيث جَرَّه باللام؛ لأنَّ النَّوم لم يقارن نضوها ثيابها. أي: لأن زمن الخلع وزمن النوم ليسا واحداً، بينما فاعلها واحد.

(قوله: **وإنِّي لتعروني... إلخ**) هو من قصيدة من الطَّويل أولها:

= المعنى: يقول: أنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «نضت» نض: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال «النوم» جار ومجرور متعلق بـ: نض «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنض، منصوب مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولدى مضاف و«الستر» مضاف إليه، «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء، ولبسة مضاف و«المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب،وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد؛ لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو منتف هنا كما علمت.

١٠٢ ـ هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ١١٠) وفي =

....

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ
فَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوىً كُلَّ لَيْلَةٍ ... وَيَا سَلْوَةَ الأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الحَشْرُ
وَيَا هَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بِيْ المَدَى ... وَزِدْتَ عَلَى مَا لَيْسَ يَبْلُغُهُ الهَجْرُ
وإني لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ القَطْرُ
هَجَرْتُكِ حَتَّى قِيْلَ لا يَعْرِفُ الهَوَى ... وَزُرْتُكِ حَتَّى قِيْلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرُ
أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ أَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الوَحْشَ إِنْ أَرَى ... أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لاَ يَرُوْعُهُمَا النَّفْرُ

(قوله: تعروني) أي: تغشاني، وذكراك بكسر الذِّال المعجمة: مصدر مضاف لمفعوله، والفاعل محذوف؛ أي: لذكري إياك، وهزَّة بالرفع: فاعل، وهو بكسر الهاء: النَّشاط

= أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٤) والأشموني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمة لأبي صخر التي أولها قوله:

لليلى بذات البين دار عرفتها ... وأخرى بذات الجيش آياتها سطر

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبني «ذكراك» الذكرى ـ بكسر الذال ـ التذكر والخطور بالبال «هزة» بكسر الهاء ـ حركة واضطراب «انتقض» تحرك واضطرب «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عندما يذكرها؛ فيقول: أنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده.

الإعراب: «وإني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لتعروني» اللام هي المزحلقة، تعرو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية والياء مفعول به «لذكراك» اللام حرف جر، ذكرى مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعرو، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «انتفض» فعل ماضٍ «العصفور» فاعل انتفض، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «بلله» بلل: فعل ماضٍ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به «القطر» فاعل بلل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد.

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً.

فَإِنَّ الذكرى هي عِلةُ الهِزَّة، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل؛ ففاعل العروّ هو الهِزَّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأَنَّ المعنى لذكرى إياك؛ فلَمَّا اختلف الفاعلُ خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قولُه تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، فَإِنَّ ﴿تركبوها﴾ بتقدير لأِنْ تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأَنَّ فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعلَ الركوب بنو آدم، وجي بقوله جلء ثناؤه: ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً؛ لأَنَّ فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى[1].

❀ ❀ ❀

والارتياح، كما ذكره الشيخ خالد، وفي «الشواهد الكبرى» للعيني: أَنَّه بفتحها وتشديد الزَّاي؛ أي: رعدة، ويروي: فترة، والكاف في قوله: (كما) للتشبيه، وما: مصدرية؛ أي: كانتفاض العصفور بضِّم أوَّله، وجملة (بلَّله القطر) أي: المطر: حال منه بتقدير قد، أي قد بلَّلة القطر، والشاهد في قوله: لذكراك حيث جرَّه باللام؛ لاختلاف الفاعل كما ذكره الشَّارح، وذكر الحافظ السيوطي في «شرح بديعيته» أَنَّ في البيت احتباكاً، وهو الحذف من الأوَّل؛ لدِلالة الثَّاني وبالعكس، والتَّقدير: وإنِّي لتعروني لذكراك هِزَّة وانتفاض كما انتفض العصفور واهتزَّ. . . إلخ. والقصيدة لأبي صخر الهذلي، عبد الله بن سلمة السهمي.

---

(1) هاهنا شيئآن نريد أن ننبهك إليهما، الأول: أن المفعول لأجله قد تقدم وجوده على وجود مضمون عامله نحو قولك: «قعدت عن الحرب جبناً» فإن وجود الجبن في نفسك سابق على وجود القعود عن الحرب، وقد يكون تصور المفعول لأجله سابقاً على الفعل العامل فيه، نحو قولك: «ضربت هذا الفتى تأديباً» فإنك تتصور التأديب أولاً، ثم يبعثك ذلك إلى الضرب، وهكذا في كل مصدر يدل على غرض من الأغراض مع عامل يدل على ما اتخذ وسيلة لتحصيل هذا الغرض، وقد اعتبر العلماء ـ حتى الذين اشترطوا الشروط التي ذكرها المؤلف ـ هذه الأمثلة من المفعول لأجله؛ فكيف يتأتى هذا مع قولهم أنه يجب أن يكون وقت الفعل ووقت المفعول لأجله واحداً؟

الأمر الثاني: أن أبا حيان رحمه الله قد استثنى مما اختلف فيه زمان العلة والمعلول أو كما قلت «جئتك أن زيداً يكرمني» أو تقول «جئتك أن يكرمني زيد» فأجاز أن يكون هذا المصدر مفعولاً لأجله، وأن يحذف حرف الجر أيضاً مع اختلاف الزمان والفاعل، وأبو حيان في هذا تابع لابن مالك، وقد زاد بعض العلماء في هذه صورة المصدر المنسبك بكي المصدرية نحو: «جئتك كي يكرمني زيد».

[رابعاً ــ المفعول فيه]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «فِي» مِنِ اسْمِ زَمَانٍ كَـ: «صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ حِيناً، أَوْ أُسْبُوعاً»، أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الْجِهَاتُ السِّتُّ: كَالأَمَامِ، وَالْفَوْقِ، وَالْيَمِينِ، وَعَكْسِهِنَّ، وَنَحْوِهِنَّ: كَعِنْدَ، وَلَدَى، وَالْمَقَادِيرُ: كَالْفَرْسَخِ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ، كَـ: «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

ش ـ الرابعُ من المفعولات: المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظرفاً.

[١ ـ تعريف المفعول فيه]

وهو: كل اسمِ زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى «في» كقولك: صُمْتُ

(المفعول فيه)

(قوله: وهو الجهات السِّتُّ) أي: أسماؤها، ففي الكلام حذف مضاف، أو المراد بالجهات: أسماؤها من تسمية الدَّال، باسم المدلول، قال يس: والمتَّجه أنَّ الجهات صارت حقيقة في أسمائها.

(قوله: وعكسهن) بالجرِّ.

(قوله: ونحوُهن) بالرفع عطفاً على الجهات؛ أي: ونحو الجهات السِّت، ويجوز جرُّه بالعطف على أمام. اهـ. يس.

(قوله: كعند) لا تقع إلا منصوبة على الظَّرفية، أو مخفوضة بـ:(من)، وفيها ألغز الحريري بقوله:

وَمَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ ... وَلاَ يَخْفِضُهُ سِوَى حَرْفِ

وقول العامة: ذهبت إلى عنده لحن، قاله في «المغني».

(قوله: ولدى) قيل: هي لغة في لدن، والصَّحيح أنَّها مرادفة لـ:(عند) كما في «المغني».

يَوْمَ الْخميس، وجَلَسْتُ أمامَكَ[1].

وعُلِمَ مما ذكرتُهُ أنَّه ليسَ من الظروف ﴿يَوْمًا﴾ و﴿حَيْثُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ۝١٠﴾ [الإنسان: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فَإِنَّهما وَإِنْ كانا زماناً ومكاناً، لكنهما ليسا على معنى «في»، وَإِنَّما المراد أنَّهم يخافون نَفْسَ اليوم، وأنَّ الله تعالى يعلم نفسَ المكانِ المستحِقِّ لوضع الرسالة فيه؛ فلهذا أُعْرِبَ كل منهما مفعولاً به[2]، ....

(قوله: وإنَّما المراد أنَّهم يخافون نفس اليوم... إلخ) هذا مبني على تصرف (حيث) وهو كما في «التَّسهيل» نادر، فلا ينبغي تخريج التَّنزيل عليه، ولهذا قال الدماميني: ولو قيل: إنَّ المراد يعلم الفضل الذي هو في محلِّ الرِّسالة لم يبعد، وفيه إبقاء (حيث) على ما عُهِدَ لها من ظرفيتها.

والمعنى: إنَّ الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنَّه يَعلم ما فيهم من الطَّهارة والفضل والصَّلاحية للإرسال، ولستم كذلك. اهـ. واعتُرِض بأنَّه بعيد؛ لأنَّه يقتضي حذف المفعول، والموصول الذي هو صفته، وبعض صلة ذلك الموصول، ولأنَّ المعنى: أنَّه يعلم نفس المكان المستحق للرِّسالة لا شيء فيه.

(قوله أعرب كلٌّ منهما مفعولاً به... إلخ) قال في «البحر»: ما أجازه هنا من أنَّه مفعول

---

(1) هاهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما، الأمر الأول: أن تسلط العامل على المفعول فيه، هو ما يشير إليه قول المؤلف «على معنى في» سواء أكان الفعل واقعاً بالفعل نحو: «صمت يوم الخميس» وهذا يخالف تسلط العامل على سائر المفاعيل، فإنه في المفعول به على معنى وقوعه عليه، وعلى المفعول له معنى كونه علة له، وعلى المفعول المطلق على معنى أنه نفسه، والأمر الثاني: أنه لا يسمى ظرفاً ـ عند النحاة ـ إلا ما كان منصوباً على معنى في؛ فإنه لم يكن منصوباً بالعامل إلا أو كان منصوباً لكن على التوسع مثلاً لم يسم ظرفاً.

(2) جعل «يوماً» في الآية مفعولاً به مما لا اعتراض عليه؛ لأنه «يوماً» اسم متصرف يقع في مواقع الإعراب المختلفة، فتقول: هذا يوم مبارك، ويومك ملئ بالمسرات، وأما جعل «حيث» مفعولاً به في الآية الثانية فإنه محل نظر، فإن «حيث» لا تتصرف إلا نادراً ولا ينبغي تخريج القرآن الكريم على النادر؛ ولهذا ذهب جماعة من العلماء إلى أن مفعول الفعل الذي دل عليه «أعلم» محذوف، وذهب إلى أن «حيث» باقية على الظرفية وتقدير الكلام: الله يعلم الفضل حيث يجعل رسالته أي يعلم ما في الموضع الذي يجعل فيه الرسالة من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، وقد علم سبحانه أنكم لستم بهذه المنزلة، وقد فصَّل هذا الكلام أبو حيان في تفسير الآية الكريمة.

وعامل ﴿حَيْثُ﴾ فعل مقدر دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، أي: يعلم حيث يجعل رسالته، وَأَنَّه ليس منهما أيضاً نحو: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]؛ لأنَّه وَإِنْ كان على معنى «في» لكنه ليس زماناً ولا مكاناً.

به على السَّعة، أو مفعول به على غير السَّعة.. تأباه قواعد النَّحو؛ لأنَّ النُّحاة نصوُّا على أن الظرف الذي يُتوسَّع فيه لا يكون إلا متصرِّفاً، وإذا كان كذلك، وامتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة، ولا على غيرها، والذي يظهر لي إقرار حيث على الظَّرفية المجازيَّة على تضمين (أعلم) معنى ما يتعدَّى إلى الظَّرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته؛ أي: هو نافذ العِلْم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، فالظَّرف فيه مجاز. اهـ. واعتَرَضَه بعضهم بأنَّه يقتضي أنَّه أنفذ في هذا المكان دون غيره، وأجيب بأنَّه إنَّما جاء من حيث مفهوم الظَّرف، فيُترك هذا المفهوم؛ لقيام الدَّليل على خلافه، قلت: لم يظهر من عبارته الاقتضاء المذكور فالاعتراض لا وجه له، فتأمَّل.

(قوله: وعامل حيث فعل... إلخ) سكت عن ناصب (يوماً)؛ لظهور أنَّه (يخافون). اهـ. يس.

(قوله: إلاَّ ما كان مبهما) لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزَّمان أقوى من دِلالته على المكان؛ لأنَّه يدلُّ على الزَّمان تضمُّناً، وعلى المكان التزاماً، فلمَّا كانت دِلالته على المكان ضعيفة لم يتعدَّ إلى كلِّ أسمائه، بل إلى المبهم منها؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل؛ لقوّة الدلالة عليه حينئذٍ. اهـ. أشموني. قال في «المغنى»: ومن الوهم قول الزمخشري في: ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦] وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] وقول ابن الطَّرواة في قول الشَّاعر:

كَـمَـا عَـسَـلَ الـطَّـرِيـقَ الـثَّـعْـلَـبُ[١]

وقول جماعة في: (دخلت في الدار) أو (المسجد) أو (السُّوق): إنّ هذه المنصوبات

---

(١) بعض عجز بيت من البحر الكامل، والبيت بتمامه:

لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الـكَـفِّ يَـعْـسِـلُ مَـتْـنُـه ... فيـه كـمـا عَـسَـلَ الـطَّـرِيـقَ الـثَّـعْـلَـبُ

وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١١٢٠، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، وتخليص الشواهد ص٥٠٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤، ولسان العرب، مادة (وسط، عسل).

[٢ ـ أسماء الزمان]

واعلم أنَّ جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظَّرفية، ولا فَرْقَ في ذلك بين المختصِّ منها والمعدود والمُبْهَم، ونعني المختص ما يقع جواباً لِمَتَى، كيوم الخميس، وبالمعدود ما يقع جواباً لِكَمْ، كالأسوع والشهر والحَوْلِ، وبالمُبْهَم ما لا يقع جواباً لشيء منهما، كالحِيْن، والوَقْتِ[1].

[٣ ـ أسماء المكان]

وأنَّ أسماء المكان لا ينتصب منها على الظَّرفية إلاَّ ما كان مُبْهماً.

والمُبْهَمُ ثلاثةُ أنواع[2]:

أحدها: أسماء الجهات الست، وهي الْفَوْقُ، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]،

ظروف، وإنَّما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويُعرَف بكونه صالحاً لكلِّ بقعة كمكان وناحية، وجهة وجانب، وأمام وخلف، والصَّواب: أنَّ هذه المواضع على إسقاط الجارِّ توسعاً، والجار المقدَّر: (إلى) في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾، وفي: في البيت، و(في)، أو (إلى)، في الباقي، ويحتمل أنَّه ضمَّن (استبقوا) معنى: بادروا، وقد أجيز الوجهان في: ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمال؛ أي: سنعيد طريقتها. اهـ.

---

(1) خير من هذا أن نقول لك: المبهم من الزمان مادل على مقدار من الزمان غير معين، أي لا يعرف أوله ولا آخره، نحو حين وزمان ولحظة وساعة ولفظ وقت والمختص منه مادل على مقدار معين معلوم الأول والآخر كأسماء الشهور وكالصيف والشتاء، وكل ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة أو اقترن بأل والمعدود: مثنى أو جمع كيومين وأيام وشهرين وشهور، وهلم جراً.

(2) إنما جاز نصب اسم الزمان مطلقاً ولم يجز نصب اسم المكان إلا إذا كان مبهماً؛ لأن الفعل الذي هو الأصل في العمل يدل على الزمان دلالة قوية بسبب كون دلالته عليه مأخوذ في مفهومه فهي دلالة تضمينه فأما دلالته على المكان فضعيفة لأنه يدل عليه لزوماً؛ فقوي على نصب اسم الزمان بنوعيه المختص والمبهم لسبب قوة دلالته على الزمان، وضعف من نصب المختص من اسم المكان بسبب ضعف دلالته عل المكان.

﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وكان ورائهم﴾ [الكهف: ٧٩]، وقولي: «وعكسهنَّ» أشرتُ به إلى الوراء والتحت والشمال، وقولي: «ونحوهن» أشرتُ به إلى أنَّ الجهات وَإِنْ كانت ستّاً، لكنَّ ألفاظها كثيرة.

ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها «كعِنْدَ، وَلَدَى».

الثاني: أسماء مقادير المساحات «كالْفَرْسَخ، والمِيلِ، والْبَرِيدِ».

الثالث: ما كان مَصُوغاً من مصدر عامله كقولك: «جَلَسْتُ مُجْلِسَ زَيْدٍ» فالمجلسُ: مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقۡعُدُ مِنۡهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمۡعِۖ﴾ [الجن: ٩]، ولو قلت: «ذهبت مجلس زيدٍ»، أو «جلست مذهب عمروٍ» لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله(١).

❀ ❀ ❀

(قوله: وذات اليمين وذات الشمال) الإضافة فيهما نظيرها في (سعيد كرز)، وكذا ذات مرَّة؛ أي: في القطعة التي يقال لها مرَّة؛ أي: وقت. اهـ. من خط ش.

(قوله: ﴿كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾) أي. من المخلوقين حتَّى ينتهي إلى الله تعالى. اهـ. ش.

(قوله: ﴿سَرَبٗا﴾) أي: نهر ماء كان انقطع. اهـ. ش.

(قوله: ﴿تَّزَٰوَرُ﴾) بالتشديد والتخفيف؛ أي: تميل، وقوله: ذات اليمين؛ أي: ناحيته، وقوله: تقرضهم؛ أي: تتركهم وتتجاوز عنهم، فلا تصيبهم. اهـ. ش.

(قوله: مجلِس زيد) بكسر اللام؛ لأنَّ المراد به: المكان، وكذا تُكسَر إذا أُريدَ به الزَّمان، فإن أُريد به المصدر.. فُتِحَت كما يُعلَم منَّ فن الصَّرف.

(قوله: مذهب) بفتح الهاء مطلقاً.

---

(١) يتعين في المأخوذ من غير مصدر عامله، وفيما عدا الأنواع الثلاثة من أسماء المكان: أن يجر بحرف يدل على الظرفية ـ مثل في والباء ـ فتقول: جلست في مذهب عمرو، وصليت بالمسجد، ونمت في الدار، ولا يسمى المجرور ظرفاً، وإن سمي اسم مكان كما تقدم التنبيه على ذلك.

[خامساً ـ المفعول معه]

ص ـ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: ٱسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كَ: «سِرْتُ وَالنِّيلَ» وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

ش ـ خرج بذكر «الاسم» الفعل المنصوبُ بعد الواو في قولك: «لا تأكل السَّمَكَ وَتَشْرَب اللبن»، فَإِنَّه على معنى الجمع: أَي لا تَفْعَل هذا مع فعلك هذا، ولا يُسمَّى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسماً، والجملة الحاليةُ في نحو «جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ»، فَإِنَّه وَإِنْ كان المعنى على قولك: «جاء زيدٌ مع طلوع الشمس» إِلاَّ أَنَّ ذلك ليس باسم ولكنه جملة، وبذكر «الْفَضْلَة» ما بعد الواو، في نحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» فَإِنَّه عُمْدَةٌ؛ لأَنَّ الفعل لا يَستغني عنه، لا يقال: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ»؛ لأَنَّ الاشتراك لا يتأتَّى إِلاَّ بين اثنين، وبذكر الواو ما بعد «مع»، في نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ مع عمرو» وما بعد الباء في نحو: «بِعْتُكَ الدارَ بأثاثها» وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو: «جَاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو» إذا أُريد مجرد العطف.

وقولي «مسبوقة... إلخ» بيانٌ لشرط المفعول معه، وهو أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يكون مسبوقاً بفعل، أَو بما فيه معنى الفعل وحروفه؛ فالأَوَّل كقولك «سِرْتُ والنِّيلَ»، وقول الله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١](١)، والثاني كقولك: «أَنا سَائِرٌ والنِّيلَ»

(المفعول معه)

(قوله: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾) قال المصنف، في «شرح الشُّذور»: أي: فأجمعوا

---

(1) والقراءة المشهورة في هذه الآية الكريمة بقطع همزة (أجمعوا).
ولما كان هذا الفعل ـ الذي هو أجمع ـ لا يتعلق بالذوات ـ وإنما يتعلق بالمعاني نحو: «أجمع المسلمون على حرمة الربا» ـ كان نصب (شركاءكم) بالعطف على (أمركم) غير سائغ إلا على تقدير مضاف: أي أجمعوا أمركم وأمر شركائكم ليكون المعطوف والمعطوف عليه من المعاني، فلهذا اختير نصب (شركاءكم) على أنه مفعول معه، لأنه لا يحتاج إلى تأويل.

ولا يجوز النَّصْبُ في نحو قولهم «كلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ»، خلافاً للصيمري؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل، وكذلك لا يجوز «هذا لكَ وَأَبَاكَ» بالنصب؛ لأَنَّ اسم الإشارة وَإِنْ كان فيه معنى الفعل وهو «أُشِيرُ» لكنه ليس فيه حروفه.

[واو المعية]

ص - وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ «لاَ تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانِهِ»، وَمِنْهُ «قُمْتُ وَزَيْداً»، و«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِما، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ»، وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

ش - للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه [ثلاث] حالات:

إحداها: أنْ يجب نَصْبُهُ على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنويٍّ أو صِناعيٍّ؛ فالأوّل كقولك: «لا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»؛ وذلك لأنَّ المعنى [على العطف] لاتنه عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض، والثاني كقولك: «قُمْتُ

أمركم مع شركائكم، فشركاءكم: مفعول معه؛ لاستيفائه الشُّروط الثَّلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً؛ لأنَّه حينئذٍ شريك له في معناه، فيكون التَّقدير: أجمعوا أمركم، وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ (أجمع) إنما يتعلَّق بالمعاني دون الذَّوات، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنّما قلت: على ظاهر اللفظ؛ لأنَّه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف؛ أي: وأجمعوا أمر شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثي محذوف؛ أي: وٱجمعوا شركاءكم بوصل الألف، ومن قرأ (فاجمعوا) بوصل الألف صحَّ المعطف على قراءته من غير إضمار؛ لأنَّه من (جمع) وهو مشترك بين المعاني والذَّوات، تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله تعالى ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٠]، ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهمزة: ٢]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى؛ لأنَّه الأصل. اهـ.

(قوله: للصَّيمَري) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة: بلدة صَغيرة من بلاد العجم كما في «المصباح».

(قوله: وأباك) بالموحَّدة.

(قوله وهو أُشِيرُ) هذا معنى (ذا)، وأما حرف التَّنبيه فمعناه: أنبه، ومعنى (لك): استقرَّ.

(قوله: وهذا تناقض) لقائل أن يقول: لا تناقض على تقدير العطف، وإنَّما يلزم عليه عدم

وَزَيْداً»، و«مَرَرْتُ بك وزيداً»، أَمَّا الأَوَّل: فَلأَنَّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلاَّ بعد التوكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿لقد كنتم أنتم وآباءكم في ضلال مبين﴾ [الأنبياء: ٥٤]، وأَمَّا الثاني فَلأَنَّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۝٢٢﴾ [المؤمنين: ٢٢]، ومن النحويين مَنْ لم يشترط في المسألتين شيئاً؛ فعلى قوله يجوز العطف، ولهذا قلت «على الأصح فيهما».

والثانية: أَنْ يترجَّح المفعولُ معه على العطف، وذلك نحو قولك: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ» وذلك لأنَّك لو عطفت «زيداً» على الضمير في «كُنْ» لزم أن يكون زيد مأموراً، وأَنت لا تريد أَنْ تأمرهُ، وَإِنَّما تريد أَنْ تأمر مُخَاطَبَك بِأَنْ يكون معه كالأخ[1]، قال الشاعر:

الفائدة؛ لأنّ المعطوف بمعنى المعطوف عليه، وقد يقال: إن مراده بالتَّناقض: أنَّه مناقض للمعنى المراد للمتكلِّم؛ إذ مراده النهي عن القبيح مع إتيانك إيَّاه كما في قول الشَّاعر:

لاَتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

وليس مراده النَّهي عن النَّهي عن الإتيان بالقبيح مطلقاً. اهـ. من خطِّ ش، وعلَّل الدَّماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة؛ لأنَّ (لا تنه عن القبيح) معناه لا تنه عن إتيان القبيح؛ لأنَّ النهي إنَّما يكون عن الأفعال، فيكون قولك بعد ذلك: وإتيانه مستغنىً عنه، وهو من عطف الشيء على نفسه، ثم قال: وهذا لا ينهض مانعاً؛ بدليل ﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٦]. اهـ. وكلام الشارح أظهر منه.

(**قوله: وأنت لا تريد أن تأمره**) لقائل أن يقول: فيكون حينئذٍ مناقضاً لغرض المتكلِّم

---

(1) هاهنا أمران يتعلقان بهذا المثال والتعليل الذي ذكره الشارح له:

الأمر الأول: أنه قد اعترض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطف أصلاً لأنه يفيد معنى غير المعنى الذي يريده المتكلم بهذا المثال، ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يعلل لما يجوز ولما يمتنع من جهة الصناعة، والصناعة النحوية تتعلق بالألفاظ العربية،و محصل التعليل على هذا التوجيه أن الصناعة لا تأبى جواز العطف؛ إذ لا مانع في اللفظ منه، وهذا لا ينافي أنه يمتنع من جهة المحافظة على المعنى المراد.

الأمر الثاني: أن ظاهر كلام الشارح أنه إذا جاز العطف في هذا المثال كان من عطف المفرد على الفرد، ونعني أن يكون «زيد» معطوفاً على الضمير المستتر في «كن» صالحاً؛ لأن يباشر العامل، وههنا =

١٠٣ ـ فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ   مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

ومراده، فيكون نظير ما تقدَّم في قوله: لا تنه عن القبيح وإتيانه، فهلا كان النَّصب على المفعول معه واجباً، وما الفرق بينهما؟ وقد يفرق بأنَّ المعنى هنا على العطف صحيح، ولا نسلِّم أنَّه مناقض لمراد المتكلم، لجواز إرادته مع ذلك المعنى أو بدونه، غايته: أن ذلك المعنى أرجحُ في الإرادة، فلذلك كان العطف جائزاً، وإن كان النَّصب أرجح، فتأمَّل. اهـ. من خَطّ ش.

(قوله: فكونوا أنتمو وبني... إلخ) هو من الوافر، أراد بهم الأخوة، والمعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متَّصلين اتَّصال بعضكم ببعض كاتَّصال الكلتين، وقربهما من الطِّحال.

والمراد: الحثُّ على الائتلاف والتَّقارب، وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطِّحال.

= لا يصح ذلك؛ لأن العامل فعل أمر وهذا المعطوف اسم ظاهر وقد علمنا أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسماً ظاهراً فلا تقول «قم زيد» ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع، وقد قرروا أن «زوجك» في قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [البقرة: ٣٥]، معطوف على فاعل اسكن مع أنه لا يصلح لمباشرة العامل.

١٠٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٧) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيبويه في الكتاب (١/ ١٥٠) وكما أنشده جار الله الزمخشري في المفصل (١/ ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري.

اللغة: «الكليتين» تثنية كلية ـ بضم الكاف وسكون اللام ـ وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين «الطحال» بوزن كتاب ـ وهو دم منعقد، وهو من مشمولات الحشا.

الإعراب: «كونوا» فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع «أنتم» ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل «وبني» الواو واو المعية، بني: مفعول معه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف وأبي من «أبيكم» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على جمع المخاطب «مكان» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا، ومكان مضاف و«الكليتين» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «من» حرف جر «الطحال» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمكان؛ لاشتماله على رائحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله: «وبني» حيث نصبه على أنه مفعول معه ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال وليس هذا مراد الشاعر؛ فلذلك ترجح النصب، ليدل على المعنى المراد.

وقد استفيد من تمثيلي بـ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كالأخ»، أنَّ ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط، لا على حسبهما، وَإِلاَّ لقلت: كالأخوين، هذا هو الصحيح وممن نص عليه ابن كَيْسَانَ، والسماعُ والقياسُ يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقويِّ.

والثالثة: أنْ يترجَّح العطفُ ويَضْعُفَ المفعولُ معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»؛ لأَنَّ العطف هو الأصل ولا مُضعِّف له فيترجح.

❀ ❀ ❀

أفاده العيني. والكليتين: تثنية كُلية بضم الكاف، قال الأزهري: الكليتان للإنسان، ولكل حيوان: لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصُّلب، وهما منبت زرع الولد، والطِّحال بكسرِ أوله من الأمعاء، ويقال: هو لكلِّ ذي كرش إلا الفرس، فلا طحال له، ويجمع على طحالات وأطحلة، كلسان وألسنة، وعلى طُحل ككتاب وكتب. ذكره في «المصباح».

[باب الحال]

ص ـ بَابُ الْحَالِ، وَهُوَ: وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ، ....

(باب الحال)

(قوله: باب الحال) كذا في بعض النُّسخ، وفي بعضها: (والحال) فيكون معطوفاً على المفعول به على الأصحِّ في المعطوفات إذا تكررت، أو على المفعول معه على مقابله؛ أي: والحال منصوب، وهو لغة: ما عليه الإنسان من خير وشر، يذكَّر ويؤنَّث، فيقال: حال وحالة، ويجمع على أحوال كـ:(مال) و(أموال)، وعلى أحولة، ومن الدليل على التأنيث قول الفرزدق.

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمَاً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

و(حاتم) فيه مخفوض بدلاً من الهاء في (جوده)، ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنىً، بل جعلهما من باب تمر وتمرة، وهو غريب، وقد يقال: في الحالة آلة بالهمزة مكان الحاء، ذكر ذلك المصنف في «شرح بانت سعاد»، وتأنيثه معنىً أفصح من تذكيره، وذلك بأن تؤنَّث الفعل المسند إليها أو الوصف أو تذكِّره، كما يقال: أعجبتك حال فلان، وأعجبك حال فلان، قال الشّاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا[1]

ويقال: حال حسن، وحالة حسنة.

(قوله: وهو وصف... إلخ) هو ما دلَّ على حدث معيَّن، وذات مبهمة، وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل. اهـ. يس.

(قوله: يقع في جواب كيف) أي: يصح أن يقع في جوابها، وذلك بأن يكون مذكوراً

(١) البيت من البحر الطويل، من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، والأشباه والنظائر ١/ ١١١.

كَـ: «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

ش ـ لَمَّا انتهى الكلام على المفعولات، شَرَعْتُ في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها الحال[1].

وهو عبارة عمَّا اجتمع فيه [ثلاثة] شروط:

أَحدها: أَنْ يكون وَصْفاً.

والثاني: أَنْ يكون فَضْلَةً.

والثالث: أَنْ يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف، وذلك كقولك: «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

فَإِنْ قلت: يَرِدُ على ذِكرِ الوصفِ نحوُ قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]؛ فَإِنَّ ﴿ثُبَاتٍ﴾ حالٌ، وليس بوَصْفٍ، وعلى ذكر الفَضْلَة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧، لقمان: ١٨]، وقول الشاعر:

لبيان الهيئة؛ أي: للدِّلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه، أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أولهما.

(قوله: ضربت اللِّصّ) بكسر اللام وضمها؛ أي: السارق.

(قوله: ﴿مَرَحًا﴾) قال في «المصباح»: مرح مرحاً، فهو مَرِحَ مثل: فَرِحَ فرحاً، فهو فرح وزناً ومعنى، وقيل: هو أشدُّ الفرح، وفي «تفسير الجلال». ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ أي: ذا مرح بالكبر والخيلاء. ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ﴾ أي: تثقبها حتى تبلغ آخرها بكبرك ﴿وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ المعنى: أنَّك لا تبلغ هذا المبلغ، فكيف تختال؟!

(1) اعلم أولاً أن لفظ الحال ياتي مذكراً فيقال «حال» ويأتي مؤنثاً بالتاء، فيقال «حالة» فأما الإتيان بهذا اللفظ مذكراً فنحو قول الشاعر:

اذا أعجبتك الدهر حال من أمرئ فدعه وواكل أمره والليالـيا

وأما الإتيان بهذا اللفظ مؤنثاً فنحو قول الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده ضنت به نفس حاتم

ثم اعلم ثانياً أنك إذا نطقت بهذا اللفظ مذكراً جاز لك أن تصفه بمذكر فتقول حال حسن، وأن تصفه بمؤنث فتقول: حال حسنة، وأن تعيد الضمير إليه مذكراً وتشير إليه بإشارة المذكر، وتذكر الفعل المسند إليه كما يجوز أن تعيد الضمير إليه مؤنثاً وأن تشير إليه باسم إشارة المؤنث، وتؤنث الفعل المسند اليه.

١٠٤ ـ لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَٱسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فإنَّه لو أسقط ﴿مَرَحًا﴾، و«كئيباً» فَسَدَ المعنى، فيبطل كونُ الحال فَضْلَة، وعلى ذكر الوقُوعِ في جواب كيف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

قلت: ﴿ثُبَاتٍ﴾ في معنى متفرقين، فهو وَصْف تقديراً، والمرادُ بالفضلة ما يقع بعد

(قوله: **ليس من مات... إلخ**) البيتان من الخفيف، ولفظ (ميت) في الجميع مخفف ماعدا (ميِّت الأحياء)، وهما لغتان، والكئيب: الحزين، وكاسفاً باله؛ أي: متغيِّراً حاله، والرَّجاء بالمدِّ: الأمل، وكلام بعضهم يقتضي أنه بالخاء المعجمة حيث فسره بسعة الحال، وهو خلاف المشهور الموجود في غالب النسخ من أنَّه بالجيم.

(قوله: **فهو وصف تقديراً... إلخ**) فقوله في المتن: وصف؛ أي: ولو تقديراً؛ ليدخل مثل ما ذكر، ويدخل الجملة وشبهها؛ فإنَّها في تأويل الوصف.

١٠٤ ـ هذان البيتان من كلام عدي بن الرعلاء.

اللغة: «ميت» وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاثة مرات بسكون الياء ومرة رابعة التشديد، وقد اختلف العلماء، فقيل: التشديد والتخفيف لغتان، والمعنى واحد، وقيل: المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل عكسه «كئيباً» حزيناً «كاسفاً باله» أراد به المتغير الحال «الرجاء» الأمل، ويقع في بعض النسخ محرفاً: «قليل الرخاء».

الإعراب: «ليس» فعل ماضٍ ناقص «من» اسم موصول اسم ليس «مات» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، الجملة لا محل لها صلة «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة «بميت» الباء حرف جر زائد، ميت خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد إنما أداة حصر الميت مبتدأ ميت: خبر المبتدأ وميت مضاف والأحياء: مضاف إليه. «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ «يعيش» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «كيئباً» حال من الضمير المستتر في يعيش «كاسفاً» حال ثانية «باله» بال: فاعل بكاسف؛ لأنه اسم فاعل، وبال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «قليل» حال ثالثة، وقيل مضاف و«الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء» فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام عنها؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام: إنما الميت من يعيش، وهذا تناقض؛ لأنك حملت الشيء على ضده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى فقولنا في تعريف الحال «فضلة» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه، كما هو المشهور، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى.

تمام الجملة، لا مما يصحُّ الاستغناء عنه، والحدُّ المذكور للحال المبينة لا المؤكدة[1].

[شروط الحال]

ص ـ **وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ.**

ش ـ شرط الحال: أنْ تكون نكرة، فَإنْ جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلُها بنكرةٍ[2]، وذلك كقولِهم: «ٱدْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ»، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقين: ٨]، بفتح الياء وضم الراء، وهذه المواضع

(قوله: **كقولهم: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل**) أي: من كلِّ ما عُرِّف بأل.

(قول: **العِراك**) بكسر العين المهملة: مصدر عارك، يقال: (أورد إبله العِراك) إذا أوردها جميعاً الماء، من قولهم: (اعترك القوم) إذا أزدحموا في المعرك، أي معتركة.

(قوله: **بفتح الياء، وضمِّ الرَّاء**) والأعزُّ بالرفع: فاعل؛ وهي قراءة شاذة، وأجيب عنها بأنَّ أل زائدة، وقد قرئ شاذاً: (لنخرجن) بنون العظمة، ونصب (الأعز) على المفعول به، و(الأذل) على الحال، وقرئ: (ليُخرَجن) بضمّ الياء مبني للمفعول، ورفع (الأعزُّ) على النِّيابة، ونصب (الأذل) حالاً كما في «إعراب السَّمين».

(1) لم يذكر المؤلف ما تجيء الحال منه ونحن نذكره لك إجمالاً فنقول:
تجيء الحال من الفاعل وحده فتقول: جاء زيد راكباً، ومن المفعول وحده فتقول: ضربت اللص مكتفاً، ومنهما معاً فتقول: لقيت عليا راكبين؛ وتجيء من المضاف إليه بأحد ثلاثة شروط.
الأول: أن يكون المضاف جزاء من المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا﴾ [الحجر: ٤٧].
الثاني: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾ [النحل: ١٢٣].
الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم جميعا﴾ [يونس: ٤].

(2) هذا الذي ذكره المؤلف من أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة مطلقاً ـ أي سواء أدلت على شرط أم لم تدل ـ هو مذهب جمهور البصرين، واستدلوا لذلك بدليلين، الأول: أن أكثر ما ورد عن العرب من الحال نكرة، وما ورد معرفة قليل يمكن تأويله فلا يقاس عليه، والدليل الثاني: أن الغرض المقصود للمتكلم من الإتيان بالحال هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما حين وقوع الفعل منه أو عليه وهذا الغرض يحصل بتنكير الحال، فالإتيان بها معرفة زيادة عن المقصود ينبغي أن يصان الكلام عنها، فوق أنها خروج عن الأصل لغير علة اقتضته.
وذهب يونس وجمهرة البغدادين إلى جواز تنكيرهُ مطلقاً؛ لأن الحال مثل الخبر وقد علمنا أن الخبر =

ونحوها مُخَرَّجة على زيادة الألف واللَّام، وكقوله: «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ» وهذا مُؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه [والتقدير: اجتهد منفرداً].

[شروط صاحب الحال]

ص ـ وَشَرْطُ صَاحِبِهَا: التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِيصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ، أَوِ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذورن﴾.

ش ـ أي: شرطُ صَاحِبِ الحالِ واحدٌ من أُمور أَربعة:

الأَوَّل: التعريف، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، فخشعاً: حال من الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، والضمير أَعْرَفُ المعارف.

والثاني: التخصيص، كقوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فسواء: حالٌ من أَربعة، وهي وَإِنْ كانت نكرة، ولكنَّها مخصصة بالإضافة إلى أيام[1].

والثالث: التعميم، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فجمله ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حالٌ من قرية، وهي نكرة عامة، لوقوعها في سياق النفي.

(**قوله: وكقولهم: اجتهد وحدك**) أي: من كلِّ ما عُرِّف بالإضافة.

(**قوله: وصاحبها التَّعريف**) أي: وشرط صاحبها التعريف... إلخ.

= يجيء نكرة ويجيء معرفة؛ فينبغي أن يجوز ذلك في الحال، وأيضاً فلأن السماع ورد به في أمثله متعددة وإن كانت أقل من الأمثلة التي جاءت فيها نكرة فكيف نمنعه؟

وذهب علماء الكوفة إلى التفصيل؛ فقالوا: عن دل الحال على الشرط جاز تعريفه نحو: «زيد الراكب خير منه الماشي» بنصب الراكب والماشي ـ أي زيد إذا ركب خير منه إذا مشى، فإن لم تدل الحال على الشرط لم يجز.

(1) يكون تخصيص النكرة بواحد من ثلاثة أمور، الأول: إضافتها إلى نكرة ومثاله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، والثاني: أن توصف نحو: «قابلني رجل صالح مشرقاً وجهه» والثالث: أن تكون النكرة عاملة النصب أو الرفع نحو قولك: «عجبت من ضربٍ أخوك شديداً» أو «عجبت من ضربٍ أخاك شديداً» بتنوين «ضرب» في المثالين.

والرابع: التأخير عن الحال، كقول الشاعر:

١٠٥ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشَاً طَلَلُ   يَلُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

(**قوله: لمية موحشاً طلل... إلخ**) هذا صدر بيت من بحر الوافر، لا من الكامل، خلافاً لبعضهم وعجزه

يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

(**قوله: لمية**) بفتح الميم، وتشديد الياء: اسم امرأة، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف

---

١٠٥ ـ هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة، وقد وأنشده سيبويه (١/ ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله في شذور الذهب مرتين (رقم ٧) وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢).

اللغة: «طلل» هو ما بقي شاخصاً ـ أي بارزاً مرتفعاً عن الأرض ـ من آثار الديار «موحشاً» اسم فاعل فعله «أوحش المنزل» إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوش «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام ـ جمع خلة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

الإعراب: «لمية» اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعملية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «موحشاً» حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل، والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل «كأنه» كأن، حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه «خلل» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح.

الشاهد فيه: قوله: «موحشاً طلل» فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلام على هذا الشاهد، ونقول لك هنا: إن هذه النكرة قد وصفت بجملة «يلوح» وفاعله؛ فالمسوغ هاهنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى: ﴿في أربعة أيام سواء﴾ [فصلت: ١٠]، وهو التخصيص، ثم إن هذه النكرة مبتدأ، الجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وأهون من هذا البيت في الاستشهاد به قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه أيضاً:

وبالجسم مني بيناً لو علمته   شحوب وإن تستشهدي العين تشهد

فبينا: حال من قوله: شحوب، وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد، والظاهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ ومن أجل ما ذكرنا من هذه الاعتراضات ذهب جماعة من العلماء إلى أن «موحشاً» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور ـ وهو قوله (لمية) ـ العائد على طلل وكذلك يكون قول الآخر «بينا» حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله «بالجسم» العائد على الشحوب.

فـ«موحشاً» حالٌ من «طَلَل» وهو نكرة؛ لتأخيره عن الحال.

خبر عن قوله: طلل، وهو بفتحتين: ما ظهر من آثار الدِّيار، ويلوح؛ أي: يتلألأ، والخِلل بكسر الخاء المعجمة: جمع خِلَّة، قال الجوهري: الخِلَّة بالكسر: واحدة خِلل السُّيوف، وهي بطائن كانت تغشىٰ بها أجفان السُّيوف منقوشة بالذَّهب وغيره، وتطلق أيضاً على سيور تُلْبَس ظهور القوس. أفاده العيني.

(قوله: فموحشاً حال من طلل) إنَّما يأتي على جواز مجيء الحال من المبتدأ، أمَّا على منعه - وهو الصَّحيح - فإنَّ صاحب الحال هو الضَّمير المنتقل إلى الظَّرف، ووجه المنع كما أفاده العيني: أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها هو الابتداء، والحال فضلة، والابتداء لا يعمل في الفضلات، قال العلاَّمة الشيَّخ يس: وظاهر مذهب سيبويه مجيء الحال من المبتدأ، وحكى السَّعد الخلاف في الخبر، وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول، فجالساً في نحو: (زيد في الدار جالساً) حال من ضمير الظَّرف المستقر فيه، وهو فاعل معنى، أو حال من زيد، وهو وإن كان مبتدأ صورة إلا أنَّ معنى الكلام: استقرَّ وحصل زيد في الدار، فهو فاعل معنى، والفعل العامل في زيد وإن لم يكن مقَّدراً في الكلام؛ لأنَّه مبتدأ، لكنه مفهوم من الكلام، وهذا أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة، و(شيخاً) في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] حال من (بعلي) وهو مفعول معنى؛ لأنَّ التَّقدير: أنبِّه على بعلي، وأشير إلى بعلي، وجرى على هذا ابن الحاجب، فقال في كافيته: الحال: ما يبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو: ضربت زيداً قائماً، وزيد في الدار قائماً، وهذا زيد قائماً. اهـ. ويَردُ عليه مجيئها من المضاف إليه، فلعلَّه لا يثبته، وأما مجيئها من المجرور بالحرف.. فراجع إلى المفعول معنى. اهـ.

[باب التمييز]

ص - بَابٌ: وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكِرَةٌ، جَامِدٌ، مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

[أولاً - تعريف التمييز]

ش - من المنصوبات: التَّمْيِيزُ، وهو ما اجتمعَ فيه خمسةُ أُمورٍ:

(التَّمييز)

(قوله: والتَّمييز) بالرَّفع عطفاً على المفعول به، أو على الحال كما مرَّ، وهو في الأصل مصدر بمعنى المميِّز، ثمَّ صَار حقيقة عرفيَّة في ذلك.

(قوله: من الذَّوات) أي: المذكورة أو المقدَّرة، فالمذكورة نحو: رطل زيتاً، والمقدَّرة نحو: طَاب زيد نفساً، فإنَّه في قوَّة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد، ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشَّيء المقدَّر فيه، وخرج بقوله: **(مفسر... إلخ)** البدل؛ فإن المبدل منه في حكم التنحية، فهو ليس بمفسِّر للإبهام عن شيء، بل هو ترك مبهم، وإيراد معين، وخرج به أيضاً نحو: رأيت عيناً جارية، فإنَّ المراد: الإبهام الذي في المعنى من حيث الوضع له، وجارية وإن رفع الإبهام عن قوله: عيناً. لكنه ليس بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، وخرج به أيضاً أوصاف المبهمات نحو: هذا الرَّجل؛ فإن (هذا) مثلاً إمَّا موضوع لمفهوم كلِّي بشرط استعماله في الجزئيات، أو لكلِّ جزئي منه، ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي، ولا في واحد من جزئياته، بل الإبهام إنَّما نشأ من تعدُّد الموضوع له، أو المستعمل فيه، ووصفيته بالرَّجل ترفع هذا الإبهام؛ لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، وخرج به أيضاً عطف البيان في مثل قولك: رأيت أبا حفص عمر؛ فإن كلَّ واحد من أبي حفص وعمر موضوع لشخص معيَّن، لا إبهام فيه، لكن لمَّا كان عمر أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص؛ لعدم الاشتهار، لا الإبهام الوضعي. اهـ. من خطِّ ش.

أحدها: أنْ يكون اسماً.

والثاني: أنْ يكون فَضْلَةً.

والثالث: أنْ يكون نَكِرَةً.

والرابع: أنْ يكون جامِداً.

والخامس: أنْ يكون مُفَسِّراً لما انبهم من الذوات.

فهو موافق للحال في الأُمور الثلاثة الأُولى، ومخالف في الأمرين الأخيرين؛ لأنَّ الحال مشتق مبيِّن للهيئات، والتمييز جامد مبيِّن للذوات[1].

(**قوله: أن يكون جامداً**) أي: غالباً، فقد يكون مشتقًّا.

(**قوله: فهو موافق للحال**) يوهم أنَّ الحال لايكون إلا اسماً كالتَّمييز، وليس كذلك؛ إذ الحال تخالفه في وقوعها جملة، كجاء زيد والشّمس طالعة، وجاراً أو مجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، وظرفاً نحو: رأيت الهلال بين السّحاب. اهـ. بخط ش.

قلت: ويجاب عنه بما يفهمه كلام الدّماميني الآتي من أنَّه اسم تأويلاً، فتدّبر.

---

(١) يتفق الحال والتميز في خمسة أمور؛ الأول: أن كل واحد منهما اسم، والثاني أن كل واحد منهما فضلة، والثالث: أن كل واحد منهما نكرة، والرابع: أن كل واحد منهما منصوب، والخامس: أن كل واحد منهما مفسر لما قبله.

ويفترقان في سبعة أمور أيضاً:

أولها: أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه، والتميز يفسر ما انبهم من ذات أو نسبة.

وثانيها: أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن يكون جامداً وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه.

وثالثها: أن الحال يأتي ظرفاًأو جاراً أو مجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها.

ورابعها: أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله، قياساً، وأما التميز فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور، بل إن جاء مؤكداً فإنه يكون مؤكداً لشيء غير عامله وغير صاحبه وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب.

وخامسها: أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون بهذه المنزلة، بل هو مستغنى عنه دائماً، نعني أن معنى الكلام لا يفسد بدونه والسادس: أن الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل المتصرف فأما التميز فلا يجوز عند الجمهور تقديمه على عامله ولو كان فعلاً متصرفاً، والسابع: أن الحال يجوز أن يكون متعدداً، وأما التميز فلا يجوز تعدده أصلاً.

[ثانياً ـ أنواع التمييز]

ص ـ **وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ، كـ: «جَرِيبٍ نَخْلاً»، وَ«صَاعٍ تَمْراً»، وَ«مَنَوَيْنِ عَسَلاً»، وَالْعَدَدِ، نَحْوُ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ وَ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ وَمِنْهُ تَمْيِيزُ «كَمْ» الاِسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ»، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا**

(**قوله: لأنَّ الحال مشتقٌ مبيِّن للهيئات**) قال المصنف: المراد بالهيئة: الصوُّرة، والحالة المحسوسة المشاهدة، كما هو المتبادر، وحينئذٍ يخرج مثل: تكلَّمْ صادقاً، ومات مسلماً، وعاش كافراً، وإن أرادوا الصِّفة فالتغيير بها أوضح لمقصودهم، لكن يخرج عنه مثل: جاء زيد والشمس طالعة، وجاء زيد وعمرو جالس. اهـ. قال الدَّماميني: هما في معنى جاء مقارناً طلوع الشمس، وجلوس عمر، فبحسب التَّأويل لا يخرجان؛ لأنهما حينئذٍ مبنيان للصِّفة. اهـ. وقال السَّيد زكي الدِّين: إذا قلت: آتيك وزيد قائم، فإنَّ الحال لم تبين هيئة الفاعل، ولا المفعول، وإنَّما هي بيان للزّمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول، وقد اشتهر التَّعبير عن اللازم بالملزوم. اهـ. فكأنه بيَّن ذاتيهما.

(**قوله: بعد المقادير**) أي: ما يقدر به الشيء؛ أي: يعرف به قدره. اهـ. ش.

(**قوله: كجريب نخلاً**) الجريب في الأصل: اسم للوادي، ثُمَّ استعير للقطعة المميَّزة من الأرض، وجمعها أجربة وجربان بالضَّم، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم في مقدار الرَّطل ونحوه، فقد ذكر بعضهم أن الجريب عشرة آلاف ذراع، وبعض آخر أنَّه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع، ويطلق الجريب على غير ذلك، فجريب الطَّعام أربعة أقفزة: أفاده في «المصباح».

(**قوله: وصاع**) هو مكيال معروف، وصاع النبي ﷺ الذي بالمدينة أربعة أمداد، وذلك خمسة أرطال وثلث بالبغدادي، وهو يذكَّر ويؤنَّث، ويجمع على أصوع، وعلى صيعان، وعلى آصع بالمدّ، كما في «المصباح».

(**قوله: ومنوين**) تثنية منا مقصوراً، وهو الذي يوزن به، قيل: هو رطلان، ويطلق أيضاً على ما يكال به السَّمن ونحوه.

(**قوله: فأمَّا تمييز الخبرية**) نسبة إلى الخبر الذي هو قسيم الطَّلب الذي يحتمل الصِّدق والكذب، لا الخبر عن المبتدأ؛ ألا ترى أنَّ قول القائل: (كم عبيد ملكت) يحتمل توجيه التَّصديق والتَّكذيب إلى قائله فيما تكثر به وافتخر، أفاده يس.

فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ

(قوله: فمجرور) أي: ما لم يفصل، وإلا نصب؛ حملاً على الاستفهامية كقوله:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ

وربَّما نصب غير مفصول. روي كم عمةً لك البيت بالنصب، وذكر بعضهم أنَّ النصب بلا فصل لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض العرب، قال أبو حيان: وهو لغة قليلة. ذكره في «الهمع»، وقال السَّعد: إذا فصل بين (كم) الخبرية ومميِّزها بفعل متعدٍّ. . وجب الإتيان بـ:(من)؛ لئلا يلتبس بالمفعول. اهـ. يس.

والحاصل: أنَّ كم على قسمين:

استفهامية بمعنى: أي عدد، وخبرية بمعنى: كثير، وكلٌّ منهما يفتقر إلى تمييز.

أما الأولى فمميِّزها كمميز عشرين وأخواته في الأفراد، وفي النَصب ثلاثة مذاهب: لازم مطلقاً، جائز الجرِّ مطلقاً، لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جرٍّ.

وأما الثانية: فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة، فيكون جمعاً مجروراً، وتارة كمميز مئة، فيكون مفرداً مجروراً، وقد رُوي قوله:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعَاءَ قَدْ صَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[1]

. . . إلخ، بالجرِّ على أنَّ (كم) خبرية، وبالنَّصب، فقيل إن لغة تميم تنصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفرداً، وقيل: على تقديرها استفهامية استفهام تهكم؛ أي: أخبرني بعدد عمَّاتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني، فقد نسيته، وعلى كلا الوجهين فـ:(كم) مبتدأ خبره (قد حلبت)، وأفرد الضَّمير؛ حملاً على لفظ (كم) ويُروىٰ بالرَّفع فـ:(عمةٌ) مبتدأ، ووصفت بـ:(لك) وبـ:(فدعاء محذوفة)، والخبر: قد حلبت، و(كم) على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز: محذوف؛ أي: كم وقت أو حَلْبَة.

واعلم أن (كم) بقسميها إن تقدَّم عليها حرف جرٍّ أو مضاف فهي مجرورة، وإلاَّ فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر، أو على الظَّرف، وإلاَّ فإن لَمْ يلها

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٧١، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، ومغني اللبيب ١/ ١٨٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩، ولسان العرب، مادة (عشر).

بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ، وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ: مُحَوَّلاً، كَـ:«اشتعل الرأس شيباً» وَ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ﴾ وَ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ، نَحْوُ: امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً، وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ، نَحْوُ ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ وَقَوْلِهِ:

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِيناً

وَمِنْهُ:

بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً

خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ.

ش ـ التمييز ضربان: مُفَسِّرٌ لمفرد، ومُفَسِّرٌ نسبة.

[١ ـ التمييز المفسِّر المفرد]

فمفسر المفرد له مَظَانٌّ يقع بعدها:

أحدها: المقادير[1]، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحاتِ، كـ:«جَرِيبٍ نَخْلاً» وَالْكَيْلِ، كـ:«صَاعٍ تَمْراً»، وَالْوَزْنِ، كـ:«مَنَوَيْنِ عَسَلاً».

فعل نحو كم رجل في الدَّار، أو وليها وهو لازم نحو: كم رجل قام، أو رافع ضميرها نحو: كم رجل ضرب عمراً، أو سببها المضاف إلى ضميرها نحو كم رجل ضرب أخوه عمراً فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد، ولم يأخذ مفعوله فهي مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميراً يعود عليها، ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال. اهـ. ملخَّصاً من «الأشموني» مع زيادة توضيح بذكر الأمثلة.

(قوله: ويكون التَّمييز مفسِّراً للنِّسبة) أي: لذات مقدَّرة في نسبة. كذا بخط ش. وقد مرَّ إيضاح ذلك، فتأمَّل.

---

(1) يطلق لفظ «مقدار» على واحد من ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون مصدراً بمعنى التقدير، وليس هذا مراداً هنا.

الثاني: أن يكون بمعنى ما يعرف به قدر شيء من آلة مساحة أو آلة وزن أو آلة كيل.

المعنى الثالث: أن يكون بمعنى الشيء المقدر بالآلة، ولا شك أنك إذا قلت «اشتريت صاعاً تمراً» فإنك تقصد أنك اشتريت تمراً مقداره بالكيل صاعاً، ولا تريد أنك اشتريت المكيال الذي يكال به؛ فالمراد بالتقادير في هذا الموضع الأشياء المقدرة.

الثاني: العدد، كأَحَدَ عَشَرَ دِرْهماً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وهكذا حكم الأعداد من الأَحَدَ عَشَر إلى التِّسْعَةِ والتِّسْعِيْنِ، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وفي الحديث: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً»[1].

وَفُهِمَ من عَطْفِي في المقدمة العَدَدَ على المقادير أنَّه ليس من جملتها، وهو قولُ أكثر المحققين؛ لأنَّ المراد بالمقادير ما لم تُرَدْ حقيقتُه، بل مقدارُه، حتى إنَّه تَصِحُّ إضافةُ المقدارِ إليه، وليس العدد كذلك، ألاَ ترى أنَّك تقول: عِنْدي مِقْدَارُ رِطْلٍ زَيْتاً، ولا تقول: عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلاً، إلاَّ على مَعْنَى آخر[2].

ومن تمييز العدد تمييزُ «كم» الاستفهامية[3]، وذلك لأنَّ «كم» في العربية كناية عن

(قوله: **تصحُّ إضافة المقدار إليه**) أي: إلى المميَّز، ووجه ذلك: أنَّك إذا قلت: عندي رطل زيتاً. لا تريد بالرطل حقيقته التي هي الصَّنجة؛ لأنهَّا لا تراد بذلك، وإنما يراد مقدارها.

(قوله: **إلا على معنى آخر**) أي: وهو أن يكون هناك مثلاً رجال مقدار عشرين رجلاً، وهذاالمعنى ليس على وجه الحقيقة بل المجاز كما ذكره الدَّلجموني.

(قوله: **ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية**) قيَّد بالاستفهامية وإن كان تمييز كم مطلقاً

(1) أخرجه البخاري (2736)، ومسلم (2677).

(2) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلاً، مثلاً فتقول: عندي مقدار عشرين رجلاً، تريد أن عندك من لووزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال، وهذا معنى مجازي كما هو واضح، وانظر إلى قول ابن دريد:

والناس ألف منهم كواحد ... وواحد كالألف إن أمر عنى

(3) الفرق بين «كم» الاستفهامية وتمييزها و«كم» الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه:

الأول: أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب، وفي تمييز الخبرية الجر، وقد يختلف الحال من كل منهما.

والثاني: أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير، وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً.

والثالث: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في سعة الكلام والفصل بين الخبرية ومميزها لا يقع إلا في الضرورة.

والرابع: أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه، وفي كل منهما خلاف، ولكن ما ذكرناه هو مذهب الجمهور. =

عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدارِ، وهي على ضربين:

استفهامية بمعنى أيِّ عدد، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير.

وتمييز الاستفهامية منصوبٌ مفرد؛ تقول: «كم عبداً مَلَكْتَ؟»، و«كم داراً بَنَيْتَ؟»، وتمييز الخبرية مخفوض دائماً، ثُمَّ تارةً يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها، تقول: كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتُ! كما تقول: عَشَرَةَ أَعْبُدٍ ملكت، وثلاثَةَ أَعْبُدٍ ملكت، وتارةً يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عَبْدٍ ملكت؟ كما تقول: مائَةَ عَبْدٍ ملكت، وألفَ عَبْدٍ ملكت، ويجوز خَفْض تمييز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ والْخَافِضُ له «مِنْ» مضمرةً، لا الإضافةِ، خلافاً للزَّجَّاج.

الثالث: من مظان تمييز المفرد: ما دلَّ على مُمَاثلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا

من تمييز العدد، لأنَّ الكلام في التَّمييز المنصوب فذكرالمجرور بطريق الاستطراد. أفاده ش.

(قوله: **كم عبداً ملكت**) عبداً منصوب على التَّمييز لـ:(كم)، وهي مفعول مقدَّم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار.

(قوله: **والخافض له من مضمرة**) أي: محذوفة كما في «المغني»، وإنَّما جاز حذف حرف الجرِّ مع بقاء عمله؛ لقصد تطابق التَّمييز، والمميز في الجرِّ بحرف كما أفاده الرَّضي.

= **والخامس**: أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا، تقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك.

والسادس: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب، ويجوز فيه الرفع مطلقاً، والخبرية لا تحتاج إلى جواب.

والسابع: أن الخبرية تختص بالماضي مثل «رب» أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول «كم عبداً سأملكه» على معنى الاستفهام.

والثامن: أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية.

والتاسع: أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام، بخلاف الخبرية فلا يقترن البدل منها بالهمزة.

والعاشر: أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو في أصله فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما ـ ولا يكون فصله منها إلا في الصرورة ـ كما قدمنا ـ فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل.

﴿بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقولهم: إنَّ لَنَا أَمْثَالَهَا إِبلاً.

الرابع: ما دلَّ على مغايرة، نحو: إنَّ لنا غَيْرَهَا إِبلاً [أو شاءَ] وما أشبه ذلك.

وقد أشرتُ بقولي: «وأكثر وقوعه» إلى أنَّ تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

[٢ ـ التمييز المفسِّر لنسبة]

ومفسر النسبة على قسمين: مُحَوَّل، وغير مُحَوَّل.

فالمُحوَّلُ على ثلاثة أقسام:

١ ـ مُحوَّل عن الفاعل، نحو ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أصله: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزاً.

٢ ـ ومُحوَّل عن المفعول، نحو ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، أصله: وفجرنا عُيُونَ الأرضِ؛ فَفُعِلَ فيه مثلُ ما ذكرنا.

٣ ـ ومحوَّل عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مُغَايِر للتمييز، وذلك كقولك: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً»، أصله: عِلْمُ زَيْدٍ أكثرُ، وكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٢٤].

فَإِنْ كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عينَ المَخبرِ عنه وجب خَفْضُه بالإضافة، كقولك: «مَالُ زَيْدٍ أكثرُ مَالٍ»، إلاَّ إنْ كان أَفْعَلُ التفضيل مُضافاً إلى غيره فينصب، نحو «زَيْدٌ أكثرُ الناسِ مالاً».

[ثالثاً ـ وقوع الحال والتمييز موكداً]

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّداً غير مبين لهيئةٍ ولا ذاتٍ، مثال ذلك في الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، ....

(قوله: بمثله) أي: البحر مدداً؛ أي: مداداً دلجموني.

(قوله: شاء) بالمدِّ: جمع شاة، تطلق على الذكر والأنثى من الغنم، كما في كتب اللغة.

(قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾) فإن الادبار نوع من التولي.

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، وقال الشاعر:

١٠٦ ـ وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً ... كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

(قوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾) التَّبسُّم: نوع من الضَّحك.

(قوله: **وتضيء في وجه الظّلام... إلخ**) هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه:

كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

يصف به بقرة بالضَّمير في (تضيء) راجع إليها يعني: (يضيء) لونها إذا تحرَّكت في وجه الظَّلام، ويروى في غلس الظلام، والجمانة بضم الجيم، وتخفيف الميم: حبة تُعْمَل من فضَّة

---

١٠٦ ـ هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

اللغة: «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه الظلام» أوله «جمانة» بضم الجيم ـ اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد به الغواص «نظامها» أي: خيطها.

الإعراب: «تضيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «في وجه» جار ومجرور متعلق بتضيء، ووجه مضاف و«الظلام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «منيرة» حال من فاعل تضيء المستتر فيه، «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضيء، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي كجمانة، وجمانة مضاف، و«البحري» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «سل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «نظامها» نظام: نائب فاعل سل، مرفوع بالضمة الظاهرة، ونظام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحري مضاف إليه، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حاله على تقدير قد.

الشاهد فيه: قوله: «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، على ما عرفت في الإعراب،ومعنى هذا الحال مؤكدة لعاملها والحال المؤكدة لعاملها أحد ثلاثة أنواع للحال المؤكدة

ونظير هذا البيت الآيات الأربع الكريمة التي تلاها الشارح فإن (مفسدين) في الآية الأولى حال من الواو في (تعثوا) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها، و(مدبرين) في الآية الثانية حال من التاء في (وليتم) وقد فهم معنى الحال من هنا الفعل وهو العامل فيها، و(حياً) في الآية الثالثة حال من الضمير المستتر في (أبعث) وهو العامل فيها و(ضاحكا) في الآية الرابعة حال من الضمير المستتر في (تبسم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل الذي هو العامل فيها.

وقد تكون الحال مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعا﴾ [يونس: ٩٩]، فإن قوله سبحانه: ﴿جميعا﴾ حال من: ﴿من في الأرض﴾ وقد فهم معنى الحال منه، وهو صاحبها، ومثله قولهم «جاء الناس قاطبة».

وقد تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامدين معرفتين، نحو: زيد أبوك عطوفاً، ونحو قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار

ومثالُ ذلك في التمييز قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٥]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢][1]، وقولُ أبي طالب:

١٠٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

كالدُّرة، والجمع جُمان، والبحري بتشديد الياء آخر الحروف: الغوَّاص، وسُلَّ مبني للمفعول، ونظامها بكسر النون: نائب فاعل، وهو الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ والدرة إذا سل منها خيطها الذي نُظِمت فيه كانت في غاية الإنارة والإضاءة، والشَّاهد في (منيرة) فإنَّه حال مؤكِّدة لعاملها كما في «شروح الشَّواهد».

(قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٦﴾﴾ إلخ) قال في «المغني»: إن شهراً مؤكداً لما فُهِم من عِدَّة الشُّهور، وأمَّا بالنِّسبة إلى عامله. وهو اثنا عشرة. فمبيِّن.

(قوله: وقول أبي طالب) أي: عم النبي ﷺ، احتجَّ به الشيعة على إسلام أبي طالب،

---

(1) واعلم أن تأكيد التميز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو: ﴿فتبسم ضاحكا﴾ [النمل: 19]، أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله؛ لأن ﴿شهراً﴾ في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه: ﴿اثنا عشر﴾ وهو العامل في التميز، وليس التمييز مؤكداً للاثنى عشر، بل هو مبين له، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إن عدة الشهور﴾ وليس هو العامل فيه، وكذلك الآية الثانية، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى.

١٠٧ ـ هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عم النبي صلى الله عليه وسلم، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداته ومعناه في غاية الظهور.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد: حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «بأن» الباء حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، ودين مضاف و«محمد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من خير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وخير مضاف و«أديان» مضاف إليه، وأديان مضاف و«البرية» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم «ديناً» تميز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ديناً» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد لما سبقه، ومما سلفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير».

ومنه قولُ الشاعر:

١٠٨ ـ وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

والواو للقسم، واللام للتَّأكيد، و(قد) للتَّحقيق، والباء زائدة، والشَّاهد في قوله: (ديناً). كذا بخطِّ العلامة ش، وأبو طالب: اسمه عبد مناف بن عبد المطلب.

(قوله: والتَّغلبيون... إلخ) هو من البسيط، قاله جرير يهجو به الأخطل، والتغلبيون: جمع تغلبي بالغين المعجمة نسبة إلى بني تغلب، قوم من نصارى العرب بقرب الرُّوم، منهم الأخطل، واللام في تَغلِب مكسورة، وفي التغلَبي مفتوحة؛ لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة،

---

١٠٨ ـ هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧١).

اللغة: «الفحل» أراد به هنا أباهم «زلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة ـ هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها، المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى أن أمهم لتمتهن في الأعمال؛ فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل ـ وذلك عند العرب مما تذم به المرأة ـ فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغلبيون» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «بئس» فعل ماضٍ دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الفحل» فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «فحلهم» فحل: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغلبيين مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله: التغلبيون «فحلاً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعربه سيبويه حالاً مؤكدة «وأمهم» الواو حرف عطف، أم: مبتدأ، وضمير الغائبين مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق» صفة لزلاء، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره؛ فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «فحلاً» فإنه عند المبرد تميز، على ما عرفت من الإعراب، وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبقه، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب نعم وهو مما لا يخبره النحاه وعندهم أن الفاعل في باب (نعم) إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب. وفي المسألة قولان آخران، أحدهما: أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة، وثانيهما: إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيده الفاعل ـ كما في بيت الشاهد ـ لم يجز الجمع بينهما وإن أفاد التميز معنى زائداً على المعنى الذي يفيده الفاعل جاز الجمع فيهما، كما في قول الشاعر:

تخيره فلم يعدل سواه ... فنعم المرء من رجل تهام

وسيبويه ـ رحمه الله تعالى! ـ يمنع أنْ يقال: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ»، وتأوَّلُوا «فحلاً» في البيت على أنَّه حال مؤكدة، والشواهد على جواز المسألة كثيرة؛ فلا حاجة إلى التأويل، ودخولُ التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دُخول الحال.

❀ ❀ ❀

وقد تكسر. قاله الجوهري، والزلأء بفتح الزاي، وتشديد اللام، وهي خفيفة: الألية، ومنطيق بكسر الميم: صيغة مبالغة يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث، وهو البليغ، والمراد به هنا: المرأة تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها، والتغلبيون: مبتدأ، وجملة (بئس الفحل فحلهم فحلاً) خبره، و(فحلهم) من هذه الجملة مخصوص بالذَّم مبتدأ: خبره بئس الفحل، على أحد الأعاريب، والشاهد في (فحلاً) حيث جمع بينه ـ وهو تمييز ـ وبين الفاعل الظَّاهر للتَّأكيد.

[باب الاستثناء]

ص ـ وَالْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجِبٍ، نَحْوُ ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ، نَحْوُ ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾، مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحو قَوْلِهِ:

وَمَـالِـيَ إِلاَّ آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ ... وَمَـالِـيَ إِلاَّ مَـذْهَـبَ الْـحَـقِّ مَـذْهَـبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً.

ش ـ من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه.

[١ ـ وجوب النصب]

والحاصلُ أنَّه إذا كان الاستثناء بإلاَّ، وكانت مسبوقةً بكلام تامٍّ، مُوجَبٍ، وجبَ

(المستثنى)

(قوله: والمستثنى) فيه ما مرَّ من الإعراب، وجعله الفاكهي كالحال والتمييز مبتدآت أخبارها محذوفة، وإنّما عبرّ المصنّف بالمستثنى؛ لأنَّه هو الذي من المنصوبات، فلا يحوج إلى تأويل، بخلاف التَّعبير بالاستثناء، لكن قال السَّعد: إذا قلنا جاءني القوم إلاَّ زيداً، فالاستثناء يطلق على إخراج زيد، وعلى زيد المخرَج، وعلى لفظ (زيد) المذكور بعد لفظ (إلاَّ)، وعلى مجموع لفظ (إلاَّ زيداً)، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره، فيجب أن يحمل كلُّ تفسير على ما يناسب من المعاني. اهـ.

(فائدة)

قال في «التلويح»: قد اشتهر فيما بينهم أنَّ الاستثناء حقيقة في المتصل، مجاز في المنقطع، والمراد: صيغ الاستثناء، وأمَّا لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع، ثم أُنكِرَ على صدر الشريعة أنَّ لفظ (الاستثناء) مجاز في المنقطع. اهـ. يس.

بمجموع هذه الشروط الثلاثة نَصْبُ المستثنى، سواء كان الاستثناء متصلاً، نحو «قَامَ الْقَومُ إِلاَّ زَيْداً»، وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ﴾ [البقرة: ٤٩][1]، أو منقطعاً، كقولك: «قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ حِمَاراً»، ومنه في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ[2] قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ

(قوله: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ﴾) فإنْ قلت: يشكل على التَّمثيل لوجوب النَّصب بذلك قراءة بعضهم (إلا قليل)، بالرَّفع، وأجيب بأنَّها في معنى: (فلم يكونوا منه)؛ بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ ففيه النَّفي تقديراً، وبأنَّ وجوب النَّصب هو الأكثر، فلا ينافي أنَّه يجوز إِتْباع المؤخَّر في لغة حكاها أبو حيان، وخرَّج عليها هذه الآية.

(قوله: في المنقطع) هو الذي لا يكون بعض المستثنى منه، عكس المتَّصل السَّابق، وتفسير بعضهم المنقطع بأنَّه من غير جنس المستثنى منه فاسد، كما نبَّه عليه ابن مالك؛ لأنَّ قول القائل: (جاء بنوك إلا بني زيد) منقطع مع أنَّه من جنس الأوّل، ويجاب بأنَّه جرى على الغالب؛ لأنَّ كل استثناء من غير الجنس منقطع، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتِّصال أفاده بعضهم.

(قوله: في أحد القولين) هو الصَّحيح، ومقابله: أنَّه متَّصل؛ بناء على أنَّ إبليس لعنه الله من الملائكة.

---

(1) فإن قلت: التمثيل بهذه الآية يدل على أن نصب المستثنى فيها واجب لا يجوز غيره وقد قرأ بعض القراء برفع (قليل) وذلك يدل على أن المستثنى من كلام تام موجب يجوز فيه وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام منفي؟
فالجواب أن نقرر لك أن المستثنى من كلام تام موجب لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو النصب، وأما هذه القراءة فإنها محمولة على أن الكلام السابق منفي، وكأن القارئ قدر الكلام: فلم يكونوا منى إلا قليل منهم؛ لأنه وجد قبل هذا الاستثناء قوله تعالى: ﴿فمن شرب منه فليس مني﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(2) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله: أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة واستدلوا على ذلك بشيئين؛ الأول: أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم، والثاني: استثناؤه من الملائكة في كثر من آيات الكتاب العزيز، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلا بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه﴾ [الكهف: 5]، وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم، وذلك؛ لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية، ومنه قول النابغة الذبياني:

يا دار مية بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليها سالف الأمج
وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها ... عيت جواباً، وما بالربع من أحد =

ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ـ٣١].

[٢ ـ جواز النصب والاتباع]

فلو كانت المسألة بحالها، ولكنَّ الكلامَ السابقَ غيرُ مُوجَبٍ فلا يخلو: إِمَّا أَنْ يكون الاستثناء متصلاً، أَو منقطعاً.

فَإِنْ كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أَحدهما: أَنْ يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه، على أَنَّه بَدَلٌ منه بدلَ بعضٍ من كل عند البصريين، أَو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيين[1].

(قوله: بدل بعض من كلٍّ) هو كما قال بعضهم: يجوز فيه مخالفة الثاني للأوَّل، فاندفع رَدُّ ثعلب بأنَّه كيف يكون بدلاً وهو موجب، ومتبوعه منفي؟ اهـ. يس.

(قوله: أو عطف نسق... إلخ) أي: لأنَّ (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصَّة، وهي بمنزلة (لا) العاطفة في أنَّ ما قبلها مخالف لما بعدها، واعترض مذهبهم بأنَّها لو كانت عاطفة، لم تباشر العامل في نحو: (ما قام إلا زيد)؛ لأنَّ ذلك شأن حروف العطف، وأجاب المصنف بأنَّها لم تباشره تقديراً؛ إذ الأصل: (ما قام أحد إلا زيد).

= إلا الأواري لأياً ما أبينها ... والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد
فإنه استثنى الأوارى من أحد، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم اتباع الظن﴾ [النساء: ١٧٥]، وقوله جل شأنه: ﴿وإن نشأ تغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم يتقذون إلا رحمة منا﴾ [يس: ٤٣ ـ ٤٤]، وإذا علمت في ذلك في الشعر العربي الموثق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره، واذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح: «أحد القولين» فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً والاستشهاد بالآية ـ هنا ـ على المذهب الأول.

(1) جعل الكوفيون «إلا» حرف عطف بمنزلة «لا» فإذا قلت «ما قام القوم إلا زيد» فزيد معطوف على القوم يعرب بإعرابه، ولكنه في الحكم ـ من حيث المعنى على خلاف ما قبله،و كأنك قلت «ما قام القوم لازيد) فزيد بعد إلا كزيد بعد لا، كلاهما معطوف على السابق؛ فيأخذ حكمه الإعرابي، ويكون مخالفاً في نفي العامل عنه وهذا مذهب ضعيف ومما يدل على ضعفه أنا نرى (إلا) تقع بعد العامل في نحو قولنا «ما قام إلا زيد» ولو كانت حرف عطف لم يصح أن تقع بعد العامل كسائر حروف العطف، فإنك لا تقول «قام زيد» ولا «ما قام وزيد» فهذا ينبئ أن العرب لم تجعل (إلا) مثل حروف العطف، فلا يصح لنا أن نجعلها منها.

الثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإتْبَاعُ أَجْوَدُ منه.

ونعني بغير الإيجاب النفيَ والنهيَ والاستفهام.

مثالُ النفي قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، قرأ السبعة ـ غير ابن عامر ـ بالرفع على الإبدال من الواو في ﴿مَّا فَعَلُوهُ﴾، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء.

ومثالُ النهي قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من ﴿أَحَدٌ﴾، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء، وفيه وجهان:

أحدهما: أنْ يكون مستثنى من ﴿أَحَدٌ﴾، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأنَّ مَرْجِعَ القراءة الروايةُ لا الرأيُ.

والثاني: أنْ يكون مستثنى من ﴿أَهْلِكَ﴾، فعلى هذا يكون النصب واجباً.

ومثالُ الاستفهام قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في ﴿يَقْنَطُ﴾، ولو قرىء «إلا الضالين» بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ.

(**قوله: وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح**) قال ابن الحاجب: الأوْلى أن يقال: الأكثر على الوجه المرجوح، ولا بأس به، بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع أنَّ بعض الناس قد جوَّز ذلك. اهـ. من خطِّ ش.

(**قوله: يجيزون النَّصب والإبدال... إلخ**) أي: بدل الغلط كما صرَّح بذلك الرَّضي، فقال: أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقاً؛ لأنَّ بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب. اهـ. وفيه أنَّ مثل ما رأيت القوم إلا ثيابهم، لو جعل الثياب بدلاً، كان بدل اشتمال. كذا ذكره الشَّيخ يس.

[٣ ـ الخلاف بين أهل الحجاز وتميم]

وَإنْ كان الاستثناء[1] منقطعاً فأهْلُ الحجاز يُوجبُونَ النَّصْبَ فَيَقُولُونَ: «مَا فِيهَا أَحَدٌ إلا حِمَاراً» وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، ويقرؤون: ﴿إلاَّ اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ بالرفع، على أنَّه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أَنْ يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأنَّ الخافض له «من» الزائدة، و﴿وَاتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ معرفة مُوجَبَة، و«مِنْ» الزائدة لا تعمل إلاَّ في النكرات المنفية أو المستفْهَم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

وإذا تَقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مُطْلَقاً، أي: سواء كان

(**قوله: ويقرؤون ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ إلخ**) لعلَّ المراد: أن مقتضى لغتهم أن يقرأ كذلك، وإلا فالقراءة سنة متَّبعة كما ذكره المصنِّف قريباً، أو أنَّه بلغه أنَّهم قرؤوا ذلك قراءة شاذة، فإنَّ لغتهم عن النَّبي ﷺ.

(**قوله: باعتبار الموضع**) أي: لأنَّه في موضع رفع، إما على أنَّه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النَّفي، وإما على أنَّه مبتدأ تقدَّم خبره عليه. اهـ. ش.

(**قوله: ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾**) أي: تباين، وعدم تناسب، وفطور: أي صدوع وشقوق.

---

(1) علماء البصرة يقدرون إلا في الاستثناء المنقطع بلكن الاستداركية، فإذا قلت «مارأيت القوم إلا حماراً» فكأنك قد قلت «ما رأيت القوم لكن حماراً» رأيت ما ترى في كتب التفسير التعبير بمثل قولهم «الاستثناء هنا بمعنى لكن» فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أن قائلها يريد أن الاستثناء منقطع، وأما علماء الكوفة فيقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بسوى، ونحن نرى تقدير البصريين أدق وأقرب إلى قواعد العربية من تقدير الكوفيين لأربعة أسباب، أولها: أن «إلا» و«لكن» يشتركان في الحرفية بخلاف سوى فإنها اسم وتقدير حرف بحرف أولى من تقدير حرف باسم، والثاني: أن «إلا ولكن» يشتركان في أنهما لا محل لهما من الإعراب، أما سوى فهي بسبب كونها اسماً ذات محل من الإعراب، وتقدير ما لا محل له بما لا محل له أولى من تقدير ما لا محل له بماله محل، والثالث: أن «إلا ولكن» يشتركان في أن كلا منهما يقتضي نصب ما بعده، فأما سوى فتقتضي جر ما بعدها وتقدير ناصب بناصب أولى من تقدير ناصب بخافض والرابع اتفاق إلا ولكن في المعنى؛ إذ أن لكن للاستدراك ـ وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه ـ والاستثناء الذي تدل عليه «إلا» لا يخرج عن ذلك المعنى.

الاستثناء منقطعاً، نحو «مَا فِيهَا إِلاَّ حِمَاراً أَحَدٌ»، أو متَّصلاً، نحو «مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً الْقَوْمُ»، قال الْكُمَيْتُ:

١٠٩ ـ وَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَالِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وَإِنَّما امتنع الإتباعُ في ذلك لأنَّ التابع لا يَتَقَدَّمُ على المتبوع.

[٥ ـ حكم الاستثناء المفرَّغ]

وَإِنْ كان الكلامُ السابقُ على «إِلاَّ» غَيْرَ تامٍّ ـ ونعني به ألاَّ يكون المستثنى منه مذكوراً ـ فَإِنَّ الاسم المذكور الواقع بعد «إِلاَّ» يُعْطَى ما يستحقه لو لم توجد «إِلا»[1]

(قوله: قال الكميت) بضمِّ أوَّله مصغَّراً.

(قوله: ومالي إلا آل أحمد... إلخ) الشِّيعة: الأعوان، والمشعب: كالمذهب: بمعنى

١٠٩ ـ هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨).

اللغة: «شيعة» أشياع وأنصار، أشايعهم وأجري معهم فيما يذهبون إليه «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» منصوب على الاستثناء من شيعة الآتي، وآل مضاف و«أحمد» مضاف إليه،، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه مقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت: ومالي شيعة إلا آل أحمد ومالي مذهب إلا مذهب الحق.

(1) يريد الشيخ أن يقول: إذا كان الكلام السابق على «إلا) ناقصاً ـ بأن لم يذكر فيه المستثنى منه، ولا يكون حينئذٍ إلا منفياً،؛ لأن نفى حكم العامل عن جميع الأفراد وإثباته لواحد منهم أمر معقول، أما إثباته للجميع ونفيه عن واحد فأمر غير معقول في مجرى العادة،؛ لأن المتكلم منا لا اطلاع له على عمل جميع أفراد النوع، ومن جهة أخرى اتفاق جميع أفراد نوع الانسان مثلاً في عمل واحد في وقت واحد غير معقول عادة ففي هذه الحالة يكون المستثنى لا عمل فيه لإلا، بل العمل لما قبلها؛ فإن اقتضى ما قبل إلا الرفع كان ما بعدها مرفوعاً، ومن شواهد هذه الحالة قوله تعالى: ﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾ [القمر: 50]، وإن اقتضى ما قبل إلا النصب كان ما بعدها منصوباً: إما على أنه مفعول به نحو قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق) وإما على أنه مفعول لأجله نحو قوله تعالى: ﴿ما ضربوه لك إلا جدلا﴾ [الزخرف: 58]، أي: =

فيقال: «لَمْ قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ» بالرفع، كما يقال: مَا قَامَ زَيْدٌ، و«مَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْداً» بالنصب، كما يقال: مَا رَأَيْتُ زَيْداً، و«مَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ» بالجر، كما يقال: ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ويُسَمَّى ذلك استثناء مُفَرَّغاً؛ لأنَّ ما قبل «إِلاَّ» قد تَفَرَّغَ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف؛ فتقدير «مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ»، مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ، وكذا الباقي.

[٦ ـ الاستثناء بـ«غير إلا»]

ص ـ وَيُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ ....

الطريق، قيل: هذا البيت مشكل؛ لأنَّ العامل في (شيعة) هو الابتداء، وهو لا يعمل في المستثنى، وإنَّما هو مستثنى من الضَّمير الذي في الجار والمجرور، فلم يتقدَّم المستثنى، وردَّه المصنِّف بأنَّ الأرجح جعل شيعة فاعلاً؛ لاعتماد الظَّرف.

(قوله: والاستثناء في ذلك كلِّه من اسم) أي: وهو المستثنى منه؛ لأنَّ (إلاَّ) للإخراج، والإخراج يقتضي مُخرَجاً منه، و**(قوله: عام)** أي: لتناوله المستثنى وغيره.

(قوله: محذوف) ويجب أن يكون الاسم المحذوف مناسباً للمستثنى في جنسه وصفته، وفي الفاعلية والمفعولية، ونحو ذلك، فيقدَّر في (ما قام إلاَّ زيد): ما قام إنسان، وفي (ما لبست إلا قميصاً) ما لبست لباساً، وفي (ما جاء إلا ضاحكاً) جاء في حالة من الأحوال.

(قوله: ويستثنى بغير) أي: لتضمُّنها معنى (إلا) لابحسب الأصل، بل أصلها: الصِّفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذَّات نحو: مَررت برجل غير زيد، وإما بالصِّفات نحو: قولك دخلت بوجه غير الذي خرجت به، والأصل هو الأوَّل، والثّاني مجاز؛ فإنَّ الوجه

= ما ضربوه إلا لأجل الجدال وقصد الغلبة، لا للرغبة في التميز بين الحق والباطل، وإما على أنه مفعول فيه نحو قوله تعالى: ﴿إن لبثتم إلا يوماً﴾ [طه: ١٠٤]، وإما على أنه حال نحو قوله تعالى: ﴿ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين﴾ [البقرة: ١١٤]، فأما المفعول المطلق فإن كان مبنياً بوصف ولو تقديراً صح أن يقع في هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿لا تأتيكم إلا بغتة﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ونحو قوله سبحانه: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وأما المفعول معه فلا يقع في هذا النوع، من الأسلوب؛ فلا يجوز أن تقول: «ما ذاكرت إلا والمصباح» ولا: «ماسرت إلا والنيل» وإن اقتضى الكلام الذي قبل إلا الجر كان ما بعد إلا مجروراً، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وَسِوَى خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاسْمِ الَّذِي بَعْدَ «إِلاَّ» وَبِخَلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا، نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ، وَبِمَا خَلاَ، وَبِمَا عدَا، وَلَيْسَ، وَلاَ يَكُونُ، نَوَاصِبَ.

ش ـ الأَدواتُ الَّتي يستثنى بها ـ غير إِلاَّ ـ ثَلاَثَةُ أَقسَامٍ: ما يخفض دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفض تارةً وينصب أخرى.

فَأَمَّا الَّذي يخفض دائماً فَغَيْرُ وَسِوَى؛ تقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ»، و«قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ» بخفض زَيْدٍ فيهما، وتُعْرَبُ «غَيْرُ» نَفْسُهَا بما يستحقه الاسمُ الواقعُ بعد «إِلاَّ» في ذلك الكلام؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنصب غير، كما تقول: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً، بنصب زيد، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، و«غَيْرُ زَيْدٍ» بالنصب والرفع، كما تقول: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً، وإِلاَّ زَيْدٌ، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ» بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أَوِ الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فَقِسْ، وهكذا حكم «سوى» خلافاً لسيبويه؛ فَإِنَّه زعم أَنَّها واجبةُ النصب على الظَّرفية دائماً.

الذي يبين فيه أثر الغضب كأنَّه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذَّات، كما أنَّ (إلاَّ) قد تخرج عن الاستثناء، وتتضمَّنُ معنى (غير) فيوصف بها جمع منكَّر. اهـ. يس.

(قوله: وسوى) أي: لا بمعنى (عدل) كالتي في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] فإنَّ هذه لا تقع استثناء، ولا بمعنى قصد.

(قوله: **معربين بإعراب الاسم الذي بعد إلاَّ**) قال المصنِّف في «حواشي الألفية»: فإن قلت: يفترق (غير) و(إلا) في أحكام:

أحدها: أنَّ نحو: ما جاءني أحد غير زيد، الأرجح إذا أتبعت أن يكون على الوصف، لا البدل، وفي (إلا) بالعكس.

والثاني: أن نصب تالي (إلا) إلا بهَا، لا بالعامل قبلها، ونصب (غير) على العكس.

والثَّالث أنَّ مستثنى (غير) يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى.

قلت: الكلام في (غير) و(إلا) المستثنى بهما، لا الموصوف بهما، وفي الأحكام اللفظية، لا في التَّوجيه. اهـ. والتَّسوية بين كلمة (إلا) وكلمة (غير)، لا بين المستثنى بهما، فضلاً عن تابعه كيف وقد نُصَّ على وجوب جرِّ مستثنى (غير) وليس مستثنى (إلا) كذلك.

الثاني: ما يَنْصِبُ فقط، وهو أربعة: لَيْسَ، وَلاَ يَكُونُ، وَمَا خَلا، وَمَا عَدَا[1]، تقول: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»، و«لاَ يَكُونُ زَيْداً»، و«مَا خَلاَ زَيْداً»، و«مَا عَدَا زَيْداً»، وفي الحديث: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ»[2] وقال لبيد:

١١٠ ـ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ـ مَا خَلاَ اللهَ ـ بَاطِلُ وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ ـ لاَ مَـحَـالَـةَ ـ زَائِـلُ

(قوله: **ليس السِّن والظُّفر**) أي: ليس المنهر السن... إلخ.

(قوله: **قال لبيد ألا كلُّ شيء... إلخ**) هو لبيد بن ربيعة العامري الصَّحابي رضي الله عنه، توفي في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه، والباطل: خلاف الحق، وهو هنا بمعنىٰ الهالك، ولا محالة: بالفتح؛ أي: لا بُدَّ أو لا حيلة، واعترضَ قوله: (**وكلّ نعيم... إلخ**)

---

(1) لم يذكر المؤلف «ما حاشا» في هذا الموضع، وذكرها في النوع الثالث بدون «ما» وذلك مبني على ما ذهب إليه جماعة من العلماء أن (ما) لم يثبت عن العرب إدخالها على (حاشا) وقد ذكر ابن مالك أن (ما) تدخل على حاشا، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالا

وقد ورد عليه هذا الاستدلال بأنه بيت واحد جاء على وجه لا يتكلم به العرب فهو خليق ألا يحتج به على أنه يحتمله ألا تكون «حاشا» فيه هي حاشا الاستثنائية، الجامدة، بل يجوز أن تكون متصرفة، نقول: حاشيته أحاشيه، وقد جاء مضارع هذا الفعل في قول النابغة الذبياني:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

(2) أخرجه البخاري (2488)، ومسلم (1968).

١١٠ ـ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣).

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «كل» مبتدأ وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «ما» مصدرية «خلا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق «الله» منصوب على التعظيم، مفعول به لخلا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو حرف عطف، كل: مبتدأ، وكل مضاف و«نعيم» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة مثلاً والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبر «زائل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا» فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك؛ لأن «ما» هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كان «خلا» حرفاً، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدري، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على «أوضح المسالك» ولا يليق ذكره في هذه اللمحة اليسيرة.

وانتصابه بعد «لَيْسَ» و«لاَ يكُونُ» على أَنَّه خَبَرُهُمَا، واسمهما مستتر فيهما [أي وُجُوباً] وانتصابه بعد «مَا خَلاَ» و«مَا عَدَا» على أنَّه مفعولهما، والفاعل مستتر فيهما.

الثالث: ما يخفض تارةً وينصب أُخرى، وهو ثلاثة: خَلاَ، وعَدَا، وَحَاشَا، وذلك لأنَّها تكون حروفَ جرّ وأفعالاً ماضية؛ فَإِنْ قَدَّرْتَهَا حُرُوفاً خفضت بها المستثنى، وَإِنْ قَدَّرْتَهَا أفعالاً نصبته بها على المفعولية، وقَدَّرْت الفاعلَ مضمراً فيها.

❁ ❁ ❁

بنعيم الجنَّة، وأجيب بأنَّه قاله قبل الإسلام، وكان يعتقد عدم ذلك، أو أنَّه أراد نعيم الدُّنيا، أو أنَّه قابل لذلك، ولم يقل شعراً بعد أن أسلم غير قوله:

مَـا عَـاتَـبَ الـحُـرَّ الـكَـرِيْـمُ كَـنَـفْـسِـهِ وَالـمَرْءُ يُـصْلِـحُـهُ الـجَلِـيْـسُ الـصَّـالِـحُ[1]

وقيل هو:

الـحَـمْـدُ للهِ إِذْ لَـمْ يَـأْتِـنـي أَجَـلِـيْ حَتَّى اكْتَسَيْتُ مِنَ الإِسْلاَمِ سِرْبَالاً[2]

(قوله: والفاعل مستتر فيهما) عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السَّابق، فإذا قلت: قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيداً، فالتَّقرير عدا هو؛ أي: القائم زيد، وقسْ عليه، فإن لم يوجد فعل، تصيد من الكلام ما يمكن عود الضَّمير عليه، نحو: القوم إخوتك ما عدا زيداً، فيقدر: خلا المنتسب إليك بالأخوة زيداً، أو عائداً على البعض المفهوم من الكلِّ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ص١٢٨، وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو للبيد في ديوانه ١٣٥، وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٥.

[باب المجرورات]

ص ـ بَابٌ؛ **يُخْفَضُ الاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللاَّمُ، وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ، وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصٍّ بالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالْكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَتَاؤُهُ.**

ش ـ لَمَّا انقضى الكلام على ذكر المرفوعات إلى قسمين[1]: مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة، وبدأتُ بالمجرور بالحرف؛ لأنَّه الأَصل.

[أولاً ـ المجرور بالحرف]

والحروف الجارَّة عشرون حرفاً، أَسْقَطْتُ منها سبعة ـ وهي: خَلاَ، وعَدَا،

(باب في ذكر المخفوضات)

(قوله: عشرون حرفاً) صوابه: أحد وعشرون حرفاً؛ لأنَّه ذكر أربعة عشر، وأسقط سبعة.

---

(١) فإن قلت: فلماذا لم يذكر المؤلف الجر على التبعية للمجرور، ولا الجر بالمجاورة للمجرور؟ فالجواب عن ذلك أن الجر بالتبعية ليس نوعاً جديداً من المجرورات، بل هو راجع إلى أحد النوعين اللذين ذكرهما،؛ لأن العامل في التابع ـ ما عدا البدل ـ هو نفس العامل في المتبوع، والبدل على نية تكرار العامل، فعامله مثل عامل المبدل منه، فلا يخرج جر التابع عن كونه مجروراً بالمضاف أو بحرف الجر، فأما الجر بالمجاورة فإنه شاذ في التوكيد قليل في النعت لم يذكره، مثال الجر للمجاورة في التوكيد قول الشاعر:

يـاصـاح بـلـغ ذوي الـزوجـات كـلـهـم أن لـيـس وصـل إذا انـحـلـت عـرى الـذنـب

الرواية بجر «كلهم» لمجاورته «الزوجات» المجرورة، مع أنه توكيد لذوى المنصوب لأنه مفعول به لبلغ، ومثال جر النعت للمجاورة قول امرىء القيس:

كـأن ثـبـيـراً فـي عـرانـيـن وبـلـه كـبـيـر أنـاس فـي بـجـاد مـزمـل

الرواية بجر (مزمل) لمجاورته لبجاد المجرور، مع أن مزملاً نعت لكبير أناس المرفوع لأنه خبر (كأن) في أول البيت.

وقد جاء النعت مرفوعاً لمجاورته للمرفوع مع أن المنعوت ليس مرفوعاً قول الشاعر:

الـسـالـك الـثـغـرة الـيـقـظـان كـالـئـهـا مـشـى الـهـلـوك عـلـيـهـا الـخـيـعـل الـفـضـل =

وحَاشَا، ولَعَلَّ، ومَتَى، وكَيْ، وَلَوْلاَ - وَإنَّما أَسْقَطْتُ [منها] الثلاثة الأُوَلَ لأنِّي ذكرتها في الاستثناء، فاستغنيتُ بذلك عن إعادتها، وَإِنَّما أَسْقَطْتُ الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأنَّ «لَعَلَّ» لا يَجُرُّ بها إلاَّ عقيلٌ، قال شاعرهم:

١١١ - لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

و«مَتَى» لاَ يَجُرُّ بها إِلاَّ هُذَيْل، قال شاعرهم يصف السحاب:

(قوله: **إلا عقيل**) بالتصغير، وكذا هُذيل.

(قوله: **لعلّ الله... إلخ**) هو من الوافر، والشَّريم: المرأة المفضاة، وكذا الشرّوم.

= فقد رفع «الفضل» لمجاورته للخيعل المرفوع، مع أن «الفضل» نعت للهلوك المجرور بإضافة مشى، كذا قالوا وفيه نظر.

١١١ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٧٧) والأشموني (رقم ٥٢٢).

اللغة: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر المنسبك مجروراً بدلاً من «شيء» المجرور بالباء، ويجوز في الهمزة الكسر، على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التهكم «شريم» هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها، ويقال فيها: شرماء، وشروم - بفتح الشين - أيضاً.

المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب توكيد الذم بما يشبه المدح.

الإعراب: «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فضل: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا» جار ومجرور متعلق بفضل «بشيء» جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطب «شريم» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من «شيء».

الشاهد فيه: قوله: «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ، كما أوضحناه في إعراب البيت، والجر بلعل لغة عقيل دون سائر العرب.

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي، ويقال: أنه لسهل الغنوي أخيه:

فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

١١٢ - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

(قوله: **شربن بماء البحر... إلخ**) هو من الطَّويل، والضَّمير في (شربن) للسُّحب، والباء للتَّبعيض، أي: شربن من ماء البحر، أو ضمَّن معنى (روين)، والتضمين: إشراب لفظٍ معنى آخرَ، كما ذكره في «المغني»، وهو أحد أقوال في التضمين المختار منها عند المحققين: أنَّ اللفظ مستعمَل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر، بمعونة القرينة اللفظية، فمعنى يقلِّب كفيه على كذا؛ أي: نادماً على كذا، وقد يعكس كما في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أي: يعترفون به مؤمنين، وبهذا يندفع ما قيل: إن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي، فلا دلالة على الآخر، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، كذا أفاده الشَّيخ يس.

واللجج: جمع لُجَّة، وهو معظم الماء، وقوله: متى بمعنى: من، وقيل: بمعنى وسط، ويقال: ماء أخضر لصفائه.

(وقوله: **متى لجج**): بدل من ماء البحر؛ فإنَّ ماء البحر المَلِحَ يرى من بُعدٍ أخضر.

(وقوله: **لهن نئيج**) راجع لوصف السَّحاب، فما ذكره الدَّلجموني غير ظاهر، والنئيج

١١٢ - البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقد أنشده ابن عقيل (١٩٥) والمؤلف في أوضحه (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا) والأشموني (٥٢٣).

اللغة: «ترفعت» تصاعدت وتباعدت «لجج» جمع لجة، بزنة غرفة وغرف واللجة: مظم الماء «الثيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع، والبيت المشار إليه هو قوله:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة حناتم سود ماؤهن ثجيج

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب، إما على تضمين شرب معنى روى؛ فتكون الباء سببية، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون الباء في قوله: بماء بمعنى الابتدائية، وماء مضاف و«البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من وإلا فهذا الجازم المجرد متعلق بشرب «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه.

الشاهد فيه: قوله: «متى لجج» حيث استعمل «متى» حرف جر، فجر به قوله: لجج.

و«كي» لا يُجَرُّ بها إلاَّ «ما» الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلَّةِ الشيء: «كَيْمَهْ؟» بمعنى لِمَهْ؟، و«لولا» لا يُجَرُّ بها إلاَّ الضمير في قولهم: لَوْلاَيَ، وَلَوْلاَكِ، وَلَوْلاَهُ، وهو نادر، قال الشاعر:

بنون مفتوحة وهمزة مكسورة، ومثناة تحتية ساكنة، وجيم: المَرُّ السرِّيع مع الصَّوت، وهذا مبني على ما قيل من أنَّ السَّحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر، فيمتدُّ منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت شديد مزعج، ثُمَّ تذهب صاعدة إلى الجوّ فيلْطُف ذلك الماء، ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها، وإلى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذراً عن هدية أرسل بها إلى مخدومه:

كَـالْـبَـحْـرِ يُـمْـطِـرُهُ الـسَّـحَـابُ وَمَـالَـهُ فَـضْـلٌ عَـلَـيْـهِ لأَنَّـهُ مِـنْ مَـائِـهِ[1]

قلت: وهذا مذهب الحكماء والمعتزلة، وهو مخالف لمذهب أهل السُّنة والأشاعرة، فقد قال العلاَّمة اللَّقاني في شرح «جوهرته»: إنَّ الأحاديث دلَّت على أنَّ السَّحاب ينشأ من شجرة مثمرة في الجنة، والمطر من بحر تحت العرش، والله أعلم.

(قوله: لا يَجرُّ بها إلا (ما) الاستفهامية) هذا الحصر غير مراد، بل يُجرُّ بها (ما) المصدرية وصلتها كقوله:

يــراد الــفــتــى كــيــمــا يــضــر ويــنــفــع

أي: للضَّرِّ والنَّفع، و(أنَّ) المصدرية وصلتها نحو: جئت كي تكرمني إذا قدَّرت (أَنْ) بعدها.

(قوله: إلاَّ الضَّمير) أي: غير المرفوع كما مُثِّل، ولا تتعلَّق حينئذٍ بشيء، وموضع مجرورها رفع بالابتداء، والخبر محذوف عند سيبويه والجمهور، وجعل الأخفش الضَّمير مبتدأ، و(لولا) غير جارَّة، وإنَّما أنيب ضمير الجرِّ عن ضمير الرَّفعُ، ورُدَّ بأنَّ النِّيابة إنَّما وقعت في الضَّمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظَّاهرة.

(١) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في تاج العروس ١/١١٧ (شرح خطبة المؤلف).

١١٣ ـ أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَـوْلاَكِ فِـي ذَا الْـعَـامِ لَـمْ أَحْـجُـجِ

وأنكر المبرِّد استعماله، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ لسيبويه عليه[1]، والأَكْثَرُ [في العربية] لَوْلاَ أَنَا، ولَوْلاَ أَنت، ولَوْلاَ هُوَ، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١][2].

١١٣ ـ ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، ويروى بعده:

أنــت إلــى مــكــة أخــرجــتــنــي ولــو تــركــت الــحــج لــم أخــرج

اللغة: «أومت» معناه أشارت، وأصله أومأت، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفاً؛ لانفتاحها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين «الهودج» مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء.

المعنى: يقول أشارت هذه الفتاة إلى بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقباء.
وحدثتني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماضٍ، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بعينيها» الباء حرف جر، عيني: مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وعيني مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأومأ «من الهودج» جار ومجرور متعلق بأومأ أيضاً «لولاك» لولا: حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ ـ قال الأخفش: مبني على الفتح في محل رفع، وقال سيبويه والجمهور: له محلان، أولهما جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولوحظ الأول فجيء به متصلاً ـ والخبر محذوف وجوباً تقديره: لولاك موجود، مثلاً «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي «العام» بدل من اسم الإشارة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله: «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل فجرته محلاً كما هو مذهب سيبويه، وفي هذه المسألة كلام طويل، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح الأشموني، ولا يليق ذكره بهذه العجالة.

(1) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وهو من شواهد الأشموني (رقم 524):

أتــطــمــع فــيــنــا مــن أراق دمــاءنــا ولــولاك لــم يــعــرض لأحــســابــنــا حــســن؟

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥):

وكــم مــوطــن لــولاي طــحــت كــمــا هــوى بــأجــرامــه مــن قــنــة الــنــيــق مــنــهــوى

وعليه جاء قول التهامي:

لــولاه لــم يــقــض فــي أعــدائــه قــلــم ومــخــلــب الــلــيــث لــولا الــلــيــث كــالــظــفــر

(2) ومراد المؤلف أن الإتيان بالضمير المنفصل بعد «لولا» أكثر من الإتيان بالضمير المتصل، فأما الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم الظاهر، نحو قول المتنبي:

كــفــى بــجــســمــي نــحــولاً أنــنــي رجــل لــولا مــخــاطــبــتــي إيــاك لــم تــرنــي =

[أقسام حروف الجر]

وتنقسم الحروف المذكورة إلى:

١ ـ ما وُضِعَ على حرفٍ واحد، وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء.

٢ ـ وما وُضِعَ على حرفين، وهو أربعة: مِنْ، وعَنْ، وَفي، ومُذْ.

٣ ـ وما وُضِعَ على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: إلى، وعلى، ومُنْذ.

(قوله: **وهو ثلاثة إلى وعلى... إلخ**) قال الشنواني: يَرِدُ عليه ربَّ. اهـ. قلت: يُمكن الجواب بأنَّ مراده ما هو ثلاثة أحرف من غير تضعيف، و(ربَّ) مضعفة؛ إذ لامها وعينها من جنس واحد. تأمَّل.

(فائدة)

قد استكمَلَتْ (مِنْ) أقسام الكلمة؛ فإنَّها تكون حرف جرٍّ، وفعل أمر من (مان يمين) أي: كذب، واسماً كما في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، فإنَّ الزَّمخشري جعلها في موضع المفعول به، قال الطِّيبي: فهي اسم، وكذا (في) تكون حرف جرٍّ، واسماً بمعنى: الفم في حالة الجرِّ كحديث: «حتى ما تجعل في في امرأتك»، وفعل أمر من الوفاء بالإشباع، وكذا (على) أفاده السَّيوطي، قلت: ثم وجدت ثلاث كلمات استعملت كذلك، الأولى: (إلى) تكون حرف جرٍّ وفعل أمر للاثنين من (وأل يئل) إذا لجأ بوزن (وعد)، واسماً بمعنى النِّعمة، الثانية: (خلا) تكون حرف جرٍّ، وفعلاً ماضياً، واسماً للرَّطب من الحشيش كما أفاده بعض شرَّاح الألفية، الثَّالثة: (حاشا) استعملت حرف جر، وفعلاً ماضياً، واسماً للتنزيه، وقلت ملغزاً بذلك:

يَـا نُـحَـاةَ الأَنَـامِ أَيَّ حُـرُوفٍ ... هِـيَ أَسْـمَـاءُ تَـارَةً ثُـمَّ فِـعْـلُ

وقلت مجيباً:

= ونحو قوله أيضاً:

لولا العقول لكان أدنى ضيغم ... أدنى إلى شرف من الإنسان

وقد استعمل التهامي في البيت الذي أنشدناه قريباً الضمير المتصل في عبارة والاسم الظاهر في عبارة أخرى.

٤ ـ وما وضع على أربعة، وهو «حتَّى» خاصَّة.

وتنقسم أيضاً إلى ما يَجُرُّ الظاهر دُونَ المضمر، وهو سبعة: الواو، والتاء، ومُذْ، ومُنْذُ، وحتى، والكاف، ورُبَّ، وما يجر الظاهر والمضمر، وهو البواقي.

ثُمَّ الَّذي لا يَجُرُّ إلا الظَّاهر ينقسم إلى:

١ ـ ما لا يَجُرُّ إلاَّ الزمان، وهو مذ، ومنذ، تقول: ما رأيتُهُ مُذ يومين، أو مُنْذُ يَوم الجمعة.

٢ ـ وما لا يَجُرُّ إلاَّ النكراتِ وهو «رُبَّ»، تقول: رُبَّ رَجُلٍ صالح.

٣ ـ وما لا يُجرُّ إلاَّ لفظ الجلالة، وقد يُجَرُّ لفظ الرَّبِّ مضافاً إلى الكعبة، وقد يُجَرُّ لفظ الرحمن، وهي التاء، قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٤٦]، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وهو كثير، وقالوا: «تَرَبِّ الْكَعْبَةِ لأَفْعَلَنَّ كذا» وهو قليل، وقالوا: «تَالرَّحْمَنِ لأَفْعَلَنَّ كذا» وهو أقلُّ.

٤ ـ وما يجرُّ كلَّ ظاهرٍ، وهو الباقي.

[ثانياً ـ المجرور بالإضافة]

ص ـ أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللاَّمِ كَ: «غُلاَمِ زَيْدٍ»، أَوْ مِنْ كَ: «خَاتَمِ حَدِيدٍ»، أَوْ فِي كَ: «مَكْرِ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّها لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ

تِـلْـكَ مَـنْ ثُـمَّ فِـيَ عَـلَـى ذِي ثَـلاَثٌ ... جَـاءَ حَـقَّـاً بِـذَاكَ يَـا صَـاحِ نَـقْـلُ

قُـلْـتُ جَـاءَتْ إِلاَّ الأَمْـرِ الـمُـثَـنَّـى ... ثُـمَّ حَـرْفَـاً وَاسْـمَـاً بِـهِ الأَمْـرُ يُـحْـلُـوْ

وَخَـلاَ حَـرْفٌ وَاسْـمُ رَطْـبِ حَـشِـيْـشٍ ... وَهُـوَ فِـعْـلٌ وَحَـاشَ فَـاعْـلَـمْ لِـتَـعْـلُـو

(قوله: وربَّ) قال في «المغني»: وتنفرد (رُبَّ) بأنَّها زائدة في الإعراب دون المعنى، فمحلُّ مجرورها في نحو: (ربَّ رجلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتدائية، وفي نحو: (ربَّ رجلٍ صالح لقيت) نصب على المفعولية، وفي نحو: (ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته) رَفعٌ أو نصب كما في قولك: هذا لقيته. اهـ.

(قوله: أو بإضافة إلى اسم... إلخ) كذا وقع في نسخة ش. وكتب بهامشه أنَّه يقتضي أنَّ الاسم المضاف يخفض بإضافته إلى اسم آخر، فكان الصَّواب أن يقول: أو بإضافة اسم كما

إِلَى مَعْمُولِهِ، كَـ: «بَالِغَ الْكَعْبَةِ»، وَ«مَعْمُورَ الدَّارِ»، وَ«حَسَنَ الْوَجْهِ»، وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ.

[أقسام الجر بالإضافة]

ش ـ لَمَّا فَرَغْتُ من ذكر المجرور بالحرف شَرَعْتُ في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين:

أَحدهما: أَنْ لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها، ويخرج من ذلك ثلاثُ صُوَرٍ:

إحداها: أَنْ ينتفي الأَمران معاً كـ: «غلام زَيْدٍ».

والثانية: أَنْ يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، نحو «كَاتِبِ الْقَاضِي»، و«كَاسِبِ عِيَالِهِ».

والثالثة: أَنْ يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضافُ صفة، نحو «ضَرْبُ اللِّصِّ».

وهذه الأنواع كلها تُسمَّى الإضافة فيها إضافةً معنوية، وذلك لأنَّها تفيدُ أَمراً معنوياً، وهو التعريف:

١ ـ إنْ كان المضاف إليه مَعْرِفَة، نحو «غلامُ زَيْدٍ».

٢ ـ والتخصيصُ إنْ كان المضاف إليه نكرة، كـ: «غُلاَمُ امرْأَة»[1].

هو كذلك في بعض النُّسخ، وقد يقال: إنَّه أوقع المُظهَر موقع المَضمَر؛ أي: بإضافةٍ إليه. اهـ. ملخَّصاً، والإضافة لغة: الإلصاق والإمالة، واصطلاحاً: إسناد اسم إلى غيره بتنزيله منزلة تنوينه.

(قوله: إلى معموله) أي: ما يصحُّ أن ينصبه أو يرفعه، فهو إما منصوب معنى، وهو

---

(1) اعلم أن النحاة يختلفون في العامل في المضاف إليه أهو المضاف أم الإضافة أم هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه؟ فذهب المجهور إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف نحو: «غلامه» و«غلامي» و«غلامك» ومن المقرر أن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وذهب الأخفش إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة وعبارة المؤلف تقتضيه، وذهب قوم إلى أن العامل هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه.

[أنواع الإضافة المعنوية]

ثم إنَّ هذه الإضافة على ثلاثة أقسام:

أَحدها: أَنْ تكون على معنى «في»[1] وذلك إذا كان المضاف إليه ظَرْفاً للمضاف، نحو ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٢٣].

الثاني: أَنْ تكون على معنى «مِنْ» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاًّ للمضاف، ويصح الإخبار به عنه، كـ: «خاتم حديد، وباب سَاجٍ»، بخلاف نحو «يَدِ زَيْدٍ» فَإِنَّه لا يصحّ أَنْ يُخْبَرَ عن اليد بِأَنَّها زَيْدٌ[2].

معمول اسم الفاعل، أو مرفوع معنى، وهو معمول اسم المفعول، والصِّفة المشبهة.

(**قوله: ظرفاً للمضاف**) أي: حيث قُصِدَ بيان الظرفية، فإن أُضِيف إلى الظَّرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما في: مشارع مصر فهو بمعنى اللام لا (في) كما صرَّح به ابن الحاجب في «الأمالي»، ثُمَّ الظروف إنَّما تنسب إلى المصدر، أو ما يتضمَّنه، فلا يلزم صحَّة (غلام الدار) بمعنى: في الدار. اهـ. يس.

(**قوله: كخاتم حديد... إلخ**) هذان مثالان مسوقان للشَّرطين؛ ألا ترى أنَّ جنس الحديد كل للخاتم، ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال: هذا الخاتم حديد؛ لأنَّ الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته، وقِسْ عليهما ما أشبههما.

(**قوله: وباب ساج**) قال في «المصباح»: السَّاج ضرب عظيم من الشَّجر، الواحدة ساجة، وجمعها ساجات، ولا ينبت إلا بالهند، ويجلب منها إلى غيرها، وقال الزَّمخشري: السَّاج: خشب أسود رزين يُجلَب من الهند، ولا تكاد الأرض تبليه، والجمع سيجان، مثل: نار ونيران، وقال بعضهم: السَّاج يشبه الآبنوس، وهو أَقلُّ سواداً منه اهـ.

(**قوله: بخلاف نحو: يد زيد**) أي: فقد انتفى فيه الشَّرط الثَّاني، فلا يقال: هذه اليد

---

(1) اختلف العلماء في مجيء الإضافة على معنى «في» الظرفية» وممن أثبت هذا النوع ابن مالك سواء عنده أكان المضاف إليه ظرف زمان كالآية التي تلاها المؤلف أم كان ظرف مكان نحو: «شهيد الدار» ونفي هذا النوع كثير من النجاة، وتبعهم ابن الناظم وهو ابن ابن مالك وحملوها على معنى اللام مجازاً.

(2) إذا انتفى كون المضاف إليه كلا للمضاف نحو: (يوم الخميس) فإن الخميس ليس كلاً لليوم أو انتفى جواز الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو: (يد زيد) أو انتفى الشرطان معاً نحو: (ثوب زيد) و(غلام زيد) كانت الإضافة على معنى اللام.

الثالث: أَنْ تكون على معنى اللاَّم[1]، وذلك فيما بقي، نحو: «غُلاَمُ زَيْدٍ» و«يَدُ زَيْدٍ».

[الجر بالإضافة اللفظية]

القسم الثاني: أَنْ يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضاً ثلاث صُوَر:

أ ـ إضافة اسم الفاعل، كـ:«هذا ضاربُ زَيْدٍ، الآنَ أو غداً».

ب ـ وإضافة اسم المفعول، كـ:«هَذَا معْمُورُ الدَّار، الآن أو غداً».

ج ـ وإضافة الصفة المشبه باسم الفاعل كـ:«هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ».

وتُسمَّى إضافة لفظية؛ لأنَّها تفيد أمراً لفظياً، وهو التخفيف، ألاَ ترى أنَّ قولك

زيد، فإضافتها من إضافة الجزء للكل، وهي على معنى اللام، ولم يمثل لما انتفى فيه الشَّرط الأول، ومثاله نحو: يوم الخميس؛ فإنَّه وإن صحَّ الإخبار بالخميس عن اليوم، نحو: هذا اليوم الخميس، لكنَّه ليس كلاً لليوم، فإضافته من إضافة المسمىَّ إلى الاسم، وهي على معنى اللام، ومثال ما انتفى فيه الشَّرطان معاً: ثوب زيد وغلامه، وحصير المسجد وقنديله، ونحو ذلك، فإنَّ المضاف إليه ليس كلاً للمضاف، ولا صالحاً للإخبار به عنه، فالإضافة على معنى لام المِلك كما في الأوَّلين، أو الاختصاص كما في الأخيرين.

(قوله: على معنى اللَّام، وذلك فيما بقي) قال حفيد الموضح: ليس المراد من قولنا: إنَّ الإضافة بمعنى اللام، أو بمعنى (مِن) أنَّ اللام أو (من) مقدَّرة، وإنَّما المراد من ذلك القصد إلى أنَّ المضاف إنَّما عمل الجرَّ؛ لما فيه من معنى الحرف؛ لأنَّ الأسماء المحضة لا حظَّ لها في الإعراب، وقال الجامي أخذاً من الرَّضي: واعلم أنَّه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصحَّ التَّصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك، بمعنى اللام، ولا يصحُّ إظهار اللام فيه، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التَّكلفات البعيدة في كلِّ رجل، وكلِّ واحد. اهـ. يس.

---

(1) المراد لام الملك أو شبهه، نحو: «غلام زيد»، ولو تقديراً نحو: «ذو مال»، بمعنى صاحب مال.

«ضَارِبُ زَيْدٍ» أَخَفُّ من قولك «ضَارِبٌ زَيْداً»، وكذا الباقي، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولهذا صحَّ وصف «هَدْياً» بـ:«بالغ» مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وصحَّ مجيء «ثاني» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩].

[حَدُّ الإضافة]

ص ـ وَلاَ تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلاَ نُوناً تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلاَ «أَلْ» إِلاَّ فِي نَحْوِ «الضَّارِبَا زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُ الرَّجُلِ»، وَ«الضَّارِبُ رَأْسَ الْجَانِي»، وَ«الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلاَمِهِ».

ش ـ اعلم أنَّ الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللَّام، تقول: جاءني غُلاَمٌ يا هذا، فتنون، وإذا أضفت تقول: جاءني غلامُ زَيْدٍ، فتحذف التنوين، وذلك لأنَّه يدلُّ على كمال الاسم، والإضافة تدلُّ على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، وتقول: جاءني مُسْلِمَانِ، وَمُسْلِمُون، فإذا أضفْتَ قلت: مُسْلِمَاكَ، وَمُسْلِمُوك، فتحذف النون، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]،

(قوله: وصحَّ مجيء ثاني حالاً) أي: من الضَّمير المستتر في (يجادل) من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحج: ٣].

(قوله: ولا نوناً تالية للإعراب مطلقاً) أي: عن التقَّييد بما يأتي، ولا يَرِدُ على المصنِّف قول الشَّاعر:

لاَ يَـــزَالُـــونَ ضَـــارِبِـــيْـــنَ الـــقِـــبَـــابَ

بإضافة (ضاربين) إلى (القباب) مع عدم حذف نونه، وهو جمع؛ لأنَّه مؤول بأوجه، منها: أنَّ الجمع معرب حينئذٍ بالفتحة على النون كمساكين، لا بالنون.

(قوله: ولا أل) أي: ولا بجامع ما فيه أل، وأمّا قولهم: الثلاثة الأثواب فـ:(أل) فيه زائدة، أو الأثواب بدل. اهـ. يس.

(قوله: يدل على كمال الاسم) أي: عدم احتياجه.

(قوله: تدلُّ على نقصانه) أي: لأنَّ المضاف محتاج إلى المضاف إليه.

﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، والأصل: المقيمين، ولذائقون، ومرسلون، والعلَّةُ في حذف النون هي العلة في حذف التنوين؛ لكونها قائمةً مقام التنوين، وَإنَّما قَيَّدْتُ النونَ بكونها تاليةً للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير، وذلك كنونَيْ حِينَ وَشَياطِينَ؛ فَإِنَّهُمَا مَتْلُوَّانِ بالإعراب، لا تاليان له، تقول: هذا حِينٌ يَا فَتَى، وهؤلاء شياطينُ يَا فَتَى، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون؛ فإذا أَضَفْتَ قلت: آتيك حينَ طلوعِ الشمس، وهؤلاء شياطينُ الإنسِ، بإثبات النون فيهما؛ لأنَّها مَتْلُوَّة بالإعراب، لا تاليةٌ له.

وأمَّا الألف واللَّام فَإِنَّك تقول: جاءَ الغلامُ، فإذا أضَفت قلت: جاء غلامُ زيدٍ، وذلك لأنَّ الألف واللَّام للتعريف، والإضافة للتعريف، فلو قلت «الغلامُ زيدٍ» جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللَّام أَنْ يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وفي المسألة واحد من خمسة أُمور تُذكر؛ فحينئذٍ يجوز أَنْ يجمع بين الألف واللَّام والإضافة.

أحدها: أَنْ يكون المضاف مُثَنًّى، نحو «الضارِبا زَيْدٍ»[1].

(**قوله: وذلك لا يجوز**) أي: جمع تعريفين، والتَّعريفان هنا: تعريف الألف واللام، وتعريف الإضافة، ونقضه بعضهم بأي الموصولة المضافة إلى معرفة؛ فإن تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد، وإضافتها معنوية قطعاً، فتفيد التَّعريف في نحو: جاءني أيّهم أكرمته، فيجتمع تعريفان، وقال الرَّضي: إنَّه يجوز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا. كذا بخط ش.

قلت: وقد أجيب عن (أي) بأنَّها محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه، وإلى ما يعرف عينه، فالأوّل بالمضاف إليه، والثَّاني بالصِّلة، بخلاف غيرها من بقية الموصولات؛ فانَّها محتاجة إلى الثَّاني فقط، فتأمَّل.

---

(1) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر ... للحرب دائرة على ابني ضمضم
الشاتمي عرضي ولم أشتمهما ... والناذرين إذا لم ألقهما دمي

والثاني: أَنْ يكون المضاف جَمْعَ مذكرٍ سالماً، نحو «الضارِبُو زَيْدٍ»[1].

والثالث: أَنْ يكون المضاف إليه بالألف واللَّام، نحو «الضارِبُ الرَّجُلِ».

والرابع: أَنْ يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللَّام نحو «الضارِبُ رَأْسَ الرَّجُلِ».

والخامس: أَنْ يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللَّام، نحو «مَرَرْتُ بالرجُلِ الضاربِ غلامِهِ».

❀ ❀ ❀

---

(1) ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه والأشموني:

الحافظو عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم نطف

[باب ما يعمل عمل فعله]

ص ـ بَابٌ، يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: اسْمُ الْفِعْلِ، كَهَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَوَى بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَاسْكُتْ، وَأَعْجَبُ، وَلاَ يُحْذَفُ، وَلاَ يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَلاَ يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ، نَحْوُ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(باب يعمل عمل فعله سبعة)

(قوله: اسم الفعل) هو ما ناب عن الفعل، وليس فضلة، ولا متأثراً بالعوامل، قال الفاكهي تبعاً لغيره: والصَّحيح أنَّ مدلوله لفظ الفعل؛ أي: فـ: (صَهَ) مثلاً: اسم للفظ (اسكت)، قال الرَّضي: وهذا ليس بشيء؛ إذ العربي الخالص ربما يقول: (صه) مع أنَّه لم يخطر بباله لفظ (اسكت)، وقيل: مدلوله المصدر، وقيل: مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزَّمان إلاَّ أنَّ الفعل يدلُّ على الزَّمان بالصِّيغة، واسم الفعل بالوضع، والصَّحيح أيضاً أنَّه لا محلَّ له من الإعراب.

(قوله: كهيهات) بتثليث التاء الفوقية، وحكى الصاغاني فيها ستاً وثلاثين لغة:

هيهات، وأيهات، وهيهاه، وأيهاه، وهيهان، وأيهان كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر، ومفتوحته، ومكسورته مع التنوين في كلٍّ وعدمه، وزاد غيره: هيهاك، وأيهاك، وأيها، وأيهاه، وهيهاه، وقد نظمت تلك اللغات فقلت:

هَيْهَاهُ أَيْهَاهُ وَهَيْهَاتَ كَذَا   أَيْهَاتَ هَيْهَانَ وَأَيْهَانَ خُذَا
ثَلِّثْ لآخِرٍ ثُمَّ نَوِّنْ وَاتْرُكَا   هَيْهَاكَ ضُمَّ يَا فَتَى لِذَلِكَا
أَيْهَاكَ أَيْهَاهُ بِهَا سَكْتٌ عُلِمْ   هَيْهَا وَأَيْهَا ثُمَّ هَيْهَاهُ خُتِمْ

وقوله: أيها بها سكت؛ أي: أنَّ الهاء في (أيهاه) التي في غير كلام الصَّاغاني هاء سكت، وفي كلامه ليست هاء سكت فافترق الحال. تأمَّل.

(قوله: بمعنى بَعُدَ... إلخ) فيه نشر على ترتيب اللَّف، والأوَّل للأول، والثاني للثاني، وبهذا تَعْلَم أنّ أعجب مضارع لا أمر.

وَلاَ يُنْصَبُ.

[أولاً ـ اسم الفعل]

ش ـ هذا الباب معقود للأسماء الَّتي تعملُ عَمَلَ أفعالها، وهي سبعة(1):

أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما سُمِّيَ به المضاف كـ: «هَيْهَات» بمعنى بَعُدَ، قال الشاعر:

١١٤ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ   وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

(قوله: فهيهات هيهات... إلخ) الفاء للعطف، والعقيق: موضع بالحجاز فاعل بالأول،

---

(1) زاد المؤلف في كتابة شذوذ الذهب على ما ذكره هنا ثلاثة أشياء تعمل عمل الفعل:
الأول: اسم المصدر وهو ما دل على معنى المصدر، ونقص عن حروف فعله، نحو: أعطيته عطاء، كلمته كلاماً وسلمت عليه سلاماً» ومن شواهد إعماله قوله عليه الصلاة والسلام: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء» فقبلة: اسم مصدر؛ لأن مصدر الفعل ـ وهو «قبل» بتضعيف الباء ـ هو التقبيل وقد اضيف اسم المصدر هذا إلى فاعل وهو «الرجل» ثم جيء بمفعول منصوباً وهو «امرأته»
والثاني: الظرف المعتمد على نفي أو شبه، نحو: «أعندك زيد» فإنه يجوز في «عندك» أن يكون متعلقاً باستقر محذوفاً وزيد فاعل بهذا الظرف، ويجوز أن يكون «عندك» خبراً مقدماً وزيد مبتدأ مؤخراً.
والثالث: الجار والمجرور المعتمد أيضاً وشاهده قوله تعالى: ﴿أفي الله شك﴾ [إبراهيم: ١٠].

١١٤ ـ هذا البيت من كلام جرير بن عطية، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦١) وفي شذور الذهب (رقم ٢١٢).
اللغة: «هيهات» معناه بعد، وقد روي: «أيهات» في المواضع الثلاثة، بقلب الهاء همزة «العقيق» اسم مكان، ورواه ياقوت «العزيز» بضم العين وبزاءين، قال: هو ماء يقع عن يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة «خل» صديق، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام.
المعنى: يقول: بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق، وبعد عنا سكانه؛ وبعد الأخلاء الذين كنا نواصلهم فيه، يتحسر على فراق خلانه وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها.
الإعراب: «هيهات» اسم ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «هيهات» توكيد للأول و«العقيق» فاعل بهيهات، مرفوع بالضمة الظاهرة «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقع جملته صلة الموصول «وهيهات» الواو حرف عطف، هيهات: اسم فعل بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل لاسم الفعل «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير الغائب مفعول به، مبني على الضم في محل نصب، وسكنه لأجل القافية والوقف، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل.

٢ ـ ما سُمِّيَ به الأمر، كـ: «صَهْ» بمعنى أسكت، وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك وَالإمامُ يَخْطُبُ صَهْ فَقَدْ لَغَوْتَ»[1]، كذا جاء في بعض الطرق.

٣ ـ وما سُمِّيَ به المضارع، كـ: «وَى» بمعنى أَعْجَبُ، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أَعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه «وَا» قال الشاعر:

١١٥ ـ وَا، بِأَبِي أَنْتَ وَفُوكِ الأَشْنَبُ   كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَـلَـيْـهِ الـزَّرْنَـبُ

والثاني: تأكيد لم يؤت به للإسناد، فلا تنازع في العاملين، خلافاً لبعضهم، وقوله ومن به في محلِّ رفع عطفاً على العقيق، ويروى وأهله، وخِلٌّ: بكسر الخاء؛ أي: صديق، فاعل هيهات الثالث، وبالعقيق: متعلِّق بمحذوف صفة (خِلّ)، والباء بمعنى في، ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في نواصله، وجملة نواصله في محل رفع صفة خِل، من حاولت الشيء إذا أردته وهذا البيت من بحر الطَّويل.

(قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾) وي: اسم فعل بمعنى أعجب، والكاف: حرف تعليل، وأن: مصدرية، وقد أشار الشَّارح إلى هذا حيث قال: أعجب لعدم فلاح الكافرين، والعدم المذكور مأخوذ من (لا) النَّافية، وهذا قول الخليل وسيبويه، وقيل: كأن للتشبيه والظَّن

واعلم أن ويكأنه رسمت في المصحف الكريم متصلة، ولهذا اختلفت القراء في الوقف، فبعضهم جوَّز الوقف على (وي)، وبعضهم على (ويكأن)، وبعضهم على (ويكأنه)، وتفصيل ذلك في محله.

(قوله: وا بأبي... إلخ) هو من الرَّجز، وقوله: وا: اسم فعل بمعنى أعجب، وبأبي:

الشاهد فيه: قوله: «هيهات العقيق» وقوله: «هيهات خل» حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلاً، كما يرفعه بنفس بعد؛ فدل على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه.

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف 1/ 459 (5308).

١١٥ ـ هذا البيت من كلام راجز بني تميم، ولم يعين أحد اسمه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٩) وفي المغنى (رقم ٦٠٤) والأشموني (رقم ٩٣٤).

اللغة: «وا» معناه أعجب «بأبي» يريد أفديك بأبي، أو أنت بأبي «الأشنب» الذي فيه الشنب، وهو ـ بفتح الشين والنون جميعاً ـ عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها أو نقط بيض فيها «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة. =

و«واهاً» قال الشاعر:

١١٦ ـ وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا   يَـا لَـيْـتَ عَـيْـنَـاهَـا لَـنَـا وَفَـاهَـا

جار ومجرور خبر مقدَّم، وأنت: مبتدأ مؤخَّر، والمعنى: أفديك بأبي، وفوكِ: بكسر الكاف مبتدأ، شنب: صفته من الشَّنب بفتحتين وهو رقة الأسنان، أو عذوبة فيها، وخبره كأنَّما ذر بالذال المعجمة، أي فرق، والزَّرْنَب: على وزن جعفر نوع من النَّبات طيِّب، الرَّائحة كرائحة الأترج، وورقه كورق الطَّرفاء، وقيل: كورق الخلاف.

(قوله: واهاً لسلمى... إلخ) هو من الرَّجز، وواهاً: كلمة تعجُّب، والذي في «الشَّواهد» ليلى بدل سلمى، ولعلهما روايتان، و(قوله ثم واها) عطف عليه.

= الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو حرف عطف، فو: معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «الأشنب» نعت لفوك، مرفوع بالضمة الظاهرة «كأنما» كأن: حرف تشبيه، وهو هنا مهمل، وما: كافة «ذر» فعل ماضٍ مبني للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل لذر، والجملة من الفعل ـ الذي هو ذر ـ ونائب الفاعل في محل نصب حال من «فوك».

الشاهد فيه: قوله: «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل «وي» بفتح الواو وسكون الياء، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً، كالذي يرتفع بنفس أعجب؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه.

١١٦ ـ نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع بيت الشاهد، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦٠) والأشموني في باب أسماء الأفعال والأصوات.

اللغة: «واها» معناها أعجب «عيناها» جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، ووقع في بعض نسخ الشرح «ياليت عينيها» وهو صحيح بل هو اللغة الفصحى، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف.

الإعراب: «واهاً» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لسلمى» جار ومجرور متعلق باسم الفعل «ثم» حرف عطف «واها» اسم فعل كالسابق «واها» توكيد لاسم الفعل الذي قبله «يا» حرف تنبيه، أو حرف عطف «واها» اسم فعل كالسابق «واها» توكيد لاسم الفعل الذي قبله «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، مثلاً «ليت» حرف تمن ونصب «عيناها» عيناً: اسم ليت منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعيناً مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى =

ومن أحكام الفعل:

١ ـ أنَّه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في «عَلَيْكَ زَيْداً» بمعنى الْزَمْ زيداً، أنْ يقال: زيداً عليك، خلافاً للكسائي؛ فإنَّه أجازَهُ محتجّاً عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤]، زاعماً أنَّ معناه: عليكم كتاب اللهِ، أي: الْزَمُوهُ، وعند البصريين أنَّ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مصدرُ محذوفُ العَامِلِ، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ جار ومجرور متعلق به، أو بالعامل المقدر، والتقدير: كَتَبَ اللهُ ذلك كتاباً عليكم، ودلَّ على ذلك المُقدَّرِ قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]، لأنَّ التحريم يستلزم الكتابة.

٢ ومن أحكامه: أنَّه إذا كان دالاً على الطلب جاز جَزْمُ المضارع في جوابه، تقول: «نَزَالِ نُحَدِّثْكَ» بالجزم، كما تقول: «انْزِلْ نُحَدِّثْكَ»، وقال الشاعر:

١١٧ ـ وَقُوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(وقوله واهاً الأخيرة) تأكيد، والرَّجز الذي في «شرح الشَّواهد» نصه:

وَاهَاً لِلَيْلَى ثُمَّ وَاهَاً وَاهَا ... هِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا ... بِثَمَنٍ تُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

(قوله: وقولي كلّما جشأت... إلخ) هو من الوافر، وجشأت بالهمزة؛ أي: نهضت كما

= مضاف إليه «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاها» الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «واها» في المواضع الثلاثة، فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل وا، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا، كما بيناه في إعراب البيت.

١١٧ ـ هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة، وهو المعروف بعمرو بن الإطنابة، والإطنابة أمه، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٣٠٥) وأنشده في شذور الذهب (رقم ١٧٤) وقال قبل إنشاده: «وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة» اهـ، وأنشد البيت في مغني اللبيب (رقم ٣٣٦) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ١٠٤) هذا. وقبل البيت الشاهد قول الشاعر:

أبت لي عفتي وأبى بلائي ... وأخذي الحمد بالثمن الربيح

وإقحامي على المكروه نفسي ... وضربي هامة البطل المشيح =

فـ«مَكَانَكِ» في الأصل ظَرْفُ مكانٍ، ثم نُقل عن ذلك المعنى، وجُعل اسماً للفعل، ومعناه: اثْبُتِي، وقوله: «تُحْمَدِي» مضارع مجزوم في جوابه، وعلامةُ جزمه حذف النون.

ومن أحكامه: أنَّه لا يُنْصَبُ الفعلُ بعد الفاء في جوابه؛ لا تقول: «مَكَانَكِ

في «الصحاح»، وجاشت بالألف اللينة: بمعنى تحركت، مأخوذ من قولهم: جاشت القِدْر؛ أي: غلت، والضَّميران في الفعلين عائدان على نفسه كما ذكره الشيخ ش ويس، خلافاً لما في الدَّلجموني.

(وقوله: مكانك... إلخ) خبر عن المبتدأ، وهو قوله: قولي... إلخ، أي: الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة، أو تستريحي من همِّ الدُّنيا بالقتل.

= اللغة: «جشأت» الحديث عن نفسه، وجشوءها، نهوضها، وثورانها من فزع أو حزن «جاشت» علت من الفزع أو الحزن، ومعناه قريب من المعنى الأول «تحمدي» يحمد الناس ويشكروا لك الثبات «تستريحي» تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك.

الإعراب: «وقولي» الواو حرف عطف، قول: معطوف على فاعل أبي في البيت السابق على بيت الشاهد، وقد ذكرناه في نسبة الشاهد فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله «جشأت» جشأ فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «وجاشت» الواو عاطفة، جاش: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «مكانك» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع «أو» حرف عطف «تستريحي» فعل مضارع معطوف على المضارع السابق، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله: «مكانك تحمدي» حيث جزم «تحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء، كما هنا، فتأمل ذلك.و اسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله: «مكانك» وهو منقول عن ظرف المكان، ومتصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول وستعرف لهذا الكلام بقية.

وقولنا: إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة، وذهب قوم منهم ابن بانشاد إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة نحو: ذلك وتلك أولئك، والقائلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب فقيل: في محل نصب: وقيل: في محل رفع وقيل: في محل جر،و بيان هذه الاقوال وتوجيهها مما لا يحتمل هذا المختصر.

فَتُحْمَدِي، وَصَهْ فَنُحَدِّثَكِ»، خلافاً للكسائي، وقد قدَّمتُ هذا الحكم في صَدْرِ المقدمة؛ فلم أَحتج إلى إِعادته هنا[1].

❀ ❀ ❀

(1) اسم الفاعل على ضربين: قياسي وسماعي فأما القياسي فهو ما صيغ منه فعل ثلاثي تام على وزن فعال ـ بفتح أوله وبناء آخره على الكسر ـ للدلالة على الامر، نحو: كتاب من كتب، نظار من نظر، وصمات من صمت، هلم جرا وشذ صوغه من الرباعي نحو: قرقار في قول الراجز:

«قالت له ريح الصبا قرقار»

[ثانياً ـ المصدر]

ص ـ وَالْمَصْدَرُ كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ، أَوْ مَعَ مَا، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّراً، وَلا مُضْمَراً، وَلاَ مَحْدُوداً، وَلاَ مَنْعُوتاً قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلاَ مَحْذُوفاً، وَلاَ مَفْصُولاً مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلاَ مُؤَخَّراً عَنْهُ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ.

وَمُنَوَّناً أَقْيَسُ، نَحْو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وَبِأَلْ شَاذٌّ، نَحْوُ:

وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ

ش ـ النوع الثاني من الأسماء العاملةِ عمَلَ الفعلِ: المَصْدَرُ.

[١ ـ تعريفه]

وهو: «الاسم، الدالُّ على الحَدَثِ، الجاري على الفعل، كالضَّرْبِ والإِكرام».

[٢ ـ شروط عمله]

وَإِنَّما يعمل بثمانية شروط:

(قوله: والمصدر) هو اسم الحدث الجاري على الفعل كما سيذكره الشّارح، فخرج اسم المصدر؛ فإنّه وإن دلّ على الحدث، لكنه لا يجري على الفعل نحو: أعطيت عطاء؛ فإنّ المصدر هو الإعطاء.

(قوله: كضرب وإكرام) في تمثيله بذلك إشارة إلى أنّ المصدر المزيد كإكرام يعمل عمل المصدر المجرَّدِ.

(فائدة)

قد يَسمَّى المصدر في الاصطلاح: فعلاً، نظراً إلى اللغة؛ لأنَّه قائم بالفاعل، أو صادر عنه، وقد يُسمَّى: حدثاً وحدثاناً بفتح الحاء والدَّال فيهما، سماه سيبويه بذلك: كذا في «التَّسهيل» و«شرحه» للدَّماميني.

أحدها: أَنْ [يصح أَنْ] يَحِلَّ محلَّهُ فعلٌ مع «أَنْ»، أو فعلٌ مع «ما».

فالأَوَّل كقولك: «أعجبني ضَرْبُكَ زَيْداً»، و«يعجبني ضَرْبُكَ عمراً»، فَإِنَّه يصح أَنْ تقول مكانَ الأَوَّلِ: أعجبني أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً، ومكانَ الثاني: يعجبني أَنْ تَضْرِبَ عمراً.

والثاني نحو: «يعجبني ضَرْبُكَ زَيْداً الآن»، فهذا لا يمكن أَنْ يَحُلَّ محلَّه: «أَنْ ضَرَبْتَ» لأنَّه للماضي، ولا«أَنْ تضرب» لأَنَّه للمستقبل، ولكن يجوز أَنْ تقول في مكانه «مَا تَضْرِبُ»، وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥، ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي: بِرُحْبِهَا، وعَنَتِكُم، ولا يجوز في قولك «ضَرْباً زَيْداً» أَنْ تعتقد أَنَّ «زيداً» معمولٌ لِضَرْباً، خلافاً لقوم من النحويين، لأَنَّ المصدر هنا إِنَّما يَحُلُّ محلَّهُ الفعلُ وحده بدون أَنْ، ومَا، تقول: اَضْرِبْ زَيداً، وَإِنَّما «زيداً» منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصبِ للمصدر، ولا يجوز في نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ» أَنْ تنصب «صوت» الثاني بصوت الأَوَّل؛ لأَنَّه لا يَحُلُّ محلَّ الأَوَّل فعلٌ لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأَنَّ المعنى يأبى ذلك؛ لأَنَّ المراد أَنَّك مررت به وهو في حالة تصويته، لا أَنَّه أَحْدَثَ التصويت عند مرورك به.

الشرط الثاني: أَنْ لا يكون مُصَغَّراً[1]؛ فلا يجوز «أَعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زَيْداً» ولا

(قوله: مع أَنْ) أي: المصدرية، وقد ذكر ابن مالك أَنَّ هذا غالب لا لازم، وقد نظمت ماذكره المصنِّف من الشُّروط، فقلت:

أَعْـمِـلْ كَـفِـعْـلٍ مَـصْـدَراً بِـشَـرْطِ أَنْ ... يَـكُـونَ فَـرْداً ظَـاهِـراً مُـكَـبَّـرَا
وَغَـيْـرَ مَـحْـدُودٍ وَمَـتْـبُـوعٍ وَلاَ ... يَـكُـونَ مَـحْـذُوفـاً وَلاَ مُـؤَخَّـرَا
وَغَـيْـرَ مَـفْـصُـولٍ كَـذَا حُـلُـولُ أَنْ ... أَوْ مَـا وَفِـعْـلٌ فـي مَـحَـلِّـهِ اذْكُـرَا
وَقَـالَ فـي الـتَّـسْـهِـيـلِ هَـذَا غَـالِـبٌ ... فَـاحْـفَـظْ لَـهُ يَـا صَـاحِـبِي لِـتَـنْـصَـرَا

(قوله: **لأَنَّ المراد أَنَّكَ مررت به... إلخ**) قد يُقال: الفاء في (فإذا له صوت... إلخ)

---

(1) اعلم أولاً أن النحاة قد اختلفوا في تعليل إعمال المصدر، فذهب فريق منهم إلى أن العلة هي شبه المصدر بالفعل في معنى، وذلك لاشتراكها في الدلالة على الحدث، وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي كون المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق؛ فغن ذهبنا إلى أن المصدر المصغر هو أن التصغير من خصائص الأسماء، فإذا كان الاسم مصغراً بعد من الفعل، وإذا ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل بسبب كونه =

يختلف النحويون في ذلك، وقَاسَ على ذلك بعضُهم المَصْدَرَ المجموعَ؛ فمنع إعماله حملاً له على المُصَغَّر؛ لأَنَّ كلاً منهما مُبَاين للفعل، وأَجاز كثيرٌ منهم إعمالَهُ، واستدلُّوا بنحو قوله:

١١٨ ـ وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً ... مَـوَاعِـيـدَ عُـرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بِـيَـتْـرَبِ

تنافي ذلك؛ لأَنَّها تفيد التعقيب. اهـ. ش، ويمكن الجواب بأَنَّ الفاء هنا لمجرد العطف، أو لازمة زائدة على ما ذكره في «المغني».

(قوله: **مباين للفعل**) أي: لأَنَّ صِّيغة المصغَّر ليست الصِّيغة التي اشتق منها الفعل، ولأَنَّ الجمع لا يتأتى في الفعل. تأمَّل.

(قوله: **وعَدْتَ وكان الخلفُ منك سجية مواعيد... إلخ**) هو من الطَّويل، والسَّجية

= الأصل الذي أخذ منه الفعل كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن هذه الصيغة ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل فافهم ذلك وتدبره.

١١٨ ـ هذا البيت قد نسبه في اللسان (٢/ ٨٥) وفي مجمع الأمثال (٢/ ٢٢٢) للأشجعي، بدون تعيين.

اللغة: «سجية» خصلة وخليقة «عرقوب» رجل يضرب به المثل في خلف الوعد «يترب» حكاه في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة ـ وهو اسم مكان باليمامة، ومنهم من يرويه بالثاء المثلثة وكسر الراء، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة، وقد صار لفظ «المدينة» علماً بالغلبة عليها.

الإعراب: «وعدت» فعل وفاعل «وكان» الواو واو الحال،وكان: فعل ماضٍ ناقص «الخلف» اسمها «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية؛ لأن نعت النكرة إذًا تقدم عليها أعرب حالاً «سجية» خبر كان «مواعيد» مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت منصوب بالفتحة الظاهرة، ومواعيد مضاف و«عرقوب» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «أخاه» أخا: مفعول به لمواعيد، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه «بيترب» جار ومجرور متعلق بمواعيد.

الشاهد فيه: قوله: «مواعيد عرقوب أخاه» فإن المواعيد جمع ميعاد أو موعد، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد: مصدر ميمي لموعد، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول، فأضافه إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد. وجواز إعمال المصدر المجموع مذهب لجماعة من النحاة، وذهب ابن مالك وجماعة يخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المثنى ولا المجموع، ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء فوجود واحد منهما يبعد شبة المصدر بالفعل أو تكون علة المنع أن صيغة المثنى وصيبغة المجموع ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، كما سمعت في تعليل عدم إعمال المصدر المصغر،و هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء المانعين لإعمال المصدر المجموع من باب الضرورة التي تقع في الشعر؛ فلا يقاس عليه.

الثالث: أنْ لا يكون مُضْمراً؛ فلا تقول: «ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ وَهو عَمْراً قبيحٌ»، لأنَّه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلُّوا بقوله:

بالسين المهملة: الطبيعة، والمواعيد: جمع ميعاد كموازين جمع ميزان، لا جمع موعود؛ لأنَّ المعنى ليس عليه، ولأنَّ مفعولاً صفة لا يجمع جمع تكسير، وأما نحو: مشائيم وملاعين فشاذ، فإن قلت: فهل يجوز أن يكون جمعاً لموعود بمعنى الوعد؟ قلت: مجيء المصدر على مفعول إما معدوم أو نادر، وجمع المصدر على غير قياس، وعرقوب: بضم أوَّله كعصفور، وهو علم منقول من عرقوب الرِّجْل، وهو ما انحنى فوق عقبها، وعرقوب الوادي، وهو منعطفه، وهو عرقوب بن معبد بن زهير، أو عرقوب بن صخر على خلاف في ذلك.

وكان من خبره أنَّه وعد أخاً له ثمرة نخلة، وقال له: ائتني إذا أطلع النَّخل، فلمَّا أطلع قال: إذا أبلح، فلمَّا أبلح قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب، فلمَّا أرطب قال: إذا صار تمراً، فلمَّا صار تمراً أخذه من الليل، ولم يعطه شيئاً، فضربوا به المثل في الإخلاف.

قال التَّبريزي: والنَّاس يروون (يثرب) في هذا البيت بالثاء المثلثة، والرَّاء المكسورة، وإنَّما هو بالمثناة، وبالرَّاء المفتوحة، موضع بقرب مدينة الرَّسول ﷺ قاله ابن الكلبي، قلت: وقاله أيضاً أبو عبيدة: وقد خولفا في ذلك، قال ابن دريد: اختلفوا في عرقوب، فقيل: هو من الأوس، فيصح على هذا أن يكون بالمثلثة وبالرَّاء المكسورة، وقيل: من العماليق، فيكون بالمثناة، وبالرَّاء المفتوحة؛ لأنَّ العماليق كانت من اليمامة إلى وبار، ويثرب هناك، قال: وكانت أيضاً العماليق في المدينة. اهـ. وسُمِّيت المدينة يثرب باسم الذي نزلها من العماليق، وهو يثرب بن عبيد، ونهى النبي ﷺ أن تُسمَّى المدينة يثرب[1]؛ لأنه من مادة التثريب، وأما قوله تعالى ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣] فحكاية عمَّن قاله من المنافقين. اهـ. ملخصاً من «شرح بانت سعاد» للمصنف رحمه الله تعالىٰ، وبهذا تعلم جواز الضَّبطين في (يثرب) والاقتصار على أحدهما قصور.

---

(١) أخرج أحمد في مسنده (١٨٠٤٨)، وأبو يعلى في مسنده ٣/ ٢٤٧ (١٦٨٨)، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من قال للمدينة يثرب فليستغفر الله، هي طابة))، ثلاث مرات.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٣٠٠، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله ثقات.

١١٩ ـ وَمَا الْحَرْبُ إِلاَّ مَا عَلِمْتُم وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

(قوله: وما الحرب... إلخ) هو من الطَّويل، وأعاد الضَّمير على الحرب في قوله: عنها مؤنثاً؛ لأنَّ الحرب مؤنث سماعاً، والحديث المرجم؛ أي: المظنون كما في «المختار». وفي «المصباح»: رجمته بالقول: رميته بالفحش، وقال: رجماً بالغيب؛ أي: ظناً من غير دليل ولا برهان. اهـ.

---

١١٩ ـ هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، من معلقاته المشهورة، وقد استشهد به العلامة رضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣/ ٣٤٥ بولاق).

اللغة: «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من التدمير والفناء، يحذرهم من أن يعودوا إليها «وما هو» الضمير يعود إلى العلم الذي يشير إليه قوله: «علمتم» وقوله: «بالحديث» أراد الخبر، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعونه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه «المرجم» الأصل في هذه الكلمة الرجم، وهو القذف بالحجارة، ثم قالوا: رجم فلان فلاناً، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه، ثم قالوا: رجم بالظن، يريدون رمي به، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا: رجم ورجم ـ بالتخفيف والتشديد ـ وهم يريدون ظن وقالوا: لقد قال فلان هذا الكلام رجماً، وهم يريدون قاله ظناً، فقول زهير «المرجم» يريد به المظنون الذي ليس في موضع اليقين.

الإعراب: «ما» النافية «الحرب» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «علمتم» علم: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل رفع، والميم علامة على الجمع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، العائد ضمير منصوب بعلم محذوف، والتقدير: إلا التي علمتوها «وذقتم» الواو عاطفة، ذاق: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والميم علامة الجمع، والجملة معطوفة على جملة الصفة، فلا محل لها من الإعراب «وما» الواو عاطفة، ما: نافية حجازية تعمل عمل ليس «هو» اسم ما، وهو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع «عنها» جار ومجرور متعلق بهو، وسيأتي إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به «بالحديث» الباء حرف جر زائد الحديث: خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «المرجم» نعت للحديث باعتبار لفظه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «هو عنها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «هو» في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب؛ لأن الحرب مؤنثة، وهذا الضمير مذكر، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى، إذ لا معنى لقولك: وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم، ويرشح لذلك إخباره عنه، بقوله: «الحديث المرجم» أي المظنون، فكأنه قال: وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون، بل هو الحديث الصادق المتيقن، الموثوق به، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور، كما يتعلق بالحروف التي للمعاني؛ إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل، هذا بيان كلامهم، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت فافهمه، ولا تكن أسير التقليد.

أي: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ، قالوا: فمنها متعلق بالضمير، وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل؛ فلا تُبْنَى عليه قاعدة.

الرابع: أنْ لا يكون محدوداً[1]؛ فلا تقول: «أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيْداً»، وشَذَّ قوله:

١٢٠ ـ يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ ... بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ

(قوله: يحايي) بحاء مهملة، وفي آخره ياءان مثناتان من الإحياء، فعل مضارع، والجَلد

(1) السر في عدم تجويزهم إعمال المصدر المحدود ـ بسبب لحاق تاء الوحدة به مثلاً ـ هو ما قررناه لك في عدم تجويزهم إعمال المصدر المصغر، وهو صيغة المصدر المقترن بالتاء ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، إلا أن المصدر المحدد قد بعد شبه بالفعل من جهة أن الفعل يدل على الحدث من غير تقيد بمرة واحدة أو مرتين، وهذا المصدر ذو التاء يدل على الحدث مقيد بالمرة الواحدة: فلما اختلف الدلالة بعد الشبه بينهما؛ فلم يسغ حمل أحدهما وهو المصدر على الآخر وهو الفعل.

١٢٠ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٢).

اللغة: يحايي» أراد يحيي «الجلد» الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمكاره «حازم» هو الضابط لأموره «الملا» التراب.

المعنى: قال شراح الشواهد ـ ومنهم المصنف، وتبعهم عامة أرباب الحواشي ـ : إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء، وقد احتاجه آخر ليشربه، فأعطاه إياه، وتيمم بدلاً من أن يتوضأ، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا: يحابي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا، وستعرف إعرابه، ووجه ما ذكروه أنهم يروونه «يجايي به» ولا يروون شيئاً قبله؛ فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير في قوله: «به» فتخيلوه الماء، وإن لم يجز له ذكر، والبيت ثاني بيتين، رواهما غير واحد من حملة اللغة والأدب، والذي قبله قوله:

وداويـة قـفـر يـحـار بـهـا الـقـطـا ... أدلـة ركـبـيـهـا بـنـا الـنـجـائـب

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد «يحايي بها» والضمير عائد على الداوية التي هي الصحراء الواسعة، والباء بمعنى في، و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازم؛ فوضع الظاهر موضع المضمر، والأصل: يحايي فيها الجلد نفسه، بأن يتيمم بدلاً عن الوضوء ليشرب الماء.

الإعراب: «يحايي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «به» أو (بها) جار ومجرور متعلق بيحايي «الجلد» فاعل يحايي «الذي» اسم موصول نعت للجلد مبني على السكون في محل رفع «هو» مبتدأ «حازم» خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها صلة «بضربة» جار ومجرور متلعق بيحايي، وضربة مضاف وكفى من «كفيه» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وكفى مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «الملا» مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «نفس» مفعول به ليحايي، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفس مضاف و«راكب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضربة كفيه الملا» فإن ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أعمله؛ فأضافه إلى =

فأعمل الضَّرْبَةَ في الملا، وأَمَّا «نَفْسَ رَاكِبِ» فمفعول ليحايي، ومعناه أَنَّه عَدَل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكبَ الماء الذي كان معه فأَحيَا نفسه.

الخامس: أنْ لا يكون موصوفاً قبل العمل؛ فلا يقال: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْداً»، فَإِنْ أَخَّرْتَ «الشديد» جاز، قال الشاعر:

١٢١ ـ إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي ... عَـاذِراً فِـيـكَ مَـنْ عَـهِـدْتُ عَـذُولاَ

بالفتح: فاعله؛ أي: القوي، والباء في (به) للسببية، والضمير يرجع إلى الماء، يصف الشَّاعر مسافراً معه ماء، فتيمم وأحيا نفس راكب كاد يموت عطشاً، والمَلا: بفتح الميم مقصور التَّراب، ونفس راكب مفعول (يحايي) بمعنى: يحيي كما سيذكره الشَّارح، والبيت من الطَّويل.

(قوله: ألا يكون موصوفاً قبل العمل) أي: وأما إذا وصف بعده فيجوز، وهذا التَّفصيل هو الصَّحيح من أقوال ثلاثة ثانيها: جواز الوصف مطلقاً، ثالثها: المنع مطلقاً، كما أفاده ش.

(قوله: إنَّ وجدي بك... إلخ) وجدي: مصدر مضاف لفاعله أي: حُبِّي وشوقي، والعذول: اللائم، والبيت من الخفيف.

= فاعله ـ وهو قوله: «كفيه» ـ ثم نصب به المفعول به ـ وهو قوله: «الملا» ـ وذلك شاذ.بسبب كون المصدر المحدود بعيد الشبه بالفعل كما قلناه لك قريباً، أو بسبب كون صيغة المصدر المحدد ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، وذلك نظير ما قلناه في المصدر المصغر والمثنى والمجموع.

١٢١ ـ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «وجدي» الوجد: العشق أو أشده «عاذراً» اسم فاعل من قولك: عذر فلان فلاناً يعذره ـ على وزن ضرب ـ إذا دفع عنه اللوم، أو التمس له عذراً «عذولاً» فعول بمنى فاعل: أي عاذل، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل، والعذل: اللوم والتعنيف على ما تفعله.

المعنى: لقد زاد وجدي، وبان للناس تهيامي بك، حتى لقد صار الذين كانوا يلومونني على محبتي إياك يلتمسون لي الأعذار.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «وجدي» وجد: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» جار ومجرور متعلق بوجد «الشديد» صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أراني» أرى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره هو يعود إلى وجد، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأرى «عاذراً» مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني «فيك» جار ومجرور متعلق بعاذر «من» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأرى، مبني على السكون في محل نصب «عهدت» فعل وفاعل، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عذولاً» حال من مفعول عهدت، والجملة من أرى وفاعله ومفاعليه في محل رفع خبر أن وتقدير الكلام: أن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عذولاً فيك.

الشاهد فيه: قوله: «وجدي بك الشديد» فإن «وجد» مصدر، وهو موصوف بقوله: «الشديد» وقوله: =

فأَخَّرَ «الشديد» عن الجار والمجرور المتعلق بوجدي.

السادس: أَنْ لا يكون محذوفاً، وبهذا رَدُّوا على مَن قال في: «مَالَكَ وَزَيْداً»: إنَّ التقدير ومُلَابَسَتَكَ زيداً، وعلى من قال في «بسم الله»: إنَّ التقدير ابتدائي بسم الله ثابتٌ؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قوله:

١٢٢ ـ هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ ... وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا

والمعنى: إن عشقي وحبِّي الشَّديد جعل الذي يلوم عاذراً؛ من فرط ما قام بي من ذلك.

(**قوله: وبهذا ردُّوا على مَنْ قال في بسم الله... إلخ**) ويمكن الجواب بأنّ هذا من حذف العامل، لا من عمل المحذوف. تدبَّر.

(**قوله: هل تذكرون... إلخ**) هو من البسيط، والدَّيرين: تثنية دير، وهو معبد النَّصارى، وفي بعض النُّسخ دارين، وهو بفتح الدَّال المهملة، وبعد الألف راء مكسورة: موضع في البحر يؤتى منه بالطِّيب، وصلبكم بالنَّصب مفعول (مسحكم)، والصلب: جمع صليب،

= «بك» متعلق بهذا المصدر؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف جاز، ولو أخره فقال «إن وجدي الشديد بك» لامتنع؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفاً قبلاً العمل، هكذا قالوا، وفي كلامهم مقال.

١٢٢ ـ هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وأول هذه القصيدة قوله:

بان الخليط، ولو طووعت ما بانا ... وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

اللغة: «بان» فارق «الخليط» أراد العشراء المخالطين «الديرين» تثنية دير، وهو معبد من معابد النصارى «صلبكم» جمع صليب، وأصله بضمتين مثل نذير ونذر، ولكنه سكن اللام تحقيقاً «قرباناً» أي: تقرباً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل «إلى الديرين» جار ومجرور متعلق بقوله: هجرتكم الآتي «هجرتكم» هجرة: مفعول به لتذكرون، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والميم حرف دال على الجمع «ومسحكم» الواو عاطفة، مسح: معطوف على هجرة، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والميم حرف دال على الجمع «صلبكم» صلب: مفعول به لمسح، وصلب مضاف إليه على نحو: ما سبق «رحمان» منادى بحرف نداء محذوف فيه، مبني على الضم في محل نصب، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف، والتقدير: وقولكم يا رحمن، على ما ذكره المؤلف «قربانا» مفعول لأجله، أي: تفعلون ذلك كله قرباناً، أي تقرباً.

الشاهد فيه: قوله: «رحمن» فإنه ـ على ما بينا في الإعراب، وعلى ما أشار إليه المؤلف معمول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مصدر؛ فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذه اللمحة، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج؛ فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفاً.

لأنَّه بتقدير: «وَقَوْلُكُم: يَا رحْمَنُ قُرْبَاناً».

السابع: أَنْ لا يكون مَفْصُولاً عن معموله؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ [الطارق: ٩][1]: إنَّه معمول لِرَجْعِهِ، لأنَّه قد فُصِلَ بينهما بالخَبَر.

الثامن: أَنْ لا يكون مؤخّراً عنه؛ فلا يجوز: أَعجبني زَيْداً ضَرْبَكَ، وأجاز السُّهَيْلِي تَقْدِيمَ الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، وقولهم: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجاً وَمَخْرَجاً.

[أقسام المصادر العاملة]

وينقسم المصدرُ العاملُ إلى ثلاثة أقسام:

أحدُها: المضافُ، وإعمالُه أَكْثَرُ من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان: مضاف للفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١]، ومضاف المفعول كقوله:

١٢٣ ـ أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ... إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوىً يَغْلِبُ الْعَقْلَا

والمراد: ذمهم بذلك، والشَّاهد في قوله: رحمان قرباناً؛ فإنَّ (رحمان) منادى، وهو في محلِّ نصب بالمصدر المحذوف، والتقدير: ما أشار إليه الشارح بقوله: وقولكم: يا رحمان، وقرباناً: مفعول لأجله؛ أي: لأجل القربان بمعنى التَّقرُّب.

(**قوله: أَلاَ إِنْ ظلم... إلخ**) هو من الطّويل، والشاهد فيه: إضافة المصدر الذي هو

(1) والذي علق (يوم) برجعه هو الزمخشري ومن إنكارهم ذلك عليه تأخذ أن المعمول ـ ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ـ لا يجوز أن يفصل بينه وبين عامله المصدر.

١٢٣ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنها» يحفظها «هوى» ما تميل إليه النفس بطبيعتها «يغلب العقل» أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «إن» حرف توكيد ونصب «ظلم» اسم إن، وظلم مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، ونفس مضاف وضمير العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم، مرفوع بالضمة الظاهرة «بين» خبر إن، مرفوع بالضمة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يصنها» يصن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»[1]، وبيت الكتاب ـ أي كتاب سيبويه ـ وهو قولُ الشاعر:

ظلم إلى المفعول، وهو نفسه، والمرء بالرفع: فاعل، ومعنى البيت ظاهر.

(قوله: وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: وحجّ البيت... إلخ) كذا في بعض النُّسخ، وهو الصّواب؛ لأنَّه صرَّح بذلك في «شرح الشُّذور»، وذكر أنَّ الاستدلال بالآية ليس بصواب بل (من) فيها بدل بعض من النَّاس، أو في موضع رفع بالابتداء على أنَّ (من) موصولة ضُمِّنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر والجواب؛ أي: من استطاع فليحج، ويؤيِّد الابتداء ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وأمَّا الحمل على الفاعلية؛ أي: جعل (مَنْ) فاعل المصدر ففاسد المعنى؛ إذ يصير التقدير: ولله على النَّاس أن يحج المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم النَّاس كلُّهم، ويلزم عليه أن يكون وجب على كلِّ أحد خصوص حجِّ المستطيع، وقول بعضهم: يحتمل أن يكون الحديث مروياً بالمعنى، فلا شاهد فيه مردود بأنَّ الأصل الرِّواية باللفظ، فإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي لذلك بقوله: قال ما معناه، وفتح هذا الباب يتطرّق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشَّرعية، وهو مخالف للإجماع كما في «شروح المغني».

= المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، والجملة من الفعل بيصن «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى هوى «العقلا» مفعول به ليغلب، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله: «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر وهو قوله: «ظلم» إلى مفعوله؛ الذي هو قوله: «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله: «المرء».

وليس يجوز لك أن تجعل قوله: «نفسه» فاعل المصدر، وقوله: «المرء» مفعوله؛ لأمرين:

الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء» فلزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوز، على ما علمت مراراً منه ما وقع في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثال هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠):

وكنت إذا ما الخيل شمصها القنا ... لبيقاً بتصريف القناة بنانيا

فقد أضاف المصدر وهو قوله: «تصريف» إلى مفعوله وهو قوله: «القناة» ومعناه الرمح، ثم أتى بالفاعل وهو قوله: «بنانيا» وأراد به يده.

(1) أخرجه أبو داود (429) ا. هـ (مصححه).

١٢٤ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

الثاني: المُنَوَّن، وإعمالُه أَقْيَسُ من إعمال المضاف؛ لأنَّه يُشْبِهُ الفعلَ بالتنكير، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤.١٥]، تقديرُه: أو أنْ يُطْعِمَ في يوم ذي مسغبة يتيماً.

(قوله: تنفي يداها... إلخ) هو من البسيط، ويداها: فاعل تنفي بمعنى تطرد، والضمير للناقة، والحصى: مفعول، والهاجرة نصف النَّهار عند اشتداد الحرِّ، ونفي الدَّراهيم كلام إضافي منصوب على نزع الخافض؛ أي: نفياً كنفي الدَّراهيم، ونفي: مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو الدراهيم: جمع درهام لغة في درهم، فالياء ليست للإشباع، بخلاف ياء الصَّياريف جمع صيرف، ويروى بدل الدراهيم: الدنانير، وقوله: تنقاد بفتح أوله: مصدر بمعنى النَّقد على وزن تفعال، كترداد وترحال، فاعل بنفي مضاف إلى الصَّياريف، وفيه الشَّاهد حيث أُضِيفَ المصدر إلى مفعوله، ورفع فاعله بعده.

(قوله: مسغبة) أي: مجاعة.

---

١٢٤ ـ هذا البيت من كلام الفرزدق، يصف ناقته، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٠) كما قاله المؤلف، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٥٣) والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٦٨) والأشموني (رقم ٦٩٠).

اللغة: «تنفي» أراد تدفع «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر «الدراهيم» جمع درهم وأصله الدراهم، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد ١١٨) وقيل مفرده درهام، كنقرطاس وقراطيس، ويروى «نفي الدنانير» جمع دينار، ويروى «نفي الدراهم» من غير زيادة الياء المشبعة عن الكسرة «تنقاد» هو مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: يقول: أن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر، كما يندفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك كله عن صلاتها وسرعة سيرها الإعراب: (تفض: فعل مضارع، يداها: يدا فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ويدا مضاف وها: مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف، و«هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق، عامله تنفي، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفي مضاف و«الدراهم» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تنقاد» فاعل نفي، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتنقاد مضاف و«الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدارهم تنقاد» حيث أضاف المصدر، وهو قوله: نفي، إلى مفعوله، وهو قوله: الدراهم، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً، وهو قوله: تنقاد.

ومثله في ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأقيشر الأسدي:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب ... قرع القواقيز أفواه الأباريق

الرواية برفع أفواه؛ فقرع مصدر، وهو مضاف إلى «القواقيز» من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله: «أفواه» فاعل لذلك المصدر.

الثالث: الْمُعَرَّفُ بِأل، وإعمالُه شاذٌّ قياساً واستعمالاً، كقوله:

١٢٥ ـ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ ... وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيراً

أي: عجبت من أنْ رَزَقَ المسيءَ إلهُهُ، ومن أنْ تَرَكَ بعض الصالحين فقيراً.

❀ ❀ ❀

(قوله: **عجبت من الرِّزق المسيء... إلخ**) هو من الطَّويل، والرِّزق: بكسر أوَّله اسم للمرزوق، وهو ما انتفع به عندنا معاشر أهل السنَّة، خلافاً للمعتزلة، وبالفتح مصدر، وهو المراد هنا، والمسيء: بالنَّصب مفعول له، وإلهُهُ بالرَّفع فاعل، وقوله: بعض بالنَّصب مفعول تَرْك.

والمعنى: عجبت من زرق الإله للمسيء؛ أي: العاصي، ومن تركه بعض الصَّالحين؛ أي: المطيعين فقراء، ولا عجب في ذلك على ما اقتضته الحِكَم الإلهية لا يُسأل عما يفعل.

---

١٢٥ ـ وهذا البيت مما لم أقف له نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون ـ في نظره ـ أن يرزقهم، ويوسع عليهم، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقتراً عليه، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق:

كم عالم عالم أعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً

هذا الذي ترك الأوهام حائرة ... وصير العالم النحرير زنديقاً

الإعراب: «عجبت» فعل وفاعل «من الرزق» جار ومجرور متعلق بعجب، والرزق مضاف، و«المسيء» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إلهه» إله: فاعل المصدر، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه «ومن ترك» الواو عاطفة، من ترك: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وترك مضاف، و«بعض» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبعض مضاف و«الصالحين» مضاف إليه «فقيراً» حال من بعض الصالحين.

الشاهد فيه: قوله: «الرزق المسيء إلهه» حيث أضاف المصدر المقرون بأل، وهو قوله: الرزق، إلى مفعوله، وهو قوله: المسيء، ثم أتى بفاعله، وهو قوله: إلهه، وإعماله مع كونه مقترناً بأل شاذ في القياس والاستعمال، أما شذوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحمل على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر.

[ثالثاً ـ اسم الفاعل]

ص ـ وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً، أَوْ مُجَرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حَالا أَوِ اسْتِقْبَالاً، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ مَوْصُوفٍ، وَ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ، وَ«خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ. وَتَقْدِيرُهُ: خَبِيرٌ كَظَهِير، خِلاَفاً لِلأَخْفَشِ.

وَالْمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ، بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقِلَّةٍ، نَحْوُ «أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ».

ش ـ النوع الثالثُ من الأَسماء العاملةِ عَمَلَ الفعلِ: اسمُ الفاعلِ.

[١ ـ تعريفه]

وهو: «الوصف، الدَّالُّ على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته»(1)، كضارب، ومُكْرِم، ولا يخلو: إمَّا أنْ يكون بأل، أو مجرداً عنها.

(اسم الفاعل)

(قوله: **فبشرطين كونه حالاً أو استقبالاً**) هذا هو الشَّرط الأوَّل، والشَّرط الثاني: اعتماده على نفي... إلخ، وفي «المغني» أنَّ اشتراط الاعتماد، وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنَّما هو في العمل في المنصوب، لا لمطلق العمل؛ بدليلين:

أحدهما: أنَّه يصحُّ زيد قائم أبوه أمس.

والثَّاني: أنَّهم لم يشترطوا لصَّحة (أقائم الزيدان) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال. اهـ.

(قوله: **وتقديره خبير كظهير**) هو جواب عمَّا يَرِدُ على قوله: (خير بنو لهب) على التَّقديم والتَّأخير؛ فإنَّه يلزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع، وسيوضح ذلك الشَّارح.

---

(1) يجب أن تعلم أن اسم الفاعل يدل على ذات حصل منها حدث مع الدالالة على أن هذا الحدث قد حصل بعد أن لم يكن، فضارب وآكل وشاتم كل واحد من هذه الأسماء يدل على ذات وقع منها الحدث ـ =

[٢ ـ شروط عمله]

فَإِنْ كان بأل عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً، تقول: جاء الضاربُ زيداً أمس، أو الآن، أو غداً، وذلك لأَنَّ أَلْ هذه موصولة، وضاربٌ حالٌّ محل ضَرَب إنْ أردت المُضِيَّ، أو يضرب إنْ أردت غيره(1)، والفعل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حلَّ محله، وقال امرؤ القيس:

١٢٦ ـ الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلاَحِلاَ   خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلاَ

(**قوله: فإن كان بأل**) يعني: الموصولة كما صرَّح به بعد؛ لأنها متى قُدِّرت للتَّعريف.. اقتضى القياس ألا يعمل شيئاً كما في «شرح اللمحة». اهـ. من خط ش.

(**قوله: القاتلين الملك... إلخ**) الحلاحل بحاءين مهملتين مع ضمِّ الأولى: السَّيد

= وهو الضرب والاكل والشتم ـ بعد أن لم يكن وأن الصفة المشبهة تدل على ذات وحدث ثابت لها فنحو شجاع وكريم: كل منهما يدل على ذات وحدث ـ وهو الشجاعة والكرم ـ ثابت ملازم لها.
ثم اعلم أن اسم الفاعل ـ وأن كان يعمل عمل الفعل ـ بفارق الفعل في أمرين الأول: أن اسم الفعل يضاف إلى معموله نحو قولك: زيد ضارب عمرو والثاني أن المعمول اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل علبة لام الجر لتفويته نحو قولك: «زيد ضارب لعمرو» وأما الفعل فلا تدخل هذه اللام على معموله المتأخر، فلا تقول زيد ضرب ـ أو يضرب ـ لعمرو.

(1) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة وعدل عن هذا الأصل في صلة أل تشبيهاً لأل الموصولة بأل المعرفة، فكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالاً محل الفعل وقفاً في الموقع الذي كان من حق السفل أن بقيع فيه..

١٢٦ ـ هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلب ثأره منهم، وقبل هذا البيت قوله:

والله لا يذهب شيخي باطلاً   حتى أبير مالكاً وكاهلاً

اللغة: «شيخي» أراده أباه ن والكلام على تقدير مضاف محذوف، وأصل الكلام: لا يذهب دم شيخي باطلاً، يريد لا يذهب دمه هادراً، يعني أنه سيأخذ بثأره «أبير» أهلك «مالكاً وكاهلاً» قبيلتان «الحلاحل» بضم الحاء الأولى ـ السيد الشجاع، أو العظيم المروءة «حسبا» هو ما يعد المرء من مفاخر لآبائه «ناتلاً» عطاء وجوداً.

الإعراب: «القاتلين» صفة لقوله: مالكاً وكاهلاً في البيت السابق عليه، وهو الذي أنشدناه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم «الملك» مفعول به للقاتلين؛ لأن القاتلين جمع اسم فاعل يعلم عمل الفعل «الحلاحل» صفة للملك، وصفة المنصوب منصوبة، والألف للإطلاق «خير» صفة ثانية للملك، وخير مضاف و«معد» مضاف إليه «حسباً» تميز «ونائلاً» معطوف على قوله: حسباً.

الشاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: «القاتلين» في المفعول به، =

وَإِنْ كان مجرداً منها فَإِنَّما يعمل بشرطين(1):

أَحدهما: أَنْ يكون بمعنى الحال أَوِ الاستقبال، لا بمعنى المُضِيِّ، وخالف في ذلك الكسائيُّ وهشامٌ وابن مَضَاء(2)؛ فأَجازوا إِعمالَهُ إِنْ كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وأُجيب بِأَنَّ ذلك على إرادة حكاية الحال، أَلاَ ترى أَنَّ المضارع يصحُّ وقوعُه هنا، تقول: وكلبهم يَبْسُطُ

الشُّجاع، أو العظيم المروءة، وهو مختصٌّ بالرِّجال لا يوصف به النِّساء، وليس له فعل، وهو مفرد، وجمعه بفتح الحاء، فالفرق بين الجمع والمفرد: اختلاف حركته كما في «القاموس»، والحسب: الشَّرف، ونائلاً؛ أي: عطاء.

(**قوله: وابن مضاء**) في «القاموس»: المضاء كسماء تابعي.

(**قوله: فأجازوا إعماله... إلخ**) محلُّ الخلاف في رفعه الظَّاهر، ونصبه المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضَّمير المستتر فجائز اتفاقاً.

(**قوله: على إرادة حكاية الحال**) بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن، قيل: وإنَّما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كأنَّك تحضره للمخاطب، وتصوّره له، فيتعجب منه، وقيل: معنى حكاية الحال: أن تقدِّر نفسك كأنَّك موجود في ذلك الزَّمان، فتحكي الآن ماكنت تتلفَّظ به إذ ذاك كما في قولهم: دعنا من تمرتان، وردَّ بأنَّ المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ، لا الألفاظ. اهـ. يس.

= مع كونه دالاً على المضي؛ لأنهم قتلوه من قبل، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بأل، ولو كان مجرداً منها لما أعمله.

(1) ذهب جمهور النحاة إلى أنه بشترط لإعمال اسم الفاعل شرطان آخران غير الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف.
الأول: ألا يكون مصغراً فلا يجوز أن تقول: «زيد ضويرب عمرا» وأما قولهم «أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً» ـ وسوير: تصغير سائر وصله سويئر فسهلت الهمزة بقلبها ياء ثم أدغمت في ياء التصغير ـ فلا يخالف ما شروطه؛ لأن (فرسخا) منصوب على الظرفية، ليس مفعولاً به، والكلام في نصبه المفعول به.
والشرط الثاني: ألا يكون موصوفاً، فإن وصف لم ينصب المفعول به أما قول الشاعر:
إذا فاقد خطباء فرخين رجعت   ذكرت سليمى في الخليط المزايل.
حيث يدل ظاهره على أنه أعمل قوله فاقد في قوله: «فرخين» فنصبه به مع كونه موصوفا بقوله «خطباء» فإنه ليس على ما يقتضيه الظاهر، وإنما قوله: «فرخين» معمول لفعل محذوف، والتقدير: فقدت فرخين.

(2) في نسخة ابن جني.

ذراعيه. ويَدُلُّ على إرادة حكاية الحال أنَّ الجملة حالية والواو واو الحال، وقولُهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولم يقل: وَقَلَّبْنَاهم.

الشرط الثاني: أنَّ يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مُخْبَرٍ عنه، أو موصوفٍ؛ مثالُ النفي قولُه:

٣٨ - خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا

فأنتما: فاعِلٌ بوافٍ؛ لاعتماده على النفي، ومثالُ الاستفهام قولُه:

٣٩ - أَقَاطِنٌ قَوْمَ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا

ومثالُ اعتماده على المخبر عنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣][(1)]

(قوله: والواو واو الحال) إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن وأبوه ضحك. اهـ. خالد.

(قوله: أو موصوف) ومنه صاحب الحال؛ لأنَّ الحال وصف في المعنى لصاحبها. اهـ. ش.

(قوله: خليلي ماوافٍ... إلخ) صدر بيت عجزه:

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

أي: من أخاصمه، وهو من الطَّويل، وخليلي: منادى، وما: نافية، ووافٍ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء السَّاكنين، وأنتما: فاعل به، وهو محلُّ الاستشهاد.

(قوله: أقاطن قوم سلمى... إلخ) هو من البسيط، صدر بيت عجزه:

إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

فالهمزة: للاستفهام، وقاطن: مبتدأ، وقوم: فاعل سدَّ مسد الخبر، وهو محلُّ الاستشهاد، وقوم: مضاف إلى (سلمى)، وهو مجرور بفتحة مقدَّرة على الألف؛ لأنَّه ممنوع من الصَّرف؛ لوجود التَّأنيث، والقاطن: الماكث بالمحلِّ والقائم، والظَّعن: الارتحال، يقال: ظعن عن البيت، من باب نفع: ارتحل عنه.

---

٣٨ - قد مضى قولنا في هذا البيت، وبينا وجه الاستشهاد به، انظر مباحث المبتدأ والخبر.

٣٩ - وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء عنه، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً.

(1) والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قرأة تنوين «بالغٍ» ونصب «أمره».

ومثالُ اعتماده على الموصوف قولُكَ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً»، وقولُ الشاعر:

١٢٧ - إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ بَيْنَ الْحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ

أَي: بقوم رافعين.

وذهب الأَخفشُ إلى أَنَّه يعمل وَإِنْ لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بقوله:

١٢٨ - خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ؛ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

(قوله: إني حلفت برافعين... إلخ) هو من الكامل، والشَّاهد في قوله: رافعين، قال في «المصباح»: الحطيم حجر مكة، وزمزم: اسم لبئر مكة، ولا ينصرف؛ للتأنيث والعلمية، فيحتمل هنا أن يقرأ بالنَّصب إن كانت القوافي كلُّها منصوبة، وبالجر إن كانت كذلك، ويكون صرفه للضَّرورة، أو أنَّ المراد به: البئر وهو مذكرٌ.

(قوله: خبير بنو لِهْب... إلخ) هو من الطَّويل، وبنو لِهْب بكسر اللام وسكون الهاء،

---

١٢٧ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «الحطيم» بحاء مهملة مفتوحة - اسم لحجر البيت الحرام في مكة «زمزم» اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «حلفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن «برافعين» جار ومجرور متعلق بحلف «أكفهم» أكف: سعول به لرافعين؛ لكون رافعين جمع اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بين» ظرف متعلق برافعين، وبين مضاف و«الحطيم» مضاف إليه «وبين» الواو عاطفة «وبين» ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف، «حوضي» مضاف إليه، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المسكور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وحوضي مضاف و«زمزم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «برافعين أكفهم» حيث أعمل جمع اسم الفعل، وهو قوله: «رافعين» عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله: أكفهم؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف؛ إذا التقدير: حلفت برجال رافعين أكفهم، وأنت خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور.

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يعينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٦٦)، والأشموني (رقم ١٣٩)، وابن عقيل (رقم ٤٢).

اللغة: «خبير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء ومعرفته «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: أنهم أزجر قوم؛ وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة:

تيممت لهباً أبتغي العلم عندها وقد صار علم العائفين إلى لهب

«ملغياً» اسم فاعل من الألغاء، بمعنى مهمل.

المعنى: أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه، ولا تمهل ما يذكره لك أن زجر أو عاف. =

وذلك لأنَّ «بَنُو لِهْبٍ» فاعل بخبير، مع أنَّ خبيراً لم يَعْتَمِدْ، وأُجيب بِأَنَّا نَحْمِلُهُ على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخبير: خبره، ورُدَّ بِأَنَّه لا يُخْبَرُ بالمفرد عن

حي مِن الأزد، والمعنى: أنَّ بني لهب عالمون بالزَّجر والعيافة، فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر وعاف حين تمرُّ عليه الطَّير. اهـ. شيخ الإسلام، ثمَّ لا يخفى أنَّ الوصف في البيت لم يعمل في منصوب، وقد مرَّ أنَّ الشَّرطين إنَّما هما لعمله في منصوب، وأمَّا العمل في مرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد، ولعلَّ المصنف في هذا الكتاب يرى أنَّ الاعتماد شرط لعمله مطلقاً، وإن خالفه في «المغني» كما علم مما تقدَّم، قال العلامة الشيخ يس: واعلم أنَّ حمل البيت على التَّقديم والتَّأخير لا بُدَّ منه؛ لأنَّ المرفوع إنَّما يسدُّ مسدَّ الخبر إذا اعتمد، على مافي «المغني»، فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر، لا من مشكلات باب الفاعل اهـ.

= الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بنو» فاعل بخبير سد مسده الخبر؛ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأه جمع مذكر سالم، وبنو مضاف و«لهب» مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا: ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله: ملغياً، ومقالة مضاف و«لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده،والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة لا محل له من الإعراب مفسرة، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً مقالة لهبي.

الشاهد فيه: قوله: «خبير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله: «خبير» مبتدأ، وأن قوله: «بنو لهب» بالع سد مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: أن قوله: «خبير» خبر مقدم، وقوله: «بنو لهب» مبتدأ مؤخر، والأصل:بنو لهب خبير؛ واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله: «بنو لهب» جمع، و«خبير» مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، والجواب على ذلك أن نقول: أن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ [التحريم: ٤]، وفي نحو قول الشاعر:

هــــن صــــديـــــق لـــــلـــــذي لـــــم يـــــشـــــب

فسقط هذا الاعتراض، وسلم قول الجمهور، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك.

الجمع، وأُجيب بِأَنَّ فَعِيلاً قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤][1].

(قوله: فهو كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾) يعني أنَّ فعيلاً يستوي فيه المفرد وغيره كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ قال الشيخ خالد: وفعيل على وزن المصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطي حكم ما هو على زنته اهـ. وقد اعتُرِضَ قياس ما ذكر على الآية بأنَّ الملائكة جمع تكثير، فيؤول بالجماعة، وهو مفرد مؤنث، وهو قد يخبر عنه بفعيل كما في: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. وبنو لِهْب: أجري مجرى جمع المذكَّر السَّالم، وهو لا يراعي تأنيثه المترتِّب على أفراده، فتأمَّل.

---

(1) خاتمة: الأصل في عمل اسم الفاعل أن ينصب مفعولين فتقول أنا ضارب زيدا: بتنوين ضارب، ونصب قولك: زيداً، وتجوز إضافته إلى هذا المعمول للتخفيف فتقول: أنا ضارب زيد بحذف تنوين ضارب وإضافته إلى زيد وإنما كان الأصل هو نصب المعمول؛ لأن اسم الفاعل بالعمل على الفعل، والفعل لا يضاف فكان يستوجب ألا تجوز إضافته أصلاً، ولكن العرب استجازوها إلى حقيقة وكونه اسماً وجرى استعمالهم على أن ينصبوا به معمول أحياناً وأن يجروا المعمول بالإضافة أحياناً أخرى؛ مراعاة للحقين، واعلم أنك إذا أردت إتباع المعمول بمعطوف نظرت فأما أن يكون المعمول منصوباً على ما هو الأصل، وأما أن يكون مجروراً، فإن كان المعمول منصوباً لم بجز لك في تابعه إلا النصب، تقول: أنا ضارب زيداً وعمراً، ولا يجوز عمرو؛ لأن الجر في موجود في لفظ المتبوع ولا هو أصل فيه .
ـ وإن كان المعمول مجروراً جاز لك في تابعة وجهان: الجر تبعاً للفظ المتبوع، والنصب تبعاً لمحله الأصلي فتقول: «أنا ضارب زيد وعمرو» بجر زيدٍ وعمرو، ولك أن تقول: «وعمراً» بنصبه، فتقول «أنا ضارب زيد وعمرو» بجر زيد وعمرو ولك أن تقول «و عمرا» بنصبه: وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

هــل أنــت بــاعــث ديــنــار لــحــاجــتــنــا أو عــبــد عــمــرو أخــا عــون بــن مــخــراق

وقد جاء قول امرئ القيس:

فــظــل طُــهــاة الــلــحــم مــا بــيــن مــنــضــج صــفــيــفَ شــواء أو قــديــر مــعــجــل

بنصب «صفيف شواء» على أنه مفعول به لمنضج الذي هو اسم فاعل من الإنضاج ويجر «قدير معجل» بدليل أن قوافي القصيدة كلها مجرورة وظاهرة أنه معطوف على المنصوب ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل قوله «قدير» له اسم فاعل آخر محذوف، وكان قبل الحذف مضافاً فهو من باب حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على الحالة الذي كان قبل الحذف وكأنه قد قال: ما بين منضج صفيف شواء ـ بالتنوين ـ أو منضج قدير معجل ـ بالإضافة.

[رابعاً ـ أمثلة المبالغة]

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: أَمْثِلَةُ المبالغة، وهي [خمسة]: فَعَّالٌ، وَفَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ، قال الشاعر:

١٢٩ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا   وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

(قوله: **أخا الحرب... إلخ**) أخا: بالنَّصب على الحال من ضمير المتكلِّم في البيت قبله، والمراد بأخا الحرب: الملازم لها، ولبَّاساً منصوب أيضاً على الحال، وفيه الشَّاهد حيث عمل النَّصب في قوله: جِلالها؛ لاعتماده على الموصوف، وهو ذو الحال، والجلال بكسر الجيم جمع جل، وهو في الأصل: ما يلبس للدَّابة استعير للدُّروع، وهذا شطر بيت من الطَّويل تمامه:

وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

١٢٩ ـ البيت للقلاخ بن حزن بن جناب، والقلاخ: بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (رقم ٢٠٧).
اللغة: «أخا الحرب» أراد الذي يعالجها ويلازمها ولا يفر منها «جلاها» بكسر الجيم ـ جمع جل ـ وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير الولوج وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله «أعقل» الأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، وكني بولاج الخوالف عن الإغارة على جاراته.
المعنى: افتخر بأنه شجاع، ملازم للحرب، آخذ لها أهبتها، وبأنه عف لا يغير على جاراته حال غيبة بعولتهن.
الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله: «بأرفع» في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب، وأخا مضاف و«الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس، وإلى بمعنى اللام «جلالها» جلال: مفعول به للباس، وجلال مضاف وضمير الحرب مضفا إليه «وليس» الواو عاطفة، ليس: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بولاج» الباء حرف جر زائد، ولاج: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وولاج مضاف و«الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثانٍ لليس، منصوب بالفتحة الظاهرة.
والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله:
فإن تك فاتتك السماء فإنني   بأرفع ما حولي من الأرض أطولا
الشاهد فيه: قوله: «لباساً جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله: «لباسا» ـ إعمال اسم الفاعل؛ فنصب بها المفعول به ـ وهو قوله: «جلالها»؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على ذي حال، وهو كالموصوف، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت.

وقال الآخر:

١٣٠ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

وقالوا: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»[1]، و«الله سميعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»، وقال الشاعر:

والأعقل: بالقاف هو الذي تضطرب رجلاه من الفزع.

(قوله: **ضروب بنصل السَّيف... إلخ**) صدر بيت من الطَّويل من قصيدة طويلة رثى بها الشَّاعر أمية بن المغيرة المخزومي وتمامه:

إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ

ونصل السيف: حديدته، والسوق: بضم السين جمع ساق بالألف أو بالهمز، والسمان: جمع سمينة، وأراد بها السُّوق السِّمان، وعاقر بالقاف: من العقر وهو الجرح، والمراد به هنا: الذَّبح، و(إذا) في البيت شرطية، وعدموا: فعل الشَّرط، وجملة (فإنَّك عاقر) جوابها، والعامل في (إذا) محذوف دلَّ عليه عاقر؛ أي: إذا عدموا زاداً عقرت. أفاده العيني.

(قوله: وقال: **إنه لمنحار بوائكها... إلخ**) أي: وقال القائل من العرب، وليس المراد

١٣٠ ـ هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم، من كلمة يرثي فيها أمية بن المغيرة المخزومي، وعجزه قوله:
إذا عدموا زاداً فإنك عاقر
وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٣) وفي الشذور (رقم ٢٠٨).
اللغة: «سوق» جمع ساق «سمان» جمع سمينة، يريد أنه ينحر للأضياف السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.
الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت ضروب، أو نحوه «بنصل» جار ومجرور متعلق بضروب، ونصل مضاف و«السيف» مضاف إليه «سوق» مفعول به لضورب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «عدموا» فعل وفاعل «زاد» مفعول به لعدموا، والجملة من عدم وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم أن «عاقر» خبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا؛ لأنها شرطية غير عاملة جزماً.
الشاهد فيه: قوله: «ضروب سوق سمانها» لأنه أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله: ضروب ـ إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله: «سوق سمانها» لن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفاً، كما قررناه في الإعراب.

(1) البوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة، والضمير المضاف إليه برجع إلى النوق، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كريم، وأنه ينحر لضيفانه السمين الفتي الحسن من النوق، وهي التي اعتادت النفوس أن تبخل بها.

١٣١ ـ أَتَـانِـي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي [جِـحَـاشُ الْـكِـرْمِـلَـيْـنِ لَـهَـا فَـدِيـدُ]

أنّه شعر وإن أوهمه ظاهر السياق، والمنحار بالحاء المهملة: مبالغة في ناحر، والبوائك: جمع بائكة وهي السَّمينة الحسناء من النوق.

(قوله: أتاني أنهم مزقون... إلخ) قائله هو زيد الخيل، سمي بذلك؛ لأنَّه كان له خمسة أفراس مشهورة، فأضيف إليها، وقد غيَّر النبي ﷺ اسمه إلى زيد الخير[1] بالرَّاء، وهو من الوافر، والشَّاهد في نصب (عرضي) بـ: (مزقون) جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق؛ لاعتماده على اسم (أن) المفتوحة على الفاعلية لاتاني، وعرض الرجل: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه، ويحاجي عنه، وجحاش: جمع جحش، وهو الحمار الصَّغير خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هم جحاش، والكِرملَين بكسر الكاف وفتح اللام: اسم موضع، والفديد: التَّصويت، وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش الكائنة في هذا الموضع، أو استعارة على الخلاف في نحوه.

١٣١ ـ هذا البيت لزيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٥٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٠).

اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الحمار «الكرملين» تثنية كرمل ـ بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة، بزنة برج ـ وهو ماء بجبل طيء «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن القدح، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم؛ لأنهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصبح وتصوت.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر أن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون =

(١) أخرج الطبراني في المعجم الكبير ١٠/٢٠٢ (١٠٤٦٤)، عن عبد الله بن مسعود، قال: كنا عند النبي ﷺ، فأقبل راكب حتى أناخ بالنبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني أتيتك من مسيرة تسع، أنصبت بدني، وأسهرت ليلي، وأظمأت نهاري، لأسألك عن خلتين أسهرتاني.
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما اسمك؟».
فقال: أنا زيد الخيل.
قال: «بل أنت زيد الخير».
قال: أسألك عن علامة الله فيمن يريد، وعن علامته فيمن لا يريد، إني أحب الخير وأهله، ومن يعمل به، وإن عملت به أيقنت ثوابه، فإن فاتني منه شيء حننت إليه.
فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «علامة الله فيمن يريد، وعلامته فيمن لا يريد، لو أرادك في الأخرى هيأك لها، ثم لم يبال في أيِّ وادٍ سلكت».
قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٩٤: رواه الطبراني، وفيه عون بن عمارة، وهو ضعيف.

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثةُ الأُوَلُ، وأقلّها استعمالاً الأخيرانِ، وكلها تقتضي تَكْرَارَ الفعل؛ فلا يقال «ضَرَّاب» لمن ضرب مرةً واحدةً، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالُها قولُ سيبويه وأصحابه، وحُجَّتُهُم في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلها ـ وهو اسم الفاعل ـ لأَنَّها مُحَوَّلة عنه لقصد المبالغة، ولم يُجزِ الكوفيون إعمالَ شيء منها؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نَصْبَ الاسم الذي بعدها على تقدير فِعْلٍ، ومنعوا تَقْدِيمَه عليها، ويَرِدُ عليهم قولُ العرب: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»[1].

ولم يُجِزْ بعضُ البصريين إعمالَ فَعِيلٍ، وفَعِلٍ. وأجاز الْجَرْمِيُّ إِعْمالَ فَعِلٍ، دون فَعِيلٍ؛ لأَنَّه على وزن الفعل «كَعَلِمَ وَفَهِمَ».

✿ ✿ ✿

(قوله: ويَرِدُ عليهم) أي: في الوجهين؛ أَمَّا الأَوَّل فإنَّ العسل مفعول لشرَّاب مقدم عليه، وأَمَّا الثَّاني فلأنَّ هذا الموضع لا يصلح فيه تقدير فعل؛ لأنَّه لا يفصل بين (أمَّا) والفاء بجملة فعلية غير شرطية. اهـ. ش.

= عوض عن التنوين في الاسم المفرد «عرضي» عرض: مفعول به لمزقون، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى، أي أتاني تمزيقهم عرضي «جحاش» خبر مبتدأ محذوف وتقديره هم جحاش، وجحاش مضاف و«الكرملين» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المسكور ما بعدها؛ لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو جحاش.

الشاهد فيه: قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله: مزقون؛ فإنه جمع مزق ـ فتح فكسر ـ ومزق مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال اسم الفاعل، فنصب به المفعول، وهو قوله: عرضي، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور في الكلام، وهو اسم أن، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به.

(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهذلي:

قـلـى ديـنـه واهـتـاج لـلـشـوق إنـهـا ... عـلـى الـشـوق إخـوان الـعـزاء هـيـوج

فإن قوله: «إخون العزاء» مفعول لهيوج، وقد تقدم عليه كما ترى، ونظائره كثيرة.

[خامساً ــ اسم المفعول]

ص ـ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ.

ش ـ النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عَمَلَ الفعلِ: اسمُ المفعولِ، كـ: «مَضْرُوبٍ، وَمُكْرَمٍ».

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: «جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ»، فترفع العبد بمضروب على أنَّه قائمٌ مَقَامَ فاعله، كما تقول: «جَاءَ الذي ضُرِبَ عَبْدُهُ»، ولا يختصُّ إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه؛ لاعتماده على الألف واللاَّم، وتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»، فَتُعْمِلُهُ فيه إنْ أَردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ، ولا يجوز أنْ تقول: «مضروب عَبْدُهُ»، وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي، ولا أنْ تقول: «مضروبٌ الزَّيْدانِ»؛ لعدم الاعتماد، خلافاً للأخفش[1].

❀ ❀ ❀

(1) اسم المفعول: هو ما دل على ذات وحدث وقع عليها، ومثاله مضروب ومكرَم ـ بفتح الراء ـ فإن كل واحد من هذين المثالين يدل على ذات وحدث، وهو الضرب والإكرام، وعلى أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدل عليها اللفظ.

والفريق بين اسم الفاعل واسم المفعول في صناعة الإعراب ـ أن اسم الفاعل الدال على الحدوث لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعة؛ فلا يجوز أن تقول «محمد ضارب أبيه زيدا» وذلك لأنه الذات التي يدل عليها ضارب هي الأب، فلو أضفت «ضارب» إلى الأب كنت قد أضفت الشيء إلى نفسه، وقد تقرر أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فيجب في هذا المثال أن تقول: محمد ضارب أبوه زيداً، بتنوين ضارب ورفع «أبوه» على أنه فاعل، أما اسم المفعول فيجوز أن تضيفه إلى مرفوعه، فتقول: «زيد محمود المقاصد» وأصله: «زيد محمودة مقاصده» برفع مقاصد على أنه نائب فاعل.

وشيء آخر يفرق بينهما وهو أن اسم الفاعل يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي، نحو: ضارب ومكرم؛ ومن مصدر الفعل اللازم، نحو: خارج وقاعد أما اسم المفعول فلا يؤخذ إلا من مصدر الفعل المتعدى نحو: مضروب ومأسور، إلا أن يكون مع الظرف أو الجار والمجرور.

[سادساً ــ الصفة المشبهة باسم الفاعل]

ص ـ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وَهِيَ: الصِّفَةُ الْمَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، كَـ: «حَسَنٍ، وَظَرِيفٍ، وَطَاهِرٍ، وَضَامِرٍ»، وَلاَ يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا، وَلاَ يَكُونُ أَجْنَبِيّاً، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

ش ـ النوع السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: الصفةُ المشبهة باسم الفاعل المُتَعدِّي لواحد.

[١ ـ تعريفها]

وهي: «الصفة، المَصُوغَةُ لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث»[1].

(الصِّفة المشبهة)

(قوله: المصوغة) يعني المأخوذة.

(قوله: وضامر) الضُّمور: الهزال وخفة اللحم.

(1) الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدث لذات فإذا قلت: «زيد شجاع» أو قلت: «زيد جميل» كان معنى ذلك إثبات الشجاعة أو الجمال لزيد واستمرار الشجاعة أو الجمال في جميع أوقات وجود زيد، ولا تدل على الحدوث ولا التجدد، والدليل على ذلك أنك إذا أردت الدلالة على الحدوث حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في «زيد حسن»: «زيد حاسن» تريد أن الحسن حدث له بعد أن لم يكن وتقول في «زيد ضيق صدره»: «زيد ضايق صدره» وقال الله تعالى: ﴿وضائق به صدرك﴾ [هود: 12] لما أريد أن الضيق حدث بعد أن لم يكن؛ فلو كانت صيغتها تدل على الحدوث لما حولت إلى صيغة أخرى.

والصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم، وهذا أحد وجوه الفرق بينهما وبين اسم الفاعل، ستأتي مفصلة.

مثالُ ذلك: «حَسَنٌ» في قولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»، فحسن: صفة؛ لأنَّ الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، وهذه كذلك، وهي مَصُوغة لغير تفضيل قطعاً؛ لأن الصفات الدَّالة على التفضيل هي الدَّالة على مشاركةٍ وزيادة كأفضلَ وأَعْلَمَ وأَكْثَرَ، وهذه ليست كذلك، وَإِنَّما صيغَتْ لنسبة الْحَدَثِ إلى موصوفها، وهو الحُسْنُ، وليست مَصُوغة لإفادة معنى الحدوث، وأعني بذلك أَنَّها تفيد أَنَّ الحُسْنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل، وليس بحادث مُتَجَدِّدٍ، وهذا بخلاف اسْمَي الفاعلِ والمفعولِ، فَإِنَّهما يفيدان الحدوثَ والتجدُّدَ، أَلاَ ترى أَنَّك تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً»، فتجد «ضارباً» مفيداً لحدوث الضرب وتَجَدُّدِهِ، وكذلك «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ».

وَإِنَّما سميت هذه الصفة مشبهة؛ لأَنَّها كان أصلها أَنَّها لا تنصب؛ لكونها مأخوذةً من فعلٍ قاصرٍ، ولكونها لم يُقْصَد بها الحدوثُ؛ فهي مُبَاينة للفعل، لكنها أشبهت اسمَ الفاعل؛ فأُعْطيت حكمة في العمل، وَوَجْهُ الشبه بينهما أَنَّها تُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَع؛ فتقول: «حَسَنٌ، وَحَسَنَةٌ، وَحَسَنَانِ، وَحَسَنَتَانِ، وَحَسَنُونَ، وَحَسَنَات» كما تقول في اسم الفاعل: «ضَارِب، وضَارِبَة، وضَارِبَانِ، وَضَارِبتان، وضَارِبون، وضَاربات»، وهذا بخلاف اسم التفضيل كأَعْلَمَ وأَكْثَرَ؛ فَإِنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث، أي: في غالب أحواله؛ فلهذا لا يجوز أَنْ يُشَبَّهَ باسم الفاعل.

وقولي: «الْمُتَعَدَّى إلى واحدٍ» إشارة إلى أَنَّها لا تنصب إلاَّ اسماً واحداً.

ولم تُشَبَّهْ باسم المفعول؛ لأنَّه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل؛ ولأنَّ مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل.

(قوله: ما دَلَّ على حدث) المراد بالحدث المعن: القائم بالذَّات. اهـ. ش.

(قوله: فإنَّهما يفيدان الحدوث والتَّجدد) المراد بالتَّجدد هنا: الحدوث لا لتقضى شيئاً فشيئاً؛ فإنَّ الصَّحيح أنَّه ليس داخلاً في مفهوم الفعل وضعاً، بل يفهم من خصوص الحدث أو المقام، وقد يقصد في المضارع الدَّوام التجددي. اهـ. ش.

(قوله: كان أصلها... إلخ) أي: كان حقُّها... إلخ.

(قوله: فإنَّه لا يثنَّى، ولا يجمع) وذلك لأنَّ أصل استعماله أن يكون معه (من) وهو ما دام مع (من) لا يثنى، ولا يجمع ولا يؤنَّث.

[٢ - الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل]

واعلم أنَّ الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أُمور[1]:

أحدها: أَنَّها تارة لا تَجْرِي على حركات المضارع وسَكَناته، وتارة تَجْري.

فالأَوَّل: ك: «حَسَنٍ، وَظَرِيف»، أَلاَ ترى أَنَّهما لا يجاريان يَحْسُنُ وَيَظْرُفُ.

والثاني نحو: «طاهر، وضامر»، أَلاَ ترى أَنَّهما يجاريان يَطْهُرُ ويَضْمُرُ.

والقسمُ الأَوَّلُ هو الغالب، حتى إنَّ كلام بعضهم أَنَّه لازم، وليس كذلك.

ونَبَّهْتُ على أَنَّ عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثالَ ما لا يُجَارِي، وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فَإِنَّه لا يكون إلاَّ مُجَارِياً للمضارع كضارب، فَإِنَّه مُجَارٍ لِيَضْرِب.

فَإِنْ قلت: هذا مُنْتَقِضٌ بداخلٍ ويَدْخُلُ، فَإِنْ الضمة لا تقابل الكسرة.

قلت: المُعْتَبَر في المجاراة تَقَابُلُ حركةٍ بحرجةٍ، لا حركة بعينها.

فَإِنْ قلت: كَيْفَ تصنع بقائم وَيَقُومُ، فَإِنَّ ثاني قائم ساكن، وثاني يَقُومُ متحرك؟.

قلت: الحركة في ثاني يَقُومُ مَنْقُولةٌ من ثالثِهِ، والأَصل يَقْوُمُ كَيَدْخُلُ؛ فنقلت [الضمَّةُ] لعلة تصريفية[2].

الثاني: أَنَّها تدلُّ على الثبوت، واسمُ الفاعل يدل على الحدوث.

الثالث: أَنَّ اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهي لا تكون

(قوله: لا يجاريان يحسن... إلخ) أي: لا يقابلان بالحركة.

(قوله: لا حركة بعينها) فهو وزن عروضي، لا تصريفي.

---

(1) ومن وجوه مفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ما ذكرناه فيما سبق من أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من مصدره الفعل اللازم، نحو: شجاع وحسن، أما اسم الفاعل فيصاغ من مصدر اللازم كداخل وجالس وقاعد، ومن مصدر المتعدى كضارب وآكل.

(2) استثقلت الضمة على الواو في «يقول» فنقلت الضمة إلى الحرف الساكن الصحيح فصار «يقول» بضم القاف، ومثله يؤول ويسوغ، ويجوز ويصول ويهول، وكذلك كل فعل أجوف - أي: أن عينه معتلة - واويا كان ويكون من باب نصر كهذه الأمثلة، أو يائياً ويكون من باب ضرب مثل ويصير ويميل ويسير ويعيب.

للماضي المنقطع، ولا لما لَم يَقَع، وَإِنَّما تكون للحال الدائم، وهذا هو الأصل في باب الصفات.

وهذا الوجه ناشيء عن الوجه الثاني، والأَوْجُهُ الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحدِّ، ومن الأمثلة.

الرابع: أنَّ معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول: «زَيْدٌ زَجْهَهُ حَسَنٌ» بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل أنْ تقول: «زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ»، وذلك لضَعْفِ الصفة؛ لكونها فرعاً عن فرع؛ فَإِنَّها فرعٌ عن اسم الفاعل الذي هو فرعٌ عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فَإِنَّه قويٌّ؛ لكونها فرعاً عن أصل وهو الفعل.

الخامس: أنَّ معمولها لا يكون أجنبياً، بل سببيّاً، ونعني بالسببي واحداً من أُمور ثلاثة:

الأَوَّل: أَنْ يكون متَّصلاً بضمير الموصوف، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ».

الثاني: أَنْ يكون متَّصلاً بما يقومُ مَقَامَ ضميره، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»؛ لأَنَّ «أَلْ» قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

الثالث: أَنْ يكون مُقَدّراً معه ضمير الموصوف، كـ:«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً»، أي: وَجْهاً منه، ولا يكون أجنبياً، لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْراً»، وهذا بخلاف

(قوله: **وإنَّما تكون للحال الدَائم**) قال المصنف: وأعني به الماضي المستمر إلى زمان الحال. اهـ. وهو جَمَع بين قول ابن السَّراج أنَّها للحال، وقول السِّيرافي أنها للماضي، وحاصله أن ابن السَّراج لا يريد أنَّها وجدت وقت الإخبار، وأن السِّيرافي لا يريد أن الصَّفة انقطعت، وإنَّما يريد أنهَّا ثبتت قبل الإخبار، ودامت إلى وقت الإخبار، قال الشيخ يس: واستشكل دلالتها على الاستمرار بما صرَّح به أئمة المعاني من أنَّه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت، وجمع بأنَّ للاسمية دلالتين: لفظية على مجرَّد الثبوت، وعقلية على الاستمرار، والمنفي في كلام أهل المعاني الدِّلالة اللفظية، والمثبت هنا العقلية؛ لأنَّ الأصل في كلٍّ ثابت استمراره. اهـ.

(قوله: **حَسَنٌ وَجْهاً**) هذا بناء على نيابة أل مناب الضَّمير المضاف إليه، ومذهب البصريين أنَّ الأصل: (الوجه منه)، فالمحذوف الضَّمير من غير نيابة.

اسم الفاعل، فَإِنَّه معموله يكون سببيّاً كـ:«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ» ويكون أَجنبياً، كـ:«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً»[1].

[٣ ـ أحوال معمول الصفة المشبهة]

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أَحوال:

أَحدها: **الرفع**، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ» وذلك على ضربين:

أَحدهما: الفاعلية، وهو مُتَّفقٌ عليه، وحينئذٍ فالصفة خالية من الضمير؛ لأَنَّه لا يكون للشيء فَاعِلاَنِ.

الثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف، أجاز ذلك الفارسيُّ، وخَرَّجَ عليهِ قولَه تعالى: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ۝٥٠﴾ [ص: ٥٠]، فَقَدَّرَ في [مفتحة] ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل، وقدر ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ مبدلة من ذلك الضمير ....

(قوله: **وقدَّر الأبواب مبدلة من ذلك الضَّمير... إلخ**) والرَّابط محذوف تقديره منها، وذهب الجمهور إلى أنَّ الأبواب مفعول ما لم يُسمَّ فاعله مرفوع بمفتَّحةً، وجاء أبو علي الفارسي فقال: إذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمَّير يعود على الجنات حتى ترتبط الحال بصاحبها، أو النعت بمنعوته؛ بناء على أنَّ (مفتَّحة) حال، أو نعت لـ:(جنات)، ثم إنَّه خرَّجه على ما ذكره الشَّارح، وأُورِد عليه أنَّه إذا أُعرب بدلاً، لابدُ له من ضمير، فما لزم الجمهور يلزمه، فما كان جوابه يكون جوابهم، قلت: يمكن الدّفع عنه بأمرين:

---

(1) ذكر الشيخ وجوه الافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ولم يذكر وجوه الاتفاق بينهما تصريحاً، وإنما ذكر عند بيان سبب تسميتها بالإشارة بعضها وهي:

الاول: أن كلا منهما يدل على الحدث وصاحبه وان كان اسم الفاعل يدل على حدوث الحدث يعد أن لم يكن والصفة المشبهة تدل على ثبوت الحدث ولزومه لصاحبه.

والثاني: أن كل واحد منهما يذكر ويؤنث ويفرد ويثنى ويجمع فكما تقول: ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات، كذلك تقول حسن، وحسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات، بخلاف اسم التفصيل، فإنه في بعض أحواله يلزم الإفراد والتذكير، وفي بعضها يجب فيه التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع تبعاً لموصوفه، وفي بعضها يجوز فيه الوجهان وسيأتي ذلك مفصلاً.

والثالث: أن إعمال كل واحد من الصفة المشبهة واسم الفاعل لا بد فيه من الاعتماد على واحد مما ذكر في إعمال اسم الفاعل.

بَدَلَ بعضٍ من كل.

الوجه الثاني: النصب؛ فلا يخلو إمَّا أنْ يكون نكرة، كقولك: «وَجْهاً»، أو معرفة كقولك: «الوَجْهَ» فإنْ كان نكرة فنصبه على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون على التمييز، وهو الأرْجَحُ.

والثاني: [أنْ يكون منصوباً] على التشبيه بالمفعول به.

فإنْ كان معرفة تعيَّنَ أنْ يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، لأنَّ التمييز لا يكون معرفة، خلافاً للكوفيين.

الوجه الثالث: الجرُّ، وذلك بإضافة الصفة.

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية.

وأصلُ هذه الأوجه الرفعُ، وهو دونها في المعنى، ....

الأوَّل: أنَّه جرى على طريق الكوفيين من جعل الرابط (أن) لقيامها مقام الضَّمير، فكأنه قيل: مفتَّحة لهم أبوابها.

الثاني: أنَّه جرى على ما ذهب إليه بعض النَّحاة من أنَّ بدل البعض، وبدل الاشتمال لا يحتاجان إلى ضمير، بل الأولى فيهما ذلك كما صرَّح به ابن مالك في «الكافية» حيث قال:

وَكَوْنُ ذِيْ اشْتِمَالٍ أَوْ بَعْضٍ صُحِبْ ... بِمُضْمَرٍ أَوْلَى وَلَكِنْ لاَ يَجِبْ

(**قوله: بدل بعض من كلٍّ**) وجعله الزَّمخشري بدل اشتمال، قال أبو حيان: لأنَّ أبواب الجنات ليست بعضاً من الجنات.

(**قوله: وهو دونها**) أي: دون المجموع؛ إذ من المعلوم أنَّ الشيء لا يكون دون نفسه، وإنَّما كان دونها؛ لأنَّ في النصب والجرِّ إسناد الحسن إلى ضمير الموصوف، فيكون الموصوف بالحسن كلَّ الذَّات، بخلاف الرَّفع؛ فإنَّ الإسناد إلى الوجه فقط، ووصف الكلِّ أبلغ من وصف البعض، أفاده ش، وقال بعضهم في توجيه ذلك: لأنَّ في النَّصب والجرِّ إسناد (الحسن) إلى ضمير موصوفها، فيكون مسنداً إلى جملة موصوفها مجازاً عن الإسناد إلى جزء منه، والمجاز أبلغ من الحقيقة، ولا يخفاك أنَّ قوله: (وَهو دونها في المعنى) جملة حالية من الرَّفع لا مدخل لها في الأصالة.

ويتفرع عنه النصبُ، ويتفرع عن النصب الخفضُ.

❀ ❀ ❀

(**قوله: ويتفرَّع عنه النَّصب... إلخ**) فإذا قلت: زيد حسن وجهه، فالرَّفع هو الأصل على الفاعلية، ثُمَّ يحول إلى النَّصب على التَّشبيه بالمفعول، ثُمَّ إلى الجرِّ تأمل، وإنما كان النصب فرعاً عن الرَّفع؛ لأنَّه لا يصحُّ إضافة الوصف لمرفوعه؛ لأنَّه عينه في المعنى، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يصحُّ حذفه؛ لعدم الاستغناء عنه، فلم يبقَ طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بالتَّحويل المذكور، ثُمَّ يجرُّ بالإضافة؛ فراراً من إجراء وصف المتعدِّي لواحد مجرى المتعدي لاثنين، وفي كلام الشارح نكتة لطيفة، وهي أنَّ الشيء قد يكون أصلاً مع انحطاطه رتبة، وقد يكون غير متأصل، وهو مرفوعها، وهذا شأن الزَّمان فكن من أهل الإمعان.

[سابعاً ـ اسم التفضيل]

ص ـ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ، كَـ: «أَكْرَمَ» وَيُسْتَعْمَلُ بِمَنْ، وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِأَلْ فَيُطَابِقُ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، وَلاَ يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلاَ يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِراً إلا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.

ش ـ النوع السابع من الأَسماء التي تَعْمل عَمَل الفعلِ: اسمُ التفضيل.

[أ ـ تعريفه]

وهو: «الصفة الدَّالَّة على المشاركة والزيادة»[1]، نحو: «أَفْضَل، وأَعْلَم، وأَكْثَر».

[٢ ـ حالاته]

(اسم التفضيل)

(قوله: واسم التفضيل) اعترضه المصنف في «حواشي التَسَهيل» بأن الأحسن الترجمة

---

(1) المراد أن هذه الصيغة وهي «أفعل» ـ تدل على مشاركة صاحبها لغيره في أصل الفعل، وزيادة صاحبها على غيره فيه، وتصاغ من مصدر الفعل اللازم نحو: أكرم، وأجبن، وأنجل، وأظرف، ومن مصدر الفعل المتعدى مثل: أضرب، وأنصر، ومثل أعلم، وقد ورد «خير» و«شر» بدون الهمزة في أولهما، مثال «خير» قول الراجز:

بــــلال خـــيـــر الـــنـــاس وابـــن الأخـــيـــر

ومثال «شر» قول حسان:

فـــشـــركـــمـــا لـــخـــيـــركـــمـــا الـــفـــداء

فقيل: كثر استعمال هاتين الكلمتين فخففوها بحذف الهمزة، وقال الأخفش: لما كان «خير، وشر» لا فعل لهما خالف لفظهما نظائرهما من الصفات، فعلى قول الأخفس هذا يكون في «خير» و«شر» شذوذان:
أحدهما: في لفظهما.
والثاني: في اشتقاقهما.
حيث جاءا ولا فعل لهما، وقد جاء «حب» بغير همزة في قول الشاعر: =

وله ثلاث حالات:

أ ـ حالة أَنْ يكون فيها لازماً للإِفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

إِحداهما: أَنْ يكون بعده «مِنْ» جَارَّةً للمَفْضُولِ[1]، كقولكَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عمرو، وهِنْدٌ أَفْضَلُ من عمرو، والهِنْدَانِ أَفْضَلُ من عمرو، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ من عمرو»، ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، فأَفْرَدَ في الآية الأُولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

بأفعل الزيادة؛ لأَنَّه قد يُبنى لما لا تفضيل فيه نحو: أبخل وأَجّهَلَ، ويمكن أن يجاب بأنَّ هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسماً للدَّال عِّلى الزيادة. أفاده ش.

(قوله: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾) أي: أقرباؤكم، وفي قراءة (وعشيراتكم) بالجمع، وقوله: ﴿تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾ [التوبة: ٢٤]؛ أي: عدم نفاقها ورواجها.

= وزادنـي كـلـفـاً بـالـحـب أن مـنـعـت وحـب شـيء إلـى الإنـسـان مـا مـنـعـا

فقيل: الرواية «أحب شيء» ـ بغير الواو، وبالهمزة على الأصل ـ وقيل: شاذ وتقع في ضرورة.

(1) النحاة على أن «من» الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتفاعاً أو انحطاطاً، على هذا اتفق سيبويه والمرد، إلا أن سيبويه أشارة إلى أنها ـ مع إفادتها لابتداء الغاية ـ تفيد معنى التبعيض، وأبطل ابن مالك إفادتها التبغيض، وله في هذا الإبطال دليلان:
الأول: أنه لا يصح حلول لفظ «بعض» محلها، وقد علمنا أن «من» الدالة على التبغيض هي التي يصح حلول لفظ «بعض» محلها.
والثاني: أن المجرور بها قد يكون عاماً، نحو قولك: «الله أعظم من كل عظيم، وأكبر من كل كبير».
وأبطل ابن مالك أيضاً دلالة «من» هذه الابتداء، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصح وقوع «إلى» بعدها، كما صح في قولك: «ذهبت من البيت إلى المسجد» ولا يصح وقوع إلى بعد «من» الجارة للمفضول، ومن أجل ذلك كله ذهب ابن مالك إلى أن «من» الجارة للمفضول دالة على المجاوزة، فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو» كان المعنى: جاوز زيد عمراً في الفضل.
واعلم بعد ذلك أنه لا يجوز أن تتقدم «من» هذه مع مجرورها على أفعل التفضيل إلا إذا كان مجرورها اسم استفهام، نحو قولك: «ممن أنت أفضل» كما أنه لا يجوز أن بفصل بين أفعل التفضيل وبين «من» هذه بأجنبي، وقد وقع في الشعر العربي الفصل بينهما بلو وشرطها، كما في قول الحماسي:

ولـفـوك أطـيـب ـ لـو بـذلـت لـنـا ـ مـن مـاء مـوهـبـة عـلـى خـمـر

الثانية: أنْ يكون مضافاً إلى نكرة؛ فتقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أفضلُ رِجَالٍ، وَهِنْدٌ أفضلُ امرأةٍ، والْهِنْدَانِ أفضلُ امْرَأَتَيْنِ، والهِنْدَاتُ أفضلُ نِسْوَةٍ».

ب ـ وحالة يكون فيها مُطابقاً لموصوفه، وذلك إذا كان بأل، نحو «زَيْدٌ الأَفْضَلُ، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ، وَالزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ، وهِنْدٌ الْفُضْلى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتِ، أوِ الفُضَّلُ».

ج ـ وحالة يكون فيها جائزَ الوجهين: المطابقة، وعدمِها، وذلك إذا كان مُضافاً لمعرفة؛ تقول «الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» وَإِنْ شئت قلت: «أَفْضَلاَ الْقَوْم» وكذلك في الباقي، وعدمُ المطابقة أفصَحُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يَقُلْ «أَحْرَصِي» بالياء، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطابَقَ، ولم يقل «أكْبَرَ مجرميها»، وعن ابن السرَّاج أنَّه أوجب عدم المطابقة، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعولَ به مطلقاً، ولهذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]، إنَّ «مَنْ» ليس مفعولاً بأعْلَمَ؛ لأنَّه لا ينصب المفعولَ، ولا مضافاً إليه؛ لأنَّ أَفْعَلَ بعضُ ما يضاف إليه؛ فيكون التقدير ....

(قوله: ﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾) جعل: بمعنى صيَّر، ومفعولها الأوَّل: (أكابر) المضاف إلى (مجرميها)، و(في كلِّ قرية) في موضع المفعول الثاني، وقول بعض المعربين: إنَّ (مجرميها) بدل من أكابر، وبعضهم إنَّ (مجرميها) مفعول أول و(أكابر) مفعول ثان، مردودٌ بأنَّه يلزم على الأوَّل جعل أفعل التَّفضيل مجموعاً، وليس فيه ألف، ولا هو مضاف إلى معرفة، وذلك لا يجوز، وبأنَّه يلزم على الثَّاني المطابقة في المجرَّد من أل والإضافة، وذلك ممتنع، كما قاله أبو حيان.

(قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾) لما ذكر تعالى: ﴿يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ﴾ [الأنعام: ١١٧] أخبر أنَّه أعلم العالمين بالضالِّ والمهتدي، والمعنى: أنَّه أعلم بهم وبك، فإنهم الضَّالون، وأنت المهتدي. ذكره في «النَّهر».

(قوله: فيكون التَّقدير) أي: على تقدير الإضافة؛ لأنَّ (أفعل) بعض ما يضاف إليه، فيفيد معنى غير لائق.

أعلم المضلين، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدل عليه أعلم، أي: يعلم مَنْ يَضِلُّ.

[٣ ـ عمله في الضمير]

واسمُ التفضيل يَرْفع الضميرَ المستتر باتفاق، تقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ من عمرو»، فيكون في «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيد، وهل يرفع الظاهر مطلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً؛ فتقول: مَرَرْتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أبوُهُ، فتخفض «أفضل» بالفتحة على أنَّه صفة لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرُهُم يُوجِبُ رَفْعَ «أفضل» في ذلك على أنَّه خَبَر مقدم، و«أبوه» مبتدأ مؤخر[1]، وفاعلُ «أفضل» ضميرٌ مستتر عائدٌ عليه، ولا يرفع أكثرُهُمْ بأفْعَلَ الاسم الظاهر إلاَّ في مسألة الكحل، وضابطها: أنْ يكون في الكلام نَفْي، بعده اسمُ جِنْسٍ، موصوفٌ باسم التفضيل، بعده اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسه باعتبارين، مثالُ ذلك قوله: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنَيْهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»، وقولُ الشاعر:

١٣٢ ـ مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَذْلُ ... مِـنْـهُ إِلَـيْـكَ يَـا بْـنَ سِـنَـانِ

(قوله: بل هو منصوب بفعل محذوف) أي: ومن موصولة وصلتها يضلُّ.

(قوله: مفضل على نفسه باعتبارين) أي: باعتبار محلَّين، وهما عين زيد، والعين الأخرى، قاله الفارضي في «شرح الخلاصة».

(قوله ما رأيت، أمرأ... إلخ) ما: نافية، وأمرأ: مفعول رأيت، وأحبَّ: صفته، وإليه:

---

(1) وجملة المبتدأ والخبر في محل صفة لرجل؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين؛ الأولى: أن النعت في الوجه الأول مفرد، وهو في الوجه الثاني جملة، والجهلة الثانية: أن أفعل التفضيل غير متحتمل الضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً، وهو في الوجه الثاني محتمل للضمير؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له.

١٣٢ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني، لذكر ابن سنان فيه، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المي، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأعلم الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب.

اللغة: «البذل» العطاء والجود.

الإعراب: «ما» نافية «رأيت» فعل وفاعل «امرأ» مفعول به لرأى «أحب» نعت لامرأ «إليه» جار ومجرور متعلق بأحب «البذل» فاعل أحب «منه، إليك» جاران ومجروران يتعلقان بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«سنان» مضاف إليه.

وكذلك لو كان مكانَ النفي استفهامٌ، كقولك: «هَلْ رَأَيْتَ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ؟»، أو نَهْيٌ نحو «لاَ يكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ منهُ إِلَيْكَ».

❀ ❀ ❀

حال من الضَّمير في (أحب)، والبذل: فاعل به، و(منه) متعلّق بالبذل، و(إليك): حال من الضَّمير في (منه)، وابن سنان: منادى، والبيت من الخفيف، والبذل: هو الإعطاء.

الشاهد فيه: قوله: «أحب... البذل» حيث رفع أفعل التفضيل، الذي هو قوله: «أحب»، الاسم الظاهر غير السببي، وهو قوله: «البذل» لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس، وهو قوله: «امرأ» واسم الجنس مسبوق بنفي، وهو المذكور في قوله: «البذل» لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس، وهو قوله: «امرأ» واسم الجنس مسبوق بنفي، وهو المذكور في قوله: «ما رأيت» والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ألا ترى أن «البذل» باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل.

[باب التوابع]

ص ـ **بَابُ التَّوابِعِ: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.**

ش ـ التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسُّها الإعرابُ إلاَّ على سبيل التَّبَع لغيرها(1)، وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعَطْفُ البيان، وعطفُ النسق، والبَدَلُ،

(باب التَّوابع)

(**قوله: التوابع**) جمع تابع، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، وإذا اجتمعت التَّوابع، فترتب على ما نظمه بعضهم فقال:

إِنَّ التَّوَابِعَ إِنْ جَاءَتْ بِأَجْمَعِهَا ... وَرُمْتَ تَحْوِي مِنَ التَّرْتِيْبِ مَا نُقِّلاَ

فَانْعَتْ وَبَيِّنْ وَأَكِّدْ وَأَبْدِلَنَّ وَجِيءْ ... بِالْعَطْفِ بِالحَرْفِ نِلْتَ العِلْمَ وَالعَمَلاَ

(**قوله: في إعرابه**) أي: لفظاً أو تقديراً، قال الفاكهي: وإطلاق التَّابع على الفعل والحرف غير المعرب مجاز؛ إذ لاإعراب فيهما، فتقع فيه التبعية. اهـ. فلا اعتراض على المصنِّف، وبعضهم أجاب بأنَّ المراد إعراب سابقه إن كان له إعراب، والحاصل: أنَّه لا مدخل للفعل والحرف هنا حتى يقال: إنها من غير الغالب، وقد توقف بعضهم في علاقة المجاز المذكور، والذي يظهر أنَّه مجاز مرسل علاقته المشابهة الصُّورية، كما في إطلاق الأسد على الصُّورة الموجودة في حائط مثلاً. تأمَّل.

(1) لم يعرف الشيخ «التابع» بالتعريف المشهور بين النحاة، إنما ذكر عبارة قريبة على المبتدئين لتكون تقدمة لذكر أقسام التابع، وأما ما اشتهر عند النحاة فهو قولهم: «التابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبراً» فالمشارك لما قبله في إعرابه جنس التعريف يشمل التوابع وغيرها مما ستعرفه، وقولنا: «الحاصل» فصل أول يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبهما مرفوعاً أو مجروراً، وقولنا: «والمتجدد» فصل ثان يخرج به الحال والتميز إذا كان صاحبهما منصوباً، والمفعول الثاني من باب «أعطى» فإنك لو رفعت أول المفعولين نيابة عن الفاعل لم يتبعه الثاني في الرفع، بل يبقى منصوباً، وقولهم: «ليس خبراً» فصل ثالث يخرج به الخبر الثاني في نحو قولك: «الرمان حلو حامض» فإنه يشارك الأول في إعرابه الحاصل والمتجدد، لكنه ليس تابعاً وإنما هو خبر.

وعَدَّها الزَّجَّاجِيُّ وغَيْرُهُ أربعة، وأَدْرَجُوا عطفَ البيان وعطفَ النسْق تحت قولهم «العطف».

❀ ❀ ❀

[أولاً ــ النعت]

ص ـ النَّعْتُ، وَهُوَ: التَّابِعُ، الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ، الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ[1].

[١ ـ تعريف]

ش ـ «التابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، و«المشتق أو المؤول به» مخرج لبقيَّةِ التوابع؛ فَإِنَّها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به[2] ألاَ ترى أَنَّكَ تقول في التوكيد[3] «جاء

(1) إن قلت: هل لفظ «النعت» ولفظ «الصفة» أو «الوصف» مترادفان يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر، أو هما مختلفان يدل أحدهما على معنى ويدل الآخر على معنى غيره؟.
فالجواب على هذا أن بين حملة اللغة خلافاً في ذلك، فذكر ابن هشام في شرح اللمحة أنهما مترادفان كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر، وذهب جماعة إلى أنهما متغايران، ثم هذا الفريق يختلف في مدلول كل منهما فذهب قوم إلى أن لفظ النعت يكون في الحلى، مثل: الطويل والقصير، وأما الصفة أو الوصف فإنما يكون في الأحداث كضارب، وفاهم، وذاهب.
وذهب قوم إلى أن النعت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب، وأما الوصف فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير.

(2) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول: أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا ينكره أحد له علم بما يتكلم به العرب، فمعنى قول الشارح: أن التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصفت به المعطوف عليه، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله.

(3) أصل المشتق: ما أخذ من لفظ المصدر للدالة على شيء منسوب إلى المصدر، فيشمل الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، ويشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ويشمل اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، فهذه الأشياء العشرة كل واحد منها يقال له: «مشتق» بالمعنى الذي ذكرناه، ولما كانت هذه الأشياء بعضها يقع نعتاً وبعضها لا يقع نعتاً فسر ابن مالك في شرح الكافية المشتق من هذه العشرة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وإطلاق لفظ المشتق على هذه الأربعة وحدها من باب إطلاق اسم العام على الخاص.
وأما المؤول بالمشتق: فهو ما يقوم مقام الاسم المشتق من الأسماء العارية عن الاشتقاق لدلالته على معنى المشتق، وذلك خمس أشياء:
الأول: اسم الإشارة، نحو قولك: «زارني زيد هذا» فإنه في قوة قولك: زيد المشار إليه.
الثاني: «ذو» التي بمعنى صاحب وفروعها، نحو قولك: «جاءني رجل ذو جاه» فإنه في قوة قولك: رجل صاحب جاه.

القوم أَجْمَعُونَ»، و«جاء زَيْدٌ زَيْدٌ»، وفي البيان والبدل «جاءَ زَيْدٌ أَبو عبد الله»، وفي عطف النسق: «جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فتجدها توابع جامدة، وكذلك سائر أَمثلتها، ولم يبق إِلاَّ التوكيدُ اللفظيُّ؛ فَإِنَّه قد يجيء مشتقاً كقولك: «جاءَ زَيْدٌ الفاضلُ الفاضلُ»، الأَوَّل نعت والثاني توكيد لفظي؛ فلهذا أخرجته بقولي: «المباين للفظ متبوعه».

فَإِنْ قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثالُ ذلك في البيان والبدل قولُكَ: «قال أبو بكر الصديق، وقال عمر الفاروق»، وفي عطف النسق: «رأيت كاتباً وشاعراً».

قلت: الصِّدِّيق والفاروق وَإِنْ كان مُشْتَقَّيْنِ إِلاَّ أَنَّهُما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما، لاحِقَيْنِ بباب الأعلام كزيد وعمر، و«شاعراً» في لمثال المذكور نعتٌ حُذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتباً» ليس مفعولاً في الحقيقة، إِنَّمَا هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

[٢ ـ فائدته]

ص ـ وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ.

(**قوله: رجلاً كاتباً**) المراد به: ما قابل الشَّاعر، فهو الذي ينثر الكلام.

(**قوله: أو توكيد**) المراد به: التَّوكيد اللغوي، وهو الذي يفيد ما أفاده غيره، قال في

الثالث: الاسم المنسوب، نحو قولك: «جاءني رجل دمشقي» فإنه في قوة قولك: رجل منسوب إلى دمشق.

والرابع: مما هو في تأويل المشتق الجملة الخبرية، نحو قولك: «جاءني رجل أبوه عالم» ونحو قوله تعالى: ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾ [البقرة: ٢٨١]، ولا بد من ارتباطها بالمنعوت بضمير يعود منها إليه.

والخامس: من الجامد المؤول بالمشتق أيضاً، نحو قولك: «جاءني رجل عدل» أي: عادل، وهذا تأويل الكوفيين، والبصريون يقدرون في النعت بالمصدر مضافاً في قوة المشتق، فتقدير هذا المثال عندهم: رجل ذو عدل.

(1) زاد جماعة من النحاة على هذه الفوائد الستة أربع فوائد أخرى، وهي:
الأولى: التعميم، نحو: «إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين».
الثانية: التفصيل، نحو قولك: «زارني رجلان عربي وتركي».
الثالثة: الإبهام، نحو قولك: «تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة».
الرابعة: إعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المحدث عنه، نحو: «رأيت أخاك العالم».

ش ـ فائدة النعت[1]: إِمَّا تخصيصُ نكرةٍ، كقولك: «مَرَرْتُ بِرجُلٍ كَاتِبٍ»، أَو توضيحُ معرفةٍ، كقولك: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَيَاطِ»، أَو مَدْحٌ، نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ①﴾ [الفاتحة: ١][2] أَو ذمٌّ نحو «أعوذ بالله مِنَ الشيطانِ الرجيم»، أَو تَرَحُّمٌ، نحو «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المسكينَ»، أَو توكيدٌ، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ⑬﴾ [الحاقة: ١٤].

[٣ ـ حالات الإتباع]

ص ـ وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلا فَهُوَ كَالْفِعْلِ، وَالأَحْسَنُ «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ»، ثُمَّ «قَاعِدٌ»، ثُمَّ «قَاعِدُونَ».

ش ـ اعلم أَنَّ للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أَحوال: رفع، ونصب، وجر، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أَحوال: إفراد، وتثنية، وجَمْع، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان، وبحسب التنكير والتعريف حالتان؛ فهذه عشرةُ أَحوالٍ للاسم.

ولا يكون الاسمُ عليها كلها في وقت واحد: لِمَا في بعضها من التضادّ، أَلاَ ترى أَنَّه لا يكون الاسمُ مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرفاً منكراً، ولا مفرداً مثنى مجموعاً، ولا مذكراً مؤنثاً؟.

وَإِنَّما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أَربعةُ أُمورٍ، وهي من كل قسم واحِدٌ،

«شرح التَّوضيح» إن كون النَّعت لغير التَّخصيص والإيضاح إنَّما هو بطريق العروض مجازاً من استعمال الشَّيء في غير ما وُضِعَ له.

(**قوله: أو ذم نحو: أعوذ بالله... إلخ**) هذا مبني على أنَّ رجيم بمعنى مرجوم، والمراد مرجوم بالشُّهب، أما إذا أريد مرجوم باللعنة والمقت، وعدم الرَّحمة، فالنَّعت للتأكيد؛ لأنَّ كلَّ شيطان كذلك ذكره ابن عرفة دافعاً به سؤالاً مشهوراً حاصله: أَنَّ الاستعاذة بمعنى الاستجارة، وهي من باب النفي، وقد تعلَّقت بالأخص؛ لأنَّ الشَّيطان الرَّجيم أخصُّ من مطلق شيطان فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الأخص الاستعاذة من مطلق شيطان، وقد ذكر ذلك الشيخ يس، فراجعه إن شئت زيادة على هذا.

---

(1) في عدها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل الذيل، عميق السيل.

تقول: «جاءَني زيد»، فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع؛ فَإِنْ جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقيةُ الأَوجهِ؛ فَإِنْ جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأَوْجُهِ؛ فَإِنْ جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأَوْجُه؛ فَإِنْ قلت: «رَأَيْتُ زَيْداً» أو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقيةُ الأَوْجُهِ.

ووقع في عبارة [بعض] المعربين: أَنَّ النعت يتبع المنعوت في أَربعة من عشرة، ويَعْنُونَ بذلك أنَّه يتبعه في الأُمور الأَربعة التي يكون عليها، وليس كذلك[(١)]، وَإِنَّما حكمه أَنْ يتبعه في اثنين من خمسة دائماً، وهما: واحد من أَوْجُهُ الإِعراب، وواحد من التعريف والتنكير، ولا يجوز في شيء من النعوت أَنْ يخالفَ منعوتَه في الإِعراب، ولا أَنْ يخالفه في التعريف والتنكير.

فَإِنْ قلت: هذا منتقض بقولهم: «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[(٢)] فوصفوا المرفوع وهو الجُحْرُ، بالمخفوض، وهو «خَرِبَ» وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢][(٣)]، فوصف النكرة، وهي ﴿لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾

(قوله: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾) ويل كلمة عذاب، أو واد في جهنم، والهمزة اللمزة: كثير الهمز واللمز؛ أي: الغيبة، نزلت فيمن كان يغتاب النَّبي ﷺ والمؤمنين[(١)]، نحو:

(1) الاختلاف بينه وبين المعربين لفظي فإنهم يريدون النعت الحقيق ولا مطلق النعت، وهو يقصد مطلق النعت.

(2) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

كأن ثبيراً في عرانين وبله ... كبير أناس في بجاد مزمل

فإن قوله: «مزمل» نعت لكبير أناس، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت مرفوعاً، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر «خرب».

ومن هذا تفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يخرج شيء منهما عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبع النعت منعوته في إعرابه؛ لأن ذلك إما أن يكون لفظاً، نحو: «جاءني رجل فاضل» وإما أن يكون تقديراً، نحو: «زارني علي المرتضى» وإما أن يكون محلاً، نحو: «زارني خالد هذا» ومن الذي يوافق منعوته تقديراً مثال ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها انشغال المحل بحركة المجاورة.

(3) ادعاء الشيخ أن ﴿الذي جمع﴾ نعت ﴿لكل همزة لمزة﴾ [الهمزة: 1] ليس صحيحاً؛ لأن ﴿الذي جمع﴾ =

(١) انظر تفسير الواحدي ٢/ ١٢٣٢، وتفسير البغوي ٤/ ٥٢٣.

بالمعرفة، وهو ﴿ٱلَّذِى﴾، وبقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ١ ـ ٣][(١)]، فوصف المعرفة ـ وهو اسم الله تعالى ـ بالنكرة، وهي ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾، وَإِنَّما قلنا: إِنَّه نكرة؛ لأَنَّه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إِلاَّ في تقدير الانفصال، أَلاَ ترى أَنَّ المعنى: شديدٌ عِقَابُهُ، لا يَنْفَكُّ في المعنى عن ذلك؟

قلت: أَمَّا قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» فأَكثر العرب ترفع خَرِباً، ولا إِشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، كما قال الشاعر:

١٣٣ ـ قَـدْ يُـؤْخَـذُ الْـجَـارُ بِـجُـرْمِ الْـجَـارِ

أمية بن خلف، والوليد بن المغيرة، وغيرهما كما في «الجلالين».

(قوله: **قلت أَمَّا قولهم... إلخ**) لم يتعرَّض الشارح لجواب غير هذا، وحاصل الجواب عن الآية الأولى: أنَّ (الذي) بدل، لا نعت، أو أنَّه نعت مقطوع، وقد نصَّ الرَّضي على جواز مخالفة النَّعت المقطع للمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وعن الثَّانية أنَّ (شديد العقاب) صفة لما قبله على تقدير أل، وحذفت للازدواج، أو أنَّه بدل، وكذا جميع ما قبله كما أفاده الزَّمخشري، ونقله المصنف في «المغني».

(قوله: **قد يؤخذ الجار بجزم الجار**): الجرم: بالضُّمِّ الذَّنب.

= بدل من كل همزة لمزة، والبدل لا يلزم فيه أن يتطابق مع المبدل منه في التعريف والتنكير، ويجوز أن تجعل ﴿الذي جمع مالاً﴾ نعتاً مقطوعاً لمجرد الذم، فيكون خبراً لمبتدا محذوف، والتقدير: هو الذي جمع مالاً، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: أذم الذي جمع مالاً، وستأتي مبحث النعت المقطوع في آخر هذا الباب.

(1) ادعاء الشيخ أن في هذه الآية وصف المعرفة وهي لفظ الجلالة بالنكرة، وهي قوله: ﴿غافر الذنب﴾ بناء على أن إضافة الوصف إلى معموله لفظية غير مسلَّم؛ لأن الكلام ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضافته إلى معموله لفظية، بل ذلك خاص بما إذا لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة، فإن أريد به ذلك كانت هذه الإضافة معنوية، ونظير هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة: 1 ـ 3].

١٣٣ ـ هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز، وانظره في مجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٧ طبع المطبعة الخيرية)، وقد أورده أبو الفتح ابن جني في كتاب الخصائص (٤٦٤) ثالث أبيات من الرجز المشطور، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته، ولم يعينه، وقد أشار إليه الحريري في المقامة =

ومُرَادُهُم بذلك أَنْ يُنَاسِبُوا بين المتجاورين في اللفظ، وَإِنْ كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خَرِبٍ» ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغالُ الآخِرِ بحركة المجاورة، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أَنَّه تابع لمنعوته في الإعراب، كما أَنَّا نقول: إنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصري]: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام، ولا يمنع من ذلك أيضا قولهم في الحكاية: «من زيدا» بالنصب، أو «من زيد» بالخفض، إذا سألت من قال: رأيت زيدا، أو مررت بزيد، وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب؛ وقد تبين بهذا صحة قولنا: إن النعت لا بد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره(1).

وَأَمَّا حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية ـ وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث ـ فَإِنَّه يُعْطَى منها مما يُعْطَى الفعلُ الذي يحلُّ مَحَلَّه في ذلك الكلام.

(قوله: قراءة الحسن) أي: البصري، وهي شاذة، وقد قرئ شاذاً أيضاً بضمّ اللام، اتباعاً لضمّة الدال.

(قوله: وقد تبين بهذا صحّة قولنا... إلخ) قد علمت أنَّه لم يذكر الجواب عن مخالفة المنعوت للنعت تعريفاً وتنكيراً، فلم يتبين جوابه في الآيتين، وقد ذكرنا الجواب عنهما فيما سبق.

= الأربعين وذكر شارحها الأبيات والقصة التي ذكرها ابن جني.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة «الجار» نائب فاعل يؤخذ، مرفوع بالضمة الظاهرة «بظلم» جار ومجرور متلعق بقوله: يؤخذ، وظلم مضاف و«الجار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل معاملة التي يستحقها جاره، لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه، ونظيره أن العرب عاملت «خرب» المعاملة التي يستحقها «ضب» فجروا لفظه، ولو أنهم عاملوا «خرب» المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه؛ لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً.

(1) لم يتكلم المؤلف على الآيتين الكريمتين، وهما قوله سبحانه: ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده﴾ [الهمزة: 1 ـ 2]، وقوله جلت كلمته: ﴿حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب﴾ [غافر: 1 ـ 3]، وقد تكلمنا عليهما فيما سبق.

فَإِنْ كان الوَصْفُ رافعاً لضمير الموصوف طابَقَهُ في اثنين منها، وكَمُلَتْ له حينئذٍ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون(1)، تقول: «مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قائم»، و] «بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ»، و«بِرِجَالٍ قَائِمينَ»، و«بامرأة قَائِمةٍ»، و«بامرأتين قَائِمَتَيْنِ»، و«بنساء قائمات»، كما تقول في الفعل: «مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قامَ، و] برجلين قاما، وبرجالٍ قاموا، وبامرأة قامَتْ، وبامرأتين قَامَتا، وبنساء قُمْنَ».

وَإِنْ كان الوَصْفُ رافعاً لاسم ظاهر؛ فَإِنَّ تذكِيرَهُ وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أَنَّ الفعل الذي يَحِلُّ مَحَلَّه يكون كذلك، تقول: «مررت برجل قائمةٍ أُمُّهُ»؛ فتؤنَّث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأَنَّك تقول في الفعل: قَامَتْ أُمُّهُ، وتقول في عكسه: «مررت بامرأةٍ قائمٍ أبُوها»، فتذكِّرُ الصفَةَ لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنَّثاً؛ لأَنَّك تقول في الفعل: قام أبوها، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥](2)، ويجب إفرادُ الوصفِ، ولو كان فاعلهُ مُثَنًّى أو مجموعاً، كما يجب ذلك في الفعل؛ فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُما»، و«برجالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ»، كما تقول: قام أَبَوَاهُمَا، وقام آباؤهم. ومَنْ قال: «قَامَا أَبَوَاهُمَا»، و«أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»(3)، ثَنَّى الوَصْفَ وَجَمَعه جَمْعَ السلامَة؛ فقال: «قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا»، و«قَائِمَيْنَ آبَاؤهم»، و«قَائِمِينَ آباؤُهم».

وأجاز الجميعُ أَنْ تجمع الصفة جمع التكسير، إذا كان الاسمُ المرفوع جمعاً؛ فتقول: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ»، و«برجلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ»، ورَأَوْا ذلك أَحْسَنَ من الإفراد الذي هو أَحْسَنُ من جمع التصحيح.

❀ ❀ ❀

---

(1) قد اعترف المؤلف هنا بأن كلام المعربين صحيح إذا أُريد النعت الحقيقي.

(2) ونظير الآية الكريمة قول عبيد بن عمرو بن شريح:

لَحَا اللهُ وَفْدَيْنا وَمَا ارْتَحَلا بِهِ ... مِنَ السَّوْءَةِ البَاقِي عَلَيْهِمْ وَبَالُها

(3) يريد من ألحق بالفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً.

[٤ ـ قطع الصفة]

ص ـ وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً، رَفْعاً بِتَقْدِيرِ هُوَ، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ أَعْنِي أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ.

ش ـ إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصفة[1] جاز لك في الصفة الإتباعُ والقطعُ. مثالُ ذلك في صفة المدح: «الْحَمْدُ للهِ الْحَمِيدُ»، أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الإتباع، والنصبَ بتقدير أَمْدَحُ، والرَّفْعَ بتقدير هو، وقال «سمعنا بعض العرب يقول: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ بالنصب؛ فسألت عنها يونس فزعم أنَّها عربية» اهـ. ومثاله في صفة الذم: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤]، قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنَّصْبِ على الذم. ومثاله في صفة الترحُّم «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمِسْكِينَ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرفعُ بتقدير هو، والنصبُ بتقدير أرْحَمُ. ومثاله في صفة الإيضاح «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرُ» يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرفع بتقدير هو، والنصبُ بتقدير أعني.

ولا فَرْقَ في جواز القطع بين أنْ يكون الموصوف معلوماً حقيقةً أو ادعاء؛ فالأوَّل مشهور، وقد ذكرنا أمثلته. والثاني نصَّ عليه سيبويه في كتابه؛ فقال: «وقد يجوز أنْ تقول: «مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرامَ»، يعني بالنصب أو بالرفع، «إذا جعلت المخاطَبَ كَأنَّه قد عَرَفَهم»، ثم قال: «نزلتهم هذه المنزلة، وَإنْ كان لم يعرفهم» اهـ.

❀ ❀ ❀

(قوله: أعني أو أمدح) قال ابن مالك في «شرح العمدة»: إذا كان النَّعت متعيِّناً، وقطعت إلى النَّصب، لم تقدَّر (أعني) بل (أذكر) وهو حسن اهـ. دماميني.

---

(1) ومما ورد من هذا عن العرب قول الخرنق، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

[ثانياً ـ التوكيد]

ص ـ وَالتَّوْكِيدُ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ، نَحْوُ:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ

وَنَحْوُ:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وَنَحْوُ:

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ وَ﴿صَفًّا صَفًّا﴾.

ش ـ الثاني من التوابع: التوكيدُ، ويقال فيه أيضاً: التأكيدُ ـ بالهمزة ـ وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو: «فأس، ورأس».

[أنواع التوكيد]

وهو ضربان: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.

[١ ـ التوكيد اللفظي]

والكلام الآن في اللفظي، وهو: «إعادة اللفظ الأوَّل بِعَيْنِهِ» سواء كان:

(التوكيد)

(قوله: التوكيد) هو بالواو أفصح من التَّأكيد بالهمز بمعنى: المؤكِّد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل، فهو مجاز مرسل، والدَّاعي إلى ذلك أنَّ الكلام في التَّوابع، والذي منها إنَّما هو المؤكد، لا المعنى المصدري.

كذا قيل، وقد يقال: إنَّ هذه العبارة ـ أعني التَّوكيد ـ صارت علماً على المؤكد، فتأمل.

(قوله: وهو إعادة اللفظ) أي: معاد اللفظ حقيقة مثل: جاء زيد زيد، أو حكماً مثل: ضربت أنت؛ فإنَّ ذلك في حكم إعادة اللفظ الأوَّل.

اسماً، كقوله:

١٣٤ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْـهَيْـجَا بِغَيْـرِ سِلاَحِ

وانتصابُ «أخاك» الأوّل: بإضمار احْفَظْ أو الْزَمْ أو نحوهما، والثاني تأكيد له.

أو فِعْلاً كقوله:

١٣٥ ـ فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

(قوله: **أخاك أخاك... إلخ**) الشَّاهد في (أخاك أخاك) ونصبهما على الإغراء، والهيجاء: الحرب تُمدُّ وتُقصر، وهي في البيت مقصورة؛ لأنَّه من الطَّويل.

(قوله: **فأين إلى أين... إلخ**) هو من الطَّويل، والفاء: للعطف، وأين: للاستفهام،

---

١٣٤ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه (١/١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٦).

اللغة: «الهيجا» بالقصر هاهنا ـ الحرب، ونظيره ـ في قصر هذا اللفظ ـ قول لبيد:

يـــا رب هـــيـــجـــا هـــي خـــيـــر مـــن دعـــه

وتمد أيضاً، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

المعنى: يخص الاعتصام بالأخ، والتمسك بوداده؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره ألزم أخاك، مثلاً، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «أخاك» تأكيد للأول «إن» حرف توكيد ونصب «من» اسم موصول اسم إنْ، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية للجنس «أخا» اسم لا «له» خبر لا، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه العجلة فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «إلى الهيجا، بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء، وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ألا ترى أن المتكلم يغري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه، ولا يقطع حبل مودته، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين، فكان اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه.

١٣٥ ـ هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به، ولم يسبه واحد منهم إلى قائل معين، وممن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٨٨) والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٣٤٠). =

وتقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتي؟ فحذف الفعل العامل في أين الأوَّل، وكرَّرَ الفعل والمفعول في قوله: «أَتَاكِ أَتَاكِ»، و«اللاحقون»: فاعل بأَتَاكِ الأوَّل، ولا فاعل للثاني؛ لأنَّه إنَّما ذكر للتأكيد، لا ليُسْنَدَ إلى شيء، وقيل: إنه فاعل بهما معاً، وذلك لأنَّهما لمَّا اتحدا لفظاً ومعنًى نُزِّلا منزلةَ الكلمة الواحدة، وقيل: إنَّهما تنازَعَا قوله «اللاحقون»، ولو كان كذلك لزم أنْ يُضْمَرَ في أحدهما؛ فكان يقول: أَتَوْكِ أَتَاكِ اللاحقون، على إعمال الثاني، وأَتَاكَ أَتَوكِ، على إعمال الأوَّل، وقوله: «احْبِسِ احْبِسِ» تكرير للجملة؛ لأنَّ الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به.

وأين الثانية كذلك، والجار: متعلِّق بمحذوف؛ أي: إلى أين تذهب، والنَّجاء بالمدِّ: الإسراع مبتدأ خبره (إلى أين) المتقدم عليه، وفي قوله: (أتاك أتاك) توكيد الفعل بالفعل، واللاحقون: فاعل بالأوَّل، لا بالثاني، ويروى (اللاحقوك) بالإضافة إلى كاف الخطاب، وسقوط النون، واحبس: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوباً، ومفعوله محذوف تقديره: نفسك، وجملة (إحبس) الثاني: توكيد للأوَّل، وإنَّما كان جملة؛ لأنَّه فعل أمر، وفاعله مستتر وجوباً، فقد علمت من هذا أنَّ الشاهد إنَّما هو في قوله: أتاكِ أتاكِ، وأمَّا (احبس احبس) فليس محلَّ الشَّاهد؛ لأنَّه من توكيد الجملة. تأمَّل.

= الإعراب: «أين» اسم استفهام، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، مبني على الفتح في محل نصب، والتقدير: فأين تذهب، كما ذكره المؤلف، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فإلى أين، لم تكن قد أبعدت، لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيفاً «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتي» جار ومجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به «أتاك» تأكيد للسابق «اللاحقون» فاعل لأتى الأول «احبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «احبس» فعل أمر ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «أتاك أتاك اللاحقون» وقوله: «احبس احبس» فإن كل من العبارتين تأكيداً لفظياً؛ فأما الأولى فإن «أتاك» الثانية ذكرت لتأكيد الأولى. ولا فاعل للثانية، ومن النحاة من زعم أن قوله: «اللاحقون» تنازعه كل من العاملين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المعمول المذكور، وأن يضمر في المهمل ضمير المعمول؛ فكأن يقال على إعمال الأول «أتاك أتوك اللاحقون» وعلى إعمال الثاني «أتوك أتاك اللاحقون» فلما يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجز على سنن التنازع، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين وأما الثانية فإن قوله: «احبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة.

٣ ـ أو حرفاً، كقوله:

١٣٦ ـ لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ؛ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢١ ـ ٢٢][1]، خلافاً لكثير من النحويين؛ لأنَّه جاء في التفسير أَنَّ معناه دكّاً بعد دك، وأَنَّ الدَّك كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منبثاً، وأَنَّ معنى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ أَنَّه تَنْزِلُ ملائكة كل سماء، فيصطفون صفّاً بعد صف مُحْدِقِينَ بالجنِ والإِنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأَوَّل، بل المراد به التكرير، كما يقال: عَلْمتُه الحساب باباً باباً.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذن: «الله أَكبر، الله أَكبر» خلافاً لابن جني؛ لأَنَّ الثاني لم يُؤْتَ به لتأكيد الأَوَّل، بل لإِنشاء تكبيرٍ ثانٍ، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة»، فَإِنَّ الجملة الثانية خبر [ثان]، جيء به لتأكيد الخبر الأَوَّل.

[٢ ـ التوكيد المعنوي]

ص ـ أَوْ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةً عَنْهَا، إِنِ ٱجْتَمَعَتَا، وَتُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِكُلٍّ لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وَبِكِلاَ وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِما غَيْرَ مَضَافَةٍ.

ش ـ النوعُ الثاني: التأكيدُ المعنويُّ، وهو بألفاظ محصورة:

أ ـ منها: كـ:«النفس، والعين»: وهما لِرَفْعِ المجاز عن الذات، تقول: «جَاءَ

(قوله: لا لا أبوح بحب بثنةً... إلخ) هو من الكامل، والشَّاهد في تكرار (لا) التي لنفي الجنس للتوكيد، وباح بسره أي: أظهره وأفشاه، وبثنة: بفتح الباء الموحَّدة، وسكون الثاء المثلثة، وفتح النون: اسم محبوبة الشَّاعر، والمواثق: جمع موثق، كموعد ومواعد بمعنى: الميثاق، وعهوداً: جمع عهد عطف تفسير.

(قوله: وليس من تأكيد الاسم (قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ إلخ) وقيل: إنَّه توكيد، وعليه أكثر النَّحاة، وجرى عليه في «الشَّذور» في ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ قال الفارسي في «شرح الخلاصة»: إنَّه من التأكيد؛ لأنَّ الدَّكَّ في القيامة مرَّة واحدة؛ بدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾﴾ [الحاقة: ١٤]. اهـ. بالمعنى.

(قوله: علمته الحساب باباً باباً) قال الدَّماميني في باب الحال: قال الزَّجاج: انتصب الثَّاني على أنَّه توكيد، والحال هو الأوَّل، فكأنه رأى (باباً) الأوَّل بمعنى مرتَّباً، فجعل الثاني تأكيداً، ولا يَرِدُ أنَّ الثَّاني غير صالح للسقوط، فهو مؤسس؛ لأنَّ له أن يقول: إنَّما التزم ذكره وإن كان تأكيداً؛ لأن ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بالأوَّل، ورب شيء لا يلزم ابتداء، ثم يلزم لعارض. اهـ. ومنه يُؤخَذ الجواب عمن قال: إن الثاني ههنا من التَّوكيد اللفظي بأن يقال: دكاً الأوَّل بمعنى دكاً متكرراً وصفاً، الأول بمعنى: صفوفاً كثيرة، والثاني منهما تأكيد جعل أمارة على المقصود بالأوَّل، فلذا التزم. اهـ. يس.

(قوله: ويجمعان على أفعل) احترز به عن جمع الكثرة كنفوس وعيون، وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين، فلا يؤكَّد بشيء منهما. اهـ. ش

(قوله: وهو بألفاظ محصورة) أي: معدودة محدودة.

(قوله: لرفع المجاز عن الذَّات) أي: لرفع احتمال المجاز أي: التجوُّز عن الذَّات، أي: عن اسم الذَّات بدليل قوله: بعد (ارتفع الاحتمال)، ويفهم من كلامه أَنَّ احتمال التجوز

---

١٣٦ ـ هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وإنما الصواب أنه لكثير عزة، وذكر بثينة فيه سهو، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤).

اللغة: «أبوح» مضارع باح بما في نفسه، إذا أظهره للناس «مواثقاً» جمع موثق وفي التنزيل من الآية (٦٦) من سورة يوسف: ﴿حتى تؤتوني موثقا من الله﴾، والموثق العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهوداً» جمع عهد، وهو بمعنى الموثق والميثاق.

الإعراب: «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكد لسابقه «أبوح» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح، حب مضاف و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، والضمير العائد إلى بثينة اسم أن «أخذت» أخذ: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة في محل رفع خبر أن «على» جار ومجرور متعلق بأخذت «مواثقاً» مفعول به لأخذت، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، ولكن الشاعر صرفها ضرورة «وعهوداً» الواو عاطفة، عهوداً: معطوف على مواثق.

الشاهد فيه: قوله: «لا لا» فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(1) ومن تقرير المؤلف في هاتين الآيتين الكريمتين وفي تكبير الأذان تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول، لا شبهه.

زَيْدٌ»، فيحتمل مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبَرِهِ أو كتابه، فإذا قلت: «نَفْسُهُ» ارتفع الاحتمالُ الثاني[1]، ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائدٍ على المؤكَّدِ، ولك أنْ تؤكِّدَ بكلٍّ منهما وَحْدَهُ، وأنْ تجمع بينهما بشرط أنْ تبدأ بالنفس، تقول: «جاء زيد نفسُهُ عينُهُ»، ويمتنع «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ»، ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعُهُما على

يرتفع وهو ظاهر كلامهم، وذهب جمع منهم ابن عصفور إلى أنَّ الاحتمال، لم يرتفع إنما ضَعُف وهو وجيه جداً.

واعلم أنَّ المجاز المرفوع يحتمل أنَّه التَّجوُّز بحذف مضاف، ويحتمل أنَّه المجاز في استعمال اللفظ في غير ما وُضِع له، ويحتمل أنَّه المجاز العقلي: وهو النِّسبة إلى غير ما هو له، فتعيين بعض هذه الاحتمالات غيرُ صحيح. اهـ. من خط ش. قال الشيخ يس: والأظهر في تعليل عدم رفع الاحتمال أنَّه مع التَّأكيد بالنَّفس والعين، يجوز حمل السَّامع المتكلِّم على السَّهو أو الغلط، ولهذا صرَّح السَّيد كالسعد بأنَّ النسيان والغلط إنما يرتفعان بالتَّأكيد اللفظي. اهـ.

(**قوله: ولا بُدَّ من اتِّصالهما بضمير**) اعترِضَ بأنَّه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجيب بأنَّ إضافة النفس والعين إلى الضَّمير من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ، تأمَّل. ولا بدَّ من ذكر الضَّمير، ولا يكتفى بنيته، كما أفاده يس.

(**قوله: أن تبدأ بالنَّفس**) محلُّ التأكيد بها كالعين إنَّما هو عند استعمالها بمعنى ذات

---

(1) الحق أنك إذا قلت: «جاء الأمير» احتمل أن يكون الجائي هو الأمير، وأن يكون الجائي تابع الأمير، أو خبراً منه، أو على نحو ذلك، وانك إذا قلت: «جاء الأمير نفسه» بقي الاحتمالان لكن الاحتمال الثاني ـ وهو كون الجائي تابعه أو خبره ـ قد ضعف، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل أنه يجوز لك أن تأتي بتوكيد آخر فتقول: «جاء الأمير نفسه عينه» ولو كان الاحتمال الثاني قد زال بلفظ التوكيد الأول لما كنت في حاجة إلى لفظ التأكيد الثاني.

فإن قلت: فإذا كان الاحتمال لم يزل بلفظ التوكيد الأول فما الذي أفاده إذن زيادة على ما أفاده قولك: «جاء الأمير» بدون توكيد؟.

فالجواب عن هذا أن نقول لك: إن قولك: «جاء الأمير» بغير توكيد يتحمل عدة وجوه، منها أن تكون قد سهوت فأسندت الفعل إلى الأمير، ومنها أن يكون الجائي هو تابع الأمير أو خبره، ومنهما أن يكون الجائي هو الأمير، فإذا قلت: «جاء الأمير نفسه» جاز أن يكون الذي زال هو احتمال السهو، وبقي احتمالان أنت في حاجة إلى نفى أحدهما بتأكيد آخر.

وتختص النفس والعين بجوار جرهما بباء زائدة، كقول الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه ... لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

وزن أُفْعُلٍ مع التثنية والجمع، تقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا»، وَ«الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ»، و«الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ».

ب ـ ومنها **«كلٌّ»**: لرفع احتمال إرادة الخُصُوصِ بلفظ العُمُوم؛ تقول: «جَاءَ الْقَوْمُ» فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، وأنَّك عَبَّرْتَ بالكلِّ[1] عن البعض؛ فإذا قلت: «كلهم» رفَعْتَ هذا الاحتمال، وَإنَّما يؤكد بها بشروط:

أحدها: أنْ يكون المؤكد بها غير مثنى، وهو المفرد والجمع.

الثاني: أنْ يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله؛ فالأوَّل كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠][2]، والثاني كقولك: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ»، فإنَّ العبد يتجزأ باعتبار الشِّرَاء، وَإنْ كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز «جَاءَ زَيْدٌ كلهُ»؛ لأنَّه لا يتجزأ، لا بذاته ولا بعامله.

الثالث: أنْ يتَّصل بها ضميرٌ عائدٌ على المؤكَّدِ؛ فليس من التأكيد قراءةُ بعضهم ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]، خلافاً للزمخشري والفراء.

الشيء، فإن استعملا بمعنى آخر كاستعمال النَّفس بمعنى الدَّم، نحو: أرقت زيداً نفسه، واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو: طرفت زيداً عينه، لم يكن تأكيداً، بل بدلاً. اهـ.

(**قوله: فليس من التَّأكيد قراءة بعضهم... إلخ**) هي شاذة قال في «المغنى»: والصَّواب أنهَّا بدل، وإبدال الظَّاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة نحو: قمتم ثلاثتكم، وبدل الكلِّ لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز في (كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو: جاءني كل القوم، فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف جاءني كلُّهم فلا يجوز إلا في الضَّرورة، هذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرَّجها ابن مالك على أنَّ (كلاً) حال، وفيه ضعفٌ؛ لأن تنكير كلٍّ بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر كقول بعضهم: مررت بهم كلاً، أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظَّرفي. اهـ.

---

(1) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ «كل» ولفظ «بعض» لا تدخل عليها أل.

(2) يقال هنا مثل الكلام الذي قلناه في التوكيد بالنفس، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل بتة، وإنما ضعف أنه قد ورد في أفصح الكلام التوكيد بعد كل بلفظ آخر، نحو قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ [الحجر: 30].

ج ـ ومنها: «**كِلاَ، وَكِلْتَا**»: وهما بمنزلة كلٍّ في المعنى، تقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ» فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأنَّ المراد أحدُ الزيدين، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١][1]: إنَّ معناه على رجل من إحدى القريتين؛ فإذا قيل: «كلاهما» اندفع الاحتمالُ، وَإِنَّما يؤَكَّدُ بهما بشروط:

أحدها: أنْ يكون المؤكَّدُ بهما دالاً على اثنين.

الثاني: أنْ يصحَّ حُلولُ الواحِدِ مَحَلَّهما؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أنْ يقال: «اُخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كلاهما»؛ لأنَّه لا يحتمل أنْ يكون المراد: «اُخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ»، فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أنْ يكون ما أَسْنَدْتَهُ إليهما غَيْرَ مختلف في المعنى، فلا يجوز «مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عمرو كلاهما».

الرابع: أنْ يَتَّصِلَ بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

د ـ ومنها: «**أَجْمَعُ، وَجَمْعَاءُ» وَجَمْعُهُمَا، وَهُوَ «أَجْمَعُونَ»**[2]: وَإِنَّما يؤكد بها غالباً بعد «كلّ» فلهذا اسْتَغْنَيْتُ عن أنْ يَتَّصِلَ بها ضمير يعود على المؤكد، تقول: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعَ»، وَ«الأَمَةَ كُلَّهَا جَمْعَاءَ»، وَ«الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، وَ«الإِمَاءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ»، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، ويجوز التأكيد بها وَإِنْ لم يتقدم «كل»، قال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٠]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [الحجر: ٣٩، ص: ٨٢]، وفي الحديث: «إِذا

(قوله: ويجوز التأكيد بها... **إلخ**) محترز قوله يؤكَّد بها غالباً بعد كل الخ.

(قوله: وهي معرَّفة بنية الإضافة) أي: إلى الأصل؛ إذ الأصل في نحو: رأيت النِّساء جُمَعَ: جميعهن، فحذف الضَّمير؛ للعلم به.

(1) ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله تعالى: ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ [الرحمن: 22].

(2) وجمعاوات أيضاً.

صَلَّى الإمام جالساً فَصَلُّوا جلوساً أَجْمَعُونَ»، يروى بالرفع تأكيداً للضمير، وبالنصب على الحال وهو ضعيف، لاستلزامه[1] تنكيرَها، وهي معرفة بنية الإضافة.

وقد فُهِمَ من قولي: «أَجْمَعُ، وَجَمْعَاءَ، وَجمعهما» أَنَّهُما لا يُثَنَّيَانِ، فلا يقال: أَجْمَعَانِ، وَلاَ جَمْعَاوَانِ، وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأنَّ ذلك لم يسمع.

[أوجه الفرق بين التوكيد والنعت]

ص ـ **وَهِيَ بِخِلاَفِ النُّعُوتِ: لاَ يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ، وَلاَ أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ**

ش ـ ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحداهما: أنَّ النعوت إذا تكررت فأنت فيها مُخَيَّر بين المجيء بالعطف وتركه:

فالأوَّل كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾﴾ [الأعلى: ١ ـ ٤]، وكقول الشاعر:

١٣٧ ـ إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ ... وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ

(قوله: إلى الملك... **إلخ**) هو من المتقارب، والقرم: بفتح القاف هو السيد مستعار

(1) أخرجه البخاري (689)، ومسلم (414) اهـ. (مصححه).

(2) من جهة أن الحال لا يكون إلا نكرة، وأنه إذا وقع معرفة كان مما لا بد منه أن تؤول هذه المعرفة بنكرة، كما قالوا في مثل: «جاء زيد وحده» أنه في قوة قولك منفرداً.

١٣٧ ـ هذا بيت مشهور، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ [البقرة: ٤]، ولم ينسبه، ولا نسبه العلامة السيد في الحاشية، ولا نسبه شراح شواهده.

اللغة: «القرم» بفتح القاف وسكون الراء ـ هو في الأصل الجمل المكرم الذي أعد للضراب، ثم أطلق على الرجل العظيم «ليث الكتيبة» أي: الشجاع الفاتك، وأصل الليث: الأسد، وأصل الكتيبة: الفرقة من الجيش «المزدحم» أصله مكان الازدحام، وأراد به هنا موطن الحرب.

الإعراب: «إلى الملك» جار ومجرور متعلق بأهدى، مثلاً «القرم» صفة للملك «وابن» معطوف على القرم، وابن مضاف و«الهمام» مضاف إليه «وليث» معطوف على القرم أيضاً، وليث مضاف و«الكتيبة» مضاف إليه «في المزدحم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ⦗١٠⦘ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ⦗١١⦘ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ⦗١٢⦘﴾ [نٓ: ١٠ ـ ١٢] الآية.

الثانية: أَنَّ النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أَنَّ أَلفاظ التوكيد مُخَالفةٌ للنعوت في الأَمرين جميعاً، وذلك أَنَّها لا تَتَعَاطَفُ إِذا اجتمعت، لا يقال: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ»، ولا «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ»، وعلَّةُ ذلك أَنَّها بمعنىً وَاحدٍ، والشيء لا يُعْطَفُ على نفسه، بخلاف النعوت، فَإِنَّ معانيها متخالفة.

وكذلك[1] لا يجوز في أَلفاظ التوكيد أَنْ تتبع نكرة، لا يقال: «جَاءَ رجل نَفْسُهُ»؛ لأَنَّ أَلفاظ التوكيد مَعَارِفُ؛ فلا تجري على النكرات، وشَذَّ قول الشاعر:

من قرم الإبل، وهو الفحل المكرم الذي أُعدَّ للضراب فقط، وليث الكتيبة أي: أسد الكتيبة بالمثناة الفوقية، وهي الطَّائفة من الجيش، وجمعها كتائب كما في «المصباح» كغيره، والمزدَحَم: بفتح الدَّال والحاء المهملتين؛ أي: الازدحام.

(قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ⦗١٠⦘﴾ إلخ) الحلاّف: كثير الحلف، والمهين: الحقير، وهمَّاز؛ أي: كثير الغيبة، وقوله: مشاء بنميم؛ أي: كثير النميمة، وهي نقل الكلام على وجه الإفساد، مناع للخير؛ أي: بخيل بالمال عن الحقوق، معتدٍ؛ أي: ظالم، أثيم؛ أي: آثم، وقوله تعالى: ﴿عُتُلٍّ﴾: أي: غليظ جاف، ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾: أي دعي في قريش، وهو الوليد ابن المغيرة، ادَّعاه أبوه بعد ثماني عشرة سنة، قال ابن عبَّاس: لا نعلم أنَّ الله وصف أحد بما

الشاهد فيه: عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً، ومثله قول ابن زيابة:

يـا لـهـف زيـابـة لـلـحـارث الـصـابـح فـالـغـانـم فـالآيـب

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب، لما كانت نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة؛ إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب فيغنم أموالهم فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً.

(1) قد ذكر الشيخ شيئين مما يخالِف فيه التوكيد النعت، وعلل لكل واحد منهما، وبقي عليه ثالث، وهو أنه إذا تكررت ألفاظ التوكيد وجب في جميعها الإتباع للمؤكد، ولا يجوز فيها كلها القطع، كما لا يجوز إتباع بعضها وقطع بعضها الآخر، بخلاف النعت، فانه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه، والفرق بين النعت والتوكيد أن التوكيد يراد به الذات كالمؤكد، وعلى هذا يكون التوكيد هو عين المؤكد، فإذا قطعت كنت كمن قطع الشيء عن نفسه، أما النعت فإن المراد به الوصف، في حين أن المراد بالمنعوت الذات، فهما متغايران، فلو قطعت لم تكن قد قطعت الشيء عن نفسه.

١٣٨ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـهِ رَجَـبُ

❀ ❀ ❀

وصفه به من العيوب، فألحق به عاراً لا يفارقه أبداً ذكره الجلال في «تفسيره».

(قوله: لكنه شاقه أن قيل... إلخ) هو من البسيط، الشَّوق: ميل النفس إلى الشيء، ولكن: للاستدراك، والهاء: اسمها، وجملة شاقه: خبرها، وأَن قيل بفتح الهمزة مصدرية؛ أي: قولهم، فهو فاعل شاقه، وذا: مبتدأ خبره رجب، و(يا) الداخلة على (ليت): للتنبيه أو للنداء، والمنادى: محذوف، التقدير: يا قوم ليت، والشَّاهد في قوله: حول؛ حيث أكَّده بلفظ كل مع أنَّه نكرة، وهذا مذهب الكوفيين، وجعله البصريون شاذاً، وكثير منهم ينشد البيت (عدَّة شهر)، وصوابه حَوْل، أفاده العيني فما في نسخ «الشرح» غير صواب.

---

١٣٨ ـ هذا بيت من البسيط وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من كلمة أولها قوله:

يا للرجال ليوم الأربعاء، أما ينفك يحدث لي بعد النهى طرباً؟

إذ لا يزال غزال فيه يفتنني يأتي إلى المسجد الأحزاب منتقبا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد «يا ليت عدة حول كله رجباً» على نصب الجزءين (المبتدأ والخبر) جميعاً بليت، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب، ويقال: هم بنو تميم، ولكن النحاة غيروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة.

اللغة: «شاقه» أعجبه، أو أثار شوقه، ويروى «ساقه» من السوق.

الإعراب: «لكنه» لكن: حرف استدراك ونصب، والهاء اسمه «شاقه» شاق: فعل ماضٍ، الضمير الذي للغائب مفعول به «أن» حرف مصدري ونصب «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «ذا رجب» مبتدأ وخبر، والجملة مقول القول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف «ليت» حرف تمن ونصب «عدة» اسم ليت، وعدة مضاف و«حول» مضاف إليه «كله» كل: توكيد لحول، وكل مضاف والهاء مضاف إليه «رجب» خبر ليت، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضمة الظاهرة، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة، ونظيره في نصب الجزءين بليت قول الراجز:

يـا لـيـت أيـام الـصـبـا رواجـعـا

الشاهد فيه هنا: قرله: «حول كله» حيث أكد النكرة وهي قوله: «حول» بكل، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف هاهنا، لكن المؤلف قد اختار في أوضحه ـ تبعاً لابن مالك ـ صحة توكيد النكرة أن أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة». وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة.

ومثله قول العرجي:

نـلـبـث حـولاً كـامـلاً كـلـه لا نـلـتـقـي إلا عـلـى مـنـهـج

[ثالثاً: عطف البيان]

ص ـ وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ، جَامِدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

ش ـ هذا البابُ الثالث من أبواب التوابع.

[تعريف العطف]

والعطف في اللُّغة: الرُّجُوعُ إلى الشيءِ بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح ضربان: «عَطْفُ نَسَقٍ» وسيأتي، و«عَطْفُ بَيَانٍ» والكلامُ الآنَ فيه.

وقولي: «تابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي: «موضح، أو مخصص» مخرج للتأكيد، كـ: «جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ»، ولعطف النسق، كـ: «جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وللبدل

(عطف البيان)

(قوله: وعطف) هو بفتح العين مصدر بمعنى: اسم المفعول، أو أنَّه صار حقيقة عرفية في التَّابع المخصوص، فلا تأويل.

(قوله: موضح) أي: غالباً، وإلا فقد يكون للمدح كما جعل الزَّمخشري البيت الحرام في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] بياناً للكعبة على جهة المدح.

(قوله: جامد) قال في «التسهيل»: أو بمنزلته؛ أي: بأن كان صفة، فصار علماً بالغلبة كالصعق، وبذلك أجاب في «المغني» عن الزمخشري حيث قال: إنَّ ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ [الناس: ٢، ٣]عطف بيان مع أنهما غير جامدين، وحاصل الجواب أنهما أُجريا مجرى الجوامد؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوف، وتجري عليها الصفة نحو: إله واحد وملك عظيم.

(قوله: وللبدل) لا يقال يشكل على خروج البدل أنَّ كل ما جاز فيه عطف البيان، جاز فيه البدل إلا ما استثني، وذلك يدلُّ على أنَّ المقصود فيهما واحد، أجيب بأنَّ جواز الأمرين على مقصدين. اهـ. يس، وبه يندفع اعتراض الدَّلجموني.

كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وقولي: «جامد» مخرج للنعت؛ فَإِنَّه وَإِنْ كان موضِّحاً في نحو: «جاء زيد التاجر»، ومخصصاً في نحو: «جاءَني رَجُلٌ تَاجِرٌ»؛ لكنه مشتق، وقولي: «غير مُؤَوَّلٍ» مُخْرج لما وقع من النعوت جامداً نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا»، و«بِقَاعٍ عَرْفَجٍ» فَإِنَّه في تأويل المشتق، أَلاَ ترى أَنَّ المعنى مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ[1].

ص ـ فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ.

ش ـ أعني بهذا أَنَّ عَطْفُ البيانِ ـ لكونه مُفيداً فائدةَ النعتِ، من إيضاح متبوعه، وتخصيصه ـ يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد[2]، وفروعهن، ما يلزم في النعت.

ص ـ كَأَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ.

(قوله وبقاع... إلخ) هو المستوي من الأرض، زاد بعض اللغويين الذي لا ينبت، وجمعه: أقواع وقيعان كما في «المصباح»، والعرفج: بالجيم هو الخشن، كما سيذكره الشَّارح.

(قوله: فيوافق متبوعه) مفرَّع على ماقبله.

(قوله: كأقسم بالله... إلخ) هو بيت من مشطور الرجز قاله أعرابي، لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش. لأنَّه لم يدرك أمير المؤمنين عمر الذي هو المراد بالبيت، وبعده.

---

(1) هاهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:
الأول: فائدة عطف البيان توضيح المعرفة، وتخصيص النكرة، وقد ذكر المؤلف هاتين الفائدتين.
ومن فوائده التوكيد، ومثاله قول الشاعر:
إنــي وأســطــار سـطــرن سـطــراً ... لـقـائـل يـا نـصـرُ نـصـرٌ نـصـراً
ومن فوائده أيضاً المدح، وقد جعل الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام﴾ [المائدة: ٩٧]، ﴿البيت الحرام﴾ عطف بيان على ﴿الكعبة﴾ على جهة المدح.
والأمر الثاني: أن الأصل في النعت أن يكون مشتقاً، وإذا جاء غير مشتق فهو في التأويل بمشتق، وعلى عكس ذلك عطف البيان، فإن الأصل فيه أن يكون جامداً، وقد يقع مشتقاً لكن بشرط أن يكون مسمى به، مثل: الصديق، والفاروق، والصعق، والحارث.

(2) أعرب الزمخشري ﴿مقام إبراهيم﴾ في قوله تعالى: ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم﴾ [آل عمران: 97]، عطف بيان مع مخالفته لمتبوعه بالإفراد والتذكير، وأنكره الجماعة، وجعلوه مبتدأ خبره محذوف، أي: منها مقام إبراهيم.

ش ـ أشرت بالمثالين إلى مَا تَضَمَّنَهُ الحدُّ، من كونه مُوَضِّحاً للمعارف ومُخَصِّصاً للنكرات، والمرادُ بأبي حفص عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه.

ولك في نحو: «خاتمٌ حديدٌ» ثلاثة أوجه:

أ ـ الجرُّ بالإضافة على معنى مِنْ.

ب ـ والنصب على التمييز، وقيل: على الحال.

ج ـ والإتباع.

فمن خرَّجَ النصب على التمييز، قال: إنَّ التابع عطفُ بيانٍ، ومَنْ خرجه على الحال قال: إنَّه صفة، والأوَّلُ أوْلَى؛ لأنَّه جامدٌ جموداً مَحْضاً؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة.

ومنع كثير من النحويين كونَ [عطف] البيان [نكرةً] تابعاً للنكرة، والصحيحُ الجوازُ، وقد خُرِّجَ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

وقال الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]: يجوز في ﴿طَعَامُ﴾ أنْ يكون بياناً، وأنْ يكون بدلاً.

ص ـ وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلاَلُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ،

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبَا حَفْصٍ عُمَرَه   مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ[١]

وأصل قوله: ذلك أنَّه استحمل الإمام عمر، وقال: إن ناقتي قد نقبت، فقال له: كذبت ولم يحمله، والنَّقَب: مصدر نَقِب البعير بكسر القاف بمعنى: رَقَّ خفه، والدَّبَر بفتحتين أيضاً: مصدر دَبِرَ بكسر الموحّدة إذا حصلت له جراحة في ظهره ونحوه.

(قوله: والأوّل أولى) أي: الأوَّل من وجهي النصب هو النصب على التمييز.

---

(١) البيت من مشطور الرجز، وهو لأعرابي في لسان العرب، وتاج العروس، والنهاية لابن الأثير، مادة (نقب، فجر).

كقوله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ

وقوله:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ

ش ـ كلُّ اسم صَحَّ الحكم عليه بِأَنَّه عطفُ بيانٍ مفيدٌ للإيضاح أو للتخصيص صحَّ أنْ يحكم عليه بِأَنَّه بدلُ كلٍّ من كل، مفيدٌ لتقريري معنى الكلام وتوكيده؛ لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضُهم من ذلكَ مسألةً، وبعضُهم مسألتين، وبعضُهم أكثر من ذلك، ويجمعُ الجميعَ قولي: «إنْ لم يمتنع إحلالُه محلَّ الأوَّل»، وقد ذكرت لذلك مثالين[١]:

---

(1) ومن أمثلة ما يمتنع إحلاله محل الأول قولك: «يا زيد الحارث» من كل منادى أتبع بما فيه «أل» فإنه لا يجوز لك أن تقول: «يا الحارث» فتنادى ما فيه «أل» لأن الاسم المقترن بأل لا يقع منادى إلا في أحد ثلاثة مواضع:

أن يكون نعتاً من جملة: «يا أيها النبي».

أو يكون لفظ الجلالة، نحو: «يا الله».

أو يكون علماً منقولاً من جملة، نحو: «يا المنطلق زيد»، وعلى ذلك يكون قولك: «الحارث» في قولك: «يا زيد الحارث» عطف بيان، ولا يصح جعله بدلاً.

ومما يمتنع إحلاله محل الأول: «زيد» من قولك: «يا أيها الرجل زيد» فإن «الرجل» نعت لأي، وزيد عطف بيان عليه، ولا يصح إحلاله محل الأول فتقول: «يأيها زيد» لأن نعت «أي» لا يكون إلا اسماً مقترناً بأل، فلا يصح جعل زيد بدلاً من الرجل، وإنما هو عطف بيان.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول «هذا» من قولك «يا زيد هذا» من كل منادى أتبع باسم إشارة ليس بعده اسم محلى بأل؛ لأنه لا يجوز لك أن تقول: «يا هذا» من كل منادى أتبع باسم إشارة تالياً لحرف النداء؛ لأنه يلزم عليه نداء اسم الإشارة من غير نعت، وهم لا يجيزونه.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول قولك: «زيد أفضل الناس الرجال والنساء» من كل أفعل تفضيل إلى اسم عام، ثم فصل الاسم العام بذكر أنواعه، وذلك لأن أفعل التفضيل يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه، فلو أحللت التابع محل المتبوع لزم أن يكون زيد بعض الرجال وبعض النساء، وهذا فاسد.

والسر في ذلك كله أنهم يرون أن البدل على نية تكرار العامل، فالعامل في البدل مقدر مماثل للعامل في المبدل منه، فلزم اشتراط صحة حلول البدل محل المبدل منه.

أحدهما؛ قولُ الشاعر:

١٣٩ ـ أَنَا ٱبْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِي بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

(قوله: أنا ابن... إلخ) هو من الوافر، وقوله: (عليه الطَّير): ثاني مفعولي التَّارك إن جعل بمعنى المصير، وإلا فهو حال، **(وقوله: ترقبه)** حال من الطَّير إن كان فاعلاً؛ لقوله: (عليه) وإن كان مبتدأ فهو حال من الضَّمير المستكن في عليه، ووقوعاً: جمع واقع حال من فاعل ترقبه؛ أي: واقعة حوله مترقبة لإزهاق روحه؛ لأنَّ الإنسان مادام فيه رَمَقٌ فإنَّ الطَّير لا تقربه. اهـ. من خط ش، ويجوز جعل وقوعاً مفعولاً لأجله؛ أي: ترقبه لأجل الوقوع، وقائل هذا البيت هو المرار الأسدي، وأراد ببشر: بشر بن عمرو، وكان قد جرح، ولم يَعلَم جارحه، فمراده: الإخبار بأنَّ أباه هو الذي كان قد جرحه.

فالمعنى: أنا الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطُّيور أن تقع عليه إذا مات؛ لأنَّ الطَّير لاتتناوله ما دام به رمق.

---

١٣٩ ـ هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر، الفقعسي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٨٩).

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلى وفارق، فيحتاج إلى مفعول واحد «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله، ويروى «تركبه».

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف، و«البكري» مضاف إليه «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري أن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك أن جعلته من ترك بمعنى صير، ومفعوله الأول هو قوله: البكري؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، وهو فاعله، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره «وقوعاً» حال من الضمير المستتر في ترقبه.

الشاهد فيه: قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه، فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها، وذلك في الصحيح لا يجوز، كما عرفت في باب الإضافة.

والثاني: قولُ الآخر:

١٤٠ ـ أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

وبيانُ ذلك في [البيت] الأوَّل أنَّ قوله: «بِشْرٍ» عطفُ بيانٍ على «البكري»، ولا يجوز أَنْ يكون بَدَلاً منه؛ لأنَّ البدل في نية إحلاله مَحَلَّ الأوَّلِ، ولا يجوز أَنْ يقال: أَنَا ابنُ التاركِ بشرٍ؛ لأنَّه لا يضاف ما فيه الألفُ واللَّامُ نحو(التارك) إلاَّ لما فيه الألف

(قوله: أيا أخوينا... إلخ) قاله طالب بن أبي طالب من قصيدة من الطَّويل يمدح بها رسول الله ﷺ، ويبكي أصحاب القليب من قريش ومنها:

فَمَا إِنْ جَنَيْنَا مِنْ قُرَيْشٍ عَظِيمَةً سِوَى أَنْ حَمَيْنَا خَيْرَ مَنْ وَطِيءَ التُّرْبَا

(وقوله: أعيذِ كما بالله) يروى بدله: سألتكما بالله لا تحدثا حرباً.

وقوله: أن تحدثا؛ أي: من أن تحدثا، وأن: مصدرية، وحرباً: مفعول تحدثا؛ أي: أعيذ كما بالله من إحداثكما الحرب.

---

١٤٠ ـ هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، من كلمة يمدح فيها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويبكي فيها على نم قتل يوم بدر من قريش، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (٢/ ١٢ طبع بولاق، ٢/ ٣٩٦ بتحقيقنا)، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠).

الإعراب: «أيا» حرف نداء «أخوينا» أخوي: منادى، منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وأخوي مضاف والضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «ونوفلاً» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيذكما» أعيذ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيذ «أن» مصدرية «تحدثا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيذكما بالله من إحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيذ.

الشاهد فيه: قوله: «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلاً» فإن قوله: «عبد شمس» عطف بيان على قوله: «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء، وهذا يستدعي أن يكون قوله: «نوفلاً» مبنياً على الضم؛ لكونه علماً مفرداً، لكن الرواية وردت بنصبه، فدلت على أنه لا يكون حينئذٍ بدلاً؛ أي أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً.

واللَّام، نحو «البكري» ولا يقال: الضاربُ زَيْدٍ، كما تقدم شَرْحُهُ في باب الإضافة.

وبَيَانُ ذلك في البيت الثاني أَنَّ قوله «عبد شمس ونوفلاً»، عطفُ بيانٍ على قوله: «أَخَوَيْنَا»، ولا يجوز أَنْ يكون بدلاً؛ لأنَّه حينئذٍ في تقدير إحلاله محلَّ الأَوَّلِ؛ فَكَأَنَّك قلت: «أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً»، وذلك لا يجوز؛ لأَنَّ المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللَّام، وجب أَنْ يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى، و«نوفلا» لو كان منادى لقيل فيه: «يا نَوْفَلُ» بالضم، لا «يَا نَوْفَلا» بالنصب؛ فلذلك كان يجب أَنْ يقال[1] هنا: «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ».

❁ ❁ ❁

---

(1) أي: ليصح كونه بدلاً، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد (رقم 140)، ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية. لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً، فافهم ذلك.

وعند جماعة من المحققين في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلاله محل المبدل منه نظر:

أما أولاً فلأنهم يقررون أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر الأوائل، والبدل من الثواني، بدليل أنه تابع، فكيف لم يغتفروا فيه ما لا يغتفر في متبوعه الذي هو من الأوائل؟.

وأما الثانية فلأن جماعة من النحاة قد أجازوا في نحو قولك: «نعم الرجل زيد» أن يكون زيد بدلاً من الرجل، مع أنه لا يصح إحلاله محله؛ لأن فاعل نعم لا يكون إلا مقترناً بأل، كما أجاز بعض النحاة في قولك: «أنك أنت الكريم» أن يكون «أنت» توكيد، وأن يكون بدلاً مع أنه لا يصح إحلاله من محل الكاف، فإنه لا يجوز لك أن تقول: «إن أنت الكريم».

[رابعاً ــ عطف النسق]

ص ـ وَعَطْفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ.

ش ـ الرابع من التوابع: عطف النسق[1]، وقد مضى تفسيرُ العطف.

(عطف النسق)

(قوله: النسق) بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون هذا المركب الإضافي اسماً اصطلاحياً للتابع المخصوص، فلا يحتاج للتأويل.

---

(1) اعلم أن عطف النسق ـ بالنظر إلى الإعراب ـ يتبع المعطوف عليه في واحد من ثلاثة أشياء:

الأول: أن يتبع الإعراب الذي في لفظ المعطوف عليه، نحو قولك: «جاء زيد وعلي، ورأيت زيداً وعلياً، ومررت بزيد وعلي» وشرط هذا النوع أن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، فإن لم يصلح المعطوف لأن يلي العامل، كأن يكون المعطوف معرفة في حين أن المعطوف عليه اسم لـ: «لا» النافية للجنس، نحو: «لا رجل في الدار ولا فاطمة» لم يجز العطف على اللفظ؛ لأن اسم لا النافية للجنس لا يكون إلا نكرة، وكأن يكون المعطوف معرفة أيضاً في حين أن المعطوف عليه مجرور بمن الزائدة، نحو: «ما جاءني من امرأة ولا زيد» لأن من الزائدة لا تجر النكرات.

النوع الثاني: أن يتبع محل المعطوف عليه، ويشترط لصحة العطف على المحل ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون ذلك المحل مما يظهر في فصيح الكلام.

وثانيها: أن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصالة.

وثالثها: أن يكون الطالب لذلك المحل باقياً فصيح الكلام، فلا يجوز أن تقول: «مررت بزيد وبكراً» فإنك تعلم أن محل الجار والمجرور نصب؛ لأنه في معنى المفعول به، لكن لما كان لا يجوز لك أن تقول في الفصيح: «مررت زيداً» لم يجز لك أن تنصب المعطوف في هذا المثال ونحوه؛ لأن ذلك المحل لا يظهر في فصيح الكلام.

ومثال ما لم يكن استحقاق المعطوف عليه للمحل بحسب الأصالة كل وصف مستكمل لشروط العمل لو نصب معموله ثم عطفت على هذا المعمول لم يجز لك أن تجر المعطوف على محل ذلك المعمول المنصوب على فرض أنه مجرور بالإضافة، فلا تقول: «زيد ضارب عمراً وأخيه» لأن استحقاق معمول الوصف الجر ليس بالأصالة، بل الأصل أن يكون منصوباً، والجر بالإضافة لقصد التخفيف، وقد تقدم لنا ذكر هذه المسألة.

ومثال انتفاء وجود الطالب لذلك المحل العطف على اسم إن المنصوب بالرفع، باعتبار أن محله =

[تعريف عطف النسق]

فَأَمَّا النَّسَقُ فهو «التابع، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أَحَدُ حروفِ العطف الآتي ذِكْرُهَا»، ولم أَحُدَّه بحدٍّ لوضوحه، على أَنَّنِي فَسَّرْتُهُ بقولي: «بالواو... إلخ»، فَإِنَّ معناه أنَّ عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما، واعترضْتُ بعد ذكري كلَّ حرفٍ بتفسير معناه.

(قوله: ولم أحدَّه بحد؛ لوضوحه) فيه إشارة إلى أنَّه يجوز حده، لكنه تركه لوضوحه، وبه يُعلَم سقوط قول أبي حيان: إنَّه لا يحتاج إلى حدٍّ، ومن حدَّه كابن مالك بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصبْ، ووجه سقوطه: أنَّ عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوِّغ الاعتراض بذكره. انظر يس.

(قوله: واعْتِرِضْت) أي: تعرَّضت، كما في بعض النُّسَخ.

= رفع على الابتداء، لا يجوز فيه العطف بالرفع على الصحيح؛ لأن طالب الرفع وهو الابتداء قد زال، فلا تقول على الصحيح: «إن زيداً وخالد في الدار».

النوع الثالث: العطف على التوهم، ويشترط لهذا النوع صحة دخول العاطف المتوهم على المعمول، وإذا كان دخول العاطف المتوهم على المعمول كثيراً، فإن العطف على التوهم حينئذ يكون حسناً، ولهذا النوع باب يكثر فيه وهو خبر ليس، ونضرب لك الأمثلة المنوعة لهذا الباب، ونبين لك في كل مثال منها ما يجوز فيه من وجوه الإعراب ونوع كل وجه:

المثال الأول: أن تقول: «ليس زيد قائماً» يجوز أن تعطف على خبر ليس هذا بالنصب، فتقول: «ولا قاعداً» وهذا العطف حينئذٍ من باب العطف على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك العطف على خبر ليس المنصوب بالجر، فتقول: «ليس زيد قائماً ولا قاعداً» وعليه جاء قول الشاعر، وينسب لزهير بن أبي سلمى المزني:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيئاً إذا كان جَائِيا

عطف قوله: «ولا سابق» بالجر على قوله: «مدرك» المنصوب، ويسمى هذا العطف على التوهم؛ لأنه توهم أن الباء قد دخلت في خبر ليس لكثرة وقوعها فيه، ومن أجل هذا التوهم جر المعطوف.

المثال الثاني: أن تقول: «ليس زيد قائماً» يجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة، فتقول: «ليس زيد بقائم ولا قاعد» ويكون هذا عطفاً على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب، فتقول: «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» وعليه جاء قول الشاعر:

معاويَ إننا بشرٌ فأَسْجِحْ ... فلَسْنا بالجِبال ولا الحَديدا

عطف قوله: «الحديدا» بالنصب على خبر ليس المجرور في قوله: «لسنا بالجبال» وهذا عطف على المحل، وهو مستكمل لشروط جواز العطف على المحل، فنصب خبر ليس يظهر في الكلام الفصيح بل هو الأصل، واستحقاق ليس لنصب خبرها بحسب أصلها في العمل، وطالب النصب موجود في الكلام، وهو ليس. وقد أطلت عليك في هذا الموضوع، فاكتف بهذا، واحرص عليه، والله ينفعك به.

[معاني حروف العطف ١ - «الواو»]

ص - وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ.

ش - قال السيرافي: «أجمع النَّحويون واللُّغويون من البِّصريين والكوفيين على أنَّ الواو للجمع من غير ترتيب» اهـ.

وأقول: إذا قيل «جَاءَ زَيد وعمرو» فمعناه أَنَّهُمَا اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلامُ ثلاثةَ مَعَانٍ؛

أحدها: أَنْ يكونا جاءا معاً.

والثاني: أَنْ يكون مجيئهما على الترتيب[1].

والثالث: أَنْ يكون على عكس الترتيب.

فَإِنْ فُهِمَ أَحَدُ الأمورِ بخصوصه فمن دليلٍ آخَرَ، كما فُهِمَت المعية في [نحو] قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وكما فُهِمَ الترتيب في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝﴾ [الزلزلة: ١.٢.٣]، وكما فُهِمَ عَكْسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُنْكِري البعث: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤]، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكرناه قولُ أَكْثَرِ أهل العلمِ[2]: من النُّحاة وغيرهم، وليس بإجماع كما

(قوله: لمطلق الجمع) قال في «المغنى»: وقول بعضم: إنَّها للجمع المطلق غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنَّما هي للجمع بلا قيد. اهـ. والحقُّ أنَّ مؤدَّى العبارتين واحد؛ لأنَّ المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد، بل لبيان الإطلاق كما يقال: الماهية من حيث هي، والماهية لا بشرط، وإلا لم يصدق ترتيبٌ، ولامعيةٌ، وسبب التَّوهُّم الفرق بين الماء المطلق، ومطلق الماء، مع الغفلة عن أنَّ ذاك اصطلاح شرعي في بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي.

---

(1) المراد ترتيب ذكرهما في الكلام، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال.

(2) قالوا: وتدل وتدل على كل واحد من هذه المعاني الثاني دلالة اللفظ المشترك على أحد معانيه، ومع ذلك فدلالتها على المعية أكثر، وعلى الترتيب كثير، وعلى عكس الترتيب قليل.

قال السيرافي، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أَنَّ الواو للترتيب، وأَنَّه أجاب عن هذه الآية بِأَنْ المراد يموت كبارنا وتُوْلَدُ صغارنا فنحيا، وهو بعيد، ومن أَوْضَح مَا يَرُدُّ عليهم قولُ العرب: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو، وامتناعهم من أَنْ يعطفوا في ذلك بالفاء أو بثُمَّ؛ لكونهما للترتيب؛ فلو كانت الواو مثلهما؛ لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهما.

[٢ - «الفاء»]

ص - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

ش - إِذا قيل «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو» فمعناه أَنْ مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد من غير مُهْلَةٍ؛ فهي مفيدةٌ لثلاثة أُمور: التشريك في الحكم، ولم أُنَبِّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتعقيب.

وتعقيبُ كل شيء بحسبه(1)؛ فإِذا قلت: «دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَبَغْدَادَ»، وكان بينهما ثلاثة أَيام، ودخلت بعد الثالث، فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادةً؛ فإذا دخلت بعد الرابع أَو الخامس فليس بتعقيب، ولم يَجُزِ الكلام.

(قوله: من غير مهلة) بضمِّ الميم بوزن غرفة كما في «المصباح» وبعضهم جوَّز فتح الميم.

(قوله: وتعقيب كلِّ شيء بحسبه) كذا في «المغني»، قال الدَّماميني: يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أنَّ المعتبر ما يعدُّ في العادة مرتباً من غير مهلة، فقد يطول الزَّمان، والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة، وقد يقصر، والعادة تقضي بالعكس، فإنَّ الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر، فتستعمل الفاء، وقد يستبعد الزَّمان القريب بالنِّسبة إلى طول أمرٍ يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه، فلا تستعمل الفاء، قلت: والذي يظهر من كلام الجماعة أَنَّ استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأوّل، سواء قَصُرَ في العرف أم لا إنَّما هو بطريق المجاز، وكلام المصنِّف أَنَّ استعمالها فيما يعدُّ بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزَّمن استعمال حقيقي، فتأمَّل. اهـ. كلام الدَّماميني.

---

(1) معنى التعقيب أن يكون وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف عليه بلا مهلة بينهما، وهو - مع ذلك كما قال المؤلف - في كل شيء بحسبه.

وللفاء معنًى آخر، وهو التَّسَبُّبُ، وذلك غالبٌ في عطف الجمل(1)، نحو قولك: «سَهَا فَسَجَدَ»، و«زَنَى فَرُجِمَ»، و«سَرَقَ فَقُطِعَ»، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولدلالتها على ذلك اسْتُعِيرَتْ للرَّبْطِ في جواب الشرط نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ»، ولهذا إذا قيل: «من دخل داري فَلُه درهم» أَفاد استحقاق الدرهم بالدخول، ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحْتَمَلَ الإقرارَ بالدرهم له، وقد تخلُو الفاء العاطفة للجُمَل عن هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ٢ - ٥].

[٣ - «ثم»]

ص - وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي.

ش - إِذا قيل «جاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو» فمعناه أَنَّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَةٍ؛ فهي مفيدة أَيضاً لثلاثة أُمور: التشريك في الحكم، ولم أُنَبِّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتراخي.

فَأَمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الأعراف: ١١]،

(قوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾) أي: سوى مخلوقه بأن جعله متناسب الأجزاء غير متفاوت.

(قوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤﴾) أي: أنبت العشب، فجعله بعد الخضرة

غثاء؛ أي: جافاً هشيماً، وقوله: (أحوى) إن فُسِّر بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء، وإن فُسر بالأسود من شدَّة الخضرة بكثرة الرِّي فهو حال من المرعى، وأُخِّر لتناسب الفواصل، وقد اقتصر الجلال على المعنى الأوَّل.

---

(1) وقد تجيئ الفاء الدالة على التسبب في عطف الصفات نحو قوله تعالى: ﴿لآكلون من شجر من زقوم فمالؤون منها البطون فشاربون عليه من الحميم﴾ [الواقعة: 52 - 54]، ومن أمثلة الفاء الدالة على التسبب في عطف الجمل - سوى الآية التي تلاها المؤلف - قوله تعالى: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾ [القصص: 15]، وقول كعب بن زهير:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ... متيم إثرها لم يفد مكبول

فقيل: التقدير خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم؛ فحذف المضاف منهما(1).

[٤ - «حتى»]

ص - وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

ش - معنى الغاية: آخر الشيء، ومعنى التدريج: أَنَّ ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أَنْ يَبْلُغَ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أَنْ يكون المعطوفُ بها جُزءاً من المعطوف عليه: إِمَّا تحقيقاً كقولك: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، أَوْ تقديراً كقوله:

١٤١ - أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالـزَّادَ حَـتَّـى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَـا

(قوله: جزأ من المعطوف... إلخ) التَّعرض للجزء بطريق التمثيل لا الحصر؛ إذ المعتبر في (حتَّى) كما صرَّح به المصنِّف في «المغني» وغيره أن يكون معطوفها بعضاً مما قبلها، كقدم الحجَّاج حتى المشاة، أو جزءاً من كلٍّ نحو: أكلت السَّمكة حتى رأسها، أو كالجزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، وبالجملة فالمعتبر أن يكون متبوعها إذا تعدد في الجملة حتَّى يتحقق فيه نقضٍ ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل نحو: مات كلُّ أب لي حتَّى آدم بأنَّ المراد: مات آبائي حتَّى آدم. اهـ. من خط ش.

(قوله: ألقى الصحيفة كي يخفف... إلخ) هو من الكامل، قاله مروان النَّحوي في قصة

(1) قد تأتي «ثم» بمعنى الواو، نحو قوله تعالى: ﴿خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها﴾ [النساء: 1]، وإنما قلنا إن «ثم» في هذه الآية بمعنى الواو؛ لأنه ورد في آية أخرى: ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها﴾ [الأعراف: 189]، والقصة واحدة، فكان حمل إحدى الآيتين على الأخرى أولى.
وقد تأتي «ثم» بمعنى الفاء، نحو قول الشاعر:
كـهـز الـرُّدَيْـنِـي تـحـت الـعـجـاج ... جـرى فـي الأنـابـيـب ثـم اضـطـرب
وزعم الأخفش ونحاة الكوفة أن «ثم» تقع زائدة، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾ ﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾ [التوبة: ١١٨]، فجعلوا ﴿تاب عليهم﴾ جواباً، وثم زائدة، وهذا غير مسلَّم، بل الجواب محذوف، وثم عاطفة.

١٤١ - حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتله، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتح وقرأه، فلما علم ما فيه رمى به في النهر، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله:
ومضى يظن بريد عمرو خلفه خوفاً، وفارق أرضه وقلاها.
=

فعطف («نَعْلَهُ») بحتَّى، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقديراً؛ لأنَّ معنى الكلام أَلقى ما يُثْقِلُهُ حتى نَعْلَهُ(1).

المتلمِّس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله، وذلك أن المتلمِّس وطرفة هجوا عمرو بن هند، ثم مدحاه بعد ذلك، فكتب لكلٍّ منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة، وأمره فيها بقتلهما، وختمها وأوهمهما أنَّه كتب لهما بصلة، فلما دخلا الحيرة فتح المتلمِّس الصَّحيفة، وفهم ما فيها، فألقاها في نهر الحيرة، وفرَّ إلى الشَّام، وأما طرفة فأبى أن يفتحها، ودفعها إلى العامل فقتله، ويخفف: منصوب (أن) مضمرة بعد (كي)، والزاد: بالنصب عطفه على رحله.

(قوله: **فعطف نعله بحتى**) أي: فيكون معطوفاً على الصَّحيفة، ويحتمل كما أفاده أبو البقاء أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسِّره ألقاها، (فألقاها) على الأوَّل توكيد، وعلى الثَّاني تفسير.

= الإعراب: «ألقى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الصحيفة» مفعول به لألفى «كي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الصحيفة» مفعول به لألقى «كي» حرف تعليل وجر، أو حرف مصدري ونصب «يخفف» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة أن قدرت كي تعليلية، وأما بكي نفسها أن قدرتها مصدرية وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «رحله» رحل: مفعول به ليخفف، ورحل مضاف الضمير مضاف إليه «والزاد» معطوف بالواو على الصحيفة «حتى» حرف عطف «نعله» نعل: معطوف على ما قبله، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه «ألقاها» ألقى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى، مبني على السكون في محل نصب، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة.

الشاهد فيه: قوله: «حتى نعله» على رواية النصب؛ فإن النعل وإن لم تكن جزأ من الذي قبلها على وجه الحقيقة فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويعوقه في سيره؛ لأنه يسير سير الهارب المتوجس.

(1) وكما يشترط في المعطوف بحتى أن يكون جزاءاً من المعطوف عليه يشترط فيه أيضاً أن يكون اسماً، فلا يكون ما بعد حتى العاطفة فعلاً، كما لا يكون جملة، ويشترط في الاسم أن يكون ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً، فلا تقول: «قام القوم حتى أنا».

وإنما وجب في المعطوف بحتى أن يكون اسماً ظاهراً؛ لأن حتى العاطفة منقولة من حتى الجارة، وهي تخصيص بالاسم ولو تأويلاً، وتختص بالظاهر من الأسماء على الراجح، واشترط بعضهم شرطاً زائداً على ما ذكرنا، وهو ألا يكون المعطوف شريكاً للمعطوف عليه في معنى العامل، فلا يجوز أن تقول: «صمت ما بقي من رمضان حتى يوم الفطر» لأن يوم الفطر لا يُصام، فليس بمشارك في العامل، والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه باشتراط أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها.

ص ـ لاَ لِلتَّرْتِيبِ.

ش ـ زعم بعضُهم أنَّ «حتَّى» تفيد الترتيب كما تفيده ثُمَّ والفاء[1]، وليس كذلك، وَإِنَّما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قولُه عليه الصلاة والسلام: «كلُّ شَيْءٍ بِقضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ»[2]، ولا ترتيب بين القضاء والقَدَرِ، وإنما الترتيبُ في ظهور المَقْضِيَّاتِ والمُقَدَّرَاتِ.

فائدة:

إذا عطف بـ: (حتى) على مجرور. قال ابن عصفور.: فالأحسن إعادة الجار؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، وقال ابن الخبَّاز: يلزم، إعادته لذلك، وقال في «التَّسهيل»: يلزم إعادته ما لم يتعيَّن العطف نحو: عجبت من القوم حتى بينهم، بخلاف نحو: اعتكفت في الشَّهر حتى في آخره؛ لئلا يتوهَّم كون المعطوف مجرور بـ: (حتَّى) اهـ.

(قوله: كلُّ شيءٍ بقضاء... إلخ) قال في «شرح مسلم»: قال القاضي: رويناه هنا برفع العجز والكيس عطفاً على كل، وبجرهما عطفاً على شيء، قال: ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره وهو عدم القدرة، وقيل هو ترك ما يجب فعله، والتَّسويف به، وتأخيره عن وقته، قال: ويحتمل العجز عن الطَّاعات، ويحتمل العموم في أمور الدُّنيا والآخرة، والكيس ضد العجز، وهو النشاط والحذق في الأمور، ومعناه: أنَّ العاجز قدر عجزه، والكيس قدر كَيَسه. اهـ. وفي «المختار»: الكيس بوزن الكيل: ضد الحمق.

(قوله: ولا ترتيب بين القضاء والقدر... إلخ) نظم سيدي على الأجهوري معنى القضاء والقدر عند الأشاعرة والماتريدية فقال:

إِرَادَةُ اللهِ مَـــعَ الـــتَّـــعَـــلُّـــقِ ... فِـــي أَزَلٍ قَـــضَـــاؤُهُ فَـــحَـــقِّـــقِ
وَالْـــقَـــدَرُ الإِيْـــجَـــادُ لِـــلأَشْـــيَـــا عَـــلَـــى ... وَجْـــهٍ مُـــعَـــيَّـــنٍ أَرَادَهُ عَـــلاَ

---

(1) الذي زعم أن «حتى» تفيد الترتيب هو جار الله الزمخشري، وقد رد ذلك عليه كثير من العلماء، منهم المؤلف، وابن الحاجب، وسعد الدين التفتازاني، والحق أن المعتبر في «حتى» ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف، ولا يعتبر الترتيب الخارجي، لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها حاصلة قبل ملابسته لما قبلها، نحو: «مات كل آبائي حتى آدم» أو أن تكون ملابسته لما بعد حتى في أثناء ملابسته لما قبلها، نحو: «مات الناس حتى الأنبياء» أو تكون ملابسته لما بعد حتى مع ملابسته لما قبلها، نحو أن تقول: «جاءني القوم حتى خالد» إذا كان مجيئهم في وقت واحد، وكان خالد أضعف القوم، أو أقواهم، حتى يكون غاية لما قبله على المعنى الذي ذكره المؤلف.

(2) أخرجه مسلم (3655)، وأحمد في مسنده (5859) اهـ. (مصححه).

[٥ ـ «أو»]

ص ـ وَ«أَوْ» لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ.

وَبَـــعْـــضُـــهُـــمْ قَـــدْ قَـــالَ مَـــعْـــنَـــى الأَوَّلِ ... الـــعِـــلْـــمُ مَـــعْ تَـــعَـــلُّـــقٍ فِـــي الأَزَلِ
وَالْـــقَـــدَرُ الإِيْـــجَـــادُ لِـــلأُمُـــورِ ... عَـــلَـــى وِفَـــاقِ عِـــلْـــمِـــهِ الـــمَـــذْكُـــورِ

إذا علمت ذلك ظهر لك أنَّ القدر هو إيجاد الأشياء على طبق القضاء، ولا شك في ترتيب ذلك فكلام المصنِّف غير ظاهر، ويمكن الجواب بأنَّ مراده بالقضاء والقدر معناهما اللغوي، وهو صنع الشيء وتقديره، وذلك لا ترتيب فيه كما هو ظاهر، فهو مبني على أنَّ القضاء والقدر بمعنى واحد وهو معنى الإرادة، أو معنى القدرة، وما تقدَّم مبني على اختلافهما، فقد اختلف في القضاء والقدر هل هما متَّحدان أو متباينان؟ كما في «شرح الدَّلائل للقابسي»، وهذا أولى وأقرب مما أشار إليه الدَّلجموني في الجواب حيث قال: لو كانت (حتَّى) تفيد التَّرتيب لكان تعلُّق القضاء والقدر بغير العجز والكيس مقدَّماً على تعلقه بهما اهـ. فجعل قول المصنف: (ولا ترتيب بين القضاء... إلخ) خاصّاً بالعجز والكيس، وما قبلهما، فتأمَّل.

(قوله: بعد الطَّلب) أي: صيغة الطَّلب وإن لم يكن هناك طلب؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخيير، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر، بخلاف غيرها من صيغ الطَّلب كما بينه الرَّضي حيث قال: وإذا كان في الأمر فله معنيان: التخيير والإباحة، ثم قال: وأما باقي أقسام الطلب فالاستفهام نحو: أزيد عندك أو عمرو، ولا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة، وأما التمني نحو: ليت لي فرساً أو حماراً فالظَّاهر فيه جواز الجمع؛ إذ في الأغلب مَن يتمنَّى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً، وأما التحضيض، نحو: هلا تتعلَّم الفقه أو النَّحو، وهلا تضرب زيداً أو عمراً فكالأمر في احتمال الإباحة والتخيير بحسب القرينة. اهـ.

(قوله: أو الإباحة) الفرق بينهما وبين التَّخيير: جواز الجمع في الإباحة دونه، قال الشمني: وليس المراد بها الإباحة الشرعية؛ لأنَّ الكلام في معنى (أو) بحسب اللغة قبل ظهور الشرع، بل المراد الإباحة بحسب العقل، أو بحسب العرف في أيِّ وقت كان، وعند أيِّ قوم كانوا اهـ. لكن أنت خبير بأنَّ التخيير في نحو: تزوج هنداً أو أختها إنَّما يفهم من الشَّرع فقط، فالأولى أن يقال: المراد بالإباحة: ما هو أعمُّ لغة وشرعاً، فتدبَّر.

ش ـ مثالُها لأحد الشيئين قولُه تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنين: ١١٣]، ولأحد الأشياء ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩] ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أنْ يقال: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ»[1] لأنَّ «سواء» لا بُدَّ فيها من شيئين؛ لأنَّك لا تقول: سواء عليَّ هذا الشيء.

ولها أربعة معانٍ: مَعْنَيَانِ بعد الطلب[2]، وهما: التخيير، والإباحة، ومَعْنَيَانِ بعد الخبر، وهما: الشك، والتشكيك[3].

فمثالُها للتخيير «تَزَوَّجْ هِنْداً أو أُخْتَهَا»، وللإباحة «جَالِسِ الْحَسَنَ أوِ ٱبْنَ سِيرِينَ»،

(قوله: امتنع أن يقال سواء عليَّ أقمت... إلخ) محله إذا وجدت الهمزة، فإن لم توجد الهمزة.. جاز العطف بـ:(أو) كما نصَّ عليه السيرافي، ومنه قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا، خلافاً للمصنِّف قال الدَّماميني: فإن قلت: فما وجه العطف بـ:(أو) والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً، و (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السِّيرافي بأنَّ الكلام محمول على معنى المجازاة، فإذا قلت: سواء عليَّ قمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت، فهما عليَّ سواء، وعليه فلا يكون (سواء) خبراً مقدماً، ولا مبتدأ فليس التقدير: قيامك أو قعودك، سواء أو سواء عليَّ قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالَّة على جواب الشَّرط المقدَّر، وصرَّح الرضي بمثل ذلك.

(قوله: أو ابن سيرين) ممنوع من الصَّرف؛ للعلمية والعجمة، بناء على أنَّه اسم رجل، وهو الصَّحيح، أو العلمية والتأنيث؛ بناء على أنَّه اسم امرأة كما قيل.

---

(1) سنحرر لك هذه المسألة في مباحث «أم».

(2) المراد بالطلب هنا العبارة الدالة على الطلب، وإن لم يكن ثمة طلب نفسي؛ إذ كيف يكون هناك طلب نفسي وهي دالة على التخيير، واعلم أن هذين المعنيين إنما يحسنان بعد الصيغة الدالة على الأمر، كمثالي المؤلف، وبعد الصيغة الدالة على التخصيص، نحو: «هلا تتزوج هنداً أو أختها» في التخيير و«هلا تصاحب الحسن أو ابن سيرين» في الإباحة، وأما في التمني نحو: «ليت لي ألف دينار، أو خزائن كتب» فإن ظاهر أمر المتكلم بهذا الكلام يدل على جواز الجمع بين المتعاطفين دائماً، وإذن فيكون المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الأمر والتخصيص ليس غير، من باب إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص.

(3) الفرق بين الشك والتشكيك أن الشك يكون من المتكلم، وأما التشكيك فهو قصد المتكلم إيقاع المخاطب في الشك، وهو بين واضح من شرح المؤلف لمثاليهما.

والفرقُ بينهما أنَّ التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألَا ترى أنَّه لا يجوز له أنْ يجمع بين تَزَوُّجِ هندٍ وأُختها، وله أنْ يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً؟

ومثالُها للشك قولُك: «جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو» إذا لم تعلم الجائيَ منهما.

ومثالها للتشكيك قولُك: «جاءَ زيد أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجائي منهما، ولكنك أَبْهَمتَ على المخاطَبِ.

وأمثلة ذلك التنزيل قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] الآية؛ فَإنَّه لا يجوز له الجمعُ بين الجميع على اعتقاد أنَّ الجميع هو الكفارة، وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١][1] الآية، وقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنين: ١١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤][2].

(قوله: وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾﴾ إلخ) مثال للإباحة كما صرَّح به في «شرح الشُّذور»، وفيه نظر إذا لم تقع فيه (أو) بعد طلب. اهـ. ش، وفيه نظر، لأنَّ النفي من أقسام الطَّلب، وتقدَّم أنَّ المراد: وجود صيغته وإن لم يكن هناك طلب، فتدبر.

(قوله: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ إلخ) قال في «المغني»: الشَّاهد في

---

(1) التلاوة في الكتاب الكريم: ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا﴾ [النور: 61].

(2) وبقي عليه من المعاني التي ترد لها «أو» ثلاثة معانٍ:

الأول: أن «أو» تأتي للدلالة على التقسيم، ومنه قول النحاة: «الكلمة: اسم وفعل وحرف» ومنه قول الشاعر:

فقالوا لنا ثِنْتانِ لا بُدَّ منهما ... صُدورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَو سَلاسِلُ

ومنه قول الله تعالى: ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾ [ق: ٣٧]، وقوله سبحانه: ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها﴾ [الحج: ٤٦].

والثاني: قال قوم: تكون «أو» للإضراب، نحو قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون﴾ [الصافات: ١٤٧].

والثالث: قد تأتي «أو» بمعنى الواو، كقول جرير:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ =

[٦ - «أم»]

ص - وَ«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ.

ش - تقول: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو» إذا كنت قاطعاً بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عنده، ولكنك شككْتَ في عينه، ولهذا يكون الجوابُ بالتعيين، لا بـ:«نَعَمْ»، ولا بـ:«لا»، وتُسَمَّى «أَمْ» هذه مُعَادِلَة؛ لأنَّها عَادَلَتِ الهمزةَ في الاستفهام بها، ألاَ ترى أَنَّك أدخَلْتَ الهمزة على أحد الاسمين اللَّذَينِ اسْتَوَى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما، وأدخلْتَ «أم» على الآخر، ووسَّطْتَ بينهما ما لا تشك فيه - وهو قولك: «عندك؟» وتسمَّى أيضاً مُتَّصِلة، لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر[1].

الأولى، وقال الدَّماميني فيهما: والأقرب أنَّ الشَّاهد في الثَّانية فقط؛ لأنَّ الشرط تقدم كلام خبري، وهو إنَّما يتحقق بقوله: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [الحج: ٦٧]؛ لأنَّ ما قبله ليس كلاماً. اهـ. يس.

(قوله: لطلب التَّعيين) أي: وهي لطلب التَّعيين المذكور أنَّه يُعطَف بها أيضاً إذا كانت مسبوقة بهمزة التَّسوية، وهي الداخلة على جملة في محلِّ المصدر نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦].

(قوله: لا بنعم، ولا بلا) وذلك لأنَّه لايفيد الغرض من تعيين أحدهما، ومثل نعم ولا (أحدهما عندي) أو (ليس أحدهما عندي).

= واعلم أن التخيير والإباحة لا يقعان إلا بعد عبارة الطلب بالمعنى الذي بيناه، وأن الشك والإبهام يقعان بعد الكلام الخبري، واختلف فيما عدا هذه المعاني الأربع، فقيل: لا تقع إلا بعد الخبر، وهو الصحيح، وقيل: تقع الطلب أيضاً.

(1) اشتهر عند كثير من العلماء أنه لا يعطف بعد سواء إلا بأم، وذلك لأن التسوية التي يدل عليها لفظ سواء من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً، والعطف في هذه الحالة مما اختصت به الواو، وتشارك الواو في ذلك «أم» لأن وضعها على ألا يستغنى فيها بما قبلها عما بعدها ولا عكسه.

ولكن هذا الذي اشتهر عند كثير من العلماء ليس على إطلاقه، بل في الكلام تفصيل، وحاصله أنك إن جئت بعد سواء بالهمزة لم يجر أن تعطف إلا بأم، كما في قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [البقرة: ٦]، ومما نحب أن ننبهك إليه هاهنا أن «سواء» خبر مقدم، والمصدر المنسبك بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس.

وإن لم تذكر الهمزة بعد سواء جاز العطف بأم على معنى التسوية، وجاز العطف بأو على معنى المجازاة، تقول: «سواء عليَّ قمت أو فعدت» ومعناه إن قمت أو قعدت فالأمران عندي سواء، وعليه قرأ ابن محيص: «سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم» بدون همزة وبالعطف باو، وعليه يكون ﴿سواء﴾ خبر مبتدأ محذوف، كما هو واضح في تقدير الكلام.

[٧ - «لا - لكن - بل»]

ص - وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَإِ فِي الْحُكْم، «لاَ» بَعْدَ إِيْجَابٍ، وَ«لَكِنْ» وَ«بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا «بَلْ» بَعْدَ إِيْجَابٍ.

ش - حاصلُ هذا الموضع أنَّ بين «لا»، و«لَكِنْ»، و«بَلْ» اشتراكاً وافتراقاً.

فَأَمَّا اشتراكها فمن وجهين:

أَحدهما: أَنَّها عاطفة.

والثاني: أَنَّها تُفِيدُ رَدَّ السامِعِ عن الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وأَمَّا اقترافها فمن وجهين أيضاً:

أَحدهما: أَنَّ «لاَ» تكون لِقَصْرِ القَلْبِ وقصر الإفراد[1]، و«بَلْ»، و«لَكِنْ» إِنَّما

(قوله: لأنَّ ما قبلها... إلخ) فالاتِّصال على هذا بين السَّابق واللاحق، فأطلق عليها أنَّها متَّصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين، فتسميتها بذلك إنَّما هو لأمر خارج عنها، وبعضهم يقول: سُمِّيت متصلة؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتَّى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى (أي)؟ فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الأول؛ لأنَّ الاتِّصال على هذا الوجه رجع إليها نفسها لا لأمر خارج عنها، لكن هذا إنَّما يتأتَّى في المسبوقة بهمزة الاستفهام، لا بهمزة التسوية، فيترجَّح الوجه الأوَّل؛ لشموله للنَّوعين.

(قوله: لقصر القلب، وقصر الإفراد) المخاطب بالأوَّل من يعتقد عكس الحكم، سُمِّي

---

(1) اعلم أولاً أنك إذا قلت: «محمد عالم» فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه، فإذا قلت: «إنما محمد عالم» أو قلت: «ما محمد إلا عالم» دلت هذه العبارة على شيئين؛ الأول: ثبوت العلم لمحمد، والثاني: انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مثار جدل بينك وبين غيرك عنه، وهذا هو الذي يسمى قصراً.

ثم اعلم أن المخاطب الذي يلقي إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه، كأن يكن معتقداً أن محمداً جاهل؛ فإذا قلت في هذه الحال «إنما محمد عالم» كنت قد قلبت =

يكونان لقَصْرِ القَلْبِ فقط، تقول: «جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو»، رَدّاً على من اعتقد أنَّ «عمراً» جاء دون «زيد»، أَوْ أَنَّهما جاءاك معاً، وتقول: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لكن عمرو»، أو «بل عمرو»، رَدّاً على من اعتقد العكس.

والثاني: أنَّ «لاَ» إِنَّما يُعْطَفُ بها بعد الإثبات، و«بَل» يُعْطَفُ بها بعد النفي، و«لَكِن» إِنَّما يُعْطَفُ بها بعد النفي، ويكون معناها كما ذكرنا، ويُعْطَفُ بِبَلْ بعد الإثبات[1]، ومعناها حينئذٍ إثباتُ الحكم لما بعدها وصَرْفُهُ عما قبلها وتَصْيِيرُهُ كالسكوت عنه، من قِبَلِ أَنَّه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو».

بذلك؛ لقلب الحكم عليه، والمخاطب بالثَّاني من يعتقد الشَّركة، وبقي قصر التَّعيين، والمخاطب به غير الجازم بالحكم، وصريح كلام المصنف أنَّ (بل) و(لكن) خاصَّان بقصر القلب مع أنَّ المصرَّح به في «التَّلخيص» وشرحه: أنَّهما يكونان له وللإفراد، وصرَّح في «حواشي» المطوّل بجريان قصر التعيين أيضاً، وقال أبو الليث في «حواشي المطول»: اعلم أنَّ (بل) لا تخلو إمَّا أن تذكر في الإثبات أو في النفي، والأوَّل لا يفيد القصر أصلاً، والثَّاني إنمَّا يفيد إذا لم يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، ويجعل الكلام مفيداً لثبوت الحكم للتَّابع بعد نفيه عن المتبوع. اهـ. فما في «المختصر» مبني على أنَّ (بل) تقرر حكم ما قبلها، وتنقل ضدَّه لما بعدها، وهو ضعيف.

= عليه اعتقاده؛ فهذا يسمى قصر قلب، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين؛ كأن يعتقد أن خالداً شاعر وناثر، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر؛ فتقول: «إنما خالد شاعر» فهذا يسمى قصر إفراد؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر؛ فإذا قلت حينئذٍ «إنما خالد كاتب» كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه، وهذا يسمى قصر التعيين.

فالقصر على ثلاثة أنواع: قصر قلب، وقصر أفراد وقصر تعيين، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب؛ فإن كان الخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الإفراد، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين.

(1) في كل نسخ الأصل: «ويعطف بها بعد الإثبات» فيعود الضمير إلى: «لكن» لأنها أقرب شيء، وهو خطأ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن «لكن» يعطف بها بعد النفي وحده.

وقد تضَّمن سكوتي عن «إِمَّا» أَنَّها غيرُ عاطفةٍ، وهو الحقُّ، وبه قال الفارسيُّ، وقال الجرجاني: عَدُّهَا في حُرُوفِ العطف سَهْوٌ ظاهر[1].

❀ ❀ ❀

(قوله: غير عاطفة) هي ليست عاطفة كما وهم بعض النحاة، وذلك لدخول (واو) العاطفة عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف عطف آخر، غير أنها تفيد ما تفيده (أو) من الشك والتخيير والإباحة والإبهام والتقسيم، نحو: جاء إما سعيد وإما خالد، اختر إما ذهباً أو فضة، والفعل إما ماض وإما مضارع وإما أمر، هكذا.

---

(1) خاتمة: كما يجوز عطف الاسم على الاسم يجوز عطف الفعل على الفعل، سواء أكانت صيغة المعطوف والمعطوف عليه واحدة، بأن كان كل منهما ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿فحشر فنادى فقال﴾ [النازعات: ٢٣ ـ ٢٤]، أو كان كل منهما مضارعاً، نحو قوله جل شانه: ﴿لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه﴾ [الفرقان: ٤٩]، أم اختلفت صيغة المعطوف والمعطوف عليه، بأن كان المعطوف ماضياً والمعطوف عليه مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ [هود: ٩٨]، أو بالعكس، فكان المعطوف مضارعاً والمعطوف عليه ماضياً، كقوله تعالى: ﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا﴾ [الفرقان: ١٠]، وأما فعل الأمر فعطف مثله عليه من باب عطف الجمل؛ لأن في فعل الأمر ضميراً مستتراً وجوباً.

ويحوز أيضاً عطف الفعل على اسم يشبه الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً﴾ [العاديات: ٣ ـ ٤]، ويجوز عكس ذلك، وهو عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل، وجعل ابن مالك من هذا النوع قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي﴾ [الأنعام: ٩٥]، وليس ذلك بمتعين فلا يصلح دليلاً، ولكنه يصلح مثالاً؛ لأن المثال يكفي فيه الاحتمال، وإنما كان ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون ﴿يخرج﴾ معطوفاً على ﴿فالق الإصباح﴾ [الأنعام: ٩٥] قبله.

[خامساً ـ البدل]

ص ـ وَالْبَدَلُ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ، بِلاَ وَاسِطَةٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ: ....

(البدل)

(**قوله: مقصود بالحكم**) أي: حكم المتبوع سلباً كان أو إيجاباً، فيدخل نحو: جاء زيد أخوك، وما جاء زيد أخوك، قال في «التذكرة»: سلكت العرب في المبدل منه مسلكين، أحدهما أنَّه ليس في تقدير الطَّرح، ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو:

إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[1]

غدوها: بدل اشتمال، وتقول الذي مررت به أبي عبد الله محمد، ولو فرضت اطّراح الأوّلُ لَخلتِ الصِّلة من عائد، وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط: مررت برجل حمار؛ لأنّه لم يقصد بالخبر. اهـ. وفيه تصريح بأنَّ ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطَّرح، والحق أنَّ المسلكين يجريان فيما عدا بدل الغلط، ومثال ما سلكت به مسلك الطَّرح قولهم: إن زيداً عينه حسنة، وإن هنداً جفنها فاتر بنصب العين والجفن، فأُنِّث الخبر في الأوَّل وذُكِّر في الثَّاني؛ لأنَّ المعتمد عليه هو البدل، والمبدل منه في تقدير الطَّرح، وبذلك يجمع بين ما وقع في كلام العلماء من التَّنافي، والوقوف عند آخر العبارات قصور أفاده يس ملخصاً.

(**قوله: بلا واسطة**) أي: بلا واسطة حرف العطف، وإلا فالبدل والمبدل منه قد تكون بينهما واسطة في البدل من المجرور نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ١].اهـ ش.

(**قوله: وهو ستة**) أي: وأمَّا زيادة بعضهم بدل كل من بعض فمردودة، فقد زاد بعض النحاة نوعاً آخر من أنواع البدل أسموه: بدل كل من بعض، واستدلوا بقول الشاعر:

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص٣٢٩، وخزانة الأدب ٥/١٩٩، ولسان العرب، مادة (عضب).

بَدَلُ كُلٍّ، نَحْوُ: ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾، وَبَعْضٍ، نَحْوُ: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾، وَاشْتِمَالٍ، نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، وَإِضْرَابٍ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، نَحْوُ «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ»، بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ.

ش ـ الباب الخامسُ من أبواب التوابع: البَدَلُ.

[تعريفه]

وهو في اللُّغة: العِوَضُ، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]، وفي الاصطلاح: «تابع، مقصود بالحكم، بلا واسطة»، فقولي: «تابع» جنس يشمل جميع التوابع، وقولي: «مقصود بالحكم» مخرجٌ للنعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ فإنَّها مُكمِّلة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنَّها هي المقصودة بالحكم، و«بلا واسطة» مخرجٌ لعطف النسق، كـ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» فإنَّه وإنْ كان تابعاً مقصوداً بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف.

[أقسامه]

وأقسامه ستة[1]:

أَحدُها: بدلُ كُلٍّ من كُلٍّ، وهو عبارة عما الثاني فيه عَيْنُ الأَوَّل، كقولك: «جَاءَنِي محمدٌ أبو عبدِ الله»، وقوله تعالى: ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١.٣٢].

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا ... بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[1]

(**قوله: بدل كلٍّ**) أي: بدل هو كلُّ المبدل منه.

(**قوله: عين الأوَّل**) أي: بأن تكون ذات الثَّاني عين الأوَّل، وإن كان مفهومهما متغايرين.

---

(١) زاد بعضهم بدل الكل من البعض عكس النوع الأول، ومثل له بقولك: «لقيته غدوة يوم الجمعة» بتنوين غدوة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

رحم الله أعظماً دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات =

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٢٠، وخزانة الأدب ١/٣٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩٤، وشرح المفصل ١/٤٧، ولسان العرب، مادة (طلح).

وَإِنَّما لم أَقل: «بدل الكل من الكل» حذراً من مذهب مَنْ لا يُجِيزُ إِدْخَالَ أَل على كل، وقد استعمله الزَّجَّاجيّ في جُمَله، واعتذر عنه بِأَنَّه تَسَامَحَ فيه موافقةً للناس[1].

الثاني: بدل بعض من كل[2]، وضَابِطُهُ: أَنْ يكون الثاني جزءاً من الأَوَّل، كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٨]، فمن استطاع: بدلٌ من الناس، هذا هو المشهور، وقيل: فَاعِلٌ بالحج، أي: ولله على الناس أَنْ يَحِجَّ مُسْتَطِيعُهُم، وقال الكسائي: إِنَّها شَرْطِيَّة مبتدأ، والجواب محذوف، أي: من استطاع فَلْيَحُجَّ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع

(قوله: حذراً من مذهب... إلخ) أي: ولو عبّر بالمطابق لكان أَوْلَى ليدخل فيه اسم الله تعالى في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦] في قراءة الجر؛ إذ لا يقال: بدل كل إلا فيما ينقسم، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

(قوله: واعتذر عنه... إلخ) لم يقل: وأجيب عنه؛ لأنَّ هذا غير مفيد للجواب، بل المفيد لذلك ما حكاه الأخفش من نحو: مررت بهم كلاً بالنَّصب على الحال، فهو دليل على تنكيره.

(قوله: أن يكون الثَّاني جزءاً من الأوَّل) وهو الذي يكون ذات الثاني بعضاً من ذات الأوَّل وإن لم يكن مفهومه بعضاً من مفهوم الأوَّل.

= وزعم السيوطي أن منه قوله تعالى: «أولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن» لأن الجنة مفرد جنات عدن جمع.

(1) قد وقع المصنف في هذا الذي فرَّ منه هنا، وذلك في كلامه على التوكيد بكل، ونبهنا عليه هناك.

(2) إن قلت: هل يجب في بدل بعض من كل أن يضاف البدل إلى ضمير يعود إلى المبدل منه ليكون رابطاً للبدل بالمبدل منه؟.

فالجواب عن ذلك أن أكثر النحويين ذهبوا إلى إنه لا بد في هذا النوع من البدل أن يضاف إلى ضمير المبدل منه، فإن لم يكن في الكلام ضمير قدر الضمير، فمثال ما ذكر معه الضمير قوله تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾ [المزمل: ٢]، ومثال ما لم يذكر معه الضمير قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ [آل عمران: ٩٧]، والله فـ: ﴿من استطاع﴾ بدل من ﴿الناس﴾ ولا ضمير معه في اللفظ، وتقديره: من استطاع منهم، واختلفت كلمة ابن مالك فذكر في التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم، كالألف واللام، وقال في شرح الكافية: الصحيح أنه لا يشترط، لكن وجوده أكثر من عدمه.

إمكان تمام الكلام، والوجه الثاني يقتضي أَنَّه يجب على جميع الناس أَنَّ مستطيعهم يَحُجُّ، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القولُ الأَوَّل.

وَإِنَّما لم أَقُل «البعض» ـ بالأَلف واللَّام ـ لما قَدَّمْتُ في كل.

والثالث: بدلُ الاشتمال، وضَابِطُهُ: أَنْ يكون بين الأَوَّل والثاني مُلَابَسَة بغير الجزئية، كقولك: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وَنَبَّهْتُ بالتمثيل بالآيات الثلاث على أَنَّ البدل والمبدل منه يكونان نكرتين، نحو [قوله تعالى]: ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١.٣٢]، ومعرفتين مثل الناس ومَنْ، ومختلفين مثل الشهر وقتال.

(قوله: والوجه الثَّاني... إلخ) مبنيٌ على أَنَّ الألف واللام للاستغراق، وهو ممنوع بجواز كونهما للعهد الذكري، والمراد حينئذٍ بالناس: مَن جرى ذكرهم، وهم المستطيعون، وبيانه أَنَّ حِجَّ البيت مبتدأ، والخبر: قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، والمبتدأ وإن تأخَّر لفظاً فهو مقدَّم رتبة؛ لأن رُّتبته التقدُّم، فإذا قَدَّمت المبتدأ وما هو من متعلَّقاته كان التقدير حِجُّ البيت المستطيعون حَقٌّ ثابت لله على النَّاس، أي: هؤلاء النَّاس المذكورون، ويدلُّ عليه أَنَّك لو أتيت بالضَّمير في هذا التَّركيب، فقلت: حق ثابت لله عليهم فقد سدَّ الضَّمير مسدَّ أل، وهو علامة الأداة التي للعهد الذكري، بل جعلها لذلك مقدَّم على جعلِها للعموم، فقد صرَّح كثيرون بأنَّه متى دارت الأداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فإنَّها تُحمَل على العهدم نظراً للقرينة المرشدة إلى ذلك. اهـ. من خط ش.

واعلم أَنَّ أكثر النُّحاة جرى على أنه لا بدَّ من اتِّصال ضمير ببدل البعض، ومشى عليه المصنِّف في «المغني» و«التَّوضيح»، قال ابن مالك في «الكافية»: الصَّحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، ظاهر كلام «التَّسهيل»: أنَّه لا بُدَّ من الضَّمير، أو ما يقوم مقامه كالألف واللام، لكن مَثَّل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال.

(قوله: بدل الاشتمال) اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال هل هو الأوَّل أو الثَّاني أو العامل؟ قيل: وهذا هو التَّحقيق.

والرابع والخامس والسادس[1]: **بَدَلُ الإضرابِ، وبدلُ الغَلَطِ، وبدلُ النِّسْيَانِ،** كقولك: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَم دِينَارٍ»، فهذا المثالُ مُحتَمَلٌ لأنْ تكون قد أَخبَرتَ بِأَنَّك تصدَّقْتَ بدرهم، ثُمَّ عَنَّ لكَ أَنْ تُخْبِرَ بِأَنَّك تَصَدَّقْتَ بدينار، وهذا بدلُ الإضْرابِ، وَلأنْ تكون قد أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بالتصدُّقِ بالدينار فَسَبَقَ لِسَانُكَ إلى الدرهم، وهذا بدل الغَلَطِ، ولِأَنْ تكون قد أردتَ الإخبار بالتصدُّقِ بالدرهم، فلمَّا نطقت به تبين فسادُ ذلك القَصْدِ، وهذا بدلُ النسيَانِ.

وربما أَشكل على كثير من الطلبة الفَرْقُ بين بَدَلَي الغَلَطِ والنِّسْيَانِ، وقد بَيَّنَّاهُ، ويُوَضِّحُهُ أيضاً أَنَّ الغَلَطَ في اللسان والنسيان في الجَنَانِ[2].

❀ ❀ ❀

(**قوله: النسيان**) هو زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة.

(**قوله: في الجَنان**) بفتح الجيم القلب، وأما بكسرها، فهو جمع جَنَّة، وهي: الحديقة ذات الشَّجر والنَّخل.

---

(1) اختلف النحاة في جواز بدل الغلط، فمذهب سيبويه وكثير من النحاة أنه جائز في النثر والنظم، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز في الشعر، وعكس بعضهم فأجازه في النثر دون الشعر، زاعماً أن الشعر يقال عن روية وتفكُّير، وما كان كذلك لا يسوغ فيه الغلط، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز مطلقاً لا في النثر ولا في الشعر، وزعم أنه بحث عن مثال له في كلام العرب، فلم يجد، وأنه طالب من لقيه ممن يثبته بمثال فلم يأت بشيء، فاستقر عنده أنه لا يجوز، لكن قال ابن السيد: إنه وجد له المثال المنشود، وذلك قول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حُوَّة لعسٌ وفي اللثات وفي أنيابها شنب

والحوة ـ بوزن القوة ـ: السواد، واللعس ـ بالتحريك ـ: السواد المشرَّب حُمْرَة، والشنب: طيب ريح الفم، وهذا البيت يحتمل التأويل، فلا يصلح دليلاً.

(2) الجنان ـ بفتح الجيم، بزنة السحاب ـ القلب، وهو موضع التفكير فيما ظن العرب.

[باب العدد]

ص ـ بَابٌ: **الْعَدَدُ مِنْ ثَلاَثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِماً، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وكَذَلِكَ الْعَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَمَا دُوْنَ الثَّلاَثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرابِعٍ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِماً، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ، أَو يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.**

[أقسام ألفاظ العدد]

ش ـ اعلم أَنَّ ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

(باب العدد)

(**قوله: العدد**) قال في «المصباح»: العدد بمعنى المعدود، قالوا: والعدد هو الكمية المتألِّفة من الوحدات، فيختص بالتعدد في ذاته، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد؛ لأنَّه غير متعدد؛ إذ التَّعدد الكثرة، وقال النحاة: الواحد من العدد؛ لأنَّه الأصل المبني منه، ويبعد أن يكون أصل الشيء ليس منه، ولأنه له كمية في نفسه؛ فإنَّه إذا قيل: كم عندك صحَّ أن يقال في الجواب: واحد، كما يقال: ثلاثة أو غيرها. اهـ.

فائدة

واعلم أَنَّ العدد قد يذكر من غير إرادة معدوده، فيؤتى به بالتاء لا غير نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا ينصرف؛ لأنَّه عَلَمٌ وإن أُريد معدود، ولم يذكَّر نحو: «من صام رمضان، وأتبعه بست من شوّال»[1]، جاز الإتيان بالتاء وعدمه، لكن الأفصح الإتيان بها للمذكَّر، وعدمه للمؤنَّث، وإن ذكر المعدود فسيأتي في كلامه. اهـ. من خط ش من عند.

---

(1) أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان (١١٦٤)، والترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال (٧٥٩).

أحدها: ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتأنيث، فيذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحد، والاثنان، وما كان على صيغة فاعِل؛ تقول في المذكر: واحد، واثنان، وثانٍ، وثالث، ورابع... إلى عاشر، وفي المؤنث: واحدة، واثنتان، وثانية، وثالثة، ورابعة... إلى عاشِرَة.

والثاني: ما يجري على عكس القياس[1] دائماً، فيؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما؛ تقول: «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ» و«ثَلَاثُ نِسْوَةٍ» قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

والثالث: ماله حالتان، وهو «العَشَرَةُ» فَإِنِ اسْتُعْمِلَتْ مركبةً جَرَتْ على القياس؛ تقول: «ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْداً» بالتذكير، و«ثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمَةً» بالتأنيث، وَإِنِ اسْتُعْمِلَتْ غير مركبةٍ جَرَتْ على خلاف القياس، تقول: «عَشَرَةُ رِجَالٍ» بالتأنيث، و«عَشْرُ إِمَاءٍ» بالتذكير[2].

[أسماء العدد التي على وزن فاعل]

واعلم أنَّ لأسماء العدد التي على وزن فاعل أَرْبَعَ حالات:

إحداها: الإفراد، تقول: ثَانٍ، ثَالِثٌ، رَابِعٌ، خَامِسٌ، ومعناه وَاحِدٌ موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أَنْ يُضَافَ إلى ما هو مُشْتَقٌّ منه؛ فتقول: «ثَانِيَ اثْنَيْنِ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَرَابِعُ أربعةٍ» ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة، قال الله

---

(1) ذكر ابن مالك أن السر في حذف التاء من عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر أن ثلاثة وأربعة وأخواتهما من أسماء الجماعات، مثل: زمرة، وفرقة، وأمة، فالأصل فيها أن تكون بالتاء، فوقعت أولاً على المذكر بالتاء لتقدم رتبته، فلما أُريد إيقاعها على المؤنث لم يكن بُدٌّ من الفرق، فحذفت التاء.

(2) فإن قلت: فقد قال الله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾ [الأنعام: 160]، فجاء بالعدد خالياً من التاء، مع أن المعدود مذكر، وهو الأمثال؛ لأنها جمع مثل، وإذا كان المعدود جمعاً نُظِر إلى مفرده، ومقتضى ما أصلتم من القواعد أن يقال: عشرة أمثالها؟.
فالجواب عن ذلك أن المعدود ليس هو الأمثال كما توهمت، بل المعدود هو الحسنات، والأمثال صفة لها، وكأنه قيل: فله عشر حسنات أمثالها، فاستقامت القاعدة التي أصَّلها النحاة.

تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

الثالثة: أَنْ يُضَافَ إلى ما دونَهُ، كقولك: «ثَالِثُ اثْنَيْنِ، ورابعُ ثَلَاثَةٍ، وخَامِسُ أربَعَةٍ» ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٨].

الرابعة: أَنْ يَنْصِبَ ما دونه، فتقول: «رابعٌ ثلاثةً» بتنوين رابع، ونصب ثلاثة، كما تقول: «جاعلُ الثلاثةِ أَرْبَعَةً»، ولا يجوز مثلُ ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافاً للأخفش وثعلب.

❀ ❀ ❀

(قوله: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾) أي: حين أخرجه الذين كفروا من مكَّة. أي: ألجؤه إلى الخروج لمَّا أرادوا قتله أو حبسه أو نفيه بدار النَّدوة، وقوله: ثاني اثنين: حال؛ أي: أحد اثنين، والآخر أبو بكر الصَّديق رضي الله تعالى عنه.

المعنى: نصره الله تعالى في تلك الحالة، فلا يخذله في غيرها.

(قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾) أي: آلهة ثلاثة؛ أي: أحدها والآخران عيسى وأمُّه، وهي فرقة من النَّصارى.

(قوله: **ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه**) هو مذهب الجمهور.

(وقوله: **خلافاً للأخفش**) أي: في أحد قوليه، وثعلب؛ أي: فإنهما ذهبا إلى جواز إعماله، فتقول: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة.

[باب الممنوع من الصرف]

ص - بَابٌ: مَوَانِعُ صَرْفِ الاِسْمِ تِسْعَةٌ، يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعرِيفُهَا   عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثا

كَأَحْمَد، وأَحْمَر، وبَعَلْبَكَّ، وإِبْرَاهِيمَ، وعُمَر، وأُخَرَ، وأُحَادَ، وَمَوْحَدَ، إِلَى الأَرْبَعَةَ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَانِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكْرَانَ، وَفَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَسَلْمَى، وَصَحْرَاءَ.

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعُ الَّذِي لاَ نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقِي لاَ بُدَّ مِنَ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ.

وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالْعُجْمَةِ، وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ: عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلاَثَةِ، وَالصِّفَةِ: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ؛ فَعُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ، وَأَرْنَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ، وَذَلِيلٍ - مُنْصَرِفَةٌ. وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ «هِنْد» وَجْهَانِ، بِخِلاَفِ زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ، وَكَعُمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامِ، إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاء كَسَفَارِ، وَأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا، وَسَحَرُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفاً مُعَيّناً.

ش - الأَصلُ في الاسم المعرب بالحركات الصَّرْفُ، وَإِنَّما يخرج عن ذلك الأَصل إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ من عللٍ تسع(1)، أَو واحدةٌ منها تقوم مقامهما.

(باب موانع الصرف)

(قوله: ومساجد ودنانير) أشار بذلك إلى أنَّه لافرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد، أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كمصابيح.

(قوله: بمعنى قاس وذليل) راجع لصفوان وأرنب على سبيل اللف والنشر المرتب.

(قوله: إذا وجد فيه علّتان... إلخ) قد قدّمنا الكلام على ذلك نثراً ونظماً في أوّل المقدِّمة، فراجعه إن شئت.

---

(1) المراد أن يكون فيه علتان ترجع إحداهما إلى اللفظ، وترجع الأخرى إلى المعنى، فإن وجدت علتان - أو أكثر - ترجعان كلتاهما إلى اللفظ لم يمنعاه من الصرف، وذلك نحو: «أذربيجان» فإن فيه التأنيث =

وقد جمع العلل التسع في بيت واحد مَنْ قال:

اْجْمَع، وَزِنْ، عَادِلاً، أَنِّث، بِمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ، وَزِدْ عُجْمَة، فَالْوَصْفُ، قَدْ كَمُلاَ

وهذا البيت أَحسنُ من البيت الَّذي أَثْبَتُّهُ في المقدمة، وهو لابن النحاس، وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول:

(قوله: وهذا البيت أحسن... إلخ) أي: لأنَّه لم يضف فيه علَّة لأخرى، بخلاف ما في المقدِّمة.

(قوله: لابن النَّحَّاس) هو أحمد بن محمد بن إسمعيل النَّحاس النَّحوي المصري كان من الفضلاء، وله تصانيف مفيدة منها تفسير القرآن الكريم، وكتاب إعراب القرآن، وغير ذلك، وهو تلميذ أبي الحسن علي الأخفش والزَّجاج وابن الأنباري، وكان مقتِّراً على نفسه، وإذا وهب له عمامة قطعها ثلاث عمائم، توفي بمصر يوم السبت لخمسٍ خلون من ذي الحجة سنة ثلاث وثمانين وثلاث مئة، وقيل: سنة سبع وثلاثين، وكان سبب وفاته أنه جلس على درج على شاطىء النِّيل في أيام زيادته، وهو يقطِّع بالعروض شيئاً من الشعر، فقال: بعض العوام هذا يسحر النيل حتى لا يزيد، فتغلو الأسعار، فدفعه برجله في النيل، فلم يوقف له على خبر، والنحاس بفتح النون والحاء المشددة المهملة، وبعد الألف سين مهملة: نسبة إلى من يعمل

= وزيادة الألف والنون والتركيب والمعجمة.

وأريد أن أوضح لك أمر الممنوع من الصرف في إيجاز:

أنت تعرف أن الاسم إذا أشبه الحرف في لفظه، أو في معناه، أو في استعماله يبنى؛ لأن هذه المشابهة تعطيه حكم الحرف المشبه به، وهو البناء.

واعلم الآن أن الفعل يشتمل علتين فرعيتين عن الاسم وإحداهما راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه.

أما التي ترجع إلى لفظ الفعل فهي عند البصريين أنه مشتق من المصدر، وعند الكوفيين دلالاته على الحدث، معنى مركب من الحدث والزملن، في حين أن المصدر دال على الحدث وحده، والمركب فرع ما لا تركيب فيه، وأما العلة الراجعة إلى المعنى في الفعل فهي افتقاره إلى الاسم؛ لأنه دال على الحدث، وكل حدث لا بد له من فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسماً، وأنت تعلم أن من أحكام الفعل أنه لا يجر ولا ينون، فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان وكانت إحدى هاتين العلتين ترجع إلى اللفظ كالتركيب، والأخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية، كان هذا السم قد أشبه الفعل في وجود علتين ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، وقد علمت أن العرب قد جروا في أساليب كلامهم على أن يعطوا المشبه حكم المشبه به، ومقتضى هذا أن نمنع الاسم صاحب العلتين من الجر ومن التنوين، وهذا هو المنع من الصرف.

[علل منع الصرف]

العلة الأُولى: وَزْنُ الفعل، وحقيقته: أنْ يكون الاسم على وَزْنٍ خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة الفعل، وهو مُساوٍ له في وزنه؛ فالأوَّل كأَنْ تسمِّي رجلاً «قَتَّلَ» بالتشديد، أو «ضُرِبَ» أو نحوه من أبنية ما لم يُسَمَّ فاعله، أو «انْطَلَقَ» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل؛ فَإنَّ هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل: «أَحْمَدَ» و«يَزِيدَ» و«يَشْكُرَ» و«تَغْلِبَ» و«نَرْجِسَ» علماً.

العلة الثانية: التركيبُ، وليس المراد به تركيبَ الإضافةِ كامرىء القيس؛ لأنَّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة؛ فلا تكون مُقْتَضِيَة للجر بالفتحة، ولا تركيبَ الإسناد كشَاب قَرْنَاها وتأبَّطَ شَرّاً، فَإنَّه من باب المحكيِّ، ولا التركيبَ المزجيَّ المختوم بِوَيْه مثل سِيبَوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ؛ لأنَّه من باب المبني، والصرفُ وعَدَمُهُ إنما يقالان في المعرب، وإنَّمَا المراد التركيب المزجيُّ الذي لم يختم بِوَيْهِ، كبَعَلْبَكَّ وَحَضْرَمَوتَ وَمَعْدَ يكْرِبَ.

النحاس، وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية: النَّحاس. ذكره ابن خلّكان في «تاريخه».

(قوله: لأنَّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة) أو ما قام مقامها، وإنَّما اقتصر على الكسرة، لأنها الغالب في الجرّ. تأمّل.

(قوله: تأبَّط شرّاً) يقال: تأبَّط إذا أخذ شيئاً تحت إبطه، سُمّي الرجل المذكور به؛ لأنَّه جاء يوماً إلى قبيلة، وقد أخذ تحت إبطه حيَّة، فقيل: له: تأبط شراً. اهـ. من خط ش، وقال العيني: تأبّط شرّاً اسمه ثابت بن جابر بن سفيان، سُمِّي بذلك؛ لأنَّه أخذ سيفاً وخرج، فقيل لأمه، فقالت: لا أدري تأبط شراً وخرج، وقيل: أخذ سكيناً تحت إبطه، وخرج إلى نادي قومه فوجأ بعضهم، فقيل: تابط شراً، وقيل غير ذلك. اهـ.

(قوله: ديباج) بكسر الدَّال المهملة وفتحها، ونقل الأزهري أنَّ كسر الدَّال أصوب من الفتح، وهو ثوب سداه ولحمته إبريسم، ويقال: هو معرب، ثم كثر حتى اشتقت العرب منه، فقالوا: دبج الغيث الأرض إذا سقاها، فأنبتت أزهاراً مختلفة، واختلف في الياء، فقيل زائدة، ووزنه فيعال ولهذا يجمع بالياء، فيقال: دبابيج، وقيل: هي أصل والأصل دبَّاج بالتضعيف، فأبدل من أحد المضعَّفين حرف علَّة، ولهذا يردُّ في الجمع إلى أصله، فيقال: دبابيج بباء موحدة بعد الدَّال اهـ. ملخصاً من «المصباح».

العلة الثالثة: العُجْمة، وهي: أنْ تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية، كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.

وجميعُ أسماء الأنبياء أعجميَّةٌ إلاَّ أربعة: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود[1]، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ويشترط لاعتبار العُجْمَة أمران:

أحدهما: أنْ تكون الكلمة عَلَماً في لغة العجم كما مَثَّلْنا؛ فلو كانت عندهم اسمَ جنس، ثم جعلناها علماً وجب صَرْفُها، وذلك بِأنْ تُسَمَّى رجلاً بِلِجَام، أو ديباج.

الثاني: أنْ تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فلهذا انصرف نُوحٌ ولوط، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم﴾ [القمر: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]، ومَنْ زَعم من النحويين أنَّ هذا النوع يجوز فيه الصرفُ وعدمُه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريفُ، والمراد به تعريفُ العَلَمية؛ لأنَّ المضمرات والإشارات والموصولات لا سَبيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنَّها مبنيات كلها، وهذا بابُ إعراب، وَأَمَّا ذو الأداة والمضافُ فَإنَّ الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْهُ الأداة أو أضيف انجرَّ بالكسرة؛ فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة؛ وحينئذٍ فلم يبق إلاَّ تعريفُ العلمية.

العلة الخامسة: العَدْلُ، وهو: تحويلُ الاسْمِ من حالة إلى حالة أُخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات.

(قوله: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف) يستثنى منه ما لو كانت زائدة بياء التَّصغير، فإنّها تصرف، ولا يعتدُّ بالياء. اهـ. ش.

---

(1) وبقي اثنان على الراجح ـ وهما نوح، ولوط ـ وقد اعتبرهما المؤلف أعجميين، بدليل ما بعده، وهو رأى فيهما.

فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ:

أحدهما: فُعَلُ، وذلك في المذكر، وعَدْلُهُ عن فاعل، كَعُمَرَ، وَزُفَرَ، وَزُحَلَ، وَجُمَحَ[1].

والثاني: فَعَالِ، وذلك في المؤنث، وعَدْلُه عن فاعلة، نحو حَذَامِ وَقَطَامِ وَرَقَاشِ[2]، وذلك في لغة تميم خاصَّةً؛ فَأَمَّا الحجازيون فيبنونه على الكسر، قال الشاعر:

(قوله: وعدله عن فاعل كعمر... إلخ) خرج بالمعدول عن فاعل المعدول عن غيره، كأُخَر وجُمَع، وغير المعدول كاسم الجنس، كنغر وصرد، والصِّفة كحطم و لبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف، وطريق العَلَم بعدل فعل المذكور سماعه غير مصرف، ولا علَّة به مع العلمية، فخرج ما سمع من فعيل ممنوعاً، وفيه مانع غير العدل، كقتل اسم من أعلام أسماء التُّرك، وفيه مع العلمية العجمة، وطوى فيه معها التأنيث، ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه أم لا ففي «الإفصاح»: إن لم يُعلَم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فمذهب سيبويه صرفه حتَّى يثبت أنَّه معدول، ومذهب غيره المنع؛ لأنَّه الأكثر في كلامهم، وإن عُلِمَ كونه مشتقاً، وجهل في النَّكرات صرف إلا أن يُسمَع ترك صرفه. اهـ. ما نقله ش عن بعضهم، قال: وهذه النكتة من تعارض الأصل والغالب في العربية، وهي نادرة لطيفة.

(قوله: وحجر) كذا في بعض النسخ، والصَّواب ما في بعض آخر، وهو جحى؛ لأنَّ الأوَّل لم يذكروه من الأسماء المعدولة؛ فإنَّها محصورة، ولم يعدُّوه معها، قال في «الصحاح»: وجحى اسم رجل، قال الأخفش: ولا ينصرف؛ لأنَّه مثل عمر. اهـ. وقال الإمام الشَّعراني في كتاب «المنهج المطهر للقلب والفؤاد»: عبد الله جحى هو تابعي، كما رأيته بخط الجلال السيوطي قال: وكانت أمه خادمة لأمِّ أنس بن مالك، وكان الغالب عليه صفاء السَّرية، فلا ينبغي لأحد أن يسخر به إذا سمع ما يضاف إليه من الحكايات المضحكة، بل يسأل الله أن

---

(1) وكذلك مضر، وجشم، وهبل، وقزح، ودلف، وقثم، وأدد، وثعل.

(2) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش - وقد زوجها ثم أنكر عليها - في قصة طوية:

خـبـريـنـي رقـاش لا تـكـذبـيـنـي أبـحـر زنـيـت أم بـهـجـيـن؟
أم بـعـبـد فـأنـت أهـل لـعـبـدٍ أم بـدون فـأنـت أهـل لـدون؟

١٤٢ - أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلامِ

ينفعه ببركاته، قال الجلال: وغالب ما يذكر عنه من الحكايات المضحكة لا أصل له. اهـ. وذكره غير واحد، ونسبوا له كرامات وعلوماً جمَّة كذا في «حاشية القاموس» للعلامة أبي الطَّيب رحمه الله، ويقرب منه قول الشيخ جلال الدين البكري: أنَّه كان قاضياً جليلاً بالشَّام إلا أنَّ له رقائق، وما ينسب إليه من كذب المتساهلين، لكن في أمثال الميداني ما نصه: أحمق من جحى: هو رجل من فزارة، وكان يكنى أبا الغصن، فمن حمقه أن عيسى بن موسى الهاشمي مرَّ به وهو يحفر بظهر الكوفة موضعاً، فقال له: ما لك يا أبا الغصن؟ فقال: إني دفنت في هذه الصَّحراء دراهم، ولست أهتدي إلى مكانها، فقال عيسى: كان يجب عليك أن تجعل عليها علامة. قال: قد فعلت، قال ماذا؟ قال: سحابة كانت تظلها، ولست أرى العلامة.

ومن حمقه أنَّ أبا مسلم صاحب الدَّولة لما ورد الكوفة قال لمن حوله: من منكم يعرف جحى فيدعوه إلي؟ فقال يقطين: أنا، ودعاه، فلمَّا دخل لم يكن في المجلس غير أبي مسلم ويقطين، فقال: أيكما أبو مسلم. اهـ. ولعله تعدد من تسمى بهذا الاسم، والله أعلم.

(قوله: أتاركة تدللها قطام) تاركة: مبتدأ، وقطام: فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، وتدللها: مفعول به، وهو بدال مهملة، قال في «المصباح»: تدللت المرأة تدللاً، والاسم الدَّلال، وهو جرأتها في تكسر وتغنج كأنَّها مخالفة، وليس بها خلاف.

---

١٤٢ - هذا البيت مطلع كلمة طويلة للنابغة الذبياني يمدح فيها عمرو بن هند، وكان قد عزا بلاد الشام بعد قتل أبيه المنذر.

اللغة: «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلى وفارق «تدللها» التدلل هو الدلال، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة «قطام» اسم امرأة.

الإعراب: «أتاركة» الهمزة للاستفهام، تاركة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «تدللها» تدلل: مفعول به لتاركة منصوب بالفتحة الظاهرة، وتدلل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام، وقطام مبني على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل ماضٍ وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضى «والسلام» معطوف بالواو على التحية مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «قطام» فإنه علم على زنة فعال - بفتح الفاء - فهو معدول عن فاطمة، وهو مكسور في حالة الرفع، فذلك دليل على أنه مبني؛ إذ لو كان معرباً لارتفع؛ لأنه في موضع الفاعل، والفاعل مرفوع البتة، فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكمنا ببنائه ليكون رفعه محلياً.

وقال الآخر:

١ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فَإِنْ كان آخره راء كَسَفَارِ ـ اسم لماء، وحَضَارِ ـ لكوكب، ووَبارِ ـ لقبيلة؛ فأكثرُهُم يُوَافِقُ الحجازيين على بنائه على الكسر؛ ومنهم مَنْ لا يُوَافقهم، بل يلتزم الإعرابَ ومَنْعَ الصرفِ(1).

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً «أَمْسُ» الذي أُريد به اليومُ الذي قبل يومك؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إنْ كان في موضع رفع على أنَّه مَعْدُولٌ عن الأمس؛ فيقول: «مَضَى أَمْسُ بما فيه»، وَيَبْنِيه على الكسر في النصب والجر على أنَّه متضمن معنى الألف واللامِ؛ فيقول: «اعتكفتُ أَمْسِ»، و«ما رأيْتُهُ مُذْ أَمْسِ»، وبعضهم يُعْرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وقد ذكرت ذلك في صَدْرِ هذا الشرح(2).

وأَمَّا «سَحَرُ» فجميع العرب تمنعه من الصرف، بشرطين:

أحدهما: أنْ يكون ظَرْفاً.

والثاني: أنْ يكون من يوم معين، كقولك: «جئتك يوم الجمعة سَحَر»؛ لأنَّه حينئذ مَعْدُولٌ عن السَّحَرِ، كما قَدَّرَ التميميون «أَمْسِ» مَعْدُولاً عن الأمس، فَإِنْ كان سَحَرَ غيرِ يومٍ معينٍ انصرف، كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

١ ـ والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره.

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: فُعَالَ، وَمَفْعَلَ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما، تقول: أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثُنَاءَ وَمَثْنَى، وَثُلاثَ وَمَثْلَثَ، ورُبَاعُ وَمَرْبَعَ؛ قال

(قوله: **أن يكون من يوم معين**) المراد باليوم هنا: مطلق الزمن كما تقدَّم، فلا حاجة إلى ما تكلَّف به من تقدير ليلة يوم، أو من جعله بدل غلط. تأمل.

١ ـ قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول القسم الأول وشرحناه هناك شرحاً وافياً، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه، واعلم أن الاستشهاد به هاهنا كالاستشهاد به هناك؛ فلا داعي لإعادة شيء من الكلام عليه.

(1) ارجع في بيان ذلك إلى من القسم الأول.

(2) ارجع إلى إيضاح ذلك في من القسم الأول.

النجاري رحمه الله تعالى: لا تتجاوز العربُ الأَرْبَعَةَ؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأنَّ «أُحاد» معناه واحد واحد، و«ثُنَاء» معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١]، فَمَثْنَى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أُولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وأَمَّا قوله ﷺ: «صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»؛ فمثنى الثاني للتأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأنَّ ذلك حاصل بالأوَّل.

٢ ـ والواقع في غير العَدَدِ «أُخَرُ» وذلك نحو قولك: «مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ»؛ لأَنَّها جَمْعُ الأُخْرَى، وأُخْرَى أنثى آخَرَ، أَلاَ ترى أَنَّك تقول: «جاءني رَجُلٌ آخَرُ، وامْرَأَةٌ أُخْرَى»، والقاعدة أَنَّ كل فُعْلَى مؤنثة أَفْعَلَ لا تستعمل هي ولا جَمْعُهَا إلا بالألف واللّام أَو بالإضافة، كالكُبْرَى والصُّغْرَى، والكُبَر والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ ٣٥﴾ [المدثر: ٣٥]، ولا يجوز أَنْ تقول «صُغْرَى» ولا «كُبْرَى» ولا «كُبَرَ» ولا «صُغَر»، ولهذا لَحَّنُوا العروضيين في قولهم: فاصلة كُبْرَى، وفاصلة صُغْرَى، ولَحَّنُوا أَبا نُوَاسٍ في قولِهِ:

١٤٣ ـ كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(قوله: **ولحَّنوا أبا نواس**) هذه كنية أبي الحسن على بن هانئ، وهو بضمِّ النون مع تخفيف الواو، سُمِي بذلك؛ لأنه كان له ذؤابتان تنوسان؛ أي: تتحركان على عاتقه كما ضبطه المصنِّف في «شرح بانت سعاد».

(قوله: **كأن صغرى... إلخ**) هو من البسيط، والصُّغرى والكبرى: تأنيث الأصغر

١٤٣ ـ هذا البيت من كلمة لأبي نواس ـ بضم النون، وفتح الواو مخففة ـ واسمه الحسن بن هانئ، الحكمي الدمشقي، يصف فيه الخمر وقبله قوله:

ساع بكاس إلى ناش من الطرب كلاهما عجب في منظر عجب

قامت تريني وأمر الليل مجتمع صبحاً تولد بين الماء واللهب

اللغة: «فقاقعها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين: الأولى «فواقعها» وهي على هذه الرواية جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت الخمر بالماء، ويروى «فقاقعها» وهي جمع فقاعة ـ بضم فتشديد ـ ومعناه ما ذكرناه في معنى الرواية الأولى، والموجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية «حصباء» هي صغار الحصى.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسمه، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» معطوف عليه «من» حرف جر «فقاقعها» فقاقع: مجرور بمن، وعلامة جره =

فكان القياسُ أنْ يُقالَ «الآخَرُ» ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك الاستعمال، فقالوا: «أُخَرُ» كما عَدَل التميميون الأَمْسِ؛ وكما عَدَلَ جميعُ العرب سَحَرَ عن السَّحَرِ، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤.١٨٥].

العلة السادسة: الوَصْفُ، كأَحْمَرَ وأَفْضَلَ، وَسَكْرَان، وَغَضْبَان.

ويشترط لاعتباره أمران:

أَحدهما: الأَصالة؛ فلو كانت الكلمة في الأَصل اسماً، ثُمَّ طَرَأَتْ لها الوَصْفِيَّةُ لم يُعْتَدَّ بها، وذلك كما إذا أخرجت «صَفْواناً، وَأَرْنَباً» عن معناهما الأَصلي ـ وهو الحجر الأَمْلَس، والحيوان المعروف ـ واستعملتهما بمعنى قاس وذَليل، فقلت: هذا قلبٌ

والأكبر، والفقاقِع: بفتح الفاء والقاف، وبعد الألف قاف مكسورة، وفي آخره عين مهملة: وهي النفاخات التي ترتفع فوق الماء، والحصباء: الحصا، وقد أجاب في «المغني» عمَّا ذكر بأنَّه لم يرِد به المفاضلة.

(**قوله**: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾) فإن قلت: أُخَر جمع آخر؛ لأنَّه لليوم، وآخر لا يجمع على فُعَل، وإنما يجمع عليه أخرى، فما وجهه؟ قلت: لمَّا كان اليوم مما لا يعقل أجري مجرى المؤنث، لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث مما يعقل؛ لأنهنَّ ناقصات العقل، فكان آخر أُخرى، فيجمع على أخر كذا في «الإقليد». اهـ. من خط ش.

= الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه «حصباء» خبر كأن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وحصباء مضاف و«در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق محذوف حال من خبر كأن «من الذهب» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض.

التمثيل به: قوله: «صغرى وكبرى» فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل، وبنوا على ذلك تخطئة أبي نواس؛ لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به، فكان عليه أن يقول: كأن أصغر وأكبر فقاقعها ـ إلخ، أو يقول: كأن الكبرى والصغرى ـ إلخ.

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة: أي كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر ـ إلخ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث، وهذا هو الذي فعله الشاعر؛ لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس المطرد، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين: فاصلة كبرى، وفاصلة صغرى؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر.

صَفْوَانٌ، وهذا رَجُلٌ أَرْنَبٌ، فَإِنَّك تصرفهما؛ لعروض الوصفية فيهما.

الثاني: أنْ لا تقبل الكلمة تارة التأنيث، فلهذا تقول: مَرَرْتُ برجُلٍ عُرْيَانٍ، ورَجُلٍ أَرْمَلٍ(1) بالصرف، لقولهم في المؤنثة: عُرْيَانَة، وأَرْمَلَة، بخلاف «سكران» و«أَحْمر»، فَإِنَّ مؤنثهما سَكْرَى وحَمْرَاء، بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع، وشَرْطُهُ أنْ يكون على صيغةٍ لا يكون عليها الآحاد، وهو نوعان:

أ ـ مَفَاعِلُ، كمساجدَ ودَرَاهِم.

ب ـ ومَفَاعِيلُ، كمصابيح وطَوَاويسَ.

العلة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألفُ والنونُ الزائدتان، نحو سَكْرَانَ، وعُثْمانَ.

العلة التاسعة: التأنيث، وهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف كحُبْلَى وصحراء، وتأنيث بالتاء كطَلْحَةَ وَحَمْزَة، وتأنيث بالمعنى كَزَيْنَبَ وسُعَاد، وتأثيرُ الأَوَّل منها في منع الصرف لازمٌ مطلقاً من غير شرط كما سأتي؛ وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي. وتأثير الثالث كتأثير الثاني، ولكنه تارةً يؤثر وجوبَ منع الصرف وتارةً يؤثر جَوَازَه؛ فالأَوَّل مشروط بوجود واحدٍ من ثلاثة أُمور وهي:

أ ـ إِمَّا الزيادة على ثلاثة أحرف كسُعَادَ وزينب.

ب ـ وَإِمَّا تَحَرُّكُ الوسط كسقَرَ وَلَظَى.

ج ـ وَإِمَّا العُجْمَةُ كَمَاهَ وَجُورَ وَحِمْصَ وَبَلْخَ.

د ـ والثاني فيما عدا ذلك كهِنْدَ وَدَعْد وجُمْلَ؛ فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمُه، وقد اجتمع الأَمران في قول الشاعر:

(**قوله: أما الزيادة**) أي: بغير ياء التصغير؛ لأَنَّه يصرف معها كجريب.

(**قوله: كحماه**) علم بلدة.

---

(1) من مجيء الأرمل وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز:

هذي الأرامل قد قضيت حاجتها فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر؟

١٤٤ ـ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ

فهذه جميعُ العِلَلِ، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر.

[أقسام العلل]

ثم اعلم أنَّها على ثلاثة أقسام:

الأوَّل: ما يُؤَثِّر وَحْدَه، ولا يحتاج إلى انضمام علةٍ أخرى، وهو شيئان: الجمعُ، وألفا التأنيث[1].

والثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياء: التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعُجْمَة، نحو «فاطمة، وزينب، ومعد يكرب، وإبراهيم». ومن ثَمَّ انْصَرَفَ

(قوله: لم تتلفَّع بفضل مئزرها... إلخ) هو من المنسرح، ونصفه مئزرها، والعلب: جمع علبة قدح ضخم من جلود الإبل، أو من خشب يحلب فيها، وجمعها علاب وعلب كما في «القاموس»، والفضل: البقية.

---

١٤٤ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/ ٢٢) وقد نسبه الأعلم إلى جرير بن عطية، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات، وقد استشهد به المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨).

اللغة: «تتلفع» تتقنع، ويقال: التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم ففتح ـ جمع علبة، وهي ـ بضم فسكون ـ وعاء من جلد يشرب فيه الإعراب «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها خضرية رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الإعراب، ولا تغتذي غذاءهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم «بفضل» جار ومجرور متعلق بتتلفع، وفضل مضاف ومئزر من «مئزرها» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ومئزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه «دعد» فاعل تتلفع «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة «تسق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «دعد» نائب فاعل تسق «في العلب» جار ومجرور متعلق بتسق.

الشاهد فيه: قوله: «دعد» في المرتين؛ فإن هذا علم مؤنث، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى، وغير منون في الجملة الثانية؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً وكان مع ذلك ساكن الوسط، ولم يكن أعجمياً، جاز فيه الصرف وعدمه.

(1) أما أن هذا النوع قد اكتفي فيه بعلة واحدة فلأن هذه العلة الواحدة قامت مقام العلتين، ذلك بسبب أن لهذه العلة الفرعية جهتان: جهة راجعة إلى المعنى، وهي عدم النظير فيهما، وجهة راجعة إلى اللفظ، وهي كونه جمعاً فرع المفرد، أو كونه مؤنثاً، والمؤنث فرع المذكر.

صِنْجَة وَإِنْ كان مؤنثاً أَعْجمياً، وصَوْلَجَان، وَإِنْ كان أعجمياً ذا زيادة، ومُسْلمة وَإِنْ كان مؤنثاً وَصْفاً، لانتفاء العلمية فيهن.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أَحَدِ أمرين: العلمية، أو الوصفية، وهو ثلاثة أيضاً: العَدْلُ، والوزن، والزيادة، مثالُ تأثيرها مع العلمية «عُمَرُ، وأَحْمَدُ، وَسَلْمَانُ» ومثالُ تأثيرها مع الصفة «ثُلاَث، وأَحْمَر، وَسَكْرَان».

❀ ❀ ❀

والمراد: أنَّ دعد شريفة غنية غير فقيرة.

(قوله: صنجة) قال في «القاموس»: صنجة الميزان معرَّبة، وفي «المغرب»، الصَّنَجات بالتحريك: جمع صنجة بالتسكين.

(قوله: وصولجان) اسم عصا معوجة الرأس.

[باب التعجب]

ص ـ بَابٌ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَ زَيْداً، وَإِعْرَابُهُ: «مَا»، مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، وَ«أَفْعَلَ» فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ «مَا» وَ«زَيْداً» مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ «مَا». وَأَفْعِلْ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ: أَفْعَلَ أَيْ صَارَ ذَا كَذَا، كَأَغَدَّ الْبَعِيرُ، أَي: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظ، وَزِيْدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لإِصْلاَحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلاَفِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى.

وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلاَ التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ، ثُلاَثِي، مُثْبَتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تَامٍّ، مَبْنِيٍ لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلَ.

[ألفاظ التعجب]

ش ـ التعجب: تَفَعُّلٌ من العَجَب.

وله ألفاظ كثيرة غير مُبَوَّب لها في النحو كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ حَيّاً وَلاَ

(باب التَّعجّب)

(قوله: التعجب) هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية.

(قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام، استعملت في التعجب مجازاً، والكلام على نوع هذا المجاز يطلب من «حواشي المطول».

(قوله: سبحان الله... إلخ) هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله، وسبحان: علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوباً، ثم استعمل في التعجب، وأصل ذلك أن يُسبِّح الله عند رؤية المتعجَّب منه من صنائعه، ثُمَّ كثر حتَّى استعمل في كلِّ متعجب منه.

مَيِّتاً»[1]، وقولهم: للهِ درُّهُ فارساً! وقول الشاعر:

١٤٥ ـ يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ... مُـوَطَّـأَ الأَكْـنَـافِ رَحْـبَ الـذِّرَاعْ

[١ ـ «ما أفعله»]

فأمَّا الصيغة الأولى فما: اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

(قوله: لله درُّه فارساً) أصل هذا الإخبار بأنّ لبن المحدث عنه لله، ثم استعمل في التعجب.

(قوله: يا سيداً أما أنت من سيد... إلخ) هو من السَّريع، و(ما) بمعنى شيء، والكَنَف: بفتحتين الجانب، والجمع: أكناف مثل: سَبَب وأسباب، ورحْب بسكون الحاء المهملة؛ أي: طويل الذراع، وهذا كناية عن كرمه، وقد قلت في مدح الكرم وذمِّ البخل:

الـبُـخْـلُ شَـيْـنٌ وَلاَ يَـرْضَـىٰ بِـهِ أَحَـدٌ ... إِلاَّ الأَسَـافِـلَ أَهْـلَ الـذَّمِّ وَالـعَـارِ
وَالـمُـنْـفِـقُـوْنَ لَـهُـمْ إِخْـلاَفُ مَـا بَـذَلُـوا ... وَالـمُـمْـسِـكُـوْنَ لَـهُـمْ إِتْـلاَفُ مَـعْ نَـارِ

---

(1) أخرجه البخاري (283)، ومسلم (371) ا.هـ (مصححه).

١٤٥ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به المؤلف في شذور الذهب (رقم ١٢١).
اللغة: «موطأ الأكناف» الأكناف: جمع كنف، على مثال سبب أو أسباب، والكنف: هو الجانب والناحية، ويقال: أنا في كنف فلان، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله، ويقال: فلان موطأ الأكناف، إذا كان ممهدها، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به «رحب الذراع» هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه.
الإعراب: «يا» حرف نداء «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» خبر المبتدأ، وهذا أحسن الأعاريب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التميز على معناها «موطأ» نعت للمنادى المنصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه؛ فالكلمة على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، وموطأ مضاف و«الأكتاف» مضاف إليه «رحب» نعت ثانٍ لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعت السابق، ورحب مضاف و«الذراع» مضاف إليه.
الشاهد فيه: أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب؛ لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم، وهذا التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب.
وفي البيت شاهد آخر، وذلك في قوله: «يا سيداً» وذلك أنه نكرة مقصودة، كما هو واضح؛ فكان حقه أن يبنيه على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنويه عامله معاملة النكرة غير المقصودة، فنصبه منوناً.

أحدهما: أنها نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

١٤٦ ـ عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً، وَإِقَامَتِي   فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وَإِمَّا لأنَّها في قوة الموصوفة؛ إذ المعنى شيء عظيم حَسَّنَ زَيْداً، كما قالوا في

(**قوله: عجب لتلك... إلخ**) من بحر الكامل، عجب: مبتدأ، وسوّغ الابتداء به دلالته على التعجب، ولتلك: خبره، وقضية: تمييز أوحال، وقيل: التقدير أمري عجب لتلك، وقيل: يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية.

(**قوله: إذ المعنى شيء عظيم... إلخ**) هذا لا يحسن في نحو: ما أعظم الله، وما أقدر الله، وأُوّل على أنَّ المراد بالشَّيء خلقه المعظمون له تعالى، وهو غني عنهم، أو ما يدل على عظمته تعالى من صنائعه، أو هو تعالى على معنى أنَّه تعالى معظم نفسه، لكن فيه إطلاق (ما) عليه تعالى في هذا الوجه الثالث، أو هو مجاز عن الإخبار بعظمته تعالى على جهة المبالغة.

والحاصل: أنَّه يصحُّ التعجب من صفاته تعالى، لكن على جهة الحقيقة بتلك الأوجه الثلاثة، أو المجاز بالوجه الرَّابع، قال الإمام السُّبكي: والأصح أنَّه باقٍ على معناه، وصرَّح الإمام ابن الأنباري بصحَّة ما أعظم الله. اهـ. يس، وهل هو مقيس على هذا أو سماعي؟ كلام ابن عقيل يقتضى أنَّه شاذ، فإنَّه قال: لا يتعجب من صفات الله تعالى، فلا يقال: ما أعلم الله؛

---

١٤٦ ـ اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله: فمنهم من نسبه لزراقة الباهلي، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن الغوث بن طيء، ومنهم من نسبه لهني بن أحمر الكناني، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه؛ وقد استشهد بهذا البيت سيبويه (١/ ٦١)، والأشموني في باب المبتدأ والخبر (رقم ١٤٦).

الإعراب: «عجب» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بنفس عجب، وعليه أما أنه لا خبر لهذا المبتدأ، أو خبره محذوف، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام على هذا: أمري، عجب، فحذف المبتدأ «قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة، وإقامة: مبتدأ، وإقامة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً، واللام للبعد، والكاف حرف عطف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلاً بعلى، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى «أعجب» خبر المبتدأ الذي هو إقامة.

الشاهد فيه: ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها، وذلك لأنها حينئذٍ في معنى الفعل، إذ تدل على ما يدل عليه «أعجب» ففي هذا البيت قوله: «عجب» نكرة ولدلالها معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء، فتكون «ما» التي في قولهم «ما أحسن زيداً» مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ؛ لدلالتها على بعض التعجب، فافهم ذلك.

«شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»: إنَّ معناه شر عظيم أَهَرَّ ذا ناب.

والثاني: أَنَّها تحتمل ثلاثة أوجه:

أَحدها: أَنْ تكون نكرة تامَّةً، كما قال سيبويه.

والثاني: أَنْ تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها.

والثالث: أَنْ تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبرُ محذوفٌ، والمعنى شيء حَسَّنَ زَيْداً عَظِيمٌ، أو الَّذي حَسَّنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ، وهذا قولُ الأَخْفَشِ.

وَأَمَّا «أَفْعَلَ» فزعم الكوفيون أَنَّه اسم؛ بدليل أَنَّه يُصَغَّرُ، قالوا: «مَا أُحَيْسِنَهُ» و«مَا أُمَيْلِحَهُ»[1]، وزعم البصريون أَنَّه فعلٌ ماضٍ، وهو الصحيح؛ لأَنَّه مبني على الفتح، ولو

لأنَّ علمه تعالى لا يقبل الزيادة، وقالت العرب: ما أعظم الله وما أجلَّه! اهـ. ملخصاً من «حاشية» شيخنا العلامة المحقق السَّيد محمد البليدي المالكي المتوفى في سلخ رمضان سنة ألف ومائة وستة وسبعين، ودفن بجوار سيدي عبد الله المنوفي بالقرافة الكبرى.

(**قوله: أهرَّ ذا ناب**) الهرير: صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عمَّا يؤذيه، قال في «الصحاح» وهو صوته دون نباحه؛ من قلة صبره على البرد.

(**قوله: فزعم الكوفيون أنَّه اسم**) نقل عن الفراء أنَّ الفتحة فيه على هذا فتحة إعراب، وهو خبر عن (ما) وإنَّما انتصب؛ لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما) إذ هو في الحقيقة خبر زيد، وزعم بعض الكوفيين أنَّ (أفعل) مبني وإن كان اسماً؛ لأنَّه مضمَّن معنى التَّعجب، وأصله أن يكون للحرف ذكره الدَّماميني. اهـ.

(**قوله: بدليل أنَّه يصغَّر**) قال في «المغني»: ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ذكره الجوهري، ولكن النَّحويين مع هذا قاسوه، ولم يحكِ ابن مالك قياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه.

---

(1) من ذلك قول الشاعر:

يـا مـا أُمَيْلِح غِزلانـاً   شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر

والذي جرأ على تصغيره أنه أشبه في اللفظ أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل مما لا غرابة في تصغيره لكونه اسماً.

كان اسماً لرتفع على أنَّه خبر، ولأنَّه يلزمه مع ياء المتكلم نونُ الوقاية، يقال: «مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللهِ»، ولا يقال: «مَا أَفْقَرِي»، وأمَّا التصغير فَشَاذٌّ، ووجهه أنَّه أَشْبَهَ الأسماء عموماً بجموده وَأنَّه لا مَصْدَرَ له، وأشبه أَفْعَلَ التفضيل خصوصاً بكونه على وَزْنِهِ، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يُبْنَيَانِ إلاَّ مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها، وفي «أَحْسَنَ» ضميرٌ مستتر بالاتفاق مرفوعٌ على الفاعلية، راجع إلى «ما»، وهو الذي دَلَّنا على اسميتها؛ لأنَّ الضمير لا يعود إلاَّ على الأسماء.

و«زيداً» مفعول به على القول بِأَنَّ أَفْعَلَ فعلٌ ماض، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على القول بِأَنَّه اسم.

[٢ - أَفْعِلْ به]

وأمَّا الصيغة الثانية فَأَفْعِلْ فِعْلٌ باتفاق[1]، لفظُهُ لفظُ الأمْرِ، ومعناه التعجُّبُ، وهو خالٍ من الضمير، وأَصْلُ قولك: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» أَحْسَنَ زَيْدٌ: أي صار ذَا حُسْن، كما قالوا: أَوْرَقَ الشَّجَرُ، وأَزْهَرَ الْبُسْتَانُ، وأَثْرى فَلانٌ، وأَتْرَبَ زَيْدٌ، وأَغَدَّ البَعِيرُ[2]، بمعنى

(قوله: لفظه لفظ الأمر) قال الشيخ يس: والظَّاهر أنَّه مبني على فتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر، ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه أنَّه ينبغي أن يكون مبنياً على السُّكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف الآخر إن كان معتله؛ نظراً لصورته الآن. اهـ.

(قوله: وأثرى فلان) بالمثلثة أي: استغنى

---

(1) إذا قلت: «أحسن بزيد» فإن أحسن من حيث المعنى فعل ماض، كما هو ظاهر من كلام المؤلف، ولكن صورته صورة فعل الأمر، وهل يراعى لفظه في الإعراب فيقال: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويحذف آخره إن كان حرف علة، أو يراعي معناه فيقال: مبني فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر؟ اختلفت كلمة العلماء في الموضوع، لكن الذي يترجح عندنا أن تعامله بالنظر إلى لفظه، فتقول: مبني على السكون، وتحذف آخره إن كان حرف علة، كما حذفه ذلك بقول:

وأَخْـــــرِ إذا حـــــالــــت بـــــأن أتـــــحـــــوَّلا

(2) الغدة ـ بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة ـ طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول: أغد البعير فهو مغد، وأغد القوم: أي أصابت إبلهم الغدة.

صار ذا وَرَق، وذا زَهْر، وذا ثَرْوَة، ذوا مَتْرَبَة ـ أي فَقْر وَفَاقَةٍ ـ وذَا غُدَّةٍ؛ فَضُمِّنَ معنى التعجب، وحُوِّلَت صيغته إلى صيغة أَفْعِلْ ـ بكسر العين ـ فصار: أَحْسِنْ زَيْدٌ؛ فاسْتُقْبِحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فِعْلِ الأمر؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ؛ فصار: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، على صيغة امْرُرْ بِزَيْدٍ؛ فهذه الباء تُشْبِهُ الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٨٧، ١٦٦]، في أنَّها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنَّها[1] لازمة وتلك جائزةُ الحذفِ، قال سُحَيْمٌ:

١٤٧ ـ عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِياً ... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيا

(قوله: أي فقر وفاقة) تفسير لقوله: متربة.

(قوله: من جهة أنَّها لازمة) قال الرَّضي: وقد تحذف إذا كان المتعجَّب منه (أن) وَصِلَتَها، نحو: أحسن أن تقول أي: بأن تقول؛ على ما هو القياس.

(قوله: سُحَيم) هو بمهملتين تصغير أسحم بمعنى: أسود تصغير ترخيم. اهـ. ش.

(قوله: عميرة ودع أن تجهزت غازياً كفى... إلخ) هو من الطَّويل، عميرة: اسم

---

(1) إنما يجب وقوع فاعل أفعل مجروراً بالباء الزائدة إذا لم يكن فاعل اسماً مؤولاً من أن والمضارع، أو من أن المشددة واسمها وخبرها، ومثال الأول قول علي بن أبي طالب:

وقــال أمـيـر الـمـسـلـمـيـن تـقـدمـوا ... وأحـبـب إلـيـنـا أن تـكـون الـمـقـدمـا

ومثال الثاني قول الشريف الرضي:

أهــون عــلـيَّ إذا امـتـلأت مـن الـكـرى ... أنَّـى أبـيـت بـلـيـلـة الـمـلـسـوع

١٤٧ ـ هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٩).

اللغة: «عميرة» اسم امرأة «ودع» أمر من التوديع، وأراد اترك مواصلتها والتودد إليها «تجهزت غازياً» أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس،ووقع في ديوان سحيم (ص١٦) «إن تجهزت غادياً».

المعنى: اترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الغي والضلال، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك.

الإعراب: «عميرة» مفعول به تقدم على عاملة وهو ودع، منصوب بالفتحة الظاهرة «ودع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه «تجهزت» تجهز: فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع «غازياً» حال من الفاعل «كفى» فعل =

[شروط بناء التعجب والتفضيل]

ولا يُبْنَى فعلُ التعجُّبِ واسمُ التفضيل إلاَّ مما استكمل خَمْسَةَ شُرُوطٍ:

أحدها: أَنْ يكون فعلاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من غير فعل، ولهذا خُطِّىء مَنْ بَنَاهُ من الجِلْفِ، والحمار؛ فقال: ما أَجْلَفَهُ، وما أَحْمَرَهُ، وشَذَّ قولهم: ما أَلَصَّهُ، وهو أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ[1].

الثاني: أَنْ يكون الفعل ثلاثياً؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو «دَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ» وعن أبي الحسن جَوَازُ بنائه من الثلاثي المَزِيدِ فيه، بشرط حَذْفِ زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من أَفْعَلَ، نحو «أَكْرَمَ، وأَحْسَنَ، وَأَعطى».

محبوبته منصوب بودع، وغادياً بالغين المعجمة من الغُدو بمعنى: الذهاب، والشّاهد في قوله: كفى الشَّيب؛ حيث ترك الباء في فاعل كفى الأمر الجائز في كفى دون سواها من أفعال التعجب التي تأتي على صيغته أفعل به، حيث بالإمكان أن تحذف الباء كما في الشاهد، أو الإتيان بها كما في قول المتنبي:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً   وحسب المنايا أن يكن أمانيا[1]

(قوله: الجِلف) بكسر الجيم؛ أي: جاف غليظ، وفي «التَّصريح»: الجِلف بالجيم هو في الأصل الدن الفارغ، وفي «القاموس»: الجِلف بالكسر: الرَّجل الجافي، وقد جَلِفَ كفرح حلفاً وجلافة. اهـ. فأثبت له فعلاً، فيبنى من فعله. اهـ. أي: من غير شذوذ على هذا، وقوله: والحمار هو الحيوان المعروف، وقوله: ما أحمره؛ أي: ما أبلده.

= ماضٍ «الشيب» فاعل «والإسلام» معطوف عليه «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ناهياً» الآتي «ناهياً» حال من الشيب.

الشاهد فيه: قوله: «كفى الشيب» فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ [النساء: ٧٩]، فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك: «أجمل بالمجتهد» فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً.

(1) شظاظ ـ بزنة كتاب ـ اسم رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية فيقال: ألص من شظاظ، وأسرق من شظاظ (انظر مجمع الأمثال 1868 و2745 ـ 3747 بتحقيقنا).

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ٣١٠، وخزانة الأدب للحموي ١/ ٢٢.

الثالث: أَنْ يكون مما يقبل معناه التفاوتَ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو «مَاتَ، وَفَنِيَ» لأَنَّ حقيقتهما واحدة، وَإِنَّما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابع: أَنْ لا يكون مبنياً للمفعول؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو «ضُرِبَ، وَقُتِلَ».

الخامس: أَنْ لا يكون اسمُ فَاعِلِهِ على وزن أَفْعَلَ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو «عَمِيَ، وعَرِجَ»، وَشِبْهِهِما من أَفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو «سَوِدَ، وحَمِرَ»، ونحوهما من أَفعال الأَلْوَانِ، ولا من نحو «لَمِيَ، ودَعِجَ» ونحوهما من أفعال الحِلَى، التي الوصفُ منها على وزن أَفْعَلَ؛ لأَنَّهم قالوا من ذلك: «هو أَعْمَى، وأَعْرَجُ، وأَسْوَدُ، وحُمْرُ، وأَلْمَى، وَأَدْعَجُ».

❀ ❀ ❀

(قوله: ألصّ من شِظاظ) بكسر الشين وفتحها، وبظاءين معجمتين وهو رجل من بني ضبة، وبَنَوا هذا من قولهم: هو لصٌ بكسر اللام؛ أي: سارق، ونقل ابن القطّاع له فعلاً، فقال: يقال لَصَّ إذا أخذ المال خِفية، فعلى هذا لا شذوذ فيه ذكره في «التَّصريح».

(قوله: من أفعال الحلي) وهو بضم الحاء وكسرها مع القصرِ: جمع حِلية بكسر الحاء المهملة، بمعنى: الصِّفة كما في «المصباح»، والإضافة على معنى اللام؛ أي: الأفعال الدَّالة على الصِّفات القائمة بالأشخاص كالدَّعج... إلخ. تأمّل.

(قوله: قالوا من ذلك) أي: شذوذاً.

(قوله: وأَلْمَى) اللُّمَى: سمرة في الشفة مستحسنة.

(قوله: وأدعج) قال في «المصباح»: دَعِجت العين دعجاً من باب (تعب) وهو سعة مع سواد، وقيل: شدة سوادها في شدة بياضها، فالرَّجل أدعج، والمرأة دعجاء، والجمع: دعج مثل: أحمر وحمراء وحمر. اهـ.

[باب الوقف]

ص ـ بَابٌ: الْوَقْفُ فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ «رَحْمَةٍ» بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ «مُسْلِمَاتٍ» بِالتَّاءِ.

[أولاً ـ الوقف على «تاء التأنيث»]

ش ـ إذا وُقِفَ على ما فيه التأنيث؛ فَإِنْ كانت ساكنة لم تتغير، نحو «قَامَتْ» و«قَعَدَتْ» وَإِنْ كانت متحركة: فَإِمَّا أَنْ تكون الكلمة جمعاً بالأَلف والتاء، أَولا؛ فَإِنْ لم تكن كذلك فالأَفْصَحُ الوَقْفُ بإبدالها هاء، تقول: «هَذِهِ رَحْمَهْ»، و«هَذِهِ شَجَرَهْ»، وبعضُهم يقف بالتاء، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٦٥]، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣] بالتاء، وسُمِعَ بعضُهم يقول: يا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَتْ! فقال بعضُ مَنْ سَمِعَهُ: والله ما أَحْفَظُ منها آيَتْ،

(الوقف)

(قوله: الوقف) قال العلامة الجعبري في «شرح الشاطبية»: حَدُّ الوقف: قطع الصَّوت آخر الكلمة الوضعية زماناً، فقولنا: (قطع الصَّوت) جنس؛ أي: لأَنَّه يشمل السَّكت، وقولنا: (آخر الكلمة) فصل أخرج به قطعه عن بعضها، فهو لغوي لا صناعي، وقولنا: (الوضعية) ليندرج فيه نحو: (كلما) الموصولة؛ فإن آخرها وضعاً اللام، وقولنا (زماناً) وهو ما يزيد على الآن أخرج به السَّكت، وهذا أجود من قولهم: قطع الكلمة عمَّا بعدها، أو قطع الحرف عن الحركة، لعمومه. اهـ أي: لعموم الحدِّ الذي ذكره، بخلاف الحدين المذكورين؛ فإنَّ أوَّلهما لا يعمُّ الكلمة التي ليس بعدها شيء، وثانيهما لا يعمُّ الوقف على الحرف السَّاكن.

(قوله: فالأفصح الوقف بإبدالها هاء) أي: فرقاً بينها وبين تاء التَّأنيث الفعلية كضربت، والحرفية كلات، والتاء الأصلية كوقت، والتي قبلها ساكن كأخت، ولم يعكسوا، لأنَّهم لو قالوا: ضربه ولاه ووقه وأخه.. لالتبس مع أنَّ بعضهم أبدل الحرفية في (لات) هاء، فقال: لاه، وهو ضعيف. اهـ. ش.

وقال الشاعر:

١٤٨ ـ وَاللهِ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ
كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وَإِنْ كان جمعاً بالأَلف والتاء فالأَصَحُّ الوَقْفُ بالتاء، وبعضُهم يقف بالهاء، وسُمِعَ من كلامهم: «كَيْفَ الإِخْوَةُ والأُخْوَاهْ؟»، وقالوا: «دَفْنُ الْبَنَاهْ مِنَ الْمَكْرُمَاهُ»، وقد نبَّهَتُ على الوقف على نحو «رحمة» بالتاء، و«مسلمات» بالهاء بقولي بعدُ: «وقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ».

[ثانياً ـ الوقف على المنقوض]

ص ـ وَعَلَى نَحْوِ «قَاضٍ» رَفْعاً وَجَرّاً بِالْحَذْفِ، وَنَحْوِ «الْقَاضِي» فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ.

ش ـ إذا وَقَفْتَ على المنقوص ـ وهو الاسم الذي آخره ياء مكسورٌ ما قبلها ـ فإمَّا أَنْ يكون مُنَوَّناً، أَوْ لا.

(قوله: في قول الشاعر) هو أبو النَّجم، وهو من الرَّجَز، والمراد بقوله (بعدمت) بعدما، فأبدل في التقدير من الألف هاء، ثُمَّ أبدل الهاء تاء؛ ليوافق بقية القوافي وبعده.

صَارَتْ نُفُوْسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَةْ ... وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

والغلصمة: رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ من الحلقوم.

---

١٤٨ ـ هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة، أبي النجم، العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٤).

الإعراب: «الله» مبتدأ «أنجاك» أنجى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، وضمير المخاطب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكفى» جار ومجرور متعلق بأنجى، وكفى مضاف، ،«مسلمت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى «ما» مصدرية «وبعدما» معطوف على سابقه «وبعدمت» كذلك «كانت» كان: فعل ماضٍ ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث «نفوس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، ونفوس و«القوم» مضاف إليه «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة، وعند مضاف و«الغلصمت» مضاف إليه، وما المصدرية مع كان ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه: أي من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة.

الشاهد فيه: قوله: «مسلمت» وقوله: «مت» وقوله: «الغلصمت» وقوله: «أمت» أما الأول فأصله مسلمة ـ بفتح الميم ـ فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف، ومثله الغلصمة وأمة، وأما قوله: «مت» فأصله «ما» فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء، تشبيها لها بهاء التأنيث.

١ ـ فَإِنْ كان مُنَوَّناً فالأَفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعاً وجرّاً بالحذف، تقول: هذا قَاضْ، ومَرَرْتُ بِقَاضْ، ويجوز أَنْ تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على ﴿﴿هاد﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿واق﴾، من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وما لهم من دونه من والي﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وما لهم من الله من واقي﴾ [الرعد: ٢٤].

٢ ـ وَإِنْ كان غير مُنَوَّنٍ فَالأَفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات، كقولك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويجوز الوَقْفُ عليه بالحذف، وبذلك وَقَفَ الجمهورُ على ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾، و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، في قوله تعالى: ﴿وهو الكبير المتعال﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [المؤمن: ١٥]، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأَفْصَحِ.

ص ـ وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

ش ـ الضمير[1] راجعٌ إلى قَلْبِ تاء «رَحْمَة» هاء، وإِثبات تاء «مُسْلِمَات» وحَذْفِ ياء «قاض» وإِثبات ياء «القاضي» أي: وقد يُوْقَفُ على «رَحمة» بالتاء، وعلى «مَسْلمَات» بالهاء، وعلى «قاض» بالياء، وعلى «القاضي» بالحذف.

[ثالثاً ـ الوقف على المنقوص المنصوب]

ص ـ وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلاَّ الْيَاء.

(**قوله: فالأفصح الوقف عليه بالحذف**) فإن قلت: لم ردَّ ما كان حُذِف لأجل نِون التَّوكيد الخفيفة في الوقف؛ لزوال علَّة الحذف، ولم يردَّ في نحو: هذا قاض مع زوال العلَّة؟ قلت: يَرِدُ فيه أيضاً: وإن كان الأكثر خلافه، وعليه فالفرق أَنَّ المحذوف هنا جزء كلمة، وثَمَّ كلمة، والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها. اهـ. شيخ الإسلام.

(**قوله: ﴿ومالهم من دونه من واق﴾**) التِّلاوة من الله.

(**قوله: ألا حبَّذا غنم. . . إلخ**) هو من الطَويل، وألا: للتنبيه، وحبَّ: فعل ماض، وذا: فاعل، غنم: اسم إمراة، وهو المخصوص بالمدح، وبها متعلَّق، بهائماً من هام على وجهه من العشق)، والشَّاهد في (دِنف) فإنَّه بسكون الفاء، والقياس، دنفاً؛ لأنَّه حال، ولكن ربيعة يقولون في الوقف: رأيت زيد بالتسكين. ذكره العيني.

(1) يريد الضمير الذي في قوله: «فيهن».

ش ـ إذا كان المنقوص منصوباً وَجَبَ في الوقف إِثباتُ يائه.

١ ـ فَإِنْ كان مُنَوّناً أَبدل من تنوينه أَلف، كقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٤٣].

٢ ـ وَإِنْ كان غير منَوَّنٍ وقف على الياء كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦].

[رابعاً ـ الوقف على «إذا»]

ص ـ وَيُوْقَفُ عَلَى «إِذَا» وَنَحْوِ ﴿لنسفعا﴾ وَ«رَأَيْتُ زَيْداً» بِالأَلِفِ.

ش ـ يجب في الوقف قلبُ النون الساكِنَةِ أَلفاً في ثلاث مسائل:

إِحداها: «إِذا» هذا هو الصحيح، وَجَزَمَ ابنُ عصفور في شرح الجُمَل بِأَنَّه يُوقَفُ عليها بالنون، وبَنَى على ذلك أَنَّها تكتب بالنون، وليس كما ذَكَرَ، ولا يختلف القُرّاء في الوقف على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠]، أَنَّه بالألف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، كقوله تعالى: ﴿لنسفعا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقف الجميعُ عليهما بالألف، قال الشاعر:

١٤٩ ـ وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا ... وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانِ، وَالله فَاعْبُدَا

---

١٤٩ ـ هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأ ها لكي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه، فمنعته قريش أن يصل إليه، وأغرته بالمال، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٦).

الإعراب: «إياك» إيا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب «والميتات» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم «لا» ناهية «تقربنها» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الشيطان» مفعول به لنعبد منصوب بالفتحة الظاهرة «والله» الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة، اعبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفاً لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «اعبدا» فإن أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة؛ فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً.

أصله «اُعْبُدَنْ».

الثالثة: تَنْوِينُ الاسمِ المنصوبِ، نحو «رَأَيْتُ زَيْداً»، هذا وَقَف عليه العربُ بالألف، إلاَّ ربيعة فإنَّهم وقفوا على نحو «رَأَيْتُ زيداً» بالحَذْفِ، قال شاعرهم:

١٥٠ ـ أَلاَ حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا ... لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَنِفْ

ص ـ كَمَا يُكْتَبْنَ.

ش ـ لَمَّا ذَكَرْتُ الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسمِها في الخط استطراداً فذكرت أنَّ النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفاً على حسب الوقف، وعن الكوفيين أنَّ نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً، وعن الفراء أنَّ «إذاً» كانت ناصبةً كتبت بالألف، وإلاَّ كتبت بالنون؛ فَرْقاً بينها وبين «إذا» الشرطية والفُجَائية، وقد تلخص [أَنَّ] في كتابةَ «إذاً» ثلاثة مذاهب: بالألف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل.

❀ ❀ ❀

١٥٠ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة «حبذا» كلمة تقال عند إرادة المدح، وأصلها مركبة من «حب» الذي هو فعل ماضٍ، «وذا» هو اسم إشارة، وقد اختلف النحاة فيها بعد التراكيب؛ فقيل: هي الآن كلمتان، وقيل: هي كلمة واحدة، والذين قالوا إنها كلمة واحدة واختلفوا: فمنهم من قال: هي فعل تغليباً لصدرها، ومنهم من قال: هي اسم تغليباً لعجزها، فأما الذين قالوا: هي كلمتان، فقد جعلوها فعلاً وفاعلاً على ما سنعرب عليه البيت، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوه مبتدأ والاسم المرفوع بعده خبراً، وكأنه قد قيل: الممدوح ـ أو المحبوب ـ غنم «هائماً» اسم فاعل فعله قولك: هام فلان على وجهه يهيم، إذا كان لا يدري أين يتوجه «دنف» صفة مشبهة من الندنف ـ بفتح الدال والنون جميعاً ـ وهو المرض، وفعله من باب فرح يفرح.

الإعراب: «ألا» حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حبذا» حب: فعل ماضٍ دال على المدح، ذا: فاعل حب، والجملة في محل رفع خبر مقدم «غنم» مبتدأ مؤخر «وحسن» معطوف على غنم، وحسن مضاف وحديث من «حديثها» مضاف إليه، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «تركت» ترك: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم «قلبي»: قلب: مفعول به لترك، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: هائماً الآتي «هائماً» حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة «دنف» صفة لهائماً، أو حال ثانية من قلبي، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «دنف» فإن موضع هذه الكلمة نصب؛ لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب، على ما قررناه في الإعراب، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف.

[باب الألف المتطرفة]

ص ـ وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَـ: «قَالُوا»، دُونَ الأَصْلِيَّةِ كَـ: «زَيْدٌ يَدْعُو»، وَتُرْسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلاثَةَ، كَاسْتَدْعَى وَالْمُصْطَفَى، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ كَرَمَى وَالْفَتَى، وَأَلِفاً فِي غَيْرِهِ كَقَفَا وَالْعَصَا، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ، وَالاِسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ.

ش ـ لَمَّا ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

إحداهما: أنَّهم فَرَّقُوا بين الواو في قولك: «زَيْدٌ يَدْعُو»، وبينها في قولك: «الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا»، فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة، وجَرَّدوا الأصْلِيَّةَ من الألف؛ قَصْداً للتفرقة بينهما.

الثانية: أنَّ من الألفات المتطرِّفة ما يُصَوَّرُ ألفاً، ومنها ما يُصَوَّرُ ياء.

وضابطُ ذلك أنَّ الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أو كانت منقلبة عن ياء؛

كتابة الألف المتطرفة

(قوله: **وضابط ذلك**) اعلم أَنَّ القول الجامع في هذه المسألة أَن يقال: كلُّ ألف خُتِمَ بها فعل أو اسم متمكِّن إذا كان ثالثه ألفاً مبدلة من ياء أو رابعه فصاعداً مطلقاً، فإِنَّها تكتب بالياء، أمَّا التقييد بالفعل أو الاسم المتمكِّن، فللاحتراز عن الحروف نحو: (ما) و(لا) وعن المبنيات نحو: هذا وإذا وهؤلاء، فإنهما يكتبان بالألف، وشذَّ نحو: بلى وإلى وعلى وحتَّى، ونحو: متى ولدى، وأما تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء، فلإخراج المنقلبة عن الواو نحو: عصا وقفا، والمجهولة؛ فإنهما يكتبان أيضاً بالألف على الأصل، وشذ زكي من الواو، وهذه التفرقة للفرق، ولم يعكس؛ لأنَّه لا أصل للمجهول، ولأنَّهم كرهوا أن يكون في آخر الاسم واو قبلها فتحة، وقولنا: (مطلقاً) يشمل الألف اليائية، كأوحى ومرمى، والواوية كأعطى وملهى، وسواء كانت للإلحاق كعلقى، أو للتأنيث كسلمى، أو للتكثير كقبعثرى، وإنَّما كتب

صُوِّرَتْ ياء، مثالُ ذلك في النوع الأوَّل «اسْتَدْعَى، والمصطفى»، وفي النوع الثاني «رَهى، وَهَدَى، وَالْفَتَى، وَالْهُدَى»، وَإِنْ كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرَت ألفاً، وذلك نحو «دَعَا، وَعَفَا، وَالْعَصَا، وَالْقَفَا».

وَلَمَّا ذكرتُ ذلك احْتَجْتُ إلى ذكر قَانُونٍ يتميز به ذواتُ الواو من ذوات الياء.

فذكرت أنَّه إذا أَشكل أمر الفعل وَصَلْته بياء المتكلم أو المخاطب؛ فمهما ظهر فهو أصله؛ أَلاَ ترى أنَك تقول في «رَمَى، وَهَدَى»: رَمَيْتُ، وَهَدَيْتُ، وفي «دَعَا، وَعَفَا»: دَعَوْت.، وَعَفَوْتُ.

وإذا أَشكلَ أَمرُ الاسم نظرتَ إلى تثنيته، فمهما ظهر فيها فهو أصله، ألا ترى أنَّك تقول في «الفتى، والهدى»: الفَتَيَانِ، والهُدَيَانِ؛ وفي «العَصَا، والقَفَا»: العَصَوَانِ، وَالقَفَوَانِ، وما أَحسن قولَ الشاطبي رحمه الله تعالى:

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ ... رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلاَ

جميعها بالياء؛ لأنَّها تردُّ إليها عند التثنية وما أشبهها، نعم تستثنى المسبوقة بياء، كأحيا والدُّنيا واستحيا وخطايا؛ فإنَّها تكتب بالألف؛ لكراهة اجتماع الياءين إلا في نحو: (يحيى) علماً. كما في «التسهيل» وغيره، وإلا في (رُبَى)، كذلك كما في «الشّافية» للفرق بينهما علمين، وبينهما فعلاً وصفةً، وإنما لم يعكسه؛ لأنَّ الاسم أخفُّ من الفعل، فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار.

هذا ومقتضى التقييد بالعلمية: أنَّهما يكتبان بالألف عند التَّنكير، والأوجه كتابتهما أيضاً بالياء، كما يقتضيه كلام بعضهم، فليفهم. ذكره العلاَّمة ابن قاسم الغزي.

(**قوله: قول الشاطبي... إلخ**) هو الإمام المقرئ أبو محمد قاسم، منسوب إلى شاطبة قرية بجزيرة الأندلس من بلاد المغرب، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة ببلدته المذكورة، وتوفِّي بمصر سنة تسعين وخمس مائة، ودفن قريباً من سفح الجبل، وقبره معروف يزار.

(**قوله: وتثنية الأسماء... إلخ**) هذا ضابط يعرف أصل الثلاثيات؛ لأنَّ ما فوقها يُردُّ إلى الياء يائياً كان أو واوياً أو زائداً، وهو تعريف دوري؛ لأنَّ معرفة أصلها تتوقف على تثنيتها، وتثنيتها تتوقف على معرفة أصلها، وتوجيهه أنك تعرف أن أصل الألف ياء في نحو: (فتى) فيما سمعت تثنيته نحو: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]، وأن أصلها واو، وفي

قال الحريري رحمه الله تعالى:

- إِذَا الْفِعْلُ يَوْماً غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ ... فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلاَ تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْماً كَتَبْتَهُ ... بِيَاءٍ وَإِلاَّ فَهْوَ يُكْتَبُ بِالأَلِفْ

❀ ❀ ❀

نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، في نحو لأبويه، والتعريف العام الشامل لمعرفة أصل الألف هل هو ياء أو واو، وفي الأسماء والأفعال هو التَّركيب اللغوي نحو: الفتى مركَّب من (ف ت ى)، والهدى مركب من (ه د ى)، والصَّفا من(ص ف و). أفاده العلامة الجعبري في «شرح الشَّاطبية» مع إيضاح، ويمكن الجواب عن الدَّور المذكور بأنَّ ما ذكر من التَّثنية، وردِّ الفعل للمتكلِّم طريق سماعي، أي: ما سمعته يثنى فارده إلى أصله، وما سمعته في كلامهم مردوداً إلى المتكلِّم رجعت إليه، وهذا الجواب يؤخذ من كلام العلاَّمة الجعبري عند شرحه باب الإضافة.

(**قوله: قال الحريري**) بالحاء المهملة هو القاسم بن علي صاحب «المقامات» المشهورة.

[باب همزة الوصل]

ص ـ فَصْلٌ: هَمْزَةُ ٱسْمٍ بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، وَٱسْتٍ، وَٱبْنٍ، وَٱبْنُمٍ، وَٱبْنَةٍ، وَٱمْرِىءٍ، وَٱمْرَأَةٍ، وَتَثْنِيَتِهِنَّ، وَٱثْنَيْنِ، وَٱثْنَتَيْنِ، وَٱلْغُلَامِ، وَٱيْمُنِ اللهِ ـ فِي الْقَسَمِ ـ بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرٍ فِي أَيْمُن ـ هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تَثْبُتُ ٱبْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كَٱسْتَخْرَجَ وَأَمْرِهِ، وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثُّلَاثِيِّ، كَٱقْتُلْ، وَٱغْزُ، وَٱغْزِي، بِضَمِّهِنَّ، وَٱضْرِبْ وَٱمْشُوا وَٱذْهَبْ بِكَسْرٍ كَالْبَوَاقِي.

ش ـ هذا الفصل في ذكر همزات الوصل ـ وهي: التي تَثْبُتُ في الابتداء، وتُحْذَفُ في الوصل ـ والكلام فيها في فصلين:

الأَوَّل: في ضبط مواقعها؛ فنقول:

قد استقرَّ أَنَّ الكلمة إِمَّا اسم، أو فعل، أو حرف.

فَأَمَّا الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إِلاَّ في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسم، واست، وابن، وابنة، وابنُمٌ، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وابنان، وابنمان، وامرآن، وامرأتان، قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل)

(قوله: همزة وصل) وهي همزة سابقة، موجودة في الابتداء، مفقودة في الدَّرج، سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ المتكلِّم يتوصَّل بها إلى النطق بالسَّاكن، وقيل: لسقوطها عند وصل الكلمة بما بعدها، وقيل: إنَّ تسميتها بذلك اتِّساع.

(قوله: في ضبط مواضعها) المراد به الحصر والإحاطة. اهـ. ش

(قوله: وهي عشرة) كذا قالوا، قال المصنف: وينبغي أن يزيدوا أل الموصولة، وأيم لغة في أيمن؛ فإن قالوا: هي أيمن حذفت منها اللام، قلنا: وابنم هو ابن، فزيدت الميم. اهـ. من خط ش.

بخلاف الجمع فَإِنَّ همزاته همزات قطع، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

النوع الثاني: أسماء هي مصادر، وهي مصادر الأفعال الخماسية: كالانطلاق، والاقتداء والسداسية، كالاستخراج.

فَأَمَّا الفعل: فَإِنْ كان مضارعاً فهمزاتُه همزات قطع، نحو: أعوذ بالله، أستغفر الله، وأَحْمَدُ الله، وَإِنْ كان ماضياً فَإِنْ كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاتُهُ همزاتُ قطعٍ، فالثلاثي نحو «أَخذَ، وأَكَلَ»، والرباعي نحو «أَخرَجَ، وَأَعْطَى»، وَإِنْ كان خماسياً أو سداسياً، فهمزاته همزاتُ وَصْلٍ، نحو «انْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ»، وَأَمَّا الأمر: فَإِنْ كان من الرباعي فهمزاتُه همزاتُ قَطْعٍ، كقولك: «يَا زَيْدُ أَكْرِمْ عَمْراً»، و«يَا فُلَانُ أَجِبْ فُلَاناً»(1).

وَأَمَّا الحرف فلم تدخل عليه همزة وَصْلٍ إِلاَّ على الَّلام نحو قولك: «الْغُلَامُ، والفَرَسُ»، وعن الخليل أَنَّها همزة قَطْعٍ عوملت في الدَّرْجِ معاملة الوصل تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، كما حذفت الهمزة من «خَيْر» و«شَرّ» في الحالتين للتخفيف وبقيةُ الحروفِ هَمزاتُها همزاتُ قَطْعٍ، نحو «أَم، وَأَوْ، وَأَنْ».

الفصل الثاني: في حركة همزة الوصل.

اعلم أَنَّ منها ما يحرَّك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة، وهو «اسم»، وقد أَشرت إلى ذلك بقولي: «همزة اسم بكسر أو ضم»، ومنها ما يحرك بالفتح خاصَّة، وهي همزة لام التعريف، ومنها ما يحرك بالفتح في الأفصح وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو «أيمنِ» المستعمل في القَسَم في قولهم: «ايْمُن الله لأفْعَلَنَّ» وهو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من الْيُمْن، وهو البركة، لا جَمْعُ يَمينٍ خلافاً للفرَّاء، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي

(قوله: اسم) أصله عند البصريين (سمْو) كقنو، وقال الكوفيون: أصله و(سم) بفتح الواو.

---

(1) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً، سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني.

قبله بقولي: «بفتحهما أو بكسر همزة ايمن»، ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا انْضَمَّ ثالثُهُ ضمّاً متأصلاً نحو «اقْتُلْ، وَاكْتُبْ، وَادْخُلْ»، ودخل تحت قولنا: «متأصلاً»، نحو قولك للمرأة: «اغزِي يَا هِنْدُ» لأنَّ أصله «اغْزُوِي» ـ بضم الزاي وكسر الواو ـ فأسكنت الواو للاستقبال، ثم حذفت، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزي، ومَثَّلْتُ قبلها باغْزُ؛ لأنَبِّه على أنَّ الأصل «اغْزُوِي» ـ بالضم ـ بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة، وخرج عنه قولك «امْشُوا»، فَإِنَّه يبتدأ بالكسر؛ لأنَّ أصله «امْشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الشين لتجانس الواو، ولَتَسْلَمَ من القلب ياء، ولهذا مَثَّلت به في الأصل لِمَا يكسر مع التمثيل باضرب؛ للتنبيه على أنَّهما من باب واحد، وَإِنَّما مثَّلت باذهب دفعاً لتوهم من يتوهم أنَّهم إذا ضَمُّوا في مثل اكْتُبْ، وكسروا في مثل اضْرِبْ؛ فينبغي أنْ يفتحوا في مثل اذْهَبْ؛ ليكونوا قد رَاعَوا بحركة الهمزة مُجَانَسَةَ حركة الثالث، وإنَّما لم يفعلوا ذلك؛ لِئَلاَّ يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حالة الوقف، ومنها ما يكسر لا غير ـ وهو الباقي ـ وذلك أَصْلُ الباب.

❀ ❀ ❀

[خاتمة المؤلف]

وهذا آخر ما أرَدت إملاءه على هذه المقدمة، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ المباني، مشيَّد المعاني، محكم الأحكام، مستوفي الأنواع والأقسام. ....

خاتمة الكتاب

(قوله: **وهذا آخر ما أرادنا إملاءه. . . إلخ**) بالمد مع الهمزة: مصدر أملاه عليه بمعنى: ألقاه، وهذه لغة بعض العرب، ويقال: أمللته بمعنى: ألقيته أيضاً، وهما لغتان جاء بهما القرآن قال تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وقال تعالى: ﴿فهي تملي عليه بكرة وأصيلا﴾ [الفرقان: ٥] أفاده في «المصباح»، والمراد: أردنا إلقاءه على هذه المقدِّمة؛ شرحاً لها.

(قوله: **جاء بحمد الله**) يطلق المجيء على الحضور، وعلى غيره، قال في «المصباح»: جاء زيد: حضر، وجاء أمر السُّلطان: بلغ، فيحتمل أنَّه استعمل المجيء بالمعنى الأوَّل في الحصول، أو هو بمعنى: بلغ.

(قوله: **مهذَّب**) أي: منقَّح المباني: جمع مبني هو في الأصل مكان البناء استعير للألفاظ؛ بجامع أنَّ كلاًّ ينبني عليه غيره؛ إذ من المعلوم أنَّ الألفاظ تبنى عليها المعاني؛ أي: يستدلُّ بها عليها؛ بناء على أنَّها قوالب للمعاني.

(قوله: **مشيَّد المعاني**) أي: مرتفع المعاني: جمع معنى، وهو ما يعني ويقصد من الألفاظ، وفي الكلام استعارة بالكناية، حيث شبَّه المعاني بمكان، وحذف المشبَّه به، وإثبات التشييد تخييل له.

(قوله: **محكم الأحكام**) أي: متقن الأحكام: جمع حكم بمعنى: محكوم به.

(قوله: **مستوفي الأنواع والأقسام**) قال الشنواني: أي آخذاً لها بكمالها من قولك استوفى فلان حقَّه إذا أخذه وافياً كاملاً.

تَقَرُّ به عين الودود، وتَكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود:

إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ　　قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلَ الْفَضْلِ قَدْ حَسَدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ　　وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظاً بِمَا يَجِدُ

(قوله: تَقَرُّ) بفتح المثناة الفوقية، وكسر القاف: مضارع (قَرَّ) من باب (ضرب)، أو بفتح القاف مضارع (قَرَّ) من باب (تَعِب)، يقال: قَرَّتَ العين قُرَّةً بالضمِّ، وقروراً: بردت سروراً، فهو كناية عن السُّرور؛ لأنَّ دمعة السُّرور باردة، ودمعة الحزن حارَّة.

(قوله: وتكمد) بفتح الميم مضارع كمداً الشيء من باب (تعب): تغير لونه؛ أي: تتغير به ذات الجاهل الحسود؛ أي: الذي عنده حسد، وليس مراده كثير الحسد، وإنَّما عبرَّ بالحسود إشارة إلى أنَّ شأن الجاهل ذلك، والحسد تمنِّي زوال نعمة الغير، وإن لم تحصل له، وهو من الكبائر، والكلام على الحسد وما يتعلَّق به مبسوط في محلِّه.

(قوله: إن يحسدوني... إلخ) الأبيات الثلاثة من بحر البسيط، ويحسُد بضم السِّين: مضارع (حَسَد) من باب (دخل)، وقبلي: بفتح القاف، وسكون الموحَّدة: ظرف لقوله: حَسدوا الواقع خبراً عن قوله: أهل الفضل، ومن الناس: حال من نائب فاعل (حسدوا) أو من (أهل الفضل) بناء على صحَّة مجيء الحال من المبتدأ، والتقدير: أهل الفضل قد حُسِدوا قبلي حالَ كونهم من النَّاس.

(وقوله: فدام لي ولهم ما بي) أي: من النِّعم، وما بهم من الحسد والنِّقم، ومن المعلوم: أنَّ الحسدة قوم لئام ظلمة للمحسود، فيجوز أن يدعوا عليهم. فسقط ما أورده المحشي وغيظاً: منصوب على التميز، قال في «المصباح»: الغيظ: الغضب المحيط بالكبد، وهو أشد الحنق؛ أي: الغضب.

(قوله: بما يجد) أي: بسبب ما يجده، وقوله: أنا الذي يجدوني في صدورهم، قال في «القاموس»: وجد المطلوب: أدركه. اهـ. يعني يدركوني؛ أي: يدركوا صفاتي وأحوالي في صدورهم، ويستعمل (وجَد) بمعنى: (عَلِمَ)، والمراد: لازمه، وهو الاعتناء؛ فإنَّ من عَلِم شيئاً.. فقد اعتنى به؛ أي: أنا الذي يهتمون بي، وقوله: لا أرتقي صدراً؛ أي: لا أصعد صدراً: قال في «القاموس»: الصدر بالسكون: الرجوع، والاسم بالتحريك، والمعنى: لا أصعد حال كوني راجعاً، وقوله: منها؛ أي: الصدور، وقوله: ولا أرد: من الوِرْد ضد

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمُ　　لَا أَرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا وَلَا أَرِدُ(1)

الصَّدَر، فشبه صدورهم بمكان فيه ماء يصعد منه، ويرجع إليه، وحذف المشبَّه به، وأثبت شيئاً من لوازمه على طريق التخييل، ففي الكلام استعارة بالكناية، وتخييل، وهذا كناية عن عدم تدبيره في أمورهم، واشتغاله بهم.

وحاصل المراد: أنَّهم لعظمة قدره مشتغلون به، وهو غير مبالٍ بهم؛ لحقارتهم، وهذا

(1) في قول الشاعر «يجدوني» من هذا البيت مقال، فإنه فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وقد اتصلت به ياء المتكلم، والفعل إذا اتصل بياء المتكلم لزمت قبلها نون الوقاية؛ فكان ينبغي أن يقول «أنا الذي يجدونني» بنونين:
إحداهما: نون الرفع.
وثانيتهما: نون الوقاية، كما في قوله تعالى: ﴿لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾ [الصف: ٥]، وكما في قوله سبحانه: ﴿أتعدانني أن أخرج﴾ [الأحقاف: ١٧]، هذا هو الأصل.
وللعربِ في مثل ذلك ثلاث لغات:
إحداها: إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين التين تلوناهما.
والثانية: إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: ﴿أفغير الله تأمروني أعبد﴾ [الزمر: ٦٤].
والثالثة: حذف إحداهما، كما في البيت.
والعلماء يختلفون في المحذوفة منهما: أهي نون الرفع، أم نون الوقاية؟ ونحن نرجح أن المحذوفة نون الرفع؛ لأن نون الوقاية أتي بها لغرض خاص، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله، والمأتي به لغرض لا ينبغي أن يحذف، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة ـ من غير الاتصال بياء المتكلم ـ في نحو قول الشاعر:
أبيت أسري وتبيتي تدلكي　　شعرك بالعنبر والمسك الذكي
فإن الأصل: أبيت أسري وتبيتين تدلكين شعرك... إلخ.
ومثل ذلك قول الشاعر، وهو مما نسب إلى امرئ القيس، وينسب لكليب ربيعة، وينسب لغيرهما:
يا لك من قبرة بمعمر　　خلا لك الجو فبيضي واصفري
ونقري ما شئت أن تنقري　　قد رفع الفخ فماذا تحذري
أصله «فماذا تحذرين» فحذف نون الرفع حين اضطر.
نظيره قول أبي حية النميري:
أبالموت الذي لا بد أنني　　ملاق ـ لا أباك ـ تخوفيني؟
أصله «تخوفينني» فحذف نون الرفع حين اضطر، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر.
قال أبو رجاء: محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم، رحمهم الله تعالى، ورضي عنهم، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء:
قد تم ـ بحمد الله تعالى، وحسن توفيقه ـ مراجعة هذا الكتاب، والكتابة عليه، وحسن تنسيقه، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية).
وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله مقصوداً به وجهه الكريم؛ ليكون لي حجة يوم الدين، آمين.

وإلى الله العظيم أرغب أنْ يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً! وعلى النفع به موقوفاً؛ وَأَنْ يكفينا شرَّ الحُسَّاد؛ ولا يفضحنا يوم التَّناد! بمنِّهِ وكرمه؛ إنَّه الجواد الكريم التواب، والرؤوف الرحيم الوهاب.

❀ ❀ ❀

المعنى مستفاد مما ذكره الشِّهاب الخفاجي في كتابه «شفاء الغليل»، وقد سألت كثيراً من الفضلاء والعلماء عن معنى هذه الأبيات، فلم أجد من يشفي الغليل حتَّى وقفت على الكتاب المذكور، وعبارته نصها:

الصدر: هو الرجوع من ورد الماء ضد الورد، والإيراد والإصدار يُجعَلان كناية عن تدبير الأمور، ولأنهم كانوا أهل سفر، وجلُّ أمرهم ذلك، فكنوا به عن جميع أمورهم، وقال معاوية: طرقتني أمور ليس فيها إصدار، ولا إيراد، كما قال الشاعر:

مَا أَمَسَّ الزَّمَانُ حَاجَاً إِلَى مَنْ ... يَتَوَلَّى الإِيْرَادَ وَالإِصْدَارَا(١)

أي: يتصرف في الأمور بصائب رأيه ولما كان الصدر مستلزماً للورد، اكتفوا به في قولهم لا يصدر إلا عن رأيه؛ أي: لا يتصرف إلا تصرفاً ناشئاً عن رأيه، وإذنه، ومن لم يفهمه، استشكل هذه العبارة حيث وقعت في عبارة المصنفين. اهـ.

(قوله وإلى الله العظيم أرغب) قال ابن عادل في «تفسيره»: الرغبة أصلها الطلب، فإن تعدت بـ:(في) كانت بمعنى: الإيثار له، والاختيار نحو: رغبت في كذا، وإن تعدت بـ:(عن) كانت بمعنى: الزهادة نحو: رغبت عنك. اهـ. وضمنه هنا معنى: ألتجئ فعداه بـ:(إلى) وإلا فهو يتعدى للمحبوب بـ:(في) أو بنفسه.

(قوله: وعلى النفع به موقوفاً) أي: محبوساً عليه، لا يتعداه إلى غيره.

(قوله: يوم الأشهاد) جمع شهد، وشهد جمع شاهد مثل: صاحب وصحب.

(قوله: على سيدنا محمد) قال اللقاني في «شرح جوهرته»: لا خلاف كما قاله أستاذنا في جواز استعمال السيد فيه عليه الصلاة والسلام، واستحبابه في غير الصلاة، وإنما الخلاف في استعماله حال التشهد، والمعول عليه الاستحباب. اهـ. والله أعلم بالصواب؛ وإليه المرجع والمآب.

قال مؤلفها: وكان الفراغ من ذلك ليلة الجمعة من شعبان المبارك الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعة وسبعين هلالية، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

---

(١) البيت من البحر البحر الكامل، وهو بلا لابن حيوس في ديوانه ص٦٥٥.

فهرس المحتويات